



شرح

# الأضواء والجمالك في مآثر العجم والعجماء

(شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا)

تأليف

ابن كَمُونَةَ عِرَّ الدَّوْلَةَ سَعْدُ بْنُ مَنْصُورِ البَغْدَادِيِّ

(ذكره سنة ٥٦٨٣ ق.)

تعليقات

شرف الدين محمد بن يسعود بن محمد السعودي

و  
على تاليفي شاهرودي

تصحيح، تحقيق وتقديم

محمد ملكي (جلال الدين)

مرضيه نوري صفت (نورا)



سرشناسه	ابن کمونه، سعد بن منصور، ۶۸۳ ق.
عنوان قراردادی	Ibn Kammūnah, Sa'd ibn Manṣūr, active 13th century
عنوان و نام پدیدآور	الإشارات و التنبيهات. شرح. شرح الاصول و الجمل فی مهمات العلم و العمل: شرح الاشارات و التنبيهات لابن سینا / ابن کمونه عزالدوله سعد بن منصور البغدادی: تعلیقات شرف الدین محمد بن مسعود بن محمد المسعودی، علی عابدی شاهرودی؛ تصحیح، تحقیق و تقدیم محمد ملکی (جلال الدین)، مرضیه نوری صفت (نورا) تهران: مؤسسه پژوهشی میراث مکتوب، ۱۳۹۹. هشتاد و هفت، ۵۲۷، ۹ ص.
مشخصات نشر	میراث مکتوب؛ ۳۵۹. علوم و معارف اسلامی: ۷۷.
مشخصات ظاهری	978-600-203-225-6
فروست	وضعیت فهرست نویسی: فیا
شابک	یادداشت عربی.
	یادداشت کتابنامه: ص. [۵۲۳]-۵۲۷.
	عنوان دیگر شرح الاشارات و التنبيهات لابن سینا.
	موضوع ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ ق. الاشارات و التنبيهات - نقد و تفسیر.
	موضوع فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴.
	موضوع Islamic philosophy-Early works to 20th century
	موضوع منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴.
	موضوع Logic, Ancient-Early works to 20th century
	موضوع کلام - متون قدیمی تا قرن ۱۴.
	موضوع Islamic theology-Early works to 20th century*
	شناسه افزوده مسعودی بخاری، محمد بن مسعود، قرن ۶ ق.
	موضوع Masudi, Muhammad ibn Masud, active 12th century
	شناسه افزوده عابدی شاهرودی، علی، مقدمه نویس
	شناسه افزوده ملکی، محمد، ۱۳۳۷ -
	شناسه افزوده نوری صفت، مرضیه، ۱۳۵۷ -
	شناسه افزوده ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ ق. - الاشارات و التنبيهات. شرح.
	شناسه افزوده مؤسسه پژوهشی میراث مکتوب
	رده بندی کنگره BBR ۴۱۵
	رده بندی دیویی ۱۸۹/۱
	شماره کتابشناسی ملی: ۷۵۴۰۷۰۳
	وضعیت رکورد فیا

شرح

# الأضواء والجمالك فيمناك العجز والعجز

(شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا)

تأليف

ابن كثرمة عز الدولة سعد بن منصور البغدادي

(الطبعة ١٨٢٢ م. ق)

تعليلات

شرف الدين محمد بن سعد بن محمد السعدي

و

علي عابدي شاهروزي

تصحيح، تحقيق وتقديم

محمد ملكي (جلال الدين)

مرضيه نوري صفت (نورا)



## شرح الأصول و الجمل في مهمات العلم و العمل

«شرح الإشارات و التنبیها لابن سینا»

ابن کمونة عزالدولة سعدین منصور البغدادي (درگذشته ۶۸۳ هـ. ق)

تعلیقات شرف‌الدین محمد بن مسعود بن محمد المسعودي و علی عابد شاهرودی

تصحیح، تحقیق و تقدیم: محمد ملکی (جلال الدین) - مرضیه نوری صفت (نورا)

مدیر تولید: محمد باهر

مدیر فنی و امور چاپ: حسین شاملوفرد

صفحه‌ارا: محمود خانی

چاپ اول: ۱۳۹۹

شمارگان: ۵۰۰ نسخه

بها با جلد شومیز: ۱۲۵۰۰۰ تومان

بها با جلد سخت: ۱۵۰۰۰۰ تومان

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۲۰۳-۲۲۵-۶

چاپ (دیجیتال): میراث

شماره فروش:

همه حقوق متعلق به ناشر و محفوظ است  
نشر الکترونیکی اثر بدون کسب اجازه کتبی از ناشر ممنوع است

نشانی ناشر: تهران، ش. پ: ۱۳۱۵۶۹۳۵۱۹

تلفن: ۶۶۴۹۰۶۱۲، دورنگار: ۶۶۴۰۶۲۵۸

E-mail: [tolid@MirasMaktoob.ir](mailto:tolid@MirasMaktoob.ir)

<http://www.MirasMaktoob.ir>

## بسم الله الرحمن الرحيم

دریایی از فرهنگ پر مایه اسلام و ایران در نسخ های خطی موج می زند. این نسخه ها در حقیقت، کارنامه دانشمندان و نوابغ بزرگ دهبویت نامه ما ایرانیان است. بر عهده نسل است که این میراث پراچ را پاس دارد و برای شناخت تاریخ و فرهنگ و ادب و سوابق علمی خود به احیا و بازسازی آن اهتمام ورزد.

با همه کوششهایی که در سالهای اخیر برای شناسایی این ذخایر مکتوب و تحقیق و تبیین در آنها انجام گرفته و صد ها کتاب و رساله ارزشمند انتشار یافته هنوز کار ناکرده بسیار است. هزاران کتاب و رساله خطی موجود در کتابخانه های داخل و خارج کشور شناسانده و منتشر نشده است. بسیاری از متون نیز اگرچه بارها به طبع رسیده، منطبق بر روش علمی نیست و تحقیق و تصحیح مجدد نیاز دارد.

احیاء نشر کتاب و رساله های خطی وظیفه ای است بر دوش محققان و مؤسسات فرهنگی. مرکز پژوهشی میراث مکتوب در راستای این هدف در سال ۱۳۷۲ بنیاد نهاده شد تا با حمایت از کوشش های محققان و محققان، و با مشارکت ناشران، مؤسسات علمی، اشخاص فرهنگی و علاقه مندان به دانش و فرهنگ بومی در نشر میراث مکتوب داشته باشد. مجموعه ای ارزشمند از متون و منابع تحقیق به جامعه فرهنگی ایران اسلامی تقدیم دارد.

اکبر ایرانی

مدیر عامل مؤسسه پژوهشی میراث مکتوب

پیشکش:

به آنانی که رسالتی دارند.

## فهرست مطالب

پیش درآمد	.....	یازده
مقدمه	.....	پانزده
زیستنامهٔ ابن کَمَوْنَه	.....	پانزده
احوال، افکار و آثار	.....	پانزده
احوال: زندگینامه	.....	شانزده
افکار: بررسی دیدگاه‌های ابن کَمَوْنَه	.....	بیست
شبهات کلامی - فلسفی	.....	بیست و چهار
شبههٔ توحیدیه	.....	بیست و پنج
شبههٔ استلزام	.....	سی و یک
شبههٔ قدم حادث	.....	سی و دو
شبههٔ جذر اصم	.....	سی و دو
نفس و حدوث و قدم	.....	سی و سه
دیدگاه ابن کَمَوْنَه در قدم نفس	.....	سی و چهار
پایهٔ استدلال ابن کَمَوْنَه	.....	چهل و یک
نظریهٔ ابن کَمَوْنَه در بوطهٔ نقد	.....	چهل و دو



آثار: بررسی آثار چاپ شده و ناشده.....	چهل و هفت
آثار چاپ شده.....	چهل و هشت
آثار چاپ نشده.....	پنجاه و سه
شرح الأصول والجمل من مهمات العلم و العمل.....	پنجاه و هفت
شرح ابن كمنونه.....	شصت
نسخه شناسی.....	هفتاد و چهار

## الجزء الأول - علم المنطق..... ١

المقدمة..... ٣

القسم الأول في علم المنطق..... ٧

التهج الأول - في غرض المنطق..... ٨

التهج الثاني - في الألفاظ الخمسة المفردة..... ٣٦

التهج الثالث - في التركيب الخبري..... ٥٢

التهج الرابع - في مواد القضايا وجهاتها..... ٦٩

التهج الخامس - في تناقض القضايا وعكسها..... ٨٨

التهج السادس - في الأحوال المتعلقة بمواد القضايا..... ١٠٧

التهج السابع - وفي الشروع في التركيب الثاني الذي للحجج..... ١١٨

التهج الثامن - في القياسات الشرطية وفي توابع القياس..... ١٤٢

التهج التاسع - فيه بيان قليل للعلوم البرهانية..... ١٥١

التهج العاشر - في القياسات المغالطية..... ١٦٣

## الجزء الثاني - علم الطبيعة..... ١٧١

القسم الثاني - في علم الطبيعة وما قبله..... ١٧٣

التمط الأول - في تجوهر الأجسام الطبيعية..... ١٧٥

التمط الثاني - في الجهات وأجسامها الأولى والثانية..... ٢١٠

٢٤١	..... التَّمَط الثالث - في النَّفس الأرضية والسماوية
٢٨٣	..... تكملة - التَّمَط الثالث بذكر الحركات عن النَّفس
٢٩١	..... التَّمَط الرابع - في الوجود
٣٢١	..... التَّمَط الخامس - في الصُّنع
٣٥٠	..... التَّمَط السادس - في الغايات ومبادئها وفي الترتيب
٣٩٣	..... التَّمَط السابع - في التجريد
٤٢٥	..... التَّمَط الثامن - في البهجة والسعادة
٤٤٤	..... التَّمَط التاسع - في مقامات العارفين
٤٦٩	..... التَّمَط العاشر - في أسرار الآيات وظهور الغرائب
٥٠١	..... نماية اصطلاحات
٥٢٣	..... منابع و مصادر تحقيق و تصحيح

الجزء الأول

---

علم المنطق

---



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

## المقدمة

أحمد الله على حسن توفيقه لما ينتزل من السفر إليه منزلة التقدّم بالإعداد للمرحلة و الزاد، وأسأله هداية طريقه حتى لا أضلّ في شُعبها المتوغّرة عن سنن الرّشاد، كما ضلّ كثيرٌ من العباد، وإلهام الحقّ بتحقيقه؛ إذ يألهاُمِه ينتهي ذلك السّفر إلى اليقين في الاعتقاد لا بفكرة العبد الذي لا ينسب إليه من ذلك إلا مجرّد القبول والاستعداد وأن يُصَلّي على المصطفين من عباده لرسالته خصوصاً على محمّد وآله وعترته<sup>١</sup>.

أيّها الحريص على تحقّق الحقّ إنّي مهّدت إليك في هذه، أي هذا<sup>٢</sup> الكتاب الذي هو كالشرح لكتاب الإشارات والتّشبهات مع زيادة ما استخرجته من براهين عقائد مهمّة، وأفادة ما استبحته من قوانين قواعد خمسة، أصولاً وجمالاً من الحكمة، إن أخذتِ الفطانة بيدك سهل عليك تفرّيعها<sup>٣</sup> وتفصيلها<sup>٤</sup> تلك الأصول إلى جزئياتها وتفصيل تلك الجمل إلى أجزائها، ومبتدئ من علم المنطق، ومنتقل عنه إلى علم الطّبيعة وما قبله، ومقدّم على جميع ذلك ذكر ماهيّة الحكمة وأقسامها الأصليّة، وما يتضمّنه هذا الكتاب منها، أمّا الحكمة فصناعة نظريّة يستفيد<sup>٥</sup> بها الإنسان تحصيل ما عليه الوجود في نفسه، وما عليه الواجب ما ينبغي أن يكسبه<sup>٦</sup> بعلمه؛ ليستكمل نفسه صانرةً عالماً

١. خطاوى: - عترته.

٢. ميم: - أي هذا.

٣. ميم: تفرّيع.

٤. ميم: - وتفصيلها.

٥. سين: مستفيد، هم خوانده می شود.

٦. ميم: يكسبه.

معقولاً مضاهياً للعالم الموجود، وتستعدّ للسعادة القصوى الآخرة<sup>١</sup> بحسب الطاقة<sup>٢</sup> البشرية. وأما أقسامها الأصلية، فهي أنها إن كانت علماً هو أنه ما<sup>٣</sup> عداه من العلوم، فهو المنطق ولهذا وجب الابتداء به، وإن لم يكن كذلك فإن كانت علماً بما لا يتعلّق وجوده بفعل الإنسان، فهو العلم النظري، وإلا فهو العلم العملي.

والمبحوث عنه في النظري إن كان مفتقراً إلى المادّة الجسميّة في الوجودين<sup>٤</sup>، فهو علم الطبيعة والعلم الطبيعي إن كان حدّه متعلقاً بها أيضاً وإلا فهو العلم الرياضي<sup>٥</sup>، وإن لم يكن مفتقراً إليها<sup>٦</sup>، فهو علم ما قبل الطبيعة باعتبار اشتماله على بيان أكثر مبادي علمها، ولتقدّم ما يبحث فيه من المجزّات عليها بالعلية<sup>٧</sup> والشرف؛ وما بعد الطبيعة باعتبار التعلّم كون إدراك المحسوسات قبل إدراك المعقولات.

وأما العملي، فإن كان علماً بالتدبير الذي يختصّ بالشخص الواحد، فهو علم الأخلاق، وإلا فهو علم تدبير المنزل إن كان علماً بما لا يتمّ إلا بالاجتماع المنزلي، وعلم السياسة إن كان علماً بما لا يتمّ إلا بالاجتماع المدني، فهذه أمّهات العلوم، وكلّ علم جزئيّ فلا بدّ وأن ينسب إلى واحدٍ منها. وقد اشتمل هذا الكتاب من كلّ علم من هذه على ما هو أهمّ مطالبه وأقرب إلى تركية النفس به.

أما المنطق فلأنه آلة النظر، وأما علما الطبيعة وما قبله فلأنهما يبحثان عن أحوال نفس الإنسان وسائر المجزّات الممكنة وعن واجب الوجود وصفاته وكيفية صدور سائر الموجودات عنه على ترتيبها، ولاشك أنّ العلم بذلك من أعظم المهمّات التي يجب الاعتناء بتحصيلها.

وهذه العلوم الثلاثة هي جُلّ ما فيه؛ لكون مسائلها أهمّ من مسائل غيرها، فأما الرياضي فلما لم يكن كذا لم يتعرّض منه إلا لقدّر نزرٍ وقع التلويح إليه في بعض فصول علم ما بعد الطبيعة.

وأما العلم العملي فأشرف ما فيه كيفية رياضات العارفين، وقد ثبت في نمط مقاماتهم من العلم المذكور، فهذا ما يتعلّق بشرح الخطبة والمقدّمة، وعلى هذا الأسلوب أتى على شرح ما في الكتاب مع

١. سين: مستعدّ.

٢. ميم: الاخروية.

٣. در نسخه «اصل» اين كلمه ياك شده است.

٤. ميم: لما.

٥. وجود ذهنی و خارجی. در نسخه اصل: بخشی از كلمه ياك شده، با اين حال «في الوجود» خوانده می شود؛ ميم: الوجود.

٦. ميم: للرياضي.

٧. ميم: إليها.

٨. ميم: بالعلّة.

الزيادات التي منها ما التقطته من كتب الحكماء الأكابر.

ومنها ما استنبطته بفكري الفاتر مختصراً أكثره من شرح مولانا علامة العالم جامع علوم المتقدمين والمتأخرين ملك العلماء المحققين، سلطان الحكماء المدققين، نصير الحق والدولة والدين، فإنه أعلى الله محلّه وأسبغ ظلّه جمع فيه محاسن الشروح الموجودة، وبلغ الغاية في تحقيق المعاني المقصودة، فهو بما استوعب فيما حقق من مقاصد المقال قد سبق على غيره في زيادة المجال والاكتفاء به.

فبيان الأولى أن لا أتعرض لشرح الكتاب لولا أمورود إلي ممن حكمه جازم وطاعة أمره [لازم] إذ هو من أولي الأمر أمر لازم لا سيما ورناسته طبيعية لا وضعية الاتفاقية وهو المولى المالك المعظم، شرف الدنيا والدين، هارون سيد الملوك والأكابر، رب المناقب والمفاخر، الجامع بين الفضيلتين العلمية والعملية، الحاوي للزناستين الدينية والدنيوية، ذو الفطنة الوقادة، والدربة والعادة المتوج بنقاء السريرة، واستقامة السيرة، المستحق بما جمع من هذه الخلال الرضية بمقتضى ما اشترطه الرئيس في عهد الوصية أن يتحف بنفائس الحقائق العلمية، ويبدل له أسرار الذائق الحكمية، ولذا صاحب الأعظم ملك الوزراء العالم العمادك المصنف الكامل صاحب ديوان الممالك، دستور الشرق والغرب، شمس الدنيا والدين، محمد بن محمد، صاحب الديوان الجويني، المحيي بكرمه معالم العلوم الدارسة، وأثار الفضائل الطامسة، المتخصص بفعل الخيرات، المنفرد بإقتناء الكمالات، أثار الله سعدهما، وأعلى حدّهما، وقمع ضدّهما.

وقد عملت هذا الكتاب برسم حزانتها العامرة، وأبنت فيه لجميع ألفاظ الرئيس ابن علي في الإشارات من غير إخلال بشيء منها، محافظة على فصاحتها وعذوبتها إلا بما هو لضرورة اندراج الكلام، مثل واو عطف وفاء تعقيب، أو لإظهار المعنى كالتصريح بضمير أو ما اختلفت فيه النسخ والزوايات، وإن كنت أجمع بينهما في الأغلب فمن أحب أن يميز ألفاظ الإشارات عن باقي الكلام فليميزه ذلك بعلامة الحمرة أو غيرها، وسميته بـ «شرح الأصول والجمل من مهمات العلم والعمل» وقسمته محاذياً لقسم الإشارات إلى قسمين، ولهما في المنطق وهو عشرة أنهاج، والثاني في علمي الطبيعة وما قبله مع ما يندرج فيهما من غيرهما، وهو عشرة أنماط، والقسمان مشتملان على ثلثمانه وأربعة وخمسين فصلاً مَعْتَوَنَةً بسبعة وثلاثين عنواناً مَعْتَوَنُونَ بكل واحد منها، إما فصل واحد أو أكثر، وهذه أسماؤها على ترتيب ذكرها في الكتاب<sup>1</sup>:

أ: في عرض المنطق؛ ب: إشارة؛ ج: تشبيه؛ د: وهم وتبئية، فصل واحد مائة وتسعة وخمسون فصلاً، تسعة وتسعون فصلاً، خمسة وثلاثون فصلاً؛ ه: كلام كلي في التناقض؛ و: تذييب؛ ز: الشكل الأول؛ ح:

١. سين: قد كان.

٢. سين: + وعدة الفصول المَعْتَوَنَةُ لِكُلِّ واحد منها.

الشكل الثاني: فصل واحد، سبعة عشر فصلاً، فصل واحد، فصل واحد؛ ط: الشكل الثالث: في نقل البراهين ويناسب العلوم في القياسات المغالطية، فصل واحد، فصل واحد، فصل واحد؛ يب: وهم وإشارة؛ ييج: تذكير؛ يه: نكتة؛ يو: مقدمة ثلاثة فصول، فصلان، فصلان، ثلاثة فصول؛ ير: موعد وتبئية؛ ييج: شرح؛ يط: فائدة؛ ك: وهم؛ يا: تكملة وإشارة، فصل واحد، فصل واحد، فصلان، فصل واحد، فصل واحد؛ لب: تبئية وإشارة؛ ييج: أوهاّم وتبيهات؛ كد: تميم؛ يه: زيادة تبصرة، فصلان، فصل واحد، فصل واحد، أربعة فصول؛ كو: استشهاد؛ كر: هداية؛ كج: هداية وتحصيل؛ كط: زيادة تحصيل، فصل واحد، فصل واحد، فصل واحد، فصل واحد، فصلان؛ ل: تبصرة؛ لا: تكملة لهذه الإشارات؛ لب: زيادة تبئية؛ لج: وهم آخر واحد؛ كد: حكاية؛ له: تذكرة وتبئية ووصية؛ لر: خاتمة ووصية، فصل واحد، فصل واحد، فصل واحد، فصل واحد.

فَلَا شَرَعَ الْآنَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ مُسْتَعِيناً بِمَنْ لَا يَخِيبُ قَاصِدَهُ وَلَا يَضِلُّ مُتَرَشِّدَهُ مُسْتَمْتِداً مِنْهُ الْهَدَايَةَ وَحَسَنَ الْخَاتِمَةَ وَسَعَادَةَ الدَّارَيْنِ أَنَّهُ لَطِيفٌ كَرِيمٌ رَوْوْفٌ رَحِيمٌ.



## القسم الأول في علم المنطق

ويشتمل على عشرة أنحاء، وإنما سميت بذلك لمناسبة الاسم للمسمى، فإن الأنهاج في اللغة هي الطرق الواضحة فيناسب أن تكون عنوانات لأبواب العلم الذي هو طريق إلى غيره من العلوم، وفصولها خمسة وسبعون فصلاً مُعْتَوِّنة بأحد عشر عنواناً مذكورة في الكتاب على هذا الترتيب، وهذه أسماؤها وعده ما عنون بكل واحد منها من الفصول:

أ: في عرض المنطق.

ب: إشارة واحدة.

ج: تبيية.

د: وهم وتبيية، فصل واحد أحد وسبعون فصلاً، فصلان، ثلاثة فصول.

هـ: كلام كلي في التناقض.

و: تذييب.

ز: الشكل الأول.

ح: الشكل الثاني، فصل واحد، فصلان، فصل واحد، فصل واحد.

ط: الشكل الثالث.

بي: في نقل البراهين وتاسب.

با: في القياسات، فصل واحد، العلوم فصل واحد، المغالطة فصل واحد.

## النّهج الأوّل

### في غرض المنطق<sup>۱</sup>

والمفردات وفيه بعد الفصل الذي في غرض المنطق ست<sup>۲</sup> عشرة إشارة<sup>۳</sup>. فيكون فصوله سبعة عشر فصلاً في غرض المنطق، وإتّما قدّم ذكر الغرض لكون من لا يعرفه لا ينبعث<sup>۴</sup> داعيته إلى تحصيل ما يوصل إليه<sup>۵</sup>.

والغرض<sup>۶</sup> من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونيّة تعصمه<sup>۷</sup> مراعاتها عن أن يضلّ في فكره، وقد اندرج في هذا بيان رسمه باعتبار ذاته مقيساً إلى غيره من العلوم الذي هو آلة لها، فإنّ تلك الآلة هي «المنطق» وكونها عند الإنسان هو الغرض، والآلة هي<sup>۸</sup> ما يؤثّر الفاعل<sup>۹</sup> القريب منه بتوسطه، والقانون صورة كليّة يعرف<sup>۱</sup> منها أحكام جزئياتها؛ لانطباقها عليها، وفائدة قيد المراعاة أنّ المنطقي قد يضلّ<sup>۲</sup> إذا لم يراع المنطق، وهذا الرّسم مركّب من عرض عامّ هو الآلة القانونيّة، وخاصّة هي ما بعده، وكلّ منهما مقول على المنطق بالقياس إلى غيره.

وأعني بالفكر هاهنا، أي في رسم هذا العلم، وإن كان قد يطلق في علم التّفنيس على معاني<sup>۳</sup> أخرى، حركة ذهن الإنسان نحو المبادي للمطالب<sup>۴</sup> ليرجع من تلك المبادي بحركة ثانية إلى المطالب، فالحركة الأولى هي: ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل، أي هي الأمر الكائن عند تصميم عزمه على

۱. نك: نسخه اصل، ص ۳ ونسخه سين، ص ۵.

۲. ميم و سين: ستة.

۳. سين: لاتبعث.

۴. آگاهی: همان گونه که ملاحظه می شود، ابن کتونه متن الإشارات والتبیهات را به گونه ای یکسان شرح نکرده است. شاید این ناهمسامانی بدان جهت باشد که به نظر وی هر جا متن دشواری خاصی داشته به تفصیل شرح کرده و هر جا مطلب چندان دشواری نداشته به شرح مختصر بسنده کرده است. ما برای استفادۀ بیشتر خوانندگان عزیز و تکمیل شدن این شرح، با آوردن شرح خواجه در پانوشته ها به رفع این کمبود پرداختیم. از این رو هر جا که ابن کتونه به اختصار بسنده کرده ما با شرح خواجه به تفصیل متن پرداخته ایم.

۵. بس: والمراد من المنطق.

۶. سين: من.

۷. سين: - هي.

۸. ميم و سين: الفاعل + في موثره.

۹. سين: يعرف.

۱۰. سين: قد يضلّ.

۱۱. ميم: معاني.

۱۲. در نسخه «اصل و سين» همان گونه که در متن ثبت شده آمده است، ولی در حاشیۀ نسخه «سين»، «نحو المطالب إلى

العبادي» ثبت شده است.

الحركة الثانية التي هي انتقاله من أمور حاضرة في ذهنه، متصورة، أو مصدق بها تصديقاً علمياً أو ظنياً، أو وضعاً وتسليماً، إلى أمور غير حاضرة فيه.

وإنما قال<sup>١</sup> «عن أمور» ولم يقل «عن علوم» أو<sup>٢</sup> «إدراكات»؛ لأن الظنون ونحوها قد تكون مبادي أيضاً، وإنما لم يقل «عن أمر»؛ لأن الانتقال الصناعي لا يكون إلا عن مبادٍ فوق واحدة، كما سبق.<sup>٤</sup>

والمتصورة هي الحاضرة في الذهن مع قطع النظر عن الحكم، لست أقول مع التجرد عن الحكم؛ لأن ذلك ينافي اشتراط التصديق بالتصور والمصدق بها هي الحاضرة فيه مع مقارنة الحكم الذي هو التصديق بالتصور، والمصدق بها الحاضرة فيه مع مقارنة الحكم الذي هو التصديق،<sup>٥</sup> وهو ما يلحق الإدراك لحوقاً يجعله محتملاً للتصديق أو التكذيب.

والعلمي هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إذا امتنع تغييره وكان مطابقاً للأمر بنفسه،<sup>٦</sup> والظني<sup>٧</sup> ما اختل فيه قيد من هذه القيود، وكلاهما يعتبر فيه المطابقة.

وأما الوضع والتسليم، فلا يعتبر فيهما المطابقة ولا عدمها، وإن كان لا يخلوان عنهما، والوضع منهما هو<sup>٨</sup> ما قارنه الإنكار والتسليم ما لم يقارنه ذلك، ولم يوت فيهما بحرف العناد؛ لتشاركهما في بعض المواد، بخلاف العلم والظن، فإنهما متباينان بالذات ومباينان للوضع والتسليم بالاعتبار.

وانقسام التصديق إلى هذه هو انقسام طبيعي، ولهذا تباينت به الأقيسة، كما ستعلم، بخلاف التصور، فإن الذاتي منه بالقياس إلى شيء<sup>٩</sup> يكون عرضياً بالقياس إلى غيره وبالعكس.

وإنما قيل إلى أمور غير حاضرة، فلاستحالة<sup>١٠</sup> العلم بالمطلوب حال الطلب، فيكون تحصيلاً للحاصل.

فإن قيل: إذا لم يكن حاضراً فكيف يعلم عند تحصيله أنه مطلوبنا.

١. ميم: عن.

٢. ميم وسين: قيل.

٣. ميم: و.

٤. ميم وسين: ستعرف.

٥. ميم وسين: - بالتصور، والمصدق بها الحاضرة فيه مع مقارنة الحكم الذي هو التصديق.

٦. سين: نفسه.

٧. سين: الظني + هو.

٨. سين: - هو.

٩. ميم وسين: لمشاركهما.

١٠. سين: شيء + قد.

١١. ميم وسين: لاستحالة.

قيل: يعرف ذلك بأن يكون معلوماً من وجه غير الوجه المجهول، أما في المطلوب التصوري فبأن يكون إدراكه ناقصاً فيطلب تكميله، وأما في التصديقي فبأن يعلم حدوده ويطلب حكمه<sup>١</sup>.

وهذا الانتقال من المبادي إلى المطالب لا يخلو من ترتيب فيما يتصرف فيه وهيأة، أي لا بدّ فيه من تأليف المبادي على وجه يكون لبعض أجزائه عند البعض وضع ما، وذلك هو الترتيب الذي يعرض بسببه بجميع<sup>٢</sup> الأجزاء صورة بسببها يقال لها واحد، وهي الهيئة كصورة السرير المعلولة لترتيب أجزائه المعلول لتأليفها، وذلك الترتيب والهيئة قد يقع<sup>٣</sup> على وجه صواب، وقد يقع<sup>٤</sup> لا على وجه صواب.

أما صواب الترتيب<sup>٥</sup>، فبأن يوضع الجنس ثم يقيد بالفصل في الحدّ، بأن يكون الحدود في الوضع والحمل وما يشبههما على ما ينبغي في المقدمات<sup>٦</sup>، وأن يكون وضع المقدمات على ما ينبغي<sup>٧</sup> في القياس.

وأما صواب الهيئة فبأن يحصل للأجزاء صورة وجدائية يطابق بها المحدود، وأن يكون ربط الأجزاء في المقدمات كما ينبغي في الكم والكيف والجهة، وأن يكون المقدمات من ضرب منتج، وما يخالف ذلك فهو فساد،<sup>٨</sup> والمواد الأول<sup>٩</sup> لجميع<sup>١٠</sup> المطالب هي التصورات، ولا ينسب<sup>١١</sup> إلى صواب صواب أو خطأ إلا باعتبار مقارنة حكم ما<sup>١٢</sup>.

وكثيراً ما يكون الوجه الذي ليس بصواب شبيهاً بالصواب، أو مؤهماً أنه شبيه به.

١. نك: طوسي. شرح الإشارات والتشبيهات، ج ١، ص ١٢. چاپ نشر کتاب.

٢. ميم: لجميع.

٣. ميم وسين: يقعان.

٤. ميم وسين: يقعان.

٥. في التصورات.

٦. في التصديقات.

٧. سين: بان.

٨. ميم: - على ما ينبغي.

٩. ميم واصل: فان.

١٠. سين: فساد + فاسد.

١١. جمع أولى.

١٢. ميم: بجميع.

١٣. سين: لاتسب.

١٤. با اندک اختلاف عبارات خواجه در این جا نقل شده است. نك: طوسي. شرح الإشارات والتشبيهات، ج ١، ص ١٥. چاپ

أما الشبيه<sup>١</sup> باعتبار الصورة، فكالاستقراء<sup>٢</sup> الشبيه بالقياس، وباعتبار المادة القريبة لا البعيدة لما مر،  
مر، وكالمسلّمات<sup>٣</sup> والمقبولات والمظنونات والمشبّهات الشبيهة<sup>٤</sup> بالواجب قبولها، وباعتبارهما  
معاً، فكالجدل والخطابة من وجه والتفسّطة من وجه الشبيهة كلّها بالبرهان.

وأما الموهوم أنه شبيه باعتبار الصورة، فكالتّمثيل الشبيه بالاستقراء، وباعتبار المادة المشبّهات  
بالقضايا المسلّمة<sup>٥</sup> وباعتبارهما المشاغبة الشبيهة بالجدل، وستحيط علماً بذلك فيما بعد.

فقد يحصل من هذه الجملة رسم فالمنطق<sup>٦</sup> بحسب ذاته لا بالقياس إلى غيره هو أنه علم يتعلّم فيه  
ضروب الانتقالات الكلّية من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة، وأحوال تلك  
الأمر، لكونها ذاتية وعرضية وموضوعة ومحمولة<sup>٧</sup>.

وعدد أصناف ترتيب<sup>٨</sup> الانتقال فيه وهيأته جاريان<sup>٩</sup> على الاستقامة، كالبرهان والحدّ التام،  
وأصناف ما ليس كذلك، مما يشتمل على فساد ماديّ أو صوري، فالعلم جنسه والباقي خواصه،  
وهذه الضروب الكلّية هي القوانين للضروب الجزئية المتعلقة بالمواد.

وإنما قيل: يتعلّم فيه ولم يقل إنه علم ضروب الانتقالات؛ لأنّ المقصود من المنطق بالذات هو  
الإصابة في الفكر، وضروب الانتقالات مقصودة بقصد ثانٍ.

وإنما قيل «يتعلّم» ولم يقل «يتعرّف»، كما قيل في الطلب<sup>١٠</sup> أنه علم يتعرّف منه أحوال بدن  
الإنسان؛ لأنّ العلوم التي يستعمل المنطق فيها، وإن كانت جزئيات بالقياس إليه فهي كلّيات في  
أنفسها، والتي يستعمل الطبّ فيها هي أبدان جزئية، والعلم يُخصّص بالكلّيات، والمعرفة بالجزئيات  
اصطلاحاً<sup>١١</sup>.

١. سين: الشبيه + بالصواب.

٢. ميم: فقلاستقراء.

٣. ميم وسين: فكالمسلّمات.

٤. سين: الشبيه.

٥. ميم: جميعاً.

٦. ميم: المشبه.

٧. ميم وسين: المنطق.

٨. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبّهات، ج ١، ص ١٧. چاپ نشر كتاب.

٩. ميم: ما ترتب.

١٠. نسخه بدل: جارتان.

١١. سين: الطب.

١٢. برای تفصیل بحث نك: سهروردی، الحكمة الإشراقية، ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات، ص ٥١ به بعد، و

سزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ٢٣ به بعد.

## إشارة

وكلّ تحقيقي، أي كلّ تحصيلٍ أو إثباتٍ علمي، يتعلّق بترتيب الأشياء<sup>١</sup> حتّى يتأدّى منها إلى غيرها، بل بكلّ تأليف، أي<sup>٢</sup> وما يتعلّق بأيّ<sup>٣</sup> تأليف اتفق؛ فذلك التّحقيق يحوج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها ذلك التّرتيب والتّأليف، وهي الموادّ لهما، ذلك<sup>٤</sup>، فإنّه ليس علّة الاحتياج إلى تعرّف المفردات هي التّرتيب بخصوصيّة<sup>٥</sup> كونه ترتيباً، بل التّأليف الذي هو أعمّ منه، فإنّ التّرتيب المعين، كالذي هو من «أوب وج» يستلزم التّأليف المعين الذي هو منها من غير عكس، وإن استلزم ترتيباً ما ممّا يمكن لتلك الأجزاء «أوج»، لكن لا يحوج ذلك التّحقيق المذكور إلى تعرّف المفردات، لا<sup>٦</sup> من كلّ وجه، كما أنّ الباني لا يلزمه معرفة تركّب<sup>٧</sup> اللّبنات من العناصر، بل يلزمه تعرّفها<sup>٨</sup> من الوجه الذي لأجله يصلح<sup>٩</sup> أن يقع، أعني التّرتيب والتّأليف، فيها، كالصلابة والرخاوة في مثال اللّبنات.

ولذلك يحوج<sup>١٠</sup> المنطقي إلى أن يراعي أحوالاً من أحوال المعاني المفردة، لا كلّها، فإنّه لا يفتقر إلى النظر في أعيان طبائع الموجودات، كعلم المقولات العشر، بل إلى أحوالها المذكورة في الأوّل وبعض الثاني من النهجين الأوّلين في مفردات الموصل إلى التّصوّر، وفي الثالث وإلى آخر السّادس في مفردات الموصل إلى التّصديق، وإن كان فيه تأليف باعتبار غير اعتبار كونه مفرداً، ثمّ ينتقل منها إلى مراعاة أحوال التّأليف<sup>١١</sup>.

١. سين: لأشياء.

٢. ميم: - أي.

٣. ميم: بكلّ.

٤. ميم: - ذلك.

٥. سين: لخصوصيّة.

٦. ميم و سين: - لا.

٧. سين: تركيب.

٨. سين: تعريفها.

٩. سين: صحّ.

١٠. ميم: ما يحوج.

١١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: أقول: التاليف صنفان: أول وثان: والأول: يقع في الأقوال الشارحة وفي القضايا، وأجزاؤه مفردات تذكر أحوالها الضرورية في إيساغوجي، والمادية في قاطيغورياس. والثاني: يقع في الخجج، وأجزاؤه قضايا هي مفردات بالقياس إليها ومؤلفات بالقياس إلى ما قبلها... إلخ. نك: خواجه نصير الدين طوسي، شرح الإشارات والتبهيّات، ص ٥٢. تمام حواشي بخش منطق، از شرح الإشارات خواجه با حواشي فخرالدين الرازي و قطب الدين الرازي، با تصحيح و تحقيق: وسام الخطاوي انتخاب شده است.

### إشارة

#### «في العلاقة بين اللفظ والمعنى»<sup>١</sup>

ولأنّ بين اللفظ والمعنى علاقةً ما وضعيّة، وهي علاقة الذائية والمدلويّة، كدلالة الكتابة على اللفظ لا كالدلالة الطبيعيّة التي للوجود الذهني على الوجود العيني، وربما أثرت أحوال في اللفظ في أحوال في المعنى؛ لما يتأذى من الألفاظ الذهنيّة التابعة للانتقالات الذهنيّة بسبب رسوخ العلاقة إليها؛ فلذلك يلزم المنطقي أيضاً أن يراعي جانب اللفظ المطلق لا بالقصد الأوّل كالمعاني، بل بقصد ثانٍ، ولزوم مراعاته هو من حيث<sup>٢</sup> ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم، بل على ما تعمّ اللغات، اللغات، ككونه مفرداً ومركباً ومشتركاً ومشككاً وغيرها من أحواله الآتي ذكرها، إلا فيما يقلّ، فبانه في الأقلّ قد يلزمه أن ينظر فيما يختصّ باللغة التي يستعملها ممّا يتغيّر به حال المعنى وسترده<sup>٣</sup> أمثله.

### إشارة

ولأنّ المجهول بالجهل البسيط المقابل للعلم مقابلة العدم للملكة، الذي لا يمتاز إلاّ بها، ولا ينقسم إلاّ بانقسامها هو بإزاء المعلوم فكما أنّ الشيء المعلوم قد يُعلم تصوّراً ساذجاً، أي من غير اعتبار حكم، مثل علمنا بمعنى اسم المثلث، الذي قد يتعزى عن التصديق لا بمعنى ذاته الذي لا يتعزى عنه لتأخره عن العلة<sup>٤</sup> بماهيّة المتصوّر، وقد يُعلم تصوّراً معه تصديق - مثل علمنا أنّ كلّ مثلث، فإنّ زواياه مساوية لقائمتين كما بين في الهندسة، كذلك الشيء المجهول قد يجهل من طريق التّصوّر، فلا يتصوّر معناه إلى أن يتعرّف، مثل الخطوط المذكورة في الهندسة التي يُسمّى «ب» ذي الاسمين والمنفصل وغيرهما؛ وقد يجهل من طريق<sup>٥</sup> التصديق إلى أن يتعلّم، مثل كون القطر قوياً على ضلعي الزاوية<sup>٦</sup> القائمة التي يوترها، أي في قوته أن يحصل منه مرتع مساوٍ

١. عنوان های فرعی در این کتاب با توجه به متن انتخاب شده و گویی به نوعی نقل قول است. از این رو در داخل دو کمان «» گذاشته شد.

٢. میم و سین: حيث + ان.

٣. سین: تعمّ.

٤. سین: ستورد.

٥. میم و سین: العلم.

٦. میم و سین: بانّ.

٧. میم و سین: جهة.

٨. میم: - الزاوية.

للمرتبین الكائین من الضلعین المحيطین بتلك القائمة، وبرهانه فی الهندسة أيضاً. وإتما قيل فی التصور بتعریف<sup>٢</sup> وفي التصدیق بتعلم؛ لاصطلاح وقع علیه.

فالسلك الطلبي متا في العلوم ونحوها إما أن يتجه إلى تصور يستحصل، وإما أن يتجه إلى تصدیق يستحصل. وقد جرت العادة بأن يسمى الشيء<sup>٣</sup> الموصل إلى التصور المطلوب «قولاً شارحاً»، فمنه ما يسمى بـ «الحدّ» لمنعه أن يدخل في المحدود خارج عنه أو يخرج عنه داخل فيه إذا اتحد في اللغة المنع، ومنه ما يسمى بـ «الرسم» ونحوه؛ لتركيبه مما يدل على آثار الشيء وعوارضه؛ إذ الرسم هو الأثر، وأن يسمى الشيء<sup>٤</sup> الموصل إلى التصديق المطلوب «حجة»، فمنه<sup>٥</sup> ما يسمى بالقياس؛ لكون القياسي<sup>٦</sup> يجري حكم الكلّي على الجري فيناسب تقدير الشيء على مثال غيره الذي هو مفهوم القياس في اللغة، ومنه ما يسمى بـ «الاستقراء»؛ لتتبع الجزئيات فيه مأخوذاً من تتبع القرى قريةً فقريةً بالخروج من واحدة إلى أخرى، ونحوه، وهو ما يسمى بـ «التمثيل» ومنهما، أعني من القول الساذج<sup>٧</sup> والحجة، يصار من الحاصل إلى المطلوب، فلا سبيل<sup>٨</sup> إلى درك مطلوب مجهول إلا من قبل حاصل معلوم، هو المبادي لذلك المطلوب، ولا سبيل أيضاً إلى ذلك مع الحاصل المعلوم إلا بالتفطن للجهة، وهي الجهة<sup>٩</sup> والترتيب المذكوران التي لأجلها صار ذلك المعلوم الذي هو [من] المبادي مؤدياً إلى المطلوب؛ إذ لو يؤدى<sup>١٠</sup> إليه بدون ذلك التفطن لحصل لحصل جميع العلوم لمن علم القضايا الواجب قبولها فقط.<sup>١١</sup>

١. سين: القاعدة.

٢. سين: يتعرف.

٣. ميم وسين: - الشيء.

٤. ميم وسين: - الشيء.

٥. شرح طوسي: منها.

٦. سين: القانس.

٧. ميم وسين: الشارح؛ آنچه ما ثبت كردیم بر اساس نسخه اصل است. این جا مراد از «السادج» یعنی تصور و مراد از

«الحجة» تصدیق است. والله اعلم بالصواب.

٨. ميم: فلا سبيل.

٩. ميم: الهيات.

١٠. سين: تؤدى.

١١. سين: - فقط.



## إشارة

فالمنطقي ناظر في الأمور التي هي المبادي المتقدمة المناسبة على الوجه القانوني لمطلوبٍ مطلوبٍ من المطالب الكلية المجردة عن المواد تصوّرية كانت تلك المبادي أو تصديقية، حقيقية أو غير حقيقية، وهذا هو نظره في الحركة الأولى من حركتي الفكر، وناظراً أيضاً في كيفية تأديها بالطالب إلى المطلوب المجهول، وهو نظيره في الحركة الثانية منهما، وذلك هو التفتن المذكور. فقصارى أمر المنطقي إذن أن يعرف مبادئ القول الشارح وكيفية تأليفه، حدّاً كان أو غيره؛ وأن يعرف مبادئ الحجّة وكيفية تأليفها، قياساً كان أو غيره.

وأول ما يفتتح منه فإنّما يفتتح من الأشياء المفردة التي يأتلف<sup>٢</sup> منها الحدّ، الذي هو أفضل الأقوال الشارحة، والقياس، الذي هو أفضل الحجج، وما يجري مجراها، ممّا هو دونهما؛ لوجوب تقدّم العلم بالمفرد على العلم بالمركب. فلنفتتح الآن ولنبدأ بما ينحلّ المقصود الأول<sup>٣</sup> إليه من المنطق، فإن<sup>٤</sup> كان أبعد منه وذلك هو بتعريف كيفية دلالة اللفظ على المعنى.

## إشارة

### إلى دلالة اللفظ على المعنى

اللفظ يدلّ على المعنى إما دلالة لا بالوضع، كدلالة «أح» على أذى الصدر، وكلام الغائب عتّا على وجوده، أو بالوضع، وهي على ثلاثة أقسام؛ لأنّ دلالة اللفظ الموضوع لمعنى إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبيازاته، مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع.

وإما على سبيل التضمن، بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه، مثل دلالة «المثلث» على الشكل، فإنّه يدلّ على الشكل لا على أنّه اسم للشكل،<sup>٥</sup> بل على أنّه اسم لمعنى جزؤه الشكل.

١. سين: - هو.

٢. سين: يتألف.

٣. ميم: للأول.

٤. ميم وسين: وإن.

٥. ميم وسين: الشكل.

وإمّا على سبيل الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنىً غيره كالزفيق الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو مصاحب ملازم له، إمّا غير محمول على المفهوم المطابقي؛<sup>١</sup> مثل دلالة لفظ «السَّقْف» على الحائط<sup>٢</sup> وإمّا محمول عليه، كلفظ<sup>٣</sup> «الإنسان» على قابل صنعة الكتابة، لا على الكاتب بالفعل، فإنه غير لازم للإنسان، فالأولى<sup>٤</sup> وضعيّة صرفة والباقيان بشركة العقل.

وفائدة القول في كلّ واحد من الدلالات الثلاث<sup>٥</sup> بأن يكون اللفظ كذا هو لنلّا تسداخل التعريفات الثلاث إذا كان اللفظ مشتركاً بين المعنى وجزئه أو بينه وبين لازمه، وظنّ أنّ هذه التعريفات المذكورة لا تُعطي الاحتراز من<sup>٦</sup> ذلك لغفولهم عن هذه الفائدة، وليس كذا، فإنّ اللفظ الموضوع للكّل والجزء إذا أُطلق وأريد به الجزء لم يكن الدلالة تضمينيّة، بل كانت مطابقة؛<sup>٧</sup> لأنّه وإن كان جزءاً من المعنى الذي يطابقه لم يدلّ عليه لذلك،<sup>٨</sup> بل بأنّه موضوع له.

وعلى هذا قياس الباقي ولو أخذ<sup>٩</sup> بهذا الاحتراز لما ضرّ اكتفاؤنا<sup>١٠</sup> بالقرينة، كما في تعريف كثير ممّا يشتمل عليه هذا الفنّ وسيأتي.

### إشارة إلى المحمول

و"الحمل منه حقيقي، وهو الذي يُسمى حمل المواطأة، كما إذا قلنا: «إنّ الشّكل محمول على المثلث» فليس معناه أنّ حقيقة المثلث هي حقيقة الشّكل، وإلا لكان عديم الفائدة، ولا معناه أنّهما متغايران من كلّ وجه وإلا لم يصدق على أحدهما أنّه الآخر ولكن لا بدّ من الاتّحاد من وجه والتغاير من وجه<sup>١١</sup>. ولكن<sup>١٢</sup> معناه: أنّ الشّيء الذي يقال له مثلث، فهو بعينه يقال له: إنّهُ شكل؛

١. سين: - هو.

٢. سين: بالمطابقة له.

٣. سين: الحائط + و.

٤. سين: - و.

٥. سين: والأولى.

٦. دلالة مطابقة: التزام وتضمن.

٧. سين: عن.

٨. سين: بذلك.

٩. ميم و سين: ولو أُخِلّ.

١٠. سين: اكتفاء.

١١. ميم و سين: - و.

١٢. ميم: آخر.

١٣. ميم و سين: فيكون: الحمل المواطأة.

سواء كان في نفسه معنىً ثالثاً، أو كان في نفسه أحدهما، فما به الاتِّحاد هو المعبر عنه بالشيء، وما به التَّغاير فقد يمكن أن يكون شينين متغايرين ومغايرين له، فيكون في نفسه معنىً ثالثاً لقولنا «الضَّاحك كاتب»، فإنَّ ما به الاتِّحاد هو «الإنسان» و«الضَّاحك»<sup>١</sup> و«الكاتب» مضافان إليه، وقد لا يكون كذلك، فيكون في نفسه أحدهما، كقولنا «الإنسان ضاحك» أو «الضَّاحك إنسان»، فإنَّ في الأوَّل ما به الاتِّحاد وهو الإنسان هو الموضوع، وفي الثاني هو المحمول.

ومنه ما ليس بحقيقي، ويُسمَّى حمل الاشتقاق، كحمل البياض على الجسم، فإنَّه لا يحمل عليه وحده بالمواطاة، بل مع لفظة «ذو» أو مع اشتقاق كالأبيض.

ولعلَّ إيراد بحث المحمول عقيب إيراد دلالة الألفاظ ليبيِّنه بذلك على أنَّ إطلاق اللفظ على المعنى ليس بحمل، أو لأنَّ الأوَّل مورد القسمة إلى المفرد والمركَّب، والثَّاني موردها إلى الدَّاتي والعرضي، فذكر الموردان أولاً ثُمَّ شرع في القسم الأوَّل ثانياً، والثَّاني ثالثاً إلى أن انتهى إلى الحدِّ والرَّسم.<sup>٢</sup>

### إشارةٌ إلى اللفظ المفرد والمركَّب

إعلم أنَّ اللفظ قد يكون مفرداً، وقد يكون مركَّباً، واللفظ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالةٌ أصلاً حين هو جزؤه، مثل تسميتك إنساناً بـ «عبدالله»، فإنَّك حين<sup>٣</sup> تدلُّ بهذا<sup>٤</sup> على ذاته - لا على صفته من كونه عبداً لله - فلست تريد بقولك: «عبداً» شيئاً أصلاً؛ لأنَّ دلالة اللفظ وضعيَّة فيتعلَّق<sup>٥</sup> بإرادة اللفظ، فإذا أراد به معنىً وفهم<sup>٦</sup> منه قيل: إنَّه دالٌّ عليه وإلا فلا دلالة،<sup>٧</sup> ولو كان هو<sup>٨</sup> جزؤه بحسب تلك اللَّغة أو غيرها أو بإرادة أخرى يصلح، لأن يدلُّ به عليه، كهذا المثال، فكيف إذا سمَّيته

١. سين: كقولنا.

٢. سين: الضَّحك.

٣. ميم: تقسيم.

٤. تفصيل بحث رانك: سبزواري، شرح المنظومة، ج ١، ص ٩٣ به بعد، و سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ١، كتاب حكمة الإشراف، ص ٢٨٩، و ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات، ص ٥٥.

٥. سين: لعبدالله.

٦. ميم: حيث.

٧. سين: يدلُّ.

٨. ميم: + اللفظ.

٩. سين: فتعلَّق.

١٠. نسخة «سين» در متن «يفهم» و در حاشیه «فهم» آمده.

١١. ميم و سين: دلالة + له.

١٢. سين: هو + أو.

بعيسى، الذي ليس فيه جزء يصلح لأن يدل به<sup>١</sup> فيما يعرف،<sup>١</sup> وبهذا تبين أنه لو حذف قيد الإرادة من تعريف المفرد لما احتيج إليه، وإنما إيراده أوضح في التعميم،<sup>٢</sup> ولذلك قيد من حيث هو جزء.

بل<sup>٤</sup> في موضع آخر قد تقول: «عبدالله» وتعني بـ «عبد» شيئاً، وحينئذ يكون «عبدالله» نعتاً له، لا اسماً<sup>٥</sup>؛ وهو مركب لا مفرد.

والمركب هو ما يخالف المفرد، ويُسمى «قولاً» فمنه «قول تام»، ومنه قول ناقص، والتام هو الذي كل جزء منه لفظ تامّ الدلالة،<sup>٦</sup> دالّ في نفسه وقياسه من الألفاظ قياس الجوهر لا العرض من الموجودات، والذات لا الصفة من المعقولات بخلاف الأداة الدالة في غيرها التي قياسها قياس العرض والصفة والجزء الذي هو كذلك منقسم إلى قسمين: اسم، أو فعل وهو الذي يُسميه المنطقيون<sup>٧</sup> «كلمة»، وقد عرف بأنه لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل<sup>٨</sup> بنفسه يتعلّق بشيء لا بعينه في زمان يحصل<sup>٩</sup> من الأزمنة الثلاثة بعينه<sup>١٠</sup>، وقد يقتصر<sup>١١</sup> من ذلك على أنه هو<sup>١٢</sup> الذي يدلّ على معنى موجود لشيء غير معيّن في زمان معيّن من الثلاثة؛ لأخذ الباقي في مورد القسمة إليه وإلى الاسم، أو لقصد تمييزه في هذا الموضع عن الاسم لا غير، وإذا فقد قيد من هذه القيود<sup>١٣</sup>، فمورد القسمة بينهما مع ما بقي اسم،<sup>١٤</sup> ولهذا استغنى عن تعريفه؛ إذ تعريف الأعداد مستفاد من تعريف ملكاتها، ولفظة غير معيّن يجب أن يفهم منها عدم قيد التعيين لا قيد اللّا تعيين لثلاً يوجد في بعض

١. ميم: + عليه.

٢. سين: تعرف.

٣. سين: التفهيم.

٤. بس: بل.

٥. بس: نعمت له، لا اسم.

٦. ميم وسين: الدلالة + أي.

٧. ميم وسين: و.

٨. سين: - الذي.

٩. بس: اسم أو فعل الذي يُسميه المنطقيون؛ ميم وسين: اسم وفعل يُسمى في اصطلاح المنطقيين كلمة.

١٠. ميم وسين: مستقل.

١١. ميم وسين: محصل.

١٢. ميم: - بعينه.

١٣. سين: تقتصر.

١٤. ميم وسين: - هو.

١٥. ميم: - القيود.

١٦. سين: هو الاسم؛ ميم: هو اسم.

اللغات، لفظ مفرد بالشرايط المذكورة في تعريف الكلمة دال على معنى موجود لشيء موجود معيّن، فلا يكون اسماً ولا كلمةً ولا أداة؛ لعدم صدق تعريف شيء منها عليه حينئذٍ، فلا ينحصر اللفظ المفرد في الثلاثة، وهذا إن لم يوجد في لغة العرب.

لكنّ النظر هاهنا لا يختصّ بلغة، وما كان المعنى فيه هو الزمان، كأسم،<sup>٢</sup> أو كان الزمان داخلاً فيه، كالمتقدّم<sup>٤</sup> والوضع،<sup>٥</sup> فهو اسم؛ لأنه لم يدلّ على زمان خارج عن المعنى، ولا محصل من الثلاثة؛ إذ هو المقصود في<sup>٦</sup> تعريف الكلمة، بل يمكن<sup>٧</sup> أن يصرف إليها، كتقدّم، ويتقدّم،<sup>٨</sup> وقد بان بحسب هذين التعريفين؛ أنّ الاسم والفعل عند المنطقيين أخصّ منها<sup>٩</sup> عند التحاة، فإنّ كثيراً منها عندهم لا يستقلّ بالدلالة، مثل «هو» و«كان» وأنّ الأداة أعمّ من الحرف عندهم؛ لدخول مثل هذه الأسماء والأفعال التواقص فيها، فقد تحصّل أنّ القول التامّ يتركّب من اسم وفعل، وهذا بحسب القسمة الفعلية<sup>١٠</sup> ينقسم إلى ثلاثة أقسام إلا أنّ تركيبه من فعلين غير ممكن؛ لاحتياجهما إلى الاسم، فبقي ما يتركّب من اسمين أو اسم وفعل، ولا يشترط في شيءٍ منهما أن يحسن السكوت عليه، كما اشترطه التحاة، بل من القول التامّ.

وعند المنطقيين ما ليس كذا، وذلك مثل قولك: «حيوان ناطق»<sup>١١</sup> ومنه «قول ناقص»، فهو المقابل للتامّ، مثل قولك: «في الدار» وقولك: «لا إنسان»، فإنّ الجزء من أمثال هذين، كالدار وإنسان يراد به الدلالة؛ إلا أنّ أحد الجزئين أداة لا يتمّ مفهومهما إلا بقرينة<sup>١٢</sup> يتقوم مدلولها بهما،

١. ميم وسين: - موجود.

٢. سين: هذا + و.

٣. سين: - كأسم.

٤. ميم وسين: كالمتقدّم.

٥. ميم وسين: والصبح.

٦. سين: من.

٧. سين: ممكن.

٨. سين: - وقد.

٩. سين: أنّ.

١٠. سين: منهما.

١١. سين: العقلية.

١٢. ميم وسين: قولنا.

١٣. سين: - ومنه: ميم: وأما.

١٤. خواجه در شرح ابن متن مى نويسد: لعا كانت الأداة لاتدلّ إلا على معنى في غيره احتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة، فالأداة المقارنة لها تدلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثلها كقولنا: «لا إنسان» والفاقذة إياها وإن اقترنت بغيرها لاتكون تدلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثلها، كقولنا: «زيد لا» والأوّل تأليف ناقص؛ لأنّها في قوّة مفرد، والثاني ليس بتأليف إلا بعد الانضمام إلى القرينة. نك: شرح الإشارات والتشبيهات، ص ٨٩.

فيدلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثلها، مثل «لا» و«في»، فإنّ القائل: «زيد في» أو «زيد لا» لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله ما لم يقل: «في الدار» أو «لا إنسان»؛ لأنّ «في» و«لا» أداتان ليستا كالأسماء والأفعال.

## إشارة

## إلى اللفظ الجزئي واللفظ الكلّي.

اللفظ قد يكون جزئياً، وقد يكون كلياً. والجزئي هو الذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع الشركة فيه، مثل المتصوّر من «زيد».

وإذا كان الجزئي كذلك، فيجب أن يكون الكلّي ما يقابله، وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه؛ فإن امتنع امتنع بسبب من خارج مفهومه. فبعضه يكون مشتركاً فيه بالفعل، مثل «الإنسان»؛ وبعضه مشتركاً فيه بالقوّة والإمكان، مثل «الشكل الكروي المحيط<sup>٦</sup> باثني عشر<sup>٧</sup> قاعدة<sup>٨</sup> مخمسات»؛ وبعضه ليس يقع فيه شركة<sup>٩</sup> - لا بالفعل، ولا بالقوّة والإمكان - بسبب غير نفس مفهومه، مثل «الشمس» عند من لا يجوز وجود شمس أخرى، وقد ذكر للكلّي أقسام كثيرة، وكلّها مندرجة تحت هذه الثلاثة.

مثال الجزئي: «زيد»، و«هذه الكرة المحيطة بتلك»، و«هذه الشمس». مثال الكلّي: «الإنسان»، و«الكرة المحيطة بها» مطلقة، و«الشمس». فهذا هو الجزئي والكلّي الحقيقيان. وقد يقال: الجزئي بمعنى الأخص ولو كان كلياً في نفسه، والكلّي بمعنى الأعمّ وهما إضافيان، والجزئي منهما قد يكون جزئياً بالمعنيين، كزيد، وقد لا يكون، كالإنسان، وأمّا الكلّي فيجب أن يكون كلياً بهما<sup>١٠</sup>.

١. ميم: - يدل.

٢. ميم وسين: يمنع من.

٣. سين: لا يمنع + من.

٤. ميم: فيه + مثل المتصوّر من زيد وإذا كان الجزئي كذلك فيجب أن يكون الكلي ما يقابله وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه.

٥. ميم وسين: بعضه + يكون.

٦. سين: المحيط + بذي.

٧. سين: اثني عشرة.

٨. ميم وسين: - شركة.

٩. سين: الإنسان + و.

١٠. نك: سزوارى، شرح المنظومة، ج ١، ص ١٢١ به بعد، و سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٥، كتاب المشاريع والمطارات، ص ٦٥ به بعد.

## إشارة

### إلى الذاتي والعرضي اللازم والمفارق

قد يكون من المحمولات بالتسبة إلى موضوعاتها ذاتية، وعرضية لازمة<sup>١</sup> ومفارقة. وفائدة جعل مورد القسمة فيها المحمول بالتسبة إلى موضوعه<sup>٢</sup> لا الكلّي بالتسبة إلى جزئية<sup>٣</sup>، وإن كان محمولاً عليه هو لنلا يخرج الكلّي بالتسبة إلى مساويه عن كونه ذاتياً أو عرضياً: إذ الموضوع هناك ليس جزئياً بأحد المعنيين، ولنبدأ بتعريف الذاتيّة.

اعلم أنّ من المحمولات بالطبع لا بالوضع محمولات مقومة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوم<sup>٤</sup> المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقّق وجوده، ككون الإنسان مولوداً أو مخلوقاً أو محدثاً، من أمثلة الجواهر، وكون<sup>٥</sup> السواد عرضاً من أمثلة الأعراض، فإنّ العرضيّة خارجة<sup>٦</sup> ماهيات هناك<sup>٧</sup> الأعراض، ولهذا قد يشكّ فيها وفي بعضها، بل أعني به المحمول الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقّق ماهيته ويكون داخلاً في ماهيته جزءاً منها، لا بمعنى أنّه جزء حقيقي<sup>٨</sup>، فإنّ ذلك لا يحمل على كنهه بالمواطاة، بل بمعنى أنّ اللفظ الدالّ عليه جزء من حدّها، بإطلاق الجزء عليه مجاز من هذا الوجه ومن وجه آخر، فإنّ نفس الذات مقومة وذاتية بجزئياتها المتكررة بالعدد فقط، وليست جزءاً من الجزئي إلا باعتبار انضمام المخصّصات إلى ماهيته، فإن أردنا إدخال نفس الذات في المفهوم<sup>٩</sup> بجزئياته<sup>١٠</sup> الذاتيّة<sup>١١</sup> لها هاهنا، فلا بدّ من هذا التجويز أيضاً، وإلا فلا

١. ميم وسين: لازمة + عرضيّة.

٢. سين: موضوعه.

٣. در هر دو نسخه «جزئية» ثبت شده است، ولی از نظر ادبی باید «جزئی» خوانده شود. البته می توان «جزئی» نیز خواند.

٤. سين: بالمفهوم.

٥. ميم: ككون.

٦. ميم وسين: خارجة + عن.

٧. ميم وسين: - هناك.

٨. ميم وسين: حقيقي + لها.

٩. ميم وسين: لجزئياتها.

١٠. ميم وسين: المقوم.

١١. سين: لجزئياته.

١٢. ميم: الذاتي.

يكون ذلك مقصوداً بالمفهوم<sup>١</sup> في هذا الموضع. ومثال المقوم مثل<sup>٢</sup> الشكليّة للمثلث<sup>٣</sup> والجسميّة للإنسان، والفرق بين مقوم الوجود ومقوم الماهيّة أنّ مقوم الماهيّة يمتنع رفعه عما هو مقوم له وجوداً وتوهماً بخلاف مقوم الوجود.

ولهذا لا يفتقر<sup>٤</sup> في تصوّر الجسم جسماً إلى أن يمتنع<sup>٥</sup> عن سلب المخلوقيّة عنه من حيث يتصوّره جسماً، لا من حيث هو موجود، فإنّ علل الماهيّة لا يمتاز عن علل الوجود إلا في التصوّر لأجل أنّ الماهيّة لا يمتاز عن الوجود<sup>٦</sup> إلا فيه، ويفتقر<sup>٧</sup> في تصوّر المثلث مثلاً إلى أن يمتنع<sup>٨</sup> عن سلب الشكليّة عنه المستلزم للقطع بإيجابه له. وإن كان هذا فرقاً غير عام، فإنه لا يفرق بين الذاتيّ المقوم وبين جميع العرضيّات، بل قد يكون بعض العرضيّات اللّازمة غير المقومة بهذه الصّفة - على ما سيّلتى عليك - في اللّازم الذي يغير وسط؛ ولكنه في هذا الموضع<sup>٩</sup> بين الذاتيّات ولوازم الوجود فرق.

وأما الفرق العام بين الذاتيّ المقوم وبين كلّ ما عداه هو أنّه لا يمكن أن يتصوّر الشّيء إلا إذا تصوّر ما هو ذاتي له أولاً، وذكروا فرقاً آخر، وهو أنّ الشّيء لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له إلى علّة معاريّة لذاته، كاللون، فإنه للسواد لذاته لا لشيء آخر جعله لونها، فإنّ ما جعله سواداً جعله لونها تويلاً<sup>١٠</sup> ولولا قيد الأوّليّة لما كان عامّاً أيضاً، فإنّ الاثنين مثلاً لا يحتاج في اتصافه بالزوجيّة إلى علّة غير ذاته إلا أنّ جاعلها لم يجعلها زوجاً أولاً، وهذه الفروق الثلاثة هي خواصّ الذاتيّ المقوم.

### إشارة

#### إلى الذاتيّ المقوم

إعلم أنّ كلّ شيء له ماهيّة، ويراد بها هاهنا المركبة اشتقاقاً من السؤال بما هو الذي يجاب عنه

١. ميم وسين: بالمقوم، اصل: بالمفهوم.

٢. سين: - مثل.

٣. ميم وسين: أو.

٤. سين: نفتقر.

٥. سين: تمتع.

٦. ميم: - في التصوّر لأجل أنّ الماهيّة لا يمتاز عن الوجود.

٧. سين: نفتقر.

٨. سين: تمتع.

٩. ميم وسين: الموضع + أي.

١٠. ميم: - أولاً.



بذاتيته. فإنه إنما يتحقق<sup>١</sup> موجوداً<sup>٢</sup> في الأعيان، أو متصوراً في الأذهان بأن يكون أجزاءها<sup>٣</sup> تلك الماهية حاضرة معها. وإذا<sup>٤</sup> كانت<sup>٥</sup> له<sup>٦</sup> الشيء الذي ماهيته مركبة حقيقة غير كونه موجوداً أحد الوجودين، أعني الخارجي والذهني، كواجب الوجود لذاته، الذي حقيقته هو الوجود الخاص به، كما سيعلم،<sup>٧</sup> وغير مقومة بأحدهما، كالشيء الموجود إذا أخذ من حيث هو موجود، فإن به فالوجود<sup>٨</sup> لا محالة يكون معنى مضافاً<sup>٩</sup> إلى حقيقته تلك الماهية؛ لأن ما لا يكون نفس الشيء ولا داخلياً فيه، فهو بالضرورة خارج عنه سواء كان ذلك الوجود، لازماً، وهو الذي يدوم، أو غير لازم، وهو ما لا يدوم.

وأسباب وجوده أيضاً غير أسباب ماهيته، فإن أسباب الوجود هي الفاعل والغاية وأسباب الماهية من حيث الوجود الخارجي، فالمادة والصورة ومن حيث الذهني، فالجنس والفصل. وذلك مثل الإنسانية؛ فإنها في نفسها حقيقة ما وماهية ليس أنها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان مقوماً لها، بل مضافاً إليها. ولو كان مقوماً<sup>١٠</sup> لاستحال أن يتمثل معناها في النفس خالياً عما هو جزؤها المقوم، فاستحال أن يحصل لمفهوم الإنسانية في النفس وجود، ويقع الشك في أنها هل لها في الأعيان وجود أم ليس؟ أما الإنسان فعسى أن لا يقع في وجوده شك، لا بسبب مفهومه، بل بسبب الإحساس بجزئياته، فإنه لولا الإحساس بها لوقع الشك، وإثبات المقوم للماهية يكفي فيه نفس المفهوم، ولك إن أشكل عليك هذا المثال، أن تجد مثلاً لغرضنا في<sup>١١</sup> معانٍ آخر، كالعناق.<sup>١٢</sup>

١. سين: فإنها.

٢. سين: تتحقق.

٣. سين: موجودة.

٤. سين: أجزاء.

٥. سين: فإذا.

٦. ميم: كان.

٧. ميم و سين: لذلك.

٨. ميم و سين: كما ستعلم.

٩. ميم: فإن الوجود.

١٠. بس: مضاف.

١١. ميم و سين: مقوماً لها.

١٢. ميم: من.

١٣. سين: كالعناق.

فجميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصور، وإن لم يخطر تلك المقومات بالبال مفصلة، أي ممتازة عن غيرها ملاحظاً كل واحد منها منفرداً عن غيره؛ فكما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال مفصلاً، فذلك إذا لم تكن النفس ملتفتة إليها بالفصد الأول وعدم تصورها كذلك لا ينافي تصورها مطلقاً، فإن سلب الأخص لا ينافي ثبوت الأعم، ونحن قد تصوّر الشيء مع تصوّر الغير، فيكون لا محالة مع عدم امتيازه عنه، لكنّها إذا أخطرت بالبال بقصدٍ مُستأنفٍ تمثّلت مفصلة ولم يكن أخطارها مفتقراً إلى تجسّم نسبٍ جديدٍ،<sup>١</sup> بل للنفس أن تلتفت إليها متى شاءت، وجميع المركبات التي لا توجد أجزاؤها متميزة فللتفس<sup>٢</sup> أن تصورها على كل واحد من الوجهين.

فالذاتيات<sup>٣</sup> للشّيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات، وإن كان قد يُعنى بلفظ الذاتي في فنّ البرهان ما هو أعمّ من ذلك، وسيأتي، والطبيعة الأصلية وهي المأخوذة من حيث «هي هي» لا من حيث إثباتها موجودة أو واحدة أو جزئية، ولا مقابلاتها، فإن كانت لا يخلو عن أحدها إذا كانت غير مختلف فيها إلا بالعدد، وهي المعنى النوعي الذي يمتاز جزئياته بالعوارض الخارجية، لا المعنى الجنسي المتحصل بالفصل هي مقومة لشخص شخص تحتها؛ لأن تلك الطبيعة النوعية هي تمام ماهية تلك الأشخاص؛ إذ لا يتكرّر أشخاصها بأمرٍ مقوم، فإن زيدا وعمراً لا يختلفان من حيث الإنسانية المجردة، بل الإنسانية تمام ماهية كل واحد منهما، ويتخصّص<sup>٤</sup> بالخارجيات، كالأين والوضع وغيرهما، وفرق بين الإنسان المتخصّص وبين الإنسان مأخوذاً<sup>٥</sup> مع المخصّصات والشخص هو الأول لا الثاني، ومفهوم الإنسان أعمّ من مفهوم الإنسان المتخصّص. وبهذا الاعتبار كان محمولاً على الأشخاص ومقوماً لها مع كونه تمام ماهية كل واحد منها، وبهذا،<sup>٦</sup>

١. ميم وسين: وذلك.

٢. ميم وسين: مع + عدم.

٣. ميم وسين: تجسّم كسب.

٤. سين: جديد + للتفس.

٥. ميم: في النفس.

٦. سين: والذاتيات.

٧. سين: و + لأن.

٨. ميم وسين: وإن.

٩. سين: تتخصّص.

١٠. سين: موجوداً.

١١. سين: - وبهذا.

يؤخذ الخصائص الثلاث المذكورة أيضاً<sup>٢</sup> ولأن الطبيعة<sup>٣</sup> الأصلية<sup>٤</sup> التي لا يختلف<sup>٥</sup> فيها إلا بالعدد - مثل الإنسانية - فإنها مقومة لشخص شخص تحتها، ويفضل عليها الشخص بخواص له؛<sup>٦</sup> فهي أيضاً ذاتية، فهذا هو<sup>٧</sup> المقوم<sup>٨</sup>.

### إشارة

#### إلى العرضي اللازم غير المقوم

وأما اللازم غير المقوم ويخص<sup>٩</sup> باسم «اللازم» اصطلاحاً، وإن كان المقوم أيضاً لازماً، لغة فهو الذي يمتاز عن المقوم الذاتي بأنه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها.

فإن أردنا تعريفه على وجه يميز به عن كل ما عده قلنا: هو المحمول الخارج عن الموضوع، ولا ينفك عنه في حال لسبب من شأنه أن يكون معلوماً، فبالقيد الأول امتاز<sup>١٠</sup> عن الذاتي، وبالثاني عن العرضي المفارق، وبالثالث عن الدائم الخارجي إذا كانت مصاحبه اتفاقية، فإن الاتفاق لا يبدل له من سبب، لكنه لا ينسب<sup>١١</sup> إلى اللزوم في العرف إلا إذا كان سببه بحيث يكون أن يعلم، وهذا اللازم هو مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين.

والذي يدل على عرضية<sup>١٢</sup> وهذا<sup>١٣</sup> والزومه، وكذا أمثاله<sup>١٤</sup> من لواحق تلحق المثلث عند

١. ميم وسين: بوجود.

٢. نكتة: هر دو نسخه: «اتضح» آمده است، ولی قطعاً كاتب اشتباه نوشته است، باید «أيضاً» درست باشد.

٣. سين: الطبيعة + التوعية.

٤. ميم: الأصلية + التوعية.

٥. سين: لا تختلف.

٦. ميم وسين: لها.

٧. سين: هي.

٨. سين: هو + الذاتي.

٩. خواجه در شرح اين متن می نویسد: إشارة إلى ما ذكرنا من كونها متكررة هذا الإنسان وذلك الإنسان لا يختلفان من حيث الإنسانية التي هي ماهيتهما، بل يختلفان بالإشارة الحسية ولوازمها من اختلاف المادة والأين والوضع وغير ذلك، وكلها خارجة عن الإنسانية المجردة: نك: شرح الإشارات والتشبهات، ص ١١٦. تحقيق خطاوى.

١٠. سين: يختص.

١١. سين: يمتاز.

١٢. سين: لا ينسب.

١٣. سين: - و.

١٤. سين: أو.

١٥. سين: أمثاله + هو إته.

المقاييسات، فإنه لاحق بقياس زواياه إلى قائمتين، ولو قيس إلى أربعة لصارت المساواة نصفية بخلاف الضاحك والأبيض للإنسان، فإتھما يحملان لا لأمر خارجي، وهذا إما يلحق لحوقاً واجباً، أي غير اتفاقي، ولكن وجب بعد ما يقوم المثلث بأضلاعه الثلاثة، لا كوجوب الذاتي، فإنه لا يلحق الشيء بعد تقومه. ولو كانت أمثال هذه مقومات، لكان المثلث وما يجري مجراه يتركب من مقومات غير متناهية؛ لأن مقايسته إلى كل واحد مما عداه لا ينحصر في حد، وإن كان لا يخرج منها إلى الفعل أبداً إلا المتناهي، والموجود بالفعل لا يمكن تقومه بأجزاء لا يوجد إلا بالقوة؛ إذ أجزاء الشيء يجب أن يكون جاء معه.

وإذا عرفت هذا، فاعلم أن أمثال هذه اللوازم إما أن تكون لازمة بغير وسط أو بوسط، إن كان لزومها للموضوع بغير<sup>٣</sup> وسط<sup>٤</sup> لا يتوسطه<sup>٥</sup> شيء آخر، بل لأن ذات الموضوع أو المحمول تقتضي ذلك اللزوم<sup>٦</sup>، لما هي<sup>٧</sup> كانت معلومة واجبة اللزوم، أي كانت القضية المؤلفة منهما أولية لا يتوقف الحكم إلا على تصورهما فقط؛ لتحقق ما يوجب اللزوم، ولا معنى<sup>٨</sup> للزوم العقلي إلا أن تعقل الملزوم لا ينفك عن تعقل لازمه، فكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة، وهو يبطل دعوى من زعم أن كل ما يمتنع<sup>٩</sup> دفعه في الذهن، فهو ذاتي مقوم.

وإن كان لها وسط<sup>١٠</sup> تبين به، علمت واجبة به، أي كانت بيّنة غير منفكة عند حضور وسطها، وقد ينفك<sup>١١</sup> مع عينته ولا يلزم من هذا انتقال الذهن من كل ملزوم إلى لازمه حتى يتحصل جميع العلوم المكتسبة دفعة؛ لجواز أن يطراً<sup>١٢</sup> ما يوجب إعراض الذهن عن تلك الملازمات.

١. ميم و سين: لا توجد.

٢. ميم: حاضرة.

٣. سين: لا بغير.

٤. سين: - لا بغير وسط.

٥. سين: لا بتوسط.

٦. ميم: - للموضوع بغير وسط لا يتوسطه شيء آخر، بل لأن ذات الموضوع أو المحمول تقتضي ذلك اللزوم.

٧. ميم و سين: هي + هي.

٨. اصل: لانعني.

٩. سين: يمتنع + رفعه في الوهم مع كونها في مقومة.

١٠. ميم: وإن كان لزومها بوسط.

١١. سين: تنفك.

١٢. ميم: نظراً.

وأعني بالوسط ما يفيد كتمية اللزوم، أي تقوم البرهان على إثبات ذلك المحمول لموضوعه، وهو ما يقترن بقولنا: «لأنه» حين يقال: «لأنه كذا»، وهذه هي صيغة التعليل وتحليل الأوسط لاجد وأن ينتهي<sup>٢</sup> إثبات لازم بين ينتهي اللوازم غير<sup>٣</sup> البينة إليه.

وذلك لأن<sup>٤</sup> هذا الوسط إن كان مقوماً للشيء لم يكن اللازم مقوماً له<sup>٥</sup> للتوسط؛ لأن مقوم المقوم مقوم، فيكون اللازم مقوماً وهو خلف؛ بل كان لازماً له<sup>٦</sup> للوسط أيضاً، كما كان لازماً للشيء. وحينئذ نقول: فإن احتاج لزومه للوسط إلى وسط آخر تسلسل إلى غير النهاية، وهو باطل؛ لكونه غير مؤدٍ إلى ثبوت اللزوم<sup>٧</sup> الأول المفروض ثبوته، ومع جوازه يقتضي<sup>٨</sup> كون ما فرضناه وسطاً ليس بوسط، بل جزءاً من أمور غير متناهية مجموعها هو الوسط، وإذا كان كل ما يفرض وسطاً ليس بوسط، فحينئذ فلم<sup>٩</sup> يكن وسط، أي لم يوجد؛ وإن لم يحتج لزومه للوسط إلى وسط فهناك لازم بين اللزوم بلا وسط، أي<sup>١٠</sup> وهو المطلوب.

هذا على تقدير أن يكون الوسط مقوماً للشيء، وإن لم يكن كذا، بل كان الوسط لازماً للشيء متقدماً لزومه<sup>١١</sup> على لزوم اللازم بتوسطه له عادت القسمة المذكورة في احتياجه، واحتاج<sup>١٢</sup> إلى توسط لازم آخر أو مقوم غير منته في ذلك إلى لازم بلا وسط، ووجب من ذلك، أيضاً تسلسل إلى غير النهاية وعادت المحالات؛ فلا بد<sup>١٣</sup> في كل حال من لازم بلا وسط.

١. ميم: فيه.

٢. ميم وسين: أي به يقوم.

٣. ميم وسين: ينتهي + إلى.

٤. ميم: عن.

٥. سين: - و.

٦. ميم وسين: - له.

٧. سين: للوسط.

٨. ميم: - له.

٩. سين: لزوم.

١٠. سين: تقتضي.

١١. ميم وسين: لم.

١٢. ميم وسين: - أي.

١٣. سين: لزومه + للشيء.

١٤. ميم وسين: - واحتاج.

١٥. ميم وسين: ولا بد.

وقد بان أنه ممتنع الرفع في الوهم؛ فلا يلتفت إذن إلى قول من قال<sup>١</sup>: إنَّ كلَّ ما ليس بمقوّم فقد يصحّ رفعه في الوهم.

ومن أمثلة ذلك<sup>٢</sup> اللّازم البيّن أيضاً: كون كلِّ عدد مساوياً لآخر، أو متفاوتاً له؛<sup>٣</sup> إذ المساواة ومقابلها من اللّوازم الثلاثة<sup>٤</sup> للكمّ، ويلحق أنواعه بقياس يعتمها<sup>٥</sup> إلى بعض بشرط<sup>٦</sup> أن يكونا من جنسٍ واحدٍ.

### إشارة

#### إلى العرضي الغير اللّازم

وأما المحمول الذي ليس بمقوّم ولا لازم، فجميع المحمولات التي يجوز أن تفارق<sup>٧</sup> الموضوع، سواء وقع هذا الجائز ففارق<sup>٨</sup> بالفعل، أو لم يقع فدامت الصحبة اتفاقاً، ككون زيد فقيراً طول عمره، وسواء كانت مفارقة سريعة أو بطيئة، وعلى كلِّ واحدٍ من التقديرين، سهولة أو عسرة. مثل كون الإنسان شاباً، أو شيخاً، أو قائماً، أو جالساً، فالأقسام أربعة، سريعة سهولة، كالقائم<sup>٩</sup> والجالس؛<sup>١٠</sup> عسرة، كالمغمى عليه؛ وبطيئة سهولة، كالشباب؛ وعسرة، كالشيخ والمجنون.

### إشارة

ولما كان المقوّم يسمّى «ذاتياً» فما ليس بمقوّم - لازماً كان أو مفارقاً - فقد يُسمّى «عرضياً»<sup>١١</sup>، ومنه ما يُسمّى «عرضاً عاماً» وسنذكره.<sup>١٢</sup>

١. ميم: فلا يلتفت إلى ما يقال.

٢. ميم: - ذلك.

٣. خواجه در شرح این متن می نویسد: مثالی آخر للّازم البيّن، وذلك لأنّ المساواة واللا مساواة لازم بيّن للكمّ ولأنواعه، وإنما تلحقها بقياس بعضها إلى بعض بشرط أن يكونا من جنسٍ واحدٍ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ص ١٣٦. تحقيق خطاوی.

٤. ميم و سين: البيّنه.

٥. ميم و سين: بعضها.

٦. سين: فشرط.

٧. سين: يفارق.

٨. ميم: ففارقت.

٩. سين: كالقيام.

١٠. سين: الجالس + و.

١١. يُريد العرض العامّ.

١٢. هیچ یک از شارحان به شرح این اشاره نپرداخته اند.

## إشارة

### إلى الذاتي بمعنى آخر

وربما قالوا في المنطق: «ذاتي» في غير هذا الموضوع منه، وعنوانه<sup>١</sup> وهو فنّ البرهان، و<sup>٢</sup> غير هذا المعنى<sup>٣</sup> المقوم، وذلك الذاتي هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته، إما بواسطة أو بدونها، واعتبر<sup>٤</sup> بالجوهر الحقيقة التي هي أعم من البسيطة والمركبة وبالمهية ما يخصص بالمركبة.

وهذا<sup>٥</sup> مثل ما يلحق المقادير من المناسبة والمساواة المقدارين، أو جنسها، أعني الكم. من المناسبة والمساواة التي تعم المقدارية والعددية، ومثل ما يلحق الأعداد من الزوجية والفردية، والحيوان من الصحة والسقم. وهذا القبيل من الذاتيات يخص باسم «الأعراض الذاتية»، مثل ما يتمثلون به من الفطوسة للأنف.

وقد يمكن أن يرسم الذاتي يرسم ربما جمع الوجهين جميعاً، لكنه لا يمكن أن يجد كذلك: لأنّ المختلفات لا تشترك في الذاتيات، وربما اشتركت في لوازم تميزها عما عداها، وذلك الرسم هو أن يقال: ما يؤخذ في<sup>٦</sup> الموضوع أخذاً طبيعياً، وذلك هو المقوم أو ما يوجد الموضوع في حده أخذاً اضطرارياً لاعتبار تخصصه وتعلقه به في المفهوم، وهو العرض الذاتي.

وأما أقسام الذاتيات بهذا المعنى فهي<sup>٧</sup> أنّ المحمول إما أن يلحق الموضوع لا بواسطة أو بواسطة، والواسطة إما مقومة<sup>٨</sup> للموضوع أو خارجة عنه، والخارجة إما مساوية له أو أعم أو أخص، فالأقسام خمسة: الثلاثة الأولى<sup>٩</sup> منها وهي ما تلحق بغير واسطة أو بواسطة مقومة أو بواسطة خارجة مساوية هي الذاتيات بهذا المعنى.<sup>١٠</sup>

١. ميم وسين: - وعنوانه.

٢. نسخه بدل: وعنوانه؛ ميم وسين: و + عنوان.

٣. سين: - المعنى.

٤. ميم وسين: واعنى.

٥. ميم: هو.

٦. ميم وسين: في + حد.

٧. سين: فهو.

٨. ميم: مفهومة.

٩. سين: الأولى.

١٠. نك: سيزواري، شرح المنظومة، ج ١، ص ١٧٧، وسهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات

والَّذي يخالف هذه الذّاتيات، فما يلحق الشّيء لأجل أمر خارج عنه أعمّ منه: لحوق الحركة للأبيض، فإنّها إنّما تلحقه<sup>١</sup>؛ لأنّه جسم، وهو معنى أعمّ منه، أو أخصّ منه: لحوق الحركة للموجود، فإنّها إنّما تلحقه<sup>٢</sup>، لأنّه جسم، وهو معنى<sup>٣</sup> أخصّ منه. وكذلك لحوق الصّحك للحيوان، فإنّه إنّما يلحقه لأنّه إنسان.<sup>٤</sup>

### إشارة

#### إلى المقول في جواب ماهو

يكاد المنطقيّون الظاهريّون عند التّحصيل<sup>٥</sup> لا يميّزون بين «الذّاتي» وبين «المقول في جواب ماهو»؛ لأنّهم لما أخذوا<sup>٦</sup> الجنس مقولاً في جواب «ماهو» ظنّوا أنّ المقول في جواب «ماهو» هو الجنس، فلم يتنبّهوا للفصل ولا ميّزوا<sup>٧</sup> بينه وبين الجنس فلزّمهم عدم الفرق بين الذّاتي وبين المقول في جواب «ماهو» وإن لم يصرّحوا به، بل كادوا فإن انتهى بعضهم أن يميّز وهو الَّذي بيّنه للفصل كان الَّذي يؤول إليه قوله هو «أنّ المقول في جواب «ماهو» من جملة الذّاتيات، ما كان مع ذاتيته أعمّ»، وهو الجنس دون الفصل.

ثمّ يتبلبلون أي يختلطون إذا حقّق عليهم الحال<sup>٨</sup> في ذاتيات هي أعمّ وليست أجناساً، مثل أشياء يسمّونها «فصول الأجناس»، كالحساس للإنسان، وستعرفها فإنّها ذاتيات و<sup>٩</sup>عامّة وغير صالحة لجواب «ماهو» فينتقض بها رأيهم.

١. سين: يلحقه.

٢. سين: يلحقه.

٣. ميم: معنى + أعمّ منه أو.

٤. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: ثمّ يذكر قسمًا من الأقسام المذكورة، وهو ما يلحق الشّيء لأجل أمر يساويه، وهو من جملة الأعراض الذّاتية المذكور بالشرط المذكورة، كالضّاحك الَّذي يلحق الإنسان للتعجب ومساوى الزوايا قانتين الَّذي يلحق المثلث لوسائط بينما... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ص ١٥١.

٥. در بعضی نسخه های چاپی التحصیل علیهم، آمده است که «علیهم» زائد است. در برخی از نسخه های چاپی نیز در پانوشت به نسخه های اشاره شده است که «علیهم» زائد است؛ چون «التحصیل» در زبان عربی با «علی» ترکیب نمی شود و معنایی هم ندارد.

٦. ميم و سين: لما وجدوا.

٧. سين: ولا يميزوا.

٨. ميم و سين: الحال علیهم.

٩. ميم: و + هي.



ولكن الحق أن الطالب بـ «ما هو» إنما يطلب الماهية، وقد عرفت الماهية؛ وأنها إنما تتحقق بمجموع المقومات،<sup>١</sup> الحاضرة معها في التصور، فيجب أن يكون الجواب بالماهية.

ومنشأ غلطهم أنهم لم يفرقوا و«المقول في جواب ما هو»، وبين «الداخل في جواب ما هو» و«المقول في طريق ما هو»، وفرق بينها؛ فإن نفس الجواب غير الداخل في الجواب، الذي هو المقوم كيف كان بخلاف توهم من لم يميز بين الذاتي والمقول في جواب «ما هو» وغير الواقع في طريقه، الذي هو الجنس، بخلاف توهم من فرق بينهما بأن المقول في جواب «ما هو» هو الذاتي الأعم فقط.<sup>٢</sup>

واعلم أن سؤال السائل بـ «ما هو» بحسب ما يوجهه كل لغة هو أنه: «ما ذاته؟» أو «ما مفهوم اسمه؟» على ما يتبين<sup>٣</sup> الفرق بينهما في بحث المطالب، وإنما هو<sup>٤</sup> باجتماع ما يعتمده له وغيره، وهو الجنس، وما يخصه، وهو الفصل، حتى يتحصل بهما ذاته المطلوب في هذا السؤال تحققها، والذي جعلوه يزاء ما هو ليس هو أحدهما؛ فإن والأمر الأعم لا هو «هوية الشيء»، ولا مفهوم اسمه بالمطابقة.

ولهم أن يقولوا: إننا نستعمل هذا اللفظ على عرفي ثانٍ، اصطلاحياً مخالف للعرف اللغوي؛ ولكن عليهم أن يدلوا على المفهوم المستحدث، ويؤثروه<sup>٥</sup> إلى قدمائهم، أي يثبتونه<sup>٦</sup> إليهم، دالين على ما اصطلاحوا عليه عند النقل، كما هو عادتهم في التزام مصطلحاتهم، وأنت عن قريب ستعلم: أن لهم عن العدول عن الظاهر في العرف غنى<sup>٧</sup> عن هذا التعسف.

١. ميم و سين: مقوماتها.

٢. ميم و سين: - وفرق.

٣. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبهمات، ج ١، ص ٦٧، چاپ نشر كتاب.

٤. ميم: إنما.

٥. سين: تبيين.

٦. ميم: ما.

٧. أثر، يؤثر، إشاراً، به معنای نسبت دادن به گذشتگان است. در آیه شریفه آمده است: «إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ» (مدثر، آیه ٢٤) این قرآن چیزی نیست، جز یک سحر، همچون سحر پیشینیان.

٨. ميم و سين: ينسبونه.

٩. ميم و سين: استثناء؛ خواهه در شرح این متن می نویسد: أن المباحث العلمیة لاتعلّق بالألفاظ إلا بالعرض كما مر، وإذا تعلقت بها فيجب أن تحمل الألفاظ على مفهوماتها بحسب غرف اللغة، مالم يطره عليها نقل اصطلاحی... إلخ.

نك: شرح الإشارات والتبهمات، ص ١٥٨.

## إشارة

إلى أصناف المقول في جواب ما هو

إعلم أن أصناف الدال على ما هو من غير تغيير مفهوم العرف اللغوي ثلاثة؛ لأنه إما أن يصلح جواباً حال الانفراد دون الاجتماع أو بالعكس أو في الحالين<sup>١</sup>؛

أحدها وهو الأول هو بالخصوصية المطلقة<sup>٢</sup>، مثل دلالة الحد على الماهية المدلول عليها الاسم، كدلالة «الحيوان الناطق» على الإنسان؛ فإنه لا يجب بذلك إذا شاركه غيره في السؤال.

والثاني: بالشركة المطلقة، مثل ما يجب أن يقال حين يُسأل عن جماعة مختلفة، فيها مثلاً فرس وثور وإنسان: «ما هي؟»، وهنالك لا يجب ولا يحسن إلا «الحيوان»، أما أنه لا يجب، فلأنه تمام الماهية المشتركة، وأما أنه لا يحسن<sup>٣</sup>، فلأنه لو أُورد حدّه لكان تطويلاً من غير حاجة، ولو كان المورد غير الحيوان لكان إما أعم من الحيوان مطلقاً أو أخص مطلقاً أو مساوياً له أو مباتناً له أو أعم منه من وجه وأخص من آخر، وذلك لأن كل شينين فإما أن يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر أو لا يصدق، فإن صدق، فإما مع العكس وهما المساويان،<sup>٤</sup> أو لا مع العكس، فالذي صدق هو الأعم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً، وإن لم يصدق على كلّه فإن صدق على بعضه فكل منهما أخص وأعم من وجه وإلا فهما متباينان والجمع<sup>٥</sup> باطل.

فأما الأعم من الحيوان - كالجسم<sup>٦</sup> - فليس هو لها بماهية مشتركة، بل جزء الماهية المشتركة. وأما الأخص منه كالفرس والإنسان والفرس<sup>٧</sup> ونحوهما مما هو فأخص دلالة مما يشتمل عليه<sup>٨</sup> تلك الماهية فظاهر.

وأما المبادي<sup>٩</sup> مثل «الحساس» و«المتحرك بالإرادة طبعاً»، وإن أنزلنا، أي فرضنا، أنهما

١. سين: الحاليتين.

٢. سين: فهو الخصوصية.

٣. ميم وسين: المحضة.

٤. ميم: - إلا «الحيوان» أما أنه لا يجب، فلأنه تمام الماهية المشتركة وأما أنه لا يحسن.

٥. سين: المتساويان.

٦. سين: الجميع.

٧. سين: كالجسم + الجوهر.

٨. ميم: - والفرس.

٩. ميم وسين: - عليه.

١٠. سين: المساوي.

مقومان مساويان لتلك الجملة معاً بالشركة، فهما فصلان متساويان يُقومان الحيوان، وإن كان الحق بخلافه، فإنه لا يجوز أن يتحصّل الجنس بأكثر من فصل واحد؛ لأنّ ما عداه يكون وصلاً لا فصلاً، بل الفصل هاهنا واحد هو مبدأ الحسّ والحركة الإرادية؛ فليساً يدلّان على الماهية، ولو على تقدير فصليهما،<sup>١</sup> وذلك لأنّ المفهوم من «الحساس» و«المتحرك بالإرادة» وأمثال ذلك بحسب المطابقة هو مجرد أنّه شيء له قوّة حسّ أو قوّة حركة؛ وكذلك مفهوم الأبيض هو أنّه شيء ذو بياض. فأمّا ما ذلك الشيء؟ فغير داخل في مفهوم هذه الألفاظ، إلّا على طريق الالتزام حين يُعلم من خارج أنّه لا يمكن أن يكون شيء من هذه إلاّ جسمًا؛ ولو كانت الأجناس داخلة في مفهومات الفصول لكان ما به الاشتراك داخلاً فيما به الامتياز، ولو كانت الفرضيات داخلة في مفهومات موضوعاتها لكان الدّاخل في الخارج، وذلك محال.

وإذا قلنا: «لفظة كذا تدلّ<sup>٢</sup> على ماهية كذا»، أو على مفهوم اسمها، فإنّما نعني به طريق المطابقة أو التضمّن، دون طريق الالتزام، فإنّ لفظة «ماهو» إنّما يقصد بها بالقصد الأول ما يطابق المسنول عنه، ثمّ تعلق<sup>٣</sup> بأجزائه بالقصد الثاني لتعلق هويّة المسنول عنه بها بخلاف اللّوازم، فإنّها غير مقصودة مطلقاً؛ وكيف والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود؟! فلا يجوز أن يكون مقصوداً<sup>٤</sup>، كالماهية وما يدخل فيها.

وأيضاً لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبراً في الدلالة على ما هو قياساً على اعتباره في سائر المواضع، كالرسوم والحدود الناقصة الخالية من الجنس، لكان ما ليس بمقوم صالحاً للدلالة على ما<sup>٥</sup> هو مثل «الصّحّاك» مثلاً، فإنّه من طريق الالتزام يدلّ على «الحيوان النّاطق»؛ لكن قد اتّفق الجميع على أنّ مثل هذا لا يصلح في جواب «ما هو»، وهذا وجه جدلي؛ وأمّا المباين، والذي هو أعمّ وأخصّ من وجه فعدم صلاحيّته لوضوحه يستغني<sup>٦</sup> عن بيانه وذكره.

فقد بانّ بطلان سائر الأقسام أنّ الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جواباً عن «ما هو» أن

١. سين: فضلاً.

٢. ميم و سين: فصليتهما.

٣. سين: يدلّ.

٤. سين: يتعلّق.

٥. ميم: - وكيف والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود؟ فلا يجوز أن يكون مقصوداً.

٦. سين: - ما.

٧. سين: مستغني.

نقول لتلك الجماعة: «إنها حيوانات»؛ وتجد اسم الحيوان موضوعاً بإزاء جملة<sup>٢</sup> ما تشترك فيه هي<sup>١</sup> المختلفات من المقومات المشتركة بينها دون التي تخصها<sup>٣</sup> وما في حكمها، كغيرها من أنواع الحيوان، وضعاً شاملاً، إنما يخلي عما يخص كل واحد منها وهو فصله لا غير؛ هذا، هو الجواب الذي يصلح حال الاجتماع دون الانفراد.

وأما الثالث، وهو الصالح في الحالين، فهو ما يكون بشركة وخصوصية معاً، مثل ما أنه إذا سئل عن جماعة - هم زيد وعمرو وخالد - «ما هم؟» كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور، أي من غير<sup>٤</sup> تغيير العرف اللغوي: «إنهم أناس»، وإذا سئل عن زيد وحده «ما هو؟» لست أقول: «من هو؟»، فإن من يطلب به العوارض المشخصة دون الماهية، كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور: «إنه إنسان»؛ لأن الذي يفصل في «زيد» على الإنسانية أعراض ولوازم لأسباب في مادته التي منها خلق، وفي رحم أمه وغير ذلك عرضت له، ولا يتعذر علينا أن نقدر عروض أصدادها في أول تكونه، ويكون هو هو بعينه، كزيد الأبيض لو فرضناه أسود لم يتبدل إنسانيته المتحصلة الوجود بدون لواحقها.

وليس كذلك نسبة الإنسانية إليه،<sup>٥</sup> إلى زيد، ولا نسبة الحيوانية إلى الإنسانية والفرسية، وذلك لأن الحيوان الذي<sup>٦</sup> يتكون إنساناً فإما أن يتم تكونه مما يتكون منه، فيكون إنساناً؛ وإما أن لا يتم تكونه، فلا يكون لا ذلك الحيوان، ولا ذلك الإنسان.

وليس يحتمل التقدير المذكور من أنه لو لم يلحقه لواحق جعلته إنساناً، كالتأطيفية، بل لحقته أصدادها أو مغايراتها، كاللأناطيقية أو الصاهلية، لكان يتكون حيواناً غير إنسان، كالفرس، وهو ذلك الواحد بعينه، الذي أمكن قبل ذلك أن يكون إنساناً؛ بل إنما يجعله حيواناً ما يتقدمه، فيجعله

١. سين: تقول.

٢. سين: نلك.

٣. ميم: - جملة.

٤. ميم و سين: هذه.

٥. سين: يخصها.

٦. ميم: - غير.

٧. ميم و سين: - إليه.

٨. ميم و سين: الذي + كان.

إنساناً، وذلك لأنَّ الحيوان غير متحصّل الوجود بنفسه، بل هو منهم يتحصّل بالفصل محتمل، لأنَّ يقال على أشياء مختلفة الحقائق، ويصير هو بعينه أحد تلك الأشياء، وذلك هو الحيوان لا بشرط أن يكون وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه، فيكون معناه مقولاً على المجموع حال المقارنة، وهذا هو الحسن<sup>٢</sup> ولا وجود له إلا في العقل، وبخالفه الحيوان بشرط أن يكون وحده، فإنه يزيد عليه كل ما يقارنه.

ولا يقال على المجموع منهما؛ إذ هو جزء منه متقدّم عليه، والجزء لا يحمل على الكل، وهذا الحيوان الذي هو الجنس وجود الإنسان باعتبار خارج متقدّم عليه؛ لأنَّ الإنسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء يعتمه وغيره، وإن كان وجوده في العقل هو المتقدّم بالطبع بالعلّة<sup>١</sup> التي تقدّمته فجعلته جواباً هي التي جعلته إنساناً بعين<sup>٣</sup> جعلها له حيواناً؛ إذ جعل الجنس والفصل في الخارج واحداً، واعتبر ذلك مثل<sup>٤</sup> البعد الذي هو ذراع فليس في الخارج شيئان أحدهما مطلق بعد والآخر كونه ذراعاً، وكذا اللون وفصل السواد، ولو تميّز اللون عن فصله في الخارج، فإن كان كلّ منها<sup>٥</sup> بانفراده غير محسوس فعند الاجتماع إن لم يحصل حياة محسوسة لم يكن السواد محسوساً، وإن حصلت، فهي زائدة عليهما بالضرورة، فلم يكونا مقومين لها، وإن كان أحدهما فقط محسوساً<sup>٦</sup> كان الجزء هو الكل، وإن كانا محسوسين معاً كان الإحساس بالسواد إحساساً بمحسوسين، فالذي هو لون بعينه هو سواد بعينه.

فإن كان الأمر في هذه الطبايع على غير هذه الصورة، أي كانت التي فرضناها عوارض فصولاً في نفس الأمر، وأتي فرضناها فصولاً عوارض، فهو على غير هذا الحكم، وليس ذلك<sup>٧</sup> التظر في المواد المخصوصة على المنطقي، بل عليه أن يبيّن أنّه كيف يجاب عن «ما هو» في مختلفات الحقائق ومتفقاتها.<sup>٨</sup>

١. سين: متحصّل.

٢. سين: إن.

٣. ميم و سين: الجنس.

٤. سين: فالعلّة.

٥. اصل: يُعَيَّر.

٦. ميم و سين: بمثل.

٧. سين: منهما.

٨. سين: محسوساً + كالجزء.

٩. ميم: - ذلك.

١٠. برای تفصیل بحث نک: سهروردی، الحکمة الإشرافیة، ج ٥، کتابو المشارع والمطارحات، ص ٩٢ به بعد.

## التَّهَجُّ الثَّانِي

### في الألفاظ الخمسة المفردة

وما يتركَّب منها من الحدِّ والرسم<sup>١</sup>

وفيه ثمانِي إشارات وتبْيئةٌ واحد وفصلان مترجمان بوهيم وتبْيئة، فتكون<sup>٢</sup>

فصوله أحد عشر فصلاً.

#### إشارةٌ

إلى المقول في جواب «ما هو» الذي هو الجنس

والمقول<sup>٣</sup> في جواب «ما هو» الذي هو التَّوَع

كَلِّ محمولٍ كَلِّي يقال على ما تحته<sup>٤</sup> في جواب «ما هو؟» فإمَّا أن تكون<sup>٥</sup> حقائق ما تحته - وجدت أو لم توجد - مختلفة ليس بالعدد فقط، وإمَّا أن تكون بالعدد فقط مختلفة؛ فإمَّا ما يتقوَّم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً. والأوَّل يُسمَّى «جنساً» لما تحته، والثاني يُسمَّى «نوعاً». ومن عادتهم أيضاً أن يُسمَّوا كَلِّ واحد من مختلفات الحقائق تحت القسم الأوَّل «نوعاً» له وبالقياس إليه؛ على أن اسم التَّوَع عند التحقيق إمَّا يدل في الموضوعين على معنيين مختلفين، فإنَّ التَّوَع الثاني، وهو الإضافي، مستلزم اعتبار النسبة إلى ما فوقه ولأجلها تحت<sup>٦</sup> تركِّبه من الجنس والفصل، ونسبته إلى ما تحته لكليته، وأمَّا التَّوَع الأوَّل وهو الحقيقي، فيستلزم النسبة إلى ما تحته فقط، وقد يشارك الآخر في النسبة الأخرى، كنوع الأنواع، وقد لا يشاركه فيها، كالبسائط، فهما اختلافهما في المفهوم بينهما عموم وخصوص من وجه.

ومما يسهُو فيه المنطقيون ظنُّهم أن اسم التَّوَع في الموضوعين له دلالة واحدة أو مختلفة<sup>٧</sup> بالعموم والخصوص المطلقين لاغير، وأنَّ العام هو الإضافي؛ لصدقه على الجنس المتوسط،

١. نك: نسخة اصل، ص ١٣ ونسخة سين، ص ٢٨.

٢. سين: فيكون.

٣. سين: المعقول.

٤. ميم: - الذي هو التَّوَع كَلِّ محمولٍ كَلِّي يقال على ما تحته.

٥. سين: يكون.

٦. ميم: فلا أجلها يجب.

٧. ميم وسين: لا يختلف + إلا.

والخاص هو الحقيقي؛ لأنه لا يصدق عندهم إلا على نوع الأنواع لغيرهم عن صدقه على ما لا تدخل تحت جنس، كالوحدة والنقطة.<sup>٢</sup>

### إشارة

#### إلى ترتيب الجنس والتوع

ثم إن الأجناس<sup>٣</sup> قد تترتب متصاعدة، والأنواع قد تترتب متنازلة، وإن لم يجب ذلك الترتب في بعض المواد؛ ويجب أن ينتهي في التصاعد والتنازل، وإلا لتركب المعنى الواحد من مقومات غير متناهية، فتوقف تصوّره على إخطار<sup>٤</sup> جميعها بالبال، فلا يتصور، وهذا البيان يجب تخصّصه بما تصوّره<sup>٥</sup> من المعاني، وأما في غيره فلا يلزم، والبيان العام هو أنه لا أعم من الوجود ولا أخص من الشخص ومراتب العموم والخصوص كلّها محصورة بينها<sup>٦</sup> فيجب تاهيها.<sup>٧</sup>

وأما إلى ماذا ينتهي في التصاعد أو في التنازل من المعاني الواقعية<sup>٨</sup> عليها الجنسية والنوعية؟ وما المتوسطات بين الطرفين؟ فمما ليس بيانه على المنطقي؛ لأنه لا ينظر في المواد التي هي أعيان الموجودات من حيث هو منطقي، فإنه إنما يبحث عن المعقولات الثانية، وتلك فمعقولات أولى، وإن تكلفه<sup>٩</sup> ذلك تكلف فضولاً، ليس من المنطق، وإن كان بعضه ينفع فيه نفعاً ما، بل إنما يجب عليه أن يعلم أن هاهنا جنساً عالياً، أو أجناساً عالية هي أجناس الأجناس، كالجوهر بحسب المشهور، وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع، كالإنسان،<sup>١٠</sup> وأشياء متوسطة هي أجناس لما دونها وأنواع لما فوقها، كالحيوان، وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص، هي الأعراض الذاتية التي تبحث عنها في العلوم البرهانية.

١. سين: لا يدخل.
٢. برأي تفصيل نك: سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ٥، كتاب المشارع والمطارات، ص ١٠٢ به بعد.
٣. سين: الأجناس + ثم إن الأجناس.
٤. شرح طوسي: إحضار.
٥. سين: يتصوره.
٦. سين: بينهما.
٧. با استفاده از شرح طوسي، نك: شرح الإشارات والتبهيات، ج ١، ص ٨٢، چاپ نشر كتاب.
٨. سين: الواقعة.
٩. سين: تكلف.
١٠. ميم: - كالجوهر بحسب المشهور وأنواعاً سافلة هي أنواع كالإنسان.

وأما أن يتعاطى النظر في كمّية أجناس الأجناس وماهيّتها، وهي المقولات العشر المشهورة التي نذكر في قاطيغورياس، دون المتوسطة والسّافلة، كأنّ ذلك، أعني النظر في الأجناس العالية، مهمّ في المنطق، كما عند جماعة من المنطقيّين، وهذا، أعني النظر في السّافلة والمتوسطة، غير مهمّ؛<sup>١</sup> فخرج عن الجواب، وكثيراً ما ألهم الأذهان نظم المنطقي في السّواد المخصوصة وإيرادها في الأمثلة زيفاً عن الجادة في إعطاء الصّورة ما يكون مختصاً بتلك المادّة، فنظر مطرداً في جميع الصّور وليس،<sup>٢</sup> ولهذا اختاروا<sup>٣</sup> التّمثّل بالحروف ليجمعوا بذلك بين التقريب إلى الفهم<sup>٤</sup> وبين التّخلّص ممّا يوقع<sup>٥</sup> فيه المادّة من الغلط؛ على أنّ النظر في الأجناس العالية وإن كان خارجاً عن المنطق ربما استعين به في الأمثلة وفي اقتناص الحدود واكتساب المقدمات، فإنّه إذا عرف أنّ المحدود وكلّ واحد من حدّي المطلوب تحت أي جنسٍ هو من العالية تمكّن من تحصيل الفصول المترتبة وسائر المحمولات.

### إشارة إلى الفصل

وأما الدّاتي الذي ليس يصلح أن يقال على الكثرة التي كلّيته بالقياس إليها «قولات» في جواب «ما هو»، فلا شك<sup>٦</sup> أنّه يصلح<sup>٧</sup> تمام الماهية المشتركة بينها، وإلا لكان مقولاً، فهو إمّا غير مشترك أو إن كان مشتركاً فهو بعضه لا تمامه، فإن لم يكن مشتركاً، فهو صالح للتمييز الدّاتي فيكون فصلاً، وإن كان بعض<sup>٨</sup> المشترك فلا بدّ<sup>٩</sup> وأن يكون إمّا<sup>١٠</sup> أعمّ منه أو مساوياً له؛ إذ بعض الشّيء لا يجوز أن يكون أخصّ منه لا مطلقاً ولا من وجه ولا مبانياً له، والأعمّ منه لا بدّ من كونه تمام مشترك بينه وبين شيء ما، وهو على خلاف المقدّر، فهو مساوٍ له لا محالة فيكون فصلاً أيضاً، فكلّ ذاتي غير صالح لأن يقال في جواب «ما هو» فهو فصل؛ لصلوحه للتمييز الدّاتي لها؛<sup>١١</sup> للكثرة التي يقال عليها إمّا تمييزاً<sup>١٢</sup>

١. سين: المعقولات.

٢. ميم و سين: مهم + فيه.

٣. سين: ليس + كذلك.

٤. ميم: أخبارو.

٥. ميم: بالفهم.

٦. سين: توقع.

٧. سين: شك + في.

٨. ميم و سين: ليس.

٩. سين: بعض + تمام.

١٠. ميم: - إمّا.

١١. ميم و سين: - لها.

١٢. سين: تمييز + إليها.



عمّا يشاركها في الوجود، وهو تمييزها عن كل ما عداها، كالحساس المختصّ بالباقي للحيوان أو الذاتيّ المساوي لما لا يدخل تحت جنس ما هو له ذاتي،<sup>١</sup> وتميزاً عمّا يشاركها في جنس ما، كالتاطق المميّز للإنسان عن كل ما يشاركه في أنه حيوان لا عن كل موجود إذا جوّزنا أن يكون غير الحيوان، كبعض الملائكة ناطقاً.

ولذلك يصلح الفصل أن يكون مقولاً في جواب «أي شيء هو؟»، موافقاً لعرف اللّغة، فإنّ «أي شيء» هو إنّما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى الشّيئية. وذلك إذا قيل أي شيء، فما دونها في مرتبة العموم، وذلك إذا قيل مثلاً أي حيوان، وهذا هو المُسمّى بـ «الفصل». وقد يكون فصلاً لجنس النوع الأخير، كالتاطق مثلاً للإنسان، وقد يكون للنوع المتوسط، فيكون فصلاً لجنس النوع الأخير؛ مثل «الحساس»، فإنّه فصل للحيوان، وفصل جنس الإنسان، وليس جنساً للإنسان، وإن كان ذاتياً أعمّ منه.<sup>٢</sup> فيعلم من هذا أنه ليس كل «ذاتي أعمّ» جنساً، ولا مقولاً في جواب «ما هو»، كما ذهب إليه بعضهم.

وكلّ فصل فإنّه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم: لكونه ذاتياً له، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسّم، مثل أنّ التاطق يقسم الحيوان إلى إنسان وغيره، تقويم الفصل يخصّه النوع من الجنس غير معنى تقويمه للنوع، فإنّه بمعنى كونه شيئاً لوجود يخصّه لا بمعنى كونه ذاتياً مقوماً.

١. سين: بالتامّي.

٢. سين: هو ذاتي له.

٣. ميم: - في الوجود، وهو تمييزها عن كل ما عداها، كالحساس المختصّ بالباقي للحيوان أو الذاتيّ المساوي لما لا يدخل تحت جنس ما هو له ذاتي وتميزاً عمّا يشاركها.

٤. ميم: - كلّ.

٥. سين: قال.

٦. ميم و سين: - لجنس.

٧. خواجه در شرح متن می نویسد: لما فرغ من بيان ماهية الفصل رجع إلى الإشارة التفصيلية إلى أنّ فصلية كل واحد من الذاتيات التي لا تصلح لجواب «ما هو» بالقياس إلى أي شيء يكون، وعند وصوله إلى فصل الجنس أشار إلى ما ذكره في مناقضة القائلين فيما مرّ بأنّ المقول في جواب «ما هو» هو الذاتيّ الأعمّ مجعلاً وأحال بيانه إلى هذا الموضوع. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ص ١٩٦. تحقيق خطاوى.

٨. ميم: تقسيم.

٩. ميم و سين: لحضة.

١٠. سين: سبباً.

١١. ميم و سين: العضة.

## إشارة

## إلى الخاصة والعرض العام

أما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية. والخاصة منها ما كان من اللوازم أو العوارض غير المقومة لكلّي ما واحدٍ من حيث إنّه<sup>١</sup> ليس لغيره، إمّا غير مطلقاً وإمّا بالقياس إلى العاري عنه كذبي الزجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس دون الطائر، سواء كان ذلك نوعاً أخيراً، كالكاكب للإنسان، أو غير أخير، إمّا متوسطاً كالملون للجسم، أو جنساً عالياً كالموجود لا في موضوع للجوهر، وسواء عمّ الجميع<sup>٢</sup> أفراد موضوعه، كالضاحك بالطبع للإنسان، أم لم يعمّ، كالكاكب بالفعل له، ومثال الألزامة كذبي الزوايا<sup>٣</sup> الثلاث للمثلث، ومثال المفارقة كالماشي للحيوان.

وأما العرض العامّ منها، فهو ما كان موجوداً في كلّي وغيره، من حيث هو كذلك احترازاً عن الخاصة الإضافية، سواء عمّ الجزئيات كلّها، كالمتحرك للحيوان، أو لم يعمّ، كالأبيض له، وينقسم أيضاً إلى ما انقسمت إليه الخاصة.

وأفضل الخواصّ في نفسه ما عمّ أفراد النوع واختصّ به، أي لم يكن خاصّة إضافية، وكان لازماً لا يفارق الموضوع؛ وأنفعها<sup>٤</sup> هذه التي هي أفضل الخواصّ في تعريف الشيء<sup>٥</sup> ما كان مع ذلك بين الوجود له، فإنّ الأخرى لا يفيد تعريفاً.

مثال الخاصة البيّنة «الضحاك»<sup>٦</sup> للإنسان، وغير البيّنة «كون الزوايا مثل قائمتين» للمثلث.

ومثال العرض العامّ: «الأبيض» للبيضاني، وهو طائر متولد غير متولد يذكر<sup>٧</sup> له قصّة واسمه باليونانية «قُقُنُس»<sup>٨</sup>

١. سين: غير.

٢. ميم: - إنّه.

٣. سين: جميع.

٤. سين: الزوايا.

٥. ميم: أنفع.

٦. ميم و سين: الشيء + به.

٧. سين: الضاحك.

٨. سين: تذكر.

٩. ققنوس: مرغ افسانه‌ای است که در شعر شاعران بزرگ از آن یاد شده است هرگاه که می‌سوزد از خاکسترش ققنوس برمی‌خیزد. نک: حسن انوری، فرهنگ بزرگ سخن، ج ٦، ص ٥٥٦٤.

وربما قالوا: «العرض» مطلقاً محذوفاً عنه «العام»، ومتخلفوا المنطقيين يذهبون إلى أن هذا العرض الذي يقال مع الجوهري: لا شترك الاسم ولعدم تمييزهم بين ما يوجد للموضوع وبين ما يوجد فيه ولغفلتهم عن اختلاف معنى الموضوع فيهما، وليس هذا العرض من ذلك بشيء، وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه، بل معنى هذا العرض هو «العرضي»، وهو محمول بالمواطاة، وذلك لا يحمل إلا بالاشتقاق.

وقد يكون الشيء بالقياس إلى كلي خاصة، وبالقياس إلى ما هو أخص منه عرضاً عاماً؛ فإن المشي والأكل من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامة بالقياس إلى الإنسان، فإن كل واحد من الخمسة إنما يكون ذلك الواحد بالقياس إلى شيء لا مطلقاً، بل ربما يكون بالقياس إلى غيره آخر منها.

### تنبيه

وبمتاز هذا العنوان عما يُعنونُ بالإشارة، فإنه لا يكتفى في ثبوت أحكام ما عُنون به النظر في حدوده، إذ ما سبق من القول من غير تجشم كسب.

ومن وقف على ما مضى علم أن فهذه الألفاظ الخمسة - وهي الجنس والنوع الحقيقي؛ إذ هو الذي يعتبر فيه الحمل، والفصل والخاصة والعرض العام - تشترك كلها في أنها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها بالاسم والحد، لا بمعنى أن المنطقية منها كذلك، أعني مجرد مفهوم الجنسية وأخواتها ولا العقلية هي هذه مع ملحقاتها، بل بمعنى الطبيعة التي هي مجرد الطبايع الملحوق بهذه اللواحق، كالحيوان الذي لحقه أنه جنس لا الجنسية ولا المجموع منهما، ومثاله صدق الجسم باسمه وحده على الحيوان لا أن المراد أن حد الكلي يكون حداً لما تحته، فإن ذلك ممتنع بل أنه صادق عليه فقط.

١. ميم وسين: العرض + هو العرض.
٢. ميم وسين: يقابل.
٣. ميم وسين: - مع.
٤. سين: العرض + و.
٥. ميم وسين: - هو.
٦. سين: - و.
٧. سين: بأنه.
٨. سين: هذه.
٩. سين: العقلية + و.
١٠. سين: الطبيعية.
١١. سين: الملحوقه.

## إشارة

## إلى رسوم الخمسة المنطقية

فالجنس يرسم بأنه «كَلِّي يحمل على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو؟». والفصل يُرسم بأنه «كَلِّي يحمل على الشئ في جواب أي شيء هو في جوهره؟». أي في ذاته احتراماً عن الخاصة. فإنها أيضاً يحمل في جواب «أي شيء» إلا أنها لا يميز تمييزاً ذاتياً.

والنوع يُرسم بأحد المعنيين. وهو الحقيقي. أنه «كَلِّي يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب «ما هو؟»، ويُرسم بالمعنى الثاني الإضافي أنه «كَلِّي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً». وقيد الأوليّة احتراماً عن الصنف؛ إذ لولاه لدخل في الرسم المذكور وهو أولى مما قيل إن فاندتها أن نوعية الإضافي لا يعتبر إلا بالقياس إلى الجنس القريب لا البعيد.

والخاصة ترسم بأنها «كَلِّيّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط، قولاً غير ذاتي»، والحقيقة تدخل تحتها الجنس العالي والنوع المتوسط والسافل، وإنما قيل على ما تحت حقيقة ولم يقل على حقيقة؛ لأن الرجولية<sup>٥</sup> مثلاً من خواص الإنسان، ولا يضاف بالحمل إليه من حيث هو إنسان وإلا لكان<sup>٦</sup> كل إنسان<sup>٧</sup> رجلاً، بل إلى فرد من أفرادهِ. والعرض العام يُرسم بأنه «كَلِّي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها قولاً غير ذاتي»، والكَلِّي في هذه الرسوم الخمسة جنس هو أعم من الجنس من حيث هو كَلِّي، واختص<sup>٨</sup> منه من حيث هو جنس خاص وهو المنطقي، أعني مفهوم العموم الذي إذا لحق طبائع الموجودات اشتركت الموجودات فيه لا الطبيعي الذي هو تلك الطبائع، ولا العقلي الذي هو الطبائع الملحوقه مع عموماتها الآخرة، وإنما كانت هذه رسوماً لا حدوداً؛ لأن الحمل عارض لماهية الكَلِّي، فإن الجنس في نفسه هو الكَلِّي الذاتي لمختلفات الحقيقة<sup>٩</sup> بالاشتراك

١. سين: تحمل.

٢. سين: لا يميز.

٣. سين: بأنه.

٤. ميم وسين: بأنه.

٥. سين: الرجالية.

٦. سين: لكان + كل.

٧. ميم: - إنسان.

٨. سين: وأخص.

٩. ميم: - إذا.

١٠. ميم: الحقائق.

حمل أو لم يحمل، وكذا قياس البواقي، ولا بدّ في كلّ واحد منها من زيادة قيد من حيث هو كذلك، كما في سائر الإضافيات، لكنّه قد يُترك اكتفاءً بالقرينة، ولا بدّ من إضماره وإلا لتداخلت تعريفاتها.

### إشارة إلى الحدّ

التأمّ الذي بحسب الماهية فحدّ<sup>١</sup> هذا الحدّ أنه قول دالّ بالمطابقة على ماهية الشيء. وإتما قيل «قول» لإخراج الاسم المفرد ولولا أن يراد بالذالّ ما هو بالمطابقة لدخلت الحدود الناقصة والرّسوم ولا شكّ في أنّ<sup>٢</sup> هذا الحدّ يكون مشتملاً على مقوماته<sup>٣</sup> الشيء أجمع، وإلا لم يدلّ على الماهية، ويكون<sup>٤</sup> لا محالة مركّباً، إذا كان حدّاً لما له جنس وفصل من جنسه وفصله؛ لأنّ مقوماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاصّ هو فصله، وما لم يجتمع للمركّب العقلي ما هو مشترك وما هو خاصّ لم يتمّ للشيء حقيقة المركّبة، وما لم يكن للشيء تركيب في حقيقته لم يدلّ عليها<sup>٥</sup> بقول، دلالة يراد بها الحدّ: لأنّ القول هو اللفظ المركّب، وأقلّ ذلك من مفردين، فإن لم يكن أحدهما دالّاً، فهو مهمل وإن كان دالّاً، فهو إما على أمر خارجي وحينئذٍ لا يكون القول حدّاً وإما على المعنى بتمامه وحينئذٍ يكون الآخر إما مهملًا إن لم يدلّ أو مرادفًا إن دلّ على ما دلّ عليه الأوّل أو ليس بجزء من الحدّ إن دلّ على خارج فلم يبق إلا أن يكون<sup>٦</sup> أحد اللفظين دالّاً على جزء المعنى والآخر على الآخر<sup>٧</sup>؛ فكلّ محدود مركّب وأقلّ ذلك أن يكون تركيباً في المعنى، أي في الوجود الذهني، فإنّ كلّ مركّب في الخارج مركّب<sup>٨</sup> في الذهن من غير عكس؛ لجواز اتّحاد الجعلين، كما تبّهت عليه وستحقّقه في ما يستأنف.

ويجب أن يعلم أنّ الغرض في التّحديد ليس هو التّمييز كيف اتّفق، كما يراه قوم، ولا أيضاً بشرط<sup>٩</sup> فيه أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر، كما يراه آخرون، بل الغرض من

١. ميم وسين: وحدّ.

٢. ميم وسين: أنه.

٣. ميم وسين: مقومات.

٤. ميم وسين: فيكون.

٥. ميم: عليه.

٦. ميم: - يكون.

٧. سين: على الآخر + فيكون اللفظ الثاني مركّباً.

٨. سين: - مركّب.

٩. سين: من التّحديد: ميم: بالتّحديد.

١٠. ميم: يشترط.

التحديد، أن يتصوّر به المعنى كما هو، فإن من يروم تحقّق الأشياء لا يقف دونه.  
 وإذا فرضنا أنّ شيئاً من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه - كما قد يظنّ أنّ  
 «الحيوان» له بعد كونه جسماً ذات نفس فصلان لـ «الحساس» و«المتحرّك بالإرادة» - وإن كان  
 ذلك ظناً فاسداً لما مرّ، فإذا أورد أحدهما وحده كفى في الحدّ الذي يراد به التمييز الدّاتي، ولم  
 يكف في الحدّ الذي يطلب فيه أن يتحقّق ذات الشيء، وحقيقتة كما هو؛ إذ لا يتمّ تحقّق الشيء  
 إلّا بتحقّق جميع ما سواه<sup>١</sup> مقوماته.

ولو كان الغرض في الحدّ التمييز بالذّاتيات كيف اتّفق، لكان قولنا: «الإنسان جسم ناطق  
 مانت» حدّاً؛ لأنّ<sup>٢</sup> القائلين بأنّ الغرض من الحدّ هو التمييز اعترفوا بأنّ هذا القول ليس حدّاً تامّاً  
 للإخلال فيه بفصل جنس الإنسان، وهذا وجه جدلي إيرادهم المانت؛ لأنّه يزعمهم فصل آخر يمتاز به  
 الإنسان عن بعض الملائكة المشاركة له في كونها أحياء ناطقة، والحقّ أنّ الحي الناطق يقع عليهما  
 بمعنيين.<sup>٤</sup>

#### وهُم وتنبية

ويترجم بالوهم كلّ رأي فاسدٍ لتعلّق الخطاء بالقوّة الوهميّة على ما ستعرف، والوهم هاهنا هو أنّ  
 جماعة من المنطقيّين حدّوا الحدّ بأنّه قول وجيز دالّ على تفصيل المعاني التي تشتمل عليها مفهومه  
 الاسم أو ما يجري مجراه، وأحد<sup>٣</sup> الوجهين في حدّ الحدّ غلط، والتنبية على فساد هو أنّه إذا كانت  
 الأشياء التي يحتاج إلى ذكرها في الحدّ معدودة - وهي مقومات الشيء - لم يحتمل التّحديد  
 إلّا وجهاً واحداً من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها أجمع، ولم يمكن أن يوجز الحدّ  
 ولا أن يُطوّل؛ لأنّ إيراد الجنس القريب يغني عن تعديد واحدٍ واحدٍ من المقومات المشتركة؛ إذ  
 كان اسم الجنس يدلّ علي<sup>٥</sup> جميعها<sup>٦</sup> دلالة التّضمّن، ثمّ يتمّ الأمر بإيراد الفصول.

١. سين: تحقيق.

٢. ميم: - ما سواه.

٣. سين: لكن.

٤. نك: سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ١، كتاب حكمة الإشراف، ص ٣٠٨، وج ٥، كتاب المشارح والمضرحات  
 ص ١١٧ به بعد.

٥. سين: هناك.

٦. سين: أخذ.

٧. سين: عليها.

٨. سين: جميعاً.

وقد علمت أنه إذا زادت الفصول على واحد، وإن كان ذلك غير جائز، لم يحسن الإيجاز والحذف؛ إذ كان الغرض بالتحديد تصوّر كنه الشيء كما هو، وذلك يتبعه التمييز أيضاً، فإن من تصوّر الماهية كما هي كان له بالقوة القريبة من الفعل أن يميّزها عن كلّ ما عداها، كما عرفت.

ثمّ لو تعمّد متعمّد، أو سهواً، أو نسي ناسم الجنس، وأتى بدله بحدّ الجنس؛ لم نقل: «إنّه خرج عن أن يكون حادّاً» مستعظمين صنيعه في تطويل الحدّ؛ فلا ذلك الإيجاز محمود كلّ ذلك الحمد، ولا هذا التطويل مذموم كلّ ذلك الذمّ إذا حفظ فيه،<sup>١</sup> أي في الحدّ، الواجب من جميع<sup>٢</sup> المقومات بأسرها والترتيب<sup>٣</sup> بأن تقدّم الأجناس ثمّ تعيّد بالفصول، وإلا لم يتحصّل صورة مطابقة للمحدود، وقد تبين من هذا أنّ إيجاز الحدّ لا يصحّ اعتباره لا في المعنى ولا في اللفظ، أمّا في المعنى فلأنّه لا بدّ من جميع المقومات على ترتيبها، وأمّا في اللفظ فلأنّ إيراد<sup>٤</sup> الجنس بدله لا يضّرّ وفي الرسوم أيضاً لا يعتبر الإيجاد.<sup>٥</sup>

فإنّ كثيراً ما ينتفع في الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز، فإنّ زيادة اللوازم أو القيود ربما اقتصر مزيد إيضاح وسهولة اطلاع على الحقيقة، وستعلم الرسوم عن قريب.

ثمّ قول القائل: «إنّ الحدّ قول وجيز... كذا وكذا» يتضمّن بياناً لشيء إضافي مجهول؛ لأنّ الوجيز غير محدود، فربما كان الشيء وجيزاً بالقياس إلى شيء، طويلاً بالقياس إلى غيره. واستعمال أمثال هذا في حدود أمور<sup>٦</sup> غير إضافية، أي ليست الإضافة داخلة في ماهياتها، وإن كانت عارضة لها، كمن يحدّد<sup>٧</sup> التار بآته أخفّ الأجسام وأطفها، خطأً، قد ذكر لهم في كتبهم، في المواضع الجدليّة المتعلقة بالحدّ، فليتذكّروه.

١. سين: لم يقل.

٢. سين: في.

٣. نسخه بدل: الجمع.

٤. ميم وسين: ترتيبها.

٥. سين: إيراد + حدّ.

٦. سين: إيجاز.

٧. سين: وإنّ.

٨. ميم: - أمور.

٩. سين: يحدّ.

## إشارة إلى الرسم

وأما إذا عُرِفَ الشَّيْءُ بقول مؤلّفٍ من أعراضه وخواصّه التي تخصّه جملتها بالاجتماع، فقد عُرِفَ ذلك الشَّيْءُ برسمه، كما تعرف<sup>١</sup> الخفّاش بالطائر الولود، فإنّ كلّ واحد من جزئي هذا التعريف ليس بخاصّة، والمجموع خاصّة، وهذا هو رسم الرسم، وشرطه أن يكون بما يختصّ بالمرسوم لا بما يعلم اختصاصه به، وإلا أدّى إلى الدور، وإتّما لم يكن اللازم الواحد المساوي رسماً؛ لأنّه إن دلّ على المرسوم بالمطابقة فهو اسم لا رسم، وإن دلّ بغيره احتاج إلى قرينة عقلية موجبة لنقل<sup>٢</sup> الدّهن إليه، فلم يكن الدّالّ إلا شينين لا شيئاً واحداً، ولهذا أيضاً لا يكون الفصل الواحد حدّاً ناقصاً، وأيضاً اكتساب الحقائق بالحدّ والرسم صناعي، وإتّما يتعلّق بالصناعة تأليف مفرداتها، وأما الانتقال من شيء إلى شيء على وجه اللزوم فضروري، والرّسوم منها تامّة، وهي ما يميّز<sup>٣</sup> المرسوم عن كلّ ما يغيّره ومنها ناقصة فهي<sup>٤</sup> عن بعضه.

وأجود الرّسوم ما يوضع فيه الجنس أولاً ليتقيّد ذات الشَّيْءِ، فإنّ اللّوازم والخواصّ بل الفصول أيضاً لا تدلّ<sup>٥</sup> بالمطابقة إلا على شيء ما مستلزمه<sup>٦</sup> أو يختصّ به، أما ما ذلك الشَّيْءِ فلا يدلّ عليه إلا بالالتزام؛ وقد يقع انتقال العمل بالالتزام إلى غيره إمّا إلى جزء أو إلى خاصّة أخرى، وبهذا لا يكون الرسم تامّاً إذا لم يكن<sup>٧</sup> الجنس إلا إذا استقصى في ذكر الخواصّ واللّوازم، فإنّ العمل<sup>٨</sup> حينئذٍ يطلب لها جامعاً هو الذات، أما إذا وضع الجنس دلّ على أصل الذات وتَمَّ<sup>٩</sup> التعريف بإيراد اللّوازم والخواصّ.

مثاله: <sup>١٠</sup> ما يقال للإنسان: «إنّه حيوان مشاء على قدميه، عريض الأنف، ضحّاك بالطّبع»،

١. سين: أعرف.
٢. سين: كما يعرف.
٣. ميم: لفعل.
٤. سين: - إليه.
٥. سين: تميّز.
٦. فهي جواب، وأما الانتقال است.
٧. سين: يدلّ.
٨. سين: تستلزمه.
٩. ميم وسين: لهذا.
١٠. ميم وسين: يذكر.
١١. ميم وسين: العقل.
١٢. سين: تُتمّ يتمّ.
١٣. سين: ومثاله.



للمثلث: «إنه الشكل الذي له ثلاث زوايا».

ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بيّنة للشيء، فإن من عرف المثلث بأنه «الشكل الذي زواياه مثل قائمتين» لم يكن رسمه إلا للمهندس، فإنه قد يكون الشيء شيئاً عند شخص خفياً عند آخر على أن هذا لا يكون للمهندس إلا بحسب الاسم دون الماهية، فإن من لا يعرف المثلث لا يعرف حال زواياه.<sup>٢</sup>

### إشارة

#### إلى أصناف من الخطاء

تعرض في تعريف الأشياء بالحدّ والرسم إذا عُرفت نفعت بأنفسها

ودلّت على أشكال لها في غيرها

وهذه على قسمين: منها ما تعلق<sup>٣</sup> بالألفاظ، ومنها ما يتعلّق بالمعاني، أمّا المتعلّقة بالألفاظ، فهو أنّه من القبيح أن يستعمل في الحدود، أي في الأقوال الشارحة التي تعمّ الحدود والرسم، الألفاظ المجازية، وهي التي يطلق لغير ما وضعت له بسبب نسبة أو مشابهة أو غيرها مع استمرار ذلك الإطلاق، كسمية النور بالهداية في المفردات وانتقال<sup>٤</sup> القرية أي أهلها في المركبات، وكذا المستعارة، وهي التي هي لذلك لكنّها<sup>٥</sup> مبتدعة لا يتمّ<sup>٦</sup> فيها الإطلاق، ويلاحظ فيها كونها ليست بحقيقة كذنب السرحان في الصبح الأول في المفردات وكـ «إخفّض جناحك» في المركبات، وكذا الألفاظ الغريبة والوحشية<sup>٧</sup>، وهي التي لا تكون<sup>٨</sup> مشهورة، بل بحسب قوم قوم لا سيّما إذا انضاف إليها كونها وحشية، وهي التي ينفر الطبع من تركيبها وإنّما كانت هذه كلّها قبيحة؛ لإخلالها بالفهم واحتياجها إلى الكشف، بل يجب أن يستعمل<sup>٩</sup> فيها الألفاظ الناصّة المعتادة،<sup>١٠</sup> وهي التي تعبّر عن المقصود صريحاً، وتزيل الاشتباه وأن

١. سين: إن.

٢. سين: زواه.

٣. ميم و سين: مايتعلق.

٤. سين: نقل.

٥. ميم: لكنّها + هي.

٦. ميم و ميم و سين: لا يستمر.

٧. ميم و سين: - الوحشية.

٨. سين: لا يكون.

٩. ميم و سين: تستعمل.

١٠. ميم و سين: - المعتادة. در نسخه اصل هم کاتب در بازخوانی بالای سطر نوشته است.

تكون مع ذلك معتادة، وهي التي في مقابلها الغريبة ومعتدلة بين الزكَاكة<sup>١</sup> العامية والمتنافرة<sup>٢</sup> المفرطة التي تعدل بالذهن عن فهم المعنى إلى النظر في اللفظ؛ فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد، كما يتفق للتأظرين في العلوم إدراك معانٍ لم يدركها واضع لغتهم كما في هذا العلم، فليخترع له بمقتضى الضرورة لفظ من أشد الألفاظ مناسبة<sup>٣</sup>، ولْيَدَلْ على ما أريد به، ثُمَّ لَيْسْتَغْمِلْ، فإنه لا يكون بذلك قد خرج عن قانون اللغة، فإن الانتقال بسبب المناسبة طريق مسلوك في جميع اللغات.<sup>٤</sup>

وأما المتعلقة بالمعاني، فهو أنه وقد يسهو المعرفون في تعريفهم: فربما عرّفوا الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، كمن يعرف «الزوج» بأنه العدد الذي ليس بفرد، فإن تقابل الزوج والفرد بحسب الشهرة تقابل الضدين، وإن كان تقابلهما بالحقيقة تقابل العدم والملكية، فيكون الغلط بموجه لا من هذا الباب.

وربما تخطّوا ذلك فعرّفوا الشيء بما هو أخفى منه، كقول بعضهم: «إن النار هو الأسطقس الشبيه بالنفس»، والنفس أخفى من النار.

وربما تعدّوا ذلك فعرّفوا الشيء بنفسه، فقالوا: «إن الحركة هي الثقل» و«إن الإنسان هو الحيوان البشري»، وإنما كان هذا<sup>٥</sup> أردى<sup>٦</sup> مما قبله: لأن الأخرى ربما كان أظهر من بعض الوجوه أو عند بعض الناس، ولا كذلك نفس الشيء.

وربما تعدّوا ذلك فعرّفوا الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء وهو التعريف الدوري إمّا مصرّحاً، وإمّا مضمرّاً. أمّا المصرّح فمثل قولهم: «إن الكيفية ما بها يقع<sup>٧</sup> المشابهة وخلافها»، ولا يمكنهم أن يعرفوا «المشابهة» إلا بأنها اتفاق في الكيفية، فإنها إمّا تخالف المساواة والمساكلة بأنها اتفاق في الكيفية، لا في الكمية والتنوع وغير ذلك، وإنما كان أردى<sup>٨</sup> مما قبله: لأنه يقتضي أن يتقدّم الشيء على نفسه بمرتين وذاك إمّا يقتضي تقدّمه بمرتبة واحدة.

١. نكتة: ريك وركاكت، برخلاف متداول در بين فارسی زبانان به معنای زشت و ناپسند نیست. در زبان عربی اصیل به

معنای کلمه و جمله‌ای است که برخلاف قوانین و قواعد شناخته شده عرفی و نحوی باشد.

٢. سین: العتانة.

٣. سین: مناسبة + فإن الانتقال بسبب المناسبة طريق مسلوك في جميع اللغات.

٤. سین: - فإن الانتقال بسبب المناسبة طريق مسلوك في جميع اللغات.

٥. سین: فإنما.

٦. أي تعريف الشيء بنفسه.

٧. سین: أردأ.

٨. سین: تقع.

٩. سین: أردأ.

وأما المضمّر، فهو أن يكون المعرف به ينتهي تحليل تعريفه إلى أن يعرّف بالشيء، وإن لم يكن ذلك في أوّل الأمر. مثل قولهم: «إنّ الاثنين زوج أوّل»، ثمّ يحدّون الزوج بأنّه «عدد منقسم<sup>١</sup> بمتساويين»، ثمّ يحدّون المتساويين بأنهما «شيئان كلّ واحد منهما يطابق الآخر» مثلاً، ثمّ يحدّون الشّيين بـ «أنهما اثنان»، ولا بدّ<sup>٢</sup> من استعمال «الاثنيّية» في حدّ «الشّيين» من حيث هما شيئان، وهذا دور خفي<sup>٣</sup>، وهو أقلّ شناعةً من الدور الظاهر، وأردء<sup>٤</sup> في الحقيقة منه لكثرة المراتب في تقدّم الشّيء على نفسه فيه.

وقد يسهو المعرّفون فيكثرون الشّيء في الحدّ<sup>٥</sup> حيث لا حاجة إليه فيه، كالحاجة التي تتفق في جواب سؤال يشتمل على تكرار، كمن سأل عن حدّ الإنسان الحيوان، ولا ضرورة؛ أعني: الضّرورة التي تتفق<sup>٦</sup> في تحديد بعض المركّبات والإضافيات، أمّا المركّبات فكأنتي تركّب عن شيء وعرضه الذاتيّ فيقع الشّيء مرّة في حدّ نفسه ومرّة في حدّ عرضه، كما سبق، ومثاله الأنف الأفتس؛ إذ الفتوسة تعبير مختصّ بالأنف لا أي تعبير اتفق، وأمّا الإضافيات على<sup>٧</sup> ما تعلم في غير هذا الموضوع.

ومثال هذا الخطأ قولهم: «العدد كثرة مجتمعة من آحاد»، و«المجموعة من الآحاد» هي «الكثرة» بعينها، وهذا تكرير لنفس الحدّ. مثل من يقول:<sup>٨</sup> «إنّ الإنسان حيوان جسماني ناطق»، و«الحيوان» مأخوذ في حدّه «الجسم» حين يقال: «إنّه جسم ذو نفس حسّاس متحرّك بالإرادة»، فيكونون قد كرّروا بعض أجزاء الحدّ في الحدّ. وهذان المثالان قد<sup>٩</sup> يناسبان بعض ما سلف ممّا سبقته إليه الإشارة، وهو تعريف الشّيء بنفسه والمناسبة هي التكرار، فإنّ هناك كرّر المحدود في الحدّ وهاهنا كرّر الحدّ أو بعض أجزائه، ولكنّ الاعتبار مختلف، وأنّ<sup>١٠</sup> الخطأ بسبب تقديم الشّيء على نفسه غير الخطأ بسبب التكرار المستغني عنه.

١. سين: ينقسم.

٢. ميم وسين: فلا بدّ.

٣. خفاهه لكثرة المراتب.

٤. نكتة: أردء = بدتر، در مقابل أجود است؛ ردات، مصدر آن است. وهو: مبتدا؛ وأردء، خبر آن است.

٥. ميم وسين: الحدّ + من.

٦. سين: يتفق.

٧. ميم وسين: فعلى.

٨. سين: + في جواب سؤال من سأله ما الإنسان الحيوان.

٩. ميم: - قد.

١٠. سين: فإنّ.

واعلم أن الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف إلا بالشيء، هم في حكم المعكوزين للمحمود في الحد. لكن يعرض لهم خطء في تعريف المعهود وتكرير المعهود. كما قد عمت.

وهه وتبیه

وإنه قد يفتأ بعض الناس أنه لما كان بعض المتضامين يعلم كل واحد منهم مع الآخر، أنه يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهم بالآخر، فيؤخذ كل واحد منهم في تحديد الآخر، جهلاً بالفرق بين «ما لا يعلم الشيء إلا معاً» وبين «ما لا يعلم الشيء إلا به»: فبئس ما لا يعلم الشيء إلا معاً يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً، ومعلوماً مع كونه معلوماً؛ و«ما لا يعلم الشيء إلا به» يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء، لا مع الشيء.

ومن التبيح الذبح أن يكون إنسان لا يعلم ما الابن وما الأب فيسأل «ما الأب؟»، فيقول: «هو الذي له ابن»، فيقول: «لو كنت أعلم الابن لما احتجت إلى استعلام الأب؟» فإذا كان العلم بهما معاً، فيكون تعريفاً بالتسوي.

ليس الطريق هذا، بل هذا ضرب آخر من التلطف، وهو أن يعرف كل واحد منهما بالتسوي بموجب لإضافة ليتحصلا منه معاً في نفس. ثم يخص نيبين بالتدري يراد تعريفه منهما، مثل أن يقال مثلاً: «إن الأب حيوان يؤلفه آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك»، فتحيوان هو الأب والذي من نوعه هو الابن أخذاً عريين عن لإضافة وتوفاً لتذكور سبباً لإضافة بينهما. ومن حيث

۱. سین: تعد + و.

۲. سین: - و.

۳. نکتة: معنی واقعی کلمه «بعض» در عربی صیغ «أحد» است باید بر قرینه آرزو به «تعدد» معنی گردد. مثلاً: «عصری در مردی که این جا مردم قرینه است که کلمه «بعض» به معنی تعدد آمده است.

۴. پس و سین: - بعض، ولی تر نسخه صل آمده است.

۵. نکتة: در برخی از نسخ معنی جایی و نسخه «سبب و احیل» المتضایان آمده است. و سویی دیگر در شماری از نسخ معنی جایی و نسخه «سبب» کلمه «بعض» پیش از متضایان آمده است ولی تر نسخه «حصر» آمده است و درست هم همین است: چرا که این جا «بعض» در معنی واقعی خودش که «أحد» باشد آمده است و جمله «بعض المتضایان» مضاف و مضاف إليه است. اگر بعض را حذف کنیم که این که بعضی تر نسخهها چنین کرده اند آن موقع باید «المتضایان» خوانده شود. ولی وجه اصح همان است که ما ثبت کردیم.

۶. سین: و يؤخذ.

۷. سین: الذي + هو.

۸. سین: - هو الابن.

۹. سین: بسبب.

حيث هو كذلك تكراراً ضروري لما مضى لولاه لا يطبق<sup>١</sup> التعريف على ماهية الأب مع قطع النظر عن الإضافة، وليس ذلك مقصوداً، وبه تخصيص<sup>٢</sup> البيان بأحدهما الذي هو الأب، فليس في جميع أجزاء هذا التبيين شيء يتبين<sup>٣</sup> بالابن، ولا فيه حوالة ولا تلتفت إلى ما يقوله فرفوروس<sup>٤</sup> صاحب كتاب إيساغوجي<sup>٥</sup> في باب «رسم الجنس بالتوع»، حيث وجد المعلم الأول أرسطاطاليس قد ذكر في رسم الجنس أنه<sup>٦</sup> المقول على كثيرين مختلفين بالتوع في جواب «ما هو» وفي رسم النوع أنه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب «ما هو» وظاهره الدور فحمل ذلك على وجوب تعريف كل واحد من المتضايين بالآخر، وقد تكلم عليه في كتاب الشفاء<sup>٧</sup>، ويين أنه لم يدفع الدور، بل التزمه أو لزمه في كل متضايين، وحمل كلام المعلم الأول على أنه أراد بالاختلاف بالتوع الاختلاف<sup>٨</sup> بالحقيقة، فإن ما كان يزاء لفظ النوع في لغته اليونانية كان موضوعاً للحقيقة، ومنها نقل إلى النوع الإضافي اصطلاحاً، فاندفع عنه الدور<sup>٩</sup>.

فهذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصوّر، ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجّه نحو التصديق.

١. ميم و سين: تطبق.
٢. ميم و سين: تخصص.
٣. سين: يتبين.
٤. فرفوروس (٢٣٣-٣٠٤) پیش از میلاد. او شاگرد پلوتین است رساله‌ای در منطق با عنوان ایساغوجی دارد.
٥. نک: فرفوروس، ایساغوجی، ترجمه محمد خوانساری، ص ٧٧، فرفوروس (٢٣٣-٣٠٤م) یکی از شاگردان پلوتین است و کتاب ایساغوجی از اوست.
٦. سین: بانه.
٧. نک: ابن سینا، الشفاء: کتاب المنطق، مقاله دوم از فن اول، فصل نهم، ج ١، ص ٥١، چاپ مصر.
٨. ميم: - بالتوع الاختلاف.
٩. التضايف لا تقتضي بما هو تضاييف أن يكون طرفاه متقابلين لا في المفهوم والماهية ولا في الوجود بخلاف التناقض والتضاد والعدم والملكية، وذلك لأنّ التضايف هو أن يكون مفهوم أو ماهية بحيث لا يعقل إلا مع مفهوم أو ماهية آخر، وهذا يوجب تعدد المفهوم والماهية فحسب ولا يوجب تعابلهما؛ إذ تعدد المفاهيم والماهيات أعم من تعابلهما وبالأولى لا يوجب ذلك تعابيل المفهوم والماهية في الوجود. إذن يتضح أنّ ما قرره بعض سادة المحققين «من كون المتضايين من غير تعييد أحد الأقسام الأربعة الخارجة عن تقسيم المتقابلين» غير مستخرج عن حدّ التضايف والصحيح هو ما قاله صدر المتألهين أنّ التضايف بنفسه من أقسام التقابل، بل تعابيل التضايف الذي هو بعض التضايف أحد الأقسام الأربعة للتضايف. علي العابدي الشاهرودي.

## النّهج الثالث

### في التّركيب الخبري<sup>١</sup>

وفيه عشر إشارات

#### إشارة إلى أصناف القضايا

هذا الصّنف من التّركيب الّذي نحن مجمعون على أن نذكره، هو التّركيب الخبري؛ وهو الّذي يقال لقائله: إنّه صادق فيما قاله، أو كاذب، والصدّق والكذب من الأعراض الّذاتية للحدّ<sup>٢</sup> يعرّف بهما تعريفاً رسمياً بحسب الاسم ليتعيّن معناه من بين سائر التّراكيب، ولو كان بحسب المعنى مع أنّ الصدّق والكذب لا يمكن تعريفهما إلاّ بالخبر المطابق وغير المطابق للزم الدّور.<sup>٣</sup>

وأما ما هو مثل الاستفهام والالتماس والتّمني والتّرجي والتّعجب ونحو ذلك، فلا يقال فيها: صادق أو كاذب، إلاّ بالعرض من حيث قد يعرّض<sup>٤</sup> بذلك عن الخبر، فيكون خبراً بالقوّة، كما يقال ألست<sup>٥</sup> قلت كذا؟ ويراد أنّك قلت وتفضّل بكذا ويراد أنّي أريد تفضّل<sup>٦</sup> بك، وهذه التّراكيب<sup>٧</sup> بالمحاورات دون العلوم، ولهذا لا يحتاج إلى بيان ماهياتها وحصر أقسامها. وأصناف التّركيب الخبري ثلاثة:

أولها: الّذي يُسمّى «الحملي»؛ وهو الّذي يحكم فيه بأنّ معنّى محمولٍ على معنّى<sup>٨</sup>، أو ليس بمحمولٍ عليه. مثاله قولنا: «إنّ الإنسان حيوان»، أو «إنّ الإنسان ليس بحيوان»؛<sup>٩</sup> فالإنسان<sup>١٠</sup> وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، وهو كلّ مخبر عنه، هو المسمّى بـ «الموضوع»، وما هو مثل الحيوان هاهنا، وهو المخبر به، فهو المسمّى بـ «المحمول»، ولقظة «ليس» هي حرف سلب.

١. نك: نسخة اصل، ص ١٨ ونسخة سين، ص ٤٢.

٢. ميم و سين: للخبر.

٣. شرح خواجه با اندكى جابه جايى عبارت در اين جا هم آمده است. نك: طوسى، شرح الإشارات والتبهيّات، ج ١، ص ١١٢، چاپ نشر كتاب.

٤. ميم و سين: يعتر.

٥. سين: السنت.

٦. ميم و سين: التراكيب + يختص.

٧. ميم: - على معنّى.

٨. ميم: - عليه مثاله قولنا: «إنّ الإنسان حيوان»، أو «إنّ الإنسان ليس بحيوان».

٩. ميم و سين: فإنّ الإنسان.

وسميت السالبة حمليةً مع كون الحمل مرفوعاً عنها على طريق المجاز. والثاني والثالث يُسمونهما «الشرطي»، وإن لم يكن التسمية مطابقةً بحسب اللغة إلا لأحدهما، والمسمى بالشرطي هو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبرية، إلى غير ذلك<sup>٢</sup> ثم قرّن بينهما، ليس على سبيل أن يقال: إن أحدهما هو الآخر - كما كان في الحملية -؛ بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه، وهذا يُسمى «المتصل» والوضعي؛ لاشتغاله على وضع شيء تعلق الحكم بوضعه لا للتشكّل فيه، كما قد يظن. أو على سبيل أن أحدهما يُعاند الآخر ويباينه، وهذا يُسمى المنفصل.

مثال الشرطي المتصل قولنا: «إذا وقع خطّ مستقيم على خطّين متوازيين، كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة المقابلة». ولولا «إذا» و«كانت» لكان كل واحد من القولين خبراً بنفسه.

مثال الشرطي المنفصل قولنا: «إما أن تكون هذه الزاوية حادة أو منفرجة أو قائمة»، وإذا حذفت «إما» و«أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة، وسميت هذه الثلاثة بالأصناف لأحد أمرين<sup>٣</sup> إما بالنظر إلى المواد، كما إذا بدلنا قولنا: «طلوع الشمس يستلزم وجود النهار» بقولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالتّهار موجود»، فإنه لم يتغيّر بعد تحصيل خبريتها<sup>٤</sup> إلا أحوال خارجة مصنّفة لا منوعة، وإما بالنظر إلى الصور ويحمل على الصنف اللغوي لا المنطقي.

### إشارة

### إلى الإيجاب والسلب

الإيجاب الحملية هو<sup>٥</sup> مثل قولنا: «الإنسان حيوان»، ومعناه: أن الشيء الذي نفضه في الذهن إنساناً ممّا لا يمتنع أن يكون كذلك. فإنه من القيود المعتمدة، كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود فيجب أن نفضه حيواناً ونحكم عليه بأنه حيوان من غير زيادة متى وفي أي حال بل على ما يعمّ<sup>٦</sup> الموقّت والمقيّد ومقابليهما، والسلب الحملية هو مثل قولنا: «الإنسان ليس بجسم»

١. ميم: خبرية + يانقطاع تعلق الصدق والكذب به ونقله بالمؤلف منها.

٢. ميم: الخبرية.

٣. سين: لا لتشكّل.

٤. سين: يكون.

٥. سين: الأمرين.

٦. ميم: جزيتها.

٧. ميم و سين - هو.

٨. ميم: ما أنعم.

وحاله تلك الحال، وإتمامه يشترط وجوداً لموضوعه في لأعين ولا في وجوده فيها؛ لأنها قد تحرك على كل واحد من القسمين كالعالم والعنف. لكن لابداً من فرصة في شئنا شيئاً ما تفعل، والموقوت هو الذي اعتبر فيه الحكم في وقت أو في جميع الأوقات، ويقبله ما لا يعتبر فيه توقيت أصلاً، والمقيد هو الذي اعتبر فيه الحكم بحسب شرط ويقبله إلا مشروطاً.

والإيجاب المتصل، هو<sup>١</sup> مثل قولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالشمار موجوداً»، أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً<sup>٢</sup> ويُسمى انمقده<sup>٣</sup> لزم الثاني المقرون به حرف الجزاء، ويُسمى التالي أو صحبه فقط إن لم يكن للزوم حاصلاً. وهي الاتفاقية، كقولنا: «إن كان الإنسان ناطقاً<sup>٤</sup> والخلاء معدومة، أو لم يكن معلوماً وهي أعم من اللزومية والاتفاقية: إذ الصحبة يعتمدهما وهذا الحكم باللزوم أو الصحبة لا يشترط فيه أيضاً<sup>٥</sup> لا توقيت ولا تقييد ولا ما يقابلهما، كما مر، بل يحكم بهما، من غير زيادة شيء آخر بعد، والتلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، مثل قولنا: «ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجوداً<sup>٦</sup> والإيجاب المنفصل<sup>٧</sup> مثل قولنا: «إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً، وهو الذي يوجب الانفصال والعناد، والتلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد<sup>٨</sup> مثل قولنا: «ليس إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما<sup>٩</sup> منقسماً بمتساويين»، وقد يقع الانفصال في هذه أيضاً اتفاقياً لا عنادياً، كقولنا: «إما أن يكون الإنسان موجوداً أو الخلاء معدوماً<sup>١٠</sup> والانفصال يعتمدهما، وكل من المتصلة والمنفصلة الموجبة والسالبة قد يتركب من موجبتين أو سالتين أو خلط منهما؛ لأن الاعتبار في إيجابهما وسلبهما إنما هو بثبوت الصحبة والانفصال ونفيهما لإيجاب<sup>١١</sup> المتصلين<sup>١٢</sup> والمنفصلين وسلبهما.

١. سين: لاتفي.

٢. ميم: لاتا.

٣. سين: اللامشروطه.

٤. ميم و سين: - هو.

٥. ميم و سين: - موجوداً.

٦. ميم و سين: فالخلاء.

٧. سين: - أيضاً.

٨. ميم و سين: + هو.

٩. سين: - والتلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد.

١٠. سين: إما + أن يكون.

١١. سين: لا بإيجاب.

١٢. ميم و سين: المتصاحبين.



## إشارة

### إلى الخصوص والإهمال والحصر

موضوع القضية الحملية إما أن يكون جزئياً بالمعنى الحقيقي أو كلياً. فإن كان كلياً فإما أن يبين أن الحكم على كل واحد من أفرادها أو على بعضها أو لم يبين، فالأقسام ثلاثة.

وإذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي حقيقي سميت مخصوصةً إما موجبةً وإما سالبةً، مثل قولنا: «زيد كاتب» «زيد ليس بكاتب»، وإذا كان موضوعها كلياً ولم تبين كميّة هذا الحكم، أعني الكليّة والجزئيّة،<sup>١</sup> بل أهمل<sup>٢</sup> فلم يدلّ على أنه عامّ لجميع<sup>٣</sup> ما تحت الموضوع<sup>٤</sup> أو غير عامّ، سميت مهمله، مثل قولنا: «الإنسان في خسر» «الإنسان ليس في خسر»،<sup>٥</sup> فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة<sup>٦</sup> وإدخال التثوين، مثل قولنا: «إنسان هو كذا»، يوجب<sup>٧</sup> تخصيصاً، فلا مهمل<sup>٨</sup> في لغة العرب وليطلب ذلك في لغة أخرى، فإنه ليس نظر المنطقي محصوراً في لغة. وأما الحقّ في ذلك فلصناعة التحوّل<sup>٩</sup> ولا تخلطها بغيرها الذي هو المنطق.

وإذا كان موضوعها كلياً ويبيّن قدر الحكم فيه وكميّة موضوعه، فإنّ القضية تُسمّى محصورة، فإن كان يبيّن أن الحكم عامّ سميت القضية كليّةً وهي<sup>١٠</sup> إما موجبة مثل قولنا: «كلّ إنسان حيوان»، وإما سالبة مثل قولنا: «ليس ولا واحد من الناس بحجر»، وإن كان إنما يبيّن أن الحكم في البعض ولم يتعرّض للبعض للباقي، هل يصدق عليه الحكم الذي حكم به على هذا البعض أم ليس، أو تعرّض له بأنّ الحكم عليه بالخلاف من الحكم على هذا.

١. شرح طوسي: لم يبيّن.

٢. ميم و سين: الحكم الإيجابي والسلبي.

٣. سين: - أهمل.

٤. ميم: على جميع.

٥. سين: للموضوع.

٦. شرح طوسي: ليس الإنسان في خسر.

٧. ميم و سين: وتركه.

٨. سين: بوجب.

٩. شرح طوسي: فلا مهمله.

١٠. ميم: التجوز.

١١. ميم و سين: - وهي.

فالمحصورة على التقديرين «جزئية» فإنّ الحكم الجزئي لا ينافي صدق الكلّي، كما ظنّ ذلك بعضهم معللاً بأنّه لولا ذلك لخلّا التخصيص عن فائدة، وهو ضعيف، فإنّنا إنّما نحكم<sup>٢</sup> على ما يدلّ عليه الكلام قطعاً لا احتمالاً، وهذه الجزئية إمّا موجبة كقولنا: «بعض الناس كاتب»، وإمّا سالبة كقولنا: «ليس بعض الناس بكاتب» أو «ليس كلّ إنسان بكاتب»، فإنّ فحواهما، أي ما يفهم منهما، واحد هو السلب الجزئي مع احتمال السلب الكلّي، وليس يعمّان في السلب<sup>٣</sup> إنّما يفترقان في أنّ العبارة الأولى يدلّ على السلب الجزئي مطابقة، والثانية يدلّ عليه التزاماً، ومدلولهما المطابقي هو نفي الإيجاب الكلّي<sup>٤</sup>.

واعلم أنّه وإن كان في لغة العرب قد يدلّ بالألف واللام<sup>٥</sup> على العموم، فإنّه قد يدلّ به على تعيين الطبيعة الأصليّة التي لا يوجد<sup>٦</sup> في مفهومها كونها كئيبة أو جزئية أو عامّة أو خاصّة أو واحدة أو كثيرة، فهناك لا يكون موقع الألف واللام هو موقع كلّ الاترى أنّك قد<sup>٧</sup> تقول: «الإنسان عامّ ونوع» ولا تقول: «كلّ إنسان عامّ ونوع»، فإنّ الأوّل صادق والثاني كاذب، وإلا لزم أن يكون الشخص الواحد عامّاً ونوعاً، وذلك محال؛ وتقول: «الإنسان هو الضحّاك»، ولا تقول: «كلّ إنسان هو الضحّاك»؛ لأنّ التصريح بالرابطة مع الألف واللام في المحمول يدلّ، كما ستعرف، على مساواته للموضوع، فلو صدق على كلّ واحد من أشخاص الناس أن يكون هو الضحّاك لا غير لكان لا واحد من الأشخاص الباقية ضحّاكاً، فلو ثبت مساواته لكلّ واحد منها لكان منتفياً عن كلّ واحد منها، هذا خلف.

وقد يدلّ به بالألف واللام، على جزئي جرى ذكره أو عرف<sup>٨</sup> حاله، وهو الذي للعهد،

١. سين: وإنّ.

٢. سين: فاته.

٣. سين: يحكم.

٤. سين: السلب + و.

٥. ابن سينا در این اشاره به قضیه: مخصوصه، مهمله، و محصوره اشاره کرده و ابن کفّونه نیز به شرح و بسط این سه قضیه پرداخته است.

٦. ميم: - واللام.

٧. ميم: لا يوجد.

٨. ميم و سين: - قد.

٩. ميم: لا يقال.

١٠. سين: جزئي.

١١. سين: عُرف.

فتقول: «الزجل» وتعني به واحداً بعينه، ويكون القضية حينئذٍ مخصوصةً. وكانت فيما قبله مهملة، وفيما دلّ بها على العموم وهي التي للاستغراق محصورة.

واعلم أنّ اللفظ الحاصر يُسمى سوراً، مثل كلّ في الكلّي الموجب، وبعض في الجزئي الموجب، ولا واحد في الكلّي السالب، ولا كلّ ولا بعض كلاهما في الجزئي السالب، ومثل ما يجري هذا المجرى مثل «طرّاً» و«أجمعين»، ومثل «هيج» - بالفارسيّة - في الكلّي السالب.<sup>١</sup>

إشارةً

إلى حكم المهمل

واعلم أنّ المهمل ليس يوجب التعميم؛ لأنّه إنّما يذكر<sup>٢</sup> فيه طبيعة أصلية تصلح أن تؤخذ<sup>٣</sup> كليّةً، وتصلح أن تؤخذ جزئيةً فأخذها الساذج بلاقرينة<sup>٤</sup> ممّا لا يوجب أن تجعلها كليّة ولو كان ذلك يقضي عليها بالكليّة والعموم، وكانت طبيعة الإنسان تقتضي أن تكون عامّةً، فما كان الشّخص يكون إنساناً لكنّها لما كانت تصلح أن تؤخذ كليّةً، وهناك تصدق جزئيةً أيضاً،<sup>٥</sup> فإنّ المحمول على الكلّ محمول على البعض، وكذلك المسلوب عنه، وتصلح أن تؤخذ جزئيةً، ففي الحالين يصدق الحكم بها جزئياً، فالمهملة في قوّة الجزئية، بمعنى أنّها يدلّ عليها بالعقل لا بالوضع.<sup>٦</sup> فإنّ الحكم في المهملة وإن لم يخلّ في نفس الأمر عن كونه كليّاً أو جزئياً لا يدلّ بالوضع عليهما، وكون القضية جزئية الصدق تصريحاً لا يمنع أن تكون مع ذلك كليّة الصدق، فليس إذا حكم على البعض بحكم وجب من ذلك أن يكون الباقي بالخلاف، كما سبق، فالمهمل وإن كان تصريحه<sup>٧</sup> في قوّة الجزئي فلا مانع أن يصدق كليّاً.

١. سين: فتقول.

٢. برأي تفصيل نك: سهورودي. الحكمة الإشراقية، ج ١، كتاب حكمة الإسراق، ص ٣٢١ به بعد. وج ٥. كتاب المشارع والمطارحات، ص ١٥١ به بعد.

٣. سين: تذكر.

٤. ميم: أن تكون.

٥. أي بلاسور.

٦. سين: اتصافاً.

٧. إذ الوضع يدلّ على طبيعة الانسان فقط.

٨. ميم و سين: بصريحه.

## إشارة

إلى حصر الشَّرطِيَّات وإهمالها وخصوصها

والشَّرطِيَّات أيضاً قد يوجد فيها إهمال فخصوص<sup>١</sup> وحصر، وأما الحصر فبانك إذا قلت في المتَّصلة: «كل ما كانت الشَّمس طالعةً فالنَّهار موجودٌ»، أو قلت في المنفصلة دانماً: «إمّا أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً» فقد حصرت الحصر الكلّي الموجب، ومعناه في المتَّصلة اللزوميّة أنّ التالي لازم للمقدّم في جميع الأوقات والأحوال التي يمكن فرضها مع وضع المقدّم بشرط أن لا يكون لها أثر في الاستصحاب، ككون الحمار ناهقاً، أو «زيد قائماً أو قاعداً»، وإلا لكانت أجزاء من المقدّم فعادت الكلّيّة مهملةً.

وإمّا لم نقل «التي تفرض» بل قلنا: «التي يمكن فرضها» احترازاً من اللزوم على تقدير عدمه، فإنّ التالي مع فرض أن لا يكون لازماً للمقدّم لا يكون إذ ذاك لازماً، وله من مثل لزوم الفرديّة للثلاثة، فإنّها لا يلزم على تقدير انقسام الثلاثة بمتساويين.

وأما في الاتّفاقيّة فتعميم<sup>٢</sup> أوقات صدق التالي مع صدق المقدّم من غير لزوم، وظنّ أنّ المراد فيهما حصول الصّحبة في مرّات غير معدودة، وهو خطأ، فإنّ المقدّم جاز أن يكون أمراً ثابتاً لا تكرر فيه، ومعناه<sup>٣</sup> في المنفصلة حصول الانفصال العنادي أو الاتّفاقي في جميع الأوقات والأحوال المقيّدة بالإمكان احترازاً من مثل ما مرّ.

وإذا قلت: «ليس البتّة إذا كانت الشَّمس طالعةً فالليل موجود» في المتَّصلة، أو قلت: «ليس ألبتّة إمّا أن تكون الشَّمس طالعةً وإمّا أن يكون النَّهار موجوداً» في المنفصلة، فقد حصرت الحصر الكلّي السّالب، ومعناه على قياس ذلك: إن كان المراد أنّ سلب الصّحبة في المتَّصلة لازم، وإن أريد بها<sup>٤</sup> سلب اللزوم كان المعنى أنّ اللزوم الإيجابي غير حاصل، بل الحاصل إمّا سلب أو إيجاب من غير لزوم.

وإذا قلت: «قد يكون إذا طلعت الشَّمس فالسماء متغيّمة» في المتَّصلة، أو قلت: «قد يكون إمّا أن يكون في الدّار زيد وإمّا أن يكون فيها عمرو» في المنفصلة، فقد حصرت الحصر الجزئي

١. سين: وخصوص.

٢. ميم و سين: - يكون.

٣. سين: فتعميم.

٤. أي معنى الحصر.

٥. سين: بها + ما.

الموجب، وهو أن يكون تحككه في بعض الأوقات والأحوال على شرايط المذكورة من غير تعرض له في باقيها؛ إذ لا تنافي في صدق تكبته.

وإذا قلت: «ليس كل ما كانت الشمس طالعة فالسماء مضيئة» في المتصلة، أو قلت: «ليس دائماً إما أن يكون الحمى صفراويةً وإما ذمويةً» في منفصلة، فقد: حصرت الحصر الجزئي السالب، ويقاس معناه على ما سبق، وبذا ثبت أن نحصر بتعميمه ثبوت التحككه أو تخصيصه بتبين أن الإهمال هو التحككه مجرد من غير بيان تعميمه أو تخصيصه، وأنه في قوة الجزئي، وأن لخصوص بتعميد التحككه موقت أو حال معين لا يقبل تشركه، وكل ذلك لا يتعلق إلا بحال الاتصال والاتصال أو سلبهما لا بحال الأجزاء في خصوصها وجمالها وحصرها، فقد يتركب كلبية من جزئيين ويتعكس، وعلى ذلك قياس باقي الأقسام.

### إشارة

#### إلى تركيب الشرطيات من الحمليات

يجب أن يعلم أن الشرطيات كلها تتحلل إلى الحمليات ولا تتحلل في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة، وربما لا يتحلل أيضاً إلى الحمليات إلا بعد تحليلها إلى قضايا أخرى، وذلك إذا كانت مركبة من شرطيات.

وأما الحمليات، فإنها هي التي تتحلل إلى البسائط أو ما في قوة البسائط أول تحليلها، والحملية إما أن يكون جزءها بسيطين، كقولنا: «الإنسان مشاء» أو في قوة البسيط، كقولنا: «الحيوان الناطق المائت مشاء» إن كان أحد الجزئين فقط كذلك، أو منتقل بنقل قدميه إن كان لجزءه من معاً، وإما كان هذا في قوة البسيط؛ لأن المراد به شيء واحد في ذاته أو معنى يمكن أن يدل عليه بلفظ واحد.

١- ميم و سين لاينافي.

٢- بس: مضحية، به نظر مني رسد آنچه ما ثبت كرويم به صواب نزدیک است، یعنی آسمان بی ابر و صاف.

٣- ميم - غير.

٤- سين: بوقت.

٥- سين: تتركب.

٦- خواجه در شرح این متن می نویسد: قد ذكرنا أن المركبات من المفردات هي الحمليات، والمركبات بعد التركيب الأول من المركبات هي الشرطيات، فيجب أن تتحلل الشرطيات إلى المركبات الأولى قبل تحليلها إلى المفردات، وأما الحمليات فتتحل إلى المفردات لا غير وأقفاظ الكتاب ظاهرة غنية عن الشرح. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٢٧٣، به تحقيق خطوى.

## إشارة

## إلى العدول والتحصیل

وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره، كمن يقول: «زيد هو غير بصير»، ونعني<sup>١</sup> بغير البصير الأعمى، وهو فاقد البصر إذا كان من شأنه أن يكون مبصراً، أو نعني به معنى أعم منه، وهو كل ما ليس ببصير مطلقاً.

وبالجملة أن يجعل الغير مع البصر ونحوه كشيء واحد، ثم تثبته أو تسلبه، فيكون الغير وبالجملة حرف السلب جزءاً من المحمول، فإن أثبت المجموع كان إثباتاً، وإن سلبته<sup>٢</sup> كان سلماً، كما تقول: «زيد ليس غير بصير»، ويكون الفرق في ثبوت العدم في الموجبة المعدولة وعدم الثبوت في السالبة البسيطة على قياس الفرق بين لزوم القضية السالبة للمقدّم في المتصلة الموجبة وبين سلب لزوم القضية الموجبة له في المتصلة السالبة فمحمول الحملية - سواء كانت موجبة أو سالبة - قد يكون ثبوتياً وقد يكون عدماً.

ويجب أن يعلم<sup>٣</sup> أن حق كل قضية حملية أن يكون لها مع<sup>٤</sup> معنى المحمول والموضوع معنى الاجتماع بينهما، وهو ثالث معنييهما، وهو يجري من الحملية مجرى الجزء الصوري، كما أن الموضوع والمحمول يجريان منهما مجرى الجزء المادي، وإذا توخى أن يطابق اللفظ المعنى بعده استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه، وقد يحذف ذلك في لغات حذفاً لا في المفهوم؛ إذ هو غير ممكن مع بقاء القضية قضية، بل في اللفظ فقط<sup>٥</sup>، كما يحذف تارة في لغة العرب أصلاً، كقولنا: «زيد كاتب» وحقه أن يقال: «زيد هو<sup>٦</sup> كاتب»، وليس هذا هو الارتباط الذي يتضمّن لفظه «كاتب» الذي هو بمعنى يكتب، فإن ذلك هو ارتباط الفعل بفاعله، ومجموعهما محمول يحتاج إلى ارتباط آخر بالمبتداء، وهو المدلول عليه هاهنا بلفظة هو، وقد يكون النسب أنفسها محمولات فيحتاج إلى نسبة أخرى إلى الموضوع، كقولنا: «زيد هو ذو مال<sup>٧</sup>».

١. سين: يعني.

٢. سين: اثبتت.

٣. سين: سلبية.

٤. سين: تعلم.

٥. ميم: في.

٦. ميم: - فقط.

٧. سين: - هو.

٨. سين: حال.

وقد لا يمكن حذف هذا الثالث في بعض اللغات، كما في الفارسية الأصلية «أست» في قولنا: «زيد دبیر است»، أي كاتب هو وهذه اللفظة تُسمى رابطة، ولعنها إذا أسقطت في العربية أو غيرها، فلا بُدَّ من صيغه يستعربها، كما في قولنا: «الإنسان حيوان» فلو قلنا: «إنسان حيوان» بالتونين، فهما<sup>٢</sup> أو «الإنسان الحيوان» لما كان القول خبرياً، فإثبات الألف واللام في الموضوع وإسقاطها<sup>٣</sup> من المحمول مشعر بالربط الخبري، فإذا<sup>٤</sup> دخل<sup>٥</sup> حرف السلب على الرابطة فقبل مثلاً: «زيد ليس هو بصيراً»، فقد دخل النفي على الإيجاب فرفعه وسلبه، وإذا أدخلت<sup>٦</sup> الرابطة على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول، فكانت القضية إيجاباً، مثل قولك: «زيد هو غير بصير»، وربما يضاعف في مثل قولك: «زيد ليس هو غير بصير»، فيتوسط الرابطة بين تعيين، فكانت الأولى، أعني أداة السلب، داخلة على الرابطة للسلب، والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة إياها جزءاً من المحمول، والقضية التي محمولها هكذا تُسمى معدولة ومعدولية<sup>٧</sup>، ومتغيرة وغير محصلة وقد يُعتبر ذلك<sup>٨</sup> العدول في جانب الموضوع أيضاً إما وحده أو مع المحمول. كقولنا: «اللاحي هو جماد» أو «اللاحي هو لا عالم»، ولا تليس بالسالبة إذا تخصصت بالموضوع، وإذا أطلقت المعدولة أريد بها التي في جانب المحمول.

فأما<sup>٩</sup> «أن المعدول» يدل على العدم المقابل للملكة أو على غيره، كالذي ليس بصيراً أي شيء كان، حتى يكون غير البصير إنما يدل على الأعمى فقط، أي من شأن شخصه أن يكون بصيراً، أو على كل فاقد للبصر من الحيوان، ولو كان طبعاً، ك«الذي»، وإن لم يكن من شأن شخصه أن يبصر، فمن شأن نوعه كالأكمه أو جنسه كالخلد<sup>١٠</sup> ذلك<sup>١١</sup>، أو على ما هو أعم من ذلك،

١. در حاشیة نسخه «سین» به «هینة» تصحیح شده است؛ ميم: هینة.

٢. سین: حیوان + فیما.

٣. سین: - فهما.

٤. سین: اسقاطها.

٥. ميم و سین: وإذا.

٦. ميم و سین: أدخل.

٧. سین: أدخلت.

٨. معدولية: منسوب به: معدول، است.

٩. ميم و سین: - ذلك.

١٠. سین: وإما.

١١. ميم: المحمول.

١٢. موش کور.

١٣. کلمه «ذلك» در نسخهها آمده است، ولی به احتمال زیاد زائد است.

ما ليس ببصير مطلقاً، كالجمادات، فليس بيانه على المنطقي، بل على اللغوي بحسب لغة لغة، وإتّما يلزم المنطقي بيان الفرق بين العدول والسلب بحسب اللفظ وحسب المعنى، أما بحسب اللفظ بأن يضع أنّ حرف السلب إذا تأخّر عن الرابطة أو كان مربوطاً بها كيف كان - سواء تقدّم أو تأخّر - لا اختلاف المفهوم من المتقدم والمتأخّر بحسب اللغات.

فإنّ القضية إثباتٌ صادقةٌ كانت<sup>١</sup> أو كاذبةً، وأما بحسب المعنى، وأنّ<sup>٢</sup> الإثبات في الموجبة محصّلةٌ كانت أو معدولةً، لا يمكن إلاً على موضوع يعتبر فيه أنه ثابت عند من يحكم عليه بالإيجاب من غير أن يشترط في ثبوته أن يكون خارجياً أو ذهنياً، بل أن يكون ثابتاً متمثلاً ثبوتاً عاماً إمّا في وجود وإمّا في وهم فثبت<sup>٣</sup> عليه الحكم بحسب ثباته، فإن يخصّص<sup>٤</sup> الحكم بأنّ ثبوت المحمول للموضوع في الخارج تعيّن أن يكون الموضوع في الخارج.

وأما التّفني فيصحّ من الثّابت وأيضاً من غير الثّابت من حيث هو غير ثابت، وذلك لأنّ الإيجاب يقتضي<sup>٥</sup> ثبوت شيء حتّى يثبت له شيء، وأما غير الثّابت فلا يصحّ أن يثبت له شيء، ويصحّ أن ينفي عنه، كـ «زيد المعدوم»، فإنّه لا يصحّ أن يقال: «إنّه حي»، ويصحّ أن يقال: «ليس بحي»؛ لأنّه ليس موجوداً فلا يكون حياً، فموضوع السّالبة يجوز أن يكون ثابتاً، ويجوز أن يكون غير ثابت، سواء كان كونه غير ثابت واجباً، وهو الممتنع، أو غير واجب، وهو الممكن، كالسّالبة<sup>٦</sup> البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة، وكذلك السّالبة المعدولة من الموجبة المحصّلة إذا تشاركتا في الأجزاء.

### إشارة

#### إلى القضايا الشرطية

اعلم أنّ المتّصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلّفة من حمليات ومن شرطيات ومن خلط، وإذا حصرت أقسامها من هذه الجملة كانت أقسام المتّصلة تسعة من حمليتين ومتّصلتين ومنفصلتين، وحملية مقدّم ومتّصلة تالي وعكسها، وحملية مقدّم ومنفصلة تالي وعكسها،

١. ميم وسين: فإن.

٢. ميم: - كانت.

٣. سين: فإن.

٤. سين: فيثبت.

٥. سين: تخصّص.

٦. سين: تقتضى.

٧. ميم: فالسّالبة.



ومتّصلة مقدّم ومنفصلة تالي وعكسها.

وأقسام المنفصلة ستّة؛ لسقوط ثلاثة من هذه بسبب عدم تميّز المقدّم فيها عن التّالي بالطبع، وهذا على تقدير أن لا يزيد أجزاء المنفصلة على اثنين فإن زادت تضاعفت أقسامها، وكلّ واحد من جزئيهما قد ينقسم كذلك فيتجزأ الأقسام لا إلى نهاية،<sup>١</sup> وكذلك إذا اعتبر في التقسيم السلب والإيجاب والكلّيّة والجزئيّة والعدول والتحصيل وغيرها، ومثال الذي من حملتين في المتّصلة والمنفصلة قد سبق.

وأما الذي من شرطيتين فعلى قسمين: ما اختلف فيه نوعهما وما لم يختلف، وأبعد الثاني<sup>٢</sup> عن التّصوّر ما كانا من غير نوع الشرطيّة التي تركبت منهما، وأما الذي من خلط فأبعده عن التّصوّر ما كانت الشرطيّة الجزء من غير نوع ما هي جزء منه، ومن تصوّر<sup>٣</sup> هذه الثلاثة الأصعب فلا يتعدّر عليه تصوّر الأسهل، وهو باقي التركيبات.<sup>٤</sup>

وإذا أردت تصوّر الثلاثة بالأمثلة، فاعلم فإنك<sup>٥</sup> إذا قلت: «إن كان كلّ ما كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجود» فإمّا أن تكون الشّمس طالعة وإمّا أن لا يكون النّهار موجوداً، فقد ركبت متّصلة مهملة من متّصلة كلّيّة ومنفصلة مهملة مانعة الجمع، فإنّ الملزوم مع عدم لازمه ممّا لا يجتمعان، وإذا قلت: «إمّا أن يكون إن كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجود، وإمّا أن لا يكون إن كانت الشّمس طالعة فالليل معدوم» قد<sup>٦</sup> ركبت المنفصلة الموجبة المهملة من متّصلتين مهملتين إحداها موجبة، وإلا جزئيّة سالبة، وإذا قلت: «إن كان هذا عدداً، فهو إمّا زوج وإمّا فرد» فقد ركبت المتّصلة المهملة من حمليّة شخصيّة ومنفصلة مهملة كلّها موجبات وبعد وقوفك على هذا وعليك<sup>٧</sup> أن تعدّ من نفسك سائر الأقسام الخمسة عشر.

والمنفصلات منها حقيقيّة ومنها غير حقيقيّة، فالحقيقيّة هي التي يُراد فيها بـ «إمّا» وما يجري مجراه من حروف الانفصال، والعناد أنّه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام البتّة، بل يوجد

١. سين: لا تزيد.

٢. سين: إلي لانهاية؛ ميم: إلي مالانهاية.

٣. سين: التّالي.

٤. ميم وسين: تصوّراً + مثله.

٥. توضيح بيشر نك: طوسي، شرح الإشارات والتّبيهات، ج ١، ص ١٣٠-١٣١، چاپ نشر كتاب.

٦. سين: أنك.

٧. ميم وسين: فقد.

٨. سين: فمليك.

٩. سين: أو.

واحد منها فقط، وهذه هي التي تمنع الجمع والخلو، ويحدث من الفسمة إلى الشيء ونقيضه أو إليه ومساوي نقيضه - سواء كان ذلك المساوي فضية واحدة أو ما ينقسم إليه - وربما كان الانفصال إلى جزئين، كقولنا: «العدد إما زوج أو فرد»، وربما كان إلى أكثر، كقولنا: «كل عدد إما تام أو زائد أو ناقص» وتقديره «إما تام أو غير تام، وغير التام إما زائد أو ناقص» وهي في قوة منفصلتين.

وربما كان الانفصال غير داخل في الحصر مثل قولنا: «هذا العدد إما اثنين<sup>٢</sup> أو ثلاثة أو أربعة» فأجزاء هذه بالحقيقة لا يتحصّل ولا يحصرها الذهن حتّى يحكم بها، وإن أدرج باقيةا تحت مفهوم واحد، كالزائد على الأربعة مثلا، فقد تاهت، وأما التي من المنفصلات ومنها غير الحقيقية، فهي مثل التي يراد<sup>١</sup> فيها بأداة الانفصال، ب<sup>٧</sup> «إما» معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو عن الأقسام، مثل قولك في جواب من يقول: «إن هذا الشيء حيوان شجر» راداً عليه «إنه إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون شجراً»، أي<sup>١</sup> إما هذا صادق أو ذلك، وكذلك جميع ما يشبهه.

ومنها ما يراد فيها بـ «إما»<sup>٢</sup> منع الخلو عن الأقسام<sup>٣</sup>، وإن كان يجوز اجتماعهما وهو جميع ما يكون تحليله يؤدي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي وإيراد لازمه بدله إذا لم يكن مساوياً له، بل أعم، وبالجملة هي ما يتركب من الشيء ومما هو أعم من نقيضه، مثل قولهم: «إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يغرق» أي وإما أن لا يكون في البحر، ويلزمه أن لا يغرق، وهو لازم أعم ويراد بالبحر هاهنا كل ما يفرق [فيه].

و<sup>٤</sup> «أما المثال الأول فقد كان المورد فيه ما إما يمكن مع النقيض، كالشجر الممكن مع لا

١. ميم و سين: فرتما.

٢. سين: داخل في تحت الحصر. كلمة «تحت» زائد است: ميم: تحت.

٣. سين: اثنان.

٤. ميم: - فقد.

٥. ميم: - منها.

٦. سين: تراد.

٧. ميم و سين: ك.

٨. ميم: - منع.

٩. ميم: - أي.

١٠. سين: يمثل إما معنى: ميم: يمثل إما.

١١. ميم و سين: - عن الأقسام.

١٢. سين: - و.

حيوان، ليس ما يلزم التقيض، فإنه ليس كل ما كان لا حيوان فهو شجر، بل قد يكون حجراً. وبالجملة هو ما أورد فيه الشيء وما هو أخص من نقيضه، وكان يمنع الجمع؛ لأنه كل ما صدق الأخص صدق الأعم، فلو صدق الجزء ان لصدق التقيضان. ولا يمنع الخلو لجواز كذب الأخص مع صدق الأعم وهذا الذي ركب من الشيء وأعم من نقيضه يمنع الخلو؛ لأنه كلما كذب الأعم كذب الأخص<sup>١</sup> فلو كذب الجزء ان لكذب التقيضان ولا يمنع الجمع لجواز صدق الأعم مع كذب الأخص وقد يكون لغير الحقيقي أصناف أخر، وهي التي لا يراد بحرف العناد فيها - لا منع الجمع ولا منع الخلو - مثل ما نقول: «رأيت إماً زيداً وإماً عمرواً» ومثل قولك: «العالم إتما أن يعبد الله أو ينفع الناس»، أي غالب أحواله ذلك، وهذا مما يعلق<sup>٢</sup> بال لغة<sup>٣</sup>.

وفيما أوردناه<sup>٤</sup> هاهنا كفاية عنه وعن أمثاله، ولنذكر الآن بياناً كلياً يتعلق بالشرطيات، وهو أنه يجب عليك أن تجري أمر المتصل والمنفصل في الحقيقة<sup>٥</sup> في الحصر والإهمال والتناقض والعكس مجرى الحملات، على أن يكون المقدم كالموضوع والتالي كالمحمول، وبعض<sup>٦</sup> ذلك وهو الحصر والإهمال<sup>٧</sup>، وقد مضى، وبعضه وهو التناقض والعكس سيأتي إلا أن العكس لا يتعلق بالمنفصلة؛ لكون المقدم والتالي فيها إتما هو وضعي لا طبعي.

### إشارة

### إلى هيئات تلحق القضايا

هي معاني أدوات تلحقها بها، وتجعل<sup>٨</sup> لها بسبب لحوقها أحكاماً خاصة<sup>٩</sup> في الحصر وغيره<sup>١٠</sup>،

١. ميم = لجواز كذب الأخص مع صدق الأعم وهذا الذي ركب من الشيء وأعم من نقيضه يمنع الخلو.

٢. سين: كذب الأخص؛ ميم: لأنه كلما صدق (كذب) الأخص، صدق (كذب) الأعم.

٣. سين: يتعلق.

٤. نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ص ٣٠٥. أقول: يريد به المواضع التي يستعمل فيها حروف العناد، ولا يراد منع الجمع أو الخلو، مثاله تقول ... إلخ. به تحقيق خطاوى.

٥. ميم و سين: ذكرناه.

٦. ميم: - في الحقيقة.

٧. ميم: وبعد.

٨. سين: الأعمال.

٩. سين: فتجعل.

١٠. ميم: - خاصة.

١١. والأدوات هي التي تلحق الهيئات بالقضايا إلا أن المنطقي لما كان نظره بالقصد الأول في المعاني أشار إلى الهيئات دون الأدوات. نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ١، ص ١٢٨. چاپ نشر کتاب.

فمن ذلك أنه قد يزداد في الحملات لفظ «إنما» فيقال: «إنما يكون الإنسان حيواناً» و«إنما يكون بعض الناس كاتباً» فيتبع ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه الزيادة بمجرد الحمل؛ لأن هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً أو خاصاً بالموضوع، وبالجمله تنفي العموم عن المحمول.

وقيل: إنها يفيد حصر الجزء المأخوذ في قضية أخرى سالبة مذكورة بالقوة أو بالفعل في الجزء الآخر، فتارةً يقتد حصر المحمول في الموضوع، كقولنا: «ليس الفرس كاتباً إنما الإنسان كاتب». وتارةً حصر الموضوع في المحمول، كقولنا: «ليس الإنسان جماداً إنما الإنسان حيوان». ومثله: «إنما أنا بشر»<sup>٢</sup>.

وكذلك قد تقول<sup>٣</sup>: «إنَّ الإنسان هو الصَّحَاك» بالألف واللام في لغة العرب، فيدلّ على أن المحمول مساوٍ للموضوع، وكذلك تقول: «ليس إنَّما يكون الإنسان حيواناً»، أو تقول: «ليس الإنسان هو الصَّحَاك» ويدلّ على سلب الدلالة الأولى في الإيجابين. لا على سلب المحمول، بل على سلب مساواته أو تخصصه،<sup>٤</sup> وإن بقي على إيجابه عاماً.

وتقول أيضاً: «ليس الإنسان إلا الناطق» فيفهم منه أحد معنيين: أحدهما إنَّه<sup>٥</sup> «ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق» وليس يقتضي<sup>٦</sup> الإنسانيّة معنى آخر، وإن كان هذا المثال غير مطابق لهذا المعنى؛ إذ لا مشاحة<sup>٧</sup> في الأمثلة، والمثال المطابق هو أنه «ليس الإنسان إلا الحيوان الناطق»؛ والثاني: إنَّه<sup>٨</sup> «ليس يوجد إنسان غير ناطق، بل كلّ إنسان ناطق»، وهو مساواة في الدلالة، والذي قبله مساواة في المفهوم، وهذه كلّها لواحق الحملات.

وتقول في الشرطيات المتصلة أيضاً: «لَمَّا كان النهار راهناً، أي ثابتاً<sup>٩</sup>، كانت الشمس

١. سين: - ذلك.

٢. ﴿قُلْ إِنَّمَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ الْوَحْيَ﴾ كهف / ١١٠.

٣. ميم: - قد تقول.

٤. سين: فتدلّ.

٥. سين: تحصيله.

٦. ميم: - إنَّه.

٧. سين: تقتضى.

٨. مُشَاخَاة = جدال، بگومگو: ميم وسين: محافقة.

٩. ميم: - إنَّه.

١٠. راهناً أي ثابتاً ولفظة لنا تنفيذ مع الدلالة على استلزام التالي الدلالة على أنّ وجود المقدم مسلم. نك: طوسی، شرح

الإشارات والتشبهات، ج ١، ص ١٣٩، چاپ نشر کتاب.

طالعة. وهذا يقتضي مع إيجاب الاتصال دلالة تسمية تعلقه ووضعه وعدم انفاده أي يبر  
 مستغيباً نيتاً منه وضع الثاني. وكذلك تقول: «ليس يكون النهار موجوداً إلا وتشمس  
 طالعة» تريد به «كل ما كان النهار موجوداً فتشمس طالعة». فبغيره هذا تقول بهتين لأتبر  
 حراً في الفحوى. وتقول أيضاً: «لا يكون نهار موجود» أو «يكون شمس طالعة» وهو  
 قريب من ذلك.

وقيل: إن هذه في قوة منفصلة هي إما أن لا يكون نهار موجوداً أو تكون شمس طالعة. وهذه  
 وإن كانت لأجزء لا يتغير فيه فالتأول أقرب منه من جهة تعنيهم.

وتقول أيضاً في تشريعات متفصلة: «لا يكون هذا العدد زوج المربع»، وهو فرد وهذا في  
 قوة قولك: «إما أن لا يكون هذا العدد زوج المربع وإما أن لا يكون فرداً». وهي مانعة تخو دون  
 تجمع. ونظيرها: «لا يكون زيد كاتباً وهو ساكن اليد»، وكل ما خلا عن ثبوت الاتصال والعدد وهو  
 في قوة شرطية فإنه يسمى محرفاً.

### إشارة إلى شروط التقاضيا

يجب أن يراعى في الحمل والاتصال والانفصال هذه القوانين الستة وأمثالها ما لا يتحصل  
 معاني التقاضيا إلا برعايتها، فمنها: حال الإضافة، مثل أنه إذا قيل: «ج' هو والد» فليراع «لمن»  
 وكذلك الوقت: نقولنا: «القمر متخسف»، فإنه يختص بوقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس،  
 وكذا المكان، كقولنا: «السعومنيا سهل»، فقد قيل: «إنه لا يعمل في الضفلات»، وكذا الشرط، مثل  
 إنه إذا قيل: «كل متحرك متغير» فليراع «ما دام متحركاً» وكذلك ليراع حال الجزء والكل وحال

١. سين: تقتضي.

٢. ميب: - وهو قريب من ذلك. وقيل: إن هذه في قوة منفصلة هي إما أن لا يكون النهار موجوداً أو تكون الشمس طالعة.

٣. سين: فيه لا يتغير.

٤. ميب: المربع + وإما أن لا يكون.

٥. ميب: إليه.

٦. سين: تراعي.

٧. ميم: وسين: زيد.

٨. سين: وكذلك.

٩. سين: كقولنا.

١٠. سين: لا يعمل.

القوة والفعل، وقد مثل فيهما بمثال واحد، فإنه إذا قيل: «إن الخمر مسكرة»، فليراع إمّا بالقوة<sup>٢</sup> أو<sup>٣</sup> بالفعل والجزء اليسير أو المبلغ الكثير، فإن إهمال هذه المعاني وما يجري مجراها معاً يوقع غلطاً كثيراً في التناقض وغيره من أحكام القضايا.<sup>٤</sup>

١. بس: مسكرة.

٢. بس: أبالقوة.

٣. سين: وأما.

٤. خواجه در شرح ابن اشارة مي نويسد: أقول: يذكر في هذا الفصل قولين لا يتحصل معاني القضايا إلا برعايتها ورعاية أمثالها، وهي ستة الأول حال الإضافة وقد ذكر مثاله، الثاني حال الوقت كمال يقال: القمر منخفض ... نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبيهات ج ١، ص ١٤١، چاپ نشر كتاب.

## التَّهَجُّ التَّرَابِعِي

### في موادِّ القضايا وجهاتها

وفيه ثماني إشارات وتبئية وفصل واحد مُعْتَوِّزٌ بوجهٍ وتبئية، فيكون فصوله عشرة<sup>١</sup>.

#### إشارةٌ إلى موادِّ القضايا

لا يخلو المحمول في القضية أو ما يشبهه، وهو إما وصف الموضوع الذي جعل معه موضوعاً، و<sup>٢</sup> التَّالِي في المتصلة، سواء كانت موجبة أو سالبة من أن تكون نسبتبه إلى الموضوع نسبة الضَّروري الوجود في نفس الأمر، مثل «الحيوان» في قولنا: «الإنسان حيوان»، أو الإنسان ليس بحيوان؟ أو نسبة ما ليس بضروري لا وجوده ولا عدمه، مثل «الكاتب» في قولنا: «الإنسان كاتب أو ليس بكاتب»، أو نسبة ضروري العدم مثل «الحجر» في قولنا: «الإنسان حجر» «الإنسان ليس بحجر»، فجميع موادِّ القضايا هي هذه مادَّة واجبة ومادَّة ممكنة ومادَّة ممتنعة، ونعني بالمادَّة هذه الأحوال الثلاثة، التي هي لمثل الحيوان أو الكاتب أو الحجر بالنسبة إلى الإنسان، التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب<sup>٣</sup> هذه الألفاظ الثلاثة، أعني الوجوب والإمكان والامتناع لو صرح بها، وإن لم يصدق<sup>٤</sup> في السلب، بل ينقلب الوجوب فيه امتناعاً وبالعكس، فإنَّ النسبة المذكورة حاله في نفس الأمر لا يتغير بالإيجاب والسلب.

والفرق بين المادَّة والجهة أنَّ الجهة هي ما يفهم ويتصوّر من النسبة - سواء تُلَقِّظَ بها أو لم يُتَلَقِّظَ، وسواء طبقت المادَّة أو لم تطابق - والمادَّة هي النسبة في نفس الأمر، ولهذا كان الإمكان العامّ المتناول للوجوب والإمكان الخاصّ جهة؛ إذ ليس في نفس الأمر ما يتناولهما، بل ما لا بُدَّ وأن يكون أحدهما، وكذا غيره من الجهات العامّة<sup>٥</sup>، كما سيأتي<sup>٦</sup>.

١. نك: نسخه سين، ص ٥٤.

٢. سين: - معه: ميم: منه.

٣. سين: أو.

٤. سين: كانت + القضية.

٥. ميم وسين: - الإنسان.

٦. ميم: - والسلب.

٧. سين: لم تصدق.

٨. يعني: المطلقة العامّة.

٩. سين: على ما سيأتي؛ اين اشاره از جمله اشاراتی است که ابن کفونه به اختصار از آن عبور کرده و در عوض خواجه طوسی

## إشارة

## إلى جهات القضايا والفرق بين المطلقة والصّرورة

كَلْ قَضِيَّةٍ إِمَامًا مَطْلُوقَةً عَامَّةَ الْإِطْلَاقِ، وَهِيَ الَّتِي بَيَّنَّ فِيهَا حَكْمَ إِجْبَائِيٍّ أَوْ سَلْبِيٍّ حَاصِلٍ بِالْفِعْلِ، مِنْ غَيْرِ بَيَانِ ضَرُورَتِهِ أَوْ دَوَامِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ حِينًا مِنَ الْأَحْيَانِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِمْكَانِ، وَإِمَامًا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَيَّنَّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِمَامًا ضَرُورَةً أَوْ دَوَامًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِمَامًا وَجُودًا مِنْ غَيْرِ دَوَامٍ فَضَرُورَةً،<sup>٤</sup> وَهَذِهِ هِيَ أَقْسَامُ الْمَطْلُوقِ لَا غَيْرِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا الْمُمْكِنُ الَّذِي بِالْقُوَّةِ دُونَ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَغَايِرُ الْمَطْلُوقَ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَالْإِعْتِبَارُ جَمِيعًا.

وَالضَّرُورَةُ قَدْ تَكُونُ<sup>٥</sup> عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْحَكْمُ فِيهَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، كَقَوْلِنَا: «اللَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ»<sup>٦</sup> وَقَدْ يَكُونُ<sup>٧</sup> مَعْلُوقَةً بِشَرْطٍ وَالشَّرْطُ إِمَامًا دَاخِلًا فِي الْقَضِيَّةِ

طوسی با طرح اشکال فخر رازی به تفصیل به آن پرداخته است. نک: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ۱، ص ۱۶۱-۱۶۳. چاپ نشر کتاب.

۱. تقسیم نخست قضایا: گزاره‌ها در تقسیم آغازین به طریق حصر عقلی، یا این همانی محض هستند، همانند این گزاره: «این قطعه سنگ است» این حمل فرد بر خود فرد است. یا این همانی آغازین = حمل اولی ذاتی. مانند حمل مفهوم جزئی بر خود آن مفهوم و یا این همانی فرجامین = حمل شایع صناعی، مانند: «فلان کس درودگر است و بهمان آهنگر» تمایز این همانی محض از این همانی آغازین به این است که شیء در این همانی آغازین به حمل اولی بر خود صدق می‌کند، اما به حمل دیگر که حمل شایع صناعی است بر خود صدق نمی‌کند، مگر در برخی چیزها و مفروضها به سبب ویژگی آن‌ها و یا اگر آن گاهی پیوسته‌اند. = شرطی اتصالی یا اگر آن گاهی گسسته = شرطی انفصالی [هستند] نتیجه این که گزاره‌های حملی = این همانی: یا این همانی محض‌اند، یا حملی اولی، و یا حملی شایع؛ و گزاره‌های شرطی اتصالی یا لزومی‌اند یا تصادفی = بخت‌گونه؛ و گزاره‌های شرطی انفصالی نیز یا لزومی‌اند یا تصادفی. اما گزاره‌های تصادفی از تیره عقلی یا تجربی نیستند، تنها می‌توانند استقرایی ساده باشند. تقسیم دوم از قضایا: گزاره یا تحلیلی است یا ترکیبی: تحلیلی آن است که محمول در موضوع گنجانده شده باشد و به کار گرفتن گزاره یا برای آشکار سازی محمول است، یا برای تأکید بر این همانی موضوع و محمول؛ و یا برای بیان این که موضوع به هیچ توصیفی جز خود نیاز ندارد. مانند: «هو الله = او خداست» و ترکیبی آن است که محمول در موضوع گنجانده نیست و بیرون آن است، با این که بیرونی است بر موضوع حمل می‌شود و بر آن به طور این همانی صدق می‌کند. علی عابدی شاهرودی.

۲. میم و سین: قضیة + فہی.

۳. سین: و.

۴. سین: وضرورة.

۵. سین: یکون.

۶. میم و سین: تعالی + حی.

۷. میم و سین: - موجود.

۸. محتمل آن یکون بالفعل وأن یکون بالقوة.



وإما خارج عنها، والداخل إما متعلق بالموضوع وإما متعلق بالمحمول، والمتعلق بالموضوع إما دوام وجود الذات مثل قولنا: «الإنسان بالضرورة جسم ناطق» ولسنا نعني به<sup>١</sup> «إن الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً ناطقاً» فإن هذا كاذبٌ على كل شخص إنساني، بل نعني به «إته مادام موجود الذات إنساناً، فهو جسم ناطق»، وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب وإما دوام كون الموضوع موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا: «كل متحرك متغير» وليس معناه على الإطلاق، ولا مادام موجود الذات، بل مادام ذات المتحرك متحركاً.

وفرق بين هذا وبين<sup>٢</sup> الشرط الأول؛ لأن الشرط الأول وضع فيه أصل الذات وهو الإنسان، وهائنا وضع الذات بصفة تلحق الذات وهو المتحرك، أعني وصف كونه متحركاً، فإن المتحرك له ذات وجوهر، أعني حقيقة وماهية يلحقه<sup>٣</sup> أنه متحرك وغير المتحرك وليس الإنسان في قولنا: «الإنسان حيوان» من أمثلة الجواهر، ولا السواد في قولنا: «السواد لون» من أمثلة الأعراض كذلك.<sup>٤</sup> وأما الشرط المتعلق بالمحمول، فهو كما تقول:<sup>٥</sup> «الإنسان بالضرورة ماشٍ مادام ماشياً» ولا يخلو من هذه الضرورة شيء من العقليات،<sup>٦</sup> وهي متأخرة عن الوجود لاحقة به، بخلاف غيرها من الضرورات، فإنها متقدمة على الوجود موجبة إياه. ولفظ الضرورة عليهما باشتراك الاسم واعتبار هذه الضرورة يدل على خلق القضية مع فعليتها عن سائر الضرورات، وهي ممتازة أيضاً بأنها لا يعتبر في جانب السلب كاعتبارها في جانب الإيجاب؛ إذ لا يصح أن يقال: «زيد ليس بكاتبٍ مادام كاتباً»، وإذا قيل: «مادام ليس بكاتبٍ» لم يكن الشرط هو المحمول، بل غيره، فهذا هو الشرط الداخل وهو ذات الموضوع أو صفته الموضوعية معه، أو شرط محمول، وأما الشرط الخارج عن القضية، فهو إما بحسب وقتٍ معينٍ كما للكسوف، أو<sup>٧</sup> غير معينٍ كما للتنفس، فالأقسام المذكورة للضرورة ستة.<sup>٨</sup>

والضرورة بالشرط الأول، أعني شرط وجود الذات<sup>٩</sup>، وإن كانت بالاعتبار غير الضرورة

١. ميم و سين: بها.

٢. سين - بين.

٣. ميم و سين: تلحق.

٤. أو ليس كذلك، يعنى ليس معناه لم يزل ولا يزال الإنسان حيوان والسواد لون.

٥. سين: كما يقول.

٦. سين: الفصليات: ميم: الفعليات.

٧. ميم و سين: أو + وقت.

٨. أقسام الضرورة ستة: واحدة مطلقة، وخمسة مشروطة.

٩. نك: طوسى، شرح الإنشارات والتبهمات، ص ٢٣٠.

المطلقة التي لا يلتفت فيها<sup>١</sup> إلى شرط فقد تشتركان أيضاً في معنى اشتراك الأخص والأعم، وذلك المعنى هو ثبوت الحكم الضروري في جميع أوقات وجود الذات، والأخص هو الضرورة المطلقة، والأعم هو الضرورة التي بشرط وجود الذات، فإتها تقع على ما يكون للذات وجود دائماً وعلى ما لا يكون كذا، أو يشتركان اشتراك أخصين تحت أعم، وكذلك الأعم هو المعنى المذكور، فإنه يندرج تحته الضرورة المطلقة، والضرورة بشرط وجود الذات إذا اشترط في هذه المشروطة أن لا يكون للذات وجود دائماً، فإنه إذا لم يشترط ذلك صارت هي الأعم بعينه.

وما تشتركان فيه، أعني الضرورة التي بحسب الذات من غير تقييد دوام وجود الذات أو لا دوامه، هو المراد من قولهم قضية ضرورية<sup>٢</sup>، وعلى هذا يجري الاصطلاح في هذا الكتاب.

وأما سائر ما فيه شرط الضرورة من غير دوام،<sup>٣</sup> وهو الأقسام الأربعة الباقية يشترط أن لا يدخل في شيء منها الضرورة الذاتية، والذي هو دائم من غير ضرورة، فهو أصناف المطلق غير الضروري، وهو أخص من المطلق العام؛ لخروج الضروري عنه.

وأما مثال الذي هو دائم غير ضروري، فمثل أن يتفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه صحبه<sup>٤</sup> مادام موجوداً ولم تكن تجب تلك الصحبة، كما أنه قد يصدق أن بعض الناس أبيض البشرة مادام موجود الذات، وإن كان ليس بضروري.

واعلم أن الضروري إن أريد به ما لا بد منه كيف كان فلا دائم إلا ضروري لا في الكليات ولا في الجزئيات؛ إذ ما لا يجب لا يوجد، وكذا إن أريد به ما لا بد منه في نفس الأمر ولو خصص بما لا بد منه الأمر خارج عن طبيعة طرفي القضية لكان قولنا: «الفلك بالضرورة متحرك» ليس بصادق، وهو خلاف الاصطلاح، فحينئذ لا ينفك الدوام عن الضرورة، إلا إذا أريد<sup>٥</sup> بالضروري ما يعلم وجه وجوبه

١. ميم: فيها + إليها.

٢. سين: - و.

٣. وقوله: «وهو المراد في قولهم: قضية ضرورية» معناه: أن المنطقيين إذا قالوا: هذه القضية ضرورية لا يريدون به إلا الذي يكون المحمول دائماً بدوام وجود الموضوع، فأما سائر الأقسام فلا يُسمونها قضية ضرورية على الإطلاق، بل على الاشتراط. نك: فخرالدين رازی، شرح الإشارات والتشبيهات، ص ٣٣٠.

٤. سين: دوام + بحسب الذات.

٥. بس: صحبة.

٦. ميم و سين: هو + على.

٧. نكته: در هر دو نسخه و حتی نسخه اصل «أن أريد» آمده است، ولی نکته این است که «أريد» به صیغه ماضی با «أن» نمی آید. از این رو یا باید «أن أراد» و یا همان گونه که ما ثبت کردیم باشد؛ چرا که «إذا» هم بر ماضی مجهول و هم ماضی معلوم داخل می شود.

وبالذات ما هو أعمّ منه، وعند ذلك، فلا يمكن الحكم به في الكلّيات من غير ضرورة.  
وأقول: إنّ الذات في نفس الأمر لا ينفكّ عن الضّرورة لا في الكلّيات ولا في الجزئيات، فإنه إذا صدق أحد المحصورات الأربع دائماً صدق ضرورياً، وإلا صدق نقيضه وهو الممكن العامّ مع الذات، وصدقه معه يستلزم صدق لازمه، وهو إمكان صدقه بالفعل معه فأمكن صدق التقيضين، وإنه محال، فإمكان صدقهما يكون ملزوماً لإمكان هذا المحال؛ لأنّ إمكان الملزوم ملزوم لإمكان اللازم، لكن إمكان المحال محال، فصدق نقيض الضّرورة مع الذاتية محال لكنّ الذاتية حقّ فنقيض الضّرورة باطل، فالضّرورة حقّ<sup>٢</sup>. ومثاله في الموجبة الكلّية وعليها يقاس الباقي إذا صدق «كلّ ج ب دائماً فكلّ ج ب بالضرّورة» وإلا «فليس بعض ج ب بالإمكان العامّ» فأمكن أن يصدق «ليس بعض ج ب بالفعل مع كلّ ج ب دائماً» فأمكن صدق التقيض،<sup>٤</sup> وأنه محال.

وقد خصّصه بعض الفضلاء المبرزين بالسالبة الكلّية والموجبة الكلّية مستدلاً به على أنه لا دوام في الكلّيات من غير ضرورة، وكأنه لم يعلم عموم البرهان، وإلا فتخصيصه الكلّيتين بالذكر مع العلم بكون البرهان عاماً ممّا لا وجه له ولا فائدة فيه<sup>٥</sup>.

ومن ظنّ أن لا يوجد في الكلّيات حمل غير ضروري بسبب أنّ الحكم الاتفاقي الخالي<sup>٦</sup> عن الضّرورة لا يكون كلياً،<sup>٧</sup> فقد أخطأ، فإنه جائز أن يكون في الكلّيات ما يلزم كلّ شخص منه إن كانت له أشخاص كثيرة إيجاب أو سلب وقتاً ما بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب للنتيرين مثل الكسوف، أو وقتاً غير معيّن مثل ما يكون لكلّ انسان مولود من التنفس<sup>٨</sup> أو ما يجري مجراه، ومنشأ غلط من حكم بذلك كونه لم يفرّق بين الضّروري الذاتي وغيره، فتوهم أنّ كلّ حكم كلي فهو ضروري.

والقضايا التي<sup>٩</sup> فيها ضرورة بشرط غير الذات، وهي التي لا تكون دائماً فقد<sup>١٠</sup> تخصّص باسم

١. ميم: - وهو.

٢. فصدق الدوام مع الضّرورة في الكلّيات والجزئيات حقّ، ملا ١٢.

٣. ميم: - بعض.

٤. سين: تقيضين.

٥. مراد از بعض الفضلاء فخرالدين رازی است. نک: شرح الإشارات والتشبيهات، ص ٣٣٠، حاشیه فخر رازی؛ این قسمت از آن مواردی است که ابن کفونه به تفصیل به شرح متن پرداخته و در عوض خواهه به اختصار از آن عبور کرده است.

٦. سين: الخالي.

٧. سين: كلياً + فقط.

٨. سين: النَّفس.

٩. سين: و.

١٠. ميم: - التي.

١١. ميم و سين: قد.

المطلقة وقد تخصّ باسم الوجودية، كما خصصناها به؛ لاشتغالها على وجود من غير ضرورة ودوام. وإن كان لا تشاخ في الأسماء<sup>١</sup> وهذه أخص من المطلقة الخاصة المشتملة على الدائمة غير الضرورية.

### إشارة

#### إلى جهة الإمكان

فأما الإمكان إما أن يُعنى به في الإيجاب ما يلزم سلب ضرورة العدم التي وهي الامتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول لأنه نفس ذلك السلب؛ لتغاير المفهومين، وهنالك ما ليس بممكن<sup>٢</sup> فهو ممتنع؛ لأنّ سلب ما يلزم سلب الامتناع يلزمه الامتناع، والواجب محمول عليه هذا الإمكان؛ إذ الواجب يصدق عليه أنه ليس بممتنع، وإما أن يُعنى به في الإيجاب، ما يلزم سلب الضرورة في العدم والوجود<sup>٣</sup> جميعاً على ما هو<sup>٤</sup> موضوع له بحسب النقل الخاص من ذلك المعنى لا أنه نفس السلب المذكور حتى يكون الشيء الذي هو ممكن الوجود بهذا المعنى يصدق عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعاً حتى يكون ممكناً أن يكون وممكناً أن لا يكون، أي غير ممتنع أن يكون<sup>٥</sup> وغير ممتنع أن لا يكون.

فلما كان الإمكان بالمعنى الأول يصدق في جانبه<sup>٦</sup> هذا الإمكان جميعاً خصه الخاص باسم الإمكان وصار الواجب لا يدخل فيه، وصارت الأشياء بحسبه إما ممكنة وإما واجبة وإما ممتنعة، وكان<sup>٧</sup> بحسب المفهوم الأول إما ممكنة وإما ممتنعة، فيكون غير الممكن بحسب

١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: هذه هي الأقسام الأربعة المذكورة، وهأهنا لم يذكر الدائمة غير الضرورية معها، وقد سماها هأهنا بالوجودية؛ لأنها تشتمل على وجود من غير ضرورة ودوام، فالمطلقة الخاصة إذا اشتملت على الدائمة غير الضرورية تكون أعم منها إذا لم تشتمل عليها. وينبغي أن لاتغفل عن هذا الاعتبار. نك: شرح الإشارات والتشبيهات ص ٣٣٧. به تحقيق خطاوى.

٢. ميم و سين: - و.

٣. سين: بممكن + الوجود؛ ميم: يمكن الوجود.

٤. ميم و سين: الوجود والعدم.

٥. ميم: - هو.

٦. سين: - يكون.

٧. ميم: جانبي.

٨. سين: كانت.

هذا المفهوم أي الثاني الخاص، وهو المنسوب إلى اصطلاح الخاصة أو إلى الخصوص الذي في مقابله العموم، بمعنى غير ما ليس بضروري، فيكون الواجب ليس بممكن بهذا المعنى، وهذا الممكن يدخل فيه الموجود الذي لا دوام ضرورة لوجوده وإن كانت له ضرورة في وقت ما، كالكسوف؛ لأنه إنما أخذ في مفهومه سلب الضرورة الذاتية عن الجانبيين، فبقيت سائر الضرورات المشروطة داخلية فيه.

وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى ثالث، وهو ما يلزم سلب الضرورات الذاتية والمشروطة جميعاً، وكأنه أخص من الوجهين المذكورين، أعني الممكن العمومي والممكن الخاصي، وإنما كان كالأخص لا أخص؛ لأن الأخص والأعم الحقيقيين هما اللذان يدلان على معنى واحدٍ ويختلفان بأن أحدهما أقل تاولاً من الآخر، ولقطة الممكن يقع على الممكنات بالاشتراك اللفظي، ولو سمي شخص من السودان أسود لما قيل إن الأسود يقع عليه وعلى صنفه بالخصوص والعموم بهذا المعنى إلا على طريق التجوز منه وهذا الممكن الأخص يتحقق وهو أن يكون الحكم غير ضروري البتة ولا في وقت كالكسوف ولا في حال كالتغير للمتحرك، بل يكون كالكتابة للإنسان؛ لأن الطبيعة الإنسانية متساوية النسبة إلى وجود الكتابة له أو لا وجودها، والضرورة بشرط المحمول مقابلة لهذا الإمكان أيضاً بالاعتبار، وإن شاركته في المادة، وهو فلا يتمخض إلا فيما هو بالقوة؛ لا بالفعل، فحينئذ يكون<sup>١</sup> الاعتبار أربعة: واجب وممتنع وموجود له ضرورة ما في جانبي وجوده وعدمه، وشيء لا ضرورة له البتة، وربما جعلت خمساً بتفصيل ما له ضرورة ما إلى ما في جانب الوجود وإلى ما في جانب العدم، ولتشاركهما في المواد، لم تُفصلاً.

وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى آخر، وهو أن يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب، بل بحسب<sup>٢</sup> الالتفات إلى حاله في الاستقبال، فإذا كان ذلك المعنى غير ضروري الوجود أو العدم، إنما الضرورة الذاتية أو غيرها، في أي وقت فرض له في المستقبل فهو ممكن، وهذا معنى رابع للإمكان ويخص باسم الاستقبال، وإنما اعتبره من اعتبره لكون ما في الماضي أو الحال لا يبدل له من ضرورة ما ساقته<sup>٣</sup> إلى

١. ميم: - لما قيل إن الأسود.

٢. ميم وسين: - وهو أن.

٣. ميم وسين: فيكون حينئذ.

٤. ميم وسين: بسبب.

٥. ميم: تنافت.

حد ظرفي وجوده وعدمه، فلا يتمخص<sup>١</sup> بمكاناً يساوي نسبه إلى الطرفين إلا الاستقبالي<sup>٢</sup>.  
ومن يشترط<sup>٣</sup> في هذا الممكن أن يكون معدوماً في الحال: لزعمه أن الاتصاف بالوجود الحائي  
يدحق به ضرورة ما، فإنه يشترط ما لا ينبغي، وذلك لأنه بحسب أنه إذا جعله موجوداً<sup>٤</sup> أخرجه  
إلى ضرورة الوجود، ولا يعلم أنه إذا لم يجعله موجوداً، بل فرضه معدوماً فقد أخرجه إلى ضرورة  
العدم، فإن لم يضّر هذا<sup>٥</sup> لم يضّر ذلك، وهو ضرورة الوجود بل الواجب الاقتصار على اعتبار الاستقبال  
من غير التفات إلى لوجود الحائي وعدمه.

إشارة

إلى أصول وشروط في الجهات

وما هنا أشياء يلزمك أن تراعيها

اعلم أن الوجود لا يمنع الإمكان، فكذا<sup>٦</sup> الوجوب، وكيف والوجوب يدخل تحت<sup>٧</sup> الإمكان  
الأول تعاملي، والموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان الثاني الخاصي والموجود في  
الحال لا ينافي المعدوم في ثاني الحال فضلاً عما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه؛ فإنه ليس إذا  
كان الشيء متحركاً في الحال يستحيل أن لا يتحرك في الاستقبال، فضلاً عن<sup>٨</sup> أن يكون غير  
ضروري له أن يتحرك وأن لا يتحرك في كل حال في الاستقبال، فالوجود غير منافي لشيء من  
الإمكانات؛ إذ الاستقبال<sup>٩</sup> هو أخصها ولا ينافيه؛ لاختلاف الوقتين، فلا ينافي ما هو أعم منه مما لم يذكر،  
وهو الممكن الأخص.

١. ميم وسين: فلا يتمخص.

٢. لن كقونه خلاصه شرح خواجه رادر شرح لن متن آورد است. نك: طوسي، شرح الأشربة والتبهيته ج ١، ص ١٥٦-

١٥٧. جلب نشر كتاب.

٣. سين: لشرط.

٤. سين: لزعمه.

٥. سين: الحائي.

٦. ميم وسين: أنه.

٧. سين: موجوداً + فقد.

٨. ميم وسين: هذا + وهو ضرورة العدم.

٩. در شرح خواجه نسخه بدل: الوجوب.

١٠. ميم وسين: وكذا.

١١. سين: تحت.

١٢. ميم: عن.

١٣. سين: الاستقبالي.

واعلم أنّ الدائم غير الصّوروي، فإنّ الكتابة قد تسلب عن شخص ما دائماً في حال وجوده فضلاً عن حال عدمه، وليس ذلك السلب بضروري، وهذا مثال جزئي سلبي، والمثال الإيجابي قد سبق.

واعلم أنّ السالبة الصّوريّة غير سالبة الصّورة، فإنّ الأولى تلازم الممتنعة، والثانية تلازم الممكنة العامة السالبة إن كانت سلب ضرورة الإيجاب، والممكنة العامة الموجبة إن كانت سلب ضرورة السلب، والممكنة الخاصة إن كانت سلبها معاً، وأنّ السالبة الممكنة غير سالبة الإمكان، فإنّ الأولى مشتمل<sup>١</sup> على الممكنة الخاصة والممتنعة إن كان الإمكان<sup>٢</sup> عاماً ولازمتها الموجبة إن كان خاصياً<sup>٣</sup>، والثانية يلازمه الصّورة المقابلة لذلك الممكن إن كان المسلوب هو العام<sup>٤</sup> وما يتردّد<sup>٥</sup> بين صورة<sup>٦</sup> الطرفين إن كان هو الخاص، وأنّ السالبة الوجوديّة التي بلا دوام<sup>٧</sup> غير سالبة الوجود بلا دوام، فإنّ الأولى يتلازم إيجابها وسلبها، والثانية تلازم<sup>٨</sup> ما يردّد بين دوام الطرفين، وهذه الأشياء وتفاصيل مفهومات الممكن قد يقل لها التّفطن فيكثر بسببها<sup>٩</sup> الغلط<sup>١٠</sup>.

### إشارة

إلى تحقيق "الكليّة الموجبة" في الجهات

بتلخيص مفهوم جزئيتها أما الموضوع، اعلم<sup>١١</sup> أنّنا إذا قلنا: «كلّ ج ب» فقلنا نعني به أنّ كليّة

١. ميم و سين: يشتمل.
٢. ميم: كانت مكان.
٣. سين: خاصاً.
٤. سين: العام.
٥. سين: يردّد.
٦. ميم و سين: ضرورة.
٧. واعلم: أنّ قوله: «السالبة الوجوديّة التي بلا دوام» غير سالبة الوجود بلا دوام، مُشير بأنّ الوجوديّ ما يكون الحكم فيه غير دائم، وأنّ الدائم سواء كان في الكليات أو الجزئيات خارج عن الوجودي، نك: شرح الإشارات والتشبيهات، ص ٢٥٢، حاشية فخر الدّين الرازي.
٨. ميم: ما تلازم.
٩. سين: بسببه.
١٠. خواجه در شرح ابن متن مي نوسد: القضية الموجهة تُسمى رابعة، وموضع الجهة هو ما يلي الزاوية: لأنّها بيان نسبتها كما كان موضع أداة السلب أيضاً ما يليها: لأنّها تقتضي رفعها فالتسلب والجهة إذا تقارنا لم يخل... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيهات، ص ٣٥٢. به تحقيق خطاوى.
١١. تحقيق مفهوم الموضوع، ملا ١٢.
١٢. سين: الموجبة + في.
١٣. ميم: فاعلم.

«ج ب». أي مجموع الجهات<sup>١</sup> ولا كَلِيَّة «ج» التي هي الكَلِيَّة المنطقيَّة ولا الحكم<sup>٢</sup> الكلِّي، أعني الكلِّي العقلي هو «ب». أو الجيم الكلِّي هو «ب» بل نعني به أن كل واحد واحد من أفراد «ج» شخصيته<sup>٣</sup> أو غيرها، وبالجملة مَعاً يوصف ب «ج» وصفاً بالفعل لا بالقوَّة. كالتطفة التي هي بالقوَّة إنسان<sup>٤</sup>. وإن كان قوم قد اصطَلحوا عليه، سواء كان موصوفاً ب «ج» به كذلك. في الفرض الذَّهني أو في الوجود الخارجي، وسواء كان موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم، بل كيف اتفق من غير تخصيص بأحد هذه، فذلك الشيء هو «ب». فهذه شرائط الموضوع، وفي الإخلال بها فوات<sup>٥</sup> فوات كثيرة تعلق بنتائج الأقيسة وغيرها، وأما المحمول بالحكم<sup>٦</sup> بأنه «ب» من غير زيادة أنه موصوف به في وقت كذا أو حال كذا أو دائماً، فإن جميع هذا أخص من كونه موصوفاً به مطلقاً، فهذا هو المفهوم من قولنا: «كل ج ب» من غير زيادة جهة من الجهات، وبهذا المفهوم يُسمَّى مطلقاً عامّاً مع حصره، فإن زدنا شيئاً آخر فقد وجَّهناه، والتوجيه يقابل الإطلاق بحسب الاعتبار<sup>٧</sup>. وإن كان الإطلاق العام موجَّهاً أيضاً بحسب ما فيه من الحكم العقلي.

وتلك الزيادة مثل أن نقول: «بالضَّرورة كل ج ب» حتَّى يكون كأننا قلنا: «كل واحد واحد مَعاً يوصف ب ج دائماً أو غير دائم» فإنه مادام موجود الذات، فهو «ب» بالضَّرورة، وقد تبين من هذا أن الجهة التي لوصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته غير الجهة التي للمحمول بالنسبة إلى الموضوع، فإنه ضروري له، دام «ج» له<sup>٨</sup> أو لم يدم، بل هو «ب» لذلك، وإن لم يكن مثلاً «ج»، أي وحتَّى في حال كونه عارياً عن صفة الجيميَّة، فإننا لم نشترط أنه بالضَّرورة «ب» مادام موصوفاً بأنه «ج» بل أعم من ذلك، أعني في حال كونه «ج» وفي حال كونه غير «ج»، كما إذا قلنا: «الكاتب

١. ميم وسين: الجيمات.

٢. سين: جيم.

٣. ميم وسين: الجيم.

٤. ميم: - أو الجيم الكلِّي هو «ب».

٥. ميم وسين: الشخصيته.

٦. ميم: الإنسية.

٧. ميم: - بها فوات.

٨. ميم وسين: فانا يحكم.

٩. أو باعتبار تسمية الشيء باسم ضده، فنأمل.

١٠. سين: - له.



بالضرورة حيوان». فهذه جهة الضرورة، وأما الدوام ومثل<sup>١</sup> أن نقول: «كل ج ب دائماً» حتى يكون<sup>٢</sup> كأننا قلنا: «كل واحد واحد من جيم» على البيان الذي ذكرناه في الموضوع يوجد له «ب» «ب» دائماً ما دام موجود الذات من غير ضرورة، وأما أنه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلي في كل حال أو يكون دائم الكذب؟ أي إنه هل يمكن أن يكون ما ليس بضروري<sup>٣</sup> موجوداً دائماً في كل واحد، أو مسلوباً دائماً عن كل واحد. كما كان كذلك في الشخص الواحد كما سبق أو في أشخاص معينين، أو لا يمكن هذا، بل يجب أن يوجد ما ليس بضروري في البعض لا محالة ويسلب عن البعض لا محالة؟ فأمر ليس على المنطقي أن يقضي فيه بشيء، والحق أنه لا يصدق دوام من غير ضرورة في الكليات المتتالة لجميع الأشخاص التي وجدت والتي ستوجد مما يمكن وجوده، ولا سبيل للعقل إلى الحكم به لولا ضرورة تعلقت بتلك الطبيعة العامة للجميع، بخلاف الجزئيات ففي الكليات كما أن كل ضروري<sup>٤</sup> دائم كذلك كل دائم ضروري<sup>٥</sup>، فهما يتساويان<sup>٦</sup> وإن تخالفا في المفهوم.

وليس من شرط القضية في أن ينظر فيها<sup>٧</sup> المنطقي أن تكون صادقة أيضاً فقد ينظر<sup>٨</sup> فيما لا يكون إلا كاذباً، فلا يخرج الدوام الخالي عن الضرورة<sup>٩</sup> عن نظره؛ لأنه إذا استكشف عن فحوى الكلام غير ملتفت إلى المواد استوى الصادق والكاذب في نظره؛ إذ لا يضره في طلب الفحوى الكذب، ولا ينفعه الصدق، أما الحمل الوجودي ومثل<sup>١٠</sup> أن نقول كل واحد مما يقال له «ج» على البيان المذكور في الموضوع، فإنه يقال له «ب» لا مادام موجود الذات، بل وقتاً بعينه، كالكسوف أو بغير عينه كالتنقّس للإنسان أو حال كونه مقولاً له «ج» وهو مما يدوم بدوام الوصف العنواني الموضوع،<sup>١١</sup> ولا يدوم بدوام ذاته، مثل قولنا: «كل متحرك متغير» وهذه أصناف الوجوديات غير الدائمة، والضرورة بشرط المحمول داخلة في الوقتية غير الضرورية منها.

١. ميم و سين: فمثل.

٢. سين: نكون.

٣. ميم و سين: - موجوداً.

٤. سين: متساويان.

٥. ميم: فيه.

٦. ميم و سين: صادقة فقد ينظر أيضاً.

٧. ميم: الضرورة + في الكليات.

٨. ميم و سين: فمثل.

٩. سين: للموضوع.

وأما الممكن، ومثل أن نقول: «كُلٌّ واحد مما يقال له ج» على البيان المذكور أيضاً، فإنه يمكن أن يوصف بـ «ب» بالإمكان العام أو الخاص أو الأخص. وهذا هو الطريق المشهور في شرائط الموضوع والمحمول في الموجبة الكليّة، وعلى طريقة قوم، فإنّ لقولنا: «كُلٌّ ج ب» بالوجود وغيره، وجهاً آخر وهو أنّ معناه «كُلٌّ ج» ممّا في الحال أو في الماضي من غير أن يدخل فيه ما هو عند العقل وحده «ج» أو ما سيكون في المستقبل «ج». فقد وصف بأنه «ب» في وقت وجوده» ذلك، والحكم في هذا بالحقيقة إنّما هو على بعض أفراد جيم لا على كلّ أفرادها؛ لأنّ ما يوجد «ج» وقتاً هو بعض الجيمات.

وحينئذٍ يكون قولنا: «كُلٌّ ج ب بالضرورة» هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة، وإذا قلنا: «كُلٌّ ج ب» مثلاً بالإمكان الأخص، فمعناه «كُلٌّ ج» فإنه في أيّ وقت من المستقبل يفرض فيصحّ أن يكون «ب» وأن لا يكون.<sup>٤</sup> وهذه الطريقة يقتضي كون الجهة متعلّقة بسور القضية لا بانتساب محمولها إلى موضوعها في طبيعتهما.

ونحن لا نبالي أن نراعي هذا الاعتبار أيضاً بتبين لوازمه إذا فرض صدقه، وإن كان الأوّل هو المناسب للاستعمال في العلوم والمحاورات وهو الذي يجب اعتباره بحسب الأمر نفسه.<sup>٥</sup>

### إشارة

#### إلى تحقيق الكليّة السالبة في الجهات

أنت تعلم على اعتبار ما سلف لك في الموجبة الكليّة أنّ الواجب في الكليّة السالبة المطلقة الإطلاقيّ العامّ الذي يقتضيه<sup>٦</sup> هذا الضرب من الإطلاق أن يكون السلب يتناول كلّ واحدٍ واحدٍ

١. سين: فمثل؛ ميم: - مثل.

٢. سين: ممكن.

٣. سين: - و.

٤. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: هذا مذهب آخر تابع نشأ من المذهب الأوّل، وهو القول بأنّ كلّ «ج»، «ب» بالضرورة، هو ما يشتمل على الأزمنة الثلاثة، وبالإمكان ما يختصّ بالمستقل، ويلزم منه كون الجهة متعلّقة بسور القضية لا بانتساب المحمول إلى الموضوع في طبيعتهما كما ذكرناه... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات ص ٣٦٥. به تحقيق خطاوی.

٥. در این اشاره المطلقه عامه، الوجهه، الضرورية الذاتية، الدائمة الذاتية، الوجودية الالادائمة و الممكنه، مورد بحث و بررسی قرار گرفته است.

٦. سين: تقتضيه.

من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور تناولاً غير مبين الوقت والحال حتى يكون كأنه يقول: «كل واحدٍ واحدٍ ممّا هو ج ينفي عنه ب» من غير بيان وقت النفي وحاله، وهي عبارة يشبه العدول عدل إليها؛ لكون اللغات التي نعرفها قدخلت في عاداتها عن استعمال النفي الكلّي على هذه الصورة، واستعملت للحصر السالب<sup>١</sup> الكلّي السالب لفظاً يدلّ على زيادة معنى على ما يقتضيه هذا الضرب من الإطلاق، فيقولون بالعربيّة: «لا شيء من ج ب» ويكون مقتضى ذلك عندهم أنّه «لا شيء ممّا هو ج يوصف البتّة بأنّه ب» مادام موصوفاً بأنّه «ج» وهو سلب عن كلّ واحدٍ واحدٍ من الموصوفات ب «ج» مادامت تلك الموصوفات موضوعة له إلا أن لا يوضع<sup>٢</sup> له، ولهذا لا يصحّ أن يقال: «لا شيء من الكاتب بمتنقّس<sup>٣</sup>» وإن كان صادقاً بحسب مفهوم الإطلاق العامّ، وإتما لم يصحّ؛ لأنّه فهم منه في العرف السلب في كلّ أوقات الوصف العنواني.

وكذلك ما يقال في فصيح لغة الفُرس «هيج ج ب نيسست»، وهذا الاستعمال يشمل<sup>٤</sup> الضّروري وضرباً واحداً من ضروب الإطلاق الذي شرطه في الموضوع، وهو الذي سلب فيه المحمول عن كلّ واحدٍ من أفراد الموضوع مادام موصوفاً بما وضع معه، سواء كان دائماً بحسب الذات أو غير دائم ضرورياً أو غير ضروري، وهذا قد غلّط كثيراً من الناس أيضاً في جانب الكلّي الموجب، فظنّ أنّ الموجبة المطلقة يفهم أيضاً منها<sup>٥</sup> الحمل المشروط بدوام الوصف المذكور وهو ظنّ فاسدٌ لصحّة أن يقال: «كلّ إنسانٍ نانم»، لكنّ السالب الكلّي المطلق بالإطلاق العامّ أولى الألفاظ به هو ما يساوي قولنا: «كلّ ج يكون ليس ب» أو يسلب عنه «ب» من غير بيان وقت وحال، وليكن السالب الوجودي وهو المطلق الخاصّ ما يساوي قولنا: «كلّ ج يتفي عنه ب» نقياً غير ضروري ودائم،<sup>٦</sup> وهذه موجبة معدولة، والسلب الذي يساوي هذا العدول هو ما تقدّم على الرّبط مع تقديم السّور، والموضوع عليه مثل قولنا: «كلّ كذا ليس يوجد كذا» هذا في الإطلاق العامّ والوجود،

١. سين: عاداتها.

٢. ميم و سين: - السالب.

٣. سين: لاتوضع.

٤. ميم: بمتنقّين.

٥. سين: يشتمل.

٦. ميم و سين: منها أيضاً.

٧. ميم و سين: ولادائم.

وأما في الصَّرورة فلا بُدَّ بين الجهتين، أي بين تقديم الموضوع على الجهة والسلب، وبين تأخره عنهما في الدلالة، وإن كان بينهما فرق بحسب الاعتبار.

وذلك الفرق بينهما هو أن قولنا: «كل ج ب» فبالصَّرورة ليس بـ «ب» يجعل الصَّرورة لحال السلب عند واحدٍ واحدٍ من أفراد الموضوع المفروضة بالفعل، ويتضمَّن ضرورة السلب الكلِّي بالقوَّة؛ لأنَّ الحكم على كلِّ واحد يفرض يقتضي الحكم الكلِّي، وقولنا: «بالصَّرورة لا شيء من ج ب» يجعل الصَّرورة لكون السلب عامًّا ولحصره أي يقتضي تعلق ضرورة السلب بالكلِّ، ولا يتعرَّض لواحدٍ واحدٍ إلا بالقوَّة؛ لاشتمال الحكم الكلِّي على أي واحدٍ يفرض، فيكون<sup>١</sup> مع اختلاف المعنى بين العبارتين ليس بينهما افتراق في اللزوم، بل حيث صحَّ أحدهما صحَّ الآخر؛ إذ الأصل تساوي دلالتيهما في جميع المواضع لولا مخالفة العرف في الصِّفة المذكورة، وعلى هذا القياس فاقض في الإمكان.

### تشبيه

على مواضع خلاف ووافق بين اعتباري الجهة والحمل

ويراد بالجهة هاهنا ما هو على طريقة قوم، وبالحمل ما هو على ما يقتضيه التحقيق، وهو الطريقة المشهورة.

اعلم أن إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم، أما في المعنى فظاهر؛ ولأنَّ المفارقة في اللزوم يدلُّ<sup>٢</sup> عليه؛ إذ كلُّ ما فارق في اللزوم فارق في المعنى من غير عكس، ويدلُّ على مفارقتهما في اللزوم فإنه<sup>٣</sup> قد يصدق أحدهما دون الآخر، مثلا إذا كان وقت يتفق أن لا يكون فيه إنسان أسود صدق فيه «كل إنسان أبيض» بحكم الجهة دون حكم الحمل؛<sup>٤</sup> لأنَّ كلَّ إنسانٍ موجود في تلك الحال كذا وليس كلَّ إنسان يفرض في العقل أو في الوجود في وقت آخر كذا، وكذلك إمكان الجهة أيضاً، فإنه إذا فرض في وقت من الأوقات مثلاً أن لا لون إلا البياض<sup>٥</sup> أو غيره من

١. سين: فجعل.

٢. ميم: فيكون + كل واحد.

٣. سين: تدلُّ.

٤. سين: أنه: ميم: - فإنه.

٥. ميم و سين: المحمول.

٦. سين: الأبيض.

التي لا نهاية لها صدق حينئذ بالإطلاق أن كل لون هو بياض أو شيء آخر إن كان التمثيل به بإطلاق الجهة. وقبله ذلك الوقت كان ممكناً ولا يصدق هذا الإمكان إذا قرن بالمحمول، فإنه ليس بالإمكان الخاص يكون كل لون بياضاً، بل هاهنا ألوان بالضرورة لا تكون بياضاً وكذلك، إذا فرضنا زماناً ليس فيه من الحيوانات إلا الإنسان صدق فيه بحسب إطلاق الجهة أن كل حيوان إنسان وصدق قبله بالإمكان ولم يصح بالإمكان إذا جعل للمحمول، ومن هذين المثالين يتبين أمر الضروري أيضاً؛ لأنه في ذلك الوقت يصدق «كل حيوان موجود في الحال فهو إنسان بالضرورة» ولا يصدق قولنا: «كل حيوان بحسب العقل أو في سائر الأزمنة فهو إنسان».<sup>١</sup>

### إشارة

#### إلى تحقيق الجزئيتين في الجهات<sup>٢</sup>

وأنت تعرف حال الجزئيتين من الكلّيتين وتقسيهما عليهما، وذلك ظاهر لك في جانبي الموضوع والمحمول، ومما يزيل توهم أن الحكم الكلّي يقتضي الدوام بحسب الوصف هو أن الحكم على البعض لا يوهم ذلك بالاتفاق، فقولنا: <sup>٣</sup> «بعض ج ب» يصدق، وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ «ب» في وقت لا غير، وكذلك يعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض، وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد، ومن هذا يُعلم أنه ليس من شرط الإيجاب الكلّي المطلق عموم كل عدد في كل وقت، بل شرطه عموم كل عدد فقط، وكذلك في جانب السلب الكلّي ولا غيره<sup>٤</sup> بما يقتضيه العرف من ظن عدم صحته، فإن ما دل على صحته في الإيجاب هو بعينه يدل عليه في السلب، وبمثل هذا البيان بعينه يمكن أن يصحح الدوام في الكلّيات من غيره ضرورة.

لو سلمنا صحته في الجزئيات أي واحد منها لكن ذلك غير مسلم في الحكم بالدوام بخلاف ما نحن فيه، فإنه من الجائز وجود لازم للطبيعة ضروري يسوق إلى الحكم في وقت ما كحركة السماوات الألازمة لها الموجبة للحكم على كل كوكب بالشروق والغروب في وقت ما لا دائماً ولو لوحظ مثل هذا

١. توجه: ابن تيبه در چندین نسخه از شرح الإشارات، نیامده است. گویا ابن کمونه با توجه به شرح الإشارات خواجه نقل کرده است. نک: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٣٧٧ - ٣٧٩. به تحقیق خطاوی، و چاپ نشر کتاب، ج ١، ص ١٧٢.

٢. در نسخه مصحح استاد خطاوی این اشاره پیش از تیبه آمده است.

٣. سین: و قولنا.

٤. سین: بل + من.

٥. سین: ولا عبرة.

في الدوام حتّى يمكن الحكم به على كلّ الأفراد الممكنة لا تقلب الدوام غير الضّروري ضرورياً.<sup>١</sup>  
واعلم أنّه ليس إذا صدق بعض «ج ب» بالضرورة يجب أن يمنع ذلك صدق قولنا: «بعض ج ب» بالإطلاق غير الضّروري أو بالإمكان ولا بالعكس، فإنّك تقول: «بعض الأجسام بالضرورة متحرّك» أي مادام ذات ذلك البعض موجوداً، وبعضها متحرّك بوجود غير ضروري وبعضها بإمكان غير ضروري.<sup>٢</sup>

### إشارة

#### إلى تلازم ذوات الجهة

وهي طبقات ثلاث، الطبقة الأولى للوجوب، فقولنا: «بالضرورة» يكون في قوّة قولنا: «لا يمكن أن يكون<sup>٤</sup> بالإمكان العام» الذي هو في قوّة قولنا: «ممتنع<sup>٥</sup> أن لا يكون»، ولو كان عبارة عن سلب ضرورة العدم لا ما يلازمها لكان هو هو لا في قوّته والطبقة الثانية الامتناع،<sup>٦</sup> وقولنا:<sup>٧</sup> «بالضرورة» لا يكون في قوّة قولنا: «ليس بممكن<sup>٨</sup> أن يكون بالإمكان العام الذي هو في قوّة قولنا: «ممتنع أن يكون»؛ لما عرفت<sup>٩</sup>، وهذه السّنة، ومقابلاتها المناقضة لها كلّ طبقة متلازمة يقوم بعضها مقام بعض، فالثلاثة الأولى متلازمة، أعني<sup>١٠</sup> كلّ واحد منها يلزم أي واحد من الباقين، وكذا نقائضها الثلاثة؛ لأنّ نقائض الأمور المتساوية متساوية أيضاً، ولنفرض «أوب» متساوين فنّدعي أنّ نقيضهما كذلك، وليكن نقيض «أج» ونقيض «ب د»، فلو لم يتساويا لصدق أحدهما فليكن<sup>١١</sup> «ج»

١. ميم: - غير.

٢. سين: ضرورية.

٣. خواجه در شرح ابن متن مي نويسد: يُريد أن يوضّح صحّة اعتبار الإطلاق العام في السلب، فإنّ من غلب على وهميه ما يقتضيه الفرق ربما ظن أنّ ذلك الاعتبار ليس بصحيح، والدليل على صحته هو ما ذكره في الإيجاب بعينه، وباقي الفصل ظاهر. نك: شرح الإشارات والتبهيّات، ص ٢٧٦. به تحقيق خطاوى.

٤. ميم و سين: لا يكون.

٥. سين: - ممتنع.

٦. ميم و سين: للامتناع.

٧. سين: وقولنا.

٨. سين: يمكن.

٩. ميم: - ليس بممكن أن يكون بالإمكان العام الذي هو في قوّة قولنا.

١٠. إته لو كان عبارة عن سلب ضرورة العدم لا ما يلازمها لكان هو هو لا في قوّته. نك: نسخه سين، ص ٧٠.

١١. سين: أي.

١٢. سين: وليكن.

وكذب الآخر وهو «د» لكن إذا كذب «د» صدق «ب» الذي هو نقيضه فصدق «أ» الذي هو مساويه، فكذب «ج» الذي هو نقيض «أ»، وفرض أنه صادق هذا خلف.

وقد عارض بالمفهومين اللذين كل واحدٍ منهما يعنى الموجودات والمعدومات بأسرها، كالشيء، والممكن العام، فإنه لا مفهوم لنقيضهما.

وجوابه أن المدعى أن كل متساوين فإن المفهوم من نقيض أحدهما مساوٍ للمفهوم من نقيض الآخر، ولا يدخل في ذلك بمقتضى هذه العبارة ما لا نقيض له أو ما ليس لنقيضه اللفظي الذي ليس نقيضاً على الحقيقة مفهوم مغاير له، والثلاثة الأخيرة كذلك، وكذا نقاضها.

والطبقة الثالثة الإمكان الخاصي فنقول: «أما الممكن الخاص وكذا الأخص، فإنهما لا ملازمات مساوية لهما» من بابي<sup>١</sup> الضرورة، أعني ضرورة الوجود الذي هو الوجوب، وضرورة العدم الذي هو الامتناع، بل لهما لوازم من ذات الجهة أعم منهما لا تنعكس عليهما، إذ ليس يجب أن يكون كل لازم مساوياً،<sup>٢</sup> فإن قولنا بالضرورة يكون طبقة الوجوب يلزمه أنه ممكن أن يكون بالإمكان العام من نقاض طبقة الامتناع، ولا ينعكس عليه، أي لا يلزم من تلك الممكنة تلك الضرورية، فإنه ليس إذا كان ممكناً أن يكون وجب أن يكون بالضرورة يكون، بل ربما كان ممكناً أيضاً أن لا يكون وقولنا بالضرورة لا يكون من طبقة الامتناع يلزمه أنه ممكن أن لا يكون بالإمكان العام أيضاً من نقاض طبقة الوجوب، وهو من غير انعكاس أيضاً لمثل ذلك.

ثم اعلم أن قولنا ممكن أن يكون الخاص أو الأخص إنما يلزمه ممكن أن لا يكون من بابيه ويساويه، أي كل واحد منهما يلزم الآخر، ولا تغاير بينهما إلا بالاعتبار، فإن المفهوم من أحدهما نفس المفهوم من الآخر؛ إذ كل منهما عبارة عما يلزم سلب الضرورين، وأما من غير بابيه فلا يلزمه ما يساويه، بل ما هو أعم منه، مثل ممكن أن يكون العام وممكن أن لا يكون العام، وليس بواجب أن يكون، وليس بواجب أن لا يكون، وليس بممتنع أن يكون، وليس بممتنع أن لا يكون؛ وبالجمله ليس بضروري أن يكون وأن لا يكون، فإن سلب الضرورة أعم من أن يكون

١. سين: متساوية.

٢. ميم: ثاني.

٣. ميم وسين: وأنه.

٤. سين: متساوياً.

٥. ميم وسين: يكون + من.

للوجود أو للعدم، والضابط أن مقابلات كل طبقة هي لوازم أعم لكل واحدة من الطبقتين الباقيتين.<sup>١</sup>  
وهم وتنبيه

أما الوهم، فهو غلط نشأ من عدم التمييز بين مفهومات الممكن واستعظمه قوم من المصنفين، وهو السؤال الذي يهول به قوم منهم، وتلخيصه أن الواجب إما أن يصدق عليه أنه ممكن أو لا يصدق، والقسمان باطلان، أما الأول وهو أن الواجب إن كان ممكناً أن يكون والممكن أن يكون ممكناً أن لا يكون، فالواجب إذن ممكن أن لا يكون، فلا يكون الواجب واجباً.

وأما الثاني وإن كان الواجب لم يكن ممكناً أن يكون وما ليس بممكن أن يكون، فهو ممتنع أن يكون فالواجب ممتنع أن يكون، هذا خلف، وهذا قد يشكك<sup>٢</sup> به تارة على الواجب وتارة على الممكن.

وأما التنبيه فهو أن هذا ليس بذلك المشكل الهائل كله، فإن الواجب ممكن بالمعنى العام إن اخترنا القسم الأول، ولا يلزم<sup>٣</sup> ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لا يكون وليس الواجب بممكن<sup>٤</sup> بالمعنى الخاص إن اخترنا القسم الثاني.

ولا يلزم قولنا: «ليس بممكن» بذلك المعنى أن يكون ممتنعاً؛ لأن ما ليس بممكن بذلك المعنى<sup>٥</sup> هو ما هو ضروري إيجاباً أو سلباً، كما عرفت، وهؤلاء مع تنبيههم لهذا الشك وتوقعهم أن يأتيهم حلّه<sup>٦</sup> يعودون فيغلطون، فكل<sup>٧</sup> ما صح لهم في شيء أنه ليس بممكن أو فرضوه كذلك حسبوا أنه يلزمه أنه بالضرورة ليس، وتبوا على ذلك وتمادوا في الغلط؛ لأنهم لم يتذكروا أنه ليس يجب فيما ليس بممكن بالمعنى الخاص والأخص أنه بالضرورة «ليس» بل ربما كان بالضرورة

١. برای تفصیل نک: سزوارى، شرح المنظومة، ج ١، ص ٢٣٩-٢٦٩؛ وسهروردی، الحکمة الإشراقیة، ج ١، کتاب

حکمة الإشراق، ص ٣٢١ به بعد، و ج ٥، کتاب المشارع والمطارحات، ص ٢١٣ به بعد.

٢. میم و سین: فإن.

٣. میم: تشكل.

٤. میم و سین: فلا يلزم + في.

٥. سین: ممکن.

٦. سین: - أن يكون ممتنعاً؛ لأن ما ليس بممكن بذلك المعنى.

٧. سین: كله.

٨. وكل.



«أيس» الذي هو في مفاصلة ليس<sup>١</sup>. وكذلك قد يغلطون كثيراً ويظنون أنه إذا فرض أنه ليس بالضرورة أن يكون لزم أنه ممكن حقيقي ينعكس إلى ممكن أن لا يكون وليس كذلك. وقد علمت ذلك مما هديناك سبيله<sup>٢</sup>. ولحثة الخطب باستعمال أحد الممكنين في موضع الآخر احتيج إلى المبالغة في إيضاح الفرق بينهما.

١. سين: - والأخص أنه بالضرورة ليس. بل ربما كان بالضرورة أيس. سبزواري نیز در منظومه خود به این «ليس وأيس» اشاره کرده است.

٢. كما قال الشيخ في الشفاء: الممكن من ذاته أن يكون ليس... إلخ. نك: إلهيات الشفاء، ج ٢، ص ٢٦٦.

٣. خواجه در شرح این متن می نویسد: اقول: السؤال الذي ذكره مما استعظمه قوم من المنطقيين، وهو مغالطة باشتراك الاسم، وقد تخطبوا باستعمال أحد الممكنين - أعني الخاص والعام - مقام الآخر في مواضع كثيرة، فلذلك الشيخ بالغ في إيضاح الحال فيه، وبيان خبطهم بما في دونه كفاية... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ص ٣٨٤.

٤. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ص ٣٨٤، به تحقیق: خطاوی.

## النهج الخامس

### في تناقض القضايا وعكسها

وفيه بعد نفس الأول نمرجه بأنه كلام كفي في تناقض خمس بشران فيكون قصونه شأ.

#### كلام كفي في التناقض

اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن يكون أحدهما بعينه أو بغير عينه صادقاً والآخر كاذباً حتى لا يخرج تضيق والكذب منهما، وإن لم يتعین في بعض الممكنات عند جمهور القوم، فقد خرج عنه لاختلاف بينهم بعد عما لإيجاب والنسب كالكفّة والجهة وغيره من لا يرجع إليه وخرج أيضاً لاختلاف بينهم بأن لا يقتضا التضيق ولكن كـ «زيد حسن» «زيد ليس بحجر»، وخرج من يقسمه من لا يكون التناقض لثبته بل الأمر غير نفس لاختلاف كما في قوله: «هذا حسن»، «هذا ليس بخير»، فإن لاقتد فيهما خصوصية المقتضى التي يتعین فيه تضيق والكذب في نفس الأمر هو الكائن في مادة لوجوب والامتناع والإمكان لواقع في مدعي أو محال، كل هذه بلا خلاف.

وأما الممكن الاستيعابي عند جمهور لا يتعین، وحق أن تذكر متعین، كما ستعلم، لكنه ربما لا يتعین بالنسبة لثبتهما بعد كونهما «زيد بقده غداً» «زيد لا يقده غداً» فليس تتعین ولا عدمه شرطاً في تناقض، بل شرطه لاقتد المذكور كيف كان.

وأما يكون التنازل في السلب والإيجاب إذا كان السالب منهما يسلب الموجب كما أوجب فإنه إذا أوجب شيء وكان لا يصق، فإن معنى أنه لا يصق هو أن الأمر ليس كما أوجب وبالعكس إذا سلب شيء فلم يصق فمعناه أن مخالفة الإيجاب كاذبه، لكنه قد يتفق أن يقع الاحتراف عن

١. نكاح نسخة «سين» ص ٣٠.

٢. ميبا - كفي.

٣. ميبا - هو.

٤. نكحة: قضى داعة نحوي بين نسك في درين جمه زلفن وصف مؤنث استفده شورا: «أن تكون إحصيهم بعينه أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة» ونى هر دو سعه و حتى نسخه اصل همان صورتى است كه نيز من قده سنة برى رعيت لعانت جمه سخمه و التغيير تدويه. نر روى سخمه وى چي به قالب مؤنث بود روى از العظير من نشاره کرده اند.

٥. سين: معا يقتسمها ما لا يكون.

٦. سين: المادة ٢ و.

٧. سين: كاذبة.

٨. ميبا و سين: - قد.

مراعاة التناقض لوقوع الانحراف عن مراعاة التقابل المذكور ومراعاة التقابل المذكور، إنا على سبيل الإجمال أن تراعى في كل واحدة من القضيتين ما تراعى في الأخرى حتى تكون أجزاء القضية في كل واحد منهما هي التي في الأخرى، وعلى الوجه الذي كان عليه ما في الأخرى، وإنا على سبيل التفصيل، بأن يكونا كذلك حتى يكون معنى<sup>١</sup> هذه الثمانية وهي المحمول والموضوع وما يشبههما من الشرطيات.

والشروط والإضافة والجزء والكل والقوة والفعل والمكان والزمان<sup>٢</sup> وكذا غير ذلك، أعني ما خرج عن الثمانية المذكورة، كالجهة والربط<sup>٣</sup> والاتصال والانفصال ونحوها، مما عدناه فيما مر غير مختلف، وقد يغني ذكر اتحاد الموضوع والمحمول وما يشبههما عن ذكر اتحاد السمة التي بعدهما، وذلك إذا اعتبر كونهما<sup>٤</sup> جزءاً من أحد الطرفين، لكن المراد هاهنا تعلقهما<sup>٥</sup> بنفس الحكم، فلا بد من ذكرها وهو أنسب وأوضح، ولولا قصد الإيضاح لكان اتحاد النسبة يكفي به عن ذكر الجميع، فإن النسبة تختلف باختلاف المنتسبين أو أحدهما.

فإن لم تكن القضية شخصية، بل كانت محصورة، أحتج أيضاً في مراعاة التناقض مع إيجاد<sup>٦</sup> الشرائط المذكورة إلى شرط آخر وهو أن تختلف<sup>٧</sup> القضيتان في الكمية، أعني في الكلية<sup>٨</sup> والجزئية، كما اختلفتا<sup>٩</sup> في الكيفية، أعني في الإيجاب والسلب، وإلا أمكن أن لا تقتسما الصدق والكذب، بل تكذبان معاً، مثل الكلتين في مادة الإمكان، مثل قولنا: «كل إنسان كاتب» و«ليس ولا واحد من الناس بكاتب»، أو تصدقان معاً مثل الجزئيتين في مادة الإمكان أيضاً، مثل قولنا: «بعض الناس كاتب»، «بعض الناس ليس بكاتب» بل التناقض في المحصورات إنما يتم بعد الشرائط المذكورة بأن تكون إحدى القضيتين كليةً والأخرى جزئية، وهذا أيضاً للإيضاح، فإنا إذا قلنا في نقيض «كل ج ب» «ليس كل ج ب» وفي نقيض «لا شيء من ج

١. سين: - ما.

٢. ميم: مع.

٣. ميم و سين: الزمان والمكان.

٤. سين: الشرط.

٥. سين: كونها.

٦. سين: تعلقها.

٧. ميم و سين: اتحاد.

٨. سين: نختلف.

٩. سين: الكلية و+ في.

١٠. سين: اختلفتا.

ب شيء من ج ب» لم يقع الاختلاف إلا بالإيجاب والتسلب فقط.

ثم بعد تلك الشرائط قد يُحوجُ فيما يراعي له جهة إلى شرائط تحقّقها. وتلك أيضاً بحسب الحقيقة ترجع إلى الاختلاف بالتسلب والإيجاب لا غير. ولو اقتصر عليه<sup>٢</sup> لكنّ التفصيل أوضح وأظهر. فلتكن<sup>١</sup> الموجبة أولاً كَلَيْة ولنعتبر ذلك في المواد الثلاثة.

فنقول: إذا قلنا: «كَلْ إنسان حيوان» «ليس بعض الناس بحيوان» «كَلْ إنسان كاتب» «ليس بعض الناس بكاتب»، «كَلْ إنسان حجر»، «ليس بعض الناس بحجر»، وجدنا إحدى القضيتين صادقةً والأخرى كاذبة، وإن كان الصادق في الواجب غير ما في الأخرى،<sup>٥</sup> ولتكن أيضاً السالبة هي الكَلَيْة ونعتبر<sup>٧</sup> كذلك فنقول: إذا قلنا<sup>٦</sup> «ليس ولا واحد من الناس بحيوان»، «بعض الناس حيوان»، «ليس ولا واحد من الناس بحجر»، «بعض الناس حجر»، «ليس ولا واحد من الناس بكاتب»، «بعض الناس كاتب» وجدنا الاقتسام أيضاً حاصلًا، واعتبر من نفسك الصادق والكاذب في كلّ مادة فتجد الصادق هو الموجبة في مادة الوجود، والسالب<sup>١١</sup> في مادة الامتناع، والجزئية في مادة الإمكان، وتجد الكاذب فيما يقابلها، واعتبر أيضاً من نفسك المناسبات الجارية في مختلفات الكَلَيْة دون الكيفيّة، والكيفيّة دون الكَمّيّة، فالموجبة الكَلَيْة مع السالبة الكَلَيْة متضادّتان: لجواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق<sup>١٢</sup> في مادة الإمكان، وجزئيتاهما داخلتان تحت التضاّد ويجوز اجتماعهما على الصدق دون الكذب في تلك المادة، فحكم<sup>١٣</sup> المهملتين حكمهما، والموجبة الكَلَيْة مع الموجبة الجزئية متداخلتان، وكذا<sup>١٤</sup> سالتهمما والموجبة الكَلَيْة مع السالبة الجزئية متناقضتان، وكذا السالبة الكَلَيْة مع الموجبة الجزئية.<sup>١٥</sup>

١. ميم: - إلا.

٢. سين: تحوج.

٣. ميم و سين: عليه + تكفي.

٤. سين: ولتكن.

٥. ميم و سين: الأخرى.

٦. ميم: - أيضاً.

٧. ميم و سين: ولنعتبر.

٨. ميم و سين: إذن.

٩. سين: - ولا.

١٠. ميم و سين: والسالبة.

١١. لا امتناع اجتماع الصّدين في الصدق.

١٢. سين: وحكم.

١٣. سين: كذا.

١٤. برأى توضيح يشتر نك: طوسي. شرح الإشارات والتشبهات، ج ١، ص ١٧٧ - ١٨٣. چاپ نشر کتاب.

إشارة

إلى التناقض الواقع بين المطلقات

وتحقيق نقيض المطلق والوجودي

أنّ الناس قد أفتوا على سبيل التّحريف<sup>١</sup> وقلة التأمّل أنّ للمطلقة نقيضاً من المطلقات، ولم يراعوا فيه إلا الاختلاف في الكيفيّة والكميّة<sup>٢</sup>، ولم يتأمّلوا حقّ التأمّل أنّه كيف يمكن أن تكون أحوال الشّروط الأخرى لذوات الجهة وغيرها حتى يقع التّقابل، فإنه إذا<sup>٣</sup> غني بقولنا: «كلّ ج ب» أنّ «كلّ واحد من ج ب» من غير زيادة «كلّ وقت»، أي أريد إثبات «ب» لكلّ عددٍ من<sup>٤</sup> «ج» من غير زيادة كون ذلك الحكم في كل واحد كلّ وقت، وإن لم يُمنع ذلك، أي كونه في جميع الأوقات لم يجب أن يكون قولنا: «كلّ ج ب» يناقضه قولنا: «ليس بعض ج ب» فيكذب إذا صدق ذلك، ويصدق إذا كذب ذلك، بل ولم يجب أن لا يوافقه<sup>٥</sup> في الصدق ما هو مضادّ له، أعني السّالب الكلّي الذي اجتماعه معه على الصدق أشدّ امتناعاً لو روعيت شرائط التّقابل بأسرها، فإنّ الإيجاب على كلّ واحدٍ واحدٍ إذا لم يكن بشرط كلّ وقت جاز أن يصدق معه السّلب عن كلّ واحد واحد وهو ضدّه، و<sup>٦</sup> عن البعض وهو نقيضه، إذا لم يكن في كلّ وقت، بل وجب أن يكون نقيض قولنا: «كلّ ج ب» بالإطلاق الأعمّ «بعض ج هو دائماً ليس ب» ونقيض قولنا: «لا شيء من ج ب» الذي هو بمعنى «كلّ ج يُنفي عنه ب» بلا زيادة، وهو قولنا: «بعض ج دائماً هو ب»، وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضّروريّة في الجزئيتين من أنّ الدائمة أعمّ والضّروريّة أخصّ.

ونقيض قولنا: «بعض ج ب» بهذا الإطلاق هو قولنا: «كلّ ج دائماً يُسلب<sup>٧</sup> عنه ب» وهو

١. سين: التّجريف.

٢. سين: الكميّة والكيفيّة.

٣. سين: - إذا.

٤. سين: إن عني بقوله.

٥. سين: - من.

٦. سين: يوافقه + موافقه.

٧. ميم و سين: أو.

٨. سين: - و.

٩. ميم و سين: ينفي.

يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو أنه لاشيء من «ج ب» بحسب التعارف المذكور، ولكن لا مطلقاً، بل إنما يتطابقان في اعتبار الدوام والاشتغال على الضرورة والأضرورة، ويفترقان في أن الحكم في الدائمة بحسب الذات وفي العرفية بحسب الوصف.

ونقيض قولنا: «ليس بعض ج ب» بهذا الإطلاق<sup>١</sup> هو قولنا: «كل ج دائماً هو ب»، ولا يجوز<sup>٢</sup> أن يقيد هذا الدوام بالضرورة ولا بالأضرورة؛ إذ لو قيد بأحدهما لجاز اجتماعه في<sup>٣</sup> المطلقة العامة على الكذب إذا كان الصادق في مادة منافية لذلك القيد، وإنما كان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المخالفة في الكذب؛<sup>٤</sup> لأن الوجودية والدائمة الموافقة لا تافيانهما فلم يبق ما ينافيها من أقسام القسمة العقلية إلا الدائم المخالف غير المقيّد.

وأما المطلقة التي هي أخص وهي التي خصصناها نحن باسم الوجودية، فإذا قلنا فيها: «كل ج ب» أي على الوجه الذي ذكرنا، وهو الحكم اللادائم كان نقيضه «ليس إنما بالوجود كل ج ب»، أي بل إنما دائماً بالضرورة<sup>٥</sup> «بعض ج ب» أو «ب مسلوب عن بعض ج»، كذلك وإذا قلنا فيها ليس ولا شيء من «ج ب»، أي على الوجه الذي ذكرناه كان نقيضه المقابل له ما يفهم من قولنا: «بعض ج دائماً له إيجاب ب أو سلبه عنه»؛ لأنه إذا سبق الحكم أن «كل ج يُنفي عنه ب وقتاً ما» لا دائماً، فإنما يقابله أن يكون نفي دائماً أو إثبات دائماً، ولا نجد له قضية<sup>٦</sup> لا قسمة فيها بالسلب والإيجاب تكون<sup>٧</sup> مقابلة له؛ لأن السلب والإيجاب لا يتداخلان، أو يعسر<sup>٨</sup> وجودها وإن جاز، كوضع جهة يشتمل<sup>٩</sup> على القسمين يجعل<sup>١٠</sup> هي المناقضة، ونقيض قولنا<sup>١١</sup> «بعض ج ب»

١. ميم وسين: - بهذه الإطلاق.

٢. سين: فلا يجوز.

٣. ميم وسين: مع.

٤. سين: الكيف.

٥. سين: - بالضرورة.

٦. سين: - عنه.

٧. ميم: - قضية لا.

٨. سين: تكون.

٩. سين: تغيير.

١٠. سين: تشتمل.

١١. سين: تجعل.

١٢. ميم: - قولنا.



السلب الكلي، فإذا اتفقنا على هذا كان قولنا: «ليس بعض ج ب على الإطلاق» نقيضاً لقولنا: «كل ج ب» وقولنا: «بعض ج ب على الإطلاق» نقيضاً للسالبة الكليّة. لكن يسمى ب لا يفهم من الإطلاق في نقيض هذه العرفيّة أنّه الإطلاق العرفي. وبإلا جاز اجتماع النقيضين على النكسب في بعض المواد، ولا أنّه العام أو الوجودي، وبإلا جاز اجتماعهما على الصدق في بعضها. بل نحو حسب أن يفهم منه ما يكون الحكم منه<sup>١</sup> في بعض أوقات الوصف من غير أن يمع كونه في كلّ أوقاته. وهذه يُسمّى مطلقة وصفيّة، ونسبتها إلى وصف الموضوع كنسبة المطلقة العامة إلى ذاته، وبهذا<sup>٢</sup> كانت نقيضاً للعرفيّة مع مراعاة ما في<sup>٣</sup> الشرائط.

لكنّا نكون قد شرطنا زيادةً على ما يقتضيه مجرد الإثبات والنفي وهو شرط الدوام بحسب الوصف، ومع ذلك، فلا يعوزنا مطلق وجودي بهذا الشرط، فإنه يمكننا أن نأخذ به بقيد اللادوام بحسب الذات، ويُسمّى عرفياً وجودياً، ويمكننا أن لا نُقيده فيدخل فيه الضّروري، لكن صدقه معه ليس بواجب؛ لأنّه ليس «إذا كان كلّ ج ب» كلّ وقت يكون فيه «ج» يكون بالضرورة مادام موجود الذات، فهو «ب» وقد عرفت هذا، وأنت تعرف على قياس ما ذكر أنّ نقيض العرفيّة الوجوديّة هي<sup>٤</sup> إمّا نقيض العرفيّة أو الموافقة الدائمة.<sup>٥</sup>

لكنّ والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم في أمثلتهم، حيث تمثّلوا بكلّ نائم مستيقظ وما يجري مجراه، ولا في استعمالاتهم، حيث استعملوا المطلقة فيما لا يمكن كونها عرفيّة هناك، أن يصلحونا على هذا التخصيص للمطلقة.

وبيان هذا على التفصيل فيه طول وإن كانت الحيلة أيضاً أن نجعل قولنا: «كلّ ج ب» إنّما يقصد<sup>٦</sup> فيه قصد زمان بعينه لا يعمّ «كلّ آحاد ج»، بل «كلّ ما هو ج» موجود في ذلك الزمان، وكذلك قولنا: «ليس شيء من ج ب»، أي من جيمات زمان موجود بعينه على ما هو طريقة قوم المنطقيين.

١. سين: بعض.

٢. سين: فيه.

٣. ميم و سين: تُسمّى.

٤. ميم و سين: لهذا.

٥. ميم و سين: باقي.

٦. سين: هو.

٧. ميم: - الدائمة.

٨. ميم: يصدق.



وحينئذٍ فأما إذا حفظنا في الجزئيتين المناقضتين لهاتين الكلتين ذلك الزمان بعينه بشرط أن لا يكون ذلك الزمان منقسماً إلى ما يكون الحكم بالإيجاب في بعضه وبالسلب في بعضه الآخر، بل يجب أن يتطابق الحكمان فيه، مثل قولنا: «كل إنسان موجود في هذا اليوم فهو صائم فيه» فإنه يناقض قولنا: «بعضهم ليس هو بصائم فيه»، بعد سائر ما يجب أن يحفظ من الشرائط السابقة، مما حفظه سهل صحّ التناقض.

وقد قضى بهذا المذهب قوم، لكنهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمروا على مراعاة هذا الأصل، وأنهم إذا عكسوا لا كاتب من الموجودين إلا أن<sup>٢</sup> يملك ألف وقرأ<sup>٣</sup> ذهب إلى لا واحد ممتن يملك ذلك بكتاب لم يبق الموضوع على شرطه بتقدير أن لا يكون الآن من يملك ذلك أصلاً مع أن هذا العكس يطلق على رأيهم؛ إذ ليس بضروري ولا ممكن بتفسيرهم، ومع ذلك، أعني كونه لا يستمر على مذهبهم، فيحتاجون إلى أن يعرضوا عن مراعاة شرائطه في ذوات الجهة المتعلقة بالمحمول لها غناء أي فائدة في العلوم وغيرها، وليرجع في<sup>٤</sup> تحقيق ذلك مبسوطاً إلى<sup>٥</sup> كتاب الشفاء<sup>٦</sup>

### إشارة

#### إلى تناقض سائر ذوات الجهة

أما الدائمة فمناقضتها تجري على نحو<sup>٧</sup> مناقضة الوجودية التي بحسب الحيلة الأولى، وهي العرفية الخاصة التي يناقضها التردد بين المطلقة الوصفية المخالفة أو الدائمة الموافقة، وتقرب منها فلتعرف من ذلك، فإن الدائمة بحسب الوصف لما ناقضتها المطلقة الوصفية وجب على هذا القياس أن يكون نقيض الدائمة بحسب الذات هي المطلقة بحسبها، وهي المطلقة العامة المخالفة في الكمية والكيفية، وهذا هو وجه قربها.

وأما قولنا: «بالضرورة كل ج ب» فنقيضه «ليس بالضرورة كل ج ب»، أي بل ممكن

١. سين: بحسب.

٢. ميم وسين: فأنهم.

٣. ميم وسين: الآن.

٤. يعني كيسه سنكين.

٥. سين: إلى.

٦. سين: في.

٧. نك: ابن سينا، كتاب الشفاء: المنطق، فن چهارم، مقاله اول، فصل چهارم؛ سبزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ٢٤٥.

سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٣٥٥.

٨. ميم: - نحو.

٩. نقيض الضرورية.

بالإمكان الأعمّ دون الأخصّ، والخاصّ أن لا يكون «بعض ج ب» ويلزمه ما يلزم هذا الإمكان في هذا الموضوع، وأنت تحقّق ذلك كلّه من ملازمات ذوات الجهات.

وأما قولنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب»، فنقيضه «ليس بالضرورة لا شيء من ج ب»، أي بل ممكن أن يكون «بعض ج ب» بذلك الإمكان دون إمكان آخر. وقولنا: «بالضرورة بعض ج ب» يقابله على القياس المذكور: «ممكن أن لا يكون شيء من ج ب»، أي الإمكان الأعمّ.

وقولنا: «بالضرورة ليس بعض ج ب» يقابله على ذلك القياس قولنا: ممكن أن يكون كلّ ج ب»، أي الإمكان الأعمّ، وهذا الإمكان لا يلزم سالبة موجبة ولا موجبة سالبة، وقد تكرر<sup>٢</sup> للتأكيد.

فاحفظ ذلك ولا تشه فيه سهو الأولين وقولنا: «ممكن أن يكون كلّ ج ب» بالإمكان الأعمّ، يقابله على سبيل النقيض: «ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب»، ويلزمه «بالضرورة ليس بعض ج ب»، كما عرفت، وتمم أنت من نفسك نقيض سائر الأقسام من المحصورات الأربع على القياس الذي استفدته.

وقولنا: «ممكن أن يكون كلّ ج ب بالإمكان الخاصّ» يقابله: «ليس بممكن أن يكون كلّ ج ب» ولا يلزمه<sup>٥</sup> أنه ممتنع أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنه واجب، بل لا يلزمه من باب الضرورة شيء لا ضرورة الوجوب<sup>٦</sup> ولا ضرورة العدم.

فاحفظ هذا، وقولنا: «ممكن أن لا يكون شيء من ج ب» بهذا الإمكان، يقابله: «ليس بممكن أن لا يكون شيء من ج ب»، وكان هذا القائل يقول: «بل واجب أن يكون شيء من ج ب»، أو ممتنع، وكأنه يقول: «بالضرورة بعض ج ب» أو «بالضرورة ليس بعض ج ب»، وليس

١. ميم: - فنقيضه «ليس بالضرورة لا شيء من ج ب».

٢. ميم وسين: بالإمكان.

٣. ميم وسين: تكرر + هذا.

٤. نقيض الممكنة العامة.

٥. سين: يلزم + من هذا.

٦. ميم: الوجود.

يجمع هذين أمر جامع<sup>١</sup> يمكنني في الحال أن أعتبر عنه عبارة إيجابية حتى يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة، ثم ما الذي يحوج إلى ذلك.

ومن المعلوم أن قولنا: «ممكن أن لا يكون في الحقيقة إيجاب» هذا، وأما قولنا: «ممكن أن يكون بعض ج ب» بهذا الإمكان، فيناقضه قولنا: «ليس بممكن أن يكون شيء من ج ب»، أي بل إما ضروري أن يكون وإما ضروري أن لا يكون.

وقولنا: «ممكن أن لا يكون بعض ج ب» يناقضه قولنا: «ليس بممكن أن لا يكون بعض ج ب» أي «بالضرورة يكون كل ج ب» أو «بالضرورة يكون لا شيء من ج ب». وهذه العبارة يختص<sup>٢</sup> بمناقضة الجزئية الممكنة المذكورة إذا تعين صدقها، أما إذا لم يتعين فلا بد من زيادة قسم آخر في التردد هو «أو بالضرورة بعض ج ب» ونافيه<sup>٣</sup> «ليس ب» أو يقال بالإجمال في نقيض الجزئيتين: «بالضرورة كل ج هو إما ب وإما ليس ب»؛ ليدخل<sup>٤</sup> فيه الأقسام الثلاثة، كما مر في نقيض الجزئية الوجودية. فهكذا يجب أن يفهم حال التناقض في ذوات الجهة والتخلي<sup>٥</sup> عما<sup>٦</sup> يقولون.<sup>٨</sup>

إشارة

إلى عكس المطلقات

والعكس في الحملات، وهو أن يجعل المحمول من<sup>٩</sup> القضية موضوعاً، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية<sup>١٠</sup>، أعني الإيجاب والسلب، وبقاء الصدق بحاله - سواء كان ذلك الصدق

١. ميم: جامع + يقول بالضرورة بعض ج ب.

٢. سين: - يكون.

٣. سين: تختص.

٤. ميم و سين: باقيه.

٥. سين: لتدخل.

٦. ميم و سين: تخلي.

٧. سين: على ما.

٨. خواجه در شرح ابن متن مى نويسد: أقول: الأقسام بحسب الضرورة ثلاثة: ضرورة إيجاب، و ضرورة سلب، وإمكان خاص، والإمكان العام يتناول إحدى الضرورتين مع الإمكان الخاص، فالضرورة والممكنة العامة المختلفتان متناقضتان. هذه نقيضة لتلك وتلك نقيضة لهذه، والممكنة الخاصة يناقضها ما يتردد بين الضرورتين، والحال في جمعهما في قضية واحدة كالحال في الدوام الذي مر ذكره... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبهيئات، ص ٤٢٠.

٩. سين: - هو.

١٠. سين: في.

١١. وقوله: «مع حفظ الكيفية» يعنى إن كان الأصل سلباً كان عكسه أيضاً سلباً، وأن كان إيجاباً كان العكس أيضاً إيجاباً. نك: شرح الإشارات والتبهيئات، ص ٤٢١، حاشية فخر الدين الترازي.

في الأصل محققاً أو مفروضاً، ولا يشترط بقاء الكذب بحاله أيضاً، فإن صدق اللازم عند صدق الملزوم لا يلزم منه كذبه عند كذبه، ولا يشترط أيضاً بقاء الكميّة ولا الجهة، وكلّ قضية استلزمت أخرى بهذه الصفة، فهي منعكسة إن لم يستلزمها لم يكن منعكسة، ولو صدقت معها في بعض الموادّ.

وقد جرت العادة بأن يُبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلّيّة، ويبيّن أنّها منعكسة مثل نفسها، والحقّ أنّه ليس لها عكس إلاّ بشيءٍ من الحيل التي قيلت، وهو أن يجعل عرفيّة أو يخصّص الحكم فيها بزمان، فإنّه يمكن أن يسلب الضحّاك سلباً بالفعل عن كلّ واحد من الناس، ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شيءٍ من الضحّاكين، فربّما كان شيءٌ من الأشياء يسلب بالإطلاق عن شيءٍ لا يكون الشيء المسلوب موجوداً إلاّ فيه، ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه، وإذا كان حال الخاصّة كذا فالعرض العامّ كالمتنفس للإنسان أولى.

والحجّة التي يحتجّون بها لاتلزم إلاّ أن تؤخذ المطلقة على أحد الوجهين الآخرين، أعني عرفيّة أو مخصّصة بزمان، وأمّا أنّ تلك الحجّة كيف هي، فهي إنّنا إذا قلنا: «ليس ولا شيء من ج ب» فيلزم أن يصدّق «ليس ولا شيء من ب ج» المطلقة، وإلاّ صدق نقيضها وهو «إنّ بعض ب ج المطلقة» فلنفرض أنّ ذلك البعض شيئاً معيّناً، وليكن «د» فيكون «د» نفسها «ج وب» معاً، فيكون شيءٌ ممّا هو «ج» هو «ب»، وذلك الشيء هو «د» المفروض لا أنّ العكس الجزئي الموجب الذي ينتهي بيانه على انعكاس السالبة الكلّيّة المطلقة أوجه حتّى بلزوم الدور، فإنّنا لم نعلم بعدد انعكاس الجزئي الموجب، بل أوجبه بطريق الافتراض الذي هو تصرّف ما في الموضوع والمحمول بالفرض والتسمية؛ ليتّضح به الغرض لا على وجهٍ قياسي يتغير فيه الحدود، كما يتوهم أنّه من الشكّل الثالث، فقد ثبت أنّ «ج ب».

وقد كنّا قلنا: «لا شيء ممّا هو ج ب»، هذا محال، وهذا البيان هو بقياس الخلف، وهو بيّن نفسه وسببته عليه مجرداً عن الموادّ عند الكلام في الأقيسة.

وأما الجواب عنها، فهو أنّ هذا ليس بمحال إذا أخذ السلب مطلقاً لا بحسب عادة العبارة

١. سين: تخصص.

٢. سين: فليفرض.

٣. سين: تعدّد.

٤. سين: أنّ + بعض.

٥. ميم و سين: بنفسه.

عنه<sup>١</sup> فقط حتى يكون عرفية، فقد علمت أنهما، أعني الموجبة الجزئية والسالبة الكلية، التي هي الأصل في المطلقة تصدقان، كما قد يصدق سلب الضحاك بالفعل السلب المطلق عن كل واحد واحد من الناس ويصدق إيجابه على بعضهم أيضاً. فلو كانت تلك الحجّة يقول<sup>٢</sup> عليها في المطلوب لا تحجب في هذه المادّة وعدم إنجاحها فيها تدلّ على فسادها.

وأما على الوجهين الآخرين من الإطلاق، فإنّ السالبة الكلية<sup>٣</sup> تنعكس على نفسها بهذه الحجّة بعينها، أما على الوجه الأول وهو الذي يجعل فيه عرفية، فتقريره أن تقول: قولنا: «لا شيء من ج ب مادام ج» ينعكس إلى قولنا: «لا شيء من ب ج مادام ب وإلا فبعض ب ج حين هو ب»، فذلك البعض في ذلك الوقت يكون موصوفاً بـ «ب» وبـ «ج»، فإذا «بعض ج ب حين هو ج»، وقد كان «لا شيء من ج ب مادام ج» هذا خلف.

فإذا<sup>٤</sup> كانت هذه العرفية وجودية إنعكست إلى ذلك أيضاً مقيداً بالأدوام في بعض أفراد الموضوع لأجل المطلقة الموجبة التي تستلزمها الأصل وانعكاسها إلى موجبة جزئية يلزمها القيد المذكور في العكس.

وأما<sup>٥</sup> على الوجه الثاني منهما فتقريره أن تقول: قولنا<sup>٦</sup>: «لا شيء من جيمات الزمان الفلاني بـ «ب» في ذلك الزمان ينعكس إلى قولنا: «لا شيء من «ب» بـ «ج» في ذلك الزمان من غير اشتراط أن يكون «ب» موجوداً فيه، كما مز، بل يدعي صدق حكم العكس في ذلك الزمان؛ إذ لو لم يكن ذلك حقاً لكان «بعض ب ج» في ذلك الزمان وبالاتراض يكون «بعض ج ب» في ذلك الزمان، وقد كان لا شيء من جيمات ذلك الزمان بـ «ب»، هذا خلف على الوجه المشترك في تناقضهما.

وأما الحجّة المحدثّة التي لهم على انعكاس السالب الكلي المطلق، من طريق المبانيّة التي أخذت من بعد المعلّم الأوّل، فلا يحتاج إلى أن نذكرها، فإنّها وإن أعجب بها عالم هو الشيخ أبو نصر الفارابي، مزرورة<sup>٧</sup>، وقد بيّنا<sup>٨</sup> حالها وكيفية تزويرها في كتاب الشفاء بما ملخصه<sup>٩</sup> أن تلك

١. ميم: عنها.

٢. در نسخهها «يقول» آمده است، ولی به نظر می رسد اگر «تدلّ» می گفت فصیح تر می شد. گرجه «يقول» هم قابل

توجیه است.

٣. ميم و سين: - الكلية.

٤. ميم و سين: وإذا.

٥. سين: فاما.

٦. ميم: - قولنا.

٧. خبر برآی: الحجّة المحدثّة.

٨. سين: يؤين.

٩. سين: تلخيصه.

الحجة هي أنهم قالوا: «ج مباين لب»<sup>١</sup> الذي يؤثر<sup>٢</sup> تحت أن يكون مبايناً لمباينة فيه<sup>٣</sup> أيضاً مباين «لج»، «لج»، والمباينة تقع<sup>٤</sup> بالاشتراك على معانٍ مختلفة، كالتي بالمكان والتي بالحدود والتي بالسلب، وهو المراد منها<sup>٥</sup> هاهنا، فيرجع معنى أن «ج» مباين «لب»<sup>٦</sup> أنه قد سلب عنه «ب» ويرجع باقي الكلام إلى أن ما يسلب<sup>٧</sup> عنه شيء فيجب أن يكون مسلوباً عن ذلك الشيء، وهذا هو المطلوب مأخوذ في بيان نفسه، هذا ما يتعلق بعكس الكليّة السالبة<sup>٨</sup>

وأما الكليّة الموجبة، فإنها لا يجب أن تنعكس كليّةً، فربّما كان المحمول أعمّ من الموضوع، مثل كل إنسان متنفس الذي لا يصدق معه «كل متنفس إنسان»، ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقةً صرفة بلا ضرورة، فإنه ربّما كان المحمول غير ضروري للموضوع، والموضوع ضروري للمحمول، مثل التنفس لذي الرئة من الحيوان، فإنه وجودي ليس بدائم اللزوم لذي الرئة، ولكنه ضروري له الحيوان ذو الرئة، فإن كل متنفس، فإنه بالضرورة حيوان ذورئة، بل إنّما تنعكس المطلقة عامةً تحتل الضرورة والألضرورة، لكن الكليّة الموجبة يصحّ عكسها جزئياً موجياً لا محالة، فإنه إذا كان «كل ج ب» كان لنا أن نجد شيئاً معيّناً هو «ج وب»، فيكون ذلك الجيم «ب» بالفعل، وذلك الباء «ج» بالفعل، وكذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها؛ لأن ما قيل عليه الموضوع إذا تصف بالمحمول كان هو بعينه<sup>٩</sup> المقول عليه المحمول مّصفاً بالموضوع.

فإن كان الكليّ والجزئي الموجبان من المطلقات التي لها من جنسها تقيض برهن على أنها تنعكس جزئية من طريق أنه إذا صدق الأصل الكليّ أو الجزئي، إن لم يكن حقاً أن «بعض ب

١. سين: لب + و.

٢. سين: يؤثر.

٣. سين: فب. جملة «الذي يؤثر ... فيه» خيلي دقيق به نظر نمرسد، ولي نسخهها هيمين گونه ثبت کرده اند.

٤. سين: يقع.

٥. سين: - منها.

٦. سين: ب + إلى.

٧. سين: سلب.

٨. نك: ابن سينا، كتاب الشفاء، المنطق: القياس، مقاله دوم، فصل دوم، ص ٨٨، چاپ مصر.

٩. سين: فانا.

١٠. ميم: بنفسه.

١١. ميم و سين: فان.

١٢. ميم: يعرض.

«ج» حين هو «ب»، فلا شيء من «ب ج» مادام «ب». فلا شيء من «ج ب» مادام «ج». وهو لا يصدق مع كل «ج ب» مادام «ج». ولا مع بعضه كذلك. فإن كان الأصل مع ذلك وجودياً وجب أن يوجد فيه الوجود، أعني اللادوام في العكس أيضاً؛ لأن صفة «ج» لا يدوم لذات «ب». وإلا لدام «ب» الدائم للذات بدوام تلك الصفة، وهو على خلاف الأصل، وتلك الذات هي في الأصل. والعكس واحدة، فلا يكون «ج» دائماً للذات التي هي «بعض ب».

وأما الجزئية السالبة ولا عكس لها، فإنه ممكن أن لا يكون «كل ج ب»، ثم يكون الصادق «كل ب ج» التي هي موجبة كلية، ليس أنه يكون الصادق، «ليس كل ب ج»، التي هي سالبة جزئية، مثل أن الحق هو أنه «ليس بعض الناس بضحك بالفعل» و«ليس<sup>١</sup> ولا بممكن<sup>٢</sup> أن لا يكون شيء مما هو ضحك بالفعل إنساناً». هذا إذا تمحّض سلب هذه السالبة أما إذا تركبت مع إيجابٍ ما أو ما يستلزم الإيجاب جاز أن يلزمه<sup>٣</sup> اعكس ذلك، كالمطلقة العرفية الوجودية، فإنه إذا قلنا: «ليس بعض ج ب مادام ج»<sup>٤</sup> لا دائماً اقتضى ذلك أن يكون لشيء واحد<sup>٥</sup> وصفان متنافيان يوجد كل واحد منهما لذلك الشيء في وقت غير الوقت الذي وجد له الآخر فيه، وكما يسلب عن ذلك الشيء أحدهما لا دائماً، بل في كل وقت وجود الآخر كذلك الآخر يسلب عنه لا دائماً، بل في كل وقت وجود الأول، فيلزم «ليس بعض ب ج مادام ب لا دائماً».

### إشارة إلى عكس الضرورات

وأما السالبة الكلية الضرورية، فإنها تنعكس مثل نفسها، فإنه إذا كان بالضرورة «ب» مسلوبة عن «ج» ثم أمكن أن يوجد «بعض ب ج»، الذي هو نقيض المدعى، فإنه لو لم يصدق في عكس «لا شيء من ج ب بالضرورة لا شيء من ب ج بالضرورة» لصدق نقيضه وهو نقيض<sup>٦</sup> «ب ج»

١. سين: - كان.
٢. ميم وسين: يوخذ قيد.
٣. ميم وسين: فلا.
٤. سين: فليس.
٥. ميم وسين: ولا يمكن.
٦. ميم: جاز ان يكن معها.
٧. سين: د.
٨. سين: الواحد.
٩. ميم وسين: فكما.
١٠. ميم وسين: بعض.

بالإمكان العام، وإذا أمكن وفرض ذلك الممكن واقعاً بالفعل كون فرض وقوع الممكن لا يلزم منه محال صدق حينئذٍ «بعض ب ج بالإطلاق».

وانعكس ذلك فكان «بعض ج ب» على مقتضى الإطلاق الذي يعمّ الصّوروي وغيره، وهذا لا يصدق البتّة مع السلب الصّوروي الكلّي لمضادته إياه بحسب الجهة مع مناقضتيه له بحسب الكيفية والكميّة، بل صدقه معه محال؛ لأنّ هذه الموجبة الجزئية يلزم صدقها ممكنة عامة، وهي تناقض الأصل مطلقاً فيلزم الخلف، والذي أدّى إلى هذا المحال هو الممكن الذي يناقض المدعى فلم يكن ما فرضناه ممكناً بممكن؛ لأنه أدّى إلى محال، والمؤدّي إلى المحال محال؛ فما أدّى إليه هو محال أيضاً، ولك أن تتبيّن ذلك البرهان بـ استعمال الافتراض في بيان انعكاس الموجبة الجزئية لا بالخلف الذي ربما ابتنى<sup>٤</sup> على انعكاس السالبة الكلّيّة الصّورويّة، فليزك الدور، فتجعل ذلك البعض «د» فتجد «بعض ما هو ج» قد صار «ب» ويتمّ البرهان، كما سبق، ولنا أن نبيّن ذلك بطريقيّ آخر، وهو أنّه إذا صدق «لا شيء من ج ب بالصّورة، فلا شيء من ب ج دائماً» وبالأ «فبعض ب ج بالإطلاق العامّ» فبالافتراض «بعض ج ب» كذلك وهو يناقض الأصل، وإذا ثبت صدق السالبة الكلّيّة الدائمة مع أنّ الدوام في الكلّيات لا ينفكّ عن الصّورة ثبت أنّها تعكس كنفسها.

وقد اقتصر بعض الفضلاء الأكابر في عكسها على الدوام وطعن في الأوّل بأنّ اللازم بعد فرض الممكن واقعاً هو أنّ بعض «ج» على ذلك التقدير هو «ب»، وهو لا يناقض «لا شيء من ج ب بالصّورة» في نفس الأمر، والحقّ أنّه ليس بقادح؛ لأنّه إذا كان على ذلك التقدير كذا مع صدق الأصل فقد لزم من تقدير وقوع الممكن اجتماع التقيضين، فلا يصدق نقيض المدعى، فيحصل المطلوب.

وفي إثباته طريق آخر، وهو أنّ إمكان اتّصاف شيء ما يقال عليه «ب» بصفة «ج» يقتضي كون ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه «ج»، ويمتنع أن يقال عليه «ب»، وذلك لأنّه مع فرض الاتّصاف بصفة «ج» بالفعل يكون من تلك الجملة قطعاً، فإذا علم أنّه في نفس الأمر قبل الفرض كان من جملة ما؛ لأنّ فرض وقوع الممكن لا يمكن أن يصير غير ذات الموضوع ذاتاً له، بل ربما يفيد العلم بأنّ

١. ميم و سين: الكلّي الصّوروي.

٢. ميم: مع + منافع.

٣. سين: أدّى + إلى.

٤. ميم: انثني.

٥. سين: - قد.

٦. سين: تقم.

٧. ميم: - بصفة «ج» يقتضي كون ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه «ج» ويمتنع أن يقال عليه «ب».

٨. ميم: يقيد.



شيئاً مقالم بعد أنه من جملة تلك التلويحات هو من جملتها.

وقد اختلف المطالب بعض الأفاضل لتمييز في هذا الفن برفان هو على هذا توجه. إذ صنف بالضرورة «لا شيء من ج ب» صنف بالضرورة «لا شيء من ج ب ج» وأصنف «بعض ج ج» لا يمكن العادة مع صنف الأصل. وإذا صنف ذلك مع الأصل صنف لازمه. وهو يمكن «صنف بعض ج ج بالفعل» معه؛ لوجوب استلزام صنف الملزوم مع شيء صنف لازمه شيء معه. فحينئذ يمكن صنف «بعض ج ج» بالفعل مع صنف «لا شيء من ج ب بالضرورة» وصدقهما مدزوم تصنف «بعض ج ليس ب بالضرورة» وهو محال فإمكان صدقهما يكون ملزوماً لإمكان هذا المحال؛ لأن إمكان الملزوم ملزوم لإمكان اللازم. لكن إمكان المحال محال فصدق تقيض العكس مع الأصل محال. فاعتكس حتى.

والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية موجبة مطلقة؛ لما بين من حكم المطلق العام. فإن لازم الأعم هو لازم الأخص أيضاً. لكن لا يجب أن تنعكس ضرورية، فإنه يمكن أن يكون عكس الضروري ممكناً واقعاً بالفعل. فإنه يمكن أن يكون «ج» كالضحك ضرورياً له «ب» كالإنسان، و«ب» كالإنسان غير ضروري له «ج» كالضحك، ومن قال غير هذا وأنشأ احتمال فيه، أي في أن يجعل عكسها ضرورياً محتجاً بأنه لو لم يكن كذلك لكان غير ضروري. وكان عكسه مرةً أخرى غير ضروري أيضاً، وهو ينافي الأصل. فلا تصدقه في هذا الاحتجاج؛ لأنه مبني على أن عكس غير الضروري الموجب يجب أن يكون غير ضروري، وليس ذلك يبين ولا حتى، بل جاز انعكاس كل من الضروري وغير الضروري إلى الآخر، فعكسها إذن لا يلزم أن يكون ضرورياً، بل هو الإمكان العام الشامل للضروري وغيره بشرط أن يكون فعلياً؛ لما عرفت. والموجبة الجزئية الضرورية تنعكس أيضاً جزئية على ذلك القياس، فكلاهما تنعكس

١. سين: قزر.

٢. سين: - العكس.

٣. سين: والعكس.

٤. سين: للاخص.

٥. ميم و سين: فكان.

٦. سين: فلا تصدق.

٧. سين: - هذا.

٨. سين: وكلاهما.

جزئياً مطلقاً عاماً، وتصدق<sup>١</sup> في عكسيهما أيضاً ما هو أخص من ذلك. وهو المطلق العام الوصفي، وكذا كل موجب وصفي؛ لأنّ مقارنة اتصاف الذات بالمحمول لا تصافها بصفة الموضوع<sup>٢</sup> تدلّ على اتصافها بصفة الموضوع عند اتصافها بالمحمول، ولم يعلم في غير تلك الحال؛ والسالبة الجزئية الصّوريّة لا تنعكس<sup>٣</sup> لما علمت، ومثاله: «بالصّورة ليس كل حيوان إنساناً» ثمّ إنّ الصادق «كلّ إنسان حيوان» «ليس أنّه كلّ إنسان حيوان»<sup>٤</sup>

### إشارة إلى عكس الممكنات

وأما القضايا الممكنة، فليس يجب لها عكس في السلب، فإنّه ليس إذا لم يمتنع، بل أمكن أن يكون «لا شيء من الناس يكتب» يجب أن يمكن ولا يمتنع أن «لا يكون أحد ممّن يكتب إنساناً» حتّى يكون عكسها كليّة، أو «بعض من يكتب إنساناً» حتّى يكون جزئية، وكذلك هذا المثال يبيّن الحال في الممكن الأخصّ والخاصّ، فإنّ الشّيء قد يجوز أن يُنفى<sup>٥</sup> عن شيء، وذلك الشّيء لا يجوز أن يُنفى<sup>٦</sup> عنه؛ لأنّه موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلّا له.

وأما في الإيجاب، فيجب لها عكس، ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاصّ، مثل نفسه، ولا تستمع إلى من يقول: «إنّ الشّيء إذا كان ممكناً غير ضروري لموضوعه»، فإنّ موضوعه يكون كذلك له، وتأمّل المتحرّك بالإرادة كيف هو من الممكنات للحيوان؟! وكيف الحيوان ضروري له؟! ولا تلتفت إلى تكلفات قوم فيه؛ إذ قالوا: إنّ قولنا: «كلّ إنسان يمكن أن يكون كاتباً من جهة ما هو كاتب» ينعكس إلى «بعض ما هو كاتب، فهو من جهة ما هو كاتب<sup>٧</sup> ممكن أن يكون إنساناً»؛ لأنّ الانسانية ليست له من جهة ما هو كاتب حتّى يكون<sup>٨</sup> ضرورة له من تلك الجهة، فإنّ هذا مغالطة؛ لأنّ جهة ما هو كاتب<sup>٩</sup> لما أخذ في الأصل جزءاً<sup>١٠</sup> من المحمول وجب أن يؤخذ في العكس جزءاً من الموضوع لا في المحمول أيضاً، ولو أخذ جزءاً من الموضوع لكان بعض ما هو كاتب

١. ميم و سين: يصدق.

٢. ميم: المحمول.

٣. سين: ينعكس.

٤. سين: حيوان.

٥. سين: يبقى.

٦. سين: تبقى.

٧. ميم: - ينعكس إلى «بعض ما هو كاتب فهو من جهة ما هو كاتب».

٨. ميم و سين: تكون.

٩. سين: - حتّى يكون ضرورة له من تلك الجهة، فإنّ هذا مغالطة؛ لأنّ جهة ما هو كاتب.

١٠. ميم: - جزءاً.

من جهة ما هو كاتب ممكن أن يكون إنساناً، وكذبه ظاهر؛ لأنَّ الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس إلا الكاتب فقط لا إنساناً ولا غيره، ولو صحَّ ذلك في هذه المادة لما دلَّ على اطراد صدق عكسها ممكناً خاصاً في كلِّ مادة، بل كلُّ أصناف الإمكان ينعكس في الإيجاب بالإمكان الأعم، فإنه إذا كان «كل ج ب بالإمكان» أو «بعض ج ب بالإمكان» ف «بعض ب ج بالإمكان الأعم» وإلا «فليس يمكن أن يكون شيء من ب ج وبالضرورة» على ما علمت «لا شيء من ب ج» فبالضرورة «لا شيء من ج ب» هذا خُلف.

ويمكن بيانه بوجه أخصّ،<sup>١</sup> وهو أنَّ الإيجاب الفعلي يلزمه العكس الفعلي، وإمكان الملزوم دليل إمكان اللّازم، ولا بُدَّ وأن يكون ذلك الإمكان عامّاً لما علمت، وأيضاً، فإنَّ الذي يقال عليه «ج» لمّا أمكن اتصافه ب «ب»، فهو شيء يمكن أن يقال عليه «ب» وهو «ج» بالفعل؛ وإذ لا يمتنع أن يقال عليه «ب» بالفعل فلا يمتنع أن يكون شيء ممّا هو «ب» بالفعل متّصفاً بجسم.<sup>٢</sup>

وربما قال قائل: ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة، وقوتها قوّة الموجبة؟! فنقول: إنَّ السبب في ذلك أنها، أعني الموجبة، إنّما تنعكس إلى موجب من باب الإمكان الأعم، فلا تحفظ الكيفيّة، فإنّا إذا قلنا: «لا شيء من ج ب بالإمكان الخاص» الذي يلزمه «كل ج ب» بذلك الإمكان، فإنه لا ينعكس إلا إلى<sup>٥</sup> «بعض ب ج بالإمكان العام» وهو فلا يمكن أن يكون عكساً للسالبة؛ لأنَّ حفظ الكيفيّة التي هي الإيجاب والسلب مأخوذ في تعريف العكس. ولو كان الممكنة الخاصة الموجبة يلزم عكسها من الممكن الخاصّ لأمكن أن تُقلب من الإيجاب إلى السلب، فأمكن أن ينقلب<sup>٦</sup> «بعض ب ج» بالإمكان الخاصّ إلى «ليس بعض ب ج» بذلك الإمكان، فتعود<sup>٧</sup> الكيفيّة في العكس، ويكون هو عكس ذلك الأصل السالب، لكن ذلك غير واجب.

وقوم يدعون للسلب الجزئي الممكن الخاصّ عكساً بسبب انعكاس الموجب الجزئي الذي

١. سين: أخصر؛ ميم: آخر.

٢. سين: فلا بُدَّ.

٣. ميم: بجيم.

٤. سين: ولا.

٥. سين: - إلى.

٦. سين: يقلب.

٧. سين: فيعود.

في قوته، وحسبانهم أن ذلك يكون خاصاً أيضاً، ويعود إلى السلب، كما عرفت، وظنّهم باطل قد تتحقّقه ممّا سمعته أولاً ومن هذا المثال ثانياً وهو قولنا: «يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحاك»، ولا نقول: «يمكن أن يكون بعض ما هو ضحاك ليس بإنسان».

واعلم أنك إذا أخذت ملازمة القضية الموافقة لها في الموضوع بالكتيبة<sup>١</sup> المخالفة في الكيفية ويحصل المحمول وعدوله ثمّ عكستها وأخذت لازم عكسها كذلك، فإنّه يسمّى عكس تقيض تلك القضية، ومعنى عكس التقيض تبديل كلّ واحد من جزئي القضية بمقابل الآخر إيجاباً وسلباً مع بقاء الكيفية والصدق، فالموجبات<sup>٥</sup> و السّوالب في العكس متبادلان بجميع أحكامها فيه إن كان ممّا يصح استعمال هذه الطريقة فيه.<sup>٦</sup>

١. سين: السلب + الجزئي.

٢. سين: ممكن.

٣. سين: يقول.

٤. ميم و سين: والكمية.

٥. سين: والموجبات.

٦. تفصيل ابن مبحث رانك: سبزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ٢٧٣ - ٢٨٤؛ سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات، ص ٢٧٥ به بعد، و ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٣٥٨ به بعد.

## التهج السادس

### في الأحوال المتعلقة بمواد القضايا

من حيث هي مبادي الأقيسة وما يجري مجراها<sup>١</sup>  
وفيه إشارة وتذنيان ففصله ثلاثة.

#### إشارة<sup>٢</sup>

إلى القضايا من جهة ما يُصدَّق بها<sup>٣</sup> ونحوه

وهو التخيل، أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم، كمستعملي الاستقرانات والتمثيلات، أربعة: «مسلمات»، و«مظنونات» وما معها، و«مشبهات بغيرها»، و«مخيلات»، وإتما كانت أصنافاً لا أنواعاً؛ لأنَّ التقسيمات فيها ليست بذاتيةٍ وبدل على ذلك تداخل أقسامها، كما سيأتي، ووجه الحصر أنَّ القضية إما أن تعتبر من حيث يقتضي<sup>٤</sup> تصديقاً أو لا تعتبر كذلك، فإن اعتبرت فالتصديق إما جازم أو غير جازم، والجازم إن كان لسبب، فهو المسلمات، وإن كان لما يشبهه، فهو المشبهات بغيرها وغير الجازم هو المظنونات وما معها، وإن لم تعتبر من حيث يقتضي<sup>٥</sup> التصديق فإن لم يقتض تأثيراً غيره، فلا فائدة فيها، وإن اقتضت ذلك فهي المخيلات.

والمسلمات إما «معتقدات» من تلقاء نفس المصدِّق، وإما «مأخوذات» من خارج.

والمعتقدات أصنافها ثلاثة: «الواجب قبولها»، و«المشهورات»، و«الوهميات»، وذلك لأنَّ الحكم إما أن تعتبر فيه المطابقة للخارج أو لا تعتبر، فإن اعتبر وكان مطابقاً قطعاً، فهو الواجب قبولها وإلا فهو الوهميات، وإن لم تعتبر، فهو المشهورات.

والواجب<sup>٥</sup> قبولها ستة «أوليات»، و«مشاهدات»، و«مجربات» وما معها من «الحدسيات» و«المتواترات»، و«قضايا قياساتها معها»، وذلك لأنَّ العقل لم يفترق في التصديق إلى غير تصوّر طرفي الحكم، فهي الأوليات، وإن افتقر إلى غيره فالضميمة إما إليه أو إلى المحكوم عليه أو إليهما معاً، والأول هي المشاهدات، والثاني لا يخلو إما أن يكون تحصيل ذلك الشيء بالاكساب أو لا يكون، وما

١. نك: نسخة سين، ص ٨٠ و نسخة اصل ص ٢٠.

٢. سين: أو.

٣. سين: تقتضى.

٤. سين: تقتضى.

٥. سين: فالواجب.

بالاكتساب إن لم يكن بسهولة فليس من المبادي، وإن كان بسهولة، فهو الحدسيات، وما ليس بالاكتساب هو القضايا التي قياساتها معها، والثالث إن كان من شأنه أن يحصل بالأخبار، فهو المتواترات، وإلا فهو المجزبات.

فلنبدأ بتعريف أنحاء الواجب قبولها، وأنواعها من هذه الجملة :

فأما «الأوليات» فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ولغريزته، لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه؛ فإنه كل ما وقع للعقل التَّصَوُّرُ لحدودها بالكنه وقع له التصديق؛ فلا يكون للتصديق فيه توقُّفٌ إلا على وقوع التَّصَوُّر لطرفي القضية؛ والفظانة للتركيب الذي هو الارتباط بينهما، ومن هذه ما هو جلي للكل؛ لأنه واضح تصوُّر الحدود. ومنها ما ربما خفي وافتقر إلى تأمل؛ لخفاء في تصوُّر حدوده؛ فإنه إذا التيسر التَّصَوُّر التيسر التصديق. وهذا القسم لا يتوعَّر على الأذهان المشتعلة النَّافذة في التَّصَوُّر، بل ربَّما توعَّر على ناقصي الغريزة كالصبيان والبله، أو على من تدلَّست فطرته بالعقائد المضادة للحق كبعض العوام والجهال.

وأما «المشاهدات» فكالمحسوسات، وهي القضايا التي إنَّما نستفيد التصديق بها من الحس؛ مثل حكمنا<sup>٢</sup> بوجود الشمس، وكونها مضيئة؛ وحكمنا بأنَّ هذه النار المشاهدة حارة، لا كل نار، فإنَّ الحس من حيث هو حس لا يعطي حكماً كلياً، وليس له حكم، بل الحكم للعقل على ما أدرك الحس.

وكقضايا اعتبارية بمشاهدة قُوى غير الحس، وهي إمَّا حواسنا الباطنة، مثل معرفتنا بأنَّ لنا فكرة، وأنَّ لنا خوفاً وغضباً، وإمَّا نفوسنا لا بآلاتها؛ وهو أنا نشعر بذواتنا، وبأفعال ذواتنا.

وأما «المجزبات» فهي قضايا وأحكام تتبعُ مشاهدات ممَّا تتكرَّر، فتفيد إذكارةً بتكرُّرها، فيتأكد منها عقد قوي لا يشكُّ فيه. وليس على المنطقي أن يطلب السبب في حصول ذلك العقد بعد أن لا يشكُّ في وجوده، إمَّا ذلك على الفلسفي الناظر في كيفية إسناد المسيبات إلى أسبابها، فإنَّ العلم بسببية السبب وحصوله وإن لم يعرف ماهيته يكفي في العلم بوجود المسبب، وربما

١. سين: وتبدأ.

٢. سين: - له.

٣. ميم وسين: علمنا.

٤. ميم: مع.

أوجبت التجربة قضاء جزماً كلياً، وهو عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع. وربما أوجبت قضاء أكثرية، وذلك عند ما يترجح طرف الوقوع مع تجويز اللاوقوع. وقد يكون حكم واحد مجزباً كلياً عند شخص وأكثرية عند آخر وغير مجزب أصلاً عند ثالث.

ولا تخلو التجربة عن قوة ما قياسية خفية، تخالط المشاهدات، وهي أنه لو كان هذا الوقوع اتفاقياً من غير سبب لما تكرر على نهج واحد، فإذن يستند إلى سبب. وهذا مثل حكمنا بأن الضرب بالخشب مؤلم.

وإنما تنعقد التجربة إذا أمنت النفس كون الشيء بالاتفاق، وتضاف إليه أحوال الهياة. ككونه في زمان بعينه أو مكان بعينه، أو على وجه مخصوص، أو مع شيء لا غير مقارنة بالذات لا بالعرض، فتنعقد التجربة حينئذ مقيدة بتلك الهياة، كحكمنا بأن السقمونيا لا مطلقاً، بل الذي في بلادنا يسهل في الأغلب، وأن كل مولود يولد لا مطلقاً، بل بالزنج، فهو أسود فهي مع القيود المذكورة تعطي حكماً كلياً.

ومما يجري مجرى المجزبات في تكرار المشاهدة في بعضه ومقارنة القياس هو «الحدسيات»، وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً، فزال معه الشك، وأذعن له الذهن، وستعرف الحدس والفرق بينه وبين الفكر. فلو أن جاحداً جحد ذلك؛ لأنه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل المناكرة لم يتأت أن يتحقق له ما تحقق عند الحدس. مثل قضائنا بأن نور القمر من الشمس، لهيئات تُشكل التور فيه بحسب نسبه إليها.

وفيها أيضاً قوة قياسية، وهي شديدة المناسبة للمجزبات إلا أن السبب فيها معلوم ماهية. ولهذا لم يكن القياس المقارن لها واحداً، بل مختلفاً بحسب اختلاف ماهيات العلل بخلاف المجزبات، ويفرق بين الحدس والتجربة بأن التجربة يختص بما لنا فيه تأثير كتناول السقمونيا، والحدس ليس كذا كتشكل التور المذكور، ويفرق بينهما أيضاً أنه قد يحصل الحدس لا بتكرار المشاهدة، بل بالمرة الواحدة، كجزمنا أن فلاناً إنما أحمر وجهه؛ لأنه خجل.

وكذلك «القضايا التواترية»<sup>١</sup>، وهي التي تسكن إليها النفس سكوناً تاماً، يزول معه الشك؛

١. ميم: أوقعت.

٢. ميم: أوقعت.

٣. سين: فينعقد.

٤. ميم وسين: المتواترة.

لكثرة الشَّهادات. سواء كانت قوليةً أو لم يكن. <sup>١</sup> مع إمكانه، بحيث تزول الزببة عن وقوع تلك الشَّهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ. <sup>٢</sup> وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكَّة في زماننا ووجود جالينوس وأقليدس وغيرهم في أزمنة متقدمة، ويشترط فيه استواء طرفي ذلك الزمان وواسطته في حصول العدد التواتري.

ومن حاول أن يحصر هذه الشَّهادات في مبلغ عدد، كمن حصرها في أربعين وهو من ينعقد <sup>٣</sup> به الجمعة في بعض المذاهب أو في ثلاث مائة وثلاثة عشر عدداً هل نذراً <sup>٤</sup> وفي أقل من ذلك وأكثر. <sup>٥</sup> فقد أحال، فإن ذلك ليس متعلقاً بعدد يؤثر النقصان والزيادة فيه، وإنما الرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين، فاليقين هو القاضي بتوافي الشَّهادات، لا عدد الشَّهادات، فقد يحصل <sup>٦</sup> اليقين بعدد ولا يحصل بما هو أكثر منه؛ لأجل قرانن لا ينضبط تفصيلها، وإنما المعتبر في التواتر كثرة الشَّهادات، فإنه لو حصل اليقين بإخبار واحد لكان حدساً لا تواتراً، وإلا <sup>٧</sup> من التواطؤ وكون المخبر عنه أمراً ممكناً ومحسوساً مستنداً إلى الحس، فإنه لو أطبق العالم على الإخبار باجتماع الضدين أو بوجود ما لا يدرك بالحس لما حصل به اليقين. وهذه أيضاً لا يمكن أن يُقنع جاحدها، أو يُسكت بكلام.

وأما «القضايا التي معها قياساتها» ويُسمى <sup>٨</sup> فطرية القياس، فهي قضايا إنما يصدق بها لأجل وسط، لكن ذلك الوسط ليس ممَّا يعزب عن الذَّهن، فيحوج فيه الذَّهن إلى طلب؛ بل كل ما أخطر بالبال حدَّ المطلوب خطر الوسط بالبال. مثل قضائنا بأن الاثنين نصف الأربعة؛ لعلنا بأنها انقسمت إليه وإلى ما يساويه، وبأن كل ما هو كذا فهو نصفه.

فقد استقصينا القول في تعدد أصناف القضايا الواجب قبولها، من جملة المعتقدات، من جملة المسلّمات.

١. سين: تكن.
٢. سين: نزول.
٣. سين: التواطؤ.
٤. سين: تعقد.
٥. سين: بذراً. به نظر من رسد هم نسخه اصل و هم نسخه سين درست نباشد؛ چون اين دو كلمه «هل نذراً يا بذراً» در اين جا خيلي معنای مناسبی ندارد.
٦. سين: أو أكثر.
٧. سين: تحصل.
٨. سين: وإلا + من.
٩. سين: قياساتها.
١٠. سين: تُسمى.



فأما «المشهورات» من هذه الجملة، فمنها أيضاً: هذه «الأوليات» ونحوها، مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الاعتراف بها.

ومنها: «الآراء المسماة بالمحمودة»؛ وربما خصصناها باسم «المشهورات»؛ إذ لا عمدة لها إلا الشهرة. وهي آراء لو خُلِّي الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه، ولم يذوّب بقبول قضايها والاعتراف بها، ولم يُمل الاستقراء بظنه القوي إلى حكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل والأنفة والحمية وغير ذلك - لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله، كالأوليات، أو وهمه، كالوهميات، أو حسه، كالمشاهدات. مثل حكمنا بأن سلب مال الإنسان قبيح، وأن الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه.

ومن هذا الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من الناس - وإن صرف كثيراً منهم عنه الشرع من قبح ذبح الحيوانات اتباعاً لما في الغريزة من الرقة، لمن يكون غريزته كذلك وهم أكثر الناس. وليس شيء من هذا يوجب العقل الساذج.

ولو توهم الإنسان نفسه وأنه خُلِق دفعاً تامّ العقل، ولم يسمع أدباً، ولم يطع انفعالات نفسانية أو خلقية، لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء، بل أمكنه أن يجهله ويتوقف فيه، وليس كذلك حال قضائه أن الكُلّ أعظم من الجزء.

وهذه المشهورات قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة. وإذا كانت صادقة ليست تُنسب إلى الأوليات ونحوها، إذا لم تكن بينة الصدق عند العقل الأول<sup>١</sup> إنما يحكم بما يحكم منها إلا<sup>٢</sup> بنظر يشمل على حدود وسطى كسائر النظريات، وإن كانت محمودة عنده<sup>٣</sup>. والصادق<sup>٤</sup> غير المحمود، وكذلك الكاذب غير الشنيع؛ ورُبَّ شنيع حق، ورُبَّ محمود كاذب.

١. ميم وسين: بأن.

٢. ميم وسين: - إذا.

٣. سين: ما لم تكن.

٤. سين: الأول + بل.

٥. سين: - إلا؛ ميم: - يحكم منها إلا.

٦. سين: - عنده.

٧. سين: فالصادق.

فالمشهورات إمّا من «الواجبات»، كقولنا: «الضدّان لا يجتمعان»، فالمعتبر<sup>١</sup> في شهرتها تطابق الآراء عليها لا مطابقتها لما عليه الأمر في نفسه، وإمّا من «التأديبات الصّلاحية» وما يتطابق عليه الشرائع الإلهية: كقولنا: «العدل حسن والظلم قبيح»، وإمّا «خُلقيّات» و«انفعاليّات»، كقولنا: «الذّب عن الحرم واجب» و«إيذاء الحيوان من غير منفعة قبيح»، وإمّا «استقرائيّات»، كقولنا: «العلم بالمتقابلات واحد» لكونه بالمتضادات والمتضايقات وغيرها، كذلك يشترك الجميع في أنّها هي إمّا بحسب الإطلاق، وهي التي تكون مشهورة عند الكلّ، كقولنا: «الإحسان إلى الآباء حسن»، وإمّا بحسب أصحاب صناعة وملة،<sup>٢</sup> كقولنا: «التسلسل محال» و«الإله واحد» وقد يتقابل المشهورات، كقولنا: «الحياة مؤثّرة باعتبار المؤثّر<sup>٣</sup> والموت مؤثّر باعتبار».

وأما «القضايا الوهميّة الصّرفة»، فهي قضايا كاذبة، إلا أنّ الوهم الإنسانيّ وستعرفه يقضي بها قضاءً شديد القوّة؛ لأنّه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أنّ الوهم تابع للحسّ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم.

ومن المعلوم أنّ المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول، وستعرفها، كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يمكن أن يتمثّل ذلك الوجود في الوهم؛ ولهذا فإنّ الوهم نفسه وأفعاله لا يتمثّل في الوهم. ولهذا ما يكون الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ، فإذا تعدّياً، أعني العقل والوهم، معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلّم موجب، وذلك الموجب هو المقدمات التي لا تنازع فيها بين العقل والوهم.

وهذا الضرب من القضايا أقوى في النّفس من المشهورات التي ليست بأوليّة، وتكاد تشكل الأوّليات، وتدخل في المشبّهات بها. وهي أحكام للنّفس في أمور متقدّمة على

١. ميم و سين: والمعتبر.

٢. سين: يطابق.

٣. خواجه در شرح اين متن مي نويسد: كما أنّ المعتبر في الواجب قبولها كونها مطابقة لما عليه الوجود. فالمعتبر في المشهورات كون الآراء عليها مطابقة، لبعض القضايا أولى باعتبار ومشهور باعتبار... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات ص ٤٧٣. تحقيق خطاوى.

٤. ميم و سين: - المؤثّر.

٥. ميم: أبعدنا.

المحسوسات، أو أعمّ منها، وهي الكلّيات العامّة للمحسوسات والمعقولات حكماً. على نحو ما يجب أن لا يكون لها، كالحكم بأنّ كلّ موجود هو ذو وضع، فإنّه يمتنع على بعض الموجودات. وعلى نحو ما يجب أن يكون في المحسوسات كالمثال المذكور أيضاً، فإنّ الوضع واجب لها، أو على نحو ما يُظنّ في المحسوسات، كإخلاء، فإنّه يظنّ أنّ عدم الممانعة فيما بين الجسمين خلأ، وقد نشأت من الأحكام الوهميّة عقائد فاسدة؛ مثل اعتقاد المعتقد: أن لا بُدَّ من خلأ ينتهي إليه الملاء إذا تهاهى، وأنّه لا بُدَّ في كلّ موجود من أن يكون مُشاراً إلى جهة وجوده.

وهذه الوهميات لولا مخالفة السُّنن الشرعيّة لها، لكانت مشهورة؛ وإنّما تتلم في شهرتها<sup>١</sup> الديانات الحقيقيّة. لا الديانات الباطلة، كدين معتقدي التجسيم، وأمّا العلوم الحكميّة، ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفعه؛ ذلك لشدة استيلاء الوهم، كمن يبرهن عنده امتناع الخلاء ويبرهن<sup>٢</sup> له وجود المجردات، فإنّ وهمه قد ينازعه في ذلك. على أنّ ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات، فهو مدفوع منكر، وهو - مع أنّه باطل شنيع - ليس بلا شهرة، فإنّ أحكام الوهم لقربها إلى المحسوسات هي أوقع في ضمائر الجمهور، فكانت مشهورة في الأكثر، بل يكاد أن تكون الأوّليات والوهميات - التي لا تزاحم فيها من غيرها - أعني التي لا تتلم<sup>٣</sup> شهرتها الديانة الحقّة والحكمة، مشهورة، ولا ينعكس.

فقد فرغنا من أصناف «المعتقدات» من جملة «المسلّمات». وأمّا «المأخوذات» فمنها «مقبولات»، ومنها «تقريرات».

فأمّا «المقبولات» من جملة الأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التّحصيل، كما عن المثّانين أنّ للفلك طبيعةً خامسة، أو من نفر<sup>٤</sup> كأصول الإرساد عن أصحابها أو عن نبي، كالشّرائع، أو من<sup>٥</sup> إمام يحسن به الظنّ، كالفروع الاجتهاديّة المأخوذة عن بعض أهل

١. ميم وسين: - من.

٢. ميم وسين: شهرتها + أمّا.

٣. ميم وسين: - ذلك.

٤. ميم وسين: تبرهن. در هر دو مورد.

٥. سين: تسلّم.

٦. سين: نفس.

٧. ميم وسين: عن.

الاجتهاد، ومنها أيضاً ما يؤخذ عن حكيم، كما يُنسب إلى بقراط في الطَّبِّ، أو عن شاعرٍ، كأبيات تورّد شواهد، وربما لم تسب ما يؤخذ إلى مقبول عنه، كالأمثال السانرة.

وأما «التقريرات»، فإنها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادئ العلوم، إما مع استنكارٍ ما، وتُسمى «مصادر»؛ وإما مع مسامحةٍ ما وطيبٍ نفيس، وتُسمى «أصولاً موضوعة»؛ ولهذه موضع منتظر، يأتي في فنّ البرهان.

وأما «المظنونات» الصِّرفة، وهي صنف من مطلق المظنونات التي يقال في مقابلة العلم، فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتجّ بها في الخطابة جزماً، أي يصرّح الجزم بها، ولا يتعرّض لتحرير مقابلاتها، فإنّه إنّما يتبع فيها مع نفسه غالب الظنّ، من دون أن يكون جزم العقل<sup>١</sup> منصرفاً عن مقابلها.

وصنف من جملتها «المشهورات» بحسب بادئ الرأي غير المتعقب، وهي التي تغافض الذهن فتشغله عن أن يفتن لكونها مظنونة، أو كونها مخالفة للشهرة، إلى ثاني الحال. وكأنّ النَّفس تدعن لها في أول ما تطلّع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظناً أو تكديباً. وأعني بالظنّ هاهنا: ميلاً من النَّفس مع شعور بإمكان المقابل. ومن هذه المقدمات، أعني المشهورة في بادئ الرأي من جملة المظنونات الصِّرفة، وهي التي تكون المرجح فيها شهرة غير حقيقية، قول القائل: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فإنّ المشهور الحقيقي هو مقابله وهو «لا تصر الظالم وإن كان أخاً»<sup>٥</sup>.

وقد تدخل «المقبولات» في «المظنونات»، إذا كان الاعتبار من جهة ميل النَّفس يقع هناك إلى أحد الطرفين، مع شعور بالمقابل، وينسب الميل هو الإسناد إلى صادق عنده.

وأما «المشبهات» فهي التي تشبه شيئاً من الأوّليات وما معها، وهي التي تقع في

١. سين: تجويز؛ ميم: لتجويز.

٢. ميم و سين: غير.

٣. سين: العقد بها.

٤. ميم: - بادئ.

٥. ميم: أخاك.

٦. ميم و سين: - النَّفس.

المغالطات، أو شبه المشهورات، وتقع في المشاعيات، ولا تكون هي هي بأعيانها. وذلك الاشتباه يكون إما بتوسط اللفظ، وإما بتوسط المعنى.

والذي يكون بتوسط اللفظ، فهو أن يكون اللفظ فيهما واحداً، والمعنى مختلفاً. وقد يكون المعنى مختلفاً بحسب وضع اللفظ في نفسه، كما يكون في المفهوم من لفظة «العين». الموضوعات لمعانٍ مختلفة؛ وربما خفي ذلك جداً، كما يخفى في «التور» إذا أخذتارة بمعنى «المبصر»، وأخرى بمعنى «الحق» عند العقل.

وقد يكون بحسب ما عرض للفظ في تركيبه، إما في نفس تركيبه، كقول القائل: «غلام حسن» بالسكوتين، فإنه حينئذٍ يحتمل الإضافة والنعمة ولا يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالتحريك، أو بحسب اختلاف دلالات حروف الصلوات فيه التي لا دلالات لها بانفرادها، بل إنما تدل بالتركيب، وهي الأدوات بأصنافها. مثل ما يقال: «ما يعلم الإنسان، فهو كما يعلمه»، فتارة «هو» يرجع إلى «ما يعلم»، وتارة إلى «الإنسان».

وقد يكون بحسب ما يعرض اللفظ<sup>١</sup> من تصريفه، وقد يكون على وجوه أخرى هي تمام ستة قد بينت في مواضع أخرى من حقها أن تطول فيها الفروع وتكثر<sup>٢</sup> من تلك المواضع المغالطات، فإنها ستذكر هناك مبيناً وجه الحصر فيها.

وأما الكائن بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب<sup>٣</sup> إيهام العكس، مثل أن يوجد «كل ثلج أبيض» فيظن أن «كل أبيض ثلج».

وكذلك إذا أُخذَ لازم الشيء بدل الشيء، فيظن أن حكم اللازم حكمه، مثل أن يكون الإنسان يلزمه أنه متوهم، ويلزمه أنه مكلف مخاطب، فيتوهم أن «كل ما له وهم وفتنة ما، فهو مكلف»، فهاهنا أُخذَ لازم الموضوع بدله.

١. سين: تشبه.

٢. ميم: تارة.

٣. ميم و سين: مثل ما.

٤. سين: للفظ.

٥. سين: تكثر + و.

٦. سين: بحسب.

وكذلك إذا وصف الشيء بما وقع منه على سبيل العرض، مثل الحكم على «الشقمونيا»<sup>١</sup> بأنه مبرّد إذا أشبه ما يبرّد من جهة، فإنه أخذ عارض المحمول بدله. وكذلك أشياء آخر تشبه هذه، كأخذ الملزوم أو المعروض، إما للموضوع أو للمحمول، وكذا باقي المشبهات المعنوية، وهي سبعة تذكر في المغالطات، والسبب الجامع لجميع أنواع الغلط هو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره.

وبالجملة كلّ ما يروّج<sup>٢</sup> من القضايا على أنه بحال يوجب<sup>٣</sup> تصديقاً؛ لأنّه شبيهه أو مناسب لما هو بتلك الحال، أو قريب منه، فهذه هي المشبهات اللفظية والمعنوية، وقد بقيت المختيلات.

وأما «المختيلات»، فهي قضايا تقال قولاً، فتؤثّر في النَّفس تأثيراً عجيباً من قبض وبسط. ورُبّما زاد على تأثير التصديق؛ لشدة طاعة الناس للتخييل، ورُبّما لم يكن معه تصديق. مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النَّفس: «إنّ العسل مرّة مَهْوَعَةٌ» على سبيل محاكاته للمرّة، فتأباه النَّفس وتنقبض عنه.

وأكثر الناس يُقدّمون ويُحجّمون على ما يفعلونه وعمّا يذرونه، إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النَّحو من حركة النَّفس، لا على سبيل الرّؤية ولا الظّنّ، ولهذا ما يفيد الأشعار في الحروب وعند الاستماعة والاستعطاف وغيرها.

#### تذنيب<sup>٥</sup>

ويترجم به كلّ ما يكون تابعاً لما قبله فرعاً عليه. والمصدقات من الأوّليات ونحوها والمشهورات، قد تفعل فعل المختيلات من تحريك النَّفس أو قبضها، واستحسان النَّفس<sup>٤</sup> لورودها عليها، لكنّها تكون أوّلية ومشهورة باعتبار،

١. لفظ دقيق اين كلمه بر خلاف مشهور «الشقمونيا»، همان گونه است که ما ثبت کردیم. گیاهی است که از درون آن ماده چسبناکی که دارای رطوبت است خارج می شود و به همین ماده هم «الشقمونيا» می گویند. به یقین این کلمه عربی نیست، گویا یونانی و یا سریانی است.

٢. سین: فکّل.

٣. میم: یتزوج.

٤. سین: توجب.

٥. عنوان «تذنیب» در شماری از نسخه ها نیامده است.

٦. میم: - النَّفس.

ومخيلة باعتبار آخر.

وليس يجب في جميع المخيلات أن تكون كاذبة، كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لا محالة كاذباً.

وبالجمله، المتخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه، إما لجوودة حياة اللفظ، وهو جزائته،<sup>٢</sup> أو قوة صدقه، أو قوة شهرته، أو حسن محاكاته، سواء كان لمجرد المطابقة أو كان بتحسين الشيء أو تقييجه لكتنا قد نحص<sup>٣</sup> باسم المخيلات ما يكون تأثيره بالمحاكاة، وبما يحرك النفس من الهيئات الخارجة عن التصديق.

تذنيب آخر

ونقول: إن اسم «التسليم» يقال على أحوال القضايا، من حيث توضع وضعاً ويحكم بها حكماً، كيف ما كان: فربما كان التسليم من العقل الأول، وربما كان من اتفاق الجمهور، وربما كان من إنصاف الخصم.<sup>٤</sup>

١. ميم و سين: عن.

٢. سين: جزائته.

٣. سين: يختص.

٤. خواجه در شرح اين تذنيب مي نويسد: فتر التسليم بأنه حال الفضية من حيث توضع وضعاً، وهذا الوضع هو بالمعنى الأعم من التسليم كما ذكرناه في أول الكتاب، وظهر منه أنه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن الوضع هو التسليم الجمهور، والتسليم هو تسليم شخص ما. نك: شرح الإشارات والتنبهات، ص ٤٨٢. به تحقيق خطاوى.

## التهج السّابع

### وفيه الشّروع في التّركيب الثّاني الذي للحجج<sup>١</sup>

وهو تركيبها من القضايا المترکبة من أجزائها تركيباً أوّلاً، وفيه أربع إشارات ونلانه أشكال ففصوله سبعة.

#### إشارة

#### إلى القياس والاستقراء والتّمثيل

أصناف ما يحتجّ به في إثبات شيء لا مرجوع فيه إلى القبول والتّسليم بوجه. أو فيه مرجوع إليه لكنّه لم يرجع إليه، كالذّانعات التي هي باعتبار الشّهرة مقبولة مسلّمة غنيّة عن البيان، وباعتبار الحقّ ليست لذلك،<sup>٢</sup> بل هي مسائل من العلوم لا يلتفت فيها حينئذٍ إلى قبولها، وتسلمها بالاعتبار الأوّل ثلاثة أحدها القياس، والثّاني الاستقراء وما معه، والثّالث التّمثيل وما معه، وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لاستلزام أحدهما الآخر لأبّد فيهما من تناسبٍ ما إمّا باشتمال أحدهما على الآخر أو بغير ذلك، وما بالاشتمال إن كان باشتمال الحجّة على المطلوب فهو القياس، وإن كان بعكسه، فهو الاستقراء، وما بغير الاشتمال لأبّد فيه من شامل لهما يتناسبان به وهو التّمثيل، وإنّما كانت أصنافاً لا أنواعاً؛ لأنّ الحجّة الواحدة قد تكون قياساً باعتبار واستقراءً باعتبار، كالقياس المُقسّم الذي هو الاستقراء الثّام، والبرهان الذي يذكر فيه المثال حشواً، وما مع الاستقراء هو ما لا يدعي فيه استيفاء الأقسام، وهو غير صالح لأن يستعمل في البرهان، ولا في الجدال، بل في الثلاثة الباقية، وما مع التّمثيل هو كالقياس الفرسيّ وكالتّمثيلات الخالية عن الجامع، وهي تمثيل بحسب الظّنّ<sup>٣</sup> لا بالحقيقة.<sup>٤</sup>

وأما الاستقراء، فهو «الحكم على كلّ شيء بما وجد في جزئياته الكثيرة»، مثل حكمنا بأنّ «كلّ حيوان يحرك عند المضغ فكّه الأسفل» استقراءً للناس والدوابّ البريّة والطيور. والاستقراء غير موجب للعلم الصّحيح، فإنّه ربّما كان ما لم يُستقرأ خلاف ما أُستقري، مثل التّمساح في مثالنا، بل ربّما كان المختلف فيه والمطلوب بخلاف حكم جميع ما سواه.

١. نك: نسخة اصل، ص ٢٤ ونسخة سين، ص ٩٩.

٢. سين: كذلك.

٣. ميم: النظر.

٤. ابن كفوته خلاصه شرح خواجه رادرين جا آورده است. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبیهات، ج ١، ص ٢٢٩-٢٣٦.



والتأم من الاستقراء ما استوعبت فيه الأقسام، وغيره ناقص، وهو المعنى بالاستقراء إذا أطلق، وهو المبين هاهنا، وإذا أورد على صورة قياسية كان هكذا «كل حيوان إما إنسان أو فرس أو طائر، فكأنها بحرك<sup>١</sup> فكأنها الأسفل عند المضع»، فالخلل فيه من جهة الصغرى.

وأما التمثيل، فهو الذي يُعرّفه أهل زماننا من المتكلمين والفقهاء بـ «القياس»، وهو أن يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه، وهو حكم على جزئي بمثل ما في جزئي آخر يوافق في معنى جامع.

وأهل زماننا يُسمّون المحكوم عليه «فرعاً»، والشبيه «أصلاً»، وما اشتركا فيه «معنى» و«علة»، وهو مثل قولهم: «السماء محدث؛ لكونه متشكلاً كالبيت، فالسماء<sup>٢</sup> فرع»، والمتشكّلية معنى وعلة والبيت أصل والمحدث حكم.

وهذا أيضاً ضعيف؛ وأكدته<sup>٣</sup> أن يكون المعنى الجامع كالمتشكّل هو السبب أو العلامة لكون الحكم في المُسمّى أصلاً، ككونه<sup>٤</sup> سبباً أو علامة لوجود الحدوث للبيت، وإذا ردّ إلى صورة قياسية صار هكذا: «السماء متشكّل، وكلّ متشكّل محدث، كالبيت»،<sup>٥</sup> فيكون خلله من جهة الكبرى، ويثبتون عليه الجامع للحكم بطريقتين ضعيفتين هما طريق الطرد والعكس،<sup>٦</sup> وهو<sup>٧</sup> التلازم وجوداً وعدمًا، الذي لو صحّ لما وقع في ثبوت الحكم في الفرع تنازع، وطريق<sup>٨</sup> التقسيم والسبب، أما التقسيم وهو أن يقال: «تعليل الحكم إما يكون البيت متشكلاً وإما بكذا وإما بالسبب»، وأما السبب، فهو أن يمتحن فلا يوجد معللاً بشيء من الأقسام الباقية، فيتعيّن أن يكون بكونه متشكلاً والمطالب<sup>٩</sup> متوجهة بعدم تسليم تعليل الحكم، ثمّ بعدم الحصر في الأقسام، ثمّ بعدم سبب المزدوجات الثنائية فيما<sup>١٠</sup> فوقها ممّا يمكن، ثمّ باحتمال أن يكون الحكم في الأصل إنّما هو لكونه أصلاً، ثمّ باحتمال انقسامه إلى قسمين

١. سين: تحرك.

٢. سين: والسماء.

٣. ميم و سين: أكده + هو.

٤. ميم: - ككونه.

٥. سين: فالسماء محدث.

٦. سين: العكس والطرد.

٧. سين: هما.

٨. سين: طريقه.

٩. ميم و سين: المطالبة.

١٠. سين: فما.

يختص الأصل بواحد منهما، وإذا صح بعد التفصي من هذه المطالبات كون الجامع علة تامّة في الفرع الفرع كان الاستدلال برهانياً، والتمثيل حشواً، وموضع استعمال التمثيل الخطابية، ثمّ الشعر.

وأما القياس، فهو العمدة وهو قول مؤلف من أقوال إذا سلّم ما أُورد فيه من القضايا، لزمه<sup>١</sup> عنه لذاته قول آخر، فالقول جنس للقياس<sup>٢</sup> إن كان مسموعاً، فالمسموع وإن كان ذهنيّاً فللذهني، وهو يقال على المسموع والذهني بالاشتراك أو بالتشابه.

واحتزب «الأقوال» عن القضية الواحدة إذا استلزمت عكسها أو غيره، وإذا سلّم أعمّ من التسليم<sup>٣</sup> في نفس الأمر، وليس من شرط القياس أن يكون المورد فيه مسلماً، واللزوم أعمّ من البين وغير البين، ويراد به الاضطراري الذي لا يكون لخصوصية المادة.

وفرق بين أن يكون اللزوم ضرورياً أو اللازم لذلك، والمراد هو الأوّل ولذاته احتراز عمّا يلزم بواسطة قضية مضرة أو لازمة لبعض ما فيه من القضايا.

وقول «آخر» احترازاً عن استلزام مجموع قضيتين لأحدهما، ويراد به ما له نسبة مخصوصة إلى آخر<sup>٤</sup> القياس جعل أجزاءه بالنسبة إليه هذه الأجزاء، وإلا كان قولنا «لا شيء من ج ب وبعض ب أ» منتجاً في أوّل الأشكال لـ «بعض أ ليس ج» مع حكمنا بقضية فيه، بل إنّما يكون قياساً ما استلزم قولاً يوضع أولاً ثمّ يقاس به أجزاء القياس، وبهذا يتمايز الأشكال.

وإذا أُوردت القضايا في مثل هذا الشيء - الذي يُسمى قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً - سُميت حينئذٍ «مقدّمات». ولهذا لم يقل في تعريف القياس أنّه مؤلف من مقدّمات؛ لأنّما يلزم التعريف التموري<sup>٥</sup> «المقدّمة» قضية صارت جزء قياس، أو حجة. وأجزاء هذه - التي تُسمى «مقدّمة» - أعني الأجزاء الذاتية التي تبقى بعد التحليل إلى الأجزاء الأوّل للقضية التي لا تتركب القضية من أقلّ منها، تُسمى حينئذٍ «حدوداً»، فقد خرج من ذلك الأفراد التي ليست بذاتية، كالزوايد

١. سين: فإذا.

٢. ميم وسين: لزوم.

٣. ميم: في القياس.

٤. سين: المسموع.

٥. ميم وسين: أجزاء.

٦. سين: كلان.

٧. سين: التموري + و.

٨. ميم وسين: وقد.

٩. سين: تلك.

١٠. ميم وسين: الأجزاء.

التي تورّد حشواً، وخرج من الذاتية ما لا تبقى بعد التحليل، كالزايطة التي هي جزء ضروري، وكذلك الجهة، وحرف السلب.

ومثال ذلك: «كلّ ج ب» و«كلّ ب أ» يلزم منه أن «كلّ ج أ»: فكل واحد من قولنا: «كلّ ج ب» و«كلّ ب أ» مقدّمة، و«ج» و«ب» و«أ» حدود: وقولنا: «كلّ ج أ» نتيجة، والمركّب من المقدّمتين - على نحو ما مثلناه - حتّى لزم عنه هذه النتيجة هو القياس.

وليس من شرطه أن يكون مسلّم القضايا، حتّى يكون قياساً، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياها، لزم عنها قول آخر كال مورد في الخلف: فهذا شرطه في قياسيته، فربما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم ويكون القول قياساً؛ لأنّه بحيث لو سلّم ما فيه على غير واجبه، كان يلزم عنه قول آخر.<sup>١</sup>

#### إشارة خاصّة إلى القياس

والقياس، على ما حقّقه<sup>٢</sup> الزنيس أبو علي، كما ذكر كونه بينة<sup>٣</sup> للشرطيّات الاقترانية من دون تقدّمه على قسمين: اقتراني، واستثنائي.

والاقتراني<sup>٤</sup> هو الذي لا يتعرّض فيه للتصريح بأحد طرفي التقيض الذي فيه النتيجة، بل إنّما يكون فيه بالقوّة؛ لاندراج النتيجة تحت الكبرى، مثل ما أريناه في المثال المذكور. وأمّا الاستثنائي، فهو الذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك، مثل قولك: «إن كان عبد الله

١. سين: قولينا.

٢. سين: فكل.

٣. سين: كان.

٤. ميم: مقدّماته.

٥. ميم و سين: القول + فيه.

٦. خواجه در شرح اين متن مي نويسد: أكثره ظاهر. وإنما قال: «وأجزاء هذه تُسمى مقدّمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل»: لأنّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظية زوائد تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبّهات، ص ٤٩٨. و نیز نك: سهروردی، الحكمة الإشرافية، ج ١، كتاب حكمة الإشراف، ص ٣٢١ به بعد.

٧. بس: والقياس على ما حقّقنا نحن. خطاوی هم همین عبارت را آورده، ولی عبارتی که ما ثبت کردیم از نسخه اصل است و در ضمن بلیغ نیز هست.

٨. سين: على ما ذكر كونه تبه.

٩. ميم و سين: فالاقتراني.

غنياً، فهو لا يظلم، لكنّه غني، فهو إذن لا يظلم»؛ فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة، وهو النتيجة بعينها. ومثل قولك: «إن كانت هذه الخمي خمي يوم فهي لا تغيّر النبض تغييراً شديداً، لكنّها غيّرت النبض تغييراً شديداً». فينتج: «أنّها ليست خمي يوم»؛ فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة، وهو نقيض النتيجة، وعليهما يقاس أمثلة الاستثنائيات من المنفصلات وليس المعنى بذلك أنّ النتيجة بعينها أو نقيضها بعينه مذكور في القياس، فإن أدوات الاتصال والانفصال تخرجها عن الخبرة، فالنتيجة ونقيضها خبران، بل المعنى بذلك أنّها يصرح بها لو أسقطت الأدوات المذكورة.

والاقترايات قد تكون<sup>٢</sup> من حمليات ساذجة، وقد تكون<sup>٣</sup> من شرطيات ساذجة، وقد تكون مركبة منهما. والتي تكون<sup>٤</sup> من شرطيات ساذجة فقد تكون من متصلات ساذجة، وقد تكون من منفصلات ساذجة، وقد تكون مركبة منهما. وأمّا عامّة المنطقيين، فإنهم إتما تنبهوا للحمليات فقط، وحسبوا أنّ الشرطيات لا تكون<sup>٥</sup> إلا استثنائية فقط.

ونحن نذكر الحمليات بأصنافها، ثمّ نتبعها ببعض الاقترايات الشرطية التي هي أقرب إلى الاستعمال وأشدّ علوقاً بالطبع، ثمّ نتبعها بالاستثنائيات. ثمّ نذكر بعض الأحوال التي تعرض للقياس، ونذكر قياس الخلف. ونقتصر في هذا المختصر على هذا المبلغ.<sup>٦</sup>

### إشارة

خاصة إلى القياس الاقترائية-

القياس الاقترائية يوجد فيه شيء مشترك مكرر، يُسمى<sup>٧</sup> «الحد الأوسط»؛ لأنّه واسطة بين حدّي المطلوب به يتبين الحكم بأحدهما على الآخر، وهو مثل ما كان في مثالنا السالف: «ب».

١. ميم - النتيجة وهو.
٢. ميم و سين: والنتيجة.
٣. سين: يكون.
٤. سين: يكون.
٥. ميم و سين: - تكون.
٦. سين: يكون.
٧. سين: القدرة؛ براي تفصيل نك: سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات، ص ٣٠٢، و ج ١، كتاب حكمة الإشراف، ص ٣٦٤؛ و سبزواري، شرح المنظومة، ج ١، ص ٢٨٥ به بعد.
٨. سين: تُسمى.

ويوجد فيه لكل واحد من المقدمتين شيء يخصها؛ مثل ما كان في مثالنا «ج» في مقدمة، و«أ» في مقدمة. وتوجد النتيجة، أعني كونها واحدة، إنما تحصل من اجتماع هذين الطرفين؛ حيث قلنا: «فكل ج أ». وما صار منهما في النتيجة موضوعاً في الحملية أو مقدماً في الشرطية. مثل «ج» الذي كان في مثالنا؛ فإنه يُسمى «الأصغر»؛ لكونه جزئياً تحت الأوسط في الترتيب الطبيعي عند اقتناص الحكم الكلي الإيجابي، وما صار محمولاً فيه أو تالياً، مثل «أ» في مثالنا، فإنه يُسمى «الأكبر»؛ لكونه كلياً فوق الأوسط في ذلك الترتيب. والمقدمة التي فيها الأصغر تُسمى «الصغرى»، والتي فيها الأكبر تُسمى «الكبرى»؛ وتألِفهما يُسمى «اقتراناً».

وهيأة التآليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين<sup>٢</sup> الطرفين تُسمى «شكلاً»، وما كان من الاقترانات<sup>٤</sup> منتجاً يُسمى «قياساً»،<sup>٥</sup> فهذه هي المصطلحات التي تحتاج إليها في فنّ القياس.

### إشارة

#### إلى أصناف الاقترانات الحملية<sup>٦</sup>

أما القسمة فتوجب أن يكون الحدّ الأوسط إما محمولاً على الأصغر موضوعاً للأكبر، وإما بعكس ذلك، وإما محمولاً عليهما جميعاً، وإما موضوعاً لهما جميعاً. لكنه كما أنّ القسم الأول - ويُسمونه «الشكل الأول» - قد وُجد كاملاً فاضلاً جداً بحيث

١. سين: واحدة.

٢. ميم وسين: كان.

٣. سين - الحدّين.

٤. سين: الاقترانيات.

٥. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: هذا الفصل يشتمل على ذكر المصطلحات وهو ظاهر. والأوسط سُمي أوسطاً؛ لأنه واسطة بين حدي المطلوب بها، بين الحكم بأحدهما على الآخر، والأصغر سُمي أصغر لاحتمال كونه جزئياً تحت الأوسط في الترتيب الطبيعي عن اقتناص الحكم الكلي الإيجابي، والأكبر سُمي أكبر؛ لكونه كلياً فوق الأوسط في ذلك الترتيب... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٥٠٥.

٦. سين - فن.

٧. شيخ الرئيس در این اشاره به بحث درباره اشکال چهارگانه قیاس برداخته و این کمونه نیز با توجه به شرح خواجه، به شرح بسط این اشکال برداخته است.

يكون قياسيته ضرورة النتيجة بينة بنفسها لا تحتاج إلى حجة، كذلك وجد الذي هو عكسه هو الشكل الزابع بعيداً عن الطبع، يحتاج في إبانة قياسية ما ينتج عنه إلى كلفة شاقة متضاعفة، وذلك لأن كل واحد من الشكلين الآخرين يُرتد إلى الأول بعكس واحد، وهذا محتاج إلى عكسين، ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيته.

ووجد<sup>٢</sup> القسمان الباقيان، وإن لم يكونا يئني قياسية ما فيهما من الأقيسة قريبين من الطبع، يكاد الطبع الصحيح يتفطن لقياسيتهما قبل أن يبين ذلك، أو يكاد بيان ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه، فيلاحظ<sup>٤</sup> لمية قياسيته عن قرب.

فإننا إذا قلنا في الثاني: «كل ج ب» و«لا شيء من أ ب» فالفطرة السليمة يتفطن: لأن الذي هو «ب» لا يكون الذي ليس بـ «ب» ف «ج» ليس «أ»، وإذا قلنا في الثالث: «كل د ج» و«كل ب أ» أتقنت النفس؛ لأن «ب» هو «ج» وهو «ألف» شيء<sup>٥</sup> مما هو «ج» هو «أ»، مثل<sup>٦</sup> بيانهما بالرد إلى الأول أو غيره، ولا لذلك الزابع، ولهذا صار لهما قبول، ولعكس الأول إطراح، لا لمجرد الكلفة. فإن<sup>٧</sup> في ثاني الثاني ورابعه وفي رابع الثالث وخامسه من كلفة العكسين ما ذكر، فلو كان حذفه لمجرد ذلك لعتم الحذف أو الاعتبار، والثاني ينتفع به في الفرق، كما إذا قيل: «لا شيء من الأجسام بنفس: لأن كل جسم ينقسم ولا شيء من النفس منقسم<sup>٨</sup>»، والثالث ينتفع به في النقيض<sup>٩</sup>، كمن ادعى أن كل جسم متخرق فليل له الفلك جسم وهو لا متخرق<sup>١٠</sup>، فبعض الجسم لا متخرق<sup>١١</sup>.

ولهذه الأشياء صارت الأشكال الاقترانية الحملية الملتفت إليها ثلاثة، وإن كان الزابع لا يخلو من فائدة، فإن الفكر في بعض المطالب قد لا يقع الأغلبية<sup>١٢</sup> لكون بعض المقدمات له وضع طبيعي، كقولنا:

١. سين: يجد.
٢. سين: فيحتاج.
٣. سين: فوجد.
٤. سين: فتلاحظ.
٥. ميم و سين: فشيء.
٦. ميم و سين: قبل.
٧. سين: - في.
٨. سين: بمنقسم.
٩. ميم: البعض.
١٠. ميم و سين: يتخرق.
١١. ميم و سين: يتخرق.
١٢. سين: إلا عليه.

«الجسم منقسم والتار ليست بمرطبة»<sup>۱</sup> لا يقبل الطبع عكسه؛ لقبوله له. وأمثالها قد يختص بالوقوع في الزابع، كما قد يختص بالوقوع<sup>۲</sup> في غيره، ومن عرف أحكام الأشكال الثلاثة، فلا يخفى عليه معظم أحكامه، والأليق أن لا يورد في المنطق ما إثبات قياسته أصعب من إثبات المطالب العلميّة التي يراد إثباتها به، أو ما هو مساوٍ له، ولهذا أُطرح في أكثر الكتب<sup>۳</sup> ذكر الاقترانات الشرطيّة البعيدة عن الطبع.

ولا ينتج منها<sup>۴</sup> اقترانات<sup>۵</sup> الحملية شيء عن جزئيتين: لعدم الاطلاع فيهما على اتحاد الأوسط، كما ستعرف: <sup>۶</sup> وأما عن سالتين ففيه نظر سنشرح ذلك لك، والحق أنه لا ينتج إلا إذا كان إحدى السالتين في قوّة الموجبة، وحينئذ لا يكون المنتج بالذات إلا موجبتان أو موجبة وسالبة وما لا ينتج بالذات وليس<sup>۷</sup> بقياس؛ إذ لا يصدق عليه التعريف المذكور للقياس.

## الشكل الأول

وهو الذي الأوسط فيه محمول في الصغرى موضوع في الكبرى<sup>۱</sup>؛ هذا الشكل من شرطه في أن

۱. نكتة: هر دو نسخه «بمرتبه» آمده است. ولی باتوجه به سیاق جمله باید «بمرطبه» باشد. یعنی از ماده رطوبت. و معنای جمله هم مناسب همین کلمه است. آتش رطوبت ندارد.
۲. ميم و سين: كقولہ.
۳. ميم: - في الزابع. كما قد يختص بالوقوع.
۴. سين: - في أكثر الكتب.
۵. سين: من.
۶. سين: الاقترانات.
۷. سين: ستعرفه.
۸. سين: فليس.

۱. همه صورت‌های استدلالی بر شکل اول اقترانی استوار است. قیاس استثنایی نیز به تبیین به انجام رسیده در نوشتار نقد قوّة شناخت به قیاس اقترانی شرطی راجع می‌شود. برحسب نظر مشهور مقدمه کبروی قیاس اقترانی، قضیه کلیّه محصوره است که قضیه حقیقه نامیده می‌شود. اما برحسب نظر قاصر نویسنده مقدمه کبروی قضیه طبیعیه خاصه است که بیانگر نوع دیگری است گرچه مشهور نیست لیک دستگاه شناخت حکم را به طور اولی از طریق آن بیان می‌کند و آن عبارت است از قضیه‌ای که محمول بر سنخ موضوع مترتب می‌شود و همچنین در شرطیه‌ها نالی بر سنخ مقدم ترتب می‌یابد. برای نمونه در استدلال رایج داریم: «جهان، متغیر است و هر متغیر حادث است، پس جهان حادث است» [هر متغیر، حادث است] مقدمه کبروی قیاس است و بر آن چنین إشکال رفته است: اگر مقدمه صغری در آن ملحوظ شده است یا مصادره به مطلوب است و اگر ملحوظ نشده است [و مقدمه کبروی شامل آن نیست] منتج نیست.

این إشکال وارد نیست؛ زیرا مقدمه کبروی به عنوان قانون ثابت است یا به إثبات رسیده است و با تطبیق قانون مذکور بر مقدمه صغری، نتیجه‌ای ضروری الصدق به دست می‌آید. حال اگر مقدمه کبروی بیانگر حکم سنخ موضوع یا سنخ مقدم باشد. إشکال مذکور از همان آغاز منتفی می‌باشد و سؤال انحصالی مطرح نمی‌شود. افزون بر این اتاج قیاس فقط بر رابطه حکم با سنخ موضوع می‌تواند بنا شود؛ زیرا در غیر این صورت قیاس از نوع قیاس استقرایی است که اگر مقدمه

يكون قياس ينتج تقريرة من د حلاً معاً تحلق الإنتاج. وقد فقدوا واحد منهما فقط - بديه  
 شجعة - حدهما. أن تكون صفراء موجبة، أو في حكمها موجبة بأن كانت ممكنة خاصة فعلية.  
 أو كانت وجودية لا دلتة. تصدق إيجاباً، كما تصدق سلباً. وجب أن يكون إنتاجها سلباً - يتضمين  
 ويتضمن من لا يجب: فيدخل أصفره بسبب يجب الصفري ويعتبه في الأوسط. دخولاً - تنعش.  
 وتبينهما أن تكون كثرية لتعدي حكمها إلى الأصفر؛ لعمومه جميع ما يدخل في  
 الأوسط بالنعش.

وقرأته القياسية بينة الإنتاج، فإنه إذا كان الصفري موجبة كلية وفي حكمها حتى كان «كل  
 ج هو ب» ثم قلت: «كل ب هو بالضرورة أو بغير الضرورة آ» حتى يكون تكبري موجبة<sup>١</sup> ويكون  
 تقياس من موجبتين كليتين وهو الضرب الأول من هذا الشكل. كان كل «ج» أيضاً «آ» على تلك  
 الجهة التي هي الكبرى ولا ينتج الموجبة الكلية من سائر الاقترانات إلا هذا الضرب وكذلك: إذا كانت  
 الصفري بحاتها وضممت إليها كبرى سالبة كلية. قلت<sup>٢</sup> «بالضرورة لا شيء من ب أ، أو بغير  
 الضرورة» دخل «ج» تحت الحكم السلبى لامحالة، وهذا هو الضرب الثاني منه ونتج سلبية كلية  
 كذلك أي تابعة لجهة الكبرى وكذلك إذا جعلت الصفري موجبه جزئية أو في حكمها، فقلت: «بعض  
 ج ب» ثم حكمت على «ب» أي حكم كان من إيجاب أو سلب<sup>٣</sup> بعد أن يكون عاماً لكل «ب»  
 دخل ذلك البعض من «ح» الذي هو «ب» فيه كما إذا قلت وكل «ب آ» في الكبرى الموجبة اتكلية

→

صفري در آن باشد استدلال نیست، اگر نباشد انتاج ضرورت ندارد. بر این اساس، روشن می شود که استدلال از طریق  
 شکل اول قیاس اقترانی، فقط صوری نیست، بلکه قانونی نیز هست و بدین گونه قضیه طبیعی خاص هم متمم قضایاست  
 و هم متمم قیاس اقترانی. علی عابدی شاهرودی.

۱. میم و سین: منتج.
۲. میم و سین: يكون.
۳. میم و سین: حكم.
۴. میم: - أصفره.
۵. سین: لعمومها.
۶. میم و سین: كانت.
۷. میم: موجبة + كلية.
۸. میم: فعلت.
۹. میم: كان من سلب أو إيجاب.



وهو الضرب الثالث منه فينتج بعض «ج آ» موجبة جزئية أو كما إذا قلت ولاشيء من «ب» الكبرى السالبة الكلية هو الضرب الرابع منه فينتج ليس بعض «ج آ» سالبة جزئية وهما على جهة الكبرى. فيكون قرانته القياسية هذا لأربع وهي منتجة للمحصورات الأربع وإذا اعتبرناكون الضغرى تارة موجبة تارة سالبة كانت ثمانية وماعداها من القرانن الممكنة في هذا الشكل فعقيم للتخلف في المواد ومثاله فيما اختل في الشرط الأول قولنا: «لاشيء من الإنسان بطائر وكل طائر حيوان» والحق أن كل إنسان حيوان ولو قلنا: «وكل طائرذو جناحين لكان الحق لاشيء من الإنسان بذوي جناحين» والاختلاف دليل العقيم ومثاله فيما اختل في الشرط الثاني قولنا: «كل إنسان حيوان» ثم تقول تارة و «بعض الحيوان ناطق» وتارة و «بعض الحيوان صاهل» فلا يطرد ايجاب ولا سلب وكذلك لو كانت الكبرى سالبة و ذلك الحكم في إنتاج هذاالأربع إنتاجاً بيناً وكون نتيجتها في الجهة تبع الكبرى اتباعاً بيناً كيف كانت هو إذا كان «كل ج ب» بالفعل كيف كان أعني أن يكون الضغرى فعلية موجبة أو سالبة في قوتها وأما إذا كان كل «ج ب» بالإمكان، حتى يكون الضغرى ممكنة فليس يجب أن يتعدى الحكم من «ب» إلى «ج» تعدياً بيناً لجواز أن يبقى الممكن بالقوة أبدأ، فلا يدخل الأصغر تحت الأوسط إلا بالقوة، بل يحتاج فيه إلى بيان وحينئذ نقول: إذا كانت الضغرى ممكنة فالكبرى إما ممكنة أو فعلية والفعلية إما ضرورية أو غير ضرورية فهذه ثلاث اختلاطات غير بينة للإنتاج، لكنه إن كان الحكم على «ب» بإمكان، حتى يكون الاختلاط من ممكنتين، كان هناك إمكان إمكان وهو قريب من أن يعلم الذهن أنه إمكان<sup>٢</sup>، وإن لم يكن بيناً فهو قريب من البين، فإن مايمكن أن يمكن قريب عند الطبع الحكم بأنه ممكن إلا أن قولنا: «كلما ليس بممكن فيمتنع أن يكون ممكناً» قضية بديهية ويلزمها بطريق عكسن «التقضى كلاً ما لا يمتنع أن يكون ممكناً فهو ممكن» وهذا هو الاختلاط الأول وقد عورض بأنه يصدق «كل حمار ممكن أن يكون في المسجد في هذا الوقت وكل ما هو في المسجد في هذا الوقت فيمكن أن يكون كاتباً ومع هذا فلا يصدق كل حمار يمكن أن يكون كاتباً وجوابه أن الكبرى إذا أخذت حقيقية الموضوع بحيث يدخل فيها مايفرضه الذهن «ج» بالفعل لم تكن صادقة وإنما تصدق إذا كان موضوعها خارجياً وليس كلامنا فيه وقيل عليه أن الأكبر ممكن لذات الأوسط وليس الممكن لذات الأصغر هو ذات الأوسط، بل وصف الأوسط فلا يكون الأكبر ممكناً لما هو ممكن للأصغر والحق أنه إذا كان الحكم في الكبرى على كل ما هو في الوجود أو في الفرض الذهني

١. من الشكل الأول.

٢. ميم: - أن.

٣. ميم: إمكان + فهو.

٤. ميم: فانه.

«ب» بالفعل مما لا يمتنع أن يكون كذلك على ما هو مذكور في الإيجاب والسلب وفي شرائط الموضوع دخل «ج» تحت «ب» وتعدي الحكم بالألف عليه وهذا واضح لا ينازع فيه إلا مكابر، فبان إمكان الضعري كشف عن أنه ليس للأوسط ذات يغير ذات الأصغر ومن أمثلة هذا الاختلاط قولنا: «كل إنسان كاتب بالإمكان وكل كاتب يمكن أن يبري القلم» هذا كله على تقدير انفكاك الدوام عن الضرورة وإذا لم نجوز ذلك فلا يصدق الممكنة إلا إذا كانت فعلية وحينئذ يكون تعدي الحكم ظاهراً كيف كانت الكبرى وبعض الفضلاء المبرزين برهن على أنه لا دوام يصدق<sup>١</sup> في الكلّيات من غير ضرورة يبرهان هو بعينه يدل على أنه في الجزئيات كذلك أيضاً فلزمه أن لا دوام من غير ضرورة مطلقاً ومع هذا الشرط في إنتاج الأول أن لا يكون الضعري ممكنة وإنما إذا كانت ممكنة، فهو عقيم لجواز أن لا يخرج الممكن إلى الفعل وهذا فيه مناقضة ظاهرة لا أعرف وجه وقوعه فيها مع غزارة علمه وكثرة تعمقه وتدقيقه.

وأما الاختلاط الثاني وهو من صغرى ممكن وكبرى مطلق فلامع<sup>٢</sup> النتيجة فيه الكبرى، لكنه إذا كان كل «ج ب» بالإمكان الحقيقي الخاص وكل «ب آ» بالإطلاق جاز أن يكون كل «ج آ» بالفعل وجاز أن يكون بالقوة وكان الواجب ما يعتمدهما من الإمكان العام، أعني الشامل للقوة والفعل وبيان ذلك أن الممكن إن وقع صار القياس من مطلقتين النتيجة مطلقة وإن لم يقع ولم يتوقف الحكم بالأكبر على الأصغر على وقوعه، فهي<sup>٣</sup> مطلقة أيضاً وإن توقف مع أن وقوعه ممكن والمتوقف على الممكن ممكن؛ فالنتيجة ممكنة فلما لزم إما الإطلاق أو الإمكان كان المتيقن ما يصدق عليهما وهو الإمكان الشامل لما بالقوة ولما بالفعل؛ فكان هو جهة النتيجة ومثاله قولنا: زيد يمكن<sup>٤</sup> أن يكتب وكل من يكتب، فهو مباشر للقلم بالإطلاق فزيد يمكن أن يباشر القلم.

وأما الاختلاط الثالث وهو من صغرى ممكنة وكبرى ضرورية فقد زعم بعضهم أن النتيجة فيه ممكنة لا غير وليس كذا، بل فبان «كان كل ج ب بالإمكان» وكل ب إما بالضرورة فالحق أن النتيجة تكون ضرورية ولنورد في بيان ذلك ووجهاً قريباً فنقول<sup>٥</sup> لأن ج إذا صار صار محكوماً عليه أن المحمول عليه بالضرورة ومعنى ذلك أنه لا يزول عنه البتة مادام موجود الذات ولا كان زائلاً عنه لا مادام «ب» فقط ولو كان إنما حكم عليه بأنه «آ» عند ما يكون «ب» لا عند ما لا يكون «ب» كان قولنا: كل «ب آ» بالضرورة كاذباً على ما علمت؛ لأن معناه كل موصوف بأنه ب دائماً أو غير دائم، فإنه موصوف بالضرورة أنه «آ» مادام موجود الذات كان

١. ميم: لا يصدق دوام.

٢. ميم: فلا تنتج.

٣. جواب «وإنما» است.

٤. ميم: - يمكن.

٥. جواب «وأما الاختلاط» است.

«ب» أولم يكن<sup>١</sup> و حاصل هذا إن الممكن إذا فرض موجوداً كانت النتيجة ضرورةً لمامز و كل ما كان ضرورياً فهو في جميع الأوقات ضروري؛ فالأوسط أفاد العلم بكونها ضرورةً في نفس الأمر لا أنه أفاد كونها ضرورةً؛ فإذن النتيجة أمكن أن يكون ضرورةً، فهي ضرورةً بالضرورة؛ لأن معنى قضية أوليه عند العقل هو قولنا: كل ما ليس بضروري، فهو ممتنع أن يكون ضرورياً فيمكن بعكس التقيض إلى قولنا: كل ما لا يمتنع أن يكون ضرورياً، فهو ضروري بالضرورة فالنتيجة من هذا الاختلاط ضرورةً لامحالة؛ ومثاله من المراد كل إنسان كاتب بالإمكان وكل كاتب حيوان بالضرورة أو لاشيء من الكاتب بحجر بالضرورة والنتيجة فيهما ضرورةً. وعورض بأن كل حمار ممكن أن يكون الآن في المسجد وكل ما هو الآن في المسجد، فهو إنسان بالضرورة مع أنه لا يصدق أن الحمار إنسان بالضرورة.<sup>٢</sup>

وقد عرفت جوابه وقد ذكر في شرائط إنتاج هذا الشكل أن الصغرى إذا كانت ممكنة أو فعلية أو وجودية جاز أن يكون سالبة منتجة لقوة ما فيها من الإيجاب لكن، الآن قد اتضح من هذه المباحث أن الصغرى إذا كانت ممكنة أو مطلقة تصدق معها السالبة وهي الوجودية جاز أن تكون سالبة وتنتج، سواء كانت فعلية أولم يكن، بل على وجه شامل للقوة والفعل؛ لأن الممكن الحقيقي سالبه لازمٌ موجبه فتكون<sup>٣</sup> إذن النتيجة في كفيتهما وجهتها، تابعة للكبرى في كل موضع من قياسات هذا الشكل إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية، فإن النتيجة ممكنة خاصة<sup>٤</sup>، على قياس ما علمت أو الصغرى موجبة ضرورةً والكبرى مطلقة خاصة وهي العرفية فإن النتيجة موجبة ضرورةً إلا في شيء نذكره وهو أن نقيده هذه<sup>٥</sup> العرفية بالأدوام فتصير وجودية فإن القياس حينئذ لا تصدق نتيجة لكونه لا ينتظم من مقدمتين صادقتين، بل بينها<sup>٦</sup> تساف كما ستعرف، فلا تلتفت إلى ما يقال من أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في كل شيء، كما هو رأي جماعة من المنطقيين، بل يتبعها في الكيفية والكمية<sup>٧</sup> فقط دون الجهة، ولا في الكيفية أيضاً مطلقاً، بل وعلى الاستثناء المذكور، وهي أنها في الممكنات والوجوديات لا تتبع الأحسن في السلب، بل تتبع الكبرى.

١. به فصل جهارم از نهج جهارم مراجعه شود.

٢. ميم: - بمكس.

٣. ميم: - بالضرورة.

٤. ميم وسين: فيكون.

٥. ميم: خاصة + والكبرى وجودية على.

٦. ميم: - فإن النتيجة موجبة ضرورةً إلا في شيء نذكره وهو أن نقيده هذه.

٧. سين: بينهما.

٨. سين: في الكمية والكيفية.

وأما الاستثناء الذي وعد بذكره، واعلم أنه إذا كانت الصغرى ضرورية، والكبرى وجودية صرفة من جنس الوجودي - بمعنى مادام الموضوع موصوفاً بما وُصف به - لم ينتظم منه قياس صادق المقدمات؛ لأن الكبرى مع فرض صدق الصغرى تكون كاذبة لا محالة وبالعكس؛ لأننا إذا قلنا: «كل ج ب بالضرورة» ثم قلنا: «وكل ب» فإنه يوصف بأنه «أ» مادام موصوفاً بـ«ب» لا دائماً حكماً أن كل ما يوصف بـ«ب» إنما يوصف به وقتاً ما، لا دائماً؛ وهذا خلاف الصغرى، بل يجب أن تكون الكبرى أعم من هذه ومن الضرورية<sup>٢</sup> حتى تصدق<sup>١</sup> وحينئذ فإن نتيجتها تكون ضرورية لا تتبع الكبرى، وهذا أيضاً استثناء، كما علمت، وإنما تكون ضرورية؛ لأن «ج» يدوم كونه «ب» فيدوم كونه «أ» بالضرورة.<sup>٥</sup>

وإنما كانت النتيجة ضرورية؛ لأن العرفية الصادقة إذا لم تصدق وجودية صدقت دائمة، فصدقت ضرورية فیتبعه الشيء<sup>٦</sup>، ولولا ذلك لكانت النتيجة دائمة، وأنت تعرف ممّا مرّ أن الصادق<sup>٧</sup> في مختلطات هذا الشكل أن الصغرى إن كانت فعلية والكبرى<sup>٨</sup> إن كانت ذاتية والنتيجة<sup>٩</sup> تابعة لها، وإن كانت وصفية فإن اختصت بإحدى المقدمتين سقط اعتبارها في النتيجة، وإن لم يختص فإن استلزمت الدوام بحسب الوصف أنتجت كالمقدمتين أو كأحسن<sup>١٠</sup> الوصفين إن اختلفا، ولذلك<sup>١١</sup> إن استلزمته<sup>١٢</sup> الكبرى فقط، أما إن استلزمته الصغرى وحدها، أو لم تستلزمه إحداهما سقط اعتبار الوصف؛ لاحتمال اختلاف الوقتين، وإن كانت الصغرى ممكنة، فهي مع الكبرى التي لا يعتبر فيها ضرورة ولا دوام

١. سين: فأعلم.

٢. ميم وسين: بأن.

٣. سين: الضرورية + حتى يصدق.

٤. سين: - حتى تصدق.

٥. در این اشاره مختصر اختلافی بین نسخه‌های خطی و چاپی دیده می‌شود. ما بر اساس نسخه اصل، ثبت کردیم. نک:

نسخه اصل، ص ٢٧.

٦. ميم وسين: فتبعها.

٧. ميم وسين: النتيجة.

٨. ميم وسين: الضابط.

٩. ميم وسين: فالكبرى.

١٠. ميم وسين: فالنتيجة.

١١. سين: كأحسن.

١٢. سين: كذلك.

١٣. سين: استلزمته.

ممكنة. ومع التي يعتبر فيها ذلك كالكبرى<sup>١</sup> إن اعتبرنا الدوام من غير ضرورة. وإلا فضرورته<sup>٢</sup> فيهما.

### الشكل الثاني

وهو الذي الأوسط<sup>٣</sup> محمول في المقدمتين.

اعلم أن الحق في هذا الشكل هو أنه لا قياس فيه عن مطلقتين بالإطلاق العام، ولا عن ممكنتين، ولا عن خلط منهما. ولا شك في أنه لا قياس فيه عن<sup>٤</sup> مطلقتين عامتين موجبتين أو سالبتين، ولا عن ممكنتين كيف كانت، موجبتين أو سالبتين: لأن الاختلاف في الكيفية شرط في إنتاج هذا الشكل، كما ستعرف.

بل إنما الخلاف أولاً في المطلقتين إذا اختلفتا فيه في السلب<sup>٥</sup> والإيجاب، فإن الجمهور يظنون أنه قد يكون منهما قياس ونحن نرى<sup>٦</sup> غير ذلك؛ ثم في المطلقات الصرفة والممكنات، فإن الخلاف فيهما ذلك بعينه<sup>٧</sup>.

ولا قياس منهما عندنا في هذا الشكل، لا بسيطة ولا مخلوطة بعضها ببعض، وذلك لأن الشيء

١. ميم: - التي لا يعتبر فيها ضرورة ولا دوام ممكنة، ومع التي يعتبر فيها ذلك كالكبرى.
٢. سين: فضرورية. درباره شكل اول، نك: سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٣٧٣. و ج ٥، كتاب المشارع والمطارحات، ص ٤٦٥؛ و سبزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ٣٠٢.
٣. نكته: ذكر نكته ای در این جا ضروری به نظر می رسد و آن این که ابوسعید ابي الخیر در قالب نامه ای به ابن سینا می نویسد: شما که از خردمندان بزرگ دنیاى اسلام هستيد عمرتان را در معقول صرف نکنيد؛ چرا که بديهي ترين برهان شما در شكل اول نمود پیدا کرده و آن هم مستلزم دور است. شيخ طي نامه ای به اختصار اشكال ابوسعید را پاسخ می دهد، ولی گویا وی قانع نمی شود و دوباره اشكال خود را مطرح می کند. این بار شيخ الرئيس به تفصیل به پاسخ اشكال ابوسعید می پردازد. در طول تاریخ شماری از فیلسوفان از آن میان خود ابن سینا به این اشكال پاسخ داده اند. ملاصدرا در حاشیه حکمة الاشراق، ملاهادی سبزواری در شرح منظومه، محمد علی در حاشیه، ملا عبد الله، از این شمارند؛ اما نكته ای که هست همه این پاسخ ها دفعی است. در این میان استاد عابدي شاهرودی در تعلیقات خود بر حکمة الاشراق پاسخ دقیق تری در قالب رفعی به این اشكال پاسخ داده است. نگارنده تمام این موارد و چندین مورد دیگر را با متن نامه ابوسعید و هر دو پاسخ ابن سینا را در جلد پنجم الحكمة الإشراقية، كتاب المشارع والمطارحات: المنطق، از ص ٣٢٧-٣٢٢ به تفصیل آورده است. بین ابوسعید و ابن سینا شماری نامه رد و بدل شده است که در آنها ابوسعید سؤالاتی از ابن سینا پرسیده و وی نیز پاسخ داده است.

٤. ميم و سين: للأوسط + فيه.

٥. ميم: - بالإطلاق العام، ولا عن ممكنتين، ولا عن خلط منهما. ولا شك في أنه لا قياس فيه عن.

٦. ميم و سين: بالسلب.

٧. سين: نهی.

٨. ميم و سين: بعينه ذلك.

الواحد، كالإنسان، بل الشئيين المحمول أحدهما على الآخر، كالإنسان والحيوان، قد يوجد شيء يحمل عليه - أو عليهما - بالإيجاب المطلق، ويسلب بالسلب المطلق، كالتساكن؛ وقد يوجد ويسلب معاً عن كل واحد من جزئيات المعنى الواحد، ككل واحد من الناس، أو جزئيات شئيين أحدهما محمول على الآخر، لكل واحد من الناس، وكل واحد من الحيوان. ولا يوجد شيء من ذلك أن يكون الشيء كالإنسان مسلوباً عن نفسه، أو أحد الشئيين، كالحيوان مسلوباً عن الآخر، كالإنسان. وقد يعرض جميع هذا للشئيين المسلوب أحدهما عن الآخر، كالإنسان والفرس فيقال: «الإنسان أو كل واحد من الناس ساكن،<sup>١</sup> الفرس وكل واحد مما هو فرس ليس بساكن»، وعلى العكس، ولا يوجد ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر؛ فلا يلزم إذن مما ذكر سلب ولا إيجاب، فلا تلزم نتيجة من الاختلاطات المذكورة.

والذي يحتجون به في الاستنتاج عن المطلقتين المختلفتي الكيفية، وكبراهما كلية مما سنذكره، وهو العكس والخلف،<sup>٢</sup> فشيء لا يطرّد في المطلق العام والوجودي العام؛ لأن العمدة هناك إما العكس للسالبة، ويردّه بذلك إلى أول الأشكال وهو محال هاهنا؛ إذ هما أعني المطلقة العامة الوجودية، لا ينعكسان<sup>٣</sup> في السلب، أو الخلف باستعمال التقيض، بأنه إن لم يصدق المدعى صدق نقيضه ويضاف إلى الكبرى، فينتج من الأول ما يناقض الصغرى، وهو محال أيضاً؛ إذ شرائط التقيض فيهما لا تصح.<sup>٤</sup>

بل إنّما تتعدّد<sup>٥</sup> في هذا الشكل من المطلقات قياسات من مقدمات فيها موجبة وسالبة، إذا كانت سالبتها من شرطها أن تنعكس،<sup>٦</sup> أو لها نقيض من بابها، أي مطلق أيضاً؛ وقد علمت أنّ القضايا المطلقة السالبة كذلك.

فهناك إن كان تأليف من «مطلقتين» أو من «ضرورتين» أو من «مطلقة عامة» ومن

١. سين: ساكن + و.

٢. ميم و سين: أو.

٣. سين: العكس والخلف.

٤. سين: لاتعكسان.

٥. ميم و سين: لا يصح.

٦. سين: ينعقد.

٧. سين: ينعكس.

«ضرورة»، فالشروط في الإنتاج أن تختلف القضيتان في الكيفية، بأن تكون إحدهما موجبة والأخرى سالبة، وتكون الكبرى كلية، والاختلاف في الكيف وكلية الكبرى هما شرطا هذا الشكل اللذان إذا فقدوا أو أحدهما لزم العقم، أي لم يطرّد ثبوت الأكبر للأصغر ولا سلبه عنه. اللهم إلا إذا كانت المقدمتان غير المختلفتين في قوة المختلفتين، وستعرف أنهما كذلك، وعدم الاطراد في المواد الثلاثة هو دليل العقم فيما خلا<sup>١</sup> عن مجموع الشرطين المذكورين، فاعتبره من نفسك، والحكم في الجهة للسالبة حين تصير كبرى الأول بطريق العكس إلا فيما استثنى هناك، فيما تأتي<sup>٢</sup> من خلط ما لا ينافي في حدّ النتيجة معه بالإيجاب، والضروب المنتجة من هذا الشكل بحسب الشرطين إذا اعتبر إنتاج المتفقتين اللتين في قوة المختلفتين ثمانية، وإذا لم يعتبر ذلك فأربعة؛ لأن الكبرى الموجبة الكلية لا تقترن إلا لسالبتين، والسالبة الكلية لا تقترن إلا بموجبتين، ولا ينتج شيء منها إلا السالب.

والضرب الأول منها هو مثل قولك: «كل ج ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من ج أ»؛ لأننا نعكس الكبرى فتصير: «لا شيء من ب أ»، ونضيف<sup>٣</sup> إليها الصغرى، فيكون الضرب الثاني من الشكل الأول، وتكون<sup>٤</sup> العبرة في الجهة للكبرى مع التقييد المذكور.

والثاني منها: مثل قولك: «لا شيء من ج ب، وكل أ ب، فلا شيء من ج أ»؛ لأنك<sup>٥</sup> تعكس الصغرى وتجعلها كبرى، فينتج: «فلا شيء<sup>٦</sup> من أ ج»، ثم تعكس النتيجة؛ وتكون<sup>٧</sup> العبرة للسالبة أيضاً في الجهة،<sup>٨</sup> فإن كانت مطلقة فما ينعكس إليه المطلق من المطلق إن كان عرفياً عاماً<sup>٩</sup> كلية،<sup>١٠</sup> وإن كان عرفياً وجودياً عرفياً مقيداً باللدوام في البعض.

والثالث منها مثل قولك: «بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، فليس بعض ج أ»، تبينه بما عرفت.

١. ميم وسين: إيهما.

٢. ميم: خلاص.

٣. سين: يأتي.

٤. سين: يضيف.

٥. سين: يكون.

٦. سين: لأننا.

٧. سين: لاشيء.

٨. سين: يكون.

٩. سين: الحجة.

١٠. سين: - عاماً.

١١. سين: فكفه؛ ميم: فلنفسه.

والزابع منها مثل قولك: «ليس بعض ج ب، وكلّ أ ب»، ينتج<sup>١</sup>: «ليس بعض ج أ»، وإلا فـ «كلّ ج أ»، وكان «كلّ أ ب»، ف «كلّ ج ب»، وكان «ليس بعض ج ب»، هذا خلف، ويمكن استعمال هذا الطريق في جميع الضروب.

وله بيان غير الخلف، ويُستعمل الافتراض، ولا يفيد استعماله إلا في مقدّمة جزئية وهو هكذا. ليكن «د» هو البعض الذي هو من «ج»، وليس «ب»؛ فيكون «لا شيء من د ب»: لانقلاب الجزئية كناية محفوظة الجهة، و«كلّ أ ب»، ف «لا شيء من د أ» من هذا الشكل بعينها يعالجه<sup>٢</sup> السالبة بالقيّد المذكور، ثمّ يضمّ إلى ذلك مقدّمة أخرى لزمّت من ذلك الفرض؛ وهي «بعض ج د»، على أنّهما اسمان مترادفان،<sup>٣</sup> لا على جهة الحمل الحقيقي، فنقول:<sup>٤</sup> «بعض ج د، ولا شيء من د أ»، فلا «كلّ ج أ» من رابع الأول على جهة «لا شيء من د أ» التي على جهة «لا شيء من د ب» التي على جهة «ليس بعض ج ب».

ومن هاهنا تعلم<sup>٥</sup> أنّ العبرة للسالبة في الجهة على الشرط المذكور، وقد طعن في استعمال الافتراض في هذا الضرب بأنّ صفراء سالبة فجاز صدقها إذا كانت بسيطة فكذب<sup>٦</sup> الموضوع، فلا تصدق<sup>٧</sup> «بعض ج د»؛ لأنّ الموجبة تستدعي صدقها وجود موضوع، وهذا وإن كان الطاعن به من الفضلاء الأكبر هو ضعيف؛ لأنّ كلّ مفهوم كلي فيتصوّر له جزئيات يحمل على كلّ واحد منها حملاً إيجابياً، سواء كانت موجودة أو لم تكن، ونحن قلّ ما نوجب<sup>٨</sup> وجود الموضوع في الموجبة الصادقة إلا على تقدير أن نحكم فيها بثبوت المحمول له في الخارج إمّا على غير هذا فلا، فإنّه يصدق «كلّ مستتبِع شكل» ولو لم يوجد<sup>٩</sup> شيء من المستبعات ومن تحقّق الأصول السالفة في الحمل والوضع لم يشتهبه عليه ذلك.

١. ميم: ولا شيء من أ ب.

٢. سين: - و.

٣. سين: بعينه تابعاً لجهة.

٤. سين: مرادفان.

٥. سين: فنقول.

٦. ميم و سين: علم.

٧. سين: بكذب.

٨. سين: فلا يصدق.

٩. ميم: ونحن فلم نوجب.

١٠. ميم: - شيء.



وليس يمكن<sup>١</sup> في هذا الضرب أن يبين<sup>٢</sup> بالعكس؛ لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس، والكبرى تنعكس جزئية؛ فلا يلتزم<sup>٣</sup> منها ومن الصغرى قياس، فإنه لا قياس من جزئيتين. هذا كله وليس في المقدمات ممكن، فإن اختلط ممكن ومطلق، وكان من الجنس الذي لا ينعكس، فإن ما أوردناه في منع انعقاد القياس عن مطلقتين من ذلك الجنس، يوضح منع انعقاد القياس من هذا الخلط.

وإن كان من الجنس الذي نستعمله الآن، والمطلق سالب، فقد ينعقد القياس إذا روعيت الشرائط، وهي الاختلاف في الكيف<sup>٤</sup> وكلية الكبرى، فإن كانت الكبرى كلية سالبة من باب المطلق المذكور، وكان الممكن موجباً كيف كان أو سالباً، إذا كان ممكناً خاصاً سالبة في قوة موجبة، رجع بالعكس إلى الشكل الأول أو بالخلف أو الافتراض إذا كانت الصغرى جزئية فانتج، ولكن النتيجة هي التي عرفها<sup>٥</sup> في الشكل الأول ولا يخفي عليك تفصيل ذلك في مفهومات الممكن ومفهومات المطلق المنعكس، ووقوعها في الضروب وكيفية استعمال هذه الطرق في بيانها. وإن لم تكن<sup>٦</sup> الكبرى سالبة مطلقة، بل كانت موجبة، كيف كان ذلك،<sup>٧</sup> أعني سواء كانت مطلقة أو ممكنة، لم يكن ذلك التاليف قياس إلا في تفصيل لا يحتاج إليه هاهنا، وتحقق عقم العقيم منه عدم الاطراد والظرف<sup>٨</sup> التي ترده إلى الأول مسدوداً هاهنا تبين ذلك الامتحان.

وأما التفصيل المستثنى، فهو أن تكون المقدمتان مختلفتي هيئة الوجود الذي لا ضرورة فيه، وكان أحدهما الحكم فيه في وقت من أوقات كون الشيء ج فيكون فيه وجوب و<sup>٩</sup> لا يكون والآخر في كون ما هو ج دائماً مادام موصوفاً بذلك، ومثاله «لا شيء من ج ب حين هو ج» وجب أو لم يجب و«كل أ ب مادام أ، فلا شيء من ج أ حين هو ج وإلا فبعض ج أ مادام ج، وكل أ ب مادام أ فبعض ج ب مادام

١. سين: بممكن.
٢. سين: يتبين.
٣. ميم و سين: يلتزم.
٤. سين: الكيفية.
٥. سين: عرفتها.
٦. سين: لم يكن.
٧. سين: - ذلك.
٨. سين: الطرق.
٩. ميم و سين: مسدودة.
١٠. ميم و سين: أو.

ج، وكان لا شيء من ج من ح، هو ج «هذا خلف»، وهذا يخفض بما إذا كانت، العرفية هي الكبرى، وهذا هو مراد اصطلاح المطلق، المحل فيه، وإنما هو مستثنى من سبب اصطلاح المطلقات وتسمى كذلك، لأن ذلك لا يخرج عن الإطلاق، وهو نكولنا بالإمكان: «لا شيء من ج ب بالضرورة» حسب الوصف، فإن ذلك لا يخرج عن الإطلاق، وهو نكولنا بالإمكان، حسن هو ج، وبالإضافة ج أ بالضرورة مادام ج، وكان كل أ ب بالضرورة مادام أ، وبالضرورة بعض ج ب مادام ج<sup>١</sup> وهو تناقض الصغرى.

ويجب أن تقيس على هذا خلط الضروري بغيره إذا كان على هذه الصورة، أي إذا كانت السالبة ضرورية والموجبة غير ضرورية، فإنه ينتج ويتبين بنتيجته بالعكس والخلف، كما مر في المطلقة المنعكسة، أما إذا كانت الموجبة ضرورة<sup>٢</sup> والسالبة غير ضرورية، فإنه ينتج أيضاً، ولكن يتبين بالخلف دون العكس، ولكن بعد أن تعلم أن في هذا الخلط، أعني الضروري بغيره، زيادة قياسات يكون<sup>٣</sup> زيادة ضروب على الأربعة المذكورة.

وذلك أنه إذا كان التاليف من ممكن صرف وضروري، أو من وجودي صرف وضروري، والكبرى كلية، ثم القياس، سواء كانتا موجبتين معاً، أو سالبتين معاً، فضلاً عن المختلفتين. أما إذا اختلفتا والكبرى كلية، فتعلمه معاً علمت. وأما إذا اتفقتا فأنت تعلم أنه إذا كان «ج» بحيث إنما يصدق «ب» على كلاًه بإيجاب غير ضروري، وكان «ب» على كل ما هو موجود من «ج» غير ضروري، أو المفروض من «ج» غير ضروري، وكان «أ» بخلافه عندما كان «كل ما هو «أ» فإن ب» ضروري عليه» أن طبيعة الموجود من «ج»، أو المفروض منه، مبينة لطبيعة «أ»، لا تدخل<sup>٤</sup> إحداها في الأخرى، ولا يمكن ذلك، سواء كان بعد هذا الاختلاف اتفاق في

١. سين: قولنا.

٢. ميم: - بالإطلاق.

٣. ميم: - بالضرورة.

٤. سين: فبالضرورة.

٥. ميم: ج + وكان كل أ ب بالضرورة مادام أ فبالضرورة بعض ج ب مادام ج.

٦. سين: ضرورية.

٧. ميم و سين: أي.

٨. سين: بما.

٩. سين: فكان.

١٠. سين: فكان.

١١. سين: لا يدخل.

الكيفية الإيجابية، أو الكيفية السلبية، وكذلك البعض من «ج» المخالف لـ «أ» في ذلك، إن كانت الصغرى جزئية.

وتعلم أن النتيجة دائماً تكون ضرورة السلب. وهذا مما غفلوا عنه<sup>١</sup>، وهو يرجع عند التحقيق إلى الاختلاف في الكيف، فإن تقدير الكلام هكذا: «إن ج ثبت له ضرورة ب بالضرورة، ولا شيء من أثبت له ضرورة ب بالضرورة، فلا شيء من ج أ بالضرورة»، ومثاله في الموجبتين: «كل ج ب لا بالضرورة، وكل أ ب بالضرورة، فلا شيء من ج أ بالضرورة، وإلا فبعض ج أ بالإمكان العام» مضموناً<sup>٢</sup> إلى الكبرى أنتج «بعض ج ب بالضرورة» وهي لا تصدق مع الصغرى، وكذا لو كانت الصغرى هي الضرورية والكبرى لا ضرورية، وكذا لو كانتا سالبتين.

وأبى بعض الفضلاء الأكابر<sup>٣</sup> أن يجعل النتيجة هاهنا ضرورة فحكم<sup>٤</sup> بأنها دائمة بناءً منه على قواعد قد سبق الكلام عليها.

والضوابط العامة لمختلطات هذا الشكل ما ذكر منها إلى هاهنا وما لم يذكر بعد مراعاة الشرطين، وأن لا تصدق<sup>٥</sup> المقدمتان مع اختلافهما بالكيف لو شملهما الحكم بالأوسط، كالممكنة والمطلقة بسيطتين و مخلوطتين هو أنهما متى اختلفتا في الجهة بحيث لا تتلاقى هذا النتيجة بالإيجاب أبداً، والنتيجة<sup>٦</sup> دائمة إن أمكن التلاقي ولم تقع، وضرورة إن لم يمكن اختلفتا بالكيف أو اتفقتا، والوصفيات المنتجة تنتج<sup>٧</sup> وصفية، كالمقدمتين حال البساطة وكالأخس حال الاختلاط، وإن كانت الكبرى فقط وصفية وامتنع اجتماعهما مع قطع النظر عن الوصف فالنتيجة مع الصغرى العقلية<sup>٨</sup> مطلقة، ومع غيرها ممكنة، وقيد الوقت المعين وغير المعين يبقى في النتيجة، والكبرى الوجودية العرفية ينتج كيف كانت الصغرى مطلقة عامة، وإن كان لا مدخل للصغرى في هذا الإنتاج لكن<sup>٩</sup> اللازم من إحدى المقدمتين لازم من مجموعهما، وتحقق<sup>١٠</sup> هذه وأمثالها مستعان<sup>١١</sup> فيه بما مر.

١. سين: ك «ألف»
٢. هذا ما غفل الجمهور عنه.
٣. سين: مضموناً.
٤. أي أثير الذين الأبهري، صاحب الهداية الأثرية في المنطق والطبيعي والهيئات.
٥. سين: وحكم.
٦. سين: لا يصدق.
٧. سين: فالنتيجة.
٨. سين: ينتج.
٩. سين: الفعلية.
١٠. سين: تحقيق.
١١. سين: يُستعان.
١٢. دربارة شكل دوم نك: سهروردي. الحكمة الإنشائية، ج ٥، كتاب المشاريع والمطارات، ص ٣٢٢، وج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٣٧٥.

### الشكل الثالث

وهو الذي الحد الأوسط فيه موضوع الطرفين.<sup>١</sup> الشرط في كون قرانن هذا الشكل منتجة هو أيضاً أمران: أحدهما أن تكون الصغرى موجبة، أو في حكمها كما علمت - في صغرى الأول إذا كانت تتبع<sup>٢</sup> ممكنة خاصة أو وجودية، وثانيهما أن تكون في المقدمتين وفيها<sup>٣</sup> كلياً أيهما كان صغرى أو كبرى، ومتى اختل واحد من الشرطين لم يلزم النتيجة. أما الأول، فلأنه لو خرج الأصغر عن الأوسط وكان الأكبر إما خارجاً عنه بالبعض موجباً لاحتمال عمومه، أو بالكلّ مسلوباً لم يعرف حال الطرفين هل هما متلاقيان خارج الأوسط أم متباينان، مثل «لا شيء من الفرس يانسان<sup>٤</sup> ولا شيء من الفرس يناطق<sup>٥</sup>» أو «لا شيء منه بحجر<sup>٦</sup>».

وأما الثاني فللاحتمال أن لا يتحد الأوسط، مثل «بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان فرس»، فكذا<sup>٧</sup> في السالبتين والمختلفتين.

وأنت تعلم أن قرانته هذا الشكل يكون حينئذٍ باعتبار هذين الشرطين إذا لم يعتبر جواز كون الصغرى سالبة في قوة موجبة تكون<sup>٨</sup> ستة؛ لأن الموجبة الكلية صغرى تقتزن بالمحصورات الأربع كبرى<sup>٩</sup> والموجبة الجزئية صغرى تقتزن بالكليتين كبرى، وإذا اعتبرنا ذلك ازدادت ستة أخرى، فكانت اثني عشرة، لكن الستة، بل الاثنا عشرة تشترك<sup>١٠</sup> في أن نتائجها إنما تجب جزئية، ولا يجب فيها كلياً، كما اشترك قرانن الثاني في أن نتائجها سالبة لا موجبة، والعلّة هاهنا كون تلاقي الطرفين أو تباينهما إنما يتحقق عند الأوسط فقط من غير تعرّض لما خرج عنه؛<sup>١١</sup> فإنك إذا قلت: «كل إنسان حيوان» و«كل إنسان ناطق» لم يلزم<sup>١٢</sup> أن يكون «كل حيوان ناطقاً»، ولزم أن يكون بعضه ناطقاً، لا لزوماً بيناً، بل بأن تعكس الصغرى؛ ليرتد إلى الأول. فاجعل هذا، أي عكس الصغرى، لك

١. ميم و سين: للطرفين.

٢. ميم و سين: - تتبع.

٣. ميم و سين: - وفيها.

٤. ميم و سين: يانسان + وكل فرس حيوان أو كل فرس صهال وكذا لاشيء من الفرس بانسان.

٥. سين: وكذا.

٦. ميم و سين: - تكون.

٧. سين: يشترك.

٨. سين: - عنه.

٩. سين: فلم يلزم.

معياراً في رد المركبات من الكلّيتين في هذا الشكل، بل وفي رد كل اقتران كبراه أحد الكلّيتين منه إلى أول الأشكال.

وأما إذا كانت الكبرى جزئية، لم ينفك عكس الصغرى؛ لأنها إذا عكست صارت جزئية، فإذا قرنت<sup>٢</sup> بها<sup>١</sup> الأخرى كان الاقتران من جزئيتين، فلم ينتج؛ بل يجب أن تعكس الكبرى وتجعل صغرى حتى يرتد إلى الأول، ثم تعكس النتيجة كما علمت<sup>٣</sup> في ثاني الثاني، ومثاله «كل ب ج، وبعض ب أ»، فنقول: «بعض أ ب» و«كل ب ج، فبعض أ ج، فبعض ج أ» وهو المطلوب.

واعلم أن العبرة في الجهة المنحرفة - وهي التي تتعين في الشكل الأول فيها، أي في الكبرى، على قياس ما أوردناه - هناك، إنما هي للكبرى، ونعني بالمنحرفة الجهة التي تكون<sup>٤</sup> في المقدمات وتبقى محفوظة في النتيجة لا على سبيل الاتفاق كبعية النتيجة في الأول للصغرى إذا كان من ممكنة ومطلقة عامتين، فإنه اتفاق، ولو كانت الصغرى ممكنة خاصة لكانت النتيجة أيضاً ممكنة عامة: أما فيما يتبين بعكس صغراه فذلك ظاهر.

وأما فيما يتبين نفس الإنتاج بعكس الكبرى، فلا يمكن بيان جهة النتيجة به؛ لأنه لا يته إلا بعكس النتيجة، وقد لا يبقى جهتها بعد العكس محفوظة، فيتبين ذلك، أي كون جهة النتيجة كالكبرى، بالافتراض بأن يفرض، والقرينة «كل ب ج، وبعض ب أ» المنتجة لـ «بعض ج أ»، بعض «ب» الذي هو «أ» حتى يكون «د»، فيكون «كل د أ» بجهة الكبرى<sup>٥</sup>، بل هي الكبرى بعينها؛<sup>٦</sup> فنقول حينئذ: «كل د ب»، على أنهما اسمان مترادفان، و«كل ب ج»، ف «كل د ج»؛ وقرن إليه «وكل د أ»، فينتج من هذا الشكل: «بعض ج أ». والجهة ما توجهه قولنا: «كل د أ» الذي هو جهة «بعض ب أ» الذي هو الكبرى.

١. ميم و سين: معياراً لك.

٢. ميم: - رد.

٣. سين: قرت.

٤. سين: به.

٥. ميم: - كما علمت.

٦. سين: يكون.

٧. سين: لجهة.

٨. ميم: بعضها.

٩. ميم: - «بعض ج أ» والجهة ما توجهه قولنا: «كل د أ» الذي هو جهة.

والذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى، فإنهم يحسبون أن الصغرى تصير كبرى عند عكس الكبرى. وجعلها صغرى. فيكون الحكم لجهتها؛ لأن جهة النتيجة عندهم أنها أبدأ في الأول تتبع الكبرى، ثم تنعكس فتكون الجهة بعد العكس جهة الأصل، وهو جهة الصغرى<sup>٢</sup> صارت كبرى الأول، وإنما يغلطون بسبب أنهم يحسبون أن العكس يحفظ<sup>٣</sup> الجهات، وأنت قد علمت خطأهم. وقد بقي ما لا يتبين بالعكس، وذلك حيث تكون الكبرى جزئية<sup>٤</sup> سالبة، فإنها لا تنعكس، وصغراها تنعكس جزئية<sup>٥</sup>، فلا يقترن<sup>٦</sup> قياس؛ لأنه يكون من جزئيتين ولا قياس فيهما،<sup>٧</sup> بل إنما يتبين بطريق الخلف، أو طريق الافتراض.

أما طريق الخلف، فأن نقول: إنه إن لم يكن «ليس بعض ج أ» ف «كل ج أ»، وكان «كل ب ج»، فنقول: «كل ب ج» و «كل ج أ»، ف «كل ب أ»، وكان «ليس كل ب أ»، هذا خلف، ويمكن أن يبين به جميع ضروب هذا الشكل بأن يضم نقيض المدعى إلى الصغرى فينتج ما لا يصدق مع الكبرى.

وأما طريق الافتراض، فأن نقول: ليكن البعض الذي هو «ب» - وليس «أ» - هو «د»، فيكون «لا شيء من د أ». ثم تمم أنت من نفسك على سياق ما مضى فيما كبراه موجبة جزئية، واعتبر في الجهات ما توجه<sup>٨</sup> الكبرى أيضاً، كما اعتبرت هناك. فتكون قرائنه ستة<sup>٩</sup> إذن<sup>١٠</sup> من غير اعتبار جواز سالبة الصغرى التي في قوة الموجبة ستة :

الأولى: من كلّيتين موجبتين.

الثانية: من موجبتين، والصغرى<sup>١١</sup> جزئية.

١. سين: فيكون.

٢. ميم: الصغرى + التي.

٣. سين: لحفظ.

٤. سين: تقترن.

٥. ميم و سين: منهما.

٦. ميم: - ليس.

٧. سين: بان.

٨. سين: ما يوجه.

٩. ميم و سين: - ستة.

١٠. سين: ادل.

١١. سين: أو لصغرى.

الثالثة: من موجبتين، والكبرى جزئية.

الرابعة: من كليتين، والكبرى سالبة.

الخامسة: من جزئية موجبة صغرى، وكليّة سالبة كبرى.

السادسة: من كليّة موجبة صغرى، وجزئية سالبة كبرى؛ وهذه تورّد خامسة.

وهذا بحسب اعتبار تقديم الإيجاب على السلب، ولو اعتبرنا تقديم الكلي على الجزئي وهو

الأشهر لتعتبر<sup>٢</sup> هذا الترتيب؛ وقد عرفت نتائجها وبياناتها.

والضابط في جهات نتائج هذا الشكل أنّ الفعليّات تتجّ فعليّة، والممكنات بسيطة ومخلوطة تتجّ

ممكّنة إلا إذا كانت الكبرى ضروريّة أو دائمة، فإنّ النتيجة تتبعها والوصفيّات المختلفة غيرها، والتي

لايستلزم الدوام ينتج<sup>٣</sup> بحسب الذات، وأما المستلزمة له فينتج<sup>٤</sup> وصفيّة مطلقة. وحكم بعض الفضلاء

الأكابر بأنّ ما صغراه ممكّنة في هذا الشكل عقيم وبنى ذلك على ما قد سبق إبطاله.<sup>٥</sup>

١. سين: الجزئي على الكلي.

٢. سين: لتغيير.

٣. سين: تتجّ.

٤. سين: فتنتجّ.

٥. نك: طوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ص ٥٧٥؛ سهروردي، الحكمة الإسرافيّة، ج ١، كتاب حكمة الإسراق،

ص ٣٧٨، وج ٥. كتاب المشارع والمطارحات، ص ٣٢٨.

## النَهج الثامن

### في القياسات الشرطيّة وفي توابع القياس<sup>١</sup>

وفيه أربع إشارات

إشارة<sup>٢</sup> إلى اقترانات<sup>٣</sup> الشرطيّات

إنّا سنذكر بعض هذه، ونخلّي عمّا ليس قريباً من الطّبع منها، بعد استيفاء التّزنيص جميع ذلك في كتاب الشّفاء وغيره.<sup>٤</sup>

ونقول: إنّ المتّصلات قد تتألّف<sup>٥</sup> منها أشكال ثلاثة - كأشكال الحملّيات - تشترك في تالٍ أو مقدّم، وتفترق بتالٍ أو مقدّم، كما كانت في الحملّيات تشترك في موضوع أو محمول، وتقترن بموضوع أو محمول؛<sup>٦</sup> والأحكام تلك الأحكام في الأشكال، وضروبها وشرانطها<sup>٧</sup> وتناجها وبياناتها بالعكس والخلف والافتراض، وأشكاله ثلاثة:

مثال الأوّل منها، وهو الذي الأوسط فيه تالٍ في الصّغرى مقدّم في الكبرى: «كلّما كان أب فج د» و«كلّما كان ج د فهـ»<sup>٨</sup> وينتج «فكلّ ما كان أب فد د»<sup>٩</sup> وتتمّ أنت<sup>١٠</sup> من نفسك باقي المنتج من ضروبه الأربعة.

ومثال الثاني، وهو الذي الأوسط فيه تالٍ فهما: «كلّ ما كان أب فج د، وليس ألبّة إذا كان هـ ر فج د» ينتج «فليس ألبّة إذا كان أب فد ز» ويتبيّن إمّا بالعكس أو بالخلف على قياس استعمالهما في الحملّيات.

١. نك: نسخة أصل، ص ٣٦ ونسخة سين، ص ١٢٣.

٢. سين: اقترانيات.

٣. نك: ابن سينا، كتاب الشّفاء: المنطق، فن چهارم، مقاله پنجم، فصل اوّل و كتاب النّجاة، ص ٦٨ به بعد. چاپ مصر، و الحكمة المشرقيّة، ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٣٨٠.

٤. سين: فتقول.

٥. سين: يتألّف.

٦. ميم و سين: بمحمول أو موضوع.

٧. سين: شرانط.

٨. سين: فد + ز.

٩. سين: وكلّما.

١٠. سين: ر.

١١. ميم: - أنت.



وتبين الضرب الزابع منه بالافتراض. وهو أن يعين الحال الذي يكون فيها «أب» وليس «ج د»، وليكن هو عند ما يكون «ج ط» فيحصل منه قضيتان: إحداهما «ليس البتة إذا كان ج ط فح د»، والثانية قد يكون إذا كان «أب فح ط»، وبؤلف القياسان المذكوران منهما على حسب ما مر، وضروبه المنتجة الأربعة.

ومثال التاليف وهو الذي الأوسط فيه مقدم فيهما «كل ما كان ج د فأب، وكل ما كان ج د فدهز، فقد يكون إذا كان ب فدهز»، والبيان بالعكس والخلف والافتراض سببه ما تقدم، وضروبه المنتجة ستة، وهذه ذكرت على أنها لزوميات، فإن المركب من الاتفاقيات قليل الجدوى وهو فلا يخالف ما ذكرنا في شرط ولا بيان.

وأما ما يترتب من اللزوميات والاتفاقيات مخلوطة، فبعيد عن الطبع، وكذا إذا كان الأوسط جزءاً غير تام، أعني يكون تمام أحد الطرفين، بل يكون بعضاً منه سواء كان لذلك في المقدمتين معاً، مثل قولنا: «إن كان أب فح د» و«كل ما كان ز د فكل د ط» المنتج «إن كان أب فكل ما كان ه ر فح ط»، أو كان في إحدى المقدمتين فقط غير تام وفي الأخرى تاماً، مثل: «إن كان أب فح د، وكل ما كان ه ر فإن كان ج د فح ط» المنتج «فكل ما كان ه ر فإن كان أب فح ط» وأقسام ذلك كثيرة جداً، وقد يستنتج منها منفصلات أيضاً وكلها بعيدة عن الطبع.

وقد أشكل على اللزوميتين من جزء تام بأن لزوم الأكبر للأوسط أو عكسه في نفس الأمر، وبالجملة ملازمة الكبرى جاز أن لا يبقى على تقدير ثبوت الأصغر إذا كان ممتعاً في نفسه، وتمثلوا عليه من أفضل الأشكال، وهو الأول بأنه «كل ما كان هذا اللون سواداً وبياضاً، فهو سواد» و«كل ما كان سواداً لم يكن بياضاً»، ومع هذا فلا يصدق «كل ما كان هذا اللون سواداً وبياضاً لم يكن بياضاً».

وجوابه أن الأوسط إن وقع في الكبرى، كوقوعه في الصغرى كان الإنتاج بيتاً، وإن لم يقع كذلك، كالسواد المأخوذ في الصغرى على الوجه الذي لا يصاد البياض، وفي الكبرى على الوجه المضاد له، لم يكن الأوسط متكرراً، فلم يكن قياساً لهذا السبب، وعلى تقدير أن لا يبقى الكبرى صادقة فليس بقادح في الإنتاج؛ إذ ليس من شرط إنتاج القياس صدق مقدماته، فإن الكاذب المقدمات قد ينتج ويستعمل إلزاماً.

وقد تقع الشركة بين «حملية» و«منفصلة»، مثل قولك: «الاثنان عدد، وكل عدد إما زوج وإما فرد»؛ واستخراج الأحكام المتعلقة بالإنتاج في هذا مما سلف سهل. وكذلك قد تشترك

١. ميم: - فيحصل منه قضيتان: إحداهما «ليس البتة إذا كان ج ط فح د»

٢. سين: لا يكون.

٣. سين: كذلك.

٤. سين: كلما.

«منفصلة» مع «حمليات»، مثل قولك<sup>١</sup> هذا المعنى: وليكن «أ» إِمَّا أن يكون «ب»، وإِمَّا أن يكون «ج»، وإِمَّا أن يكون «د»؛ وكل «ب» و«ج» و«د» هو «هـ»؛ فكل «أ» هو «د»؛ واستخراج الأحكام في هذا<sup>٢</sup> أيضاً ممَّا سلف سهلاً، واعتبر من نفسك اختلافه في الأشكال وتناجه<sup>٣</sup>، وقد يتركب على وجوه كثيرة بعيدة عن الطبع.

وقد تفتقرن<sup>٤</sup> «الشَّرطيَّة المتَّصلة» مع «الحملية»<sup>٥</sup>، وأقرب ما يكون من ذلك إلى الطبع أن تكون<sup>٦</sup> الحملية تشارك التالي المتَّصلة الموجبة، على أحد أنحاء شركة الحمليات؛ فتكون النتيجة متَّصلة، مقدِّمها ذلك المقدِّم بعينه، وتاليها نتيجة التَّاليف من التَّالي الذي كان مقترناً بالحملية. والحملية مثاله أنه إن «كان أ ب» ف «كل ج د»، و«كل د هـ» يلزم منه أنه إن «كان أ ب» ف «كل ج هـ»<sup>٧</sup>.

وإلى هذا الاقتران ينحلَّ قياس الخلف، ولو<sup>٨</sup> كانت الحملية صغرى لكان قريباً من الطبع أيضاً، وقد طعن فيه بأنَّ الحملية الصادقة في نفس الأمر جاز أن لا يبقى صادقة على تقدير صدق مقدِّم المتَّصلة، وقد عرفت جوابه.

وعليك أن تعدَّ سائر الأقسام من الأشكال وضروبها<sup>٩</sup> الواقعة في هذا التركيب، وغير ذلك من الواقع فيه كَلِيَّة<sup>١٠</sup> المتَّصلة وجزئيتها، كل ذلك ممَّا علمته.

وقد يقع مثل هذا التَّاليف من متَّصلين تشارك<sup>١١</sup> إحداهما التالي الأخرى<sup>١٢</sup>، إذا كان ذلك

١. سين: قولك + في مثل.

٢. ميم: - في هذا.

٣. ميم: - وتناجه.

٤. سين: يفتقرن.

٥. ميم: لزومه.

٦. سين: يكون.

٧. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: الحملية في هذه الاقترانات، إِمَّا أن تقع صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين تشارك المتَّصلة إِمَّا في مقدِّمها أو تاليها ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبهمات، ص ٥٨٥. به تحقيق خطاوى.

٨. سين: فلو.

٩. ميم و سين: تعدَّ + من نفسك.

١٠. سين: ضروبه.

١١. ميم و سين: ككلية.

١٢. سين: يشارك.

١٣. سين: الأخرى + و.

التالي متشلاً أيضاً، ويكون قياسه هذا القياس، ومثله «ك» كل ما كان ج د وهـ ز،  
و«ك» ما كان هـ ز فح ج، فإن كان «ك» فكل ما كان ح د فح ج، وهذا من مستحسنين مشتركين في حرف  
تة من انكري غير تة من شعري، وفيه يحل قياس تخند في تحنلات.

وأما تسمية القول في الاقترانات الشرطية، كأنها من مستحسنين وأنهي من متسمة ومنسمة وب في  
قيسه ما ذكر القريب منها إلى تصح وتعبير، فلا يليق باختصارات، وربما تعدد حصره في كتب  
لمسوخة يضاد كثرته، وقد نظرة تسمية يستغنى بما قد حلق عليه منها على استخراج كبير من  
يصح عنه.

### إشارة إلى قياس المساواة

إنه ربما عرف من أحكام المقدمات في قياس أشياء تقطع، ويستنى القياس على صورة  
مخالفة للقياس، مثل قولهم: «ج» مساوٍ «ب»، و«ب» مساوٍ «أ»، ف«ج» مساوٍ «أ»؛  
فقد أخطأ منه أن «مساوي المساوي مساوٍ»، فإنه لا يتبع إلا ما يضاهيه، ولهذا نوبتت المساواة  
بالمخالفة لما برمت النتيجة، وعذال بالقياس عن وجهه من وجوب الشركة في جميع الأوساط إلى  
وقوع الشركة في بعضه، فإن لأوسط محمول في الشعري بحسب هذا التركيب هو مساوٍ «ب»  
وأنهي في الكبرى هو «ب» لا مساوي «ب» وتبناه هو بعضه في اللفظ لا في المعنى أيضاً، فإن  
مساواة «ب» غير المجموع من المساواة، والبناء فلهمذاً لقياس أسماء كثيرة كالمشتملة على العملاقة  
والمشابهة وغيرهما، وكقولنا: «ثمرة في الحققة، والحققة في الصندوق» فكقولنا: «الإنسان من  
القطنة والتقطنة من العناصر، فالإنسان من العناصر» وغير ذلك، وتحليله إلى الحدود العرفية في القياس  
عسر، ويجب أن يجعل تحليله قانوناً يرجع إليه في أمثاله، وقد حلل إلى قياس مفرد، فقول: «ج مساوٍ  
ب» المساوي لألف، و«كل كذا، فهو مساوٍ لألف فح مساوٍ لألف» وحلل أيضاً إلى قياسين فقول: «  
مساوٍ لب» و«كل ما هو مساوٍ لب، فهو مساوٍ لمساوي أ، فح مساوٍ لمساوي أ» ثم يقال في كل<sup>١</sup>

١. سين: الاقترانات.

٢. سين: - إلا.

٣. سين: ولهذا.

٤. ميم وسين: الصندوق + الثمرة في الصندوق.

٥. ميم وسين: وكقولنا.

٦. سين: فقول + ج.

٧. سين: قول.

٨. ميم وسين: وكل ما هو.

مساوٍ لمساوي ألف، فهو مساوٍ لألف، ف «ج» مساوٍ ل «أ»، ثمَّ يقال: «وكلُّ مساوٍ لمساوي ألف، فهو مساوٍ لألف، فج مساوٍ لألف»<sup>١</sup>، والأقسية لا تورّد في العلوم على هياتها القياسيّة المرتبة، بل يقع فيها زيادة وحذف، ويعتبر كما لا يخفى على الناظر فيها.

وضابط تحليلها هو بتلخيص المقدمات والحدود عن الزوائد، والتظر في اشتراك بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على كيفيّة تأليف كلّ قياس منها، والقياسات المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضها مقدمات للبعض.

وربما أوردت النتائج والمقدمات بتمامها وتُسمى موصولة، وربما حذفّت النتائج إلا الأخيرة<sup>٢</sup>، ويُسمى مفضولة، مثل: كلّ إنسان حيوان، وكلّ حيوان نامٍ، كلّ نامٍ جسم، فكلّ إنسان جسم»، وربّما كان التركيب من اقترائيات أو من استثنائيات أو منهما جميعاً، وأقسام ذلك لا يتناهى<sup>٣</sup> وحُصصَ هذا القياس بالذّكر ليقاس عليه أمثاله ممّا يتغيّر منه<sup>٤</sup> الحدود ويحذف منه بعض المقدمات<sup>٥</sup>.

### إشارة

#### إلى القياسات الشرطيّة الاستثنائيّة

القياسات الاستثنائيّة إمّا أن توضع<sup>٦</sup> فيها متّصلة، ويُستثنى إمّا عين<sup>٧</sup> مقدّمها، فينتج غير<sup>٨</sup> التالي، مثل أن تقول: «إن كانت الشمس طالعة فالكوكب خفيّة، لكنّ الشمس طالعة، فالكوكب خفيّة»؛ أو نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدّم، مثل أن تقول: «ولكنّ الكواكب ليست بخفيّة»، فينتج «فالشمس ليست بطالعة»، ولا ينتج غير ذلك<sup>٩</sup>.

وذلك لأنّ كلامنا في المتّصلة اللزوميّة الموجبة الكلّيّة، ومن المعلوم أنّه متى وُضِعَ الملزوم وُضِعَ

١. ميم و سين: - ثمَّ يقال: وكلُّ مساوٍ لمساوي ألف فهو مساوٍ لألف، فج مساوٍ لألف.

٢. سين: الأخيرة.

٣. سين: وكلّ.

٤. سين: لا يتناهى.

٥. ميم: تخصص.

٦. ميم و سين: فيه.

٧. درباره قياس مساوات نك: مطهرى، مجموعه آثار ٧، درسهای اشارات، ص ٢٩.

٨. ميم و سين: يوضع.

٩. سين: غير.

١٠. ميم: عين.

١١. سين: تقول + إنه.

١٢. سين: يقول.

١٣. أي نقيض المقدّم أو غير التالي.

لِلزُّومِ وَمَنْى رُفِعَ الزُّوْمُ حَقِيقاً؛ لِلزُّومِ وَاسْتِثْنَاءِ الْوَضْعِ وَالزُّوْمُ يَجْرِي مَجْرَى الْحَدِّ الْأَوْسَطِ  
مِنَ الْإِفْتِرَاقِيَّاتِ؛ لِتَكَرُّرِهِ تَارَةً حَالِ كَوْنِهِ جِزْءاً مِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَتَارَةً حَالِ كَوْنِهِ مَسْتَشْنَى، وَأَمَّا غَيْرَ هَذَيْنِ  
لِضَرْبَيْنِ كَأَنَّي اسْتِثْنَى فِيهِ نَقِيضَ الْمَقْدَمِ أَوْ الَّذِي اسْتِثْنَى فِيهِ غَيْرَ التَّالِي. فَإِنَّهُمَا لَا يَنْتَاجَانِ؛ لِاحْتِمَالِ  
أَنْ يَكُونَ التَّالِي أَعْتَمَ مِنَ الْمَقْدَمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الْأَخْضِ رَفْعَ الْأَعْمِ، وَلَا وَضَعَهُ، وَلَا مِنْ وَضَعِ الْأَعْمِ  
وَضَعُ الْأَخْضِ وَلَا رَفْعَهُ، وَالْمَتَّصِلَةُ الْإِنْفِاقِيَّةُ لَا يَنْقَبِذُ بِاسْتِثْنَاءِ الْعَيْنِ عِلْماً، وَلَا يَصْدُقُ رَفْعُ تَالِيهَا.

وَمَا النَّسَابِيَّةُ، فَلَا يَنْتَاجُ إِلَّا بِوَسْطَةِ رَدِّهَا إِلَى الْمَوْجِبَةِ، فَإِنَّ كِلْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَوْجِبَةِ وَالنَّسَابِيَّةِ  
لِلزُّومِيَيْنِ يَلْزَمُ الْأُخْرَى إِذَا وَافَقَتْهَا فِي الْمَقْدَمِ وَخَالَفَتْهَا فِي التَّالِي أَوْ وَافَقَتْهَا فِي التَّالِي أَيْضاً وَخَالَفَتْهَا  
فِي شِبْهِ الزُّوْمِ وَنَقِيضِهِ.

وَبَعْضُ الْفَضْلَاءِ الْأَكْبَارِ مَنَعَ ذَلِكَ مُحْتَجاً بِأَنَّ الْمَقْدَمَ الْمَمْتَنِعَ جَازٍ أَنْ يَسْتَلْزِمَ النَّقِيضِينَ، وَإِنَّ الْمَقْدَمَ  
كَيْفَ كَانَ جِزْءاً لَا يَسْتَلْزِمُ الشَّيْءَ وَلَا نَقِيضَهُ.

وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمَسْتَلْزِمَ لِلنَّقِيضِينَ لَا يَكُونُ غَيْرَ مَسْتَلْزِمٍ لِهَمَا، وَالْعِلْمُ بِهِ بَدِيهِي، وَأَمَّا عَدَمُ اسْتَلْزَامِ  
لشَيْءٍ لِلنَّقِيضِينَ فَمَمْنُوعٌ<sup>١</sup> فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ جَازٍ أَنْ لَا يَعْلَمَ ذَلِكَ الْاسْتَلْزَامَ، فَإِذَا تَحَقَّقْنَا عَدَمَ اسْتَلْزَامِهِ  
لِأَحَدِهِمَا عَلِمْنَا بِدَلِّ اسْتَلْزَامِهِ الْآخَرَ<sup>٢</sup> كَوْنَهُ لَا يَبْدُ وَأَنْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَازِماً، وَلَا يَكُونُ<sup>٣</sup>  
لِطَرِزٍ وَالزُّوْمُ مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةً مِنْ جِنْسِيَّتَيْنِ<sup>٤</sup>، وَأَمَّا الْجِزْيِيَّةُ، فَلَا يَنْتَاجُ إِلَّا إِذَا كَانَ اسْتِثْنَاءُ الْوَضْعِ  
وَتَرَفُّعُ دَائِماً، وَعَلَى كُلِّ الْأَحْوَالِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْاسْتِثْنَاءِ غَيْرَ حَالِ الزُّوْمِ.

أَوْ تَوْضَعُ<sup>٥</sup> فِيهَا<sup>٦</sup> الْأَقْيَسُ مَنفَصَلَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، وَاسْتِثْنَى عَيْنِ مَا يَنْتَفِقُ مِنْهَا، فَيَنْتَاجُ نَقِيضَ مَا  
سِوَاهَا، مِثْلُ «إِنَّ هَذَا الْعَدَدَ إِمَّا تَامٌ، وَإِمَّا زَائِدٌ، وَإِمَّا نَاقِصٌ»، لَكِنَّهُ تَامٌ<sup>٧</sup>، فَيَنْتَاجُ نَقِيضَ مَا بَقِيَ، أَوْ  
يُسْتِثْنَى نَقِيضَ مَا يَنْتَفِقُ مِنْهَا، فَيَنْتَاجُ عَيْنَ مَا بَقِيَ - وَاحِداً كَانَ أَوْ كَثِيراً<sup>٨</sup> -، مِثْلُ أَنَّهُ «لَيْسَ بِتَامٍ،  
فَهُوَ إِمَّا زَائِدٌ وَإِمَّا نَاقِصٌ»<sup>٩</sup>، حَتَّى تَسْتَوْفِيَ الْاسْتِثْنَائَاتِ، فَيَبْقَى قِسْمٌ وَاحِدٌ.

١- مية - تحقيقاً.

٢- عين - لاغية ميم - لا يقيد.

٣- عين - فحوه.

٤- عين - فهو ممنوع.

٥- عين - للآخر.

٦- مية - ولو يكون.

٧- مية - من جنسيتين.

٨- عين - لتقع.

٩- عين - بوضع.

١٠- مية - و عين - في هذا.

١١- عين - ما ناقص وإما زائد.

١٢- مية - لكنه تام، فينتج نقيض ما بقي. لو استثنى نقيض ما ينتف من هنا، فينتج عين ما بقي - واحداً كان أو كثيراً - مثل  
«ليس تاماً، فهو إما زائد ناقص».

أو توضع فيها منفصلة غير حقيقية، فإما أن تكون مانعة الخلو فقط، بمعنى عدم التعرض لجواز صدقهما أو لاجوازه. فلا ينتج إلا استثناء التقيض لعين الآخر، مثل قولهم فيما أحد جزئها موجب والآخر سالب: «إما أن يكون هذا في الماء، وإما أن لا يغرق، ولكنه غرق، فهو في الماء». «لكنه ليس في الماء، فهو لم يغرق». ومثل قولهم فيما جزءها سالبان: «إما أن لا يكون هذا حيواناً، وإما أن لا يكون نباتاً، لكنه حيوان، فليس نبات»، أو «لكنه نبات، فليس بحيوان»: لأنه إذا تحقق أن لا يلد من صدق أحد الجزئين فإذا علم انتفاء أحدهما تحقق صدق الآخر وإلا لكانا قد اجتمعا على الكذب، ولا يلزم من استثناء أحدهما لا ثبوت الآخر ولا نفيه: لأن التقدير أنها مأخوذة بالمعنى الأعم وهو المراد هاهنا لا الأخص. وإلا للزم من استثناء عين أحدهما ثبوت عين الآخر، وإن كان غير مقيد.<sup>١</sup>

وإما أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه منع الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معاً،<sup>٢</sup> وقوم يسمونها «غير التامة الانفصال أو العناد»، فحينئذ إما ينتج فيها استثناء العين، وتكون النتيجة تقيض الباقي فقط: مثل قولك: «إما أن يكون هذا حيواناً، وإما أن يكون شجراً» في جواب من قال: «هذا حيوان شجري»، فإنه إذا حكم بعدم اجتماع قضيتين وعلم صدق واحدة منهما بعين كذب الأخرى، وإلا صدقتا معاً، والمفروض خلافه، ولا ينتج استثناء التقيض شيئاً لأننا نتكلم على تقدير كونها بالمعنى العام؛ إذ هو المفصود هاهنا، ولو كان المراد هو الأخص للزم التقيض من استثناء التقيض، وإن كان ذلك خالياً من نفع هذا كله والمنفصلة موجبة كآية، وأما السالبة الجريئة فلا تنح إلا على شرائط لا حاجة إلى ذكرها، والاستثناء من المنفصلة في حكم الحد الأوسط في الافتراضي العملي.<sup>٣</sup>

١. مهم: موجبة والآخر سالبه.

٢. سين: + غير: مهم: + عين.

٣. سين: مفيد.

٤. مهم: سين: فيه.

٥. مهم: منه.

٦. مهم: وسين: + لا أنا بحكم بارتفاعها.

٧. سين: يجران.

٨. سين: كون.

٩. برأي تفصيل در اجزاء قياس سبزواری، شرح المنظومه، ج ١، ص ٢٩٧-٣٠٨؛ ظهوری، حکمة الإستراقیة، ج ٥،

کتاب المشابح والمطارحات، ص ٢٧٤-٥٠٢، وح ١، کتاب حکمة الإسراة، ص ٣٨٠ به بعد.

### إشارة إلى قياس الخلف<sup>١</sup>

والخلف هو الشيء الزديء أو المحال، والحاصل من هذا القياس هو إثبات المطلوب بإبطال لازم نقيضه المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته.

وقياس الخلف مركب<sup>٢</sup> من قياسين: أحدهما اقتراني، من متصلة وحملية إن كان المطلوب حملياً، أو من شرطيتين من جزء تام وغير تام<sup>٣</sup> إن كان المطلوب شرطياً، والآخر استثنائي. مثاله فيما يكون المطلوب حملياً وليكن «ليس كل ج ب»<sup>٤</sup> قولنا: إن لم يكن قولنا: «ليس كل ج ب» صادقاً فنقيضه وهو<sup>٥</sup> فقولنا: «كل ج ب» صادق، وهذه هي المتصلة. ثم تضم إليها مقدمة حملية هي، و«كل ب د» - على أنها<sup>٦</sup> مقدمة بينة لا شك فيها، أو غير بينة لكنها يثبت بقياس -، فينتج منه على ما علمت فيما يتركب من المتصل والحملية: إن لم يكن قولنا: «ليس كل ج ب» صادقاً ف «كل ج د». ثم نأخذ هذه النتيجة ونجعلها مقدمة للقياس الاستثنائي على أن تاليها بين البطلان أو بين<sup>٧</sup> بطلانه بقياس، ونستثني نقيض المحال - وهو تاليها - فنقول: «لكن ليس كل ج د»، فينتج نقيض المقدم، وهو أنه: «ليس قولنا: ليس كل ج ب صادقاً»، بل هو صادق، أي ليس لم يكن قولنا: «ليس كل ج ب» الذي وضعناه أولاً صادقاً، بل قولنا: «ليس كل ج ب» الذي ادعينا صادقاً صادق.

وعلى هذا يقاس استعماله فيما إذا كان المطلوب شرطياً، وكان الاقتراني الذي فيه من شرطيتين ومن طعن في إنتاج القياس الاقتراني المركب من المتصلة والحملية<sup>٨</sup> بما ذكرته هناك. جعل قياس الخلف هناك مركباً من أقيسة استثنائية، وبين ذلك من طريقتين:

أحدهما: «إما كل ج ب» أو «كل ب أ» مانعة الجمع؛ إذ لو جاز اجتماعهما على الصدق لصدقت نتيجتهما، وهي «كل ج أ»؛ لصدق صورة القياس، لكن «ليس كل ج أ» على أنها بينة الكذب أو بين

١. هر دو وجه «خلف - خلف» جایز است تلفظ شود.

٢. سین: یتربک.

٣. میم: - وغير تام.

٤. میم: ب + صادق.

٥. سین: - وهو.

٦. سین: فکل.

٧. میم و سین: آنها + إما.

٨. میم: بین.

٩. لم يكن. در هر دو نسخه آمده است. ولی به نظر می رسد زائد باشد. والله اعلم بالصواب.

١٠. سین: الحملی.

كذبتها، فلا يجتمعان على الصدق، لكن «ب أ» على أنها صادقة ف «ليس كل ج ب»، وهو المطلوب.  
 الطريق الثاني: «إما ليس كل ج ب» أو «كل ج أ» مانعة الخلو، لكن «ليس كل ج أ» على أنها  
 كاذبة، فتصدق «ليس كل ج ب»، ويتبين منع الخلو بأن «كل ب أ» صادق على ما فرض، فأما إن  
 تصدق معه «كل ج ب» أو «ليس كل ج ب» فإن كان الثاني فقد امتنع الخلو، وإن كان الأول أنتج مع  
 المقدمة الصادقة «كل ج أ» فيمتنع الخلو أيضاً، وتركيبه على هذين الوجهين صحيح، لكن المركب من  
 افتراضي واستثنائي هو الأشهر.

وفي تحليله طريق آخر، وهو «إن كان كل ج ب» ف «كل ج د»: لصدق «كل ب د» على أنها  
 قضية مسلمة؛ ثم يقال: «لكن ليس كل ج د» فينتج «ليس كل ج ب».

والفرق بين الخلف والمستقيم أن المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب أول توجهه ويتألف مما  
 يناسبه، وتكون مقدماته مسلمة أو ما في حكمها، ولا يكون المطلوب موضوعاً فيه أولاً، والخلف يتوجه  
 إلى إبطال نقيض المطلوب، ويشتمل على ذلك التقيض، ولا يشترط فيه تسليم المقدمات ويوضع فيه  
 المطلوب أولاً، ومنه ينتقل إلى نقيضه، وربما لا يدل على نفس المطلوب، بل على ما هو أعم منه أو  
 أخص أو مساوٍ له إذا وضع شيء من ذلك وظن أنه المطلوب، ولا ينافي ذلك صدق المطلوب.

وأما أن القياس المستقيم الحملي كيف يرجع إلى الخلف، والخلف كيف يرجع إليه؟ فهو  
 بحث آخر يلاحظ الحال مما ينعقد بين التالي وبين الحملية، ولسنا نحتاج إليه الآن في معرفة  
 الخلف. ومداره على أخذ نقيض النتيجة المحالة، وهو «ليس كل ج د»، وتقريبه مع المقدمة  
 الصادقة التي لا شك فيها، وهي «كل ب د»، فينتج على الاستقامة نقيض المقدم المحال على  
 حاله، وهو «ليس كل ج ب» الذي هو مطلوبنا، فهذا رد الخلف إلى المستقيم وبه يعرف رد المستقيم  
 إليه، فان هذا هو الضرب الرابع من ثاني الأشكال وقد عرفت كيفية استعمال الخلف فيه وبه يتبين كيفية  
 ملاحظته للمنعقد بين التالي والحملية.<sup>٥</sup>

١. سين: فيصدق.

٢. ميم و سين: يصدق.

٣. سين: - هو.

٤. سين: مساو.

٥. دربارة قياس خلف نك: سبزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ٣١٠؛ سهروردی، الحكمة الإشرافية، ج ٥، كتاب المشارع  
 والمطارات، ص ٤٠٦، وج ١، كتاب حكمة الإشراف، ص ٣٨٢.



## النَهج التاسع

### فيه<sup>١</sup> بيان قليل للعلوم البرهانية<sup>٢</sup>

ويشتمل على خمس إشارات، وفصل واحد عنوانه في نقل البراهين وتاسب العلوم. فيكون فصوله ستة.

#### إشارة

إلى أصناف القياسات من جهة موادها وإيقاعها للتصديق

وهذه الأصناف خمسة؛ لأنها لابدٌ وأن تكون مفيدة، فأفادتها إما لغير التصديق وهي الشعر، أو للتصديق فإن لم يكن جازماً، فهو الخطابة وإلا فلا يخلو إما أن لا يعتبر فيه كونه حقاً وهو الجدل إن اعتبر فيه عموم الاعتراف وكان كذلك، والشَّغْب<sup>٣</sup> إن لم يكن، وإن اعتبر كونه حقاً فإن كان كذلك في نفسه، فهو البرهان؛ وإلا فهو السفسطة، وهي مع الشَّغْب صنف واحد؛ ولا شك أن أفضلها البرهان.

والقياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها، وهي التي تكون التصديق بها ضرورياً - سواء كانت في أنفسها ضرورية أو ممكنة - فإن كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في نفسها، فإن كانت في ذاتها ضرورية يستنتج منها الضروري في نفسه على نحو ضرورتها التي بحسب الذات أو الوصف أو الوقت في الإيجاب أو السلب على ما في المختلطات، أو كانت في ذاتها ممكنة يستنتج منها الممكن، فيكون نتائجها مع كونها ممكنة هي ضرورية القبول، ولا يكون صورها<sup>٤</sup> إلا أقيسة منتجة، وهي<sup>٥</sup> يقينية مادةً وصورةً، وغايتها إنتاج اليقينية، ولهذا عرفوا البرهان بأنه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج نتيجة يقينية.

وأما القياسات<sup>٦</sup> الجدلية فمؤلفة من المشهورات المطلقة أو المحدودة، ومن التقريريات<sup>٧</sup>

١. سين: + و.

٢. نك: نسخه سين، ص ١٣٢.

٣. مشاغب در برابر جدلی است. در نهج البلاغه هم آمده است: «فإن شَغِبَ شَاغِبٌ اشْتَعِبَ» نسخه صحیحی صالح، ص ٢٤٨. شَغِبَ یا شَغَبْتُ، به معنای افته انگیزی و سرکشی است، ولی در اصطلاح منطق دانان همان طوری که در ادامه می گوید در برابر «جدل» است، یعنی جدلی در برابر مشاغِب است که انکار برهان می کند و در برابر قیاس جدلی مورد اعتراف خصم هم تسلیم نمی شود.

٤. سین: ولانكون.

٥. میم: صورتها.

٦. میم و سین: فهی.

٧. میم: القیاس.

٨. میم: التقریریه.

المسلّمة من المخاطبين مشهورةٌ كانت أو غير مشهورة، وكلّ هذه يستعمل فيه، سواء كانت ماذتها واجبة أو ممكنة أو ممتنعة؛ إذ الغرض من الجدل هو الإلزام أو دفعه لا اليقين، ولهذا جاز أن يكون صورها منتجة أيضاً بحسب التسليم أو التسلم، وإن لم ينتج في نفس الأمر، كالاستقراء والتّمثيل.

وأما القياسات الخطائية فمؤلفة من المظنونات والمقبولات<sup>١</sup> التي ليست بمشهورة، وما يشبههما، وهي المشهورات في بادي الرأي، التي تشبه المشهورات الحقيقيّة وهذه تستعمل فيها، كيف كانت ولو كانت ممتنعة؛ إذ المقصود من الخطابة هو الإقناع والظنّ الغالب، فإذا كان الممتنع في نفسه يحصل منه ذلك في الدّهن جاز استعماله فيها، ولذلك يجوز استعمال الاستقراء والتّمثيل، والضّروب العقيمة من الأقيسة فيها.

وأما القياسات الشعريّة فهي مؤلفة من المقدمات المخيّلة من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة أو كاذبة، مصدّقاً بها أو غير مصدّق بها.

وبالجملة يؤلّف<sup>٢</sup> من المقدمات من حيث لها هيئة وتألّف تقبلها النّفس بما فيها من المحاكاة، بل ولما فيها من الصّدق فلا مانع من ذلك ويروّجه الوزن؛ لأنّه محاكاة والقدماء من المنطقيّين لا يعتبرون في الشعر إلاّ التّخيل كيف كان، والمتأخرون يعتبرون مع<sup>٣</sup> الوزن، وليس ذلك هو الشعر الذي عند الجمهور الذي لا يعتبرون فيه إلاّ الوزن والقافية فقط. فقد<sup>٤</sup> بان من هذه الجملة أنّه لا يلتفت إلى ما يقال من أنّ المقدمات البرهانية واجبة والجدلية ممكنة أكثرية، والخطائية ممكنة مساوية لا ميل فيها ولا ندرة، والشّعريّة كاذبة ممتنعة وليس<sup>٥</sup> الاعتبار بذلك، فقد يستعمل جميع ذلك في البرهان لاستنتاج أمثاله، وفي غيره أيضاً، ولا أشار إليه صاحب المنطق، الذي هو المعلم الأوّل أرسطاطاليس حتّى يقلّده لأرباب هذه المقالة، كما قلّدوا في غيرها.

وأما القياسات السّوفسطائية، فإنّها هي التي يستعمل<sup>٦</sup> الموادّ المشبهة، ويدخل فيها الوهميات الصّرفة، ويشاركها<sup>٧</sup> في ذلك الممتحنة المجزّبة على سبيل التّغليط، وإنّما يخالفها<sup>٨</sup>

١. سين: المقبولات والمظنونات.

٢. سين: تؤلّف.

٣. سين: معه.

٤. سين: وقد.

٥. ميم و سين: فليس.

٦. سين: تستعمل.

٧. بس: تشاركها.

٨. سين: تخالفها.

في الغايات وصورها أيضاً كذلك، فإن كان التشبيه بالواجبات ونحو استعمالها يُسمى صاحبها «سوفسطائياً» وإن كان بالمشهورات يُسمى صاحبها مُشاغباً مُمارياً، ولا يعتبر المشبهة بالمظنونات وبالمخيلات، فإنها إن أوقعت ظناً وتخيلاً، فهي منها، وإلا فلا اعتبار بها. والمشاعب يازاء الجدلي والسوفسطائي يازاء الحكيم، والمهم لطالب الحق واليقين من أرباب النظر هو البرهان بالذات: لاستعماله والمغالطة بالعرض: للاحتراز عنها.

### إشارة

#### إلى القياسات والمطالب البرهانية

كما أنّ المطالب في العلوم قد تكون عن ضرورة الحكم فقد يكون عن إمكان الحكم، وقد يكون عن وجود غير ضروري مطلق، كما قد يتعرّف عن حالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها، التي يطلب وجودها بالفعل في وقتٍ ما لا إمكانها، وكلّ جنس تخصّه مقدمات و نتيجة، فالمبرهن ينتج الضّروري من الضّروري، فإنه ما لم يكن أحد مقدمات البرهان ضرورية لا يستنتج منه الضّروري، بل وإذا استنتج فيه من مطلق وضروري أو ممكن وضروري، فالعقل لا يحكم بالمطلق، والممكن إلا إذا أسنده إلى علّة موجبة له. كالتأطّية للضّاحكية، وكقبول الكتابة والحركة الفلكية للشروق والغروب.

وإذا قلنا: «كلّ إنسانٍ متّمسّ» مثلاً، وكأننا قلنا: «كلّ إنسانٍ فله طبيعةٌ ما» هي علّة كونه متّمسّاً في بعض الأوقات، فيكون حينئذٍ ضرورة على التحقيق لا وجودية.

وينتج المبرهن<sup>١</sup> غير الضّروري من غير الضّروري، إمّا خطأً مع الضّروري، أو صريحاً من جهة واحدة من المطلقات أو من جهتين منها، فلا يلتفت إلى من يقول: إنّه لا يستعمل المبرهن إلاّ الضّروريّات، كحال الزوايا للمثلث، أو الممكنات الأكثرية، كنبات<sup>٥</sup> اللّحية للرجل دون غيرها من المساوية، كالإذكار للحيوان، والأقلية كالإصبع الزائدة للإنسان؛ لتعدّد الوقوف عليها بالمطالب العلميّة في الأغلب، وإن استعمل الأقلّي باعتبار أنّه أكثرى العدم في السلب وبالعكس في الإيجاب، بل إذا

١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: أقول: لقا فرغ عن بیان الأحوال الصّوریة للقیاسات وما یشبّهها، شرع فی بیان أحوالها المادیة وهي تنقسم بحسبها إلى خمسة أصناف ... إلخ، نک: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٦٠٨. به تحقیق خطاوی.

٢. میم و سین: فاذا.

٣. سین: فکاتا.

٤. سین: الممكن.

٥. سین: نبات.

أراد المبرهن أن ينتج صدق ممكن أقلّي استعمل الممكن الأقلّي ويستعمل في كلّ باب ما يليق به بعد أن يكون الحكم به يقينياً، فإنّ اليقين ضرورة أخرى يتعلّق بالقضية. غير أنّي هي جهة فيها.

وإنّما قال ذلك، أعني أنّه لا يستعمل في البرهان إلاّ الصّوريات أو الممكنات الأكثرية. من قال من محصلي الأولين، كالمعلم الأوّل وغيره، على وجه غفّل عنه المتأخرون، وهو أنّهم قالوا: إنّ المطلوب الصّوري يستنتج في البرهان من الصّوريات، وفي غير البرهان قد يستنتج من غير الصّوريات، ولم يرد به غير هذا.

أو أراد أنّ صدق مقدّمات البرهان في ضرورتها أو إمكانها أو إطلاقها صدق ضروري على أنّ إمكان الحكم أو وجوده إذا كان مطلوباً كان الإمكان والوجود جزءاً من المحمول لا جهة وكانت القضية ضرورية؛ إذ الإمكان للممكن ضروري، وكذا الوجود للوجودي، فإذا قيل في كتب البرهان: الصّوري، فيراد به ما يعمّ الصّوريّ المؤرّد في كتب القياس، وهو الذي بحسب الذات. وما يكون ضرورته مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به، وهو الذي بحسب الوصف، ولا يزداد به فيها الصّوري الصّرف، وقد يستعمل في مقدّمات البرهان المحمولات الذاتية على الوجهين الأولين اللذين فسّر عليهما الذاتية في المقدمات، أحدهما الذاتي المقوم والآخر العرض<sup>١</sup> الذاتي، فإنّ العرض الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه.

وأما في المطالب، فإنّ الذاتيات المقومة لا يطلب<sup>٢</sup> البتّة، وقد عرفت ذلك حيث بين أنّه يمتنع تمثّل معنى الشرط<sup>٣</sup> في الذهن دون تمثّل ما هو ذاتي مقوم له فيه؛ وعرفت خطأ من يخالف فيه من القائلين بأنّ الجنس يجب أن ثبت وجوده أولاً للموضوع وثانياً كونه واقعاً في جواب «ما هو» ليتحقّق جنسيته.

وإنّما يطلب<sup>٤</sup> الذاتيات بالمعنى الآخر، وأما بمعنى المقوم، فلا يجوز ذلك إلاّ إذا كان موضوع المطلوب غير متصوّر، بذاتياته، بل بعوارضه، وهو إذ ذاك لا يكون مقوماً لذلك المفهوم، وكذا إذا كان المطلوب لميّة ثبوت المقوم للموضوع لا مجرد ثبوته له، كحمل الجسم على الإنسان لأجل حمل

١. سين: وإذا.

٢. سين: العرضي.

٣. سين: لا تطلب.

٤. ميم: الشيء.

٥. سين: تطلب.

الحيوان عليه، واللّمته المذكوره لست بمقومةٍ وهذان وإن كانا مستنيين في الظاهر فليسا من جنس المستثنى منه، وقد بان من هذا أنه لا يجوز أن يكون الأكبر مقوماً لماهية الأوسط، والأوسط مقوماً لماهية الأصغر، وإلا لكان محمول المطلوب مقوماً لموضوعه، وذلك محال.

### إشارة

إلى الموضوعات والمبادي والمسائل في العلوم وإلى تناسب العلوم فيها<sup>١</sup>

ولكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة يبحث عن أحواله وعن أحوالها، أما الشيء فكالعدد للحساب مطلقاً، وكالجسم الطبيعي للعلم الطبيعي لا مطلقاً، بل من حيث يتغير، وكذلك المعقولات<sup>٢</sup> الثانية من جهة ما يتوصل بها من المعقولات الحاصلة إلى المستحصلة لعلم المنطق، وكالكرة المتحركة لعلمها، وأما الأشياء المتناسبة فكالخط والسطح والجسم المشاركة في دخولها تحت جنس الكم المتصل القارذات كالهندسة وكبدن الانسان وأجزائه وأحواله والأدوية والاعذية وماشاكلها المشاركة في أمر عرضي وهو كونها منسوبة إلى الصّحة التي هي غاية علم الطب للطبيب. وتلك الأحوال هي الأعراض الذاتيّة له<sup>٣</sup> لذلك الشيء أو لتلك الأشياء، ويُسمى الشيء والأشياء موضوع ذلك العلم، مثل المقادير الهندسة؛<sup>٤</sup> لأنّ موضوعات جميع مباحثه يرجع إليه، إما بكونها هي نفسه أو جزءاً تحته أو جزءاً منه أو عرضاً ذاتياً.<sup>٥</sup>

ولكل علم مبادئ ومسائل، والمبادي هي التي يبني العلم عليها<sup>٦</sup>، وهي إمّا تصوّرات وهي الحدود التي بمعنى مطلق القول الشارح، أو تصديقات، وهي المقدمات التي منها تولّف قياساتها<sup>٧</sup>، وهذه المقدمات إمّا واجبة القبول وإمّا مسلمة على سبيل حسن الظنّ بالمعلم تصدر تصدر في العلوم، وإمّا مسلمة في الوقت إلى<sup>٨</sup> أن تبين وفي نفس المتعلم تشكك ما فيها، وإمّا الحدود بالمعنى المذكور، فمثل الحدود، التي تورّد لموضوع الصّناعة وأجزائه وجزئياته إن كانت وحدود أعراضه الذاتيّة، وهذه أيضاً تُصدّر في العلوم، كما في أول أقليدس.

١. بس: في مقدمات العلوم وموضوعاتها.

٢. سين: المقولات.

٣. ميم: - له.

٤. ميم و سين: للهندسه.

٥. ميم و سين: ذاتياً + له.

٦. ميم: إليها.

٧. سين: قياساته.

٨. سين: إلى + أن.

وقد تجمع المسلّمات على سبيل حسن الظنّ، والحدود<sup>١</sup> في اسم الموضوع فتسمّى أوضاعاً. وكذلك المشكك فيها. لكنّ المسلّمات منها تختصّ باسم الأصل الموضوع. والمسلّمات على الوجه الثّاني، وهي التي تنفس<sup>٢</sup> فيها تشكك تسمى مصادرات، وإذا كان لعلم ما أصول موضوعه، فلا بدّ من تقديمها وتصدير العلم بها من طريق الأولى لا الوجوب.

وأما الواجب قبولها فعن تعديدها في أوّل ذلك العلم، استغناء لظهورها، لكنّها ربما خصّصت بالصناعة، كما تخصّص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بالمقادير المساوية لشيء واحد متساوية فخصّصت بالهندسة، وصدّرت في جملة المقدمات، التي لذلك العلم.

وكلّ أصل موضوع في علم، فإنّ البرهان عليه في علم آخر<sup>٣</sup>، فيكون في هذا العلم مقدّمة، وفي ذلك العلم مسألة<sup>٤</sup>، فهذه هي المبادي للعلوم. وأما المسائل لها فهي التي يشتمل العلم عليها، وتبيّن فيه نسبة أجزائها بعضها إلى بعض. وهي مطالبة في نقل البراهين وتناسب العلوم.

اعلم أنّ تشارك العلوم وتداخلها وتناسبها<sup>٥</sup> هو بحسب أحوال موضوعاتها، أنّه إذا كان موضوع علم ما أعمّ من موضوع علم آخر، إمّا على وجه التحقيق، وهو أن يكون أحدهما، وهو الأعمّ جنساً للآخر، وإمّا على أن يكون الموضوع في أحدهما قد أخذ مطلقاً، وفي الآخر مقيداً بحالة خاصّة، فإنّ العادة قد جرت بأن يُسمّى الأخصّ موضوعاً تحت الأعمّ.

مثال الأوّل علم المجسّمات الذي موضوعه الجسم التعليمي، تحت علم الهندسة، الذي موضوعه المقدار. ومثال الثّاني، علم الأكر<sup>٦</sup> المتحرّكة تحت علم الأكر، وقد يكون موضوع العالي عرضاً عامّاً لموضوع السافل، كالموجود الذي هو موضوع الفلسفة الأولى، والمقدار الذي هو موضوع الهندسة<sup>٧</sup>، وقد يجتمع الوجهان، أي الذي بحسب التحقيق، والذي ليس بحسبه في واحد<sup>٨</sup>.

١. سين: الحدود + في.

٢. ميم و سين: للنفس.

٣. خواجه در شرح اين متن می‌نویسد: أقول: المبادي، هي الأشياء التي يبني العلم عليها، وهي إمّا تصوّرات وإمّا تصديقات ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبهمات، ص ٦٢٥. به تحقيق خطاوى.

٤. سين: ملّمة.

٥. ميم: تباينها.

٦. سين: علم الكرات المتحرّكة.

٧. ميم: لسبة.

٨. ميم: ليس بحسب التحقيق.

فيكون أولى باسم الموضوع تحته مثل علم المناظر تحت علم الهندسة، فإنه تحته بالوجهين: لأن موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط التور المتصل بالنظر، فالخطوط المفروضة في سطح مخروط ما هي نوع من المقادير، وقيد التور المتصل بالنظر جعلها أخص بالوجه الآخر. فعلم المناظر داخل بالمعنى الثاني تحت ما هو داخل بالمعنى الأول تحت الهندسة، فهو أولى بالدخول مما يكون دخوله بأحد المعنيين.

وربما كان موضوع علم ما مبيناً لموضوع علم آخر، لكنه ينظر فيه من حيث أعراض خاصة لموضوع<sup>٢</sup> ذلك العلم، فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل علم الموسيقى<sup>٣</sup> تحت علم الحساب، فإن موضوع الموسيقى<sup>٤</sup> هو النغم من حيث يعرض لها هذا التأليف، والبحث عن النغم المطلقة يكون جزءاً من العلم الطبيعي لكنه يبحث في الموسيقى<sup>٥</sup> عنهما<sup>٦</sup> من حيث يعرض لها بسبب<sup>٧</sup> عديدة مقتضية<sup>٨</sup> للتأليف.

وكان من حق تلك النسب إذا<sup>٩</sup> كانت مجردة أن يبحث عنها في علم الحساب، فلذلك صار هذا البحث تحت الحساب دون الطبيعي<sup>١٠</sup> مع تباين موضوعهما، وقد يكون موضوعا العلمين شيئاً واحداً ويختلف<sup>١١</sup> بحسب<sup>١٢</sup> قيدتين مختلفتين، كأجرام العالم، فإنها من حيث الشكل موضوعة لعلم الهيئة، ومن حيث الطبيعة موضوعة للسماء والعالم من الطبيعي ولذلك قد يتخذ بعض المسائل فيهما مع اختلافهما<sup>١٣</sup> بالبراهين ككون الأرض مستديرة<sup>١٤</sup> في وسط السماء، وقد يكون الموضوعان شئين مختلفتين، وبينهما

١. ميم: بمعنى.

٢. ميم و سين: بموضوع.

٣. نكته: اين كه ما در زبان فارسی این كلمه را «موسیقی» به كسریا تلفظ می كنیم در زبان عربی اصیل «موسیقی» تلفظ می شود.

٤. ميم: - تحت علم الحساب، فإن موضوع الموسيقى.

٥. سين: عنها.

٦. ميم: نسب.

٧. ميم: حقیقیة.

٨. ميم: إنھا.

٩. ميم: بدون التحقيق.

١٠. سين: تختلف.

١١. ميم: واحداً دون.

١٢. از: «مع اختلافهما... تا فينقسم» سطر سوم دومین «تبيه» از نمط اول، از نسخه «ميم» حذف شده است. كاتب هم علامت روی متن گذاشته و در حاشیه صفحه هم همان علامت آمده است، ولی چیزی نوشته است. ما در تبيه نمط انتهای قسمت محذوف را مشخص کردیم. با صفحه شمار نسخه حدود هفت صفحه ساقط شده است.

١٣. سين: مستديرة + و.

تشارك في البعض، كالتطبِّ والأخلاق المشتركين في البحث عن القوى للإنسانية. لكن من جهتين مختلفتين، ولذلك يقع لبعض مسائلهما اتحاد في الموضوع.

وقد لا يكون بينهما تشارك، بل هما تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في رتبة، كأنهندسة والحساب، فإن لم يكونا مع ذلك تحت ثالث فهما متباينان مطلقاً، كالطبيعي والحساب.

وأكثر الأصول الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره إنما يصح في العلم الكلي الموضوع فوق<sup>١</sup>، كتركيب الجسم من هيولى وصوره، فإنه من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الأولى، وكذا كون العلل لربما، على أنه كثيراً ما تصح مبادي العلم الكلي الفوقاني في علم الجزئي السفيلاني، كامتاع تأليف الجسم من الأجزاء التي لا يتجزى<sup>٢</sup>، فإنه مسألة من الطبيعي ومبدأ من الفلسفة الأولى لإثبات الهيولى، ويشترط في ذلك أن لا يكون المسألة في أحدهما مبنية على ما يتبين بها في الآخر؛ لنلا يلزم الدور. وربما كان علم كالتطبيعي فوق علم كالتطبِّ، وتحت علم آخر كالفلسفة الأولى، وينتهي إلى العلم الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود؛ إذ لا شيء أعم منه.

ويبحث عن لواحقه الذاتية، كالواحد والكثير، والتقديم والمحدث وهو العلم المُستقى بالفلسفة الأولى، فهذا يناسب العلوم، ومنه يتبين نقل البرهان، فإنه يطلق على معينين:

أحدهما: أن يكون علمه مبنياً<sup>٣</sup> على أصل موضوع يتبين في علم آخر، فيكون البرهان الذي تبين به ذلك الأصل متقولاً عن علمه إلى العلم المبني عليه حتى يتم ذلك العلم.

والثاني: أن يكون المسألة من علم ما<sup>٤</sup> والبرهان عليها شيء<sup>٥</sup> من حقه أن يكون في علم آخر، وإنما نقل من ذلك إلى هذا لبيان تلك المسألة كمسائل المناظر والموسيقى، فإن من حقِّ براهين المناظر أن يكون من علم الهندسة، وبراهين الموسيقى من الحساب؛ لأن المسائل لو جردت عن نور البصر وعن النغم لكانت بعينها مسائل من العلمين المذكورين، وبذلك الاقتران لم يتغير أحوالها، فلذلك نقلت البراهين من مواضعها إليها، وهو السبب في كون الموسيقى تحت<sup>٦</sup> الحساب دون الطبيعي.

١. برای تفصیل در موضوعات علوم عقلی، نک: سهروردی، الحکمة الإشرافیة، ج ٧، کتاب المشارع والمطارحات: الالهيات، مقدمه.

٢. قوته.

٣. سین: تألف.

٤. سین: لاتجزی.

٥. سین: تناسب.

٦. سین: مبنی.

٧. سین: علمها.

٨. سین: بشيء.

٩. سین: بحسب.



## إشارة

### إلى برهان لم وبرهان إن

إن الحد الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم - وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض - سواء كان ذلك بالحمل أو اللزوم أو العناد أو نفي هذه، كان البرهان «برهان لم»؛ لأنه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب في وجود الحكم، فهو مطلقاً مُعْطٍ للسبب، ويُسمى بذلك؛ لأنَّ اللَّمَّةَ هي العلة<sup>١</sup>.

وإن لم يكن كذلك، بل كان سبباً للتصديق فقط، ولا بُدَّ من ذلك وإلا لم يكن البرهان برهاناً. فأعطى اللَّمَّةَ في التصديق، ولم يعط اللَّمَّةَ في الوجود، فهو المُسمَّى «برهان إن»؛ لأنه دلَّ على إثبات الحكم، أي إثباته، في نفسه، دون لَمَّتِه في نفسه. فإن كان الأوسط في «برهان إن»، مع أنه ليس بعلة لنسبة حُدِّي النتيجة، هو معلول لنسبة حُدِّي النتيجة، لكنَّه أعرف عندنا فأنَّه سُمِّي دليلاً.

مثال ذلك قولك: «إن كان كسوف قمري موجوداً فالأرض متوسطة بين الشمس والقمر، لكنَّ الكسوف القمري موجود، فإذاً الأرض متوسطة». واعلم أنَّ الاستثناء كالحَدَّ الأوسط، وقد بُيِّنَ التَّوسُّطُ بالكسوف الذي هو معلول التَّوسُّط، والذي هو «برهان لم» أن يكون الأمر بالعكس، فبيِّن الكسوف ببيان تَوسُّط الأرض.

وأنت يمكنك أن تقيس قياساً حَمَلِيّاً من القبيلين بحدود مشتركة، وليكن الحد الأصغر «محموماً»، والحدان الآخرا «قُشغريزة غارزة ناخسة»<sup>٢</sup> و«خُمى غَبَّ»، والمعلول منهما

١. حصر البرهان اللَّمِّي في الاستدلال من العلة على المعلول حصر لا يبرره ولا يوجبه دليل، إنما الذي يقتضيه النَّظَر في طبيعة الاستدلال إنَّ البرهان اللَّمِّي ما يحتوي على المناط الذي يوجب ترتب محمول النتيجة على موضوعها سواء كان المناط علةً موجودة، أو كان شيئاً متوجِّباً لحكم، كأحكام المثلثات في الهندسة؛ فإنَّ براهينها لَمَّة من المناطات على الأحكام بينما لا تكون علةً موجودة ولا علةً من باب الغاية، أو المادة والصورة وأما ما قاله بعض اسانذتا السادة في تعليقاته: من أنَّ الاستدلال في برهان الصديقين قد وقع من بعض اللوازم العامة للوجود التي لا علة لها إلى بعض آخر وهو برهان «إثني» مفيد لليقين، فقول متين. علي المابدي الشاهرودي.

٢. سين: يكون.

٣. سين: يُبَيِّن.

٤. يعني تب و لرز شديد و عميق، غارزه از «غرز» به معنای سوزن فرو بردن در چیزی یا قسمتی از بدن: و ناخسة هم از «نخس» به همین معناست و مجموع آن همان تب و لرز شدید و عمیق ناشی از تب یک روز در میان است.

«القشغريزة» على وجه الغرض، وإلا ففي الحقيقة حتى الغب والقشغريزة معلولا علة واحدة هي الصفراء المتعقنة خارج العروق، وعلى هذا فالمثال يطابق برهان «إن» الذي هو غير الدليل. اللهم إلا أن نعي بحمى غب الصفراء المذكورة المقارنة للحمى على وجه إعطاء السبب اسم المسبب أو الكل اسم الجزء مجازاً، وحينئذ إن كانت القشغريزة هي الحد الأوسط والحمى هي الأكبر، فهو دليل، وإن كان بالعكس فهو برهان لم.

واعلم أنه لا سواء قولك: «إن الأوسط علة لوجود الأكبر مطلقاً، أو معلول له مطلقاً»، وقولك: «إنه علة أو معلول لوجود الأكبر في الأصغر». والمراد بكونه علة في برهان «لم» وبكونه معلولاً في الدليل إنما هو الثاني لا الأول؛ وهذا مما يغفلون عنه، بل يجب أن تعلم أنه كثيراً ما يكون الأوسط معلولاً للأكبر، لكنّه علة لوجود الأكبر في الأصغر، كحركة النار التي هي علة وصولها إلى هذه الخشبة مع أنها معلولة للنار، وليس هذا هو كون الشيء علة لنفس ما كان معلولاً له حتى يلزم منه دور.<sup>١</sup>

### إشارة إلى المطالب

وهي تنقسم إلى أمهات لا تقوم<sup>٥</sup> غيرها مقامها، وإلى فروع مستغنى بغيرها عنها، من أمهات المطالب: «مطلب هل الشيء موجود مطلقاً؟ كقولنا: «هل زيد موجود» أو يُسمى «هل البسيط»، أو موجود بحال كذا؟» كقولنا: «هل زيد موجود في الدار؟» ويُسمى «هل المركب»، والمطالب به

١. البرهان «الإنفي» هو ما استدل على الشيء عن طريق معلول الشيء، وليس البراهين الفلسفية في ما بعد الطبيعة من هذا القبيل ومجزد الاستدلال من بعض لوازم الشيء على البعض الآخر من اللوازم لا يوجب أن يكون الاستدلال إنثياً، بل الاستدلال من لازم الشيء على نفس الشيء ينتج الاستدلال من الشيء على لازمه الآخر؛ وبهذا يصير الاستدلال كلياً، بل لما كان اللازم متضمناً للملزم بحسب الوجود كان كل لازم بمنزلة الملزم، فكان ملاكاً كلياً لإستنتاج سائر اللوازم. علي العابدي الشاهرودي.

٢. سين: يُعنى.

٣. خواجه در شرح ابن متن مى نوید: اقول: وجود الأكبر مطلقاً غير وجود الأكبر في الأصغر، والحكم هو الثاني، وعلة الأول غير علة الثاني. الأوسط علة في برهان «لم» ومعلول في الدليل الثاني دون الأول... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٤٤١. به تحقيق خطاوى.

٤. دربارة ابن برهان نك: سيزولرى. شرح المنظومة ج ١، ص ٣٦١: سهروردى. الحكمة الإشرافية ج ٥. كتاب المشارع والمطارحات، ص ٤٩٩.

٥. سين: يقوم.

٦. سين: فمن.

٧. سين: أو.

يطلب أحد طرفي التقيض.<sup>١</sup>

ومنها: «مطلب ما هو الشيء؟» وقد يطلب به ماهية ذات الشيء. ويكون الجواب بأصناف المقول<sup>٢</sup> في جواب «ما هو» وتقع<sup>٣</sup> الحدود الحقيقية في الجواب، وربما أقيمت الرسوم مقامها توسعاً أو اضطراراً، وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل، ويجب بتفصيل ما دل عليه الاسم إجمالاً، وهو إما حدّ بحسب الاسم، وإما رسم بحسبه.

ولابدّ من تقديم «مطلب ما الشيء؟» على «مطلب هل الشيء؟» إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدّاً للمطلب، كالخلاء الذي هو جزء من قولنا: «ما الخلا مفهومًا» ولم يكن أيضاً ما يدل عليه الاسم المستعمل في المطلب حدّاً، مفهومًا للمطلب المسئول عنه؛ لأنّ مدلول الاسم إذا كان حدّاً والحدود إنما تكون<sup>٤</sup> بحسب الدّوات المحضلة، وإذا كان المدلول مع كونه حدّاً هو مفهوم كان يحصل<sup>٥</sup> تلك الدّوات، أعني وجودها أيضاً معلوماً، فلا يكون للسؤال بـ «هل البسيط» حينئذٍ فائدة. وكيف كان، فإنّ المطلوب فيه<sup>٦</sup> شرح الاسم؛ فإذا صحّ للشيء وجود صار ذلك بعينه حدّاً لذاته، أو رسماً إن كان فيه<sup>٧</sup> المطلب بما تجوّز، ومثاله إذا قلنا في جواب القائل: «ما المثلث المتساوي الأضلاع؟»، «أنه شكل تحيط به ثلاثة خطوط متساوية» كان حدّاً بحسب الاسم، ثمّ إذا تبين<sup>٨</sup> له أوّل شكل من كتاب أقليدس صار ذلك القول بعينه حدّاً بحسب الدّات.

ومنها: «مطلب أي شيء؟» وهو أيضاً ممّا يُعَدّ في أصول المطالب؛ لأنه بعد الجواب عمّا هو في حال الشّركة يتعيّن لطلب تمييز كل واحد من مختلفات الحقايق بالفصول، ولا يقوم غيره حينئذٍ مقامه، وقد لا يُعَدّ في الأصول للاستغناء عنه بمطلب ما إذ جوابه يشتمل على جميع الذاتيات مميّزة كانت أو غير مميّزة، وهو بالجملة يطلب به تمييز الشيء عمّا عداه إما تمييزاً ذاتياً أو عرضياً.

١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: اقول: المطالب العلمیة تقسم إلى أصول وإلى فروع، والأصول هي الكلیة التي لا بدّ منها، ولا يقوم غيرها مقامها... إلخ. نک: شرح الإشارات والتشبهات، ص ٦٤٣. به تحقیق خطاوی.

٢. اصل: المعلول، هم خوانده می شود.

٣. سین: يقع.

٤. سین: جزء أ.

٥. سین: يكون.

٦. سین: تحصل.

٧. سین: المطلب به.

٨. سین: في.

٩. سین: بین.

١٠. سین: شيء + الشيء.

ومنها: «مطلب لم الشيء؟» وكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب «هل» فقط، أو يسأل عن ماهية السبب إذا كان الغرض ليس هو حصول التصديق بذلك فقط. وكيف كان، بل يطلب سببه في نفس الأمر، فكأنه مندرج تحت مطلب ما وعلى هذا يكون «ما وهل» هي أمهات المطالب لا غير، فما للتصور، وهل للتصديق.

ولا شك في<sup>٢</sup> أن هذا المطلب بعد «هل» في المرتبة إما بالقوة، كما يقال: «لم يخسف القمر؟» فإنه يتضمن الحكم بانخسافه، وإن لم يدل عليه مطابقة، أو<sup>٥</sup> بالفعل، كما يقال: «هل القمر منخسف؟» فإن قيل: «نعم»، قيل: «لم؟»

ومن المطالب أيضاً: «كيف الشيء؟» و«أين الشيء؟» و«متى الشيء؟» ومثلها «كم ومن»، وهي مطالب جزئية وليست من الأمهات، بل تُنزل عن أن تُعدّ فيها: لأنها تطلب علوماً جزئيةً بالقياس إلى المطالب المذكورة، ولا تُعمُّ فائدتها، فإن ما لا كيفية له لا يسأل عنه وكيف وكذا أخواتها. ويستغنى عنها كثيراً بمطلب «هل المركب»، وهو الذي يطلب به هل الشيء بحال كذا، إذا فطن لذلك كيف والأين والمتى، ولم يعلم نسبه إلى الموضوع المطلوب حاله، كما يقال: «هل زيد أسود؟ هل هو في الدار؟» «هل هو الآن؟» وأمثال ذلك. وبالجملة أن يكون المسنول عنه معلوم الماهية مجهول النسبة إلى الموضوع، وقد يدخل تحت «أي» أيضاً،<sup>٦</sup> كما يقال: «على أي كيفية هو؟»، و«في أي مكان؟» و«أي زمان؟» و«أي مقدار» وأشباهاها، فإن لم يظن لذلك لم يقم ذلك المطلب مقام هذا، وكان مطلباً خارجاً عما عُدّ من الأمهات إذا لم يعد «أي» فيها.<sup>٧</sup>

١. سين: فكأنه.

٢. سين: و.

٣. سين: - في.

٤. سين: ينخسف.

٥. سين: وإنا.

٦. سين: - أيضاً.

٧. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبیهات، ص ٦٠٦-٦٤٨: سبزواری، شرح المنظومة، ج ١، ص ١٩٠: سهروردي، الحكمة الإنشراقية، ج ٥، كتاب المشرع والمطارات، ص ٥٠٣، و ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٤٠٣.

## التهج العاشر

### في القياسات المغالطية<sup>١</sup>

وهو فصل واحد

اعلم أنّ أفعال المغالطين إما أن يكون في أمر خارج عن القياس أو في نفس القياس، والأول يقتضى المغالطة بالعرض، وهو كتحجيل المخاطب والتشيع عليه وترذيل قوله: «ولا استهراء به» وفتح كلامه، وسوقه إلى الكذب بزيادة أو نقصان أو تأويل، وإيراد ما يحيره أو يحسه من إغلاق العبارة أو العبثة في أنّ المعنى دقيق، لو ذكر ما لا مدخل له في المظنوب، أو السفاهة، أو ما يمنع عن الفهم، كالخلط بالخشو والهذيان والتكرار وأشباه ذلك مما يجري مجراه وينخرط في سلكه، ولا يتعاطى هذا الفن إلا من ليس له قَدَمٌ راسخ في العلم، ولا يعرف القوانين المغالطية المختصة بالأقيسة، وكان في طبعه ميل إلى الأيذاء و غلب عليه حبُّ الزيادة والغلبة والاستيلاء.

وأما الذي في نفس القياس فالسبب العام له عدم التمييز بين الشيء وبين ما يشبهه، ولولاه لعامة للمغالط صناعةً.

وقد حصر ذلك في ثلاثة عشر قسمًا؛ لأنّ الغلط أو المغالطة إما أن يتعلّق باللفظ أو بالمعنى، والمتعلّقة باللفظ إما باعتبار لفغاده أو باعتبار تركيبه، والذي باعتبار اللفغاده إما في جوهر اللفظ أو في أحواله ممّا في جوهره هو أن يكون مندولاته مختلفة، ويدخل في ذلك الاشتراك والمجاز والتشكيك والتشابه وما يجري مجراها، وما في أحواله ينقسم إلى ما تكون تلك الأحوال ذاتية للفظ لا يدخل<sup>٢</sup> عليه بعد تحصيله، وهي الأحوال التصريفية أو عرضية<sup>٣</sup> داخله عليه بعد صيرورته لفظاً محضاً، كالإعراب والبناء والشكل والإعجام.

والذي باعتبار تركيب اللفظ إما الاشتباه في نفس التركيب أو في وجوده وعدمه، بأن يكون التركيب موجوداً فيظنّ معدوماً، ويُسمى تفصيل المركب، أو يكون معدوماً فيظنّ موجوداً ويُسمى تركيب المفضل، فهذه ستة أقسام تتعلّق بالألفاظ، منها ثلاثة تتعلّق بالبساطة، وهي التي في جوهر اللفظ.

١. نك: نسخة سين، ص ١٤٢ ونسخة اصل، ص ٣٨.

٢. به معنای شرمنده کردن.

٣. یعنی نسبت ردالت و فرومایگی به کسی دادن.

٤. سين: لايدخل.

٥. سين: فما.

٦. سين: المجاز والاشترك.

٧. سين: لا تدخل.

٨. سين: عرضية + له.

والتي في أحواله الذائبة، والتي في أحواله العرضية، وثلاثة تتعلق بالتركيب، وهي التي في نفس التركيب وفي تفصيل المركب وتركيب المفضل وأما المغالطات المعنوية، فإما في القضية الواحدة باعتبار انفرادها أو في القضايا باعتبار تركيبها، والذي في القضية الواحدة إما في أحد جزئها أو فيهما معاً، وما في أحد الجزئين فإما بأن لا يورد، بل نسبه بغيره كمعروضاته أو عوارضه، ويُسمى أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات.

وإما بأن يورد لكن يوجد<sup>١</sup> معها ما ليس منها أو يحذف<sup>٢</sup> عنها ما هو منها، ويُسمى سوء اعتبار الحمل، وما في الجزئين معاً، كما يجعل كل واحد منها<sup>٣</sup> في موضع الآخر، ويُسمى إيهام العكس. والذي في القضايا باعتبار التركيب، وإما<sup>٤</sup> في التركيب القياسي أو غيره، والثاني يُسمى جمع المسائل في مسألة، وما في التركيب القياسي إما بالنسبة إلى النتيجة أو لا بالنسبة إليها، فإن كان بالنسبة إلى النتيجة فإما بأن تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على أنها أخذ مقدماته، وهذا هو المصادرة على المطلوب، وإما بأن لا يكون كذلك، لكنه غير مناسب للنتيجة، ويُسمى أخذ ما ليس بعلة علة، وإن كان لا بالنسبة إلى النتيجة فإما أن يكون من جهة المادة أو من جهة الصورة، فأما ما هو من جهة المادة، فهو الذي إن جعل قياساً لم يكن صادق المقدمات وإن جعل صادقها لم يكن قياساً.

وأما ما هو من جهة الصورة، فكما لا يكون على شكل منتج أو ضرب منتج، وجميع ذلك يُسمى سوء التأليف، فهذه سبعة أقسام تتعلق بالمعاني، منها ثلاثة باعتبار القضية بانفرادها<sup>٥</sup> هي أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وسوء اعتبار الحمل وإيهام العكس، ومنها أربعة باعتبار القضايا المركبة، وهي جمع المسائل في مسألة.

والمصادرة على المطلوب وأخذ ما ليس بعلة علة، وسوء التأليف، فهذا وجه الحصر في هذه المغالطات القياسية، وكلها ينقسم إلى ما يورد على وجه الغلط والجزء<sup>٦</sup> ما يورد على<sup>٧</sup> وجه المغالطة، إما عناداً أو امتحاناً، هذا على الوجه المجمل لتقسيم الأقسام، وإما على الوجه المفضل، وإن كان على غير الترتيب المذكور.

فاعلم أنّ الغلط قد يقع إما لسبب في القياس، وهو أن يكون المدعى قياساً ليس بقياس في

١. سين: يوجد + ما.

٢. سين: نحذف.

٣. سين: منهما.

٤. سين: فإما.

٥. سين: بانفرادها + و.

٦. سين: وإلى.

٧. سين: إلى.

صورته، وهو أن لا يكون على سبيل صورة شكل منتج، أو يكون قياساً في صورته ولكنه ينتج غير المطلوب؛ إذ قد وضع فيه ما ليس بعلة للمطلوب علة له. ومثاله قولنا: «الفلك المحدد للجهات ليس وراءه جهة، وكل ما ليس وراءه جهة لا ينخرق». ويستج منه «والفلك لا ينخرق» فموضوع الصغرى، وهو الفلك المحدد لم يكن هو بعينه موضوع النتيجة المطلوبة. وهو الفلك مطلقاً. أو لا يكون قياساً بحسب مادته، أي إنه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادته اختل أمر صورته، وإذا سلم ما فيه على النحو الذي قيل كان قياساً ولكنه غير واجب تسليمه. ومثاله أن يقال: «كل إنسان ناطق من حيث هو ناطق، ولا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحيوان». فقيد «من حيث هو ناطق» على تقدير إثباته وحذفه من المقدمتين معاً يكون القياس صحيحاً من جهة صورته، لكنه إذا أثبت كذبت الصغرى، وإذا حذف كذبت الكبرى، وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى ليصدق المقدمتان معاً اختل أمر صورته، فلم يبق قياساً، فيهما إن وضعنا على هيئة قياس لم تكونا مسلمتين، وإن وضعنا مسلمتين لم تكونا على هيئة قياس؛ فإذا روعي في القياس تشابه أحوال الأوساط في المقدمتين وأحوال الطرفين فيهما مع النتيجة، لم يجب تسليمه، فلم يكن قياساً واجب القبول وإن كان قياساً في صورته، وقد عرفت الفرق بينهما، أي بين هذين القياسين المذكورين.

ووضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل، أي مما يقع الغلط فيه من جهة صورة التأليف لا من جهة مادته<sup>١</sup> تشتمل على حكم مسلم، لكن الحدود غير ما يجب بالنسبة إلى النتيجة؛ والمصادرة على المطلوب الأول من هذا القبيل أيضاً، وذلك إذا كان حدان من حدود القياس هما اسمان لمعنى واحد، والواجب أن يكونا مختلفي المعاني، مثل: «كل إنسان بشر وكل بشر ناطق، فكل إنسان ناطق» فالنتيجة والكبرى قضية واحدة، والاصفر والأوسط مترادفان، والحكم في القياس مسلم، والحدود أقل مما يجب، وإذا تباعدت النتيجة والمقدمة المتحدة بها في الأقيسة المركبة كان ذلك خفياً ملتبساً بخلاف ما يكون في قياس واحد، فالأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسي أربعة ترجع إلى ثلاثة، اثنان منها يتعلقان بنفس القياس وهما اختلال الصورة والمادة ومشتركان<sup>٢</sup> في أن الخلل فيهما من سوء

١. سين: - سبيل.

٢. سين: يستتج.

٣. سين: يكونا.

٤. سين: مادته + فاته.

٥. سين: بشر كان.

التأليف. فهما قسم واحد. وإتان يتعلقان بحال القياس والتنتيجة معاً، وهما وضع ما ليس بعلة علة، والمصادرة على المطلوب.

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا روعي في القياس صورته ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته، لم يقع خطأ من قبل الجهل بالتأليف. وهما القسمان المتعلقان بنفس القياس ولم يقع خطأ أيضاً من وضع ما ليس بعلة علة، ومن المصادرة على المطلوب الأول. وهما القسمان المتعلقان بحال القياس والتنتيجة معاً. هذا.

وإما أن لا يكون الغلط في كون القياس قياساً واجب القبول، ولكن بسبب في المقدمات مقدّمة، وفي أجزائها التي هي الحدود؛ فإنه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها، أو على تركيبها، على ما قد علمت عند الكلام في القضايا المشتبهة. ومثال الأول كلفظة العين على مسمياتها المختلفة، ومثال الثاني قولنا: «كل ما يتصوره العاقل، فهو كما يتصوره»: إذ لفظة «هو» يعود تارة إلى المعقول وتارة إلى العاقل.

ومن جملتها مثل ما قد يقع بسبب الانتقال من لفظ «الجميع» إلى لفظ «كل واحد» وبالعكس، فيجعل ما يكون له «كل واحد» كائناً له «الكل»، وما يكون له «الكل»<sup>٢</sup> كائناً له «كل واحد»؛ ولا شك في أن بين الكلّ الشامل للأحاد معاً، وبين كل واحد من الأجزاء الذي قد يوخذ فيه الواحد فالواحد على سبيل البدل بشرط أن لا يكون مع المأخوذ غيره، وأن لا يبقى واحد غير مأخوذ، فرقاً. ولهذا يصدق «كل واحد من الناس له نفس واحدة» ولا يصدق «كل الناس لهم نفس واحدة»، وهذا من الاشتراك في اللفظ المفرد، وقد التبس على بعض أهل النظر ويرد ذلك في علم ما بعد الطبيعة، ولهذا خصّ بالذكر.

وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ، بأن يكون إذا اجتمع صادقاً، فيظنّ أنه إذا فرّق أو كيف فرّق كان صادقاً. مثل من يظنّ أنه إذا صحّ أن يقول: «كان<sup>١</sup> امرؤ القيس<sup>٥</sup> شاعراً» صحّ

١. سين: - لا.

٢. سين: تارة يعود.

٣. شرح خواجه: «للكل» رسم الخط.

٤. سين: أن.

٥. سين: القيس + كان: امرؤ القيس شاعر لهو، غزل وطلل است از طایفه كنده كه بناير مشهور در ٥٦٥ ميلادی فوت کرده است. نک: دیوان امرؤ القيس، ص ٣.



«أَنَّ امرأ القيس كان مفرداً» و«أَنَّ امرأ القيس الميِّت شاعر مفرد»، فيحكم بأن الميِّت شاعر، وذلك لأنَّ المحمول في الأوَّل هو قولنا: «كان شاعراً» على سبيل الاجتماع فيظنُّ أنه يصحُّ حمل كلِّ واحد من لفظتي «كان» و«شاعراً» عليه على سبيل الانفراد، وإتّما يصحُّ في الأوَّل: لأنَّ لفظة «كان» منه هي ناقصة وجزء المحمول فيدلُّ على كونه في الزمان الماضي شاعراً، وإتّما لم يصحِّ الشَّاعريَّة: لأنَّ إفراد لفظة «كان» يدلُّ على أخذها تامَّة هي المحمول نفسه، فكان المعنى أنه حصل امرء القيس، وأمَّا الثالث، فلا يصحُّ أيضاً؛ لأنَّ حذف لفظة «كان» يدلُّ على أنها أخذت رابطة فقط والمحمول هو الشَّاعر، فيكون قولنا: «كان شاعراً» بمعنى «هو شاعرٌ» فيلزم<sup>١</sup> منه حمل الشَّاعر على امرء القيس الذي ليس بموجودٍ الآن: إذ الميِّت لا يوجد أصلاً فضلاً عن أن يوجد شاعراً.

ومثال ذلك أيضاً أنه إذا صحَّ «أَنَّ الخمسة زوج وفرد اجتماعاً» صحَّ «أنَّها زوج» و«أنَّها فرد» على قياس أنه إذا صدق «العسل حلو وأصفر» صدق قولنا: «العسل حلو» وصدق قولنا: «إنَّه أصفر» ولكن ذلك غير مطَّرد.

وربَّما كان الانتقال على العكس من هذا، وهو أن يظنُّ غير المركَّب مركَّباً فيظنُّ من صدق الشَّاعريَّة منفردين صِدْقَهُمَا مجتمعين، وهو أنه إذا صحَّ «أَنَّ امرأ القيس شاعر، وأنه جيِّد» على أنَّهما وصفان متباينان، يصحُّ على الإطلاق وكيف شئت<sup>٢</sup> «أنَّه شاعر جيِّد»، أي في الشَّاعريَّة، فيحكم بهما على تهدير أنَّهما<sup>٣</sup> وصف واحد. وهذا أيضاً يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه، وذلك الوجه هو إغفال توابع الحمل المعدود في المغالطات المعنويَّة، فإنَّ الجيِّد المطلق إذا حمل بدل الجيِّد في الشَّاعريَّة، فقد أغفل ما يتبع المحمول، وكان كحمل الموجود المطلق بدل الموجود بالقوَّة، كما يمثَّل به في موضعه، ولكنَّه يكون هاهنا<sup>٤</sup> بشركة من اللَّفظ: إذ ليس من شرط إغفال توابع الحمل أن يحدث من تركيب لفظي يتقدَّمه.

وهذه مغالطات مناسبة لللفظ<sup>٥</sup>، وسيرد الباقي منها فيما بعد.

١. سين: صح.

٢. در نسخه سين در حاشيه «منه هي» آمده و در متن «هي» آمده.

٣. سين: ويلزم.

٤. سين: شينت.

٥. سين: أنَّهما.

٦. سين: هاهنا يكون.

٧. خواجه در شرح اين متن می نويسد: اقول: لما فرغ من بيان القسم الأوَّل، وهو أن يكون سبب الغلط راجعاً إلى التَّأليف خواجه بقوله: «هذا»، أي: هذا قسم ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيهاً، ص ٦٠٨. به تحقيق خطاوى.

وقد يقع الغلط بسبب المعنى الضرف، مثل ما يقع بسبب إيهام العكس، وبسبب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وبأخذ لاجئ الشيء مكان الشيء، وهو من قبيله أيضاً، وبأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه، وهو من باب سوء اعتبار الحمل، وكذلك كل ما تتعلق بإغفال توابع الحمل المذكور، وهي الأمور المتعلقة بالمحمول والشرائط والجهة والتور وغير ذلك مما تُغَيَّرُ أحوال الحكم في القضية، وقد عرفت ذلك فيما مضى، وأمثلة كل واحد من هذه المغالطات المعنوية قد سَبَقَتْ أيضاً، فلا حاجة إلى تكراره، وأنت إذا أردتَ عدَّ أسباب الغلط في موضع واحد ليسهل ضبطها. فإنك فتجدُ أصناف المغالطات منحصرة في اشتراك اللفظ - مفرداً أو مركباً - في جوهره، أو هيأته وتصريفه، وفي تفصيل المركب، وتركيب المفضل؛ ومن جهة المعنى في إيهام العكس، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وأخذ لاجئ للشيء مكان الشيء وأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، وإغفال توابع الحمل، ووضع ما ليس بعلة علةً، والمصادرة على المطلوب الأول، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيته.

وإن شئت<sup>٢</sup> فأدخل اشتباه الإعراب والبناء، واشتباه الشكل والإعجام في باب المغالطات اللفظية، وهذه هي الأقسام التي ذكرتُ حصرها في صدر الباب لم يُشَدَّ منها ممّا هو في نفس القياس إلا جمع المسائل في مسألة كونه يؤخذ باعتبار قطع النظر عن التركيب القياسي، وإن وقع نسبه غلط في القياس إذا أخذ فيه، ولو اعتبر فيه ذلك التركيب لما خرج عن الأقسام المذكورة، وهو مثل ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾<sup>٣</sup>، فإن بعض القراء وقف عند «إلا الله» وابتدأ بما بعده، وبعضهم لم يقف، ولا شك أن المعنى يختلف بذلك.

ومثاله فيما يقع بسببه الغلط في التركيب القياسي قولنا: «الإنسان وحده ضحك وكل ضحك حيوان» فإن الصغرى في قوة قضيتين هما «الإنسان ضحك» و«لا شيء من غير الإنسان بضحك» وتركيب القياس هو من الموجبة منهما لا من السالبة، التي لا تكون صغرى الأول، وإذا أخذ قضية واحدة وقع الغلط ضرورة؛ لتوهم أنه ينتج «الإنسان وحده حيوان» وهو كاذب.

١. سين: يتعلق.

٢. سين: تجدد.

٣. سين: سبب.

٤. سين: ذكر.

٥. آل عمران / ٧.

وأما ما هو خارج عن القياس محذوف: 'لأجل أنه لا يتعاطاه في الأغلب إلا من السّفهاء أو من ليس هو بأهل التّظر. كما مرّ. ومن عرف الأصول المذكورة<sup>٢</sup> أمين<sup>١</sup> من أمر الغلط، فإن سببه بالإجمال هو إهمال بعض شرائط الصّحة.

ومن<sup>٥</sup> التفت لفت المعنى، أي نظر إليه، وهجر ما يخيّله اللفظ بسبب رسوخ العلاقة بينهما في الخيال، بأن يأخذ المعنى مجرداً من شوابه أمين<sup>٦</sup> بذلك من الأغلاط اللفظية، ثم إذا راعى أجزاء القياس معاني- لا ألفاظاً - وراعاها مفصلة بتوابعها أمين<sup>٧</sup> من الأغلاط المتعلقة بالمقدمات، وإذا لم يُخل بها فيما يتكرر في المقدمتين أو يتكرر في المقدمتين والنتيجة أمين<sup>٨</sup> من وضع ما ليس بعلة علة، ومن المصادرة على المطلوب، وإذا راعى شكل القياس فيه شرائطه<sup>٩</sup> أمين<sup>١٠</sup> من الغلط المتعلق بصورته، ثم إذا علم أصناف القضايا من جهة ما تصدق بها ونحوه، وهي التي عدّناها في نهج مفرد وعرف أنّ المقدمات من أي تلك الأصناف هي مراعياً لشرائطها أمين<sup>١١</sup> من الغلط المتعلق بمادّته، فمراعاة هذه الأشياء هي السّادة لا بواب الغلط لمن راعاها، ثمّ عرض ذلك على نفسه عرض الحاسب ما يعقده على نفسه معاوداً لها ومراجعاً فغلط بعد ذلك، فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلّمها<sup>١٢</sup>؛ لكونه ليس بمستعدّ لذلك، و«كُلُّ مُيسّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>١٣</sup>، فهذا ما أردت بيانه من المنطق، ومباحث المنطق، كثيرة جداً، لكن ما خرج منها عن هذا القدر الذي قد أوردته فليس بهمّم عند طالبي الحقائق، بل ينتفع به في أمور أخرى، فلأخذ<sup>١٤</sup> الآن في ذكر باقي ما يشتمل عليه هذا الكتاب من العلوم، وأسأل الله تعالى التوفيق ثمّ علم المنطق<sup>١٥</sup>. والعصمة، وله الحمد وحده والمنة، وصلى الله على سيّد الرّسل

١. سين: حذف.

٢. سين: اهل.

٣. سين: المذكورة + و.

٤. سين: آمن من.

٥. سين: مثن.

٦. سين: بشرائط.

٧. درباره مغالطات: نك: سهورودي، الحكمة الإشراقية، ج ١، كتاب حكمة الإشراق، ص ٤٠٧، ج ٥، كتاب المشارع والمطارات، ص ٥٧١ به بعد؛ و سبزواري، شرح المنظومة، ج ١، ص ٣٤٤ به بعد.

٨. نك: مجلسي، بحار الأنوار، ج ٤، ص ٢٨٣؛ بخاري، صحيح البخاري، ج ٦، ص ٨٦؛ نيشابوري، صحيح مسلم، ج ٨، ص ٤٨؛ ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي، ج ٤، ص ١١٧ و ميرداماد الحسيني، الصّراط المستقيم، ص ١١٧.

٩. صيغه متكلم وحده از: أخذ، يأخذ.

١٠. وقد أوردته على التصديق مثله، فقول: لا مطلقاً منه؛ لأنه إما حاصل أو غير مشعور به، كما تقدّم. والجواب أنّه يتصوّر النسبة نفيًا وإيجابًا، والمطلوب تعيين أحدهما، وذلك أنّ العلم بالنسبة من جهة تصوّرها غير العلم بحصولها. وإلا لزم

## المصطفى وآله الطاهرين<sup>١</sup>

من تصوّرها العلم بحصولها فإذا تصوّرتنا التفي والإثبات، وشككتنا فيها أو حكمتنا بتنافيهما لزم اجتماع التفي والإثبات وهما نقيضان. أمّا تصوّر من حيث تعلّق بها التفي والإثبات ويصلح أن يكون مورد إشكال هاهنا بدلاً عن الآخر من غير أن يتعيّن أحدهما والمطلق سوء التعيين، فلا يلزم طلب ما لا شعور به أصلاً وسوء ظاهر، ولا طلب ما سوء حاصل، وذلك لأنّ الحاصل سوء العلم بالنسبة من جهة تصوّرها. وهو مغاير للمطلوب الذي هو العلم بحصولها إثباتاً بعينه، أو نفيّاً بعينه؛ ولاستلزامه أيضاً لو اتخذ أو استلزم، فإذا تصوّرتنا النسبة أيضاً سبق التفي والإثبات لزم العلم بحصول كلّ منهما فيلزم اعتقاد التقيضين معاً واجتماعيان الواقع أيضاً إن أُريد بالعلم ما يطابقه، ولظهور الجواب في التصديق وخفائه في التصوّر ذهب الإمام الزايزي إلى امتناع اكتساب التصوّرات وانحصاره في التصديقات. (حاشية عضدي) ابن حاشية در آخرين صفحه بخش منطق نسخه اصل با خط ريز و تقريباً ناخوانا نوشته شده است. نك: ص ٤٢.

١. خواجه در شرح اين متن می نويسد: أقول: التفت لفته، أي: نظر إليه. يُريد أنّ من عرف الأصول المذكورة وحكمها أمن من الغلط؛ فإنّ سبب الغلط بالإجمال هو إهمال بعض شرائط الصّحة... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ص ٤٦٣. به تحقيق خطاوی.

الجزء الثاني

---

علم الطبيعة

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ<sup>١</sup>

## القسم الثاني في علم الطبيعة وما قبله

مع ما يندرج فيهما من غيرهما، ومباحث هذه العلوم لا تكاد تتضبط كَثْرَةً لكن هذه اللمعة المذكورة منها في هذا الكتاب هي إشارات إلى أصولٍ هي مباني غايات مطالب العقلاء، وتنبيهات على جُملي هي مبادي نهايات مآرب الفضلاء، يستبصر بها مَنْ تيسر<sup>٢</sup> له تصفية أفكاره عن الشوائب الحسّية والأفداء، ولا ينتفع<sup>٣</sup> بالأصرح منها من تعسر عليه الانقطاع عن مشابعة العادات ومتابعة الأهواء، والتكلمان على التوفيق<sup>٤</sup> لما كانت هذه<sup>٥</sup> لعموضها وكثرة معارضة الوهم فيها يَقلُّ من يستعد لها ويُنذر من يستعد<sup>٦</sup> بها، وكان مع ذلك جهل المتعرض إليها أشدَّ إصراراً من جهل المعرض<sup>٧</sup> عنها لا جرم وجب الاحتياط فيها والتحقظ بها والضيانة<sup>٨</sup> لها.

ولهذا أنا أُعيد وصيتي وأكرر التماسي أن يُضنَّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كَلَّ الضَّنَّ<sup>٩</sup>

١. سين: بسم الله الرحمن الرحيم وبالله العون والعصمة والتوفيق.

٢. نكتة: استاد حسن زاده آملی «تيسر له» را «تيسره»، و «تعسر» را «تعسره» خوانده است. در بسياری از نسخه‌ها «تيسر له وتعسر» آمده، و خواجه نيز «تيسر وتعسر» خوانده. استاد ضمير در اين دو كلمه را به «اشارات» ارجاع می‌دهد، ولی با خوانش خواجه ضمير به «استبصار» برمی‌گردد. با استفاده از درس استاد.

٣. سين: تنفع.

٤. سين: التوفيق + و.

٥. سين: هذه + العلوم.

٦. سين: يستعد.

٧. سين: - إليها أشدَّ إصراراً من جهل المعرض.

٨. سين: در متن الضنالة و در حاشیه به: الاصابة، اصلاح کرده است. هر دو وجه مناسب مقام نیست.

٩. الضَّنَّ = بخل شدید.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ<sup>١</sup>

## القسم الثاني في علم الطبيعة وما قبله

مع ما يندرج فيهما من غيرهما، ومباحث هذه العلوم لا تكاد تتضبط كثرةً لكن هذه اللمعة المذكورة منها في هذا الكتاب هي إشارات إلى أصولٍ هي مباني غايات مطالب العقلاء، وتنبهات على جملٍ هي مبادي نهايات مآرب الفضلاء، يستبصر بها مَنْ تيسر<sup>٢</sup> له تصفية أفكاره عن الشوائب الحسنة والأقذاء، ولا ينتفع<sup>٣</sup> بالأصرح منها من تعسر عليه الانقطاع عن مشايعة العادات ومتابعة الأهواء، والتكلمان على التوفيق<sup>٤</sup> لما كانت هذه<sup>٥</sup> لغموضها وكثرة معارضة الوهم فيها يقل من يستعد لها ويتذر من يستعد<sup>٦</sup> بها، وكان مع ذلك جهل المتعرض إليها أشد إصراراً من جهل المعرض<sup>٧</sup> عنها لا جرم وجب الاحتياط فيها والتحقق بها والصيانة<sup>٨</sup> لها.

ولهذا أنا أعيد وصيتي وأكرر التماسي أن يُضنَّ بما تشتمل عليه هذه الأجزاء كَلَّ الضَّنَّ<sup>٩</sup>

١. سين: بسم الله الرحمن الرحيم وبالله العون والعصمة والتوفيق.

٢. نكته: استاد حسن زاده آملی «تیسر له» را «تیسره»، و «تعسر» را «تعسره» خوانده است. در بسیاری از نسخه‌ها «تیسر له و تعسر» آمده، و خواجه نیز «تیسر و تعسر» خوانده. استاد ضمیر در این دو کلمه را به «اشارات» ارجاع می‌دهد، ولی با خوانش خواجه ضمیر به «استبصار» برمی‌گردد. با استفاده از درس استاد.

٣. سین: تنفع.

٤. سین: التوفيق + و.

٥. سین: هذه + العلوم.

٦. سین: يستعد.

٧. سین: - إليها أشد إصراراً من جهل المعرض.

٨. سین: در متن الضنالة و در حاشیه به: الاصابة. اصلاح کرده است. هر دو وجه مناسب مقام نیست.

٩. الضنَّ = بخل شدید.

على من لا يوجد فيه ما أشرطه في آخر هذه الإشارات، ويشتمل هذا القسم على عشرة أنماط، والأنماط في اللغة ضرب من البسط، وفصولها مائتان وتسعة<sup>١</sup> وسبعون فصلاً مَعْنُونَةً بثلاثين عنواناً مذكورة في الكتاب على هذا الترتيب، وهذه أسماؤها وعدة ما عُنونَ بكل واحدٍ منها من الفصول :

وهم وإشارة<sup>٢</sup>؛ تنبيه<sup>٣</sup>؛ تذييل<sup>٤</sup>؛ إشارة<sup>٥</sup>؛ وهم وتنبيه<sup>٦</sup>  
 تذكير<sup>٧</sup> وإشارة وتنبيه<sup>٨</sup>؛ نكتة<sup>٩</sup>؛ مقدمة<sup>١٠</sup>؛ موعِدٌ وتنبيه<sup>١١</sup>، شرح<sup>١٢</sup>؛ فائدة<sup>١٣</sup>؛ وهم<sup>١٤</sup>؛ تكلمة<sup>١٥</sup> وإشارة<sup>١٦</sup>؛ تنبيه وإشارة<sup>١٧</sup>؛ أوهاج وتبیهات<sup>١٨</sup>؛ تميم<sup>١٩</sup>؛ زيادة تبصرة<sup>٢٠</sup>؛ استشهاد<sup>٢١</sup>؛ هداية، فصل واحد، هداية وتحصيل<sup>٢٢</sup>؛ زيادة تحصيل<sup>٢٣</sup>؛ تبصرة<sup>٢٤</sup>؛ تكلمة لهذه الإشارات؛ فصل واحد، زيادة تنبيه، فصل واحد، وهم آخر فتبیهة؛ فصل واحد، حكاية؛ فصل واحد، تذكرة وتنبيه؛ فصل واحد، نصيحة؛ فصل واحد، خاتمة ووصية، فصل واحد.

١. سين : سبعة.

٢. سين : + ثلاثة فصول.

٣. سين + خمسة وسبعون فصلاً.

٤. سين + خمسة عشر فصلاً.

٥. سين + ثمانية وسبعون فصلاً.

٦. سين + اثنان و ثلاثون فصلاً.

٧. سين + فصلان.

٨. سين + فصلان.

٩. سين + فصلان.

١٠. سين + ثلاثة فصول.

١١. سين + فصل واحد.

١٢. سين + فصل واحد.

١٣. سين + فصلان.

١٤. سين + فصل واحد.

١٥. سين + فصل واحد.

١٦. سين + فصلان.

١٧. سين + فصل واحد.

١٨. سين + فصل واحد.

١٩. سين + أربعة فصول.

٢٠. سين + فصل واحد.

٢١. سين + فصل واحد.

٢٢. سين + فصلان.

٢٣. سين + فصل واحد.



## النَّمط الأول

### في تجوهر الأجسام القلبيعية<sup>١</sup>

أي في تحلق حبيبتها<sup>٢</sup> ما ذا عومت<sup>٣</sup> وفيه ثلاثة فصول<sup>٤</sup> عنوانها: وهم وإشارة<sup>٥</sup> وسبع شبهات<sup>٦</sup> وأربع نذريات<sup>٧</sup> وثلاث عشرة إشارة<sup>٨</sup> وستة فصول<sup>٩</sup> عنوانها: وهم ونبيه<sup>١٠</sup> طبيعي<sup>١١</sup>، فيكون مجموع ذلك خمسة وثلاثون<sup>١٢</sup> فصلاً.

### وهم وإشارة

أما الوهم، فهو أن من الناس من<sup>١٣</sup> جمهور المتكلمين من يظن أن كل جسم طبيعي، وعرف بأنه جوهر يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة هو ذو مفاصل، تنضم<sup>١٤</sup> عندها أجزاء غير أجسام، تتألف منها الأجسام، وأرادوا بـ «المفاصل» المواضع التي يتصل وينفصل عندها، ولا يمكن عند غيرها.

وزعموا أن تلك الأجزاء لا تقبل الانقسام، لا كسراً، كما للصلب، ولا قطعاً، كما للتين<sup>١٥</sup>، ولا وهماً، كما لهما ولما لا يقبل الفك أصلاً، ولا فرضاً عقلياً، كما لكل هذه ولما لا يستحضره الخيال لغاية صغره، أو لعدم تهايه، بخلاف العقل المتعلق بالكميات الجامعة للصغير والكبير والمتناهي وغير المتناهي؛ وأن الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس، وأما الإشارة إلى بطلان رأيهم وبطلان تركيب الجسم من هذه الأجزاء كيف كان فهي برهان<sup>١٦</sup> مأخوذ من نفس مذهبهم. وذلك أنهم لا يعلمون أن الأوسط إذا كان كذلك، أي حاجباً للطرفين عن التماس، لقي كل واحد من الطرفين منه شيئاً غير ما يلقاه الآخر؛ لأنه إن لم يلاقيهما أصلاً لم يكن حاجباً، لم يكن التأليف متصوراً، وكذا إن لاقاهما بالأسر<sup>١٧</sup> مع أنه لو صح لتبنت المطلوب، كما سيأتي.

١. نك: نسخة سين، ص ١٠١ ونسخه اصل، ص ٤٣.

٢. سين: حقيقتها + من.

٣. سين: - طبيعي.

٤. سين: ثلاثين.

٥. سين: ومنهم.

٦. سين: ينضم.

٧. نرم.

٨. سين: برهان.

٩. أما المقدار ويراد به مطلق الكمية هاتنا فكونه للجسم الطبيعي ظاهر وكذا كون ذلك المقدار بحسنا أي داغق فإن التخين هو خشوما بين التطوح أما كونها متصلاً في نفسه كما هو عند الحسن.

وإذا تمايز<sup>١</sup> ما لاقاه هذا منه لما لاقاه ذاك فقد انقسم انقساماً وهمياً، فثبتت مناقضة الخصم لكننا نريد إبطال تركب الجسم من هذه الأجزاء في نفس الأمر فيحتاج إلى إبطال سائر الاحتمالات، وإن لم يذهب إليها ذاهب. فنقول:

وإنه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه بأسره، وأنه بحيث لو جَوَزَ مجَوَزَ فيه مداخلته للوسط حتى يكون مكانهما أو حيزهما أو ما شئت فسمه واحداً؛ إذ لا مناقشة في العبارة بعد أن يكون المعنى ظاهراً، لم يكن له بد من أن ينفذ فيه، فيلقى الطرف حال التفوذ من الوسط، غير ما لقيه منه حال المماسّة قبل التفوذ، والقدر الذي لقيه حال المماسّة دون اللقاء المتوهم للمداخلة، وذلك يقتضي قسمة الوسط الذي فرض عدم انقسامه.

واللقاء المتوهم للمداخلة يوجب أن يكون ملاقي الوسط ملاقياً للطرف الآخر<sup>٢</sup> ملاقاة الوسط له لذلك الآخر، ولا يتميز في الوضع الذي هو كون الشيء بحيث يُشار إليه حساً؛ إذ الإشارة إلى أحدهما يكون هي بعينها إلى الآخر؛ وأن إذ لا فراغ عن لقائه، فحينئذ لا يكون ترتيب ووسط وطرف ولا ازدياد حجم، فإن كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون عند توهم المداخلة من الملاقاة بالأسر، بل بقي فراغ وانقسم ما يتلاقى.

وتلخيص هذا البرهان بعد حذف الحشو والزوائد هو أنه لو تركب الجسم من هذه الأجزاء لكان الأوسط منها إما أن يحجب الطرفين عن التماس أو لا يحجبهما، والقسمان باطلان بما عرفت، فتركبه منها باطل، بل الجزء المذكور باطل - سواء يتركب منه الجسم أو لم يتركب - فإنه لو وجد لكان في الجهات، فما منه إلى جهة غير ما منه إلى جهة أخرى، فانقسم وهماً وفرضاً.

### وهم وإشارة<sup>٣</sup>

ومن الناس من يكاد يقول بهذا التأليف، أي بتأليف الجسم من الأجزاء التي لا يتجزأ لكنه<sup>٤</sup> لم يصرح به، بل الذي صرح به كون الجسم المتناهي المقدار مؤلفاً ولكن من أجزاء غير متناهية بالفعل، ولزمه كونها لا يتجزأ، وهو مذهب ينسب إلى النظام من متكلمي المعتزلة، وهؤلاء لما يبرهن لهم أن الجسم يقبل الانقسام إلى غير النهاية ظنوا أن تلك الانقسامات غير المتناهية موجودة فيه بالفعل كونهم لم ينتهوا للفرق بين كون الشيء موجوداً بالقوة وكونه موجوداً مطلقاً.

١. سين: غاير.

٢. سين: الأجزاء الطرف.

٣. در نسخه «سين» در متن بارنگ قرمز «تشبيه» ثبت شده ولی در حاشیه به «وهم وإشارة» اصلاح شده است.

٤. سين: لكن.

ثمَّ اعترفوا بأنَّ الكثرة إمَّا يتألف من الآحاد، وأنَّ الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم ولا يقبل القسمة؛ إذ لو قبلها لكانت فيه بالفعل، على مقتضى ظنهم، فلم يكن واحداً، وهو خلاف ما فرضوه، هذا تقرير وَهْمِيهم.

وأما برهان بطلانه، فهو أنَّ هذا الظانَّ لا يعلم أنَّ كلَّ كثرة إضافية وهي الزائدة على الاثنين كانت متناهيةً، أو غير متناهية، فإنَّ الواحد والمتناهي موجودان فيها، وأنَّ المتناهي المأخوذ منها لا يخلو إمَّا أن لا يكون حجم مجموع آحاده أزيد من حجم الواحد أو يكون، والقسمان باطلان، أمَّا الأول، فلأنه فإذا كان كلُّ متناهٍ يؤخذ منها مؤلفاً من آحاد ليس له حجم أزيد من حجم الواحد، لم يكن تأليفها مفيداً لمقدار، بل عسى لا يكون مفيداً للعدد أيضاً؛ لعدم الامتياز بنفس الحجمية أو لوازمها أو عوارضها المتساوية النسبة إلى جميعها، فيرتفع التغير الوضعي، وإن لم يلزم ارتفاع التغير العقلي، فيجوز التعدد بحسبه، ولا يضتر ذلك في غرضنا، وإذا لم يفد زيادة المقدار لم يتألف الجسم منها، وهو خلاف الغرض.

وأما بطلان الثاني، فيبانه هو أنه إن كان لكثرة متناهية منها حجم فوق حجم الواحد، وأمكنت الإضافات بينها، أي بين تلك الآحاد، في جميع الجهات حتى كان حجم في كلِّ جهة، أي حصل حجم لا طولي فقط أو غير عرضي فقط، فأنهما ليسا بجسمين، بل في كلِّ جهات الطول والعرض والعمق، فكان جسم، أي فحصل جسم لامحالة من هذه الكثرة المتناهية، ووجود هذا الجسم يبطل الدعوى الموجبة الكلية، وهي أنَّ كلَّ جسم متناهٍ يتألف من أجزاء غير متناهية، فإنَّ هذا الحاصل جسم متناهٍ، وليس كذا، فليس كلُّ جسم متناهٍ كذا، وقد كان يكفي الاقتصار على هذا لو كان المقصود مناقضة الدعوى فقط لكننا نريد مع ذلك أن نبين أنَّ هذه السالبة تلزم كليتها أيضاً حتى تصدق لا شيء من الأجسام المتناهية المقدار بمؤلف من أجزاء غير متناهية بالفعل، فيحتاج إلى سمة هي أنَّ الذي حصل جسم، كان نسبة حجمه إلى حجم الذي آحاده غير متناهية نسبةً متناهي القدر إلى متناهي القدر؛ لأنَّ الحجم الذي هو جسم لا بدَّ وأن يكون بينه وبين جسم آخر نسبة بخلاف ما ليس من نوع واحد، كالخطَّ والسطح مع الجسم، لكن ازدياد الحجم بحسب ازدياد التأليف والتَّظْم فتكون نسبة الآحاد المتناهية إلى الآحاد غير المتناهية نسبةً متناهٍ إلى متناهٍ، هذا خُلف محال.

١. إذ حجم كلِّ منهما.

٢. سين: في.

## تنبيه

أليس إذا وجب النظر للتأنيق أن الجسم المتناهي المقدار لا يجوز أن يكون مؤلفاً من مفاصل غير متناهية العدد - سواء كانت الأجزاء قابلة للتجزّي أو لم تكن - وأنه ليس يجب أن يكون لكل جسم مفاصل متناهية إلى ما لا ينفصل فقد أوجب إمكان وجود جسم ليس لامتداده مفاصل. ضرورة أن الانقسامات الممكنة<sup>١</sup> لا يحصل في الجسم المفرد بالفعل، بل هو في نفسه كما هو عند الحسّ الذي لا يدرك المفاصل التي يقول بها أصحاب الجزء، لكنّه، أي هذا الجسم المفرد، ليس ممّا لا ينفصل بوجهه، بل يجب أن يكون قابلاً للانفصال، ووقوع المفاصل لا بدّ وأن يكون إمّا بفكّ وقطع، وإمّا باختلاف عرضين قارّين فيه، كما في البلقة، وإمّا بوهيم وفرض. إن امتنع الفكّ لسبب<sup>٢</sup> ووجه الحصر أن الانفصال إن أدى إلى الاقتران، فهو الأزل، وإن لم يؤدّ إليه فإن كان في الخارج، فهو الثاني، وإن كان في الوهم فهو الثالث.

## تذنيب

أليس إذا لم يكن تأليف من آحاد لا تقبل القسمة وجب أن يكون أحد وجوه هذه القسمة لا سيّما الوهميّة؛ إذ هي التي أوجبها برهان نفي الجزء، لا يقف إلى غير التّهاية، وهذا الكلام في مسألة الجزء الذي لا يتجزّأ وما يتبعه من مباحث الحركة والزّمان، هو باب لأهل التّحصيل فيه إطناب حتّى أنهم ذكروا في إبطال الجزء نيفاً وعشرين برهاناً، والمستبصر يرشده القدر الذي أوردناه ونورده منها في هذا الكتاب.

## تنبيه

إنك ستعلم أيضاً ممّا علمته من حال<sup>٣</sup> احتمال المقادير، وهي الأجسام والسطوح والخطوط، قسمة بغير نهاية أن الحركة عليها وزمان تلك الحركة لذلك، وأنه لا تتألف أيضاً ممّا لا يتقسم حركة ولا زمان وإلا فلو قطع بما لا يتجزّأ من الحركة قدر من المسافة، فإن لم يتجزّأ ذلك القدر فقد تركبت المسافة ممّا لا يتجزّأ، وهو محال؛ وإن يتجزّأ فما يقطع به نصفه هو نصف ما يقطع به كلّه،

١. سين: بالإمكان العام.

٢. بالإمكان العام.

٣. سين: بسبب.

٤. سين: - حال.

فينقسم<sup>١</sup> من الحركة ما فرض أنه غير مستقيم، وكذا نسبة الزمان إلى الحركة، فإنَّ زمان نصفها نصف زمان كلِّها، كما أنَّ الحركة إلى نصف المسافة نصف الحركة إلى كلِّها؛ يكون المسافة والحركة والزمان متطابقة، فينقسم كل واحدٍ منها بحسب انقسام الباقيين.

وظهر أنَّ انقسام الحركة والزمان إلى ماضٍ ومستقبلٍ وحالٍ لا يصح؛ لأنَّ الحال حدٌّ مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل، والحدود المشتركة بين المقادير لا تكون أجزاءً لها وإلا لكان التَّنصيف تثلثاً، بل هي مغايرة بالتوابع لما هي حدوده، ويمكن أن يبيِّن ابتداءً أنَّ الحركة ليس لها جزء لا يتجزأً ويبيِّن بواسطة ذلك أنَّ المسافة لذلك وذاك أنَّها لو تركبت ممَّا لا يتجزأً لكان البطو والسرعة بتخلُّل السكَّات، والتَّالي باطل فكذا المقدم.

ووجه اللزوم أنَّه إذا شرع سريع وبطي في الحركة معاً وقطع السَّريع جزءاً واحداً، فإنَّ قطع البطيء أقلَّ منه قسماً أو مثله مساوياً فيما بعد ذلك، هكذا أو أكثر فصار البطيء أسرع فلم يبق إلاَّ سكون البطيء، وهذا يوجب أن يكون نسبة السَّكون إلى الحركة كنسبة البطو إلى السرعة.

وأما بيان بطلان التَّالي، فهو أنَّه لو كان كذا لكان<sup>٤</sup> السَّكون في بعض المتحرَّكات أضعاف الحركة<sup>٥</sup> فيها، فيلزم أن يكون سكونها محسوساً مع أنَّنا لا ندركه حساً، هذا خُلف.

ومن هذا يبيِّن أنَّه ليس للمسافة جزء لا يتجزأً وإلاَّ إن وقعت<sup>٦</sup> الحركة المتجزئية في مسافة غير متجزئية، وكلُّ ما يفرض جزءاً لها<sup>٧</sup> إن وقع فيها تواردت الحركات على محلٍّ واحدٍ ثانية عليه، وإن وقع دَلُّ<sup>٨</sup> جزء لها في جزء منها فانقسمت.

### إشارة

#### إلى إثبات الهيولى للجسم الطبيعي-

قد علمت أنَّ للجسم الطبيعي مقداراً ثخيناً متصلاً، أمَّا المقدار ويُراد به مطلق الكميَّة هاهنا، فكونه للجسم الطبيعي ظاهر، وكذا كون ذلك المقدار ثخيناً، أي ذا عمق، وأنَّ التي<sup>١</sup> هو حشو ما بين السطوح، وأمَّا كونه متصلاً في نفسه، كما هو عند الحس، فقد سبق بيانه ولا شك أنَّ الجسم أمر مغاير

١. از: «مع اختلافهما... تا اين جا: فينقسم» از نسخه «ميم» ساقط شده است.

٢. ميم: - أجزاء.

٣. ميم: فان + واحداً فان.

٤. ميم: - كذا لكان.

٥. ميم: الحركات.

٦. ميم: - وقعت.

٧. ميم: - لها.

٨. ميم: كل.

٩. ميم: ذا عمق فان الثخن.

لهذه الأمور، فإن جوهرته أعني كونه بحيث يكون وجوده لا في موضوع أوضح شيء له وهو مغاير لهذه الأشياء بكونه<sup>١</sup> شيئاً من شأنه أن يكون ذا مقدارٍ ثخين متصل، ويُسَمَّى المقدار الذي هو كذلك بالجسم التعليمي، فهو فصله الذي يتحصّل به جوهرته، فظاهر<sup>٢</sup> أنه<sup>٣</sup> الجسم المذكور؛ قد يعرض له انفصال، بل<sup>٤</sup> قد يعرض له انفكاك أيضاً، وهو أخص من الانفصال.

وتعلم أن المتصل بذاته، أي الصورة الجسميّة، وهي التي<sup>٥</sup> شأنها استلزام الجسم التعليمي هو غير القابل للاتصال والانفصال<sup>٦</sup> قبولاً يكون هو بعينه الموصوف بالأمرين، وهو القبول الحقيقي الحقيقي لا المجازي الذي هو قبول الصورة للانفصال، فإن هويتها الاتصالية يعدم عند طريانه،<sup>٧</sup> فلا تكون قابلة له حقيقة، ولا للاتصال، فإن الاتصال لا يقبل الاتصال لكونه نفسه، فلا<sup>٨</sup> الانفصال لكونه عدمه، فإذا قوّة هذا القبول بمعنى الاستعداد له، غير وجود المقبول، الذي هو الصورة الجسميّة بالفعل؛ لأنّ الاستعداد لوجود الشيء مقابل لوجوده لأنّه<sup>٩</sup> يبطل عند وجوده، وغير هيئة المقبول وهو شكله، وغير صورته، وهي الجسم التعليمي الذي هو كالصورة للصورة الجسميّة.

وتلك القوّة لغير ما هو ذات المتصل بذاته الذي عند الانفصال يُعدم ويوجد غيره بالشخص بسبب انعدام اتصال ووجود اتصاليين مغايرين له، وعند عود الاتصال يعود مثله متجدداً،<sup>١٠</sup> وحامل

١. ميم و سين: وكونه.

٢. ميم و سين: وظاهر.

٣. مسعودي: وأته.

٤. سين: بل + و.

٥. ميم و سين: التي + من.

٦. سين: + بعينه.

٧. هذه نسخة هـاى ديدته شده «طريان» آمده است، ولى ظاهراً اين مورد از موارد بى دقتى كاتبان است. در عربى مصدرى بر وزن «طريان» نداريم، و فعل آن هم «طرا» از ناقص واوى يا يابى نداريم. بلكه «طرا» با حمزه و مصدر آن هم «طروه» يا «طرو» است.

٨. ميم و سين: ولا.

٩. ميم: لكونه.

١٠. المسئلة الأولى: قال الشيخ: قد علمت أنّ للجسم ... يعود مثله. مسعودي أقول: غرضه من هذا الكلام أن يبين أن الجسم مركب من الهولى والصورة دلّ عليه قوله بعد ذلك أليس قد بان لك أنّ المقدار من حيث إته مقدار أو الصورة الجرمتية من حيث هي صورة جرمتية مقارنة لما يقوم معه وتكون صورة فيه ويكون ذلك هيولاها إلى آخره ... وهذا الكلام لايفي بهذا الغرض، لأنّ الذي يلزم من هذا أنّ هأفنا اتصلاً وقابلاً له وهما متفايران وهذا لاشك فيه إلا أنّ لفائل أن يقول إن هذا الاتصال الذي يعدم عند الانفصال ويعود مثله عند عدم الانفصال هو عرض من باب الكلّيّة المتصلة و موضوعه القابل له هو هذا الجسم فإنّ الشّمة الواحدة مثلاً لها مقدار ونخن واتصال؛ ثمّ قد يعرض لها ←

تلك القوة هو الهولي، وإنما قيل يعود مثله؛ لأن إعادة المعدوم بعينه ممتعة، ودليله أنه إذا اتحد التوع والمحل فيما له محل، فلا فارق إلا الزمان فإذا كان الزمان ممتنع العود، فما تخصص به كذلك أيضاً، ولو جاز إعادته مع زمانه مع أنهما كانا موجودين قبل ذلك فيكون للزمان زمان، وهو محال. وأيضاً إذا كان له ولزمانه المستعاد قبلية ما أعيدت ويخصّصه بها فلا يمكن عوده من حيث هو ذلك المخصّص، وكان امتناع إعادة المعدوم لا يفتقر في بيانه إلا إلى مجرد إخطاره بالبال والتبسيه عليه لا غير.

انفصال وانفكاك بأن تجزأ أجزاء وتقسّم أقساماً وتجعل قطعاً متعدّدة متفرقة فالذي يبطل ويرتفع بهذا التقطيع والتفريق هي الوحدة التي كانت فيها والمقدار الذي كان لها والاتصال الذي كان بالفعل موجوداً فيها بين ما يفرض لها أجزاء ولا يخفى أن جميع هذه أعراض يطرأ على الجسم ويَزول وحقيقة الجسم لا يتبدل لابطورها ولا يرتفعها؛ فإن كل جزء يفصل عن الشّمة هي شّمة مثل التي فصلت عنها لا تختلفان إلا في عرض من الأعراض كالمقدار وغيره وإن كل جسم فله مقدار واتصال وإن ذلك المقدار والاتصال قد يرتفع ويَزول وقد يعود بتجدد مثله فيه والجسمية بعده وقبله باقية بحالها؛ لأن الصّورة المقومة لها باقية في الحالتين وتلك الصّورة هي غير هذا الاتصال الذي فيه بالفعل. فلا بد من الدليل على أن تلك الصّورة موجودة في شيء آخر يُسمى هولي ومادة حتى يتبين أن الجسم مركب منهما أي من الهولي والصّورة وهم ينكرون على من يقول بأن حقيقة كل جسم هي صورته التوعية وهي بسيطة لا تركيب فيها فالجسم الذي هو شمع مثلاً حقيقته صورته الشّمية إلا أنها في الوجود لا تخلو عن مقدار ووحدة أو كثرة واتصال بين ما يفرض لها أجزاء أو انفصال؛ وهذه كلّها أعراض لها تتوارد عليها ولا يُغَيّر شي من ذلك حقيقتها وماهيتها فلا بد من البرهان على أن هذه الصّورة غير قائمة بذاتها، بل هي في قابل لها هي مادتها وهولائها؛ وما ذكرتم من أن هانها قابلاً للاتصال وهو غير الاتصال المقبول فلا يفيد هذا المطلوب فإن القابل الذي ينتم هو حقيقة الجسم والمقبول الذي هو الاتصال هو عرض من الأعراض موضوعه هذا الجسم والله أعلم. وأما الذي انتهى إليه البحث عنه في إثبات الهولي هو أننا نعلم أن من الأجسام ما يتبدل عليه التوعية فيزائله الأمر الذي به تحققت ماهيته ويحدث فيه أمر آخر به يصير نوعاً آخر وحقيقة أخرى ويبقى منه في حالين شيء لا يبطل ولا يعدم كالبيض إذا فُرخ وكالتففة إذا بولدت منها حيواناً وكالحنطة إذا طحنت وعُجنت وخبزت وأكلت حتى صارت في المعدة كيلوساً = (كيلوس غذائي است كه يس از هضم در معده به صورت شيرابه در مای) وفي الكبد دماً وفي أعضاء البدن لحمًا وعظماً إلى غير ذلك من الأجسام المختلفة الحقائق والماهيات فالحنطة لا تبطل ولا تعدم بالكليّة بالطحن والخبز، بل يبطل منه الأمر الذي به كان حنطة ويحدث فيه أمر آخر به صار نوعاً آخر وكذا في كل طور من الأطوار يبقى منه شيء ويبطل شيء فيصير ذلك الشيء الباقي نارة دماً ونارة لحمًا وعظماً إلى غير ذلك. فقد قضى العقل بأن في جسم الحنطة شيئاً اقترن به شيء آخر فحصل من مجموعهما الحنطة ثم فارق الشيء المقترن به إلى بدل اقترن به أيضاً فحصل الخبز ثم زائله هذا الثاني إلى متعقب آخر فحصل الدم ثم انعدم هذا المتعقب وحدث فيه شيء آخر فحصل اللحم إلى غير ذلك من الأطوار والأحوال وقد بقي ذلك الشيء في الأطوار كلّها لا يعدم البتة ويتبدل عليه هذه الأمور فذلك الشيء الذي يقبل هذه الأمور ويحملها هو الذي يُعتبر عنه بالهولي والمادة وهي ممّا لا يدرك بشيء من الحواس وإنما يعرف بشهادة العقل وهذه الأشياء المتبدلة تُسمّى بالصّور والأعراض وقد عرفت الفرق بين الصّورة والعرض فإن من هذه الأشياء ما يتبدل به التوعية ومنها ما لا يتبدل؛ فالذي يُبدل التوعية هي الصّورة والذي لا يُبدل هو العرض. والله أعلم كتاب المباحث والشكوك، ص ٣-٦.

وتلخيص هذا البرهان المُشَبَّه للهَيُولَى هو أَنَّ الجسمَ الطَّبيعي لا يخلو من اتصال في ذاته، وثمة قابل للانفصال حال كونه متصلاً بقوة قبوله حاصلة حال الاتصال. ونفس الاتصال لا يقبل الانفصال على جهة الحقيقة، فإذن للجسم شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يتصل بقوة وينفصل أخرى، وذلك هو الهَيُولَى، فهي ثابتة للجسم، وإن لم ينفصل بالفعل؛ لأننا لم نشبهها بواسطة الانفصال بنفسه، بل أبتناها بواسطة القوة عليه؛ لهذا هي تابعة له لا في حال الانفصال فقط، بل وقبل طريانه وبعده، وهذه الهَيُولَى ليس لها في ذاتها اتصال والانفصال وألا لم تكن موضوعاً لهما، وكذا لا وحدة ولا تعدد لها، فلا يكون من حيث ذاتها بحيث يفرض فيها الأبعاد، فهي مغايرة للجسم، ولا بد من اتصاف شيء ما متصل بذاته إليها حتى يصير جسماً، وذلك الشيء هو الصورة الجسمية، فالجسم مركب من مائة وصورة.

### وهم وتنبية

ولعلك تقول: إنكم استدلتهم بإمكان وجود الانفكاك والاتصال بالفعل في بعض الأجسام على مقارنته لقابل، إن هذا إن لزم فإنما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل بالفعل، ولا يلزم ذلك في جميع الأجسام، فإنه ليس كل جسم - فيما أحسب - كذلك، فإن منها ما لا يقبل ذلك بالفعل. كالفلك وكالأجسام الصلبة الصغيرة، وإن قيل ذلك توهمًا وفرضاً هذا هو الوهم.

وأما التشبيه على بطلانه، فهو أنه فإن خطر هذا ببالك فاعلم أن طبيعة الامتداد الجسماني التي هي الصورة الجسمية المتصلة بذاتها في نفسها واحدة، وما لها من الغنى عن القابل أو الحاجة إليه متشابه؛ لأنها مأخوذة من حيث هي تلك الطبيعة مع قطع النظر عن مقارنة أمر غيرها حتى كونها كلية لوجزئية، فلا يختلف الحكم عليها حينئذ، فإنه لو اختلف لكان قد أخذ مع أمور تحتضي الاختلاف والتقدير بخلافه. وإذا عُرِف في بعض أحوالها وهو إمكان طريان الانفصال عليها وامتاع وجودها معه حاجتها إلى ما تقوم<sup>٧</sup> فيه، وهو القابل، عُرِف أن طبيعتها غير مستغنية عما تقوم<sup>٨</sup> فيه.

١. هي: الهَيُولَى.

٢. ميم: وإن.

٣. ميم: والأجسام.

٤. ميم وسين: إن.

٥. بس: - في.

٦. در بانوشت دو صفحه قبل درباره این کلمه «طريان» توضیحاتی داده شد.

٧. سین: يقوم.

٨. سین: يقوم.



ولو كانت طبيعتها<sup>١</sup> ما تقوم بذاته فحيث كان لها ذات كان لها تلك الطبيعة، وكانت<sup>٢</sup> تكون<sup>٣</sup> مستغنية عن القابل أبداً؛ لأنها طبيعة نوعية محصلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول، وذلك بخلاف الطبيعة الجنسية التي لا تحصل وجودها إلا بالفصل، وإذا تحصلت به اتصاف إليها ودخل في وجودها المحصلة،<sup>٤</sup> فإن اقتضت شيئاً معه لم يلزم اقتضاؤها له مع غيره؛ لأنها مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه، والطبيعة الجنسية من حيث هي غير محصلة لا يمكن أن تقتضي شيئاً. وأما الطبيعة المحصلة فإذا اقتضت شيئاً من حيث هي تلك الطبيعة اقتضته مع جميع الأمور الخارجية<sup>٥</sup> عنها وفي جميع أحوالها، والامتداد الجسماني كذلك فإنه يقال على الامتدادات الفلكية والعنصرية على اختلاف أقسامها بمعنى واحدٍ ومشارك<sup>٦</sup> أعداده في أنها متصلة بذاتها وقابلة للانفصال، ولو بحسب الفرض، وأنها لا تبقى<sup>٧</sup> هويتها الامتدادية عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الدّهن.

وهذا القدر معلوم ومشارك فيه ومقتضٍ للحكم بالاحتياج إلى القابل مع حمل<sup>٨</sup> جميع ما له عداه ممّا يعلمه<sup>٩</sup> وممّا لا يعلمه،<sup>١٠</sup> فهذا هو معنى كونه<sup>١١</sup> نوعية، فإن الطبيعة التي هي كذلك إذا انضاف إليها معنى العموم صارت نوعاً وبدون انضافه يكون نوعية، ولو كانت جنسية لما اقتضت من حيث عدم تحصيلها شيئاً أصلاً.

### وهمّ وتنبية

أو لعلك تقول: إن برهان إثبات الهيولى مبني على كون الامتداد قابلاً للانقسام الانفكاري، وبرهان نفي الجزء إنما يدل على قبول الانفصال الفرضي أو<sup>١٢</sup> الوهمي، ولا<sup>١٣</sup> يجب في كل قابل لهما أن

١. سين: طبيعتها + طبيعة.

٢. ميم و سين: فكانت.

٣. تكون، در هر دو نسخه آمده است، ولی به نظر می رسد زائد باشد. والله اعلم بالصواب.

٤. ميم و سين: المحصل.

٥. سين: الخارجة.

٦. ميم و سين: يشترك.

٧. سين: يبقى.

٨. ميم و سين: - حمل.

٩. سين: تعلمه.

١٠. سين: تعلمه.

١١. ميم و سين: كونها.

١٢. سين: و.

١٣. سين: فلا.

يكون قابلاً للانفكاكي،<sup>١</sup> فلو كانت<sup>٢</sup> بسائط الأجسام غير قابلة للانفكاك، بل إنما يتصل بالتماس وينفصل بزواله لتعدّر إثبات الهيولى بالحجة المذكورة، كما لو ادعى مدّع أنه ليس الامتداد الجسماني الواحد بقابل للانفصال<sup>٣</sup> البتة، وإنه<sup>٤</sup> إنما ينفصل الجسم المركّب من أجسام بسيطة لا احتمال فيها للانقسام، إلا الذي يقع بحسب الفروض والأوهام وما يشبهها، كما هو الرأي المنسوب إلى ديمقراطيس<sup>٥</sup> من القدماء، فإنه نقل عنه أنّ الأجسام المشاهدة ليست ببسائط، بل هي متألّفة من بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة، وتألّف البسائط بحسب الحسّ إنما يكون بتماسها وتجاورها<sup>٦</sup> فقط، وكلّ واحد منها فلا تقبل<sup>٧</sup> الأجسام<sup>٨</sup> الانفكاكي أصلاً.

وإن قيل: الوهمي ليرهان نفي الجزء، فإن خطر هذا الوهم بيالك فاعلم أنّ التنبيه المزيل له هو أنّ القسمة الوهميّة والفرضيّة، أو الواقعة بحسب باختلاف عرضين قارين، وهما ما يكون للموضوع في نفسه، كالسواد والبياض في البلقة - أو مضافين - وهما ما<sup>٩</sup> للموضوع بحسب قياسه إلى غيره، كاختلاف محاذاتين أو موازاتين أو مماستين - تُحدث في المقسوم اثنيّة<sup>١٠</sup> ما، يكون طباع كلّ واحد من الاثنين طباع الآخر وطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع، والطباع هي مصدر الصفة الدّائية الأولى لكلّ شيء، وما يصحّ بين كلّ اثنين منها يصحّ بين اثنين آخرين، فيصحّ إذن بين المتباينين من الاتصال الزافع للثنيّة الانفكاكية ما يصحّ بين المتصلين؛ ويصحّ بين المتصلين من الانفكاك الزافع للاتحاد الاتصالي ما يصحّ بين المتباينين، وهذا كلّهُ إنما هو باعتبار التشابه في طباع تلك البسائط، فإنّ الطبائع المشابهة<sup>١١</sup> إنما يقتضى حيث كانت شيئاً واحداً غير مختلف فيجب في الجميع إمّا امتناع قبول الاتصال والانفصال الانفكاكي، أو إمكان قبولهما، ولما لم يكن الأول حقاً تعين الثّاني وهو إمكان قبول الجميع للاتصال

١. ميم وسين: للانفكاك.

٢. ميم: كان.

٣. سين: للانفصال + الانفكاكي.

٤. ميم: كونه.

٥. سين: ديمقراطيس.

٦. نكتة: تجاورها = کنار هم بودن. در هر دو نسخه «تجاوزها» آمده است که در این جا این کلمه معنا ندارد.

٧. سين: لا تقبل.

٨. ميم وسين: الانقسام.

٩. ميم: ما + يكون.

١٠. سين: متشابهة.

والانفكاك الزافع له.

اللَّهَمَّ إِلَّا من عائقٍ مانعٍ خارجٍ عن طبيعَةِ الامتداد، لازم، كما للفلك المحدّد، أو زائلي، كما للصلب إذا زالت صلابته. فإنّ أمثال هذه لم يمتنع عليها الانفكاك من حيث جسميّتها التي تشارك بها سائر الأجسام. بل إنّما امتنع عليها ذلك بسبب مقارنة أمر لها وإمكان القبول من حيث طبيعة الامتداد الجسماني حاصل وإتّما يخرج إلى الفعل العائق؛ ولعلّ هذا العائق إذا كان لازماً طبيعياً كان لا اثنيّةً بالفعل ولا فصل بين أشخاص نوع تلك الطّبيعة، بل يكون نوعه موجوداً في شخصه الواحد لا في غيره.

### تنبيه

كلّ نوعٍ يحتمل أن تكون له أشخاص كثيرة، فعاق عن ذلك عائق لازم طبيعي، فإنّه لا يوجد للأشخاص المحتملة أن تكون لذلك التّوع اثنيّة، ولا كثرة تعرض، بل يكون نوعه في شخصه؛ أي لا يوجد ذلك التّوع إلا شخصاً واحداً. وكيف توجد اثنيّة أو كثرة لأشخاص ذلك التّوع، والعائق عنه لازم طبيعي؟!!

### تذنيّب يتفرّع على إثبات الهيولى

أليس قد بان لك أنّ المقدار - من حيث هو مقدار - أو الصّورة الجرميّة - من حيث هي صورة جرميّة مقارنة لما تقوم معه لسثّ اقول به، وتكون<sup>٢</sup> صورة فيه، ويكون ذلك هو<sup>١</sup> هيولاها ويكون شيئاً هو في نفسه لا مقدار ولا صورة جرميّة له؟ وإلا لعاد الكلام فيهما، ولتكن هذه هي الهيولى الأولى التي ينتهي إليها موادّ المركّبات الجسمانيّة بأسرها، فاعرفها.

ولا تستبعد لأجل تساوي نسبة المقادير المختلفة إليها أن لا يتخصّص في بعض الأشياء لا في كلّها؛ لخروج الفلك المحدّد عن هذا الحكم لمانع قبولها لقدر معيّن دون ما هو أكبر أو أصغر منه، بل جَوّز أن يصير الصّغير من الأجسام عظيماً من غير انضياف جسم آخر إليه، ويُسمّى ذلك بالتخلخل وإن يصير الجسم العظيم صغيراً من غير انفصال جسم عنه ويُسمّى بالتكاثف.

١. سين: وكلّ.

٢. خواجه در شرح خود می نویسد: این فصل در پاره ای از نسخه ها نیامده است، بعضی به اختصار آورده اند و بعضی دیگر به اشاره؛ گویا حاشیه شیخ بوده بعدها داخل در متن شده است. نک: ج ٢، ص ٥٨، چاپ دفتر نشر کتاب.

٣. سین: يكون.

٤. بس: - هو.

## إشارة

يجب أن يكون محققاً عندك كونه مقامين يتبين به مطالب شريفة مهمة أنه لا يمتد بُعد في ملاءٍ أو خلاءٍ، إن جاز وجود الخلاء إلى غير النهاية؛ إذ الممتنع لا يصح أن يقال إنه منشاءه. بل يصح أن يقال: إنه إن ثبت وجوده كان متناهياً، وإلا فالأبعاد غير المتناهية لو لم يكن ممتنعة لكان فمسن الجائز أن يفرض امتدادان غير متناهيين من مبدئٍ واحدٍ هما كسافي مثلث. لا يزال البعد بينهما يتزايد؛ ومن الجائز أن تُفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات. مثل أن يكون البعد الأول ذراعين. والثاني أزيد منه بذراع، وكذا الثالث على الثاني وهلمّ جزأً. ولو لم يكن قدر الزيادات واحداً لاحتمل في العقل أن يكون زيادة كل بُعد أقل من زيادة ما قبلها، كنصفها مثلاً. فيتزايد إلى غير النهاية مع أنه لا ينتهي إلى مساواة البعد المقروض أولاً كما لو زاد الثالث على الثاني نصف ذراع، والرابع على الثالث ربع ذراع. وعلى هذه النسبة سائر الأبعاد، ولا يبتني البرهان إلا على زيادة المثل أو ما زاد عليه وإتاما خصص المثل بالذكر كونه لا ينافي حصول الزائد؛ ومن الجائز أن تُفرض بينهما هذه الأبعاد المترادة بقدر واحد أو أكثر إلى غير النهاية، فيكون هناك إمكان زيادات على أول تفاوت يفرض بغير نهاية.

ولأن كل زيادة توجد فإنها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد، وأية زيادات أمكنت فيمكن أن يكون هناك بُعد يشتمل على جميع ذلك الممكن<sup>٤</sup>، فإن كل بُعد فيه جميع الزيادات

١. سين: حاشية: مما يجب أن يكون.

٢. سين: إن.

٣. سين: يتزايد.

٤. المسئلة الثانية: قال الشيخ ابوعلی: يجب أن يكون محققاً عندك ... على جميع ذلك الممكن، مسعودي

قلت: إن لقائل أن يقول: بلنى هذه الزيادات يمكن فرضها إلى غير النهاية وكل زيادة توجد فإنها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد أما مع هذا فلم قلت إنه يلزم من ذلك أن يكون هناك إمكان أن يوجد بعد بين الامتدادين الأولين فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية حتى يلزم منه أن يكون ما لايتناهى محصوراً بين حاصرين. بل نقول يستحيل أن يوجد بعد واحد تكون فيه تلك الزيادات التي لايتناهى عددها ولا يمكن فرض وجوده البتة؛ لأن الأبعاد الممكنة بين الامتدادين لايتناهى عددها ولا آخر لها وما من بعد يفرض إلا ويمكن بعده بُعد آخر أزيد وأطول منه هكذا إلى غير النهاية والبعد الذي يفرضه مشتلاً على الزيادات التي لانهاية لعددها لو أمكن وجوده لكان أطول الأبعاد الممكنة ولكان لايمكن أن يوجد بعده بُعد آخر أزيد وأطول منه؛ إذ لو أمكن ذلك لكان هذا الممكن الثاني مشتلاً على زيادة لا يشتمل عليها المقروض الأول فلم يكن الأول مشتلاً على جميع الزيادات التي لايتناهى عددها، بل على محدود منها وقد فرضناها مشتلاً على الكل؛ فإذن لايمكن أن يشتمل الثاني على زيادة لا يشتمل عليها الأول فلم يكن الثاني أطول من الأول فكان الأول بُعداً لايمكن أن يوجد بعده بُعد أطول منه فيكون آخر الأبعاد الممكنة وهذا محال ←

التي قبله وزيادة وإذا كان كل واحد من الزيادات وكل مجموع موجود منها حاصلاً في بُعد فاذاً يمكن أن يوجد بُعد يشتمل على مجموع الزيادات الممكنة غير المتناهية، ضرورة كونها مجموعاً موجوداً فيندرج تحت ذلك الجسم العام، وإلا إذا لم يكن وجود بُعدٍ مشتملٍ على جميعها فهناك زيادة لا تقع الاشتمال عليها في بعد فوقها، فيكون إمكان وقوع الأبعاد إلى حدٍّ ليس للزائد عليه إمكان، فيكون إنمّا يمكن وجود البعد المشتمل على عدد محدود من جملة غير المحدود من عدد الأبعاد الذي موجود في القوّة؛ فيصير البعد بين الامتدادين محدوداً في التزايد عند حدٍّ لا يتجاوزه في العظم، وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان، ولا ينفذان بعده، وإلا إن لم ينقطع الامتداد إن أمكنت الزيادة على أكثر ما يمكن، أي أمكن وجود بُعدٍ يشتمل على أكثر من الجملة المتناهية التي فرضنا أنه لا يمكن الاشتمال على أكثر منها، وأكثر ما يمكن هو ذلك المحدود بحسب الفرض المذكور من جملة غير المحدود، وذلك محال<sup>٢</sup>.

→  
إلا على تقدير أن ينقطع الامتدادان ولا يمتدان بعده؛ والذي يؤكد هذا الكلام هو أن الامتدادين المذكورين والزيادات والأبعاد التي بينها ليست أموراً محققة موجودة بالفعل في جسم العالم إنما هي أمور متوهمة مفروضة فيها؛ فما يتفاصر الذهن عن فرضه من جملتها فلا وجود له أصلاً في الذهن ولا خارج الذهن وقد تقاصر الذهن عن تقدير بُعدٍ بين الامتدادين ليس ورائه بُعدٌ آخر أطول منه، بل كل ما ينصرف إليه الوهم ويفرضه موجوداً في الذهن فهو محدودٌ متساوٍ في ذاته يمكننا أن توهم بُعداً آخر أكبر منه ولا ينتهي هذا الإمكان إلى حدٍّ ليس ورائه إمكانٌ آخر أُعتبر لطرف الزيادة بطرف التقصان. أليس أن كل جسمٍ يمكن تجزيته في الوهم إلى غير النهاية وتلك الأجزاء تكون أجساماً لا محالة ولكل واحد منها مقدار؛ ثم لا يقال بأن كل جسمٍ متناهي المقدار يشتمل على مقادير لايتناهي عددها؛ لأنه مشتمل على أجسامٍ صغارٍ غير متناهية العدد وكل واحد منها ذو مقدار فيكون المقدار المتناهي من الجسم الأول مركباً من مقادير لايتناهي عددها ولكن قبل هذه الأجزاء والأقسام ليست موجودة فيه بالفعل، بل الجسم في ذاته واحد لا جزء فيه فهو في ذاته كما هو عند الحس فكما لا ينتهي طرف التقصان إلى حدٍّ لا يمكننا أن توهم أصغر منه فكذا طرف الزيادة لايتهي إلى حدٍّ لا يمكننا أن توهم أكبر منه فقد تبين بهذه الجملة امتناع تقدير بُعدٍ بين الامتدادين مشتملٍ على زيادات لايتناهي عددها فلا يلزم ذلك المحال الذي ادعى لزومه وهو أن ما لايتناهي يكون محصوراً بين حاصرين، ثم إن صحّ الرهان الذي ذكره فهذا الذي يذكره أوضح منه من غير تلك التطويلات فنقول: نفرض الامتدادين اللذين خرجا من مبدأ واحد محيطين بزواوية منفرجة فيصيران مع أي بُعدٍ كان من الأبعاد التي تُفرض بينهما مثلثاً منفرج الزاوية متساوي الساقين المحيطين بالزاوية المنفرجة ولا شك أن وتر الزاوية المنفرجة أعظم من كل واحد من الساقين يتّفق أقليدس في المقالة الأولى؛ فإذا كان الامتدادان غير متناهيين كانت القاعدة التي هي أطول من كل واحد من غير المتناهيين أيضاً غير متناهية وهي مع أنها غير متناهية فمحصورة بين حاصرين هذا خلف والإشكال عليه ماسبق. كتاب المباحث والشكوك، ص ٩-٦.

١. سين: الامتدادان + لا محالة.
٢. سين: متا.
٣. هذا محال. كما اين كه در دو سطر بعدى هم آمده است.

فتبين أنه يكون هناك إمكان أن يوجد بُعد بين الامتدادين الأولين، فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية؛ فيكون ما لا يتناهى محصوراً بين حاصرين، هذا محال، فما أدى إليه وهو عدم تناهي الأبعاد يكون محالاً أيضاً، وهو المطلوب.

وقد أورد البرهان المبني على خروج امتدادين من مبدؤ واحد على وجه اختصاري<sup>١</sup> قد حذف منه كثير من المقدمات المذكورة، وهو عندي مع اختصاره أوضح من الوجه المطول، وهو أن يفرض تزايد ما بينهما بحسب تزايدهما في نفسيهما، فلو امتد إلى غير النهاية لكان ما بينهما غير متناه، والتالي باطل؛ لكون ما بينهما محصوراً بين حاصرين، فالمقدم مثله.

وقد أورد عليه وعلى ما قبله أن المحال إنما لزم من الأبعاد غير المتناهية مع الفروض المذكورة، فيكون المجموع محالاً ولا يلزم من استحالة وجوده بعد غير متناه؛ لجواز امتناع مجموع شيتين مع إمكان كل واحد منهما منفرداً كقيام زيد وقوده.

وأجيب بأن هذا الفرض واقع في نفس الأمر فإننا إذا قسمنا جسماً ذا استدارة، كالترس بأربع مثلثات متساوية فإن يتبعه العالم<sup>٢</sup> تكون منقسمة بحسب انقسامه، فإما أن يكون ما بين كل ساقين متناهياً، فالكل متناه أو غير متناه، فينحصر آلا يتناهى<sup>٣</sup> بين حاصرين على سياق ما قرر.

وقد تُستبان استحالة ذلك أيضاً من وجوه أخرى، يُستعان فيها بالحركة أو لا يُستعان، ولكن فيما ذكرناه كفاية<sup>٤</sup> أما الأول، فهو المبني على فرض كرة<sup>٥</sup> خرج من مركزها قطر موازٍ لخط غير متناهٍ يجب أن يسامته بعد الموازاة بحركة الكرة، فيلزم أن يوجد في غير المتناهي نقطة هي أول نقطة مسامته له، وذلك محال، بسبب أن كل نقطة فرض أنها أول نقطة المسامته، فإن المسامته مع التي فوقها قبلها وهو خلف.

ولو فرض الخطان غير متناهيين وهما متقاطعان، ثم فرض حركة القطر بحركة الدائرة لظهور أن الموازاة بينهما لا بد من حصولها عند تمام نصف دوره، وذلك منهما غير متصور.

وأما الثاني وهو الذي لا يُستعان فيه بالحركة، فيبني على حذف قدر في الوهم من البعد الذي فرض عدم تناهيه من إحدى جهتيه فقط من جانبه المتناهي، ويأخذه<sup>٦</sup> مع القدر المحذوف، وبدونه، كأنهما بُعدان، فإن كان كل جزء مفروض من أحدهما يطابقه بقدره من الآخر بحيث يذهب كل منهما

١. سين: + و.

٢. اين دو كلمه در شماری از نسخه‌های چاپی و خطی آمده است. ولی جایگاه آنها برای نگارنده معلوم نشد.

٣. سين: ما لا يتناهى.

٤. سين: - ولكن فيما ذكرناه كفاية. به جای این جمله آمده است: «فيما أوردناه»

٥. سين: فهو على كرة.

٦. سين: نأخذ.

مع الآخر بلا تفاوت مع كون التطبيق مبتدئاً من الجانب المتناهي لزم تساويهما مع تفاوتهما، وهو محال.

وإن وقف التاقص وذهب الزائد بسبب أنّ في الزائد ما ليس في التاقص بقدره<sup>١</sup> يتناهي بالنسبة إليه من الجانب غير المتناهي، وليس زيادة الزائد على التاقص إلا بقدر متناو، وما زاد على المتناهي بمتناو يتناهي، ولو كان البعد مفروضاً أنه غير متناه من كلّ الجهات أو من أكثر<sup>٢</sup> من جهة واحدة لا يمكننا أن نفرض في وسطه حدّاً، فجعله<sup>٣</sup> بعدين أو أكثر، كلّ واحد منها<sup>٤</sup> لا يتناهي من جهة دون أخرى، يبيّن تاهي كلّ واحد بهذا البيان.

ولو كانت جهات العالم لا يتناهي فما هو أعلى منّا إن كان متفاوتاً لما هو أسفل استعملنا طريقة التطبيق فيهما بفرض أنّ التاقص كان في صوب الزائد وبالعكس، وليس كلّ ما يبتني على الفرض ليس بصحيح، فإنّ الأمور الحسائية وغيرها يبتني<sup>٥</sup> عليه، وهي صحيحة والمعتمد في الصّحة على حكم العقل لا غير، وإن كان مساوياً له ارتفعنا قدر ذراع مثلاً ليظهر التفاوت ويتأتّى التطبيق، وتبيّن<sup>٦</sup> به تاهي جهاته، ويحتاج هذان الطّريقان إلى تامة تقرير، «ولكن فيما أوردناه» من الطّريق المبني على خروج امتدادين من مبدء واحد كفاية لا تحتاج معها إلى تكلف تقرير غيره.

### إشارة

إلى أنّ الصّورة لا ينفك<sup>٧</sup> عن الهبولى

فقد بان لك أنّ الامتداد الجسماني يلزمه التناهي، فيلزمه الشّكل؛ إذ الشّكل هو هيئة شيء ما يحيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة إحاطتها به، ولست أعني أنّه لازم لماهيته؛ لأنّه لا<sup>٨</sup> يمكن تصوّر الامتداد من غير تصوّر أنّه متناه، فلا يكون حينئذٍ ذاشكل، وإتّما أعني أنّه لازم له في الوجود. فلا يخلو إمّا أن يكون هذا اللّازم يلزمه، ولو انفرد بنفسه<sup>٩</sup> لذلك،<sup>١٠</sup> ولكن لا عن نفسه، أو يلحقه

١. سين: - بقدره.

٢. سين: أكثر + أو.

٣. سين: يجعله.

٤. سين: منهما.

٥. سين: تبتني.

٦. سين: يبيّن.

٧. سين: لا ينفك.

٨. سين: - لا.

٩. سين + عن المادّة ومايكفها ولكن يكون لزومه له لزوماً صادراً عن نفسه أي عن نفس الجسميّة أو يلحقه ويلزمه لو انفرد بنفسه.

١٠. سين: كذلك.

ويلزمه لو انفرد بنفسه بل عن سبب فاعلٍ مؤثِّرٍ فيه، أو يلزمه لا من حيث انفراده عن المادّة وتوابعها أصلاً بل بسبب الحامل الذي هو المادّة، والأمور التي تكتنف الحامل، فهذه أقسام ثلاثة لا مزيد عليها، وإلاّ ولأنّ منها باطلان فتعيّن الثالث، وبه يحصل المطلوب، وليبطل أولاً الأوّل.

فنقول: ولو لزمه - منفرداً بنفسه - عن نفسه، لتشابهت الأجسام في مقادير الامتدادات وهيئات التناهي والتشكّل، وكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليّته. وبالجملة لارتفع التغيّر في الأجسام، فإنّ التغيّر في الامتداد لا يتصوّر إلاّ بعد وجود المادّة ليقع الانفعال بها، وكلّ واحد من هذه لا يقع لاختلاف فيه إلاّ بالانفعال، فإنّ المقدار يحتاج في اختلافه إلى فصل أو وصل أو تدخل أو تكاثف أو كيفيات مقتضية لذلك.

وبالجملة يفرض الكلّ والجزء مع قطع النظر عن المادّة ممتنع، وإذا فرضنا بدونها أدى وضعهما إلى رفعهما؛ لأنّ الاختلاف بهما فرع التغيّر ولذلك<sup>١</sup> قبول الأنقسام والالتيام والقلة والكرة، وكذا هيئات التناهي التي هي أمور تعرض للشيء المتناهي، وكذا الشكل الذي هو اعتبار الشيء مع ذلك العارض، وإتّما قيل هيئات التناهي ولم يقل التناهي؛ لأنّ التناهي<sup>٢</sup> نفسه لا يقع فيه اختلاف.

وأما إبطال الثاني فنقول فيه: ولو لزم ذلك بسبب فاعل مؤثِّر - وهو منفرد بنفسه - لكان المقدار الجسماني قابلاً في نفسه - من غير هيولاه - للفصل والوصل؛ إذ المغايرة بين الأجسام لا يتصوّر إلاّ بانفصال بعضها عن بعض واتّصال بعضها ببعض، وكان له في نفسه مع ذلك قوّة الانفعال كون الاختلافات المقدارية والشكلية لا يمكن في الامتداد عن فاعلها إلاّ بعد كون الامتداد متأتياً لأنّ يتفاعل؛ وقد بانّت استحالة هذا.

وإذ قد بطل القسمان فبقي أنّه بمشاركة من الحامل، فللهيولي إذن تأثير في وجود ما لا يبدّ للصورة في وجودها منه، كالتناهي والتشكّل، فهي إذن محتاجة إلى الهيولي في وجودها وتشخصها لا في ماهيتها، كما ستعرف.<sup>٤</sup>

### وهمّ وإشارة

أو لعلّك تقول: وهذا أيضاً، أعني كون الجزء المفروض من مقدار يلزمه ما يلزم كليّته، ويلزمك

١. سين: - منها.

٢. سين: لذلك + فعل.

٣. سين: التناهي + في.

٤. برای تفصيل نك: سهروردی، الحكمة الإسراقية، ج ٦، كتاب الشماع والمطارات، ص ٦٠ به بعد.



في أشياء أخر، وهي البسائط بأسرها، ومن جملتها الفلك، فإن الجزء المفروض من الفلك لا الجزء الذي بالفعل، فإن الفلك وكذا كل بسيط لاجزء له بالفعل، ليس له شكل الفلك؛ ثم تقول: إن الشكل للفلك مقتضى طباعه وطبع الجزء وطبع الكل فيه واحد، ومع هذا فليس شكل جزءه كشكل كله، فإن جَوُزْتُمْ اختلاف الشكل في الفلك مع عدم اختلاف مقتضيه فجوزوا أمثلة في الامتداد، هذا هو الوهم.

وأما الإشارة إلى دفعه فإن تقول: فنقول لك: هذان مبدءان لفرق يقتضي لزوم المحال هناك، ولا يقتضيه هاهنا إن الشكل حصل للفلك عن طبيعة قوة هي صورته التوعية، أوجبت لهيولاد تلك الجريمة المعينة، ثم ذلك الشكل المعين الذي يلزمها، ولم يكن ذلك لها الشكل لتلك الهيولى عن نفسها أو عن جرميتها، فلما وجب لها لهيولاه؛ ذلك وجب بإيجاب ذلك السبب أن لا يكون لما يفرض بعد ذلك جزءاً ما للكل ما هو للكل من الشكل وغيره؛ لكونه جزءاً مفروضاً بعد حصول صورة الكل، فلا يحصل له صورة الكل؛ فإن الجزء الجاذب بسبب الفرض بعد الكل لا يحصل له مثل ما للكل من الشكل والمقدار، وهو بديهي، وإنما كان هذا الجزء بعد الكل؛ لكونه ليس بجزء حقيقي بل فرضي، ولو كان حقيقياً لوجب تقدمه بالذات على الكل، والطبيعة هاهنا يراذ بها الذات والقوة اسم لمبدأ التغير من شيء في غيره من حيث هو غيره. فهذا له عن عارض هو معنى الكل وجزئه، ومانع هو كون الجزء مفروضاً بعد الكل، وبسبب مقارنة ما يقبل تلك الصورة ويحملها ويتجزأ بها وهو المادة.

وأما المقدار لو انفرد، ولم يكن هناك شيء يوجب شيئاً إلا الطبيعة المقدارية، وتلك الطبيعة هي واحدة، لم تصر كلاً وغير كل بحسب ذلك الفرض فضلاً عما تلحق الكلية والجزئية، لا من نفسها، ولا من علّة، كما مر، ولا من مقارنة قابل؛ لأن التقدير انفراد تلك الطبيعة عنه؛ فلا يجب ان يستحق شيئاً معيناً مما يختلف فيه حتى نفس الكلية والجزئية فليس يمكن أن

١. سين: وطع الكل وطبع الجزء.

٢. سين: - تقول.

٣. سين: - لها.

٤. سين: الشكل + لها.

٥. سين: تقبل.

٦. سين: يلحق.

يقال هاهنا: لحقها من غيرها أي من فاعل شيء بحسب إمكان وقوّة ما، هما للمادة، أو صلوح موضوع للمقدار والشكل، لحوفاً سابقاً، ثمّ تبع ذلك أن صار ما هو كالجزيء بحالة مخالفة للكُلّ، كما يمكن أن يقال في الفلك، فإنّ له فاعلاً هو صورته التوعيّة ومادّة هي هيولاه وموضوعاً هو جرميته فظهر الفرق والمادّة هي منشأ الاختلاف بالكليّة والجزيئية وغيرهما، فهي يختلف فيهما بذاتها ويختلف غيرها من الصّور والأعراض المادّيّة بها، كالزّمان في اقتضائه التّقدّم والتأخّر لذاته، وضرورة الأشياء متقدّمة ومتأخّرة بسببه على ما سيأتي بيانه.

### تنبيه

هذا الحامل إمّا له الوضع، وهو كونه بحيث يمكن<sup>١</sup> الإشارة الحسيّة إليه، من قبيل اقتران الصّورة الجسميّة به لا من ذاته، ولو كان له في حدّ ذاته وضع لكان إمّا أن يكون منقسماً في جميع الجهات أو لم يكن، والأوّل باطل؛ لأنّه لو كان ذا وضع وهو منقسم كذلك، كان في حدّ ذاته ذا حجم، وكان بانفراده عن الصّورة الجسميّة جسماً هذا خلف؛ والثاني باطل أيضاً؛ إذ لو كان ذا وضع أو غير منقسم في جميع الجهات، كان في حدّ نفسه مقطعّ منتهى الإشارة؛ لأنّ الإشارة امتداد بيتدء من المسير وينتهي إلى المشار إليه، وينقطع انتهازه بما لا ينقسم في جهة ذلك الامتداد، ويلزم من ذلك أنّ كلّ ذي وضع غير منقسم فهو عند فرض الإشارة إليه يكون مقطعاً لها، والذي لا ينقسم من جميع جهاته يكون نقطة إن لم ينقسم ألبتّة، أو خطّاً أو سطحاً إن انقسم في غير جهة الإشارة؛ لأنّه إن انقسم في جهة واحدة فهو خطّ، وإن انقسم في جهتين فهو سطح، وإن انقسم في أكثر فهو الذي يكون جسماً منقسماً من جميع الجهات وليس من هذا المورد، والنقطة لا يمكن أن يكون<sup>٢</sup> إلاّ حالة في غيرها، وإلاّ كانت جزءاً لا يتجزّأ، والحامل غير حال فلا شيء من الحامل بنقطة والخطّ والسطح فلا تصالهما وقبولهما للاتصال يحتاجان إلى حاملٍ فهما غيره، وهذا كلّه بعد الوقوف على ما سلف واضح.

١. سين: كالمقدار.

٢. سين: - بها.

٣. سين: ممكن.

٤. سين: و.

٥. سين: تكون.

## تنبيه

يتبين به امتناع حلول الصورة في الهيولى المتجذدة عن صورة.

فإنه لو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا وضع، ثم لحقتها الصورة فصارت ذات وضع مخصوص؛ لامتناع وجود الجسم ليس كذلك، فإن الجسم لا يحصل لا في موضع ولا في جمع المواضع، وذلك ظاهر، فلم يبق إلا أنه يحصل في بعض المواضع دون بعض، فإن ما لم يكن ذلك الموضع أولى بها من غيره كان حصولها فيه ترجيحاً لأحد الأمور المتساوية من غير مرجح، وإن كان أولى فتلك الأولوية إما أن كانت حاصلة قبل أن يلحقها الصورة الجسمية لا بسبب لحوقها لها أو لم يكن كذلك، والقسمان محالان، أما الأول فلا لأنه فليس<sup>٢</sup> يمكن أن يقال: «إن ذلك التخصيص لأن الصورة الجسمية لحقتها هناك» مع فرض أنها غير ذات وضع بدون الصورة، كما يمكن أن يقال فيها: لو كانت في صورة توجب لها وضعاً هناك، أو كان قد عرض لها وضع هناك، ثم لحقتها الصورة الأخرى، فيتعين لها وضع بحسب الصورة السابقة والأحوال العارضة ونظير ذلك تعين وضع الهواء إذا صار ماء بسبب تعينه حيث كان هواءً؛ وإنما ليس<sup>٤</sup> يمكن فيما نحن فيه؛ لأنها مجردة بحسب هذا الفرض غير مقترن بها ما يقتضي الأولوية المذكورة.

وأما الثاني، وهو أن يحصل لها الأولوية بسبب لحوق الصورة الجسمية بها فيدل على امتناعه أنه ليس يمكن أيضاً أن يقال: «إن الصورة عيّنت لها وضعاً مخصوصاً من الأوضاع الجزئية التي تكون لأجزاء كل واحد مثلاً، كأجزاء الأرض»، فإنه كما أن الهيولى المجردة تتساوى بسببها إلى المواضع المختلفة كذلك التي قارنتها الصورة الجسمية أو الصورة النوعية، فإن للصورة مواضع مختلفة تتساوى بسببها<sup>٥</sup> إلى جميعها فتساوى<sup>٦</sup> نسبتها إليها بحسب ذاتها وبحسب الصورة، وذلك لأن للحيز الطبيعي أجزاء كثيرة كأجزاء الأرض وغيرها فحصول الهيولى مع الصورة في أحدها دون غير يقتضي<sup>٨</sup>

١. سين: فكانت.

٢. سين: بلا وضع + لما سبق.

٣. سين: ليس.

٤. سين: لم.

٥. سين: لأنها + أعني الهيولى.

٦. سين: نسبتها.

٧. سين: كساوي.

٨. سين: تقتضي.

أولوية، فلا يمكن ذلك التعمين هاهنا، كما يمكن أن يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخصص وضع جزئي بسبب لحوق الصورة، وهناك وضع جزئي، أي حال. وجود وضع جزئي هناك لحوقاً يختص أقرب المواضع الطبيعية من ذلك الموضع، كالجزم من الهواء يصير ماءً، فيكون موضعه الطبيعي متخصصاً بسبب موضعه الأول، وهو أقرب مكان طبيعي للمياه ممّا كان موضعاً لهذا الصائر ماءً، وهو هواء؛ فلأجل الصّور المائيّة قصد المكان المائي مطلقاً، ولأجل توضع السابق تخصص الوضع الجزئي من أجزاء مكانه كونه أقرب أجزاء المكان المائي الموضع السابق.

وإنما لا يمكن هذا أيضاً، فيما نحن فيه؛ لأننا جعلناها للمادة مجردة، فتعين أن حلول الصورة في الهيولي لا يجوز إلا عقيب زوال صورة سابقة عنها، ولا يكفي في تخصيص الهيولي بوضع تصافها بصفات لا يقتضي لها وضعاً؛ لأن نسبتها مع تلك الأوصاف إلى جميع المواضع واحدة.

### تذنيب

فاحدس من هذا أنّ الهيولي لا تتجرد عن الصورة الجسميّة، فإنّه إذا انضم إليه انمقدمات المحذوفة لوضوحها أفاد أنّ الهيولي المجردة غير مقترنة بالصورة أبداً ويلزم من ذلك بطريق عكس التقيض أنّ الهيولي المقترنة بالصورة لم تكن مجردة أصلاً، فهويولي الأجسام وهي التي تقارن الصورة الجسميّة لم تكن مجردة عنها، ولا تتجرد أيضاً بعد حصول الصورة فيها، وإلا فلو تجرد هيولياً جسمين إن تكثرًا دون معيّن فهو محال، وإن اتّحدا باتصال وامتزاج وتركيب انقضت الصورة المنقيّة، والاتّحاد على غير هذه الوجوه باطل، وليس عدم أحدهما أولى من الآخر، فلا بدّ من عدمهما معاً.

ثمّ لو خصّص بعض الهيولي بصورة دون البعض لكانت منقسمة متمايزة الأجزاء دون الصّور، والمحال لازم، سواء اتّصل البعض ببعض أو انفصل عنه، وربما خطرت هذه الأدلة لذي القطنان بعد وقوفه على ما سلف، وإن لم يذكر بالفعل فيحدس بخطورها المطلوب.

### تنبيه

والهيولي قد لا تخلو أيضاً عن صور أخرى هي الصورة النوعيّة التي تختلف بها الأجسام أنواعاً، ولفظة «قد» هاهنا لإفادة أنّ الحكم الكلّي بمقارنة الهيولي لما تقارنه منها غير واجب، وإن كان بامتناع انفكاكها عن جميعها واجباً؛ وكيف يحكم بخلوها عنها مع أنّه لا بدّ من أن تكون إمّا مع صورة

١. سين: أي المادة.

٢. سين: تقتضي.

٣. سين: لم يكن.

توجب قبول الانفكاك والالتئام والتشكّل بسهولة، كما للأجسام الزطبة، أو بعسر، كما للأجسام اليابسة، أو مع صورة توجب امتناع قبول تلك، كما في المحدود، وكلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة فإنّ هذه أمور مختلفة لو اقتضت الجرميّة المشاركة في جميع الأجسام شيئا منها لكان كلّ جسم كذلك وليس، ولو اقتضتها الهيولى لكان القابل فاعلا لما قبله، سنيّن بطلانه، وإذ ليست بواجبة فلا بدّ لها من علل مختلفة غير الهيولى، والصورة فإن كانت مقارنة للأجسام فهي الصورة التوعيّة، وإن لم يكن<sup>١</sup> مقارنة لها تساوت نسبتها إلى جميع الأجسام القابلة عنها، فتخصيصها لبعضها بصفة معيّنة استحيل أن تكون من غير استحقاق ذلك البعض له.

ثمّ إنّ الفاعل لا يفيد الاستعداد وعدمه إلا بإفادة ما يقتضي<sup>٢</sup> ذلك، فإنّهما للشيء لذاته لا يجعل جاعل، فلا بدّ من أمرٍ مقارن له به يستحقّ ذلك وهو الصورة التوعيّة أيضاً، ولوجوب تعلّقها بالأمر الانفعاليّة، كسهولة قبول الفصل والوصل وعسره يجب تعلّقها بالهيولى، ولكن الجسم يمنع أن تتحصّل نوعاً موجوداً بدونها وجب أن تكون صوراً لا أعراضاً.

وكذلك لا بدّ له،<sup>٣</sup> أي للهيولى، من استحقاق مكان خاصّ أو وضع خاصّ متعيّنين، كما سيأتي، وكلّ ذلك غير مقتضى الجرميّة العامّة المشترك فيها، فلا بدّ من صورة نوعيّة على سياق ما قبله، وإنما ذكر الوضع بعد ذكر المكان ليصير الحكم عامّاً في الأجسام، فإنّ منها بالإمكان له كالمحيط بجمعها، كما سيأتي، وليس منها ما لا وضع له، وهذه الصّور هي مبادئ الأعراض التي للجسم، فتكون مغايرة لها، فإنّ كون الجسم بحيث يستحقّ<sup>٤</sup> كمّاً أو كيفاً غير حصوله في ذلك الأين وعلى ذلك الكيف، ولذلك قد تبقى مع زوال الأعراض.

### إشارة

واعلم أنّه وإن كانت الصّورة الجسميّة في وجودها وتعيّنها محتاجة إلى الهيولى التي هي الحامل لها، ليس<sup>٥</sup> يكفي أيضاً وجود الحامل، حتّى تتعيّن<sup>٦</sup> صورة جرمانيّة، بل يحتاج في تعيّنها مع

١. سين: المحدّد.

٢. سين: لم تكن.

٣. سين: ما يقتضى.

٤. سين: لها.

٥. سين: يستحقّ + ايناً.

٦. سين: - كمّاً.

٧. سين: فليس.

٨. سين: يتعيّن.

الهيولى إلى أشياء أخرى غيرها، وإلا لوجب التشابه المذكور في الأقدار والأشكال؛ إذ كانت هيولى العناصر مشتركة، كما سيأتي، بل يحتاج فيما تختلف أحواله كأجزاء العناصر المختلفة في أقدارها وأشكالها، إلى معيّنات تشخّص بها، وإلى أحوال متّفقة من خارج، يتحدّد بها ما يجب من القدر والشكل، والمراد بالمتّفقة الاتّفاقية، فإنّ سبب المختلفات يجب أن يكون مختلفاً لا متّفقاً، والاتّفاقى هو الذي يكون وجوده غير دائم ولا أكثرى، والأشخاص من حيث لا تماثل تحتاج إلى علل يندر وجودها وتصير بانضمامها إلى سائر العلل عللاً غير متماثلة، وهذه المعيّنات والاتّفاقات الخارجيّة هي العلل الفاعليّة، كالفوى السّمائيّة والأحوال الأرضيّة التي هي الصّور السابقة والتّغييرات الطّبيعيّة والقوانين الخارجيّة، فإنّ كلّ هذه علل فاعليّة لتشخيص الصّورة والعلّة القابليّة لذلك هي المادّة.

وهذا سرّاً تطلّع منه على أسرار أخرى، منها أنه ليس للحوادث بذاتها زمانية وأنه لا بدّ من حركة سرمدية لا بداية لها ولا نهاية هي سبب الاستعدادات المختلفة في المادّة، وأنّ تلك الحركة تقتضي وجود جسم تتحرّك حركة متّصلة على الدوام، وأنّ ذلك لا يتمّ إلا بوجود مبدأ قديم يقتضي وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات، وتمرير ذلك أجمع على استقصاءات<sup>٣</sup> يأتي في المباحث المتعاقبة.

### وهم وتنبية

واعلم أنّ الهيولى مفترقة في أن تقوم بالفعل إلى مقارنة الصّورة، وإتما قيل في أن تقوم بالفعل لتعلم أنّ الافتقار إليها في تشخّصها ووجودها لا في ماهيتها، وإتما لم يقل إلى الصّورة بل إلى مقارنتها لتعرف أنّها علّة من جنس ما لا تباين<sup>٤</sup> ذاته ذات العلّة لا كالباري تعالى والعالم، والمقارنة وإن تأخّرت عن كلّ واحد من ذات الهيولى وذات الصّورة لكونها حالة إضافيّة بينهما إلا أنّها متقدّمة على تشخّص الهيولى وتجوّز احتياج الشيء في اتصافه بصفة إلى ما يتأخّر عن ذاته، كالعلّة المحتاجة في اتصافها بالعلّة إلى وجود معلولها المتأخّر عنها، وتأخّر صفة الشيء عما يتأخّر عنه غير ممتنع، ووجه التلازم بين الهيولى والصّورة إما لكون أحدهما علّة للأجزاء أو لا كذلك، فإن كان الأوّل فإما أن يكون كلّ واحدٍ منهما علّة للآخر وهو ظاهر البطلان، أو أحدهما فقط علّة دون الآخر، إمّا الهيولى أو الصّورة وباطل أن تكون الهيولى هي العلّة للصّورة؛ لكونها قابلة لها، واستحالة كون الشيء فاعلاً لما يكون قابلاً له، فالعلّة هي الصّورة والمعلول هو الهيولى.

١. سين: - فيما.

٢. سين: سر + عظيم.

٣. سين: الاستقصاء.

٤. سين: ليعرف.

٥. سين: يباين.

فإما أن تكون الصُّورة هي العلة المطلقة الأوّلية لقوام الهيولى بها مطلقاً، أو تكون الصُّورة آلة أو واسطة لمقيم آخر يُقيم الهيولى بها مطلقاً، أو تكون شريكة لمقيم آخر باجتماعهما جميعاً تقوم الهيولى، وإتّما انحصر ذلك في هذه الثلاثة؛ لأنّ الصُّورة إما علة مطلقة أو جزء علة أو لا علة ولا جزء علة، فلا بدّ من كونها آلة أو واسطة للعلّة على هذا التقدير، وإلا لم يكن محتاجاً إليها، فلا تكون لها مدخل في العليّة.

والفرق بين الآلة والواسطة أنّ الآلة لا تكون<sup>١</sup> موجدةً لكنّ الإيجادَ متوقّف<sup>٢</sup> على توسّطها، والمتوسّط قد يكون موجداً كالعلّة القريبة، وقد لا يكون فبينهما عموم وخصوص، وربما خصّصت الواسطة بالعلّة التي تكون معلولة لشيءٍ آخر. هذا كلّهُ على تقدير أن يكون التلازم لأجل أنّ أحدهما علة الآخر.

وأما إن كان الثّاني وهو أن لا يكون التلازم بينهما لذلك فهو أو<sup>٣</sup> يكون لا الهيولى تتجرّد عن الصُّورة ولا الصُّورة تتجرّد عن الهيولى، وليس أحدهما أولى بأن يكون مقاماً به الآخر من الآخر بعكسه، وهذا على الحقيقة لا يتحقّق إلا إذا كانا معلولي علة واحدة بشرط أن تقتضي تلك العلة تعلقاً ما لكل واحد منهما بالآخر، كما سنبيّن، فإن كان شيئان لا يوجب أحدهما الآخر ولا ارتباط بينهما بالاتساق إلى ثالث، فالتعلّق بينهما غير متصوّر، ويمكن انفراد كلّ منهما عن صاحبه، والبديهة العقليّة شاهدة بذلك بل لا يتحقّق تلازمهما إلا بل<sup>٤</sup> يكون سبب ما آخر خارجاً عنهما يقيم كلّ واحد منهما على أحد وجهين، إمّا مع الآخر أو<sup>٥</sup> بالآخر، وقد تبين من هذا أنّ الذي يظنّه بعضهم من أنّ تلازم شيئين ليس أحدهما علة للآخر ربما يكون من غير أن يقتضي<sup>٦</sup> الارتباط بينهما ثالث، وتمثّلهم في ذلك بالمتضايقين هو ظنّ باطل وهو المراد هاهنا بالوهم، وما عداه هو المراد بالتنبية في هذا الموضع.

### إشارة

أما الصُّور التي تفارق الهيولى إلى بدل، وهي الصُّور العنصريّة الحسّيّة<sup>٨</sup> منها والتوعيّة، أما

١. سين: فلا يكون.

٢. سين: يكون.

٣. سين: يتوقّف.

٤. سين: أن.

٥. سين: بأن.

٦. سين: إمّا.

٧. سين: تقتضي.

٨. سين: الجسميّة العنصريّة.

الجميعة فلجواز الانفكاك عليها الموجب لزوال الجسمية التي كانت وحدوث جسميتين آخرتين، وأما النوعية فلجواز الكون والفساد، عليها كما سيأتي، فليس يمكن أن يقال: إنها علل مطلقة للوجود الواحد المستمر لهيولاتها ولا آلات ومتوسّطات مطلقة؛ لوجوب عدم المعلولات عند انعدام أي هذه كان. بل لا بدّ في أمثال هذه الصّور من أن يكون على أحد القسمين الباقيين من الأربعة المقدم ذكرها؛ وهاهنا سرّ آخر هو دلالة هذا البرهان على وجود مبدأ للكائنات غير الهولي والصورة، بل شيء آخر دائم الوجود مفارق يقتضي عنه وجود الهولي بإعانة الصّورة من حيث هي صورة لامن حيث هي هذه الصّورة المعينة، وإلا لما بقيت الهولي بعد مفارقة تلك بعينها وكونها صورة ما ليس أمراً واحداً بالعدد فلا يكفي في وجود الهولي التي هي واحدة بالعدد، فلا بدّ من واحد بالعدد دائم الوجود تضاف إليه الصّورة من حيث طبيعتها النوعية فيجتمع منهما الهولي علّة واحدة بالعدد تامة مستمرة الوجود معها فيكون ذلك المبدأ نظير شخص استبقى سقفاً بدعامات متعاقبة يُزِيل واحدة ويقوم أخرى بدلها.

### إشارة

يجب أن تعلم في الجملة أنّ الصّورة الجرمية وما يصحبها من الصّور النوعية ليس شيء منها سبباً لقوام الهولي مطلقاً لا على أنها علّة ولا على أنها آلة أو واسطة سواء كانت تلك الصّورة عنصرية أو فلكية ممكنة الزوال أو ممتنعة. ولو كانت الصّورة كيف كانت سبباً لقوامها مطلقاً لسبقتها للهولي بالوجود، ولكانت الأشياء التي هي علل لماهية الصّورة وكونها موجودة محصلة الوجود، سابقة أيضاً على الهولي بالوجود؛ لأنّه إذا كانت العلة سابقة فعلة العلة أولى بأن تكون سابقة، حتّى يكون بعد ذلك للصّورة عن على ماهيتها ووجودها وجود الصّورة<sup>٢</sup> محصل في الخارج غير وجود الهولي، ثمّ يكون عن وجود الصّورة الموجودة المحصلة في الخارج وجود الهولي المعلولة لها؛ على أنّها، أعني الهولي، معلولة من جنس ما لا يباين ذاته ذات العلة، فلا يمكن تحصيل العلة في الخارج بدونها؛ لأنّ السابق بوجوده يكون سابقاً بما هو مقارن لوجوده، فلو كانت الهولي معلولة للصّورة مع كونها مقارنة لها للزم تقدّم الهولي على نفسها، ولا يظنّ أنّ المعلول المقارن يجب أن يكون معلولاً للماهية لا للوجود لكونه لا يجوز كون الشيء معلولاً للوجود ومقارناً له

١. سين: أو.

٢. سين: - على.

٣. سين: - الصورة.

٤. سين: لا تظنّ.



في الوجود كما يصح ذلك في معلول الماهية الذي هو كالزوجة للأربعة. التي هي معلولة لماهيتها ومقارنة لها في الوجود، وليس الأمر في الهيولى مع الصورة كذلك، فهو ظن غير حق، فإن المعلول المقارن لا يجب كونه معلول الماهية في جميع الصور، بل ربما تكون الماهية جزءه علة، كما في مسألتنا، فذات الهيولى، وإن كان أيضاً ليس من أحواله المعلولة لماهيته، أي ليس من الأحوال المعلولة لذات الصورة فهو أيضاً معلول مقارن، فلا يصح تقدم الصورة بالوجود عليه، ولا يستنكر وجود المعلولات المقارنة، فإن اللوازم المعلولة قسمان: مقارنة وغير مقارنة، كل قسم منهما داخل في الوجود الخارجي، كدخوله في الوجود الذهني، فإن العقل ليس بنقيض عن تجويز كل واحد منهما، أما دخول المقارن في الوجود فكمسألتنا،<sup>١</sup> وأما دخول المبين فكالعام مع الباري تعالى، ولكن مع لزوم هذا المحال من تقدم الصورة بوجودها على الهيولى، وبيان أنه ليس بتقدير صحيح، وأن المحال لازم من وجه آخر، وهو أنه قد علم أن التناهي والتشكل من الأمور التي لا توجد الصورة الجسمية في حد نفسها إلا بهما أو معهما وذلك لأن الجسمية قد بين أنها ليست علة لهما فهما إذن غير متأخرين عنها، وما لا يكون متأخراً فهو إما قبل الشيء أو معه، فالصورة الشخصية محتاجة في تشخصها إلى مقارنتها وإن كانا متأخرين عن ماهيتها فإن الشكل هيئة إحاطة الحدود بالجسم فهي متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار كونها نهاياته والمقدار متأخر عن الجسم المتأخر عن الجسمية لكونها جزؤه، وذلك كاحتياج الجسم في تشخصه إلى الأين والوضع، وإن تأخراً عن ماهيته.

وقد تبين أن الهيولى سبب لذنيك، أعني التناهي والتشكل، فإتباعها من توابع المادة، فتصير الهيولى سبباً من أسباب ما به أو معه تنمة وجود الصورة السابقة بتتمة وجودها للهيولى وهذا محال؛ لأن المتقدم بالذات على المتقدم بالذات أو على المبع بالذات الذي له تعلق ما بملازمه إما في الوجود أو في التصور متقدم بالذات، فيكون الهيولى متقدمة على الصورة المتشخصة من حيث متشخصة، فقد اتضح أنه ليس للصورة أن تكون علة للهيولى أو واسطة على الإطلاق، وهو المطلوب.

وتلخيص هذا البرهان وهو أن الصورة لو كانت علة أو واسطة لقوام الهيولى لوجب أن تكون هي بنفسها مع جميع عللها ماهيتها ووجودها وتشخصها سابقة بالوجود على الهيولى، وذلك محال من الوجهين: أحدهما أن الهيولى مقارنة للصورة، فلا يتأخر عن وجود العلة المشخصة بحيث يتحصل العلة في الخارج بدونها؛ لأن السابق بوجوده سابق بما يقارن وجوده، فلا يسبق ما يقارن وجوده.

١. سين: يكون.

٢. سين + هذه.

وثانيهما أنّ الهيولى مقدمة على التناهي والتشكيل وهما إما متقدمتان على الجسميّة من حيث تشخّصها أو موجودان معها من هذه الحيثيّة، وعلى التقديرين يلزم تقدّم الهيولى على تشخّصها، فلو تقدّمت هي من حيث تشخّصها على الهيولى لزم الدور، وقد سبق بيان ما لم يبيّن هاهنا من المقدمات.

وهُمّ وتنبيهٌ

أولعلّك تقول: إذا كانت الهيولى محتاجاً إليها في أن يستوي للصورة وجود، فقد صارت الهيولى علّة للصورة في الوجود سابقّة، وأنتم فقد تبينتم خلاف ذلك.

فيكون الجواب: أنّا لم نقض بكونها محتاجاً إليها في أن يستوي للصورة وجود، أي لم نقل إنّها موجد لها ولا إنّها فاعلة لتشخّصها وتحطّليها، بل قضينا بالإجمال أنّها محتاج إليها في وجود شيء هو التناهي والتشكّل؛ ليكون قابلاً له توجد الصورة به أو معه، فتكون الهيولى متقدّمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتصّفة به من حيث اتّصافها به. ثمّ تلخيص ما بعد هذا يحتاج إلى الكلام المفصل في بيان كيفية احتياج كلّ من الهيولى والصورة إلى الآخر من غير لزوم دور وسيأتي.

إشارةٌ

إلى كيفية تقدّم الصّور العنصريّة على الهيولى وامتناع تقدّم الهيولى عليها على وجه الدور. أنت تعلم أنّ الصّورة الجوهرية إذا فارقت المادّة، فإن لم يعقب بدل لم تبق المادّة موجودة؛ لأنّها لا تخلو عن الصّورة؛ فمعقبُ البدل مقيم للمادّة لا محالة بالبدل، أي حافظ لوجودها به كما سبق.

وليس بواجب أن تقول وذلك المعقب بقيم: «ويقيم البدل أيضاً بالهيولى على أن تكون الهيولى قامت فأقامت»؛ لأنّ الذي يقوم فيقيم متقدّم بقوامه إمّا بالزمان، وإمّا بالذات؛ لأنّ الشيء ما لم يوجد لم يحفظ وجود غيره؛ وبالجملة لا يمكنك أن تدير الإقامة.

إشارةٌ

إلى أنّه لا يجوز وجود شيء يقيم كلّ واحد من الهيولى والصّورة إمّا بالآخر أو مع الآخر، وهو رابع الأقسام التي سبق ذكرها، أمّا أنّه لا يقيم كلّ منهما بالآخر فواضح أنّه ليس يمكن أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام به الآخر، حتّى يكون كلّ واحد منهما متقدّماً بالوجود على الآخر وعلى نفسه، فإنّ ذلك هو الدور المحال.

وأما أنه لا يقيم كلّ منهما مع الآخر فذاك؛ لأنه لا يجوز أن يكون شيئان كلّ واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة؛<sup>١</sup> لأنه إن لم يتعلّق ذات أحدهما بالآخر بوجهٍ من الوجوه أصلاً، جاز أن يقوم كلّ واحد منهما، وإن لم يكن مع الآخر؛ وإن تعلّق ذات كلّ واحد منهما بالآخر فلذات كلّ واحد منهما تأثير في أن يتمّ وجود الآخر، وذلك ممّا قد بان بطلانه.

وبالجملة فهذا يرجع إمّا إلى عدم التلازم أو إلى الدّور المذكور، وظنّ أنه معارض بالمتضايقين فإتّهما لا يوجدان إلّا معاً، وليس لأحدهما حاجة إلى الآخر، وإلّا لكان متأخراً عنه لا معه، وهي معارضة فاسدة، فإنّ كلّ واحدٍ من المتضايقين<sup>٢</sup> محتاج لا في ذاته بل في صفته التي يُسمّى مضافاً حقيقياً وهي ما فاداه ثالثة إلى ذات الآخر، والمجموع من كلّ منهما ومن صفته محتاج لا في كلّ بل في بعضه إلى نظره من الآخر كذلك، فلا يلزم منه دور، ولو لم يكن الصّورة أقدم ذاتاً من الهيولى لكان التلازم بينها وبين الهيولى من هذا القبيل، ولو كان متضايقين لما أمكن تعقّل أحدهما إلّا بالقياس إلى الآخر، وليس كذا وإلّا لما احتجنا بعد تعقّل الصّورة إلى اثبات الهيولى بل التّضايغ يفرض<sup>٣</sup> لهما بعد تعلّقهما.

وإذا بطل أن يكون تعلّق أحدهما بالآخر من الجانبين متساوياً، فبقي أنّه إمّا يكون التعلّق من جانب واحدٍ، فإذاً الهيولى والصّورة لا تكونان<sup>٤</sup> في درجة التعلّق والمعيّة سواء، بل على أحد الأقسام الثلاثة المذكورة، فيكون<sup>٥</sup> متقدّمةً على الهيولى، لكن تصوّر كيفيّة ذلك التقدّم في الصّور المتجددة على الهيولى الباقية في جميع الأحوال ربما تعدّر وأما في الصّور الباقية ببقاء الهيولى فهو أقرب؛ والحقّ أنّ للصّورة في الكائنة الفاسدة تقدّم<sup>٦</sup> [تقدّمًا] ما، فيجب أن يطلب<sup>٧</sup> كيف هو؟ وسيأتي كيفيته فيما يتلو هذا من الكلام.

### إشارة

إمّا يمكن أن يكون ذلك على أحد الأقسام الباقية من الأربعة، وهو أن يكون للصّورة جزء من

١. سين: مقام.

٢. سين: صورة.

٣. سين: المتضايقين.

٤. سين: يعرض.

٥. سين: لا يكونان.

٦. سين: فتكون.

٧. نكته: بايستی به این نکته توجه شود، چون در متن «أنّ» وجود ندارد باید با همان حالت رفعی، یعنی «تقدّم» خوانده شود، ولی چون شارح در شرح خود «أنّ» را اضافه کرده، در این جا با توجه به شرح باید «تقدّمًا» خوانده شود.

٨. سين: تطلب.

العلة التامة للهيولي، وكيفية ذلك هو أن تكون الهيولي توجد عن سبب أصل هو شريك الصورة في العلية، وعن مُعين بتعقيب الصُّور، وإنما سُمِّي أصلاً؛ لأنه يفيد أصل وجود الهيولي من حيث كونها بالقوة، والصُّورة لا يفيد إلا إخراجَه إلى الفعل وتبقيته، ولأنه دائم الوجود مستحفظ لوحدة العلة، كما مر، مفارق عن المادّة وعمّا يتعلّق بها من الجسمانيّات وإلا لعاد الكلام فيه، وهو الذي يستمى بالعقل، وسيجيء بيانه.

وأما المُعين المذكور يُسمّى<sup>١</sup> بذلك، لأنه يفيد بواسطة الصُّور المتعاقبة بماء<sup>٢</sup> الهيولي لا أصل وجودها، فهو يُعين السبب الأصل في إقامة الهيولي المستمرة الوجود، وهو العلة التامة لوجود الصُّور المتعاقبة، فلا بدّ وأن يكون مجموع أمور ربما كان السبب الأصل بعينه داخلًا فيها إذا اجتمعوا، أعني السبب الأصل والصُّورة من حيث هي صورة، ثمّ وجود الهيولي بهما ودخلت الصُّورة العامة<sup>٣</sup> من حيث هي<sup>٤</sup> تلك بعينها في العلية بالعرض، وعند تمام وجود الهيولي تُشخّص<sup>٥</sup> بها الصُّورة من حيث<sup>٦</sup> إتّنها هذه الهيولي المعينة ومن حيث إتّنها قابلة لتشخّصها، وتشخّصت هي أيضاً بالصُّورة من حيث هي صورة مطلقة، وفاعله لذلك التشخّص على وجه يحتمل بيانه كلام غير هذا المجمل، لكنّ الذي يقوله<sup>٧</sup> الآن<sup>٨</sup> هو أن الصُّورة المعينة لا يعقل وجودها وهي هذه بدون المادّة المعينة بخلاف الهيولي مع الصُّورة، وذات الهيولي هي حقيقة القابليّة والاستعداد، فلا تصير فاعلةً للتشخّص، بل قابلة له، بل الفاعل له هو الأعرّاض المكتنفة بها، كالوضع والأين ومتى وأمّثالها، ويسمى بالمشخّصات.

### وهمّ وتنبية

أو لعلّك تقول: لما كان كلّ واحدٍ منهما يرتفع الآخر برفعه فكلّ واحدٍ منهما كالآخر في التقدّم والتأخّر، وهو وارد على كلّ علةٍ تامةٍ ومعلولها.

١. سين: فسّمى.

٢. ميم: بقاء.

٣. ميم: المتعاقبة.

٤. ميم: هي + صورة ثم هي.

٥. ميم وسين: تشخّصت.

٦. سين: - من حيث.

٧. ميم وسين: نقوله.

٨. ميم وسين: الآن + من ذلك.

٩. ميم: - والتأخّر.

والذي يخلصك من هذا أصل تُحقِّقه<sup>١</sup> ينتفع<sup>٢</sup> به في غير هذا الموضع أيضاً، وهو أن العلة - كحركة يدك بالمفتاح - إذا رفعت رفع المعلول - كحركة المفتاح -؛ وأما المعلول فليس إذا رفع رفع العلة، فليس رفع حركة المفتاح هو الذي يرفع حركة يدك وإن كان معه، بالزَّمان بل يكون إنَّما أمكن رفعها؛ لأنَّ العلة - وهي حركة يدك - كانت رفعت. وهما، أعني الرَّفعين، معاً بالزَّمان، ورفع العلة متقدِّم على رفع المعلول بالذَّات، كما في إيجابيهما ووجوديهما.

### تذنيبٌ

يجب أن تتلطف من نفسك، وتعلم أن الحال فيما لا تفارقه صورته، كالمحدّد في تقدّم الصُّورة هذه الحال؛ لأنَّ تعلق الهيولى والصُّورة فيما هذه حاله لا يكون من الجانبين على السواء، كما مز. بل يكون من جانب واحد، فإذا لم تكن الهيولى هي المحتاج إليها؛ لكونها قابلة، والقابل لا يكون فاعلاً لما يقبله، فالمحتاج إليها هي الصُّورة لا على أنها علة، ولا آلة واسطة؛ لما سبق، فليس إلاَّ لأنَّها شريكة لسبب أصل مجموعهما علة الهيولى.

### تنبيهٌ

#### على المقادير والنقطة

وأته لا تقوم الجسم بشيء منها، فقد عرفت أن الجسم الطبيعي يستلزم الجسم التعليمي، والجسم التعليمي ينتهي ببسيطه وهو قطعه، والبسيط ينتهي بخطه وهو قطعه، والخط ينتهي بنقطته وهي قطعه، والبسيط<sup>٣</sup> هو مقدار ذو وضع له بعدان فقط، ولما كان الجسم ذا امتدادات ثلاثة فانتهاؤه الذي إنَّما يكون عند انقطاع امتداده الواحد الآخذ في جهة ما<sup>٤</sup> من حيث هو واحد يقتضي<sup>٥</sup> بقاء الامتدادين الباقيين.

والخط هو مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض وانتهاء السطح به على قياس انتهاء الجسم بالسطح، ولكون الخط هو<sup>٦</sup> امتداداً واحداً فقط وجب انتهاؤه بذو وضع لا امتداد له أصلاً، وهو النقطة، فالنقطة

١. سين: تحقِّقه.

٢. ميم وسين: تنفع.

٣. ميم: والمقدار.

٤. سين: - ما.

٥. سين: تقتضي.

٦. ميم وسين: - هو.

يلزم الخطّ اللازم للسطح اللازم للجسم الطبيعي، لا من حيث ماهيتها، بل من حيث عروض النّهاي لها.

والجسم الطبيعي معروض هذه بالعرض، والمعروض لها بالذات هو الطبيعي، فالانقطاع يعرض للامتداد أولاً، ثمّ المفدار الآخر يلزم ذلك الانقطاع ثانياً، ثمّ يعرض الإضافة للانقطاع والامتداد باعتبارين.

والجسم يلزمه السطح لا من حيث تتقوم جسميته به<sup>١</sup>، بل من حيث يلزمه التناهي بعد كونه جسماً؛ فلا «كونه ذا سطح» ولا «كونه متناهيًا»، وإن كانا محمولين عليه، أمر يدخل في العقل في تصوّره جسماً. ولذلك قد يمكن قوماً أن يتصوّروا جسماً<sup>٢</sup> غير متناه،<sup>٣</sup> إلى أن يتبين لهم امتناع ما يتصوّرونه، فلا السطح ولا كونه ذا سطح بجزئين من الجسم لا في الخارج ولا في الدّهن. وأما السطح - كسطح الكرة من غير اعتبار حركة أو قطع - فيوجد ولا خطّ، والحركة والقطع ليسا بواجبين فيه، فوجود السطح من غير اعتبارهما بدون الخطّ دليل على أنّ الخطّ ليس مقوماً لمهية السطح، وأما المحور والقُطبان والمنطقة، فلا يتوهم أنّ وجودها في الكرة ضروري، فيجوز تقوّم مهية الكرة بها، فإنّ كلّ هذه فمما<sup>٤</sup> يعرض<sup>٥</sup> عند الحركة لا غير.

والخطّ - كمحيط الدائرة - فقد يوجد ولا نقطة، وهذا أيضاً دليل على أنّ النقطة لا يتقوم بها الخطّ، وكلّ ذلك بعد تصوّر مفهومات الألفاظ المستعملة هاهنا ظاهر، فالكرة جسم يحيط به سطح واحد في داخله نقطة كلّ الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليه متساوية، والدائرة سطح مستوي يحيط به خطّ واحد في داخله نقطة تكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليه متساوية، والنقطتان<sup>٦</sup> مركزهما والخطّ المستقيم الماز بالمركز المنتهي في الجانبين إلى المحيط قطرهما،<sup>٧</sup> وإذا قطعت الكرة بسطح مستوي حدث فصل مشترك بين السطحين، وهو محيط دائرة على سطح الكرة، وإذا فرضت الكرة متحركة حركةً وضعيّةً مستديرة حدث عليها نقطتان لا يتحركان هما قطبهما و قطر بينهما هو المحور ومنطقة هي أعظم الدوائر على سطح الكرة متساوية البعد عن القطبين.

١. سين: عرض.

٢. ميم: - به.

٣. سين: اجساماً.

٤. ميم و سين: متناهية.

٥. ميم و سين: ممّا.

٦. ميم و سين: يفترض.

٧. سين: القُطبان.

٨. سين: فطراهما.

وأما المركز، فلا يتوهم أيضاً أنه في الكُرّة أو الدائرة موجود بالفعل لتجاوز بذلك تقوّمهما بالنقطة، فإنه لا يحصل بالفعل، إلا فعند ما تتقاطع أقطار، وعند حركة ما، أو بالفرض؛ وقبل ذلك فلا حصول له فإن وجود نقطة في الوسط كوجود نقطة في الثلثين وسائر ما لا يتناهي، فإنه لا وسط ولا سائر مفاصل الأجزاء في المقادير، إلا بعد وقوع ما ليس بواجب فيها من حركة أو تجزئة أو فرض. وإذا سمعت في تحديد الدائرة: «وفي داخلها نقطة» فمعناه يتأتى أن تفرض فيها نقطة؛ لأن النقطة موجودة فيها بالفعل، وذلك كما يقولون: «الجسم هو المنقسم في جميع الأقطار»، ومعناه تتأتى قسمته فيها، لا أنه منقسم بالفعل، فإن ذلك غير واجب فيه، كما عرفت.

وأنت تعلم من هذا أن الجسم قبل السطح في الوجود، والسطح قبل الخط، والخط قبل النقطة؛ وقد حَقَّقَ هذا أهل التحصيل. وأما الذي يقال بالعكس من هذا: «إن النقطة بحركتها تفعل الخط، ثم الخط السطح، ثم السطح الجسم»، فهو للتفهيم والتصوير والتخييل. ألا ترى ترى أن النقطة إذا فرضت متحركة فقد فرض لها ما تتحرك فيه - وهو مقدار ما خط أو سطح -؟! فكيف يتكوّن ذلك بعد حركتها؟!<sup>١</sup>

### تنبيه

ما أسهل ما يتأتى لك تأمل<sup>٢</sup> أن الأبعاد الجسمانية متمانعة عن التداخل؛ وأنه لا ينفذ جسم في جسم وواقف له غير منتج<sup>٣</sup> عنه؛ وأن ذلك للأبعاد، لا للهيولى ولا لسائر الصور والأعراض التي لاحصة لشيء منها في العظم؛ اللهم إلا بالعرض لا بالذات، فإن الحكم بأن مجموع ذراع وذراع لا يبد وأن يكون ذراعين لا ذراعاً واحداً، هو من الاحكام البديهية التي يكفي منها إحضارها بالبال

١. ميم وسين: عند.

٢. ميم وسين: يتقاطع.

٣. سين: وجود.

٤. ميم: بيان.

٥. ميم وسين: يفعل.

٦. سين: + أو.

٧. نك: سهروردي، الحكمة الإترافية، ج ٦، كتاب المشارع والمطارات، ص ٥٠.

٨. طوسي: تأمل.

٩. ميم: منتج.

وتذكرها بنوع من الاستقراء الذي اكتسبت النفس هذا الحكم الأولي من مبادئ التعلم لا غير. ومن يرجع إلى عقله ويقطع النظر عن كل ما عدا البعدية مستقبيا لها فقط، فإنه يحزم بامتناع التداخل في الأبعاد المؤدي إلى مساواة الكل لجزئه، ولا يفرق الحال عنده في ذلك بين الأجسام وبين السطوح والخطوط من الجهات التي هي بها أبعاد. وإذا كان المعنى بقولنا: «الجسمان لا يتداخلان» هو أنه يجب حصول كل واحد منهما في حيزه ولا يكون حيز أحدهما حيزاً للآخر، فالمانع من ضرورة أحدهما في حيز الآخر هو الذي له حيز بذاته. وذلك هو المقدار ولا أثر لما لا اختصاص له بذاته بالحيز والوضع، وإن كان مع المؤثر فالمؤثر المانع من التداخل هو البعد من حيث بعديته.

### إشارة

إلى أنّ الخلاء لو كان موجوداً في الوجود لما كان عدماً محضاً إنك تجد الأجسام في أوضاعها تارة متلاقية، وتارة متقاربة وتارة متباعدة؛<sup>١</sup> وقد تجدها في أوضاعها تارة بحيث يسع ما بينها أجساماً ما<sup>٢</sup> محدودة القدر، وتارة أعظم، وتارة أصغر.<sup>٣</sup> فبين<sup>٤</sup> أنّ الأجسام غير المتلاقية كما أنّ لها أوضاعاً مختلفة، كذلك بينها<sup>٥</sup> أبعاد مختلفة الاحتمال لتقديرها وتقدير ما يقع فيها، اختلافاً قدرتياً، وليس أبعاد ما بينها هو أبعادها فإن البعد الآخذ من الزاوية العليا إلى الزاوية السفلى مما يحاذيها<sup>٦</sup> ليس في أبعاد ما هو بينه من الأجسام ما يساويها، وله مقدار وسَمَكٌ<sup>٧</sup> وأقطار يزيد مجموعها على سطوح أجسام ما يفرض بينها: فإن كان بينها خلاء غير<sup>٨</sup> أجسام، وأمکن ذلك فهو أيضاً بُعدٌ مقداري، وهو الكَمّ المتصل: ليس على ما يقال: أنه لا شيء محض، كما ذهب إليه بعضهم، وإن كان موجوداً مقدراً هو لا جسم، كما ذهب

١. ميم: التعلّم + به.

٢. سين: - كل.

٣. سين: تارة متباعدة وتارة متقاربة. در بعضی از نسخه‌های چاپی از جمله «بس» این دو کلمه را جزو متن شمرده‌اند.

٤. ميم: تارة متباعدة وتارة متقاربة.

٥. سين: - ما.

٦. سين: تارة لأعظم وتارة لأصغر.

٧. ميم: وثبتين.

٨. بس: در حاشیه: بينهما.

٩. سين: يحاذيها.

١٠. ميم: - سَمَكٌ.

١١. ميم: عن.



إليه آخرون على أن هذا أيضاً باطل، فإنه كلما فرض كذلك لزم أن يكون جسماً، وذلك أنه لا محالة مقدار قابل لفرض أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، فإن كان في محل ذلك المحل هو المادة، فلا يكون خلاء بل جسماً، وإن لم يكن في محل، فهو جوهر قابل للفرض المذكور وهو مقصود بالإشارة الحسية، ولا معنى للجسم إلا هذا ولا يفهم منه غيره، وقد لزم من كونه لا جسم أنه جسم وهذا خلف.

### تنبيه

#### على امتناع الخلاء لذاته

وإذ قد تبين في باب إثبات الهيولى أن البعد المتصل لا يقوم بلا مادة، وتبين في موضع آخر أن الأبعاد الحجمية لا تتداخل لأجل بُعديتها، فلا وجود لقرع هو بُعدٌ صرفٌ، لا إذا أضفنا قولنا: الخلاء بُعد متصل إلى كل واحدة من هاتين المتقدمتين انتجنا المطلوب، فإنا: إذا قلنا الخلاء بُعد متصل، وكل بُعد متصل فلا يثبت عند حركة الجسم إليه، ينتج فالخلاء لا يثبت عند حركة الجسم إليه. ومعنى ذلك أنه إذا سلكت الأجسام في حركاتها تنحى عنها ما بينها ما فرض أنه من الخلاء، ولم يثبت لها، أي للأجسام، «بُعدٌ مفطور»، أي ذو أقطار يكون مكاناً للجسم، كما تقول، فثبتوا الخلاء لامتناع تداخل الأبعاد: فلا خلاء.<sup>٦</sup>

### إشارة

ولقد يناسب ما نحن مشغولون به، من الكلام فيما يعرض للنهايات وفي الخلاء الذي يظن أنه مكان، الكلام في المعنى الذي يُسمى «جهة»، وهو الذي يمكن أن يقع الإشارة الحسية في سمته ويقصده المتحرك الأيني على الاستقامة، في مثل قولنا: «تحرك كذا في جهة كذا، دون جهة كذا»؛ ومن المعلوم أنها لو لم يكن لها وجود كان من المحال أن تكون مقصداً للمتحرك؛ إذ ما ليس بموجود لا يقصد. وكان من المحال أيضاً أن تقع إليها الإشارة. وكيف تقع الإشارة نحو لا شيء؟! فتبين أن للجهة وجوداً.

١. ميم: فقد.

٢. ميم: لأننا.

٣. ميم: أضعفاً.

٤. ميم و سين: + في مادة انتج فالخلاء في مادة فلا يكون خلاً وإذا قلنا الخلاء بُعد متصل وكل بُعد متصل.

٥. طوسى: بينهما.

٦. نك: سهروردى. الحكمة الإشرافية، ج ٦، كتاب المشارع والمطارحات، ص ١٢٥، طوسى. شرح الإشارات

والتشبهات، ج ٢، ص ١٦٤، چاپ نشر کتاب.

## إشارة

اعلم أنه لما كانت «الجهة» ممّا تقع نحوه الحركة، لم تكن من المعقولات التي لا وضع لها، فإننا إذا قلنا: «إلى الجهة مقصد المتحرك الأيني» ولا شيء ممّا يقصده المتحرك الأيني لا وضع له أنتج فلا شيء في<sup>٢</sup> الجهة لا وضع له، ويلزمه فكل جهة ذات<sup>٣</sup> وضع، ومن المعلوم أن كل ذي وضع قابل للإشارة الحسّية لأجل أنه ذو وضع، فيجب أن تكون الجهات - لوضعها - تتناولها الإشارة الحسّية.

## إشارة

وإذا قد علمت أن الجهة موجودة وأنها ذات وضع، فيجب الآن أن تتحقّق ماهيتها لما كانت «الجهة» ذات وضع، فمن البيّن أن وضعها في امتداد مأخذ الإشارة والحركة؛ ولو كان وضعها خارجاً عن ذلك لكاتنا<sup>٤</sup>، أعني الإشارة والحركة، ليستا إليها.

ثمّ هي إمّا أن تكون منقسمة في ذلك الامتداد، أو غير منقسمة. فإن كانت منقسمة فإذا وصل المتحرك إلى ما يفرض لها أقرب الجزئين من المتحرك - ولم تقف - لم يخلُ إمّا أن يقال: «إنه يتحرك بعدُ إلى الجهة»، أو يقال: «يتحرك عن الجهة»، أو يقال: «إنه يتحرك فيها» لكن هذا الثالث يرجع إلى الأولين، فإن الحركة في المنقسم لا بدّ وأن تكون<sup>٥</sup> إمّا إلى الجهة أو عنها، وإلا لكانت المسافة المقطوعة بالحركة هي الجهة وهو ظاهر البطلان، فإن كان يتحرك بعدُ إلى الجهة، فالجهة وراء المنقسم، وإن كان يتحرك عن الجهة، فما وصل إليه هو الجهة، لا جزء الجهة.

فبيّن أن الجهة حدّ في ذلك الامتداد غير منقسم، فهو طرف إذا نسب إلى الامتداد وجهة إذا نسب إلى الحركة أو الإشارة، وأنت تتحقّق ذلك أيضاً من وجوب تهاوي الامتدادات.

فيجب الآن أن تحرص على أن تعلم كيف تحدّد للامتدادات أطراف بالطبع<sup>٦</sup>، وما أسباب ذلك؟ وتعرّف أحوال الحركات الطبيعيّة.

١. ميم و سين: لم يكن.

٢. ميم و سين: - إلى.

٣. ميم و سين: من.

٤. ميم: ذو.

٥. ميم: - لكاتنا.

٦. ميم و سين: يكون.

٧. ميم و سين: في الطبع.

### وهمّ وتنبية

ولعلّك تقول: ليس من شرط ما إليه الحركة أن يوجد، فقد يتحرّك المستحيل، وهو الذي يتحرّك في الكيف، ويُسمّى حركته استحالة حركة هي من السواد متوجّهاً بها إلى البياض ولم يوجد البياض بعد، فقد صحّ<sup>٢</sup> قصد ما ليس بموجود فلم يصدق كبرى أحد القياسين اللذين يثبت بهما وجود الجهة.<sup>٣</sup>

فإن اختلج هذا في وهمك فاعلم أنّ الأمرين بينهما فرق، وأيضاً فإنّ ما تشكّكت به غير ضائر في الغرض.

أمّا الفرق فلأنّ المتحرّك إلى الجهة حركة أينية ليس يجعل الجهة ممّا يتوخّى تحصيل ذاته بالحركة، بل ممّا يتوخّى بلوغه أو القرب منه بالحركة؛ ولا يجعل لها عند تمام الحركة حال من الوجود والعدم لم تكن وقت الحركة، ونحن فيما أردنا بقولنا: المتحرّك لا يقصد ما ليس بموجود كلّ متحرّك، بل المتحرّك في الأين وبه يحصل مقصودنا، فظهر الفرق.

وأما الآخر فلأنّ الجهة لو كان يحصل بالحركة لها وجود، كان وجودها وجود ذي وضع، ليس وجود معقول لا وضع له؛ وذلك غرضنا، فإنّ ما سعينا إلا لإثبات أنّ الجهة كذلك، فالترام السك لا يضرنا في ذلك الغرض. على أنّ الحقّ في نفس الأمر هو الفرق، وعليه بناء ما يتلو هذا الفنّ من الكلام، وأمّا الآخر فجدلي لا برهاني.

١. ميم و سين: فأنه قد.

٢. ميم: - صح.

٣. ميم: الحركة.

٤. سين: بها.

## التمط الثاني

### في الجهات وأجسامها الأولى والثانية<sup>١</sup>

وهي التي تتقدّم عليها وتجدها وأجسامها الثانية، وهي التي تحصل فيها ولا تتقدّم عليها، وفيه تسع إشاراتٍ وتذنيبٍ واحد، وتسع تشبهات، وتذكير واحد، وأربعة فصول عنوانها وهم وتبئية، وفصل واحد عنوانه إشارة<sup>٢</sup> وتبئية ونكته واحدة، ففصوله ستة وعشرون فصلاً.<sup>٣</sup>

### إشارة<sup>٤</sup>

#### إلى إثبات محدّد للجهات محيط بجميع ذوات الجهة

اعلم أنّ الناس يشيرون إلى جهات لا تتبدّل بالفرض، مثل جهة «الفوق» و«السفل»، وهما ما يلي رأس الإنسان وقدمه بالطبع، فإنّ القائم لو صار منكوساً لم يصر ما يلي رأسه فوقاً وما يلي رجله تحتاً؛ لأنّ ذلك لا يكون طبيعياً حينئذٍ؛ ويشيرون إلى جهات تتبدّل بالفرض، مثل «اليمين» و«الشمال» فيما يلينا، ومثل ما يشبه ذلك، كالأمام والوراء، أو<sup>٥</sup> كالجانب الشرقي من الفلك المُسمّى يميناً له باعتبار أنّ منه حركته بسببها بالإنسان في تسمية جانبه الذي منه<sup>٥</sup>، فظهر قوّة حركته بذلك، والجانب الغربي منه المُسمّى شمالاً له، وكوسطه المُسمّى على هذا التشبيه قدّامه، وما يقابله خلفه وأحد قطبيه علوّه والآخر سفله، فإن كلّ هذه تتبدّل.

ألا ترى أنّ المتوجّه<sup>٦</sup> إلى المشرق إذا توجّه إلى المغرب كيف يتبدّل يمينه شمالاً وقدّامه خلفاً وبالعكس، وكذا لو فرض الجانب القوي ضعيفاً والضعيف قوياً.

فلتعدّ عمّا يكون بالفرض؛ إذ الأمور الفرضيّة لا تضبط، وليس كلامنا إلا في الجهات الطبيعيّة. وأمّا الواقع بالطبع فلا يتبدّل، كيف كان ذلك، وإذ قد ثبت أنّ الجهة ذات وضع، فالجهتان المنبعثتان بالطبع إما أن يكون بعين<sup>٧</sup> وضعهما في متشابهه خلاء كان<sup>٨</sup> أو ملاء أو في مختلف.

١. ميم وسين: - والثانية.

٢. سين: - إشارة.

٣. سين: - ففصوله ستة وعشرون فصلاً.

٤. سين: و.

٥. ميم: - الذي منه.

٦. ميم: ألا قوي أنّ المتوالي.

٧. ميم: تعين.

٨. ميم: - كان.

ثُمَّ من المحال أن يتعيّن وضع «الجهة» في خلاء أو ملاء متشابه، فإنّه ليس حدٌّ من المتشابه أولى بأن يجعل جهةً مخالفةً لجهةٍ أخرى<sup>١</sup> من غيره. وأيضاً فالحدود المفروضة في المتشابه غير متناهية والجهات المختلفة بالطبع ليست كذا: فيجب إذن أن يقع بشيء<sup>٢</sup> خارج عنه<sup>٣</sup> ممّا يتشابه، ولا محالة أنّه يكون جسماً أو جسمائياً؛ لوجوب كونه ذا وضع؛ ولأنّ نسبة<sup>٤</sup> ما لا يكون كذلك إلى كلّ واحد من الحدود الممكنة الحصول نسبة واحدة فليس بأن يصير لأجله بعض الحدود فوقاً والآخر سفلاً أولى من عكسه، وهذا الجسم أو الجسماني إما أن يكون واحداً أو أكثر. فبان كان واحداً فإمّا أن يكون<sup>٥</sup> يحدّد الجهتين من حيث هو واحد أو لا من هذه الحيثية، فالأقسام ثلاثة.

والمحدّد الواحد من حيث هو كذلك فإنّما يفترض منه حدّ واحد - إن أفترض<sup>٦</sup> - وهو ما يليه، بالقرب، وأمّا ما يقابله فلا يحدّده؛ لأنّ البعد عنه ليس بمحدود، وفي كلّ امتدادٍ محض<sup>٧</sup> جهتان، وهما طرفان؛ لأنّ الامتداد لا يتحصّل إلا وهو متناهِ. وعلى أنّ الجهات التي في الطّبع «فوق» و«أسفل» وهما اثنتان، وإذ قد بطل أن يكون هذا محدّد الجهتين. فالتحدّد إذن إمّا أن يقع بجسم واحد لا من حيث كونه واحداً، وإمّا أن يقع بجسمين، والتحدّد بجسمين إمّا أن يكون واحدهما محيطاً والآخر محاطاً<sup>٨</sup> به أو يكون وضع الجسمين متبايناً<sup>٩</sup> وإذا كان أحدهما محيطاً والآخر محاطاً به، دخل المحاط به في ذلك التأثير بالعرض<sup>١٠</sup>، وذلك لأنّ المحيط وحده يحدّد طرفي الامتداد بالقرب الذي يتحدّد بإحاطته<sup>١١</sup> والبعد الذي يتحدّد بمركزه الذي<sup>١٢</sup> هو أبعد حدّ عن

١. ميم: - ثمّ من المحال أن يتعيّن وضع «الجهة» في خلاء أو ملاء متشابه، فإنّه ليس حدٌّ من المتشابه أولى بأن يجعل جهةً مخالفةً لجهةٍ أخرى.

٢. ميم و سين: يقع + ذلك التعيّن.

٣. ميم و سين: بشيء + مختلف.

٤. ميم و سين: - عنه.

٥. سين: - نسبة.

٦. ميم: - يكون.

٧. ميم: أفترض.

٨. سين: يحصل.

٩. ميم و سين: محاط.

١٠. سين: متباين: ميم: متباينين.

١١. ميم: بالفرض.

١٢. سين: بمحيط.

١٣. ميم: - الذي.

محيطه، سواء كان حشوه أو خارجاً عنه خلاء أو ملاء.

وإذا كان على الوجه الآخر، وهو أن يكون التحدد بهما على سبيل تباينهما، فكل واحد منهما يتحدد به جهة القرب. وأما جهة البعد فلم يجب أن يتحدد به؛ لأن البعد عنه ليس يجب أن يكون محدوداً حدّاً معيّناً ما لم يكن محيطاً؛ ولم يكن الثاني أولى بأن يقع منه في محاذاة دون أخرى ممكنة، بحسب العقل، اللهم إلا أن امتنعت لمانع يجب أن يكون له معونة في تقرير الجهة، وهو أيضاً يجب أن يكون جسمائياً ذا وضع، ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه، فإن الكلام في وقوعه في بعض جهات هذين دون بعض وعلى بُعد معين منهما، كالكلام فيهما، فإن لم يعلل بهما تسلسل الأمر إلى غير النهاية، وهو محال، كما ستعلم، وإن علل بهما صار دوراً بين البطلان؛ وإذ قد بطل هذا أيضاً، فمن البين أن تقرير «الجهة» وتحديدتها إنما يتم بجسم واحد، لكن ليس لأنه على طبيعته كيف اتفق، بل من حيث هو بحال ما موجبة لتحديدتين متقابلين؛ وتلك هي الإحاطة فإنه ما لم يكن الجسم محيطاً، يحدد به القرب، ولم يتحدد به ما يقابله، وسيأتي أن يبين المطلوب على وجهٍ أخصر بأن يقال: لما كانت الجهة موجودة ذات وضع وجب أن يكون إما جسماً أو جسمائياً، ولما لم يجز انقسامها وكل جسم ينقسم بعين أنها جسمائياً غير قابلة للقسمة فمحددها إن تركب من أجزاء مختلفة كانت تلك الأجزاء<sup>١</sup> مختلفة الجهات، فتقدمت جهاتها عليها وتقدمت هي على المحدد والمركب منها، فلا يكون محدداً لكل الجهات، فإذا لا يتألف في<sup>٢</sup> مختلفات فهو بسيط في نفسه متشابه في شكله، فيكون كرتاً ولا يمكن أن يحدد ما هو خارج عنه وإلا لاحتاج في تعلقه به إلى جهة يتقدم عليه، فإذا تحدد<sup>٣</sup> ما دخل فيه، ولا يمكن إلا بمحيطه ومركزه إما بمحيط غاية القرب منه، وهو العلو، وإما بمركزه غاية البعد عنه وهو السفل، ومما يبتني على إثبات المحدد المذكور امتناع وجود عالمين كل منهما في محدّد، فإن الكرات لا تراض<sup>٤</sup> دون فرجة فإن

١. ميم و سين: تكون.

٢. ميم: - كانت تلك الأجزاء.

٣. ميم و سين: من.

٤. سين: يحدد؛ ميم: - ما هو خارج عنه وإلا لاحتاج في تعلقه به إلى جهة يتقدم عليه، فإذا تحدد.

٥. هر دو نسخه «لا تراض» آمده است. برخی احتمال داده اند «لها تراض» به معنای پیوستگی مناسب این مقام باشد. در این باره اشاره به این نکته بایسته است. کلمه «تراض» از مائة: «تراض. تراض تراضاً» از باب تفاعل است که در آن ادغام صورت گرفته است. حال نکته این جا است اگر بر اساس هینت قدیم بر این باور باشیم که افلاک و کرات به هم پیوسته هستند باید «لها تراض» خوانده شود و اگر بر این باور باشیم که افلاک و کرات به همدیگر پیوسته نیستند باید «لا تراض» بخوانیم. ما این جا بر اساس نسخه اصل و سین «لا تراض» را ترجیح دادیم. گرچه در کیهان شناسی امروز همه این گونه نظریات باطل شده است.

ملنت بجِرمٍ مستقيمٍ ذي طرفين استدعى محدداً فوقهما، فلم يكونا محددين، وإن لم يملأ لزم الخلاء، وهو محال.

### إشارة

إلى امتناع الحركة المستقيمة على محدّد الجهات  
وبيان تقدّمه على ما يجوز الحركة المستقيمة عليه.

كلّ جسم من شأنه أن يفارق موضعه الطبيعي ويعاوده، يكون موضعه الطبيعي متحدّد الجهة له، أي لأجله حتّى يصحّ منه المفارقة والمعاودة، لا به؛ لأنّه قد يفارقه ويرجع إليه وهو في الحالين ذو جهة، فيكون جهته متحدّدة عند وجوده فيه وعند لا وجوده. فيجب أن يكون تحدّد جهة موضعه الطبيعي بسبب جسم غيره، هو علّة لجهة هذا الجسم المفارق لموضعه الطبيعي والمعاود له الذي لا يمكن أن يكون من حيث هو كذلك مقدّماً على تلك الجهة فانه ما لم يوجد الجهة لا يقع الحركة نحوها بل لا بد وان يكون تلك الجهة إمّا متقدّمة عليه أو معه، فما هو علّة تلك الجهة وهو المحدّد لها هو علّة لما هو قبل هذا المفارق لموضعه أو علّة لما هو معه فقط، لا على وجه المصاحبة الاتفاقيّة، بل معيّة مانعة من الانفكاك. فذلك الجسم والذي هو علّة الجهة له تقدّم في رتبة الوجود على هذا الجسم؛ لأنّه متقدّم على ما يتقدّمه أو على ما هو معه على الوجه المذكور، والمتقدّم على ما هو على أحد الوجهين لا بدّ وأن يكون متقدّماً، كما مرّ، وتقدّمه عليه إمّا بعليّة، لا من حيث إنّ هذا جسم فإتاك ستعلم أنّ الجسم لا يكون علّة فاعليّة لجسم آخر، بل من حيث اتّصافه بأنّه ذو جهة، أو تقدّم على ضرب آخر غير العليّة، كما بالشرف أو الطبع.

### تذنيب

فيجب أن يكون الجسم المحدّد للجهات على أحد أمرين، إمّا على الإطلاق محيطاً بجميع الأقسام، ليس له موضع يكون فيه، وإن كان له وضع بالقياس إلى غيره، ممّا هو داخل فيه لا ممّا هو خارج عنه؛ إذ لا خارج له، وإن كان ليس محيطاً على الإطلاق، فيكون له موضع لا يفارقه؛ لاستحالة ذلك على المحدّد، والموضع لفظ مرادف للمكان وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماسّ للسطح الظاهر من الجسم<sup>١</sup> المحوي، والوضع هاهنا يحتمل أن يكون هو المقولة

١. ميم - يملأ لزم.

٢. ميم - ما.

٣. سين - الجسم.

المشهوره، وهي هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض، وإلى أشياء<sup>٢</sup> غيرها من ذوات الوضع، إما خارجه عن الجسم أو داخله فيه، ويحتمل أن يكون هو كون الشيء بحسب تقبل الإشارة الحسيّة إليه.

ولعلّه لا يكون المحدّد الأوّل في نفس الأمر إلا القسم الأوّل، وهو المحيط المطلق، فإن كان<sup>٣</sup> للقسم الثاني وهو المحاط به وجود يتحدّد<sup>٤</sup> بالأوّل موضعه؛ لأنّ المحاط الذي له موضع متحدّد يحتاج في تحدّد موضعه إلى غيره، وهذا يقتضي<sup>٥</sup> أنّه لا يجوز أن يكون المحدّد الأوّل إلا الذي محيط على الإطلاق، لكن لا يحتاج إلى الجرم بذلك؛ لأنّ الغرض الآن بيان كيفيّة تحديد الجهات الطبيعيّة كيف كان، وإذا كان الأمر كذا فيتحدّد إذن به في<sup>٦</sup> موضع الثاني ووضعه لأنّ وضع الثاني بحسب الأشياء الخارجة عنه إنّما يتحدّد بالأوّل، وأيضاً فإنّ التعيّن لقبول الإشارة لا يحصل للجسم الذي له موضع إلا بحصوله في الموضع، فيتحدّد<sup>٧</sup> به، أي بالتّاني، موضع التّاني بالقياس إليه الذي هو ثالث بالقياس إلى الأوّل، ووضعه؛ ثمّ تتحدّد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة، إمّا بواسطة تحدّد جهات أمكنه أخرى لا بواسطة تحدّد مكان آخر، ولا يلزم أن يكون المكان الطبيعيّ مشتملاً على حاقّ الجهة، وكذلك كانت الجهات بالطّبع اثنتين والأمكنه كثيرة، ولا يحدّد جهة فوق إلا المحيط بالكلّ، فأما لو فرضنا متحرّكاً يتجاوز ما يعرض أنّه محدّد جهة فوق<sup>٨</sup>، كما لو فرضناه يتجاوز حيز التار إلى فلك<sup>٩</sup> القمر الذي ظنّ فيه ذلك جزء منافاته<sup>١٠</sup> ذاهب إلى جهة فوق لا عنها.

ويكون الأوّل الذي هو المحيط بالكلّ على<sup>١١</sup> تقدير إنّما يخلق به أن يكون متقدّماً في رتبة الإبداع، بمعنى أن يكون الوسائط بينه وبين المبدأ الأوّل تعالى ذكره أقلّ ممّا بين سائر الأجسام

١. ميم: - هيئة.
٢. ميم: - أشياء.
٣. ميم: - كان.
٤. ميم و سين: فيتحدّد.
٥. سين: تقتضي.
٦. ميم و سين: - في.
٧. سين: ويتحدّد.
٨. ميم: - إلا المحيط بالكلّ فأما لو فرضنا متحرّكاً يتجاوز ما يعرض أنّه محدّد جهة فوق.
٩. سين: تلك.
١٠. ميم و سين: منافاته.
١١. ميم و سين: على + كلّ.



الثلاثة<sup>١</sup> وبمعنى احتياج مادونه إليه في تحدّد مكانه؛ ويكون متشابهة نسبة<sup>٢</sup> ووضّع ما تفرّض<sup>٣</sup> له أجزاء، فيكون مستديراً؛ إذ لا جزء<sup>٤</sup> له إلا بالفرض، ولو تركّب من أجزاء بالفعل - سواء كانت مختلفة أو متشابهة - لكان اختصاص بعضها بكونه<sup>٥</sup> في جهة من الأشياء الداخلة دون جهة مقتضياً تقدّم الجهة على محدودها، كما عرفت، ولو لم يكن<sup>٦</sup> تلك الأجزاء المفروضة متشابهة للنسبة المذكورة لكان بعضها أقرب إلى المركز من بعض، فيختلف جهات أجزاء المحدّد، فيتقدّم<sup>٧</sup> الجهة على محدّدها وهو محال، وتشابه أجزاء الشّيء في الوضع هو الاستدارة فمحدّد الجهات مستدير الشكل.

### إشارة

«في بيان حال البسائط من الأجسام»<sup>٨</sup>

الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة ليس فيه تركيب قويّ وطباع، بل تكون طبيعة الأجزاء والشكل<sup>٩</sup> شيئاً واحداً ويراد بالقوة مبدأ التأثير من شيء في غيره من حيث هو غيره، احترازاً عن أن يكون الواحد فاعلاً وقابلاً لما يفعله، فإنّ الطيب إذا عالج نفسه لا يقبل العلاج من حيث هو طيب، بل من حيث هو مريض، والطبيعيّة هاهنا<sup>١٠</sup> هي مبدأ أوّل لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض، ويراد بالمبدأ المبدأ الفاعلي وحده، وبالحركة ما هي في الأين والوضع والكمّ والكيف، وبالسكون ما يقابل هذه.

وإنّما هي مبدأ للحركة بشرط عدم الحالة الملائمة، وللسكون شرط<sup>١١</sup> وجودها وما هي فيه هو الجسم، واحتراز بذلك عن المبادي الصنّاعية والقسريّة، واحتراز بالأوّل عن النّفس التّباتيّة وغيرها، فإنّها تفعل الإنماء مثلاً باستخدام الطّباع والكيفيّات، ولا يخرجها توسط الميل عن الأوّلية؛ إذ هو كالألة لها، ويراد بالذات أنّها<sup>١٢</sup> تحرك لا عن تسخير قاسر، بل على وجه إيجاب الحركة إن لم يكن

١. ميم و سين: وبينه.

٢. ميم: بسبب.

٣. سين: يُفرض.

٤. سين: أجزاء.

٥. ميم: بكونها.

٦. سين: تكن.

٧. ميم و سين: فتقدّم.

٨. با استفاده از متن كتاب.

٩. ميم: الكل.

١٠. سين: هناهي.

١١. ميم و سين: بشرط.

١٢. ميم: - أنّها.

مانع، وأنها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب خارج، وأرادوا بقولهم «لا بالعرض» أنّ الحركة الصادرة لا تصدر بالعرض كحركة ساكن السفينة، وأنّ تحرك الشيء الذي يتحرك بها ليس متحركاً بالعرض كصنم من نحاس، فإنه يتحرك من حيث هو صنم بالعرض.

والطبيعة الواحدة تقتضي من الأمكنة والأشكال وسائر ما لا بُدّ للجسم<sup>١</sup> أن يلزمه واحداً غير مختلف بالأوقات والأحوال إلا إذا منعها مانع، أما إذا لم يكن مانع فيقتضي من كل جنسٍ ممّا يلزمها من الأعراض شيئاً واحداً على نهج واحد، وإذا كان الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة وكانت الطبيعة الواحدة لا يقتضي<sup>٢</sup> الأشياء غير مختلف، فالجسم البسيط لا يقتضي<sup>٣</sup> إلا شيئاً واحداً غير مختلف، وقد تبين من هذا أنّ الذي له قوة حيوانية لا يكون جسماً بسيطاً، فإنّ البسيط ذا الطبيعة الواحدة لا تصدر<sup>٤</sup> عنه مختلف، وكلّ ذي قوة حيوانية يصدر عنه المختلف، فلا شيء من البسيط المذكور بذی<sup>٥</sup> قوة حيوانية.

### إشارة

«في بيان أنّ الجسم لا يخلو عن شكل معيّن»

إلى أنّ كلّ جسم فهو لا يخلو<sup>٦</sup> من وضع وشكل نقيضهما طبيعته إنك لتعلم أنّ الجسم، سواء كان بسيطاً أو مركباً، إذا خلّي وطباعه ولم يعرض له من خارج تأثير غريب، بحيث ربما اقتضى له وضاعاً وشكلاً قسرتين<sup>٧</sup>، لم يكن له بُدّ والحالة هذه من وضع معيّن وشكل معيّن، فإنّ المطلق منهما يقتضيه المشترك بين الجميع. فإذا في طباعه مبدأ استيجاب ذلك؛ لأنّ وجود العارض يدلّ على وجود ما يقتضي عروضة إما خارج أو غير خارج، وإذ ليس خارجاً<sup>٨</sup> لأننا فرضنا خلق الجسم عنه فهو غير<sup>٩</sup> خارج إما مشترك فيه بين الأجسام، وذلك باطل، وإلا لاشارك جميعاً في اقتضاء الوضع المعين، وليس كذا، أو غير مشترك بل هي أمور مختلفة يختصّ كلّ واحد منها بجسم من الأجسام،

١. ميم: من الجسم.

٢. ميم و سين: لا تقتضي.

٣. سين: لا تقتضي.

٤. ميم و سين: لا يصدر.

٥. ميم: - وكلّ ذي قوة حيوانية يصدر عنه المختلف فلا شيء من البسيط المذكور بذی.

٦. در نسخه أصل «لا يخلوا» أمده كه اشتباه است.

٧. سين: قسرتين.

٨. ميم: - خارجاً.

٩. ميم: عن.

وهي التي يعبر عنها بطبائع الأجسام، وهذه الطبائع إما أن تكون موجبة لهذه الأوضاع، والأشكال المعينة بحيث يلزم أن لا يزيلهما قاسر مع وجود الطبائع المذكورة، أو لا يكون كذلك.

والأول باطل فإن القسر قد يزيلها لكن الجسم يعود إلى ما يقتضيه طباعه منهما عنده، وإلى القسر فتعين الثاني وهو أن لا يكون موجبة لها بل مقتضية لاستيجابها في جميع الأحوال، وإنما قيل إذا خلّي وطباعه، ولم يقل وطبيعته؛ لأن الطبيعة ربما خصّصت بما يكون مبدأ على الوجه الذي سبق ذكره، لكن بشرط أن يكون على نهج واحد من غير شعور، فلا يتناول الفلكيات والطبائع لا يشترط فيها عدم الشعور<sup>٢</sup>، فيتناولها، وإنما قيل: من وضع ولم يقل من موضع؛ ليتناول المحدود،<sup>٣</sup> فإن له وضعاً ولا موضع له.

وللبسيط من الأجسام مكان واحد يقتضيه<sup>٤</sup> طبعه؛ وللمركّب منهما ما يقتضيه الغالب فيه، إمّا مطلقاً وإمّا بحسب مكانه، أو ما اتفق وجوده فيه إذا تساوت المجاذبات عنه، وإذا كان كلّ جسم لا يخلو عن أحد هذه الأقسام الأربعة في كل واحد منها يقتضي مكاناً واحداً إن كان من شأنه الحصول في مكان احترازاً عن الجسم المحيط بالكلّ؛ فكلّ جسم من شأنه أن يكون في مكانه له<sup>٥</sup> مكان واحد ووجه الحصر في الأربعة وبيان اقتضاء كل واحد منها وحدة المكان هو أنّ الجسم لا يخلو إمّا أن يكون بسيطاً أو مركّباً، فإن كان بسيطاً فكأنه واحد؛ لما مرّ، ومكانه جزؤه جزء مكان كنه؛ إذ ما يقتضي بجزئته للتمكّن<sup>٦</sup> هو المقتضي بجزئته للمكان<sup>٧</sup> فإنّ البسيط لا يكون له جزء إلا بعد وجود الكلّ، فمكانه كذلك وإن كان مركّباً، فإمّا أن يكون أحد أجزائه غالباً على الباقية مطلقاً أو لا يكون، فإن كان فظاهر أنّ مكانه مكان ذلك الغالب، وإن لم يكن فإمّا أن يكون فيه أجزاء أمكنتها في جهة واحدة كالماء والأرض في غالبية على الباقية أو ليس، ومكان الأول هو ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه؛ إذ لا غالب فيه مطلقاً، ومكان ما ليس كذلك هو المكان الذي اتفق وجوده فيه عند تساوي المجاذبات فيه عن ذلك المكان، فإنّه لو مال إلى أحد الأمكنة المتساوية بالنسبة إليه لكان ذلك ترجيحاً من غير مرجح.

١. سين: يكون.

٢. ميم: زوال.

٣. ميم: - فلا يتناول الفلكيات والطبائع لا يشترط فيها عدم الشعور.

٤. ميم و سين: المحدد.

٥. سين: تقتضيه.

٦. ميم و سين: فله.

٧. ميم و سين: تجزئه للتمكّن.

٨. سين: تحزية.

٩. ميم: - ذلك.

و يجب أن يكون الشکل الذي يقتضيه البسيط مستديراً، وإلا لاختلف هيأته في مادة واحدة عن قوة واحدة. وذلك محال؛ لأنّ الفاعل الواحد من حيث هو واحد في القابل الواحد كذلك لا يكون تأثيره مختلفاً، وهذا الشکل المستدير لا يمكن إسناده إلى الجسميّة المشتركة؛ لأنّه يتعيّن بالمقادير المختلفة باختلاف الطّباع، فيتأخّر من حيث تعيّن عنها فيستند من حيث هو كذلك إلى الطّباع، ولما كان طبع الأرض يقتضي أن يكون فيها كفيّة حافظة للشکل مطلقاً فاذا أزال القاسرُ شكّلها الطّبيعيّ حفظت كفيّتها الشکل القسريّ، ولم تعد إلى شكّلها الطّبيعيّ لا بالذات ولكن بالعرض، كونها زالت عن الحالة الطّبيعيّة من وجهٍ وبقيت عليها من وجهٍ، وقد لا يحصل الشکل المستدير مع قيام المستوجب أو لأسباب غير معلومة لنا على التّفصيل، إمّا راجعة إلى العلة الفاعليّة، كما في متممات الأفلاك، والثّقرات التي تلزمها التداوير والكواكب وإمّا إلى العلة القابليّة، أو إليهما، كما في المركّبات النباتيّة والحيوانيّة.

### تبيية

#### على إثبات الميل وبيان بعض أحواله

والميل هو الذي يحرك الجسم حركة بتوسطه، ووجه الافتقار إليه أنّ الحركة لا تخلو عن حدّ ما من السرعة والبُطء<sup>٢</sup>، وهما قابلان للشدة والضعف، والطبيعة المحركة للجسم لا تقبلهما، فلا يكون صدور حركة منها معيّنة أولى من غيرها إلا بأمرٍ آخر، فاقترضت الميل الذي يشتدّ ويضعف بحسب اختلاف الجسم في كميّته وتكاثفه وتخلخله واندماج أجزائه وانفشاشها<sup>٣</sup> ورقّة قوام ماهية<sup>٤</sup> الحركة وغلظته وغير ذلك، ثمّ اقتضت الحركة بحسبه وهو في الحركة الأنيّة محسوس<sup>٥</sup>.

١. ميم: له.

٢. سين: + فيها؛ ميم: يرتكز فيها.

٣. نكتة: هر دو نسخه «والبطوء» ثبت شده است، ولی در زبان عربی اصیل این کلمه به غیر از این قالب «البطوء» قالب دیگری ندارد، همزه در این کلمه کُرسی ندارد روی خط نوشته می‌شود. نوعاً این کلمه را به این شکل «والبطوء» می‌نویسند معلوم نیست نقش «او» در این نوع نگارش چه هست؛ چرا که اگر بخوانند با کُرسی او بنویسند باید به این شکل «البطوء» نوشته شود، گرچه این هم درست نیست.

٤. نکتة: در هر دو نسخه «انفشاشها» و در شرح خواجه طوسی «انتقاشها» که متضاد «اندماج» است، ثبت شده است؛ محاکمات هم در پانویشت «الانتقاش» ثبت کرده است؛ ولی از معنای عبارت چنین استفاده می‌شود که آنچه ما ثبت کردیم مناسبتر از ثبت خواجه است؛ گرچه این واژه از هر دو باب، یعنی «انفعال و افتعال» تقریباً به یک معناست. یکی با مفرد «انفّش» به باب انفعال رفته و دیگری با مفرد «نّفّش» به باب افتعال رفته است.

٥. ميم و سين: مافیه.

٦. این «تبییه» کاملاً با توجه شرح خواجه نوشته شده است. نک: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٢،

فإنَّ الجسم له في حال تحركه ميل يتحرك به، ويحس به الممانع، وإنَّ يتمكن ذلك الممانع من المنع له، كما في الرِّقْ المنفوخ تحت الماء المسكن فيه، فإنَّ الميل فيه محسوس حال كون الحركة ممنوعة إلا في ما يضعف ذلك الميل فيه، فإنه حينئذٍ قد لا يكون محسوساً لضعفه، وعلى أنه لن يتمكن الممانع من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه، لكن ضعفاً بالقياس إلى قوَّة الممانعة، فقد ثبت أنَّ الميل موجود لإحساسنا به وثبت أنه مغاير للحركة للإحساس به حال عدمها في بعض الصُّور، وأنه قابل للشدَّة والضعف، وذلك ظاهر فيه بالحس أيضاً، وأنه مغاير للطبيعة؛ لأنَّها تقبل الشدَّة والضعف، وذلك ظاهر فيه بالحس أيضاً، فأنَّه مغاير للطبيعة؛ لأنَّها لا تقبل الشدَّة والضعف، وهو يقبلهما.

وقد يكون الميل من طباعه، أي من طباع الجسم ذي الميل، إمَّا بأن يكون المحدث له هو طبيعته، كميل الحجر عند هبوطه أو نفسه، أمَّا التباتية كميل التبات عند تبرزه من الأرض، وأمَّا الحيوانية كميل الحيوان عند اندفاعه الإرادي إلى جهة، وقد لا يكون الميل من طباع ما هو فيه، بل يحدث فيه من تأثير غيره، كميل السهم عند انفصاله من القوس، وهو الميل القسري، وإذا وجد في الجسم فيبطل الميل المنبعث عن طباعه؛ لامتناع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد بالفعل، فإنَّ الميل هو السبب القريب للحركة، وكما يمتنع اجتماع حركتين مختلفتين معاً بالذات؛ لاقتضاء الواحدة توجُّهاً إلى مقصد يلزمه عدم التوجُّه إلى غيره، فكذلك حال الميلين، وكما يجوز اجتماع حركتين إحداهما بالذات والأخرى بالعرض، كالمتحرك في السفينة فكذلك يجوز في الميلين، كحجرٍ يحمله إنسان يمشى ولا يزال الميل الطبيعي معدوماً بالقسري، إلى أن يزول القسري، فيعود انبعائه عن الطبيعة فيكون نظير هذا الإبطال والعود؛ إبطال الحرارة العرضية التي يستحيل إليها الماء للبرودة المنبعثة عن طباعه، إلى أن تزول، فإنه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون فيه كيفية متوسطة بينهما إمَّا مع الميل إلى أحدهما أو مع التعادل بينهما كذلك الميل الطبيعي والقسري، وكما كانت طبيعة الماء يحفظ برودته عند وجودها وتُفنى ما يصادها، كالحرارة، وتستعيدها عند الخلو منها كذلك فعلها في الميل الطبيعي يحفظ عند وجوده وتُفنى مخالفه، وهو القريب ويوجد إذا خلا الجسم عن الميلين.

وإنَّما يكون الميل الطبيعي لا محالة نحو جهة يتوخاها الطبع، وهي إمَّا جهة واحدة كقوى أو

١. ميم: يمكن.

٢. شك.

٣. ميم: كمثل.

٤. ميم: - الميل.

أسفل أو جهات مختلفة، كما يقتضيه النفوس النباتية والحيوانية؛ فإذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي، لم يكن له - وهو فيه - ميل؛ لأنه لا محالة إنما يميل بطبعه إليه لا عنه.

وكل ما كان الميل الطبيعي أقوى، كان أمتع لجسمه عن قبول الميل القسري، وكانت الحركة بالميل القسري أفتراً وأبطأ، ولا يصدق عكسه كلياً وهو أنه كل ما كان أبعد عن قبول الميل القسري كان ميله الطبيعي أقوى، فإن ذلك قد يكون لا للميل الطبيعي كالبنية الصغيرة وما يجري مجراها<sup>١</sup> ليس لها بنية مستعدة لقبول ذلك.

### إشارة

الجسم الذي لا ميل طبيعي فيه - لا بالقوة ولا بالفعل - لا يقبل ميلاً قسرياً يتحرك به؛ وبالجملة لا يتحرك قسراً إلا إذا كان فيه مبدأ ميل طبيعي، وإلا فليتحرك قسراً<sup>٢</sup> في زمان ما يتحرك<sup>٣</sup> ليكن ساعة مسافة ما وليكن فرسخاً؛ وليتحرك مثلاً يميل تلك القوة في تلك المسافة آخر، فيه ميل ما وممانعة، فبين أنه يتحركها في زمان أطول لما مر وليكن ساعتين.

وليكن ميل أضعف من ذلك الميل، وليكن في الشدة والضعف على نسبة النصف، يقتضي<sup>٤</sup> في مثل ذلك الزمان عن ذلك المحرك بمثل قوته مسافة نسبتها إلى المسافة الأولى نسبة زمني ذي الميل الأول وعديم الميل الأول وعدم الميل،<sup>٥</sup> فيكون لا محالة فرسخين، فإن الطول في المسافة والقصر في الزمان يازاء السرعة، ومقابلهما يازاء البطء، والحركة بنفسها لا تستدعي<sup>٦</sup> قدراً معيناً من المسافة ولا من الزمان، فإنها لا توجد إلا على حد ما من السرعة والبطء، فهي مفردة غير موجودة وما ليس بموجود لا يقتضي<sup>٧</sup> شيئاً معيناً، فيكون في مثل<sup>٨</sup> زمان عديم الميل وهو ساعة يتحرك بالقصر مثل مسافته وهي فرسخ.

١. وأبطأ، خير كان وأفضل التفضيل است وازاين رو همزه روي كُرسى «الف» أمده است.

٢. ميم وسين: مجراها + اذ.

٣. ميم: - إلا إذا كان فيه مبدأ ميل طبيعي وإلا فليتحرك قسراً.

٤. ميم: - يتحرك.

٥. سين: تقتضي.

٦. سين: - الأوبل وعدم الميل.

٧. سين: لا يستدعي.

٨. سين: لا يقتضي.

٩. ميم: ميل.

فتكون 'حركتا مقسورين: ذي ممانع فيه، وغير ذي ممانع فيه، متساويتي الأحوال في السرعة والبُطء فلا يكون للميل الأضعف تأثير البتة. ولا بد له منه؛ لأنه منقسم بانقسام محلّه، فنسبة تأثير جزئه إلى تأثير كُله كنسبة ذلك الجزء إلى الكل بخلاف ما يحلّ في جملة ولا ينقسم بانقسامها كالقوة الحيوانية، فإن جزء الحيوان ليس بحيوان، فإذا لم يؤثر الجزء فيما ينقسم بانقسام محلّه كان وجوده كلا وجوده، فلا يكون موجوداً وفرض موجوداً، هذا محال.

وإن أشكلت عليك هذه الحجّة فلك أن تستدلّ على هذا المطلوب بأنّ المقسور على الحركة المستقيمة والمستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف، وما ذاك إلا لأنه يطاوع القوي ومفارق<sup>٢</sup> الضعيف، وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم، بل هي لأمر به يطلب البقاء على حاله من المكان الطبيعي والوضع، وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه، والحركة النفسانية فالتقسّم هي التي تحدّد حالها من السرعة والبُطء المتخيلين لها بحسب الملائة والحركة الطبيعية معاوقها المتفاوت أمر من خارج الجسم، كرقّة قوام ما يتحرّك به<sup>٥</sup> وغلظه، ولا يمكن أن يكون من داخل؛ لأنها لا يقتضي الشّيء ما يعاوق عنه، وكلّ ما اتفقت الخارجيات تعيّن المعاوقة الداخليّة بالميل وكذا بالعكس.

#### تذكير

يجب أن تتذكّر هاهنا أنه ليس زمان لا ينقسم، حتّى يجوز أن تقع فيه حركة ما لا ميل له، ولا تكون له نسبة إلى زمان حركة<sup>١</sup> ذي ميل، كما لا نسبة للنقطة إلى الخط، بل لا بدّ من التناسب بسبب أنّ كلّ ما يقع فيه الحركة من الزمان منقسم، ولولا ذلك لما تمّ البرهان المذكور؛ لأنه مبني على تاسيهما فإذا تاسيا تمّ.

#### وهمّ وتنبيه

ولعلّك تقول: إنّ الجسم ليس يلزم أن يكون له موضع أو وضع، ولا شكل من ذاته بمعنى أن يكون ذاته هي المقتضية لأن يكون له ذلك؛ بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام، اتفق له في<sup>٦</sup> ابتداء حدوثه من محدّثه، أو اتفق له من أسباب خارجه - لا يتعرّى من تعاورها إياه - وضع أو

١. سين: فيكون.

٢. سين: تأثير + ماين.

٣. ميم: يعاوق.

٤. سين: ليس.

٥. فيه.

٦. ميم: - حركة.

٧. ميم: من.

شكل صار أولى به، وتلك الأسباب هي كإرادة المحدث أو مصلحة الجسم أو ترتيب النظام وغير ذلك، فإنه إذا حصل ذلك الوضع أو الشكل بسبب من هذه الأسباب المذكورة أو غيرها صاراً بعد ذلك أولى بالجسم للوجوب للأحق لا السابق، ثم لا ينتقل ما ينتقل منها بعد الحدوث إلا لسبب ناقل.

وذلك كما يعرض لكل مدرة أن يصير مكانها الجزئي مختصاً بطباعها دون مكان الأخرى بسبب غير ذاتها، وهو ما يوجب انفصالها عن الأرض وحصولها في موضعها على ما هي عليه، وإن كان ذلك بمعونة من ذاتها؛ لأنها لو لم يكن قابلاً للفصل لما كان ذلك السبب يفصلها من الأرض، ثم إن تلك المدرة لا تنفك مع اختلاف أحوالها من مكان طبيعي جزئي يختص بها لا استحقاقاً يقتضيه طبيعتها وإن كان استحقاقاً بسبب آخر؛ فكذلك فيما نحن فيه لم لا يجوز أن يكون المكان مطلقاً وإن لم يكن طبيعياً لاينفك عنه وإن لم يكن استحقاقاً مطلقاً بل بحسب الأمور المذكورة، وكذلك الكلام في الشكل، هذا هو الوهم ذكر بعد مباحث الميل؛ لأن الميل من الأمور الطبيعية أيضاً.

لكنك يجب أن تعلم في جوابه أولاً أن كل شيء فقد يمكن فرضه مبرءاً عن اللواحق الغريبة غير المقومة لماهيته أو وجوده. فافرض كل جسم كذلك، وانظر هل يلزمه وضع وشكل؟ وأما المحدث، وهو الذي يقع التشكك به أكثر، فإنه لن يخص ذات الجسم عند الحدوث بمكان دون مكان، إلا لاستحقاق بوجه<sup>٢</sup> ما من طبيعة الجسم إن كان الترجيح لأمر عائد إليه، أو لداعٍ مخصص، إن كان لأمرٍ يعود إلى الفاعل، أو اتفاقاً، إن كان لغيرهما. فإن كان استحقاقاً من طبيعة الجسم فذلك ذلك، فإنه هو مطلوبنا؛ وإن كان لداعٍ غريب غير الاستحقاق، فهو أحد اللواحق غير المقومة وقد نفضناها عن الجسم؛ وإن كان اتفاقاً فالاتفاق لاحق غريب أيضاً، وستعلم أن الاتفاق يستند إلى أسباب غريبة؛ إذ لا يجوز وجود ممكن بغير سبب لكنها يندر وجودها، فلا يتفطن لها فظن أنه لا يستند إلى سبب.

### إشارة

الجسم إذا وجد على حال غير واجبة من طباعه، فحصوله عليها من الأمور الإمكانية، بحسب ذاته، ولعللي جاعلة إذ لا يوجد ممكن بلا سبب؛ ويقبل التبديل فيها من طباعه وإلا لكانت

١. ميم: الشكل.

٢. ميم: توجه.



واجبة له، إلا لمانع يمنع من تبدلها هو وجود عللها التامة، فإنها وإن كانت ممكنة بحسب ذاتها هي واجبة بعللها، كالحال في كل ممكن، كما ستعلم.

وإذا كانت هذه الحال في الموضع والوضع، أمكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الطبع، فأمكن أن يزِيل الجسم قاصر عن ذلك الموضع والوضع، فكان فيه ميل طبيعي للبرهان السابق.

### إشارة

#### إلى إثبات ميل مستدير للمحدّد

الجسم المحدّد للجهات ليس بعض أجزائه التي تُفرض: إذ لا جزء له بالفعل، أولى بما هو عليه، من الوضع والمحاذاة، من بعض، لما مرّ، فلا يكون شيء من ذلك واجباً لشيء منها؛ فهي لعلّة، والتقلّة عنها جائزة.

فالميل في طباعها واجب، وإلا لم يقبل الثقل القسري، وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدل الوضع دون الموضع؛ لأنّ المحدّد إما لا موضع له أو إن كان له موضع لكنّه لا يتفكّ عنه؛ لأنّ ذلك لا يكون إلا بحركة مستقيمة وهو لا يقبلها، وذلك التبدل على الاستدارة؛ ففيه مبدأ ميل مستدير، دالّ على امتناع صدور ما يعوق عنه بحسب طبعه كونه بسيطاً، وإذا لم يُعق عن الحركة من خارج إلا ذو ميل مستقيم أو مركّب ويمتنع وجودهما عند المحدّد، وفيه ميل مستدير مستلزم لوجود حركة مستديرة ضرورة أنّ وجود المبدأ وعدم العائق يوجبان حصول الأثر، وهذا لا يتم مع الإمكان بحسب الذات إلا مع قطع النظر عن الموانع الغريبة، ولما كان في العناصر مانع ذاتي هو وجود الميل المستقيم لم يكن فيها ميل مستدير إلا أن يكون قسراً، وقد يختص أحد الأوضاع بأن يستدير عليه الجسم البسيط من سائرهما لأمر عائد إلى محرّكه وإن لم يعرف وجه ذلك على التفصيل.

### تنبيه

وأنت تعلم أنّ هذا التبدل الممكن ليس يكون بحسب تبدل حال الأجزاء بعضها عند بعض، بل بحسب نسبة إمّا إلى شيء من خارج، وإمّا إلى شيء من داخل.

وإذا كان ذلك الجسم أولاً ليس ممّا تتحدّد جهته ووضعه بمحدّد من خارج محيط، بقي أن يكون بحسب جسم من داخل.

١. ميل: فيه + مبدأ.

٢. ميل وسين: لا ينتقل.

٣. ميل: قسرياً.

٤. سين: - تبدل.

## تنبيه

وأنت تعلم أن تبدل النسبة عند المتحرك قد يكون للساكن وللمتحرك، أما للساكن فعلى الإطلاق، وذلك ظاهر، وأما للمتحرك فليس مطلقاً، بل بحسب شرط هو تخالفهما في شيء من الحركة أو القطبين أو المركز، أما إذا اتفقا في الجميع بحيث يكون إحداهما مساوفاً للأخرى فيجب التبدل المذكور؛ فيجب أن يكون عند ساكن، ولا يجب عند متحرك، بل يمكن إلا إذا قيد بالشرط المذكور، فإنه يجب أيضاً، ولما ثبت إمكان تحرك محدد الجهات فلا يجب تبدل نسبه عند متحرك على الإطلاق، ولو كان بجميع ما فيه متحركاً لم يتعين الحركات صعب، ولا يتم له دورة ما لم يصل المفروض له جزءاً إلى حيث فارق ويسكون حشوه عند حركته تبدل نسبة كل واحد منهما إلى الآخر، وأيضاً إذا تحرك المحدد وما في داخله فان كانت حركة ما في داخله مساوفاً لحركته لم يتبدل النسبة فلم يكونا متحركين، وإن لم تكن مساوفاً لها بل فضلت إحدى الحركتين على الأخرى فإن فضلت حركة المحاط على حركة المحيط فهو في حكم ما لو كان المحيط ساكناً والمحاط به متحركاً بتلك الحركة الفاصلة لا غير، بل لا يكون المحدد متحركاً بالحقيقة، وهو خلاف المفروض، وإن فضلت حركة المحيط على حركة ما أحاط به كان المحيط على الحقيقة متحركاً بالحركة الفاصلة والمحاط به ساكناً، وذلك هو المراد.

## إشارة

الجسم البسيط القابل للكون والفساد، وهو الذي يخلع صورةً ويلبس أخرى، فيسمى باعتبار التي لبسها كائناً وباعتبار التي خلعها فاسداً، يكون له - قبل أن يفسد إلى جسم آخر يتكوّن عنه - مكان، وبعده مكان آخر؛ لاستحقاق كل جسم بسيط مكاناً خاصاً؛ بحسبه، أو وضعاً كذلك إن لم يكن من شأنه أن يكون في مكان؛ إذ لا يقتضي بسيطان مختلفان بالتويع لتبدل صورتيهما المتنوعة مكاناً واحداً ولا وضعاً واحداً، فإن الطبايع المتخالفة لا تقتضي من حيث هي متخالفة شيئاً واحداً، وعلى هذا يبتني هذه المسألة ويكون الحالة هذه أحد المكانين خارجاً عن الآخر لا محالة.

فإن كان حصول الصورة الثانية له في مكان غريب له بحسبها، اقتضى ميلاً مستقيماً إلى المكان الذي له بحسبها، وذلك كالهواء الذي يتكوّن ماءً وهو في حيز الهواء، فلا بد وأن يميل بعد صيرورته ماءً إلى حيز الماء. وإن كان في المكان الذي له بحسبها، كما يتكوّن الهواء ماءً في حيز

١. ميم و سين: - فيجب أن يكون.

٢. سين: - إمكان.

الماء، فقد كان زاحم قبل لبس هذه الصورة المائية ما هذا المكان مكانه، فزحمه وأخرجه من مكانه بالقسر؛ لا ممتنع مداخلته إياه، كما مرّ؛ فجوهرٌ متمكّن هذا المكان بالطبع قابلٌ للنقل عن مكانه، وإذا كان ما هو من نوع هذا الكائن قد قيل الميل المستقيم، فهو أيضاً ممّا فيه ميل مستقيم فكّل كائن وفسد ففيه ميل مستقيم؛ لأنّه لا بدّ من تكوّنه إمّا في مكان الصورة المستحدثة أو في غيره، وعلى كلّ واحد من التقديرين فالمطلوب حاصل، ويجب أن يخصّص هذه الدّعوى ممّا يقبل الكون إلى صورة يقتضي من المكان أو الوضع غير الذي يقتضيه أنّي فسد عنها، وكذا في جانب الفساد، فإنّه لم يظهر لي إلى الآن أنّ المختلفين من حيث يخالفهما لا يقتضيان شيئاً واحداً.

### وهّم وتنبية

فإن تشكّكت وقلت: «يكون» ذلك المتكوّن<sup>٢</sup> لِيُصَقَّ الجسم الذي انتقل إلى صورته بالكون<sup>٣</sup>، كالجزم من الهواء الذي يكون ماءً وهو ملاصق لسطح الماء، فلا يحتاج إلى الانتقال، بل يبقى بحاله.

والجواب إنك فقد<sup>٣</sup> أوجبت لنوعيته أن يقع خارج مكانه، فإنّ اللصق<sup>٤</sup> ليس هو المكان، بل هو الجار. ومجاور الشيء غير ذلك الشيء وإذا لم يكن في مكانه وجب انتقاله إليه، ومكان اللاصق لا بدّ وأن يكون إمّا طبيعياً للكائن أو غير طبيعي له، ويعود البرهان المذكور بعينه.

### إشارة

الجسم الذي في طباعه ميل مستدير يستحيل أن يكون في طباعه<sup>٥</sup> ميل مستقيم؛ لأنّ الطبيعة الواحدة كما سبق لا تقتضي أمرين مختلفين، ولا تقتضي توجّهاً إلى شيء بأحد الميلين وصرفاً عنه بالآخر، ولا يتشكك في ذلك بسبب اقتضاء الطبيعة الحركة والسكون، فإنّها إمّا اقتضت استدعاء المكان الطبيعي فقط، فإذا خرج الجسم عنه بالقسر أعادته<sup>٦</sup> إليه بالحركة، وإذا كان فيه حفظته بالسكون فافتضانها واحد، ولا يمكن أن يكون اقتضاء الميلين المذكورين واحداً، فإنّ اقتضاء الحركة المستديرة مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي، وأيضاً فإنّ في الأمكنة مكاناً طبيعياً يطلبه المتحرّك على

١. سين: تكون.

٢. طوسي نسخه بدل: المتكون.

٣. ميم وسين: قد.

٤. طوسي: اللصق.

٥. سين: - مستدير يستحيل أن يكون في طباعه.

٦. سين: أفادته.

الاستقامة، وليس في الأوضاع وضع طبيعي يطلبه على الاستدارة، ولذلك اشتدت إحدى الحركتين إلى الطبيعة دون الأخرى، فقد بان من هذا أن المحدد للجهاث لا ميل مستقيم فيه؛ لأن فيه ميلا مستديراً، فيمتنع أن يكون معه فيه ميل مستقيم.

وقد بان أيضاً أن المحدد للجهاث لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعي، فلAMIL مستقيم فيه؛ فهو ممّا وجوده عن صانعه بالإبداع، ليس ممّا يتكوّن عن جسم يفسد إليه، أو يفسد إلى جسم يتكوّن عنه، فإن الكائن الفاسد لا بدّ وأن يتحرّك بالاستقامة، بل إن كان له كونٌ وفسادٌ فعن عدمٍ وإليه، فإن ذلك غير ممتنع بهذا البرهان، وإن كان قد يمتنع ببرهان آخر، ولهذا، أي لامتناع الميل المستقيم فيه، فإنّه لا ينحرق ولا يلتئم<sup>١</sup> ولا ينمي<sup>٢</sup> بمعنى أن يزداد لورود جسم أو أجسام عليه ولا يزيل بمعنى أن ينقص بانفصال جسم عنه، ولا يستحيل استحالة توتّر<sup>٣</sup> في الجوهر، كتنسّخ الماء المؤدّي إلى فساد، وتكوّنه هواء، وإن كان غير ذلك من الاستحالات يمتنع عليه أيضاً، لكن يتبيّن امتناعه بنظر هو أدق من هذا ربما تحقّقه ممّا يستأنف، فإن كلّ هذه لا يتمّ إلا بقبول الحركة المستقيمة الممتنعة عليه.

### تنبيه

الأجسام التي قبّلنا، وهي العنصرّات، نجد فيها عند الاعتبار والاستقراء، قوى مهيأة نحو الفعل، وهي التي تصير بها<sup>٤</sup> موضوعها معداً للتأثير في شيء آخر، مثل الحرارة والبرودة واللذغ والتخدير، ومثل طعوم وروائح كثيرة، فالحرارة تحدث الخفة والتخلخل وتجمع المتجانسات وتفرّق<sup>٥</sup> المختلفات من المركبات، والبرودة تحدث مقابلات هذه، وهما للإحساس بهما غنيان عن التعريف، واللذغ هو كنيّة نفاذة جداً لطيفة تحدث في الاتصال تفرّقا كثير العدد متقارب الوضع، صغير المقدار، ولا يحس كل واحد بانفراده، ويحس بالجملة، كالوضع الواحد، والتخدير هو تبريد العضو بحيث تصير جوهر الزوح الحاملة قوّة الحس والحركة إليه بارداً في مزاجه، غليظا في جوهره، فلا يستعملها القوى النفسانيّة، ويجعل مزاج العضو كذلك، فلا يقبل تأثير القوى النفسانيّة.

١. ميم: - فيه.

٢. ميم و سين و اصل: يلنام.

٣. سين: ينمي، و در متن نسخه اصل: ينمي ثبت شده ولی در حاشیه به «نمو» تفسیر یافته است.

٤. سين: يوتّر.

٥. سين: بها يصير.

٦. سين: يفرق.

وأما الطعوم فقد قيل إنها تسعة هي الحلاوة والذسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة والعفوصة والقبض والتفاهة، والروائح غير منحصرة عندنا، ولهذا قيل فيها: إنها كثيرة، وانفعال مشعري الذوق والسّم عن الطعوم والروائح ظاهر إلا التفاهة، فإنها لا يحسّ بتأثير الذوق عنها، ولهذا قيل: طعوم ولم يقل: الطعوم.

وتجد في هذه الأجسام التي قبلنا أيضاً قوى مهيأة نحو الانفعال السريع كما في الماء أو البطيء، كما في الصّلب<sup>١</sup>، وهي التي تصير بها موضوعها معداً للتأثير عن شيء آخر، وتلك القوى هي مثل الرطوبة واليبوسة، واللّين والصلابة، واللزوجة والسّلاسة والهشاشة<sup>٢</sup>، فالرطوبة واليبوسة سنذكرها معناهما، واللّين كقيّة تقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشّيء بها قوام غير سيّال فينتقل عن وضعه ولا يمتدّ كثيراً، ولا يتفرّق بسهولة، وإتما يكون قبوله الغمز في الرطوبة وتماسكه في اليبوسة والصلابة ما يقابلها، واللزوجة يقتضي سهولة الشّكل مع عسر التفريق، فالشيء به يمتدّ متصلاً ويحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل، والهشاشة والسّلاسة اسمان لما يقابلها.

ثمّ إذا فتشت وأجدت التأمل، وجدتها، أي لهذه الأجسام، قد تعرى عن جميع القوى الفعّالة إلا الحرارة والبرودة، والمتوسط الذي يُستبرد بالقياس إلى الحارّ ويُستحرّ<sup>٣</sup> بالقياس إلى البارد. وأعني بهذا: أنك تجد في كلّ باب منها - إذا اعتبرته - أن جسماً يوجد إمّا عديماً لجنسه، مثلاً يكون ولا لون فيه<sup>٤</sup> ولا رائحة ولا طعم، وذلك كالهواء والماء، فإنّ الحواسّ المدركة للألوان والزوانج والطعوم كذلك المدركة للأصوات يحتاج في الشاهد في إدراكاتها لمدرّكاتها إلى توسطّ جسم يجده خالياً عمّا يدركه بتوسط، وإن لم يكن عديماً لذلك، وجدته مُنتمياً إلى الحرارة والبرودة، مثل اللدغ والتخدير، فإنّ المباحث الطبيعيّة دالة على انتماء اللدغ إلى الحرارة والتخدير إلى البرودة.

وكذلك الحال في الهيئات المُعدّة للانفعال، فإنّ التفتيش يلزم أجسام العالم التي تليها رطبة أو ييوسة؛ لأنها إمّا أن يسهلَ تفرّقها واتصالها وتشكّلها وتركها للشّكل من غير ممانعة، فتكون رطوبة؛ أو يصعب، فتكون يابسة. وأما التي<sup>٥</sup> لا يمكن فيها ذلك أصلاً فكغيرها من الأجسام، كالمحدّد، فإنه يمتنع عليه قبول الانفصال والتفرّق - سواء كان ذلك بسهولة أو بعسر - لما

١. ميم: الحطب.

٢. ميم و سين: الهشاشة والسّلاسة.

٣. ميم و سين: يتحسن.

٤. سين: - فيه.

٥. سين: الذي.

مز، فلا يكون رطباً ولا يابساً وما هو في حكمه من الفلكيات التي فيها ميل مستدير.  
وأما سائر ما يشبه ذلك فقد يعزى<sup>٢</sup> عنه جسم، أو ينتمي إلى هاتين انتماء اللين والصلابة،  
واللزوجة والهشاشة، وغير ذلك.

### تنبيه

الجسم البالغ في الحرارة بطبعه هو النار، والبالغ في البرودة بطبعه هو الماء، والبالغ في  
الميعان وهو المعنى بالزطوبة هو الهواء، والبالغ في الجمود، وهو المعنى باليبوسة. هو الأرض،  
وهذه الأربعة هي استقصاء<sup>٣</sup> في<sup>٤</sup> المركبات، وهي الأركان التي تتحصل بنضدها عالم الكون والفساد،  
والكيفيات المذكورة هي الظاهرة التي لا تحتاج في إثباتها لها إلى برهان، وقد نبه بلفظة البالغ على أن  
هذه الكيفيات قابلة للشدة والضعف، فلا يكون<sup>٥</sup> صوراً، وبالتصريح بالرابطة مع الألف واللام في  
المحمول الدال على مساواة الطرفين على أنها مميزة وصالحة لأن يعرف هذه العناصر بها، وهذه  
الأحكام إنما هي بحسب الحس، ويجوز أن يكون بعضها في نفس الأمر بخلاف ذلك، فإن منهم من  
زعم أن الأرض أبرد من الماء؛ لأن البرودة تابعة للكثافة، وإن كان الإحساس ببرودة الماء لفرط  
وصوله إلى المسام<sup>٦</sup> والتصاقه بالأعضاء أشد، كما أن النار أسخن من التحاس المذاب مع أن  
الإحساس<sup>٧</sup> أشد، ولهذا العناصر كيفيات أخرى خفية تحتاج في إثباتها لها إلى بيان، وهي حرارة الهواء  
والهواء وبرودة الأرض ويبوسة النار، وأما رطوبة الماء فظاهرة كبرودتها.

فالهواء بالقياس إلى الماء لا بالقياس إلى النار، حار لطيف، يتشبه به الماء بصيرورته بخاراً إذا  
سخن ولطف،<sup>٨</sup> أي تخلخل ولو<sup>٩</sup> لم يكن أسخن من الماء لم يكن أخف وألطف منه، فإن الحرارة  
تقتضي الخفة واللطافة، والبرودة تقتضي<sup>١٠</sup> الثقل والكثافة للتجربة. والأرض إذا خلّيت وطباعها ولم

١. ميم: منها.

٢. البتة به فعل مجهول هم موشود خواند.

٣. سين: استقصات.

٤. ميم و سين: - في.

٥. ميم و سين: تكون.

٦. ميم: - لأن البرودة تابعة للكثافة، وإن كان الإحساس ببرودة الماء.

٧. المسام: منافذ پوست بدن.

٨. ميم: الإحساس + به.

٩. ميم: - وأما.

١٠. سين: نلطف.

١١. سين: - ولو.

١٢. سين: يقتضي.

تسخن بعلّة لتسخنها بأشعة الكواكب لا سيما الشمس والرياح الحارّة وغيرها، بزدت. وإذا خمدت<sup>١</sup> النار وفارقتها سخونتها، تتكون منها أجسام صلبة أرضية، يقذفها السحاب الصّاعق، فإنه قد قيل: إن الصّاعقة يتولد من أجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة.

وهذا دليل تيسر النار لو ثبت، فإنه قد قيل: إنّها، أعني الصّاعقة، متولدة من الأبخرة والأدخنة المتصاعدة عن الأرض المحتسبة في السحاب، ولهذا ما كانت الصّواعق تشبه الحديد تارة والتحاس تارة والحجر تارة<sup>٢</sup> والبخار هو أجزاء صغاراً مائّة كثيرة مختلطة،<sup>٣</sup> والدخان أجزاء صغاراً أرضية مختلطة بالهواء أيضاً، وتصادهما هو بما اكتسبا من الحرارة الموجبة للخفة، وفي إثبات بيوسه النار بمعنى قبول الشكل وتركه والانفصال صعوبة بطريقي وفي إثباتها نفسها أيضاً.

فإن من المحققين من جعل العناصر ثلاثة، حاجز ولطيف ومقتصد، فالحاجز هو الذي يمنع النور بالكلية وهو الأرض، واللطيف هو الذي لا يمنعه أصلاً وهو الهواء، والمقتصد هو الذي يمنعه منعاً غير تامّ، وله في المنع مراتب وهو الماء.

وزعم أنّ ما يظنّ أنّه نار فهو هواء حارّ لا يخالفه إلا شدة كيفية الحرارة لا تصوّره<sup>٤</sup> نوعية، ومما يؤكد أنّ النار ليست يبابسة أنّ الحرارة تقتضي التلطيف لا التكتيف<sup>٥</sup> وتحقيقها<sup>٦</sup> إنّما هو لإزالة الرطوبة بالتلطيف والتصعيد لا بأن تكون هي يابسة، ويشبه أن يكون الحكم بيوسه النار ويكون العناصر أربعاً ليتمّ المزدوجات الأربع في الكيفيتين الفعليتين والانفعاليتين فيكون بارداً يابساً هو الأرض وبارداً رطباً هو الماء وحارّاً رطباً هو الهواء وحارّاً يابساً هو النار، ولو كانت رطبة لكانت هي الهواء بهذا الاعتبار.

وربما يكون قد لوحظ في ذلك تأثيرها اليبس وإن لم يكن في نفسها كذلك، فإنّ الكلام في العناصر هاهنا إنّما هو بحسب ما يجري بينها من الانفعال والفعل<sup>٧</sup> اللذين هما سبب التركيب، ويستدلّ بذلك على عدتها وإن كان قد يستدلّ على ذلك أيضاً بحسب أمكنتها المترتبة والمتأهّلة في أمثال ذلك لا يضّر<sup>٨</sup> في الحقائق العلمية، وكثير ممّا في هذا الباب مبني على الأمور الظاهرة وعلى ما يوجبه

١. سين: اخمدت.

٢. صغار. جمع صغير: صغار به معنای حقارت است و در سورة نمل آیه ٢٨ آمده است ﴿وَهُمْ صَّاعِرُونَ﴾ از همین باب است.

٣. ميم و سين: مختلطة + بالهواء.

٤. ميم: لابصورة.

٥. سين: لا التكتيف.

٦. ميم و سين: تحفيها.

٧. ميم: إنفعال.

٨. ميم و سين: لا تضّر.

الإحساس لا على التعمق في البحث، فإن الغرض منه جعل بهذا القدر.  
فهذه الأربعة العناصر مختلفة الصور؛ ولذلك لا تستقر النار حيث يستقر في الهواء،  
وبالعكس. ولا الماء حيث يستقر في الهواء والأرض. ولا الهواء وكذا الأرض، حيث يستقر في  
الماء. وقد حرفت صفة الاستدلال باقتضاء الأمكنة المختلفة على اختلاف الصور التوعيتية؛ وذلك في  
الأطراف أظهر. فإن الميل الطبيعي يزداد شدة بزيادة الجسم إلى مكانه الطبيعي قريباً؛ ولأن المعاق  
مع ذلك ينتفض حجماً فينتفض معاقه.

### تنبيه

من ظن أن الهواء يطفو فوق الماء لضغط ثقل الماء إياه مجتمعاً تحته مقللاً له، لا بطبعه.  
كما ذهب إليه بعضهم من أن العناصر كلها يطلب المركز لكن الأثقل لسبق الأخف إليه فيضغطه  
ويدفعه إلى فوق فيكون الطفو على هذا قسرتنا. كذب أن الأكبر يكون أقوى حركة وأسرع طفواً،  
والقسري يكون بالضد من هذا، فإن الأكبر أقوى طبعاً فهو أشد ميلاً وأقل مطاوعة للقاسر، وكذلك  
الحال في الحركات الأخر لجزيئات العناصر إلى أمكنة كليتها بالطبع، فإن الوجود يشهد بأن الأكبر  
من أجزائها تحرك إلى مكان كليته أسرع مما يتحرك إليه الأصغر منها، فحركتها إذن طبيعية لا قسرية.

### تنبيه

#### على إثبات الكون والفساد على العناصر

والاستدلال به على أن لها هيولى مشتركة، ولما كانت أربعاً - على ما قلنا - كانت أنواع الكون  
والفساد منها<sup>١</sup> اثني عشر؛ لا انقلاب كل واحد منها إلى الثلاثة الباقية، لكن انقلاب الواحد إلى ما لا  
يجاوره لا يكون إلا بتوسط انقلابه إلى مجاوره فيبقى منها ستة.

إذا ثبت منها ثلاثة ثبت باقياها؛ لدلالته على الهيولى المشتركة بين الكل، فإنه إذا ثبت انقلاب الهواء  
ناراً ثبت لهما هيولى مشتركة فثبت عكسه، وهو انقلاب النار هواءً المتقابلة ماء، وعلى هذا حتى ثبت  
بثلاثة<sup>٢</sup> أنواع من الكون جميع أنواعه فيها وليكن النوع الأول من الثلاثة التي تقتصر عليها هو انقلاب  
الهواء ماءً، وبيانه من وجهين:

١. سين - منه.

٢. سين - إليه.

٣. سين؛ بجزيئات.

٤. ميم و سين؛ فيها.

٥. سين؛ ثبت ثلاثة.



أحدهما أنه قد يبرد الإناء بالجمد الذي يكون فيه فيركبه ثدي من الهواء، يوجد على ظاهره فلا يخلو إما أن يكون متكوّناً من الهواء، أو غير متكوّن منه، بل مساق إليه من موضع آخر إما من خارج الإناء، أو من داخله، فالأقسام ثلاثة، والأخيران منها باطلان، فتعيّن الأول وهو المطلوب.

فما أنه ليس من خارج الإناء، فلأنه لو كان كذلك لكان من الهواء المصيف بالإناء لا محالة؛ لأنّ الثدي المذكور لم يتركّب الإناء بآلته، ويلزم من ذلك أن يشتمل ذلك الهواء على اجراء كبيرة من الماء، وذلك باطل لا سيما في الصيف، فإنّ الأجزاء لماية لو كانت باقية لتصاعدت لفرط حرارة هوائه، ولا تبقى مجاورة للإناء، وعلى تقدير بقائها كذلك يلزم إبقاءها بتواتر حصول الثدي بعد تحيئه كلّ مرّة، فينقطع مع كون الإناء بحاله أو يناقضها كلّ مرّة عمّا قبلها، أو تزيد تراخي لزمنة حصولها كذلك لتباعدتها عن الإناء، لكنّ الوجود يشهد بخلاف جميع ذلك.

فإنّ ذلك الثدي كلّ ما لفظته، أي زمته عن الإناء، مدّ إلى أي حدّ شئت، على وتيرة واحدة مادام الإناء على حالة من البرد، ولا يلزم أن يحتدّ ذلك الماء هواءً آخر كذلك إلى أن يجري الماء جرياناً كبيراً؛ لأنّ الماء للطفه يسرع انفعاله عن الهواء، فتكسر برودته الشديدة، ولا كذلك جرم الإناء باتصلاية<sup>١</sup> التي لأجلها يعسر قبوله للكيفيات الغريبة ويستند نكته بها، وحفظه لها عند حصولها، وأما إنّ ذلك الثدي ليس من داخل الإناء بالترشح، فببانه من وجود منها أنه قد يوجد ولم يتحلّل من الجمّد شيء، ومنها أنه قد يوجد فوق موضع الترشح.

ولا يكون ليس إلا في موضع الرشح فقط، بل يكون فيه وفي غيره، ولو كان إنما هو بالترشح لما وُجد إلا في موضعه على أنه يجوز حصوله مع ذلك بالترشح أيضاً.

ومنها أنه لا يكون عن الماء الحارّ، وهو أطف وأقبل للرشح؛ لرقّة قوامه، وإذ قد بطل كونه من داخل أو من خارج؛ فهو إذن هواء استحال ماء، وذلك هو مظلوننا، وهذا هو بيبانه من هذا الوجه.

وكذلك<sup>١</sup> قد يكون صخوّ في قُلل الجبال، فيضرب الصرّ، أي البرد الشديداً، هواءها، فيجمد

١. سين: يركب.

٢. سين: كبير.

٣. سين: فنادها.

٤. اصل: كَلَمًا.

٥. سين: شيت.

٦. ميم وسين: يحيل.

٧. سين: لصلابة.

٨. ميم وسين: - و.

٩. ميم وسين: + يبين من الوجه الاخر فانه.

سحاباً لم ينسق<sup>١</sup> إليها من موضع آخر، ولا انعقد من بخار متصعد. ثم يُرى ذلك السحاب يهبط ثلجاً، ثم يصحى، ثم يعود، ولذا تخلف الانقلاب المذكور مع وجود الجمد<sup>٢</sup> وشدة البرد المحوّل للهوائية إلى المائية فوجود مانع أو لفقدان شرط لا يطلع عليه، وأما النوع الثاني<sup>٣</sup> من الثلاثة فهو انقلاب انقلاب الهواء ناراً وذلك مشاهد.

فإنه وقد تُخلَق النار بالنفّاحات من غير نار، وأما النوع الثالث فهو انقلاب الأرض ماءً وتبين بأنه قد تُحلُّ الأجساد الصلبة الحجرية مياهاً سيّالة، يعرف ذلك أصحاب الحيل، وهم طلاب الإكسير يتوصلون إلى ذلك بتصويرها<sup>٤</sup> أملاحاً إلاّ بالإحراق أو بالسحق مع ما يجري مجرى الأملاح، كالنوشادر، ثم إذ انتهى بالماء، كما يشاهد في الأجزاء الأرضية التديّة المحترقة، كيف تصير<sup>٥</sup> ملحاً وتذوب بالماء، ويدلّ على صحّة هذا الانقلاب أيضاً مشاهدة عكسه. وهو كما قد تجمّد مياه جارية تُشرب حجارة صلدة.

فهذه الأربعة قابلة للاستحالة بمعنى الكون بعضها إلى بعض، فلها هيولى مشتركة، وبقاء الكيفية التي استحال إليها العنصر مع زوال السبب المقتضي إياها دالّ على حدوث صورة يستحفظها. وبهذا يعلم أنّ الانقلاب المذكور كونا وفساداً للصّور لا استحالة للكيفيات فقط.

### إشارة وتبئية

أما الإشارة، فهي في بيان حصر الأركان في أربعة وهذه الأربعة هي أصول الكون والفساد في عالمنا هذا، وهو عالم الأجسام العنصرية باعتبارها أسطقسات المركّبات فيه، وهي الأركان الأول، باعتبار أنّ بنّدها يتحصّل العالم المذكور، وأنها أجزاء ذاتية له وغيرها من المركّبات إن كان ركناً لمركّب آخر،<sup>٦</sup> كالعضو للحيوان، لكنّه لا يكون ركناً أولاً بل الأوّل للجميع هو هذه. وبالحري أن تتم

١. در حاشیه نسخه «بس» لم ينسق، ثبت شده است. لم ينسق، در اینجا فعل مفرد مذكر غائب، از ماده «نوق» كه به باب انفعال رفته و «ينساق» شده است و پس از داخل شدن «لم» به «ينسق» تبدل شده است. نباید با «نسق» ينسق، به معنای نظم و ترتیب اشتباه شود.

٢. ميم و سين: إذا.

٣. سين: الجهد.

٤. در نسخه اصل: الباقي، هم خوانده می‌شود. هر دو وجه قابل توجیه است، و ثبت نسخه سين اصحّ است.

٥. سين: بتصيرها.

٦. ميم: إنا.

٧. سين: - تصير.

٨. سين: - آخر.

بها عدّة ذوات الحركة المستقيمة، حين يوجد خفيف مطلق، وهو الذي في طباعه أن يتحرّك إلى غاية التبعد الذي يمكن أن يصل إليه الأقسام المستقيمة الحركة، ينحو نفس جهة فوق كالتار، وتثقل مطلق، وهو ما يقابله في ذلك، كالأرض، وخفيف ليس بمطلق، وهو الذي في طباعه أن يتحرّك إلى أكثر المسافة الممتدة بين المركز وبين غاية التبعد الذي يصل إليه ما يقبل الحركة المستقيمة حركة إلى تلك اتغاية ولا يبلغها، وقد يعرض له أن يتحرّك عنها إلى جهة المركز، كالهواء، الذي يطفو على الماء ويرسب في التار، وتثقل ليس بمطلق، وهو الذي في طباعه أن يتحرّك في تلك المسافة إلى جهة المركز ولا يبلغه، وقد يتحرّك عنه إلى جهة المحيط، كالماء، وهذه قسمة حاصرة، فإن ذوات الحركة المستقيمة إما خفيفة وإما ثقيلة، وكل واحد منهما إما مطلق أو غير مطلق، وأما التثبيته فهو بيان أنّ الأربعة المذكورة هي أسطوانات المركبات في هذا العالم يتبع أحوال التركيب والتحليل، فإنا إذا وضعنا المركب في القرع والأنيق تميّزت منه أجزاء أرضية ومائية وهوائية، ولا بدّ فيه من حرارة طالعة وحاملها هو التار.

وأنت إذا تعقّبت جميع الأجسام التي عندنا في هذا العالم، وجدتها منتمية ومنتسبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه: إذ انمرّك من الأجزاء المتساوية منها غير موجود والآلو كان موجوداً لكان له ميل إلى مكان طبيعي: إذ لا جرم ممّا عندنا ليس كذلك، ولا يتصوّر فيه ميل إلى مكان أحد بسائطه، فإنه ترجيح من غير مرجح، ولا حدّ مشترك بين جميع البسائط حتى يكون مكاناً له يميل إليه بالطبع، وإذا لم يكن له بل من ميل على تقدير وجوده ولا ميل فلا يمكن وجوده.

### تبيّه

هذه الأسطوانات<sup>٢</sup> الأربعة يُخلَق منها ما يُخلَق، بأمرجة تقع فيها على نسب مختلفة مُعدّة نحو خَلْقٍ مختلفة بحسب المعدنيّات والثبات والحيوان، أجناسها وأنواعها وأصنافها وأشخاصها، فاختلقة يقال للهياة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل، وإتما كان ما يخلق منها بتوسط الأمرجة: لأنّ المتولّدات منها كثيرة ومختلفة، واختلافها لا يجوز أن تكون بسبب الهولي،<sup>٣</sup> ولا بسبب الجسميّة.

١. اصل وسين: حتى: ولي «حين» که در شماري از نسخه‌های چاپی آمده است. اصح است.

٢. ميم وسين: يد.

٣. اين کلمه را به چند شکل می‌نویسند، مشهورترین آن‌ها «الأسطوانات» است، ولی هر دو نسخه، «الأسطوانات» ثبت کرده‌اند که به معنای «غضنریات» است. اصل کلمه یونانی و یا سریانی است که به عربی راه یافته است.

٤. سین: + المشترك.

الجسميّة، فإنّهما مشتركان<sup>١</sup> ولا بسبب المبدأ المفارق؛ لأنّه متساوي النسبة إلى جميع المادّيات، فهو إذن بسبب أمورٍ مختلفة، ولا يكفي الصُّور التوعيّة والآ لما زادت المختلفات التي تكون نسبتها على أربع، فلا بدّ وأن يكون يحسب أحوالها في التّركيب ولا يختلف التّركيب إلا باختلاف نسبة مقادير الأسطقسّات بعضها إلى بعض اختلافاً لا تحصر ليختلف ما يحدث بتوسطه لذلك.

وإنما قيل: مُعَدَّة<sup>٢</sup> لأنّ المبدأ الفاعلي لهذه المخلوقات هو المبدأ المفارق، كما ستعلم ووجه الحصر في المعدّيات والنبات والحيوان هو أنّ كلّ مركّب منها ذي صورة، فإمّا أن لا يتحقّق لنا كون صورته مبدأً للحسّ والحركة الإراديّة أو يتحقّق لنا ذلك، والأوّل إن لم يتحقّق<sup>٣</sup> لنا في صورة مبدئيّة التّغذية والتموُّ والتوليد فهو المركّب المعدني، وإن تحقّق لنا ذلك فهو المركّب النباتي.

والثّاني هو المركّب الحيواني إمّا أعجم إن لم يتحقّق له إدراك كليّ، وإمّا ناطق إن تحقّق له ذلك، وإمّا قلت إمّا أن لا يتحقّق لها كذا أو يتحقّق ولم أقل إمّا أن لا يكون كذا أو يكون لتجويز إدراك كليّ للحيوان وحسّ أو حركة إراديّة للنبات، أو تغذية، وما معها للمعدن، وإن لم يعلم<sup>٤</sup> ذلك ولا يتحقّقه.

وقد ذهب بعضهم إلى هذا وذكر أنّه مشاهد في حركة الأتشي من التّخيل<sup>٥</sup> إلى جهة بعض الذّكور منها دون بعض في حالة يكون الرّيح إلى خلاف تلك الجهة، فاستدلّوا بذلك على وجود شعور وإدراك ما لها، وكذا في الباقي والجزم بأحد طرفي التّقيض في ذلك متعذّر عندي، وكلّ واحد من هذه الثلاثة جنس لأنواع لا ينحصر بعضها فوق بعض.

ويشتمل كلّ نوع منها على أصناف، وكلّ صنف على أشخاص لا حصر لها، ولمزاج كلّ جنسٍ عرض بين حدّين لا يتجاوزهما ويشتمل عرضه على أمزجة نوعيّة كلّ منهما بين حدّين لا يتجاوزهما النوع، وكذلك يشتمل المزاج التوعّي على أمزجة صنفية والصنفي على أمزجة شخصيّة.

ولكلّ واحد من هذه العناصر والمواليد صورّة نوعيّة مقوِّمة، هي كماله الأوّل، منها تنبعث كميّات المحسوسة التي هي كماله الثّواني، وبدلّ على مغايرة تلك الصُّور للكيفيات أمور ثلاثة: أحدها أنّه ربما تبدّلت الكيفيّة وانحفظت الصُّورة؛ مثل ما يعرض للماء أن يسخن<sup>٦</sup> فيتبدّل كيفيّة الفعلية، أو أن يختلف عليه الجمود<sup>٧</sup> والميعان، فيتبدّل كفيّة الانفعالية، ومائتته التي هي صورته

١. سين: - ولا بسبب الجسميّة فإنّهما مشتركان.

٢. سين: مُعَدَّة.

٣. ميم: - لنا كون صورته مبدأً للحسّ والحركة الإراديّة أو يتحقّق لنا ذلك، والأوّل إن لم يتحقّق.

٤. سين: تعلم.

٥. هر دو نسخه «التخيل» آمده است، ولی به نظر می‌رسد «الخيل» بیشتر با متن تناسب دارد. به معنای جنس کلی اسب است؛ چون سخن از حرکت اسب‌های ماده به سوی اسب‌های نر است. والله اعلم بالصواب.

٦. سين: يسخن.

٧. سين: الجمود عليه.

التوعية محفوظة، والمتبدل غير المحفوظ في الأحوال، ولا يمكن أن يستدل بذلك في الجميع، فإن النار لا يتحقق بقائها ناراً بعد زوال الحرارة عنها، ولا الهواء هواءً بعد زوال الميعان عنه، ولا الأرض أرضاً بعد زوال الجمود عنها، ولهذا قيل: ربما تبدلت ولم يقل أنها تبدل.

وثانيها أن تلك الصورة - مع أنها محفوظة - فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف، والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف، وليس معنى الاشتداد والتنقص في الكيف أن السواد الشخصي مثلاً ينضم إليه أو يزول عنه سواد آخر شخصي، وإلا لزم اجتماع المثليين في محل واحد فلا يبقى بينهما امتياز، بل معناه أن محل السواد يزول منه سواد شخصي ويحصل فيه سواد آخر شخصي أشد منه أو أنقص، فإذا استقل الجسم من البياض إلى السواد مثلاً، فكُل واحد من المراتب التي فيما بينهما يوجد في زمان، وإلا لزم تسالي الآتات وتركب الجسم من الأجزاء التي لا تتجزى، فلا اشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت إلى حال فيه غير قارٍ تبدل نوعيته إذا قيس ما يوجد منها في آن ما إلى ما يوجد في آن آخر، ويتجدد جميعاً على ذلك المحل المتقوم دونها من حيث هو متوجه بتلك التجددات إلى غاية ما، والضعف هو ذلك المعنى إذا أخذ من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية، فالأخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصرم، ولا يتصور في الصورة اشتداد ولا ضعف؛ لامتناع تبدله على شيء واحد متقوم يكون هو في الحالتين؛ لامتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو وبين كونه ليس هو هو.

وثالثها هي أن تلك الصور مقومات للهيولى - على ما علمت - والكيفيات أعراض، والأعراض كائنة ما كانت - لواحق؛ فلذلك لا تعد الصور من الأعراض.

وأيضاً فإن حركاتها بالطبع وسكوناتها بالطبع - سواء كانت تلك الحركات والسكونات في الأين أو في الكيف أو في غيرها -، منبعثة عن تلك القوى الطبيعية الخفية، التي هي باعتبار كونها مبادئ التغيرات في غيرها قوى وباعتبار كونها مبادئ الحركات والسكونات طبيعياً، وباعتبار كونها منزوعة صوراً، وإذا امتزجت البسائط لم تفسد قواها، التي هي صورها التوعية؛ لأن المزاج إنما يكون عند بقاء الممتزجات بأعيانها، وإلا فلا مزاج، بل يكون حينئذ كوناً وفساداً<sup>١</sup>، بل استحالت الممتزجات في كيفياتها المتضادة المنبعثة عن قواها المتخالفة متفاعلة فيها، لا بمعنى أن تفعل كل واحد منها في الآخر من حيث تفعل عن ذلك الآخر، فإن ذلك محال؛ لأنه إن تقدم الفعل

١. ميم و سين: وإذا.

٢. ميم: هي.

٣. ميم: فساداً وكوناً.

والانفعال أحدهما على الآخر صار الغالب مغلوباً عن مغلوبه أو المغلوب غالباً على غالبه، وإن لم تقدّم كان الشّيء الواحد غالباً مغلوباً معاً عن شيء واحد، فإن تفعل كل واحد منهما لا من حيث تفعل بل من حيثية أخرى، كما تفعل بصورته وتفعل بمادته مادته باستحالتها في كفيته، ولا يمكن عكسه؛ لأنّ الانفعال في الصّورة تبعه الانفعال في الكيفيّة المعلولة لها، فالحقّ أنّه تكسر الصّور وتكسر الكيفيات، حتّى تكتسي تلك الممزجات كفيته متوسطة توسطاً ما، وإن كان أقرب إلى أحد الطرفين في حدّ ما من الحدود غير المتناهية بالقوة بين الأطراف متشابه ذلك الحدّ في أجزائها؛ الأسطقتات وتكون تلك الكيفيّة التي في ذلك الحدّ متشابهة في أجزائها حتّى تشابه حرارة الجزء التاري حرارة الجزء الماني ميلا، وتلك الكيفيّة هي المزاج، وتنقسم إلى أوّل وهو الواقع بين البسائط، وإلى ثانٍ وهو الواقع بين الأسطقتات ممتزجة، كالسكنجيين الذي هو من الخلّ والسكّر، ومراتب هذا المزاج في القرب إلى الأوّل والبعد عنه كثيرة لا تكاد تحصر ويجب أن يحمل التّضادّ في الكيفيات لا على الحقيقي الذي يكون بين شينين في غاية الخلاف، بل على ما هو أعمّ منه ليدخل المزاج الثاني على اختلاف مراتبه فيه.

### وهم وتنبيه

ولعلك تقول: إنّ القول بالمزاج مبني على القول بالاستحالة وعلى القول بالكون فإنّ الأجزاء التارية المخالطة للمركبات لم يهبط من حيز النار، بل تكوّنت في المركبات، فإن لم تكن استحالة فلا كون ولم يكن مزاج، لكنّه لا استحالة في الكيف أيضاً وفي الصّورة؛ لم يُستخّن المائي في جوهره، بل فسّئت فيه أجزاء نارية داخلته من النار المجاورة له؛ ولا ما يُظنّ أنّه برد هو قد برد على الحقيقة، بل فسّئت فيه أجزاء جمديّة مثلاً.

وبالجملة كلّ ما يُظنّ أنّه استحالة لم يستحل بل يُقدّف فيه من غيره شيء ورد عليه من خارجه، فإن قلت: ذلك، أمكن التّنبية لك على فساده من خمسة أمور، أمّا الأوّل فبأن يقال لك: فاعتبر حال المحكوك، وهو الجسم اليابس الصّلب الذي يماسه مثله مماسّة عنيفة وحال المخلخ والمخلخل.

١. سين: يفعل.

٢. سين: يكسر.

٣. ميم: - كان.

٤. أجزاء.

٥. سين: ما يُظنّ + به.

وهو الذي يجعل قوامه بالقسر دقيقاً، كهواء الكبير<sup>١</sup> بالبحاح التّفخ عليه، ومنع الهواء الخارج من الدّخول إليه، وحال المَخْضَخْض، وهو الجسم الرّطب، كالماء، ونحوه يحرك تحريكاً شديداً حتّى يحمى كلّ واحد من هذه من غير وصول نارِيّة غريبة إليه، فإنّ الحركة من شأنها التسخين - سواء كانت في جسم أرضي أو مائي أو هوائي<sup>٢</sup> - ويدلّ عليه التجربة.

وأما الثّاني واعتبر<sup>٣</sup> حال المسخّن في مُستحصِف، أي مستحكم الجزم كالتحاس مثلاً، وفي مُتخلخل، أي مشتمل على فَرْج ومَسَام صغيرة، كالخَرْف<sup>٤</sup>؛ هل يمنع الاستحصاف نفوذ ما يُسخن بالفُشُو فيه على نسبة قوامه؟ ولو كان التسخّن بنفوذ التّار لكان نفوذها في المتخلخل أسهل وفي المستحصف أعسر، فكان يجب أن يتسخّن الذي في المتخلخل قبل الآخر على نسبة القوتين، وليس الأمر كذا.

وأما الثّالث فبأن ينظر هل الامتلاء من مَضموم مفدوم، أي مشدود الرّأس والفم، فإنّ صَمَام القارورة شدادها وفدامها<sup>٥</sup> ما يوضع في فمها، يمنع البلاغ في التسخّن لمنع الفُشُو إذا كان لا يخرج منه شيء يُعتدّ به، حتّى يخلّف مكانه فاش يُعتدّ به؟ فإنّه لا امتناع التّداخل وجب أن لا يدخل فيه شيء إلا إذا خرج منه ما هو يازانه، وإذا كان<sup>٦</sup> لا يمنع التسخّن البالغ فليس تسخّنه بنفوذ شيء منه.

وأما الرابع واعتبر<sup>٧</sup> حال القماقم الصّياحة، وهي التي تملأ ماءً وتشدّ رأسها شدّاً محكماً، وتوضع على نار قويّة فإنّها تشقّ بعد صيرورة أكثر مانها ناراً فيحدث من انشقاقها صوت عظيم هائل فحدوث<sup>٨</sup> السخونة والنّار داخلها مع امتناع دخول التّار فيها وخروج الماء منها دالّ على الاستحالة والكون معاً.

وأما الخامس وانظُر ما بال الجَمَد يبرّد ما فوقه، والبارد من أجزائه لا يصعد بالطّبع لثقله؟ ولا قاسر هناك يصعده فهو للاستحالة.

١. كوره آهنگری.

٢. ميم و سين: أو هوائي أو مائي.

٣. سين: فاعتبر.

٤. سفال.

٥. سين: فدمها.

٦. ميم: كان + ذلك.

٧. سين: فاعتبر.

٨. سين: - فحدوث.

## وهم وتنبية

أو لعلك تقول : إنه قد يبطل فيما يظن أنه استحال أن يكون بغير<sup>١</sup> كيفية بيروز<sup>٢</sup> شيء عليه من خارجه، فلم لا يجوز أن يكون ذلك بيروز شيء<sup>٣</sup> و كامن فيه، فإنه ما لم يبطل هذا أيضاً لم يثبت القول بالاستحالة.

وقد ذهب إلى كل واحد من المذهبين، أعني الورود من خارج والبروز من داخل ذاهب، وكلاهما في<sup>٤</sup> القائلين بالخليط<sup>٥</sup> الذين ينكرون التغير في الكيفية وفي الصورة، ويزعمون أن الأركان الأربعة لا يوجد شيء منها صرفاً، بل مختلطاً من تلك الطبائع ومن سائر الطبائع التوعية، ويُسَمَّى باسم الغالب الظاهر، و<sup>٦</sup> تلك الطبائع فإذا لاقى الغير برز منه ما كان كامناً فيه فغلب وظهر، ويمكن<sup>٧</sup> ما كان بارزاً ظاهراً فانغلب وخفي على أحد المذهبين أو خالطه<sup>٨</sup> الملقى أو من غيره ما يظهر فيه كيفية، ويخفى غيرها على المذاهب الأخر، والداعي لهم إلى ذلك حكمهم بامتناع كون الشيء لا عن شيء، وامتناع صبرورته شيئاً آخر على طريق الكون أو الاستحالة، فإن كنت تدعي موافقاً لمذهب أهل الكمون والبروز إن التارية مثلاً كامنة<sup>٩</sup> ببرزها الحك<sup>١٠</sup> والخُصْصَة من الجوهرين اللذين يغلب عليهما البرد من غير تولد سخونة ولا نارية.

فهل يسعك أن تصدق بوجود جميع التارية المنفصلة عن خشبة<sup>١</sup> الغضا فيها مخلقة لبقيّة منها فاشية في ظاهر الجمر وباطنه، وتحس فاشية في جميع جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر؟

فلو<sup>١</sup> لم يكن في الخشب من التارية إلا الباقي فيه عند التجمر، لكان لا يسعك أن تصدق بكمونه كموناً لا يبرزه رص ولا سحق، ولا يلحقه لمس ولا نظر؛ فكيف ولو كان هناك كمون و<sup>٢</sup>

١. ميم: - بغير.

٢. ميم: بورود.

٣. ميم و سين: من.

٤. سين: بالخليط + الذين.

٥. سين: من.

٦. ميم و سين: كمن.

٧. ميم و سين: خالطه + من.

٨. سين: خشب.

٩. سين: ولو.

١٠. سين: أو.



بروز، لكان أكثر الكامن برز وفازق؟ ويكفي هذا القدر في إبطال مذهبهم، ثم الكلام من بعد هذا الذي أوردناه طويل غير مناسب لهذا الكتاب؛ إذ لا ضرورة إليه بعد الاكتفاء بما ذكر.

### نكتة

في بيان أن النار البسيطة شفاقة لا لون لها وأن المرئية ليست بسيطة

اعلم أن استضاءة النار الساترة لما وراءها، إنما يكون ذلك لها إذا علقَت شيئاً أرضياً يفعل بالضوء عنها، وأما النار الصرفة فلعدم ما يفعل عنها بالضوء هي شفاقة؛ ولذلك أصول الشعل. وحيث النار قوية، متمكنة من الإحالة التامة للأجزاء الأرضية، هي شفاقة لا يقع لها ظل، ويقع لها فوقها، وهو رأس الشعلة، ظل عن مصباح آخر.

وربما كان انفراجه وتحجُّمه بمعنى عظمه وانتشاره أكثر من حجم الشفاف، فإن شكل الشعلة وإن كان في الأكثر مخروطاً صنوبرياً منتشراً للأجزاء في قاعدته ويجتمع في رأسه فربما تجتمع<sup>٢</sup> كان بالعكس من ذلك، أي يكون الانتشار والعظم في أعلاه، والاجتماع والضغ في أسفله الشفاف، حتى لا يكون لقائل أن يقول: «إن الشفاف للانتشار، وخلافه لاستحداد الصنوبرية مستحصفة النار». فبين من هذا أن النار البسيطة شفاقة كالهواء.

وإذا استحال إليها النار المركبة - التي تكون منها الشهب - استحالة تامة، شفت فظن أنها طفئت، وذلك لأن الدخان المرتفع من الأرض يعلو أعلى البخار لكون اليابس أكثر حفظاً للكيفية الفعلية، وأشد إفراطاً فيها لذلك فإذا بلغ الجو الأقصى الحار بالفعل لبعده عن مجاورة الماء والأرض ومخالطته أبحرتهما، ولقربه من الأثير اشتعل طرفه العالي أولاً ثم ذهب الاشتعال فيه فرأى ممتداً إلى آخره، ويسمى حينئذ شهاباً ويستحيل أرضيته ناراً صرفة غير مرتبة فيظن طفوها، وليس ذلك يطفو على الحقيقة.

ولعل ذلك من أسباب طفوها أحياناً عندنا. والأشبه أن أكثر السبب في ذلك عندنا استحالة النارية هواءً، وانفصال<sup>٣</sup> الكثافة الأرضية دخاناً، الذي كل ما قويت النار قل؛ لأنها تكون أقدر على إحالة الأرضية بالتمام ناراً، فلم يبق ما يكون دخاناً بقائه في النار الضعيفة، وذلك

١. سين: بيان + أن.

٢. سين: تجمع.

٣. ميم: - تجتمع.

٤. سين: استحالة.

لأنّ التار عندنا يكون<sup>١</sup> في الأكثر ضعيفةً لإحاطة أضدادها بها فيستحيل هواءٌ وينفصل الأرضية عنها دخاناً، ثمّ يبيّن حال إحالتها الأرضية بحسب قوتها وضعفها، ثمّ لو كانت التار البسيطة ملونة بلون المركبة التي عندنا لوجب إمّا إنكار وجودها تحت الفلك أو يكون<sup>٢</sup> سائرةً للسماء والكواكب.

وهذه التكتة غير مناسبة للغرض بحسب النوع، ويراد به هاهنا المزاج والتركيب للغرض<sup>٣</sup>، ومناسبة بحسب الجنس، ويراد به هاهنا العناصر التي هي أصول ذلك.

### تنبيه

أنظر إلى حكمة الصانع: بدأ فخلق أصولاً، هي الأسطفسات الأربع؛ ثمّ خلق منها أمرجة شتى، وأعدّ كلّ مزاج لنوع؛ وجعل أخرج الأمزجة عن الاعتدال، وهو مزاج أقرب المعادن إلى العناصر، لأخرج الأنواع عن الكمال، وهو المعدن المذكور؛ وجعل أقربها من الاعتدال الممكن؛ إذ لا يمكن وجود الاعتدال الحقيقي مزاج الإنسان، لتستوكره<sup>٤</sup> نفسه الناطقة، ويكون نسبتها إليه نسبة الطائر إلى وكره كونها مجردة لا يصحّ عليها الانطباع في البدن، وهذا حكم استقراني قيل في تعليقه: إنّ انكسار تضادّ الكيفيات واستقرارها على كيفية متوسطة وحدائية هو نسبة ما لها إلى مبدأها الواحد وبسببها يستحقّ؛ لأنّ يُفيض عليها صورةً أو نفساً تحفظها فكلّما كان الانكسار أتمّ كانت النسبة أكمل، والنفس الفائضة بمبدئها أشبه، ولهذا كانت الأرواح التي تقرب الأجزاء الثقلية والخفيفة فيها من التساوي هي أول شيء يتعلّق النفس به، وهي التي<sup>٥</sup> تقبل القوى النفسانية والحيوانية والطبيعية، ولأجله كان إذا وقعت شدة في موضع من البدن يمنع<sup>٦</sup> من نفوذ الروح إلى عضو ما عدم ذلك العضو الحسّ والحركة الإرادية إلى أن يتمكّن الروح من النفوذ إليه.

١. سين: - يكون.

٢. ميم و سين: تكون.

٣. ميم: - للغرض.

٤. از «وكره» به معنای «لانه، آشیانه» این کلمه به باب استعمال رفته و معنای آن «آشیانه گزینی، لانه جویی» است.

٥. ميم: - التي.

٦. ميم و سين: تمنع.

## النمط الثالث

### في النفس الأرضية والسماوية<sup>١</sup>

ويتناول التباينة والحيوانية والإنسانية، كون<sup>١</sup> النفس السماوية وتُعرَف بالأرضية بأنها كمال أول<sup>٢</sup> لجسم طبيعي آلي<sup>٣</sup> ذي إدراك وحركة يتبعان تعقلاً كلياً حاصلًا بالفعل، والكمال الأول هو المنوع. والطبيعي في مقابله الصناعي والآلي ما يصدر كمالاته الثانية التي هي بعد تنوعه بواسطة آلات له وتغير بوسطها.<sup>٤</sup>

وفيه ثمان تنبيهات وخمسة فصول مُعَنونة بوهم وتبيه، وخمس عشرة إشارة<sup>٥</sup> ومقدمة واحدة. وفصل واحد مُعَنونٌ بموعِدٍ وتبيه، فيكون فصوله ثلاثين فصلاً.

### تنبيه

#### على وجود النفس الإنسانية<sup>٦</sup>

إرجع إلى نفسك وتأمل: هل إذا كُنْتَ صحيحاً، بل وعلى بعض أحوالك غيرها بحيث تَنْظُرُ للشئ فطنةً صحيحة، هل تغفل عن وجود ذاتك حينئذٍ ولا تثبت نفسك؟ ما عندي أن هذا يكون للمستبصر، حتى التائم في نومه الذي هو مختل الحواس الظاهرة، والسكران في سكره الذي هو مختلها ومختل الحواس الباطنة أيضاً، لا تعزب ذاته عن ذاته، وإن لم يثبت تمثله لذاته في ذكره.

ولو توهمت ذاتك قد خلقت أول خلقها لا تذكُر لها أصلاً، وهي مع ذلك صحيحة العقل لنشبه لذاتها صحيحة الهياة؛ لنلا يؤذيها مرض فتدرك حالة لذاتها غير ذاتها، وفرض أنها على جملة من الوضع والهياة لا تُبصر أجزائها؛ لنلا تدرك<sup>٧</sup> ما يحكم أنه هي، ولا تتلامس أعضاؤها؛ لنلا يحس

١. ميم و سين: - والسماوية.

٢. ميم و سين: وفي.

٣. سين: - آلي؛ ميم: آلي + ذي حيوة بالقوة وتعرف السمانية بأنها كمال أول الجسم طبيعي.

٤. ميم و سين: توسطها.

٥. ميم: - إشارة.

٦. ابن سينا در اين تنبيه مي خواهد اين مطلب را ثابت كند كه نفس هيچ يك از اعضاء ظاهري بدن نيست و خود او موجود بنفسه است. مولانا هم مي گويد: «جان زهجر عرش اندر فاقه اي / تن زعشق خارئين چون ناهه اي / جان گشايد سوي بالا بالها / زده تن در زمين چنگالها» نك: مثوى معنوى، دفتر چهارم، ص ٦١٨، چاپ هرمس.

٧. سين: يدرك.

بها، بل هي منفرجة ومعلّقة لحظة ما في هواءٍ طليق<sup>١</sup>، أي غير مكتنف<sup>٢</sup> بكيفيّة غريبة من حرّ أو برّد وغيرهما؛ لنّلا يحسّ بأمر خارج عن جسدها، وجدّتها<sup>٣</sup> في مثل الحالة المذكورة، قد غفلت عن كلّ شيء حتى عن أعضائها الظاهرة والباطنة، وعن جميع الأجسام والحواس والقوى والأعراض الخارجة عنها، إلّا عن ثبوت إنّيّتها فقط، فإنّها لا تغفل عنه في حالٍ من الأحوال، والمعلوم غير ما ليس بمعلوم، فذاتها مغايره لكلّ هذه الأشياء، فإذن علمها بوجودها واضح لا يفترق إلى اكتساب بحجّة ولا بقول شارح.

### تنبيه

على أنّ إدراك الإنسان لنفسه إنّما هو بنفسه لا بقوة أخرى ولا يتوسّط شيء آخر بماذا تُدرك حينئذٍ، أي عند الفرض المذكور، وقبله وبعده ذاتك؟ وما المدرك من ذاتك<sup>٤</sup> في جميع الأحوال؟ أتري<sup>٥</sup> المدرك منك<sup>٦</sup> أحد مشاعرك مشاهدة، أم عقلك وقوة غير مشاعرك وما يناسبها، فإن كان عقلك وقوة غير مشاعرك بها تُدرك ذاتك أقبوسيط<sup>٧</sup> تُدرك، أم بغير وسط؟

ما أظنك تفتقر في ذلك حينئذٍ إلى وسط، فإنّه لا وسط؛ لأنك كُنْتَ غافلا في ذلك الفرض عن كلّ ما يغير ذاتك؛ فبقي أن تُدرك ذاتك من غير افتقار إلى قوة أخرى، وإلى وسط؛ فبقي أن يكون بمشاعرك، أو بباطنك بلاوسط، على وجه لا يتصوّر مغايرة بين المدرك والمدرك البتّة؛ ثمّ انظر<sup>٨</sup>.

### تنبيه

على أنّ نفس الإنسان غير محسوسة أتحصّل أنّ المدرك منك أهو ما يدركه بصرك من إهابك؟ لا، فإنّك إن انسلخت عنه وتبدّل عليك، كنت أنت أنت، أو هو ما تُدركه بلمسك أيضاً،

١. هواي خوش و آزاد.

٢. سين: متكيف.

٣. وجدّتها: جواب ولو، است.

٤. ميم و سين: ذاتك + لذاتك.

٥. ميم و سين: أتري + أنّ.

٦. ميم و سين: لذاتك.

٧. يعني بغير حد وسط.

٨. برای توضیح این «تنبيه» نک: طوسی. شرح الإشارات والتشبهات، ج ٢، ص ٢٩٤، چاپ نشر کتاب. أقول: يريد

التنبيه علي أنّ الإنسان لا يدرك نفسه إلّا بقوة غير نفسه ولا بتوسط شيء آخر ...

وليس أيضاً إلا من ظواهر أعضائك؟ لا، فإنَّ حالها ما سلف، ومع ذلك فقد كُتِبَ في الوجه الأوَّل من الفرض أغفلنا الحواسَّ من أفعالها.

فبيَّن أنه ليس مدركك حينئذٍ عضواً من أعضائك، كقلب أو دماغ، وكيف يخفى عليك وجودهما إلا بالتشريح الطَّبِّي، ولا مدركك جُملة من حيث هي جملة، وذلك ظاهر لك ممَّا تمتحنه من نفسك حتى تجد أنك مدرك لذاتك وغافل عن بدنك جملةً وتفصيلاً. وممَّا نُبِّهت عليه في الفرض المذكور<sup>١</sup>.

فمدركك إذا لم يكن شيئاً من ظواهر أعضائك ولا من بواطنها ولا هو جملة البدن من حيث هي جملة ولا هو ممَّا يدركه الحواس، فهو إذن شيء آخر غير هذه الأشياء التي قد لا تُدركها وأنت مدرك لذاتك، والتي لا تجدها ضروريَّة في أن تكون أنت أنت. فمدركك ليس من عداد ما تُدركه حساً بوجه من الوجود، ولا ممَّا يُشبهه الحسَّ ممَّا سنذكره، وهو المخيل والموهوم، وممَّا يدل على المطلوب دلالة واضحة أنَّ كلَّ جسم وكلَّ حالٍ فيه - سواء كان ذلك بدنك أو جزء بدنك أو غيرهما - فإنه مشار إليه من جهتك بأنه هو، وإشارتك إلى نفسك إنما هي بـ «أنا»<sup>٢</sup> فيكون مفرزاً عنك، فلا يكون جزءك ولا كلِّك، وربما تتبَّهت على المطلوب بأنَّ بدنك دائم التبدل ونفسك غير متبدِّلة، بل هي هي في طول عمر الإنسان، فهي غير البدن وغير أجزائه.

### وهم وتنبية

ولعلَّك تقول: «إنَّما أثبت ذاتي بوسطٍ من فعلي»، فيجب إذن أن يكون لك فعلٌ تُبته في الفرض المذكور، أو حركة، أو غير ذلك؛ ففي اعتبارنا الفرض المذكور جعلناك بمتعزِّل من ذلك، وليس المفروض في هذا الفرض فعلاً حتى يكون وسطاً، بل هو ترك فعل ولا الفرض نفسه يصلح أن

١. واو، حاله است.

٢. ميم: عن.

٣. در شرح طوسی: وقد يخفى عليك، آمده است. قطعاً «قد» زائد است و احتمالاً در این نسخهها «ويخفى» آمده «واو» نیز زائد باشد.

٤. ميم: حين.

٥. سين: من.

٦. ميم: - المذكور.

٧. سين: إذن.

٨. ميم: - وإشارتك إلى نفسك إنما هي بـ «أنا».

٩. سين: الفعل.

يكون وسطاً؛ لأنك ما لم تتصور فارضاً لم يتصور فرضاً، هذا ما يختص بذلك الفرض.  
 وأما بحسب الأمر الأعم فإن فعلك إن أثبتته «فعلاً مطلقاً» فيجب أن تثبت منه فاعلاً  
 مطلقاً، فيجب أن يثبت منه فاعلاً مطلقاً، لا خاصاً هو ذاتك بعينها. وإن أثبتته «فعلاً لك» فلم  
 تثبت به ذاتك، بل ذاتك حينئذٍ جزء من مفهوم «فعلك» من حيث هو فعلك، فهو مثبت في  
 الفهم قبله ولا أقل من أن يكون معه، لا به فذاتك مثبتة لا به، فقد بطل أن يكون إثباتك ذاتك  
 بتوسط أفعالك التي هي معلولاتك، وظاهر أنه لا يكون بتوسط عملك فإن وجودك أظهر لك من  
 وجودها.

### إشارة

إلى أن ما يصدر عن الحيوان غير جسميته ما يصدر عن الحيوان<sup>١</sup> من الإدراك والتحريك إنما هو  
 بشيء غير جسميته وغير مزاج جسمه هو النفس؛ لبراهين ثلاثة.  
 البرهان الأول مأخوذ من الحركة الإرادية، فإنه هوذا<sup>٢</sup> يتحرك الحيوان بشيء غير جسميته التي  
 لغيره، ولو كان لجسميته لكان كل ما له الجسمية متحركاً بالإرادة، كتحرك الحيوان، فكانت العناصر  
 والجمادات كذلك، وهو خلاف الظاهر؛ وبغير مزاج جسمه الذي يمانعه كثيراً حال حركته في جهة  
 حركته، كالصاعد إلى السطح، فإن مزاج بدنه تغلبه العنصرين الثقيلين فيه يقتضي حركته إلى أسفل، بل  
 يمانعه في نفس حركته كما يمانع الماشي على الأرض، فإن مزاجه يقتضي السكون عليها.  
 وبالجملة، فالمزاج لا يقتضي الحركة إلا إلى جهة واحدة ومكان واحد على ما سبق، والحيوان  
 يتحرك حركات مختلفة في جهات مختلفة.  
 البرهان الثاني مأخوذ من الأول<sup>٣</sup> وتقديره أن الحيوان كما أنه يتحرك بغير جسميته وبغير مزاج  
 جسميته وكذلك يدرك بغير جسميته؛ لاشتراكها ووجوب الاشتراك في مقتضاها حينئذٍ، وبغير مزاج

١. ميم: - لم يتصور فرضاً.

٢. ميم و سين: - فيجب أن يثبت منه فاعلاً مطلقاً.

٣. سين: وإذا.

٤. سين: ذاتك + هي.

٥. ميم: حينئذٍ + هي.

٦. ميم و سين: - غير جسميته ما يصدر عن الحيوان.

٧. هوذا، يك كلمة يونانية است به عربي وارد شده و كارش اختصاص دادن مضارع به حال است. در اين جا به معنای «اینک» است. با استفاده از درس های استاد حسن زاده آملی.

٨. ميم و سين: الادراك.

جسميته الذي يمنع عن إدراك الشبيه كونه كيفية لا يتأثر عما يوافقها في النوع، فيمنع المدرك عن إدراكه، فإن الإدراك كما سيظهر، إنما يحصل بانفعال المدرك، والمزاج أيضاً يستحيل عند لقاء الضد، فلا يبقى معه موجوداً، فكيف يلمس به، وهو معدوم؟ فكيف يلمس بالمزاج المتجدد ونحن نعلم أن اللامس أولاً هو بعينه اللامس لكيفية أخرى بعده؟

البرهان الثالث مأخوذ من وجود المزاج نفسه وبقائه، وذلك لأن المزاج واقع فيه الحيوان بين أضداد هي الأستطقتات، متنازعة إلى الانفكاك؛ لاختلاف ميولها إلى أمكنتها، إنما تُجبرها على الاجتماع أولاً، ثم على الالتئام والامتزاج ثانياً قوة غير ما يتبع التناغم من المزاج. وكيف وعلّة الالتئام وحافظه بقسر<sup>٢</sup> الأستطقتات عن عود كل منها إلى مكانه الطبيعي حتى لا ينعدم المزاج لها<sup>٣</sup>، قبل الالتئام المتقدم على المزاج؟ فكيف لا يكون الجامع والحافظ لها قبل ما بعده، أي قبل المزاج الباقي<sup>٤</sup> الذي هو بعد الالتئام<sup>٥</sup>، وهذا الالتئام كل ما يلحق الجامع الحافظ<sup>٦</sup> وهن، كما في المرض المهلك، أو عدم، كما في الموت، يتداعى إلى الانفكاك؟

فيتين من هذه البراهين المذكورة أن فأصل القوى المدركة والمحركة والحافظة للمزاج شيء آخر، غير الجسمية وغير المزاج، لك أن تُسميه «بالنفس». وهذا هو الجوهر الذي يتصرف<sup>٧</sup> في أجزاء بدنك، ثم في بدنك، فإنه يتعلق أولاً بالروح ثم بالأعضاء التي هي أوعيتها، ثم سائر الأعضاء اللامسة، ثم بباقي<sup>٨</sup> أعضاء البدن، فيصير متصرفاً في جميعه، ولما كان هذا المتصرف صورة وكل صورة جوهر لا جرم أطلق عليه أنه جوهر.

ومما يدل على جوهريته أنه لو كان عرضاً فموضوعه إن كان جسماً كان هو جسمانياً، وسيأتي بطلان ذلك، وإن كان غير جسم فإن كان له تصرف في البدن بذاته مع كونه جوهرًا أو ينتهي إلى الجوهر فهو المراد، وإن لم يكن ذلك التصرف له بذاته بل يعرض فيه، فالمطلوب حاصل أيضاً، فإن الأعراض التي يعرض للنفوس فيوجب صدور أفعال<sup>٩</sup> عنها بحسبها، كالقدرة والإرادة وغيرهما لا تُسمى نفوساً،

١. سين: في.

٢. ميم: بين.

٣. ميم: يجب أن يكون.

٤. ميم: - الباقي.

٥. ميم: الالتئام + ويؤكد ذلك إن.

٦. سين: - يتصرف.

٧. سين: بباقي.

٨. سين: أفعالها.

بل المُسمّى بذلك هو الموضوع لها الذي ينسب تلك الأفعال إليه بها، ونفس الأبرين هو الجامع للأجزاء الغدائيه الواقعة في المَنِيِّين، ونفس المولود هو الجامع للأجزاء المضافة إليها إلى أن يتمّ البدن.. وإلى آخر العمر، وهو الحافظ للمزاج.

### إشارة

فهذا الجوهر فيك واحد، بل هو أنت عند التحقيق، فإنه هو المدرك وهو المحرك بالإرادة وهو الذي يشير إليه كل إنسان بقوله «أنا» حين يقول: أنا أدركت كذا أنا فعلت كذا، وكلّ هذا بيّن بالبدية وهو الذي يتحقّق المزاج به، فإنّ المزاج يبقى مهما بقي عمر الإنسان، وعند حلول الأجل يأخذ البدن في الانحلال والانفكاك والتجربة دالة عليه. وله، أي لهذا الجوهر، فروع<sup>١</sup> وقوى منبثّة في أعضائك<sup>٢</sup>

١. سين: يقول + أنا.

٢. ميم: - أنا.

٣. ميم وسين: من.

٤. المسألة الثالثة: قال في التلمط الثالث في الإشارة التي أولها هو ذي يتحرك الحيوان بشيء غير جسميّة... وله فروع

وقوى منبثّة في أعضائك. مسعودي: قلت: وهذا فيه نظر فإنه جعل النفس الناطقة البشرية حافظة لمزاج البدن سابقاً على الالتيام الذي يقع بين الكيفيات المتضادة المتداعية إلى الانفكاك فإسرة إياها على الامتزاج؛ وليس يخفى أنّ النفس الناطقة إنما يحدث بعد تمام خلقه البدن وبعد حصول الاستعداد الذي يحصل باعتدال المزاج فيه لتعلقها به ولأن يكون آلة لها وتتمام الاستعداد بتمام المزاج وتتمام خلقه الأعضاء فلا يمكن أن تكون علة ذلك هي النفس الناطقة التي تحدث بعدها وهذا ظاهر لا شك فيه؛ بل لا بدّ وأن يكون هناك قوّة سابقة يصدر عنها هذه الأفعال في البدن ولا بأس بتسميتها نفساً لكنّها غير النفس الناطقة، فإنّ تلك القوّة موجودة لسائر الحيوانات، بل هي موجودة للنبات وتتمام هذا الكلام يتكشف بذكر طرف من أمر القوى فأقول: القوى الفعالة في الأجسام إنما يراد بها أشياء يصدر عنها الأفعال ويكون الشيء مصدراً لل فعل أعمّ من كونه جوهرراً أو عرضاً مصدراً للفعل من حيث هو كذلك لا يفهم منه إلاّ أنّه شيء ما أي شيء كان يوجد منه الفعل.

ثمّ من الممكن أن يكون ذلك الشيء جوهرراً قائماً بذاته كالقوّة الناطقة التي هي جوهر النفس الإنسانيّة ومن الممكن أن يكون عرضاً موجوداً في موضوع كسائر القوى البدنيّة التي هي كيفيات موجودة في البدن وهي مصادر الأفعال ومبادئها.

ثمّ من هذه القوى ما تُسمّى طبيعاً أو طبيعاً لقوّة الإحراق مثلاً في النار فيقال: النار مُحْرِقَةٌ بالطّبع ولها طبيعة الإحراق ومنها ما تُسمّى نفساً فيقال: نفس حيوانيّة ونفس نباتيّة كما يقال نفس ناطقة ويراد بالنفس النباتيّة الأشياء التي من شأنها أن تصدر عنها أفعال مخصوصة في النبات يُحتاج إليها في بقاء شخصه أو بقاء نوعه؛ فمنها ما تُسمّى قوّة غاذية وهي في الحقيقة قوّة كثيرة عرفت كثرتها بكثرة أصناف الأفعال مثل جذب الغذاء وإسالك المجذوب وإحالتة وهضمه وتشبيهه بجوهر النبات وإصاقه به ودفع الفضلة ومنها القوى التامية وهي تحتاج إلى هذه القوى أيضاً ومنها القوّة المولدة كما عرفت تفصيلها وهذه القوى في النبات من الممكن أن تحدث في أوّل وجوده دفعة واحدة ومن الممكن أن تحدث شيئاً فشيئاً في أوقات مختلفة بحسب الاستعداد حتّى أنّ المولدة لا تحدث مع الغاذية والتامية، بل بعدهما بالزمان عند الحاجة إليها؛ فإنّ الأمزجة الحاصلة ممّا تبدّل وتغيّر والاستعدادات تابعة للأمزجة وأسباب التبدّل بعضها أرضية وبعضها سماوية ومن الأسباب السماوية حركات الأفلاك وطوالعها ونظر الكواكب بعضها إلى



يصدر عنه بحسبها الأفعال المتقابلة، كالشهوة لشيء والغضب على شيء، وبها يرتبط بالبدن.  
 وإذا أَحَسَّتْ بشيء من أعضائك شيئاً، أو تَخَيَّلَتْ أو اشْتَهَيْتْ أو غَضِبْتِ، أَلْقَتْ العِلاَقَةَ  
 التي بينه<sup>٢</sup> وبين هذه الفروع حياةً فيه حتى تفعل بالتكرار إذعاناً ما، بل عادةً وَخُلُقاً يَتِمَكَّنَانِ من  
 هذا الجوهر المدبِّر<sup>٣</sup> تَمَكَّنُ الملكات. وهذا هو وجه تأثير النفس عن البدن، فإن ما يحصل فيها من  
 الهينات بسبب هذه الأفعال إذا تكرر حصوله صارت النفس كل مرة أسهل تأثيراً حتى تتمكن تلك  
 الكيفية فيها، وتصير<sup>٤</sup> بطينة الزوال عنها، ولا معنى للملكة إلا الكيفية التفسائية التي هي كذلك، وإذا  
 قيست إلى ذلك الفعل فهي عادة وخلق.  
 وكما يقع بالعكس، فإنه كثيراً ما يتدنى فتعرض<sup>٥</sup> فيه، أعني في الجوهر المذكور الذي هو  
 النفس. حياةً ما عقلية، فننقل العلاقة من تلك الحياة أثراً إلى الفروع، المذكورة، ثم إلى الأعضاء.

بعض وامتزاجاتها إما بتوسط نفوسها أو دون ذلك فإنها في الجملة مما تغير الأمزجة وتحدث كيفيات مخصوصة هي استعدادات لقبول صور مختلفة وقوى مختلفة فيفيض بحسبها من المفارق الفعّال هذه الصور والقوى فصوره النبات تحدث في مادته بفيض من المفارق بتوسط القوى الفائضة منه التي هي بحسب الاستعدادات المختلفة فالنفس النباتية إما أن تكون عبارة عن مجموع هذه القوى وإما أن تكون قوة واحدة تقوم بها هذه القوى وتتفرع منها وتتشعب ويجوز أن تقوم القوة بالقوة: إذ العرض جاز أن يقوم بالعرض كالسرعة تقوم بالحركة والصفاء باللون ومثل هذه القوى التي سميناها نفساً نباتية موجودة في بدن الإنسان لكنها باعتبار وجودها في بدن الإنسان، بل في بدن الحيوان تسمى طبيعة ووجودها فيه أقدم من حدوث النفس الناطقة.

فالمتمصرف في أجزاء اليمن وفي البدن قبل حدوث النفس الناطقة وبعد حدوث هي هذه القوى فهي الحافظة للمزاج والاشتياء والامتزاج لا النفس الناطقة. فإن قيل المتمصرف في بدن الجنين وأجزاء بدنه قبل حدوث النفس الناطقة هي نفس الأم، فإذا حدثت النفس الناطقة انتقلت إليها نوبة التصرف؛ فلنا هذه القوى التي ذكرناها مما لا يمكن إنكارها وشعر بثبوتها قوله وهذا الجوهر فيك واحد وله فروع وقوى منبئة في أعضائك فإن كانت هذه التصرفات في البدن من أفعال النفس الناطقة، فأنت فائدة في وجود هذه القوى ويم تعرف وجودها؟ فإننا إنما نحكم بوجود القوة على ضرورة وجود الفعل؛ فإذا لم يكن لها فعل فأنت دليل دلتنا على وجودها فالنفوس النباتية والحيوانية والإنسانية إنما تعرف بأثارها وأفعالها فلما رأينا الأفعال مختلفة قضينا بأن هناك قوى مختلفة سميناها نفساً فالتى سميناها نفساً نباتية موجودة في الحيوان مع زيادة شيء والتي هي موجودة في الحيوانات موجودة في الإنسان مع زيادة شيء ولا تشعب أن يكون المتمصرف في أجزاء بدن الجنين قبل خلق الحياة هي نفس الأم لكن نفسها النباتية والحيوانية لانفسها الناطقة والله أعلم. كتاب المباحث واتشكوك. صص ٩-١٣.

١. ألفت. جواب «إذا» لت.
٢. طوسى: بينها. آنچه ما ثبت كرديم اصنع لت: چون ضمير «ينه» به جوهر برمی گردد.
٣. مبدئ - المدبِّر.
٤. سين: يصير.
٥. سين: فيعرض

أُنظر أنك إذا استشعرت جانب الله عزَّ وجلَّ وفكرت في جبروته، كيف يقشعز جلدك ويقف شغرك! أي يقوم من الفزع والخشية.

وهذه الانفعالات والملكات قد تكون أقوى، وقد تكون أضعف. ولولا هذه الهيئات، لما كانت نفس بعض الناس بحسب العادة أسرع إلى التهتك شهوةً أو إلى الاستشاطعةً غضباً من نفس بعض، وسبب شدة الانفعالات والملكات المذكورة وضعفها هو اختلاف أحوال نفوس الناس وأمزجتهم، وبحسب تلك الشدة والضعف يتفاوتون في أخلاقهم الرذيلة والفاضلة.<sup>٢</sup>

### إشارة

إلى معنى<sup>٤</sup> الإدراك الذي مشترك<sup>٥</sup> فيه الإحساس والتخيّل والتوهم والتعقل لا على وجه<sup>٦</sup> التعريف له، فإنه يُعني<sup>٧</sup> عن التعريف كونه من الأمور التي يحدها الإنسان من نفسه، بل على وجه التعيين له. وكيفية نسبه إلى ما يتعلّق به «إدراك» الشيء هو أن تكون<sup>٨</sup> حقيقته متمثلة، أي حاضرة بنفسها أو بمثالها،<sup>٩</sup> عند<sup>١٠</sup> المدرك، يشاهدها ما به يُدرك،<sup>١١</sup> كانت تلك الحقيقة منتزعة من المادة إن كان المدرك مادّياً، أو لم يكن، وسواء كان الذي يدرك إدراكه بذاته أو كان بالآلة التي يحضر<sup>١٢</sup> حقيقة المدرك عندها، فيحضر<sup>١٣</sup> عنده لأجل ذلك، والأشياء المدركة إن لم يكن خارجةً عن ذات المدرك فحقيقتها المتمثلة عنده هي نفس حقيقتها، وإن كانت خارجةً عن ذاته، فهي إما صورة منتزعة من الخارج أو حاصلة عند المدرك ابتداءً - سواء كانت الخارجية مستفادّةً منها أو لم يكن.

١. سين: جلّ ذكره.

٢. طوسي: الاستشاط: يعني برفروخته شدن.

٣. ابن كتونه عبارات خواجه رابه اختصار در اين جا آورده است. نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٢، ص ٣٠٧.

٤. ميم: - معنى.

٥. ميم: يشترك.

٦. سين: - وجه.

٧. ميم: غني.

٨. سين: يكون.

٩. سين: بمثالها.

١٠. سين: لهذا.

١١. ميم و سين: يدرك + سواء.

١٢. ميم و سين: ينحضر.

١٣. ميم: فتحضر.

وعلى تقديره فبما أن تكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء، الخارج عن المدرك إذا أمرك، فتكون حقيقة ما لا وجود له بالتعلل في الأعيان الخارجية، مثل كثير من الأشكال الهندسية. كذكره محيطه - في عشر فعدة محضات بل كثير من المفروضات التي لا يمكن إذا فرضت في الهندسة، كما تمتعت التي تفرص نبيير بها تخلف، مت لا يتحقق أصلاً - نعمة تحققة في الخارج.

أو تكون مثال حقيقته. وهو نظيرة منتزعة من نشي، سدي نوكر في الخراج لكن مرتباً في ذات المدرك غير مبائن له، وهو البقي، وبه يبرر طلال قول من جعل الإدراك هو لإضافة بين المدرك والمدرك، فإن لإضافة تستدعي وجود مضافين، فيلزم أن لا يكون ما يس موحود في الخراج مدركاً، وأن لا يكون بعض الإدراكات جهلاً؛ لأنّ جهل هو كون نظيرة لههية لمحيقة الخرجية غير مضبوقة به. وبذا كن الإدراك معنى واحد أتم يختلف يضافته إلى الحس والعقل، فبإذ دلت بمأهية في موضع على كونه مر غير مضاف عرضت له لإضافة عنه قطعاً أنه ليس بنفس الإضافة لئما كن. وصورة تحريرة لتغيرتها مثلاً لا يقتضي كون محلها جزءاً، وإنما كان يلزم ذلك نوكر الحال نفس الحرارة، وكان المحل من شأنه أن يتفعل عنها. وهو حال من ضدها.

وإذا لم يقتض كون محلها جزءاً فمن طريق الأولى لا يكون المدرك سدي ذلك المحل أنه نه جزءاً، وحصول الشيء نشي، يقع بالاشتراك والتشابه على معان مختلفة. كحصول لجوهر لجوهر والتعرض، وحصول تعرض لتعرض وتجوهر. ونظيرة لتبادة أو الجسم. وعكسها، وحاضر نما حضر عنده وعكسه إلى غير ذلك. وتحصول الإدراكي معلود، ونسب التمراد منه حصول تعرض لجوهر.

ولهذا لم يكن الأسود مدركاً للبيضاء، ولا الذي غله حنول شيء، فيه مع العلم بأنه ليس بجسم ولا قائم به يعلم أنه عالم لا بذاته ولا بغيره، وعلماً بذاتنا هو ذاتياً بالذات، وإن غايره بنوع من الاعتبار، وكذلك علماً بعلتنا بذاتنا وعلماً جزءاً، ولا اعتبارات المنحنية لا تقطع مادة لتعتبر باعتبارها، وتغاير لا اعتبار كافي في حصول الشيء نشي، وبإضافته إليه بخلاف الإيجاد، فإنه يقتضي تنده لموجد على

١. سين يكون.

٢. سين الهندسية.

٣. ميم وسين: لكان + هو.

٤. ميم - وإنما كان يلزم ذلك لو كان الحال نفس الحرارة، وكان المحل من شأنه أن يتفعل عنها، وهو كان من ضدها. وإذا لم يقتض كون محلها جزءاً.

٥. ميم: ولما لم يكن.

الموجد بالذات. وليس الإدراك هو حصول الصورة في الآلة فقط، بل حصوله عند المدرك لحصوله في  
أله.

والإدراك مغاير للمدرك، فإنَّ زياداً الموجود في الخارج مبسر مثلاً، وإبصاره هو حصول صورته، وقد  
بعض للإدراك أن يكون مدركاً باعتبار آخر مغاير لكونه إدراكاً، وكذا كون الصورة مدركةً غير كونها  
بحيث يدرك الشيء بها، ومما يدل على أن الإدراك بحصول صورة في المدرك ويختص ذلك بالعلم  
المتجدد الذي لا يلحق فيه تجرد حضور المدرك، فيخرج عنه علم الباري وعلم المجزئات بذواتها،  
وكذلك إدراك يحصل عند حصول المدرك، كالإبصار وما يجري مجراه هو أنه إذا حصل فينا علم بشيء  
غائب عنا بعد أن لم يكن ذلك العلم حاصلنا، فإن لم يحصل فينا شيء ولم يزل عنا شيء، فشيئاً أقبل  
أن يعلم رفعه،<sup>١</sup> وليس كذا ولا جاز أن يزول عنا شيء لوجهين:

أحدهما: إننا نعلم بالبدئية أن العلم المتجدد تحصيل ولا إزالة.

وثانيهما: أن الزائل إن كان صورة إدراكية فهي حادثة، ككون النفس قد كانت في مبدأ الفطرة خاليةً  
عن العلوم، ثم حصلت لها، ويعود الكلام فيها.

ولابدَّ من الانتهاء إلى إدراك لا يكون عبارة عن زوال صورة إدراكية، وإن لم يكن الزائل صورة  
إدراكية<sup>٢</sup> مع أن في قوتنا إدراك ما لا نهاية له من المدركات، كالأشكال الهندسية والأعداد، وأنه لا بدَّ وأن  
يكون الزائل عند إدراك كل واحد منها غير الزائل عند إدراك الآخر لأن لا يتساوى حالنا عند الإدراك  
وقبله.

فيكون إدراكنا لأحدهما هو إدراكنا للآخر وجب أن يكون فينا أمور غير متناهية بحسب ما في قوتنا  
إدراكه من المدركات، وتكون موجودة معاً ومرتببة ترتب مدركاتها من الأعداد وما شاكلها، وذلك محال،  
كما ستعلم، فتعين أن يحصل فينا عند الإدراك شيء وذلك الشيء إن لم يكن مطابقاً للمدرك لم يكن  
كونه إدراكاً لذلك الشيء أولى من كونه إدراكاً لغيره، فلا بدَّ من المطابقة، بمعنى أن يحصل لكل مدرك  
أثر في النفس يناسبه بحيث لا يكون الأثر الذي هو إدراك هذا هو بعينه الأثر الذي هو إدراك ذلك،  
وكذلك غيرهما مما من شأن النفس إدراكه، وذلك هو المراد بحصول الصورة في المدرك.

وبهذا يبطل قول من أنكروا تصوّر ما لا وجود له في الخارج زاعماً أن كل ما يتصوره له صورة موجودة  
قائمة بنفسها أو في شيء من الموجودات الغائبة عنا،<sup>٣</sup> فإنه لو كفى حصولها في تلك الموجودات

١. ميم: مجزء حصول.

٢. ميم: كل.

٣. ميم و سين: ومعه.

٤. سين: - وإن لم يكن الزايل صورة إدراكية.

٥. سين: لتلا.

٦. سين: - الغائبة عنا.

الغائبة في إدراكنا لها لكانت مدركة لنا دائماً. اللهم إلا أن يقال: إن تلك الصور يحدث حال الإدراك باستعداد يحصل من النفات النفس إلى القوى والآلات لا بأن تكون تلك الصور منطبعة في الآلات. وإلا لزم انطباع العظمة عند تخيله في جزء من الدماغ، وكذا عند أبصارنا لنصف السماء، بل كما تتعدّد المرابا لحدوث الصور التي نرى فيها، وإن لم يكن منطبعة فيها على الحقيقة: لاستحالة ارتسام الأكبر في الأصغر، بل هي بصقالها شرط في ذلك عند مقابلة البصرياها على وجه لا يعلم لعيته، لكن التجربة دلّت عليه كذلك الحال في التخيل والإبصار في أعداد آلتها عند النفات النفس اليهما لإحداث الصور المتخيلة والمبصرة، وما يجري مجراها، فيدركها النفس بعد أن لم تكن مدركة لها لأجل حضورها لها بعد أن لم يكن، وكون الحقيقة المدركة متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك يدخل فيه الانطباع، وهذا المعنى، فإن التمثيل عند الشيء أعم من التمثيل فيه.

### تنبيه

على أنواع الإدراكات ومراتبها في التجريد عن المادة

الشيء قد يكون محسوساً عند ما يشاهد، ثم يكون متخيلاً عند غيبته بتمثل صورته في الباطن، كزيد الذي أبصرته مثلاً إذا غاب عنك فتخيّلته.

وقد يكون معقولاً عند ما يتصور من زيد مثلاً معنى «الإنسان» الموجود أيضاً لغيره؛ وهو عند ما يكون محسوساً يكون قد غشيته غواش غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته، مثل أين ووضع وكيف ومقدار بعينه، لو توهم بدلّه غيره<sup>١</sup> لم تؤثر في حقيقة ماهية إنسانيته.

والحس يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض، التي تلحقه بسبب المادة التي خلّق منها، لا يجزده عنها، ولا يناله إلا بعلاقة وضعيّة بين حسّه ومادته؛ ولذلك لا تتمثل في الحس الظاهر صورته إذا زال.

وأما الخيال الباطن فتخيّله<sup>٢</sup> مع تلك العوارض، لا يقدر على تجريده المطلق عنها، لكنّه يجزده عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس؛ فهو يتمثل صورته مع غيبوبة حاملها.

١. سين: نُعد.

٢. وقد تكون «الشيء» معقولاً.

٣. غيره. نائب فاعل توهم است.

٤. ميم: فتخيّله.

وأما العقل فيقدر على تجريد الماهية المكنونة باللواحق الغريبة المشخصة مستثباتاً إياها، حتى كأنه عميل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً.

فهذه الثلاثة هي مراتب الإدراك إذا قيست إلى مدرك واحد، وإذا لم يعتبر ذلك زادت مرتبة رابعة هي التوهم، وهو إدراك بمعانٍ غير محسوسة مخصوصة بالشئ الجزئي الموجود في المادة لا يشاركها فيها غيره، فهي في التجريد فوق التخيل ودون التعقل، فالإحساس مشروط بحضور المادة واكتشاف الهيئات، وكون المدرك جزئياً، والتخيل مجرد عن الشرط الأول، والتوهم مجرد عن الأولين، والتعقل مجرد عن الثلاثة - سواء أخذ الشئ وحده أو مع غيره من الصفات المدركة - هذا النوع من إدراكه. والإنسانية الكلية من حيث كونها صورة واحدة في عقل زيد مثلاً جزئية، ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من الناس كلية، ومعنى تعلُّقها أن الإنسانية المدركة بتلك الصورة التي هي طبيعة صالحة لأن يكون كثيرة، ولأن يكون لو كانت في أي مادة من مواد الأشخاص لحصل ذلك الشخص بعينه، أو أي واحد من تلك الأشخاص سبق إلى أن يدركه زيد حصل في عقل تلك الصورة بعينها، فهذا معنى اشتراكهما.

وأما معنى تجريدها تكون تلك الطبيعة التي انضاف إليها معنى الاشتراك منتزعة عن اللواحق المادية الخارجية، وإن كانت باعتبار آخر مكنونة باللواحق الذهنية المشخصة وهي<sup>١</sup> بأحد الاعتبارين مما ينظر به في شئ آخر، ويدرك به شئ آخر، وبالاتباع الآخر مما ينظر فيه، فيدرك نفسه، فهذا حال إدراك ما لا يكون مجرداً عن اللواحق الغريبة.

وأما ما هو في ذاته بريء عن الشوائب المادية، واللواحق الغريبة التي لا يلزم ماهيته عن ماهيته، كزوم الزوجية للأربعة، فهو معقول لذاته ليس يحتاج إلى عمل يعمل به يُعدّه لأن يعقله ما من شأنه أن يعقله، فإنه غير محتاج إلى تجريد، بل لعلّه ذلك العمل من جانب ما من شأنه أن يعقله<sup>٢</sup> حتى يصير معقولاً له، فإن القوة العاقلة قد تحتاج إلى عمل يعمل بنفسها، كالتفاتها نحو الشئ وتفكرها في ما يتحصل تعقل الشئ به أو معه، بل لعلّ المعقول أيضاً إذا قسمنا الموجودات إلى ما من شأنه أن يكون عاقلاً، وإلى غيره، وأيضاً إلى ما من شأنه أن يكون معقولاً بذاته وإلى غيره<sup>٣</sup> ليس في جانب ما ليس من شأنه أن يكون عاقلاً، بل في جانب ما من شأنه أن يعقله لذلك المعقول. وسنبيّن<sup>٤</sup> الحق في ذلك في ما بعد وقد تكون المادة نفسها معقولة إذا أخذت مجردة عن اللواحق

١. ميم: فإنها.

٢. ميم: - فإنه غير محتاج إلى تجريد، بل لعلّه ذلك العمل من جانب ما من شأنه أن يعقله.

٣. ميم: - وأيضاً إلى ما من شأنه أن يكون معقولاً بذاته وإلى غيره.

٤. ميم: سَيَبِين.

٥. ميم: من.

المشخصة، وأما إذا أخذت من حيث إنها هي المقتضية لكون كل ما تحل فيها من الصور والأعراض المحسوسة وغير المحسوسة أشخاصاً ذوات اوضاع، فلا يكون شيء من ذلك معقولاً ويكون مانعاً عن المعقولية.

### إشارة

لعلك تنزع الآن إلى أن نشرح لك أمر القوى الدراكية من باطن أدنى شرح، وأن تقدم شرح أمر القوى المناسبة للحس الظاهر الذي هو اللمس والذوق والبصر والسمع والشم، أولاً؛ ليكون ذلك أولى<sup>١</sup> من جهة التعليم، فاسمع: إن هذه القوى الباطنة إما أن تكون مدركة أو معينة على الإدراك، وإلا لم تكن لها تعلق بهذه المدركة، إما أن يكون إدراكها لما يمكن إدراكه بالحواس الظاهرة، وهو الصور، أو لما لا يمكن فيه ذلك وهو المعاني، والمعينة إما أن تكون إعاتها بحفظ المدركات من غير تصرف، أو يتصرف، فإن كانت إعاتها بالحفظ، فإما أن يعين مدركة الصور أو مدركة المعاني.

فهذه خمس قوى: الأولى مدركة الصور ويسمى حساً مشتركاً والثانية حافظتها ويسمى خيالاً ومصورة والثالثة المتصرف في المدركات ويسمى متخيلاً ومتفكراً باعتبارين، والرابعة مدركة المعاني ويسمى وهماً ومتوهمه، والخامسة حافظتها ويسمى حافظه أو ذاكرة، ويسمى جميعاً مدركة؛ لأن الإدراكات الباطنة لا يتم إلا بجميعها، ولنبداً يثبت الحس المشترك منها كونه أقرب إلى الحس الظاهر، فنقول:

أليس قد تبصر القطر النازل خطأ مستقيماً؟ والنقطة الدائرة بسرعة خطأ مستديراً؟ كله على سبيل المشاهدة، لا على سبيل تخيل أو تذكر. وأنت تعلم أن البصر إنما ترسم فيه صورة المقابل، والمقابل النازل أو المستدير كالنقطة، لا كالخط. فقد بقي إذن في بعض قواك هيئة ما ارتسم فيه أولاً، واتصل بها هيئة الإبصار الحاضر.

فعندك قوة قبل البصر إليها يؤدي البصر كالمشاهدة، وعندها تجتمع، كما ستعلم، المحسوسات فتدركها، ولهذا سميت حساً مشتركاً؛ وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها، وهذه هي معينة الحس المشترك بالحفظ. وبهاتين القوتين يمكنك أن تحكم أن هذا اللون غير هذا الطعم، وأن لصاحب هذا اللون هذا الطعم؛ فإن القاضي بهذين الأمرين يحتاج إلى أن يحضره المقضي، عليهما جميعاً؛ لأن النفس لا يدرك المحسوسات إلا بقوى جسمانية، كما سيأتي، ولا تدرك بحس، وأخذ من الحواس الظاهرة غير نوع واحد من المحسوسات،

فإذن لا بدّ لها حين يحكم على أبيض ما أنه ذو حلاوة من قوّة تدرك بها البياض والحلاوة معاً، ولا محالة تكون نسبة جميع المحسوسات إلى تلك القوّة نسبةً واحدة، وكما أنّ النفس لا تقدر على هذا الحكم إلا بقوّة مدركة للجميع، فلذلك لا تقدر عليه إلا بقوّة حافظة للجميع، وإلا فينعدم صورة كلّ واحدٍ من البياض والحلاوة عند إدراك الآخر والالتفات إليه.

والصادر عن الحسّ المشترك شيء واحد هو استنبات الضور الماذية عند غيبة المادة إتماً استبثت الألوان والأصوات والطعم وغيرها؛ لانقسام تلك الضور إليها، فهو بقصد ثانٍ وذلك كالإبصار، فإنّ فعله إدراك اللون ثمّ يصير مدركاً للضدين منه؛ لاشتغال اللون عليهما، ومما يدلّ على مغايرة الخيال للحسّ المشترك أنّ قوّة القبول غير قوّة الحفظ، فإنّ الماء مثلاً يقبل الشكل ولا يحفظه فيتركّب قياس: هكذا الماء يقبل الشكل، ولا شيء من الماء يحافظ له، ينتج من الثالث بعض قابل الشكل غير حافظ، فدلّ أنّ القبول غير الحفظ؛ إذ لو كان هو هو لكان كلّ قابلٍ حافظاً وليس كذا، فهذه قووي.

وأيضاً فإنّ الحيوانات - ناطقها وغير ناطقها - تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة، ولا متأدية من طريق الحواس. مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وإدراك الكبش معنى في التعجّة غير محسوس إدراكاً جزئياً تحكم به كما يحكم الحسّ بما يشاهده، فعندك قوّة هذا شأنها هي الوهم.

وأيضاً فعندك وعند كثير من الحيوانات العُجم، قوّة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها، غير الحافظ للضور هي المعينة له بالحفظ، ويُسمّى الحافظة والمتذكّرة، وهذه المعاني المدركة كهذه الصداقة وهذه العداوة لا يمكن أن يدركها الحسّ المشترك؛ لأنّها غير متأدية من طريق الحواس، ولا النفس الناطقة بذاتها من غير آلة؛ لأنّها لا تدركها إلا مضافة إلى صورة محسوسة أو متخيّلة لا تدركها النفس بذاتها، كما ستعلم؛ ولأنّ الإنسان بعقله لا يخاف من الخلوّ مع الميت في بيت محفوظة منه لقوّة أخرى. ولكلّ قوّة من هذه القوى آلة جسمانية خاصّة، واسم خاصّ:

فالأولى: هي المُسمّاة بـ «الحسّ المشترك» و«بنطاسيا»، وألّتها الرّوح المصبوب في مبادئ عصب الحسّ، لا سيّما في مقدّم الدماغ.

والثانية: المُسمّاة بـ «المصوّرة» و«الخيال»، وألّتها الرّوح المصبوب في البطن المقدّم، لا سيّما في الجانب الأخير، وكأنّهما أعني الحسّ المشترك والخيال رأس عين ينشعب منه خمسة أنهارٍ هي الحواس الخمس الظاهرة، وتادي الإدراكات الحسّية والحواس الظاهرة بواسطة الأرواح التي في الأعصاب إلى التي في مبادئ المتصلة بالرّوح المصبوب في البطن المقدّم. والمباحث الطبيعيّة تشهد بذلك، وتعلم فيها من جهة التّشريح أنّ مبادئ أعصاب أكثر الحواس



الظاهرة الحاملة بواسطة ما فيها من الأرواح؛ لقواها هو مقدم الدماغ، ولهذا قيل لا سيما قال<sup>١</sup> في مقدم الدماغ ولم يقل مطلقاً في مقدم الدماغ.<sup>٢</sup>

وليس المراد بالبادية في هذا الموضع انتقال، بل هي مستعارة لإدراك النفس بواسطة الروح المصوب إلى كل حس محسوسة، وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك للجميع، مثل جميع المحسوسات والقوة.

والثالثة: «الوهم»، وألتها الدماغ كله، لكن الأخص بها هو التجويف الأوسط من تجاويف الدماغ، وهذه هي الرئيسية الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فضلاً، كالحكم العقلي، ولكن حكماً تخليلاً مقروناً بالجزئية وبالصورة الحسنة، وعنه يصدر أكثر الأفعال الحيوانية.

وتخدمها فيها قوة رابعة، لها أن تُركب وتُفصل ما يليها من الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم، وتركب أيضاً الصور بالمعاني وتفصلها عنها. وتسمى عند استعمال العقل «مفكرة»، وعند استعمال الوهم «متخيلة». وسلطانها في الجزء الأول من التجويف الأوسط. وكأنها قوة ما للوهم، وبتوسط الوهم للعقل، ومعنى خدمتها أن الوهم يتصرف بواسطتها في المدركات وهم<sup>٣</sup> بذلك التصرف إدراكه لها، والتصرف يقتضي حضور المتصرف فيه عند المتصرف لا إدراكه له.

والباقية من القوى هي «الذاكرة»، وسلطانها في حيز الروح الذي في التجويف الأخير، وهو ألتها، وهذه هي حافظة المعاني، وسميت ذاكرة لأن الذكر لا يتم إلا بها.

وإنما هدى الناس إلى القضية بأن هذه هي الآلات: أن الفساد إذا اختص بتجويف أوزت الآفة فيه، كما دلت عليه التجارب الطبية، ولا تتميز بهذا البيان موضع المدرك من موضع الحافظ، ولا يبين به أيضاً موضع القوة الوهمية، فإن الأطباء لم يعترضوا إلا للخيال الذي آلته البطن المقدم من الدماغ والفكر الذي آلته البطن الأوسط المسمى ب «الدودة» وللذكر الذي آلته البطن الأخير.

ثم اعتبار الواجب في حكمة الصانع تعالى أو عنايته أن يقدم الأقتص للجرماني، ويؤخر الأقتص للروحاني لتقدم إدراك الصور على إدراك المعاني، ويُعيد المتصرف فيها حكماً واسترجاعاً للمثل المنمحية عن الجانبين عند الوسط، عظمت قدرته!!

١. ميم: - قال.

٢. ميم: - ولم يقل مطلقاً في مقدم الدماغ.

٣. ميم: ويتم.

## إشارة

وأما نظير هذا التفصيل في قوى النفس الإنسانية على سبيل التصنيف<sup>١</sup> كونها متعلقة بذات واحدة مجزده أتما يختلف بحسب الاعتبارات لا على سبيل التنوع. كالقوى الحيوانية المتباينة الذوات كونها مبادئ أفعال مختلفة، فهو أن النفس الإنسانية - التي لها أن تعقل جوهرًا، له قوى وكمالات ثانيه هي أفعال هذه القوى.

فمن قواها: ما لها بحسب حاجتها إلى تدبير البدن، وهي القوة التي تختص باسم «العقل العملي». وهي التي تستنبط الواجب - فيما يجب أن يفعل من الأمور الإنسانية جزئية، لتوصل به<sup>٢</sup> إلى أغراض اختيارية - من مقدمات أولية وذائعة وتجريبية<sup>٣</sup>، وباستعانة بالعقل النظري في الرأي الكلي، إلى أن تنتقل به إلى الجزئي باستعمال مقدمات جزئية أو محوسة فتعمل بحسب ذلك حتى تحصل مقاصده الدينية والدنيوية.

ومن قواها ما لها بحسب حاجتها إلى تكميل جوهرها عقلا بالفعل؛ فأولها قوة استعدادية لها نحو المعقولات، وقد يسميها قوم «عقلاً هيولانياً» نسبتها<sup>٤</sup> لها بالهولي الأولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها، وهي كاللوح الخالي من الكتابة، وهي حاصلة لنفوس الأطفال، وهي «المشكاة» المذكورة في الآية التي هي:

«اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي رُجَاةٍ الرُّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»<sup>٥</sup>

وإنما سُميت بـ «المشكاة» لكونها مظلمة في ذاتها قابلة للتور لا على التساوي؛ لاختلافها بحسب المادة والضورة.

١. ميم و طوسی: التّصنيف.

٢. ميم: بها.

٣. ميم: تجريبية + غيرها.

٤. ميم: سماها.

٥. ميم: تشبيهاً.

٦. نور، آية ٣٥.

وتتلوها قوّة أخرى تحصل لها عند حصول المعقولات الأولى فتهيأ بها لاكتساب الثواني<sup>١</sup> إمّا بالفكرة تسوق<sup>٢</sup> تتبعث عليها، وهي «الشجرة الزيتونة» في الآية، إن كانت ضعفى. فإنّ الشجرة المذكورة وإن كانت مستعدّة لأن تصير قابلة للتور بذاتها لكن بعد حركة كثيرة وتعب أو بالحدس من غير حركة فكرية - سواء كان مع شوق أو لا مع شوق - فهي زيت أيضاً إن كانت أقوى من ذلك. فإنّ الزيت أقرب إلى قبول التور من الزيتونة، فتسمى، أي هذه التي وقع بها التهيؤ<sup>٣</sup> المذكور. «عقلا بالملكة»، وهي «الزجاجة»: لأنّها شقافة في نفسها قابلة للتور أتم قبول والشريفة البالغة منها في الفكرة أو في الحدس، قوّة قدسية «يكاد زيتها يضيء»<sup>٤</sup> ولو لم تمسسه نار؛ لأنّها تكاد تعقل بالفعل ولو لم يكن شيء يخرجها من القوّة إليه.

ثمّ يحصل لها بعد ذلك قوّة وكمال. أمّا الكمال فإن تحصل لها المعقولات بالفعل مشاهدة متمثلة في الذهن، وهو (نورٌ على نور)، فإنّ الصور المعقولة نور والنفس القابلة لها نور آخر. وأمّا القوّة فإن يكون لها أن تحصل المعقول المكتسب المفروغ عنه كالشاهد متى شاءت، من غير افتقار إلى اكتساب، وهو (المصباح): لأنّه ينير بذاته من غير احتياج إلى نور يكتسبه. وهذا الكمال يُسمّى «عقلا مُستفاداً»: لاستفادة النفس إياه من العقل الفعّال، وهذه القوّة تُسمّى «عقلا بالفعل».

والذي يُخرج من الملكة إلى الفعل التام ومن الهيولاني أيضاً إلى الملكة، فهو «العقل الفعّال»: إذ الشيء لا يخرج نفسه من القوّة إلى الفعل، وإلا لكان بالفعل دائماً، بل إنّما يخرج غيره، وقياس عقول الناس في استفادة المعقولات إلى هذا العقل الفعّال هو قياس إبصار الحيوانات في مشاهدة الألوان إلى الشمس، وهذا هو «النار» التي تستعمل<sup>٥</sup> المصايح كلّها منها.

والحكم يحمل هذه المراتب على ما ورد في الآية إنّما هو حكم بمجرد المطابقة لا بأنّها مطابقة مقصوده من الآية، فإنّ الجزم بذلك يحتاج إلى نقل صحيح، فمراتب القوّة النظرية بحسب استكمالها هي هذه الأربع، العقل الهيولاني كقوّة الكتابة للطفل، والعقل بالملكة، كما للأُمّي المستعدّ لتعلّم

١. ميم: لاكتساب + المعقولات.

٢. ميم: الثواني + التي هي النظريات على مراتب.

٣. ميم: بشوق.

٤. ميم: الهوا.

٥. همان.

٦. ميم: تشتعل.

الكتابة، والعقل بالفعل، كالفادر على الكتابة إذا لم يكتب، فالعقل المستفاد، كما للمباشر للكتابة. والعقل المستفاد هو الغاية المقصود وهو الرئيس المطلق.

وكل ما يتقدمه من القوى الإنسانية والحيوانية والنباتية، فهي خدّم له على مراتب لا يخفى عليك الإحاطة بها بعد وقوفك على أحوال القوى المذكورة، ونسبته المعارف والعلوم بالأنوار فيه مناسبة ظاهرة، وكذا نسبه ما يتصف بها من حيث اتصافه بها، بل يجب أن يكون كل مدرك لذاته نوراً، فإن التور هو الظهور، والتور الجرمي هو هيئة في الجرم فهو ظهور لغيره، ونور لغيره، فلو كان قائماً بنفسه لكان نوراً لذاته، فظاهراً لذاته، وكان حياً، وكل حي بذاته نور مجرد، وكل نور مجرد حي بذاته، وموجود عند ذاته، فالحيوة هي نفس التورية المجردة.

ولهذا عبّر عن الباري تعالى بأنه نور الأنوار، ونور السموات والأرض، وعبّر عن العقول والتفسي بأنها أنوار وأشعة من نوره عزّ وعلا، وتعام تقرير ذلك غير لائق بهذا الموضوع، بل غير لائق بهذا المختصر جملة.<sup>١</sup>

### تنبيه

لعلك تشتبه الآن أن تعرف الفرق بين «الفكرة» و«الحدس»، فاسمع:

أما «الفكرة» فهي حركة ما للتفسي في المعاني مستعينة بالتخيّل في أكثر الأمر: إذ الفكر في الجزئيات أكثر منه في الكلّيات، وإذا كان في الكلّيات كانت الاستعانة بالتفكير الذي هو مغاير للتخيّل بالاعتبار، كما عرفت، وتطلب بها الحد الأوسط أو ما يجري مجراه ممّا يضاربه إلى علم بالمجهول حالة الفقد استعرضا للمخزون في الباطن وما يجري مجراه من الصور العقلية التي لا تحصل في آلة جسمانية، كما ستعلم، وربما تأدّت إلى المطلوب وربما انبثت، وإذا انبثت فقد لا تُسمى فكراً بحسب الاصطلاح.

وأما «الحدس» فهو أن يتمثل الحد الأوسط في الذهن دفعة، إمّا عقيب طلب وشوق من غير حركة، وإمّا من غير اشتياق وحركة؛ ويتمثل معه ما هو وسط له، وهو المطلوب، أو في حكمه، وهو ما يتمثل مع المطلوب من العلوم النظرية بالفرق بينهما وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس.

١. ميم: و + بأنه.

٢. نك: سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ٢، كتاب حكمة الإشراق، ص ١٠٩، في إثبات نور الأنوار.

٣. ميم و سين: بهذه الحركة.

٤. ميم و سين: العلم.

٥. أنبت، ينبت، إنباتا، به معنى فيضله يافتن و قطمي شدن «بت» رفته به باب انفعال.

### إشارة

وتعلك تشتهي زيادة دلالة على القوة القدسية، وإمكان وجودها، فاسمع :  
أنت تعلم أن للحدس وجوداً؛ وأن للناس فيه مراتب وفي الفكر أيضاً، فمنهم غبي لا يعود  
عليه الفكر برادة، ومنهم من له فطنة إلى حد ما ويستمتع بالفكر، ومنهم من هو أنقف من ذلك  
ونه إصابت في المعقولات بالحدس؟!

وتلك الثقافة غير متشابهة في الجميع، بل ربما قلت وربما كثرت في الكيف وفي الكم، أما  
في التكيف فبسرعة التآدية وبطءها، وهو في الفكرة أكثر؛ لاشتمالها على الحركة، وأما في الكم فلكثرة  
عدها وقلتها، وهو في الحدس أكثر. وكما أنك تجد جانب النقصان منتهياً إلى عديم الحدس،  
فأيقن أن الجانب الذي يلي الزيادة، يمكن انتهاؤه إلى غنى في أكثر أحواله عن التعلم والفكر.

### إشارة

إلى إثبات العقل الفعال وبيان كيفية إفاضته للمعقولات على النفوس الإنسانية فإن اشتهدت أن  
ترداد في الاستبصار على ما استبصرت به من قولنا: «إن النفس الإنسانية لا بد من مخرج لها من القوة  
إلى الفعل» هو العقل الفعال، فاعلم أنك سيبين لك أن المرسم بالصورة المعقولة من شيء غير  
جسم، ولا في جسم؛ وأن المرسم بالصورة التي قبلها، وهي الحسية والحالية والوهمية، قوة في  
جسم، أو جسم.

وأنت تعلم مما سلف أن شعور القوة بما تدركه هو ارتسام صورته فيها، وأن الصورة إذا كانت  
حاصلة في القوة لم تغب عنها القوة، بل كانت مدركة لها بالفعل. أرايت القوة إن غابت عنها ثم  
عادتها والتفتت إليها، هل يكون قد حدث هناك غير تمثيلها فيها؟<sup>٢</sup> فيجب إذن أن تكون

١. ميم: تشتهي + أن تعرف.

٢. سين: من.

٣. المسألة الرابعة: قال الشيخ رحمه الله: أدراك الشيء هو أن تكون حقيقته ... وقال أيضاً: أعلم أنك تستبين لك أن  
المرسم ... قد حدث هناك غير تمثيلها فيها. مسعودي قلت: إنه جعل حقيقة الإدراك حصول مثال المدرك في ذات  
المدرك، والقوة المدركة تنقسم إلى جسمانية وغير جسمانية؛ فغير الجسمانية هي القوة العاقلة التي تعبر عنها بالنفس  
الناطقة؛ ومدركاتها إنما كليات وهي الصور المعقولة والحقائق المجردة عن المواد ووجودها في الأذهان فقط وأما  
جزيئات وهي ذوات موجودة في الأعيان مجردة عن المواد الجسمانية مفارقة لها، مبراة عنها، قائمة بذواتها كذات  
الأول تبارك وتعالى وذوات العقول والنفوس. وأما الجسمانية فهي الحواس الظاهرة والباطنة ومدركاتها جميع الأجسام  
←

وما يتعلق بها من الصور والأعراض والأمور المتخيلة والمتوهمة منا يكون لها مثال في الخارج أو لا يكون ككثير من الأشكال الهندسية التي لا وجود لها في الخارج أصلاً فإدراك القوة العاقلة لمُدركاتها هو ملاقاتة حصلت بين القوة العاقلة وبين صور الحقائق المعقولة وأعى بالملاقاتة ارتسام القوة بها وحصول تلك الصور فيها: فهو حقيقة تعقل الشيء، وحقيقة العلم والشعور بالشيء، وإدراك القوة الجسمانية لمُدركاتها هو ملاقاتة حصلت بين القوة وبين مثال الشيء المُدرك وهو ارتسام القوة بمثال الشيء المُدرك وبيان ذلك أن القوى الجسمانية التي تسرى من القلب أو الدماغ إلى أعضاء البدن، إذا وصلت إلى العضو الذي هو ألتها في الإدراك وحدث في العضو أيضاً كيفةً مثل كيفة الشيء المُدرك؛ فيجتمع في العضو الواحد القوة مع الكيفة فيحصل بينهما ملاقاتة واجتماع في موضوع واحد فتلك الملاقاتة يعبر عنها بالإحساس والإدراك؛ مثاله قوة اللمس المُودعة في بَشرة اليد مثلاً فإنها تدرك الحرارة القائمة بالأجسام الحارة؛ فإذا لمسنا الجسم الحار باليد انفعلت بشرة اليد عن تلك الحرارة أي حدث فيها حرارة مشابهة لتلك الحرارة واجتمعت الحرارة الحادثة مع قوة اللمس في ظاهر البشرة اجتماع عرضين في موضوع واحد وحصل بينهما ملاقاتة فهو حقيقة الإحساس بتلك الحرارة والإدراك لها وكذا في جميع المحسوسات. فتقوة الذوق مُودعة في ظاهر اللسان وكيفة الطعم قائمة بالشيء المطعوم؛ فإذا وصل المطعوم إلى اللسان انفعل عنه اللسان وحدث فيه كيفةً مشابهة لذلك الطعم من الحلوة أو الحموضة أو غيرهما فحصلت ملاقاتة واجتماع بينها وبين القوة المُودعة فيه، فهي حقيقة إدراك الطعم. فالمُدرك المحسوس الذي يشاهده الحس ويلاقيه في الحقيقة هو مثال الطعم القائم بالمطعوم والحرارة القائمة بالجسم الحار لا نفس تلك الحرارة والطعم؛ هكذا في جميع المحسوسات فإن القوة الباصرة القائمة بالزوج الذي في العصبه المجوفة التي في العين يدرك المصبرات التي هي ألوان الأجسام وأشكالها ومقاديرها وحقيقة ذلك الإبصار هي ملاقاتة بين القوة وبين مثل تلك الألوان والأشكال؛ فيحدث في هذا الزوج كيفةً مشابهة للون الجسم المرئي وشكله كما تحدث الصورة في المرأة فتجتمع القوة الباصرة وتلك الكيفة في الزوج الذي في العصبه فذلك الاجتماع والملاقاتة هي حقيقة الرؤية والإبصار. فإذن حقيقة الإدراك هي ملاقاتة المُدرك لمثال المُدرك. ثم هذا المثال قد يكون مثال حقيقة هي موجود في الأعيان كما ذكرنا وقد لا يكون كممثل الأشكال الهندسية في الذهن كما سبق ذكره؛ وعند هذا سببه مثلاً تجوز أن لا حقيقة؛ إذ المثال إنما يكون مثلاً إذا كان شئاً آخر مماثلة هذا ويطابقه؛ فهو بهذا الاعتبار مثال. فإذا لم يكن هناك شيء آخر فلا يكون هذا في الحقيقة مثلاً؛ إلا أن المقصود هو أن الشيء الحاصل عند القوة قد يكون مثلاً لحقيقة أخرى خارجة عن الذهن وقد لا يكون وهذا الذي حكيناه هو ما اتفق عليه الأكرور.

أما الذي انتهى إليه البحث والتظن هو أن حقيقة الإدراك أمر وراء الملاقاتة، بل هي حالة إضافية للمُدرك إلى الشيء المُدرك يعبر عن تلك الحالة بالظهور والكشف والشعور والعلم ولا يمكن تعريفها بالحدّ والرسم كما لا يمكن تعريف الوجود بهما؛ أما الحدّ الحقيقي الذي يتعرض فيه للجنس والفصل كما عرفناه في المنطق فلا يخفي امتناع التعريف به، وأما الرسم فهو لتعريف الخفي ولا شيء أعرف وأشهر من العلم والمعرفة كما لا شيء أظهر وأوضح من الوجود. ومما يدل على أن الإدراك أمر وراء الملاقاتة والتمثل أننا ندرك ذاتاً أي القوة المُدركة منا التي هي حقيقة نفسنا العاملة بحقائق الأشياء تعلم ذاتها وتشعر بها ومن المحال أن يرسم في ذاتنا صورة ذاتنا وأن يُسَّ في جوهر نفسنا صورة مطابقة من جميع الوجوه لصورة نفسنا فيجتمع فيها صورتان لها فقد عرفت أن السوادين لا يجتمعان في موضوع واحد، فإن كان حقيقة الإدراك هو هذا الارتسام والملاقاتة وذلك لا يعقل إلا بين اثنين ولا اثنيّة هاهنا فلا ارتسام ولا ملاقاتة فلا شعور ولا إدراك؛ لكنّ الشعور والإدراك حاصل فليس حقيقة الشعور والإدراك هي حقيقة الارتسام والملاقاتة. فإن قيل: الملاقاتة بين القوة المُدركة وبين الشيء المُدرك يكون إدراكاً؛ لأنّ حالة الملاقاتة يكون الشيء حاصلاً حاضراً عند القوة المُدركة مشاهداً لها غير غائب عنها والشيء أقرب إلى ذاته من الغير الحاضر عنده، فالقوة العاملة منا أقرب إلى ذاتها من غيرها الحاضر عندها فهي أبداً حاضرة لذاتها غير غائبة عنها فذلك الحضور هو الإدراك

وإن لم تكن اتسببية وتغاير، فإنَّ ذلك يقع ضائعاً فيما يرجع إلى حقيقة الحضور والحصول الذي هو حقيقة الإدراك. قلنا: إن صحَّ هذا فليكن شعورنا بذواتنا حاصلًا بالفعل دانماً؛ لأنَّ العلاقة والحضور إذا كانا حاصلين بالفعل كان الشعور حاصلًا بالفعل إن كان دانماً كان الشعور دانماً وإن كان في وقت كان الشعور في وقت وسعورنا بذواتنا ليس بالفعل دانماً بل نارة بالقوة القريبة من الفعل وهذا لاشكَّ فيه، فإنَّ التام والمغنى عليه لا يشعر كلُّ منهما بذاته، بل القبطان في أكثر أحواله غافل عن ذاته ليس له شعور بالفعل بها وخصوصاً إذا كان منشغلاً بفكر آخر، ملتفتاً إلى معقول أو محسوس ناظراً فيه لا غير فيكون ما سوى الملتفت إليه معلوماً بالقوة لا بالفعل. فإن كان علمنا بذاتنا هو حضور ذاتنا لذاتنا فذاتنا حاضرة بالفعل دانماً فليكن العلم دانماً فحين لم يكن كذلك عَلِمَ أنَّ الشعور أمر آخر سوى الحضور والملاقة.

ومتما يدلُّ عليه أيضاً أنَّ كلَّ واحد متما يعلم ذاته ويعلم أنه يعلم ذاته ويعلم أنه عالم بعلمه بذاته وهكذا إلى غير النهاية؛ ولاشكَّ أنَّ العلم بالذات غير العلم بالعلم بالذات فالمعلوم في أحدهما هو الذات وفي الآخر هو العلم بالذات ولا يخفى أنَّ هذه العلوم لنا بالقوة لا بالفعل ولنا أن نجعلها بالفعل متى شئنا فإذا جعلناها بالفعل فأتي ملاقة وحضور حدثت هنا لم تكن موجودة قبل ذلك. والذي نزيد به بياناً أنَّ الواحد متما إذا علم ذاته كان العالم والمعلوم والعلم على موجب كلامكم شيئاً واحداً وهو حقيقة نفسه التاطقة العاقلة وإذا علم أنه علم ذاته كان هذا عالماً آخر غير العلم الأول والمعلوم في هذا العلم الثاني هو العلم الأول لكنَّ العلم الأول هو العلم الثاني في هذا العلم الثاني ما هو العلم والعالم والمعلوم في العلم ذاته فالمعلوم في هذا العلم الثاني هو ذاته فالعلم والعالم والمعلوم في العلم الثاني ما هو العلم والعالم والمعلوم في العلم الأول فمهما كان العلم بالذات حاصلًا بالفعل لزم أن يكون العلم بالعلم بالذات أيضاً حاصلًا بالفعل؛ لأنَّ الكلَّ عبارة عن شيء واحد هو ذاته والشئ الواحد في حالة واحدة إما أن يكون بالقوة أو بالفعل. ثمَّ قولنا هذه العلوم لنا بالقوة لا بالفعل هو كقولنا ذاتنا حاصلة بالقوة لا بالفعل ولا يخفى بطلان هذا القول فصَحَّ أنَّ العلم بالذات غير حقيقة الذات. بل هو أمر إضافي للذات إلى ذلك الأمر الإضافي الأول لا إلى الذات؛ فالمعلوم في العلم الثاني غير المعلوم في العلم الأول فصَحَّ أنَّ حقيقة العلم والإدراك أمر وراء الملاقة المذكور.

ثمَّ القول بانقسام المدرك إلى جسماني لا يدرك غير المحسوسات وإلى غير جسماني لا يدرك غير المعقولات قول مشهور مقبول اتفق عليه الجمهور ولم يخالفهم فيه إلا أفضلُ زماننا الذي خصه الله تعالى بيزيد البحث وهو صاحب كتاب المعبر (أبو البركات البغدادي) شكر الله سعيه وأحسن جزائه وأنت لو سلكت منهج الإنصاف وتركزت الميل والعصبية ولا حظت المذاهب بعين الاعتبار عرفت أنَّ الحقَّ هو ما ذهب إليه لأنك لا تشكَّ في أنك تسمع الأصوات وتبصر الألوان والأشكال وتدرک بعض المعقولات ولا تشكَّ أيضاً في أنك واحد بالعدد ولستَ باتين وليست ذاتك الواحدة هي القوى المتعددة التي تزعم أنها في شخصك وهذا كله مما لا يرتاب فيه عاقل فإن كان المدرك للمعقولات غير المدرك للمحسوسات فجوهر ذاتك الذي هو أنت عند التحقيق لم يدركهما جميعاً؛ إذ لو أدركهما لكان المدرك لهما واحداً أو لكننت أنت اثنين لا واحداً بالعدد فالقوة التي تدرک المعقولات منك هي جوهر نفسك التاطقة التي هي أنت لست غيرها ولا هي غيرك والقوة التي تدرک المحسوسات إن كانت غير جوهرك الذي هو أنت؛ فأنت إذن ما أبصرت وما سمعت ولا أمكنت ذلك، بل غيرك الذي سمع وأبصر وإن كانت عين جوهرك حتى كنت تسمع وتبصر كما تعقل كان المدرك للكلِّ هي ذاتك ونفسك الواحدة. فإن قلت إنَّ القوة الباصرة التي في العين آلة لي تدرک وتبصر ثمَّ تردِّي ما أدركته إلى العلاقة بيني وبينها فيحصل لي شعور بالشئ الذي أدركته الآلة؛ قلنا لك وبعد التادية إليك هل تدرک أنت الشئ المبصر كما أدركته الآلة أم لا؟ فإن قلت نعم فأدراكك غيرٌ وإدراك الآلة غيرٌ وإدراك الآلة يقع ضائعاً في إدراكك وهو بمنزلة إدراك زيد عمرو مع أدراكك فإنك لا تحتاج في إدراكك إلى إدراكك، إنما تحتاج إلى التادية إليك. فهلاً قلت إنَّ شبح المبصرات تطبع في العين ثمَّ تأدِّي منهما إلى النفس بقوة مؤدبية إليها لابقوة مدركة؛ إذ

الحاجة إلى المزيدة لا إلى المدركة. وإن قلت: أنا لا أدركُ بعد التأدية التي فأنت إذن ما أبصرت وما أدركت لكن علمت بأن العين التي هي آلتك والقوة الباصرة التي فيها قد أبصرت وأدركت شيئاً وهذا العلم غيرٌ وحقيقة الرؤية غيرٌ؛ فالعلم بالإبصار لا يكون إبصاراً البتة؛ غير آتي ما أتتكَ تشك في أنك تبصر وتسمع. فإذن القوة الباصرة والتسامعة فيك هي جوهر نفسك لا غير إلا أنها تفتقر في فعل الإبصار إلى آلة مخصوصة هي العين والزوج التي فيها تستمى العين والزوج باصرة مجازاً؛ لأنها آلة الإبصار وهكذا جميع المحسوسات تدركها النفس وتحتاج في كل نوع إلى آلة أخرى؛ إنما المعقولات هي التي تدركها بذاتها لا بآلة.

وأما ما قيل في كيفية الإبصار من أن صور المبصرات تطبع في الزوج التي في العين ونسري إلى مقدم الدماغ عند التقاء العصبين فتشاهدها للقوة هناك وتدركها فقد ظهر بطلانه بما أورده صاحب المعبر فإن أمكن أن تطبع في جزء من الدماغ أو في الزوج التي فيه صورة فتلك الصورة تكون لا محالة مساوية في القدر لذلك الجزء أو أصغر منه ويستحيل أن تكون أكبر منه. فإن المقدار الأكبر لا ينطبق على المقدار الأصغر وهذا لا يرتاب فيه عاقل ونحن نرى أجساماً تكاد ترتفع النسبة بينها وبين الجزء المذكور من الدماغ في المقدار لعظمها وصغره فكيف تنتقش صورها في الدماغ مع ما لها من الأطوال والعروض والمقادير؟ وكيف يسعها الدماغ ويحتملها؟

فإن قالوا إنما تنتقش فيه صورة صغيرة محاكية لصورة الجسم العظيم المقدار مشابهة له في كل شيء إلا في المقدار كإنسان العين مثلاً فإنه مثل صورة الإنسان في كل شيء إلا في القدر؛ قلت: فينبغي أن ترى الصورة المنطبعة على مقدارها الذي لها الأكبر فالجبل العظيم الذي يزيد ارتفاعه على ألفي ذراع لو انطبعت صورته في الدماغ فإتاما تطبع صغيرة بقدر الدماغ فيجب أن تراها صغيرة كما انطبعت ولا تدرك ارتفاع الجبل وعظمته وقدره فإن ذلك لم ينطبع فائقوة الباصرة إذا لم تشاهد إلا هذه الصور الصغار فلا يدرك إلا مقاديرها فمقدار الجسم الخارج كيف صار مدركاً والقوة لم تشاهدها إلا بطريق الاستدلال بالأثر على المؤثر ولو كان كذلك لم يصر مقدار الجسم الخارج محسوساً. بل معلوماً من مشاهدة أثر والعلم الحاصل بالشيء بطريق الاستدلال بالأثر على وجوده الإحساس به.

فإن قالوا: الصورة المنطبعة في الدماغ وإن كانت في الحقيقة صغيرة إلا أننا تراها على مقدار الجسم الذي تحاكيه الصورة كما نرى صور الأجسام ومقاديرها العظيمة في المرأة الصغيرة، فإن صورة الجبل العظيم تطبع في المرأة مع صغر حجم المرأة فالعين كمرأة صغيرة تنتقش فيها صور الأجسام العظيمة وتتأذى منها إلى مقدم الدماغ فتنتقش فيه فندركتها مثل ما ندركتها في المرأة فكما ندرك الأجسام العظيمة مع مقاديرها التي هي أضعاف مضاعفة لسطح المرأة فيها فكذلك ندركتها في المرأة العين أو الدماغ؛ قلنا هذا هو منشأ الغلط ومزلة القدم، فمن الذي يقول بانطباع الصور في المرأة. بل كما يستحيل انطباع صورة هي أعظم من الدماغ في جزء من الدماغ يستحيل أيضاً انطباع صورة هي أعظم من سطح المرأة في المرأة ولو انطبعت الصورة التي هي تحاذي بها المرأة فيها لكان ينبغي أن ترى تلك الصورة في سطح المرأة على أي وضع ونسبة يكون لنا مع المرأة والوجود بخلافه فإنا إذا وضعنا امرأة على الأرض بحيث يكون سطحها على محاذاة جزء مخصوص من سقف البيت مثلاً فلو انتقش صورة ذلك الجزء من السقف في سطح المرأة فينبغي أن لا ترى إلا ذلك الجزء في سطحها وليس كذلك؛ فإنا كلما بددنا أوضاعنا مع المرأة وهي قازة في مكانها، تبدل الصور التي تراها فيظهر عند كل وضع صورة أخرى فإن سبب الانطباع هو المحاذاة وهي غير مختلفة فينبغي أن ينطبع فيها كل صورة تحاذيها يظهر لنا جميع تلك الصور على أي وضع كنا لأننا نرى سطح المرأة في كل حال وفي كل وضع فيجب أن نرى النقش الحاصل فيه كما لو نقشنا عليها صورة أخرى فإنا تراها أبداً عليها ولا كذلك حال المرأة فإنه قد ينظر في المرأة شخصان يرى كل واحد منهما صورة صاحبه ولا يرى صورة نفسه وعلى عكسه فلو انطبعت صورتان في المرأة لكان ينبغي أن يظهر جمعاً لهما فحين لم يكن كذلك علم أنه لا ينطبع فيه الصورة البتة وأما أنه كيف يرى في المرأة ما لا ينطبع فيها فبيّن ذلك ونقول: إذا نظرنا نحن في امرأة وأوقفنا البصر على جزء مخصوص



منها أمكننا أن نتوهم خطأ مستقيماً ممتدّاً من البصر إلى ذلك الجزء إلى مركز العالم، فلنفعل ذلك ونتوهم سطحاً بين الخطّين ونفرض ذلك السطح قاطعاً للمرأة حتّى يحدث على وجهها خطّ مستقيم ويكون الخطّ الممتدّد من البصر إلى سطح المرأة واقعاً على هذا الخطّ؛ فيحدث من التقاء الخطّين زاويتان لا محالة على وجه المرأة إحداهما إلى مايلي جهتنا إن كان وجه المرأة على موازاة وجه الأرض أو إلى مايلي جهة الأرض إن كان المرأة على وضع آخر وتسمّى هذه الزوايا زاوية الشعاع والخطّ الممتدّد من العين إليها خطّ الشعاع وتوهم خطأً آخر يخرج من ملتقى الخطّين في هذا السطح الواقع على وجه المرأة في الجهة الأخرى من زاوية الشعاع على وجهه يحيط هو مع الخطّ المتوهم على سطح المرأة بزوايا أخرى مساوية لزاوية الشعاع وتسمّيها زاوية الانعكاس ويُسَمّى هذا الخطّ خطّ الانعكاس وتختلف زاوية الشعاع لا محالة في الضفر والكبر باختلاف وضع المرأة مع الناظر فيها وزاوية الانعكاس أبداً نفرضها مثل زاوية الشعاع. وإذا عرفت هذا فنقول: كلّ شيء يقع على محاذاة خطّ الانعكاس وعلى استقامته وفي صوب امتداده فيراه الناظر في المرأة وما لا يكون على ذلك الضوب فلا يراه البتّة. فإذا كان زاوية الشعاع حادةً فخطّ الانعكاس لا يقع على وجه الناظر فلا يرى وجهه في المرأة وإذا صارت زاوية الشعاع قائمةً فينتطح لا محالة خطّ الشعاع على خطّ الانعكاس فيرتدّ خطّ الانعكاس إلى وجه الناظر فيرى وجهه في المرأة وهذا كلّهُ قد تبين في علم المناظر ويدلّك عليه التجربة والاعتبار إن أردت.

وهكذا ضوء الشمس وشعاعها فإنما إذا وقعت على جسم صقيل كشفن أو امرأة أو ماءٍ صافٍ ينعكس منه فيقع على كلّ شيء يكون على محاذاة خطّ الانعكاس فضيئته والمرايا الجزافة عملت مقرة الوجه نسبةً ينعكس من أطرافها أشعة الشمس الواقعة عليها إلى المركز فيكثر الشعاع عند المركز فيحترق الهواء الذي فيها وتحرق ما يحاذي بها فقد تبين بهذه الجملة أنّ صورة المرئي لم تطبع في المرأة وأنّ الذي يُظنّ أنّه يُرى في المرأة ليس فيها البتّة. بل الناظر في المرأة إنما يرى ذات الشيء وحقيقة لا مثاله فحقيقة الرؤية شعور النفس بالمرئي بتوسط آلات مخصوصة هي العين مع ما فيها من الزوج والتور وقد عرفت أنّ الزوج جسم لطيف وأنّ التور عرض قائم به وكما لا يبدّد في الرؤية من أن يكون المرئي مستيراً إما في ذاته كالكواكب والكتار وإما بوقوع التور عليه من غيره لا بدّ أيضاً أن تكون العين التي هي آلة الرؤية ذات نور وضياء فمن قلّ التور في عينه ضعّف بصره ومن كثر نور عينه قويّ بصره ويشهد لذلك الاعتبارات الطيبة. فإنّ من ضعّف بصره لقلة التور ونقصانه لا لغلظه كانت رؤيته من القرب أسهل وأيسر. بل لا يرى من البعد شيئاً؛ لأنّ التور القليل يتفرق في المسافة التي بينه وبين الشيء فلا ينتهي إليه. وأما إن كان الضعف للعلوّ فقط فيرى من البعد دون القرب؛ لأنّه إذا تحرك في المسافة التي بينه وبين الشيء تخلل شيء غلظه بسبب الحركة فيرتفع المانع من الرؤية فحده البصر أبداً بكثرة نور العين وبشدة صفاء الزوج حتّى أنّ بعض الحيوانات التي كثر نور عينها تبصر في ظلمة الليل فالإبصار يتوقّف على وقوع نور البصر على الشيء المبصر ولا نعني بوقوع نور البصر على الشيء انتقال نور العين إليه بأن يخرج من العين ويسري في الفضاء الذي بين العين والشيء المرئي حتّى يصل إليه ويقع عليه فإنّ انتقال العرض من موضوعه محال وكذا نور الشمس والتار، فإنّه لا يخرج من قرص الشمس فيسري في فضاء العالم ولا من جرم النار فإن ذلك محال ولكن معناه أنّه يحدث في الهواء الذي بين العين وبين الشيء المرئي كهيئة مشابهة لنور العين بسببه كما يحدث في الهواء بسبب التور الذي في قرص الشمس هذا التور والضوء الذي نشاهده وكما يحدث في هواء البيت في ظلمة الليل نور بسبب ضوء السراج. فإذا تكيف الهواء الذي بين العين والشيء المرئي بتلك الكيفية التي حدثت فيه بسبب نور العين استعدّ؛ لأنّ يصير آلة للنفس في فعل الإبصار فيبصر النفس الشيء باتصال هذه الآلة به ولنتوسّع في إطلاق اسم نور العين على هذه الكيفية الحادثة في الهواء كما توسّعنا في إطلاق اسم نور الشمس على الضوء الحادث في الهواء بسبب الشمس. فنقول: نور العين مادةٌ تمتدّد من العين على استقامة الخطّ الذي سميّناه خطّ الشعاع حتّى يصل إلى الشيء المرئي فتدركه النفس به وتارة تصل على استقامته إلى جسم صقيل

كشفت أو مرآة فينعكس منه ويمتد على خط الانعكاس إلى أن يصل إلى الشيء فتدركه النفس فالمرآة سبب انعطاف التور وانعكاسه فقط وأما سبب الزوية في المرآة وغيره واحد وهو وقوع نور البصر على الشيء المُبصر. والذي يدل على اتصال نور العين بالمرني. وحدوثه في الهواء أن كل فعل للنفس يكون بألة جسمانية فلا بد فيه من اتصال الآلة بمحل الفعل فإنه إن لم يتصل الآلة به لم يكن هواءً وافٍ بوقوع الفعل فيه من محل آخر؛ فتميزه عن غيره إنما كان بسبب اتصال الآلة به وإذا لم يكن بد من الاتصال فلا يخلو إما أن يتحرك المرني أو مثاله إلى الآلة وهي العين وقد بينا استحالته وإما أن تتحرك الآلة إلى المرني ولا يمكن ذلك إلا بهذا الطريق الذي قلنا وهو أن يحدث هذه الكيفية والقوة في الهواء فيتصل بالمرني.

ومما يدل على بطلان القول بالانطباع أننا ندرك التفرقة في القرب والبعد بين ما يقرب منا ويبعد من الأشياء التي نراها فلو كان المُدرك المشاهد هي الصورة المنطبعة في الدماغ لا الشيء الخارج الذي هو في مكانه وحيزه الحقيقي لكان ينبغي أن لا يدرك تفاوتاً في القرب والبعد؛ لأنَّ الصَّور كلها إنما تطبع في موضع واحد من داخل الدماغ ليس بعضها أقرب إلينا وبعضها أبعد؛ والمسافة التي بيننا وبين الأشياء المرتبة لا يعقل انطباعها في الدماغ البتة بخلاف صور الأجسام، فإنها مما يمكن نقشها على سطح الجسم وأما المسافة فمما لا يقبل التفتش على سطوح الأجسام فمن المحال أن تطبع صورتان في محل واحد وينطبع مع إحداهما قربها من ذاتا وينطبع مع الأخرى بعدها عنا وإذا كنا لم نُدرك إلا الصَّور الحاصلة في دماغنا ولا تفاوتَ بينها في ذواتها من حيث القرب والبعد، إنما التفاوت في أمر خارج وهو أن إحداهما حصلت بسبب أمر قريب منا والأخرى حصلت بسبب أمر بعيد فينبغي أن يقتصر الإدراك على الحاضر الحاصل ويتقاصر عما خارج عنه كمن حضر عنده شخصان أحدهما من موضع قريب والأخر من مكان بعيد، فإنه يدركهما لكونهما حاضرين عنده ولا يدرك مكانهما الذي كانا فيه قبل الحضور ولا أن أحدهما حضر عنده من مسافة قريبة والأخر من مكان بعيد. والوجود في الزوية بخلافه فليَمَّ أننا إذا رأينا الشيء، فإتاما نراه في مكانه الذي هو فيه وتُدرك المسافة التي بيننا وبينه ولا شك في أننا نرى ذاته الحقيقية في مكانها الحقيقي لا مثاله في دماغنا؛ هذا مما لا يرتاب فيه عاقل. وأيضاً لو كنا نرى الأشياء كلها في دماغنا لكان أولى الأشياء بأن نراها هو جوهر دماغنا على ما قرره صاحب المعبر فإنَّ القوة الباصرة لو كانت في العين أو الدماغ وهي تشاهد صورة الشيء الخارج عنه فتدركها فما بالها لا تدرك الجسم الذي هو محلها وما المانع لها من الإدراك وهي كما تلاقى الصورة الحاصلة في محلها تلاقى ذات المحل. فعلم أن القول بالانطباع مما لا طائل تحته وأن القوة الباصرة ليست غير جوهر النفس الناطقة وأن إبصارها هو بوصول ألتها التي هي التور الممتد من العين إلى الشيء المُبصر. فإن قيل: الدليل على الانطباع أن الأحوال (لوج) يرى الشيء الواحد شينين؛ لأنَّ عصبي عينه لم تلقيا في دماغه، بل انحرفت إحداهما عن الأخرى فالصورة المنطبعة في إحدى العينين إذا سرت إلى مقدم الدماغ لا تنطبق على الصورة سرت إليه من العين الأخرى حتى صارتا صورة واحدة فتدركها القوة، بل كل واحدة من الصورتين ترسم في جزء آخر من الدماغ؛ فالقوة الباصرة تشاهد هناك صورتين وترى شينين فإن لم كذلك فما باله يرى الواحد اثنين؟ قلت: هذا باطل؛ فإننا إذا تكلفنا الحَوَل ونظرنا إلى الشيء، نظرنا الأحوال، نراه أيضاً اثنين كما يراه الأحوال ونحن نعلم أن عند تكلف الحَوَل لا يبطل تركيب العصبتين في داخل الدماغ فإن التقائهما هناك ليس على وجه يبطل ويعود متى شئنا ويدل عليه أنه لو كان في مقابلتنا على صُوب واحدٍ شينان أحدهما على مسافة عشرة أذرع فما فوقها والثاني على مسافة ذراع أو ذراعين مثلاً وكان الثاني لا يحجب الأول عن بصرنا ثمَّ نظرنا إلى الشيء الأقرب إلينا وجمعنا البصر عليه وقصدناه بالتظر كأننا لا ننظر إلى غيره فإننا نراه واحداً كما هو ونرى في هذه الحالة بعينها الشيء الأبعد شينين اثنين وعلى عكسه لو نظرنا إلى الشيء الأبعد وجمعنا البصر عليه نراه واحداً كما هو ونرى الشيء الأقرب في تلك الحالة بعينها شينين اثنين وجزئه من نفسك لتقف عليه. فلو كان السبب في رؤية الشيء الواحد شينين ما ذكروه من انحراف العصبتين وتباعدهما لما نُصَّور أن

نرى في حالة واحدة أحد الشينين واحداً والثاني اثنين؛ إذ كيف يكون تركيب العصبتين باقياً بحاله وباطلاً مرتفعاً في حالة واحدة؛ فليس السبب ما تخيلوه وأن السبب في ذلك أن التور الممتد من كل عين على شكل مخروط رأسه عند العين وقاعدته عند ما يقع عليها من الأجسام المرتبة وقوة هذا التور وسلطته في سهم المخروط الذي سقيناه خط الشعاع وخطاً الشعاع الممتدان من العينين يلتقيان عند الشيء المُبصر فيتحدان هناك وجمع البصر على الشيء هو ارتفاع سهمي المخروطين عليه فإذا جمعنا البصر على الشيء الأقرب فقد وقع عليه السهمان وفي تلك الحالة يقع من كل مخروط طرفه الوحشي على الشيء الأبعد دون طرفه الإنسي وأعني بالطرف الإنسي الطرف الذي يلي المخروط الآخر وبالطرف الوحشي ما يقابله؛ فإذا وقع الطرف الوحشي من مخروط العين اليمنى على الشيء الأبعد ووقع سهم المخروط على الشيء الأقرب فنرى بتلك العين الشيء الأبعد من الشيء الأقرب فيما يلي جهة يميننا؛ وإذا وقع الطرف الوحشي من مخروط العين اليسرى على الشيء الأبعد ووقع السهم على الشيء الأقرب فنرى بتلك العين الشيء الأبعد من الشيء الأقرب فيما يلي جهة يسارنا فنرى الأبعد ياحدى العينين على يمين الأقرب وبالأخرى على يساره ونراه شينين وبينهما الشيء الأقرب. وأما إذا جمعنا البصر على الشيء الأبعد فالسهمان يلتقيان هناك ويقع من كل مخروط طرفه الإنسي على الشيء الأقرب والخطان الممتدان من العينين إلى الشيء الأقرب يتقاطعان وينفذان كل واحد على استقامته على جنبي الشيء الأبعد فالذي يخرج من العين اليمنى يمر على الجانب الأيسر من الشيء الأبعد والذي يخرج من العين اليسرى يمر على الجانب الأيمن منه فنرى بالعين اليمنى الشيء الأقرب على يسار الأبعد وبالعين اليسرى على يمينه فنراه شينين ونرى الأبعد بسبب التقاء السهمين شيئاً واحداً كما يرى الأقرب بسبب التقاء السهمين عليه قبل ذلك شيئاً واحداً؛ وهكذا حال الأحوال، فإن سهمي مخروطي عيني لا يلتقيان على شيء واحد، بل يقع على كل واحد على ما يليه من قاعدة الأنف أو يلتقيان بين العينين في الهواء الذي يقرب منه جداً وإتهم أبداً إنما يرون الأشياء بطرف المخروط لا بوقوع السهمين عليها ولو أمكنهم أن يتكلفوا التقاهما على شيء لرأوا ذلك الشيء واحداً كما هو فهذا هو السبب في رؤية الشيء الواحد اثنين لا ما تخيلوه من انطباع صورتين. من هذه الصورة تستعان على تصور ما ذكرناه. (إينجا جاي شكل است ولى به علت مشکلات صفحه آرایسی به پایان حاشیه منتقل شد.)

يبقى إشكال على أصل الكلام وهو ما أشار إليه بقوله: أليس قد بُصِرَ القطرُ التازلَ خطأً مستقيماً والتقطعةُ الدائرةُ سرعةً خطأً مستديراً كَلَّه على سبيل المشاهدة لا على سبيل تخييل؟  
أو تذكر وأنت تعلم أن البصر إنما يرسم فيه صورة المقابل والمقابل التازل أو المستدير كالتقطعة لا كالخط؟ فقد بقي إذن في بعض قد أن هيئة ما ارتسم أولاً واتصل بها هيئة الإبصار الحاضر فعندك قوة قبل البصر إليها يؤدي البصر كالمشاهدة وعند ما تجتمع المحسوسات روحه الأشكال أن التور الذي هو آلة النفس في الإبصار يصادف الشيء المرئي كما هو ولا يخفى أن التقطة بالحركة لم تصر خطأً من حيث الحقيقة، بل بقيت نقطة كما كانت. فما بال النفس لا تراها خطأً إن كان المرئي ذاتها الحقيقة لا الأثر الحاصل منها؟ إلا أننا نقول إن هذا إن دل على ارتسام الصورة فإتاما يدل عليه في الجملة؛ أما لا يدل على ارتسامها في العين والدماغ فهلاً قلتم إنها ترسم في الهواء المنور بنور العين المماس للشيء المرئي ولو جاز أن ترسم في الدماغ والزوج الذي فيه لجاز أن ترسم في الهواء المتكثف بهذه الكيفية المخصوصة فإني استحالة فيه؛ وفيما تقدم من الكلام دلالة قاطعة على امتناع الارتسام في العين والدماغ وليس فيه ما يدل على امتناعه في الجملة وما أوردناه الآن من كلام الإشارات أن كان يدل على الارتسام والانطباع فوجب أن نجتمع بينها ونقول: إن صورة المرئي على ما عليه من القدر والشكل يرسم في آلة الإبصار لكن في طرفها عند اتصالها بالمرئي وملاقاتها إياه بالمماسته فهناك تتفعل الآلة ويحصل في محل التماس منها هيئة مشابهة للمرئي كأنها سطح مشترك بين الآلة وبين المرئي وإن لم يكن مشتركاً في الحقيقة فتدركها النفس فإن دعت الضرورة إلى القول بالانطباع

ولم يكن نَدُّ منه: فهو على هذا الوجه ولا دليل على امتناعه أولى، بل لا يمكن إلا كذلك لما سبق ذكره مقادراً على استحالة الانطباع في العيب والدماغ وعلى هذا لا يلزمنا أن نقول: إن الضمير المدرك هو هذه الهبة وهذا الأثر لا غير، بل الأثر والمؤثر جميعاً؛ فالأثر منطبق على المؤثر وينسب به فيصير مع المؤثر كشيء واحد فمدرك ذلك الواحد ولا تميّز بينهما إلا عند مفارقة المؤثر الأثر بسرعة كما في الصورة المذكورة فهناك يبقى الأثر حيث كان لحظة لطيفة بعد تحوّل المؤثر وانتقاله إلى حيز آخر فمدركها جميعاً في حيزين وأما قبل فرض الحركة فلا تميّز بينهما لاتحادهما بحكم الاتصال؛ وهكذا نقول في الحواس الأخرى فإن بشرة اليد تتفعل عن الجسم الحارّ الملموس ويحصل فيها حرارة مشابهة لحرارة الملموس فمدركها في سطح الكفّ وسطح الجسم الملموس ولا تميّز بينهما بحكم الوحدة الحاصلة بسبب الاتصال ولهذا لا ندرك من الملموس إلا كَيْفِيَّةً مخالفةً لكَيْفِيَّةِ البَشْرَةِ حتّى لو غسنا الإصبع في ماء فاتر (ولم يرد) معتدل بين الحرارة والبرودة اعتدالاً شبيهاً باعتدال حرارة الإصبع فإنا لا ندرك حرارته ولا نجش به؛ إذ لا يحدث في ظاهر الإصبع بسبب الانعكاس فيه كَيْفِيَّةٌ لم تكن موجودة فيه ولم تتفعل آلة الإدراك فلا يحصل الإدراك؛ وأما إذا كان الماء: أحرّ (أب داغتر: أكر از ماده «سخنونت، أسخن» استفاده می کرد بهتر بود چون «أحرّ» باید با كلمه «أشدّ» استعمال شود، مانند آیه شریفه «... تفرّوا في الحرّ قل ناز جهنّم أشدّ حرّاً» (توبه / ٨١) من الإصبع أو أبرد منه فيحدث فيه الكَيْفِيَّةُ المشابهة لكَيْفِيَّةِ الماء وتتفعل (فتتفعل) الآلة فيحصل الإدراك وهكذا نقول في السمع، فإنّ الصّوت الذي هو كَيْفِيَّةٌ حادثه في الهواء ينتهي إلى العصب المفروشة على صمّاع الأذن وهي مع الزوج المنبثّ فيها آلة التنفس في إدراك تلك الكَيْفِيَّةِ فإذا وصلت الكَيْفِيَّةُ إلى العصب أدركها النفس بتمامها أي أدركت جملة الصّوت الحادث في الهواء الذي بين السمع وبين الجسم المصوّت ولم يقتصر إدراكها على القدر الذي حدث في العصب لاتحاد الجملة واتصال بعضها ببعض حتّى يدرك مع الصّوت جهته التي حدث فيها من الجسم المصوّت ويدرك قرب المصوّت ونوعه؛ ولو اقتصر الإدراك على ما حدث في العصب المفروشة من الكَيْفِيَّةِ لَمَّا أَحْسَسْنَا بالجهة والقرب والبعد؛ إذ ليس هناك قرب ونعدّ وجهة ونحن لا نشكّ في أنّنا نسمع الأصوات حيث هي وفي مواضعها التي فيها المصوّتات ونفترّق بين القريب منها والبعيد كما أنّنا نبيّن الألوان حيث هي وفي مواضعها التي هي فيها ونفترّق بين القريب والبعيد منها وهكذا القول في باقي الحواسّ الظاهرة وقد نبين من مجموع ما ذكرنا بطلان القول بانطباع الصّور في العين والدماغ.

وأما المذهب الثاني في كَيْفِيَّةِ الرّؤية وهو حدوث القوّة التي ستميناها نور العين في الهواء واتصالها بالعيني وإن لم يتم عليه حجة ينعّد بها فهو من جملة الممكنات ولا دليل على امتناعه واستحالة ومهما علمنا قطعاً أنّ الإدراكات كلّها إمّا للتنفس وليس وراءها قوّة مدركة في البدن وأنّ إدراكها للمحسوسات إمّا يكون بتوسط الآلات وأنّ الآلة لا بدّ وأنّ تتصلّ بمحلّ الفعل وأنّ الاتصال إمّا أن يكون بانتقال المحلّ إلى الآلة أو بحركة الآلة إليه وأنّ انتقال المُبصّرات إلى آلة الإبصار محال فيلزم من ذلك أنّ آلة الإبصار تتصلّ بالشيء المُبصّر حيث كان المُبصّر من غير أن ينتقل من موضعه إلى الآلة ومن غير أن يرتسم مثاله في داخل البدن في الآلة ولا يمكن ذلك إلا بما ذكرنا من الطّريق وهو حدوث القوّة التي ستميناها نور العين في الجسم الذي بين الشّيء المُبصّر وبين العين فتكون تلك القوّة آلة للتنفس في الإدراك فهذا تمام البحث عن الحواسّ الظاهرة.

وأما الحواسّ الباطنة فقد قالوا إمّا خمساً أولاًها الحسّ المشترك ويسمونه «بُطاسيا» وثانيتها الخيال وتُسمّى مصوّرة وثالثتها المفكّرة وتُسمّى باعتبار متخيّلة ورابعتها الوهم وخامستها الذاكرة وتُسمّى حافظاً. فالحسّ المشترك قوّة في مقدّم الدماغ تجتمع عندها المحسوسات فمدركها والخيال قوّة تحفظ مثل المحسوسات بعد الغيبوبة مجتمعة فيها والوهم قوّة تدرك من المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواسّ والذاكرة قوّة تحفظ هذه المعاني فإنّ الحفظ غير الإدراك فله قوّة أخرى والمفكّرة قوّة متصرفة في هذه المعاني وتلك الصّور مفتّشة عنها مركّبة بعضها ببعض أو مفصّلة. وذكر في الإشارات تفاصيل هذه القوّة وشرحها في التي أولها: لملك الآن إلى أن نشرح لك أمر القوّة

الذراكية من باطن أدنى شرح وأن تقدّم شرح أمر المناسبة للحسّ أولاً فاسمع، فنقول: أما اجتماع المحسوسات عند قوّة في مقدّم الدّماغ فقد تبيّن امتناعه بما تقدّم ذكره ويزيدك استنبصاراً به بتأمّلك حال الملموسات والمدوقات فإنّ طعوم المطعومات عند تناولها وإنما نجدتها في الفم وسطح اللسان والحلق فقط وكما يرتاب أحد في أنّه لا يجد حلاوة الشّيء الحلو عند التناول في عقب قدميه وأصابع رجليه مثلاً؛ لا يرتاب أيضاً أنّه لا يجدها في دماغه ولو حصلت الحلاوة في الدّماغ بطريق التّأديّة إليه من اللسان والحلق حتّى صارت محسوسة هناك لعلّمنا وجودها فيه؛ إذ كيف تصير الحلاوة محسوسة لنا في عضو منّا ولم نشعر بكونها في ذلك العضو ولو جاز ذلك لجاز أن يقال إنّ الحلاوة تحدث في أصابع القدمين وتصير محسوسة لنا هناك ونحن لا نشعر بأنّها فيها وهذا من أقوى المحالات؛ وهكذا حال الملموسات فإنّا إذا لمّسنا الشّيء الحارّ باليد نعلم قطعاً وبقيناً بأنّنا لا ندرك الحرارة في أبصارنا وأسماعنا وقلبنا ودماعنا ولا في عضو آخر من أعضاء بدننا سوى اليد. نعم لو قيل إنّ في الدّماغ قوّة واحدة تدرك جميع هذه المحسوسات بآلات مختلفة كلّ واحد منها في مكانه وموضعه الذي هو فيه عند اتصال الآلة له لا في داخل الدّماغ كان ذلك حُكماً في حيز الإمكان؛ أما القول باجتماع المحسوسات عند القوّة فهو مكابرة العقل. ولو قيل أيضاً إنّ مثل المحسوسات يجتمع عند قوّة في الدّماغ لا المحسوسات كان ذلك كلاماً آخر وقد ذكروا ذلك وزعموا أنّ تلك القوّة التي يجتمع عندها مثل المحسوسات بعد الغيوبة قوّة أخرى غير الحسّ المشترك فالحسّ المشترك يشاهد المحسوس لا مثال المحسوس والخيال يشاهد مثال المحسوس لا حقيقة المحسوس ثمّ لا حاجة لهم على ذلك سوى أنّهم قالوا بأنّنا نحكم بأنّ هذا اللون الجزئي غير هذا الطعم الجزئي وإنّ لصاحب هذا اللون هذا الطعم والقاضي بهذين الأمرين يحتاج أن يحضره المقتضي عليهما جميعاً إلاّ أنا نقول إنّ القاضي بهذين الأمرين هو حقيقة ذاتك وجوهر نفسك الذي يدرك جميع هذه المحسوسات كلّ واحد بألة مخصوصة يتصل به في محله وموضعه الذي هو فيه وأيضاً فإنّ الحسّ المشترك عندهم أنّما يدرك المحسوس الحاضر ولا يدرك مثاله بعد غيبته وإنّما المدرك للمثال قوّة غير الحافظة له إذ الحفظ غير الإدراك كما قالوا في الوهم إنّها قوّة تدرك المعاني الجزئية والذاكرة قوّة تحفظ تلك المعاني فيلزمهم أن يقولوا بمثل ذلك في الصّور وأن يشبّثوا قوّة سادسة لا محالة ثمّ حفظ صور المحسوسات كلّها وبقائها بالفعل في قوّة واحدة في جزء من الدّماغ ممّا ياباه العقل فإنّ هذه التقوّس والصّور إنّ كانت كلّها في محلّ واحد فيقع البعض فوق البعض بالضرورة فيلزم أن يختلط الكلّ حتّى يكون الحاصل فيه نقشاً غير مطابق لشيء ممّا في الخارج كما لو نقشنا على سطح مثلاً نقشاً ثمّ نقشاً وفوقه نقشاً آخر ثمّ صورةً عليها صورة أخرى هكذا إلى حدّ يكاد لا يتناهى فإنّه يشوّش النقوش ولم يتميّر بعضها عن بعض. بل يحصل على السطح كمية مشوّشة غير منظومة [من التقوش] وإنّ انتقش كلّ واحد من الصّور في محلّ آخر فيكون الجزء من الدّماغ الذي فيه القوّة الحافظة للصّور منقسماً إلى أقسام كبيرة تكاد لا يتناهى عددها وينتهي كلّ قسم في صغر الحجم إلى حدّ يكاد لا يدرك بالحسّ ثمّ ينتقش صورة السماء في واحد منها وصورة الأرض في واحد وهكذا صور الموجودات كلّها وهذا ممّا لا يرتاب العاقل في بطلانه وامتناعه. ثمّ ليس بعض الأجزاء ببعض الصّور أولى من غيره فالجزء الذي انتقش فيه صورة السماء مثلاً ليس أولى بها من الذي انتقش فيه صورة الأرض؛ فلمّ أخصّ ذلك الجزء من بين سائر الأجزاء بتلك الصّورة وهل هذا إلاّ تحكّم محض؛ ثمّ إنّ تصوّر هذا كلّه فالقوّة المدركة لهذه الصّور عند ما أردنا أن نتذكّر شيئاً منها ينتقل من محلّها وموضعها إلى المحلّ الذي انتقش فيه الصّورة حتّى تلاقبها فتدركها؟ أو الصّورة تنتقل من محلّها إلى المحلّ الذي فيه القوّة المدركة؟ ويلزم من التقديرين انتقال العرض من محلّ إلى محلّ ولا يخفى استحالتة؛ وإن لم يكن انتقالاً فإن كانت القوّة المدركة والصّورة المنتقشة كلاهما في محلّ واحد فهلّا كان الإدراك حاصلًا بالفعل دائماً لحصول الملاقة دائماً وأبدي شيء حدث عنه تجدد الإدراك؟ وإن كانا في محلّين وفي جزئين متغايرين من الدّماغ فكيف يدركها ولا ملاقة بينهما؟ ثمّ حفظ الصّورة المنقوشة وبقاء مثل المحسوسات ممّا نفهم معناه في الجملة أمّا بقاء المعاني في حفظها غير مفسّر بكونها معلوماً بالفعل فمعا لا نفهم له معنى؛ فإنّا إذا علمنا مثلاً أنّ زيدا غدّو لعمرو فعداوته له أمر محقّق وهو وصف قائم به وإحاطة علمنا بها أيضاً أمر آخر

وبقاء هذا العلم بالفعل أيضاً مفهوم؛ أما حصول مثال تلك العداوة في دماغنا وبقاؤه فيه مع ذهولنا وانقطاع علمنا بالفعل عنها فمما لا نعقل له معنى البتة.

ثم الذي دفع القول بإثبات هذه القوى وإدراكاتها أننا إذا تخيلنا صورة أو تذكرنا معنى فإما أن يحصل لجوهر نفسنا التي هي حقيقتنا شعوراً وعلماً به أو لم يحصل ومحال أن لا يحصل؛ فإن أهدأ لا يشك في أنه العالم بما يتخيله أو يتذكره وإن حصل العلم به فإما أن يكون علمنا به هو عين إدراك القوة أو غيره ومحال أن يكون عينه فإن تعانير المدرك بوجوب تعانير الإدراك بالضرورة فإذن شعورنا وإدراكنا بما نتخيل ونتوهم غير شعور هذه القوى به فشعور هذه القوى يقع فضلاً فيما يرجع إلى شعورنا به فإذا علمنا مثلاً بأن زيداً صديق عمرو أو عدوه فالمدرك لهذه الصداقة إن لم يكن إلا قوة في دماغنا وهي غير جوهر نفسنا فجوهر نفسنا غير عالمة بها؛ نعم ربما يعلم بأن قوة من جملة قوى بدنها أدركت تلك الصداقة ولكن العلم بأن قوة أخرى غير ذاتها علمت شيئاً لم يكن علماً بذلك الشيء وإن أدركت النفس أيضاً تلك الصداقة فلا شك أن إدراكها غير أدراك القوة لها ونحن إنما نشتها وتقضي بوجودها لشعور النفس بها لا لشعور قوة الوهم فلا ضرورة إذن إلى إثبات قوة مدركة وراء النفس نعم تنفقر النفس في هذه الإدراكات إلى آلات مخصوصة هي أجزاء الدماغ مع الأرواح التي فيها فيكون كل جزء منه آلة لنوع آخر من الإدراك كما قررناه في الحواس الظاهرة؛ فإذن لا إدراك إلا للنفس ولا مدرك إلا النفس. فإن قيل: النفس البشرية لا تدرك الأجسام والأمور المحسوسة لما علمت أنها ليست منقسمة ولا ذات وضع وكل جسم فمنقسم بالقوة وله وضع لا محالة وقد علم أن الإدراك بالمقارنة والملافة أو هو نفس المقارنة وما لا ينقسم البتة بوجه من الوجوه لا يقارن المنقسم فإن ما يقارن المنقسم منقسم لا محالة ولأن ما لا وضع؛ له لا يقارن ماله وضع، إذ يلزم منه أحد الأمرين: إما حصول الوضع لما لا وضع له أو انعدام الوضع لما له وضع وكلاهما محال؛ فإذن النفس لا تدرك المحسوسات والتمخيلات فدعت الضرورة إلى إثبات قوى جسمانية مدركة لها وهذه القوى آلات النفس تُدرك بوسانتها مدركاتها إدراكاً عقلياً لعلاقة عقلية بين النفس وبين هذه القوى؛ قلنا: دعواكم أن النفس البشرية لا تدرك الأجسام والأمور المحسوسة وإن كان مشهوراً منقولاً من المتقدمين والمتأخرين فليس بأولي لا يفتقر إلى برهان فما البرهان عليه؟ وقولكم بأن النفس ليست منقسمة ولا ذات وضع قلنا: هذا وإن كان للبحث فيه مجال لكننا الآن لا نتعرض له ولا تنازع فيه وإنما تنازع في القضية الأخرى وهي أن الإدراك بالمقارنة والملافة وقد بينا فيما تقدم أنه ليس كذلك؛ نعم يفتقر بعض الإدراكات إلى مقارنة بين آلة الإدراك وبين الشيء المدرك أما المقارنة بين المدرك والمدرك فلا. وبدل على أن النفس تدرك الأمور المحسوسة الجسمانية أن مدركات هذه القوى لا تخلو إما تصير مدركة للنفس أو لا تصير؛ فإن لم تصير مدركة لها فلا شعور لنا إذن بما نسمع ونبصر ونتخيل وتوهم ولا يخفى بطلان هذا القول وإن صارت مدركة فقد أدركت النفس أموراً جسمانية محسوسة.

ثم لا بد وأن تدرك النفس هذه القوى المدركة حتى تدرك مدركاتها فيها وهذه القوى أيضاً أمور جسمانية موجودة في موضوعاتها كسائر الأعراض؛ وقولكم إن النفس تدركها إدراكاً عقلياً كلام مبهم، فإن أردتم به أن النفس إذا أدركت هذه القوى أو مدركاتها فقد أدركت أموراً عقلية غير جسمانية فليس كذلك وهذه لا خفاء بها وإن أردتم أنها أدركتها من حيث هي قوى وهي من هذه الجهة أمور كلية عقلية كمن يدرك من شخص زيد مثلاً حقيقة الإنسانية فهو باطل أيضاً. فإنها إذا لم تدرك هذه القوى المعينة الشخصية من حيث هي هذه المعينات لم تدرك ما ارتسم فيها من مدركاتها الشخصية فلزم أن لا يكون لنا شعور بما نحس ونتخيل لكننا لا نشك في أننا ندرك جميع ذلك فقد أدركت النفس هذه المحسوسات والتمخيلات وأدركت هذه القوى الجسمانية، بل أدركت جملة بدنها الخاضع بها.

فقد نتحصل من مجموع ما ذكرنا أن للنفس شعوراً بهذه الجزئيات المحسوسة الجسمانية وأنه لا يكفي في شعورها بها إدراكات القوى الجسمانية لها، بل لا بد وأن يكون لها إدراك فتكون إدراكات هذه القوى فضلاً فيما يرجع إلى إدراكها فإنما لا تتفجع بإدراك هذه القوى وإنما تتفجع بموضوعاتها التي هي آلات تستعملها في أفعالها وإذا لم يتوقف إدراك

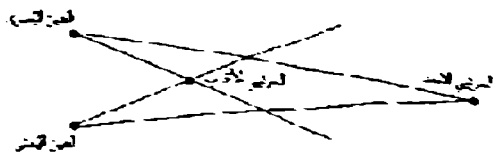
الصورة الغيب عنها قد زالت عن القوة المدركة زوالاً مطلقاً.

أما في القوة الوهنية التي في الحيوان فقد يجوز أن يقع هذا التزول على وجهين: أحدهما أن تزول عنها وعن قوة أخرى، إن كانت كالخزانة لها؛ والثاني أن تزول عنها، وتحفظ في قوة أخرى هي لها كالخزانة. وفي الوجه الأول لا تعود للموهب إلا بتجشّمه كسب جديد؛ وفي الوجه الثاني قد تعود وتلوح له بمطالعة الخزانة والانتفاذ إليها، من غير تجشّمه كسب جديد وهو فشر فيه لكن أشعور وتسير وحده.

ومثل هذا قد يمكن في الصورة الخيالية المستحفظة في قوة جسمانية. فيجوز أن يكون الخزن لها ما في عضو، أو في قوة عضو؛ والذهول عنها لقوة أخرى في عضو آخر؛ لاحتمال أجامنا وقوى أجسام التجزئة.

ولعلّه لا يجوز فيما ليس جسمانياً، بل بقول: إننا نحن نجد في المعقولات نظير هاتين الحالتين، أعني فيما يدخل عندهما استعداد لكن الجوهر المرتسم بالمعقولات - كما يبيّن لك - غير جسماني ولا منقسم. فليس فيه شيء كالمصرف وشيء كالخزانة؛ ولا يصلح أن يكون هو كالمصرف وشيء من الجسم وقواد كالخزانة؛ لأن المعقولات لا ترتسم في جسم.

أنتس على هذه القوى ودرجاتها ولادعت ضرورة أخرى إلى إثباتها ولا حاجة قدمت عليها فلا نقضي شيوتها فهم ما ستهن إليه تبحث وتطر عن حال لإدراكات وتله أعده. كتاب شياحت وفشوك ص ١٣ - ٤٥.



إذا فرضنا خطي  $آ ب م$  سهمين كان  $آ ح ب ح$  بين سمتي طرفي المخروطين وانا فرضنا  $آ ح ب ح$  سهمين كان  $آ ب م$  من سمتي طرفي المخروطين

توضيح: الخطي: خطين، بوده ونون به اضافه افتاده است. سمتي نیز همانند خطي. سمتين بوده اضافه شده به طرفي و نون به حذف شده است، و طرفي نیز طرفين بوده و اضافه شده به المخروطين و اين جا نیز نون به اضافه افتاده است؛ نون شبيه و نون جمع مذكر سالم در موقع اضافه شدن حذف می شود. توجه: در نسخه «استنى» ثبت شده كه سهو كاتب است و همجنين آخر خط «وحشتمى» ثبت شده كه در اين جا بى معناست و به احتمال قوى اين كلمه نیز بايد «شتمى» باشد كه نون به اضافه افتاده است.

فبقي أن هاهنا شيئاً خارجاً عن جوهرنا، فيه الصُّورة المعقولة بالذات؛ إذ هو جوهر عقلي بالفعل، ولو كان نفساً لما ارتسمت بالفعل فيه؛ لأنَّ النفس من حيث هي نفس لا تكون المعقولات فيها إلا بالقوَّة، وإتاما تكون فيها بالفعل لا من حيث هي نفس؛ وهذا الجوهر العقلي إذا وقع بين نفوسنا وبينه اتَّصالٌ ما ارتسم منه فيها الصُّورة العقليَّة الخاصَّة بذلك الاستعداد الخاصِّ؛ لأحكام خاصَّة هي علل الاستعداد الخاص من الإدراكات الجزئية السابقة المعدَّة لإدراك الكلِّيات، أو لإدراكات الكلِّية المناسبة المناذية إلى المدرك الكلِّي، ولولا تلك المخصَّصات لكان إدراك النفس لبعض الصُّور دون سائرها تخصيصاً من غير مخصَّص، وهو باطل بالبدية.

وإذا أعرضتِ النفس عنه، أي عن ذلك الجوهر العقلي، إلى ما يلي العالم الجسداني أو إلى صورة أخرى، انمحي المتمثِّل الذي كان أولاً؛ كأنَّ المرأة التي كانت تُحاذي بها جانب القدس، قد أُعرض بها عنه إلى جانب الحسِّ، أو إلى شيء آخر من أمور القدس، فإنَّ المرأة من الجسمانيات أشبه شيء بالنفس التي تفيض عليها الصُّور العقليَّة من المجردات؛ وهذا إنَّما يكون أيضاً إذا اكتسبت ملكة الاتِّصال بذلك الجوهر العقلي.

وبهذا يختلف حالنا الدَّهول والتَّسيان في الصُّور العقليَّة، فإنَّ التَّسيان في الصُّورة الخياليَّة إنَّما كان لزوالها عن الحافظة والعقل الفعَّال، فلا يزول عنه شيء، وإلا لاحتاج إلى مخرج آخر يخرج من القوَّة إلى الفعل.

ويعود الكلام فيه، فبسبب الاختلاف المذكور هاهنا هو أنَّ الدَّهول إنَّما يكون مع كون النفس ذاتَ هيأةٍ يتمكَّن بها من الاتِّصال بالعقل الفعَّال في مشاهدة ما اختصَّ بها من المعقولات المرتسمة فيه، وتلك الهيأة هي ملكة الاتِّصال، والتَّسيان هو زوال تلك الملكة عنها.

وتلخيص هذا البرهان هو أننا نجد النفس إذا غابت عنها صورة معقولة فتارةً تفتقر في استعدادها<sup>٢</sup> إلى كسب جديد وتارةً لا تفتقر فالصورة الغائبة التي لا يفتقر استرجاعها إلى كسب جديد لا بدَّ وأن يكون محفوظة في شيء، وإلا لافتقرت إلى تجسُّم كسب جديد، وذلك إليه<sup>٣</sup> لا يجوز أن يكون جسماً ولا جسمانيّاً؛ لاستحالة حصول المعقولات المجردة فيهما، فهو إذن امرٌ<sup>٤</sup> مجرد وجبت<sup>٥</sup> لم تكن الصُّورة

١. ميم: - النفس.

٢. ميم: - كانت.

٣. در هر دو نسخه «استعدادها»

٤. ميم: الشيء.

٥. ميم: - امر.

٦. ميم: حيث.



محفوظة في النفس. وإلا لم تكن غائبة عنها، فهي إما في جزئها أو في خارج عنها، والأول ينافي بساطة النفس، فتعين الثاني، ولا بد وأن يكون جوهرًا عقلياً، أما أنه جوهر فلا لأنه لو كان عرضاً لكان محلّه مجرداً وإلا لكان جسمانياً وهو باطل، وذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه، وأما أنه عقلي فلا لأنه لو كان نفسانياً لافتقرت إلى مكمل ومعيد آخر، ولا بد من الانتهاء إلى العقلي. دفعاً للتسلسل المحال.

### إشارة

هذا الاتصال علته قوة بعيدة، هي «العقل الهولاني»؛ وقوة كاسبة، هي «العقل بالملكة»؛ وقوة تامة الاستعداد، لها أن تقبل بالنفس إلى جهة الإشراق متى شاءت بملكية متمكنة، وهي المُسمّاة بـ «العقل بالفعل».

### إشارة

إلى كيفية حصول هذا الاتصال بالعقل الفعال كثرة تصرفات النفس في الخيالات الحسية وفي المثل المعنوية، اللتين أحدهما في المصورة، وهي الأولى، والأخرى في الذاكرة، وهي الثانية. باستخدام القوة الوهمية والمفكرة لا بذاتها؛ إذ النفس لا تدرك الجزئيات ولا يتصرف بها، كما ستعلم إلا بواسطة آلات وقوى جسمانية. تُكسب النفس استعداداً نحو قبول مجرداتها عن الجوهر المفارق، لمناسبة ما بينهما؛ تحقّق ذلك مشاهدة الحال وتأملها؛ ألست ترى أن التفكير في الأشخاص الجزئية يُعدّ النفس لقبول الصورة الكلية المتناولة لتلك الجزئيات كصورة الإنسان المكتسبة من التصرف في خيال<sup>٢</sup> جزئياته، وكصورة الصداقة المجردة عن العوارض المادية من التصرف في هذه الصداقة، وتلك الصداقة. وهذه التصرفات في الجزئيات هي المخصّصات للاستعداد التام لصورة صورة من الكليات.

وقد يفيد هذا التخصيص معنى عقلي، كأجزاء الحدّ والزسم وكتصوّر الملزوم وما يشبهه لمعنى عقلي، كتصوّر المحدود والمرسوم واللازم. وهذا حال التصورات المُستفادّة، وعليها يقاس حال التصديقات.

١. ميم: بأنه.

٢. ميم: فيها.

٣. ميم: حال.

## إشارة

إن اشتھيت الآن أن يتضح لك أنّ المعنى المعقول لا يرتسم في منقسم في الوضع، ولا في ذي وضع؛ فاسمع:

إنك تعلم أنّ الشيء غير المنقسم، قد تقارنه أشياء كثيرة لا يجب لها أن يصير منقسماً في الوضع، وذلك إذا لم تكن كثرتها كثيرة ما ينقسم في الوضع كأجزاء البلّقة، وذلك كالسواد المنقسم إلى جنسه وفصله، وكأشياء كثيرة يحلّ محلاً واحداً معاً، كالسواد والحركة مثلاً، فإنهما لا يقتضيان بانقسامهما إلى هذين النوعين انقسام المحلّ إلى جزء أسود غير متحرك، وإلى جزء متحرك غير أسود، وأما المحالّ الذي هو كالأجزاء البلقية وهو المنقسم إلى أجزاء متباينة في الوضع، فلا بدّ من بيان<sup>١</sup> محلّ أجزائه فيكون محلّه منقسماً في الوضع؛ لكنّ الشيء المنقسم إلى كثيرة مختلفة الوضع لا يجوز أن يقارنه شيء غير منقسم من حيث هو ذلك الشيء القابل للقسمة، كالجسم الذي يحلّ فيه السواد أو الحركة أو المقدار.

وهذا مع كونه بديهياً فإنه يبيّن لمن يتوقّف فيه بأن يقال: لو لم ينقسم الحال بانقسام محلّه لكان إن لم يوجد في شيء من الأجزاء المفترضة<sup>٢</sup> في المحلّ المذكور شيء منه لم يكن حالاً فيه، وإن وجد فإمّا الحالّ بتمامه في كلّ واحد منها فيكون العرض الواحد في الحالة الواحدة في أكثر من محلّ واحد، أو في بعضها فلا مدخل لما عداه في المحليّة.

وأما بعضه في كلّ واحد منها أو في بعضها فينقسم بانقسامه، ولا يلزم انقسام الحالّ إذا كان انقسام المحلّ إلى أجزاء غير متباينة في الوضع، كالجسم من حيث انقسامه إلى جنس وفصل، أو مادة وضورة، وكذا إذا كان انقسامه إلى أجزاء متباينة في الوضع إلا أنّ الحالّ لم يحلّ فيه من حيث هو ذلك المحلّ، بل من حيث لحوق طبيعة أخرى به، كالخطّ، فإنّ التّقطة لا تنقسم بانقسامه؛ لأنها لا تحلّه من حيث هو خطّ، بل من حيث هو متناه، وكالسطح فإنّ الشكل لا يحلّه من حيث هو سطح، بل من حيث هو ذو نهاية واحدة أو أكثر، وكذا لحوق الإضافة بالشيء، كالمحاذاة للجسم، فإنّها لا تحلّه إلا من حيث وجود جسم آخر على وضع ما منه.

وكذا لحوق الوجوه<sup>٥</sup> بالأجزاء الكثيرة فإنّها تلحقها من حيث هي مجموع لا من حيث هي أجزاء،

١. ميم: - مثلاً.

٢. ميم: الحال.

٣. ميم: تباين.

٤. ميم: المفروضة.

٥. ميم: الوصلة.

وعلى هذا قياس غيره. والحال في مثل هذه الأشياء لا يقارن المحل المنقسم من حيث هو ذلك المحل، واسم المقارنة يقع عليه وعلى غيره لا بمعنى واحد.

وأقول بعد تحرير هذه القاعدة: إن في المعقولات معانٍ غير منقسمة لا محالة؛ وإلا لكانت المعقولات إنما تلتزم من مبادئ لها غير متناهية بالفعل - سواء كان متشابهة أو غير متشابهة - ولو كان شيء منها من أجزاء لا يتناهى بالقوة. كالجسم، لكان واحداً بالفعل، وكان غير منقسم من حيث هو واحد، وكان هو مطلوبنا، على أن هذا الاحتمال في المعقولات غير ممكن، كما سيأتي؛ ومع ذلك، أي مع تسليم إلتتام المعقولات ما لا يتناهى بالفعل، فالمطلوب حاصل، فإنه لا بد في كل كسرة - متناهية أو غير متناهية - من واحد بالفعل؛ لأن الكسرة عبارة عن الآحاد. وإذا كان في المعقولات ما هو واحد بالفعل ويُعقل من حيث هو واحد؛ فإنما يُعقل من حيث لا ينقسم، ومعنى أنه عقل أنه ارتسم في جوهر يدركه، وهذا الارتسام في ذلك الجوهر لا يكون من حيث لحوق طبيعة أخرى به؛ لأنه إنما يدركه بذاته. فإذا لا يرتسم فيما ينقسم في الوضع، وإن جاز انقسامه بالوضع، كما يقال في انقسام المجزئات بالجنس والفضل، وكل جسم وكل قوة في الجسم منقسم فمحل المعقول الواحد

١. ميم: لا بالوضع.

٢. المسألة الخامسة: قال الشيخ أبو علي رحمه الله: إن انتهت الآن أن يتضح لك ... وكل جسم وكل قوة جسم منقسم. مسعودي: قلت: الغرض من هذا الكلام أن يبين أن النفس الناطقة البشرية ليست بجسم ولا منطبعة في جسم، بل هي مفارقة للأجسام قائمة بذاتها غير منقسمة ولا ذات وضع. ولعمري إن هذه قضية مشهورة اتفق عليها الأولون والآخرون وتطابقت عليها الشرائع الحقة وانكشفت بالوحي ونور النبوة للأنبياء والرسل «صلوات الله عليهم أجمعين»: إذ أخبروا عن بقائها بعد الموت والعرض لا يبقى بعد فناء الموضوع فقبلناها منهم إيماناً بالغيب وتصديقاً واعتقاداً لما تعبدنا به على لسانهم عليهم السلام.

والذين يفحصون عن حقائق الأمور وابتغون الترفي من مقام التقليد إلى عالم الكشف والاستبصار تمسكوا بأذيال الحجج إلا أن ما نقل إلينا منها في كتبهم بعضها إقناعية لا يشفي الغليل ولا يكشف الغمّة وبعضها أقوى من ذلك غير أنها مبنية على مقدمات مشهورة أخذوها مسلمة وعند البحث يتبين أنها غير صادقة وهذا الذي نقلناه الآن من كلام الإشارات من هذا القبيل: فإن حاصله يرجع إلى أن في المعقولات معاني غير منقسمة، بل هي في ذاتها واحدة وتُعقل من حيث هي واحدة وأمثال هذه يستحيل أن ترسم فيما هو منقسم في الوضع؛ وكل جسم أو قوة جسمانية فهي منقسمة في الوضع فيستحيل إذن أن ترسم فيها هذه المعقولات. وهذا كله مسلم لا نزاع فيه إلا أن البرهان على المطلوب لا يتم إلا بمقدمة أخرى وهي أن إدراك الشيء لا يحصل إلا بارتسامه في القوة المدركة أو في موضوعها وهو حقيقة الارتسام؛ وهذه المقدمة غير صادقة فإنا قد بينا أن حقيقة الإدراك غير الارتسام والانطباع وأنها لا يتوقف على الارتسام، وإذا كان الإدراك أمراً وراء الارتسام فلم لا يجوز أن تكون النفس قوة منطبعة في الدماغ تُدرك حقائق الأشياء إنما بذاتها وإنما باستعانة من موضوعها.

ومما يدل أيضاً على أن الإدراك غير الارتسام أننا كما نُدرك المعقولات نُدرك المحسوسات وهذا مما لا ريب فيه كما سبق ذكره وكما لا يمكن أن يقارن المعقول الذي هو غير منقسم قوة جسمانية منقسمة في الوضع، لا يمكن أيضاً أن يقارن

المحسوس المنقسم في الوضع جوهرًا فانما بدانه غير منقسم في الوضع فإن كان حقيقته الإدراك هي المقارنة لو لا تحصل إلا بالمقارنة فيلزم منه أنا لا ندرك المحسوسات أصلاً إن تابت النفس غير مطبوعة في الصدر أو لا ندرك المعقولات البتة إن كانت النفس منطبقة في البدن لكننا لا نلتك في أنا ندركهما جميعاً فليس حقيقته الإدراك هو الاقتران والارتسام وليس يتوقف أيضاً حصول الإدراك عليه، بل هو أمر وراء ذلك.

وإذا كان كذلك فلا ينتظم هذا البرهان ولا الذي أشار إليه في التمثيل السابع بقوله: لو كانت القوة العقلية مطبوعة في الجسم من قلب أو دماغ لكانت دائمة التعمّل له أو كانت لا تتعمّله السة: لأنها إنما تتعمّل حصول صورة المتعمّل لها إلى آخر الفصل: فإن حصول صورة المتعمّل وارتسامها وانطباقها فيها ومقارنتها لها كلها عبارات عن معنى واحد كما لا يخفى.

فقد أخذت هذه المقدمة مسلّمة في هذه البراهين وأخواتها وهي غير صادقة كما بينا. وأما ما أشار إليه في أوّل التمثيل السابع بقوله: إن النفس القاطنة تعقل بذاتها كما علمت لا بألها ولو عقلت بألها لكان لا يعرض للألة كلال السة إلا ويعرض للقوة كلال .. إلى آخره وبقوله: ما كان فعله بالألة ولم يكن له فعل خاص لم يكن له فعل في الألة ... إلى آخره: فإنها من الإقناعيات التي لا تنيد اليقين كما لا يخفى عليك.

فإن قيل: العلم له تعلق بالعالم لا محالة، فإنه صفته القانسة به والصفة تستدعي موصوفاً تقوم به وتخلّ فيه فللعلم العقلية منّا محلّ تحلّ فيه لا محالة فذلك المحلّ إن كان جسماً أو جسمانياً منقسماً في الوضع فيلزم بالضرورة أن ينقسم الحالّ فيه بانقسامه كالسواد والبياض والحرارة والبرودة القانسة بالأجسام: وانقسام العلم العقلي الوحداني بأقسام كثيرة محال، فحلولها في محلّ منقسم محال.

فلنا عنه جوابان: أحدهما أن العلم ليس صفة متمكّنة في ذات العالم تمكّن اللّون من المتلوّن والحرارة من الجسم الحارّ: إذ اللّون له مقدار منبسط على محلّه وكذا الحرارة فلا تجزّم انقسما بانقسام المحلّ: وأما العلم فهو حالة مضافة للعالم إلى المعلوم وهي لا تعقل الانقسام كالأبوة مثلاً فإنها صفة للأب مضافة إلى الابن ثم لا يُعقل انقسام الأبوة أصلاً بانقسام شخص الأب. فبم يتكروّن على من يقول إن قيام العلم بنفس العالم كقيام الأبوة بالأب لا كقيام السواد والبياض بالمحلّ أو هو كقيام الإرادة وقيام المحبّة والميل والفرقة بالشخص وليست نسبة هذه الصفات إلى محلّها كنسبة اللّون إلى محلّه وكنسبة الحرارة إلى موضوعها فإنهما ينسبطان على المحلّ فينقسمان بانقسامه. وأما هذه الصفات فلا تبسط على المحلّ وكذلك العلم.

والجواب الثاني: إن سلّم أن العلم صفة متمكّنة في ذات العالم تمكّن اللّون من المتلوّن ولكن نقول إنما يلزم من انقسام المحلّ انقسام العلم الحالّ فيه إذا لم يكن اجتماع ما يفرض أجزاءً للمحلّ شرطاً لحلول العلم فيه فبم يتكروّن على من يقول: إن المحلّ إنما يستعدّ لقيام العلم به باجتماع محلّه ما يفرض له أجزاء حتى لو فرض انقسامه بطل الاستعداد فيبطل العلم ويزول عن جميع المحلّ بخلاف اللّون المنتشر في أجزاء المحلّ بخلاف الحرارة فإن استعداد قبولها ربما لا يتوقف على اجتماع الأجزاء: وأما استعداد قبول العلم فتوقف عليه فالعلم كالإرادة والميل والمحبّة والعداوة والشهوة والغضب فليس شيئ منها ينقسم بانقسام المحلّ وأن كانت حالة في الأجسام منطبقة فيها بدليل أنها موجودة في غير الآدمي من الحيوانات وليست لها نفوس مفارقة حتى يقال: إنما تقوم بها بل هي موجودة في أبدانها قائمة بالجسم ويلزم من ذلك أن يكون لها مقدار منبسط على الجسم: لأن ما لا مقدار له لا يقارن الجسم ولا يقوم به ومع ذلك فلا ينقسم شيئ منها بانقسام الجسم الذي هو الجسم محلّها بل إذا اجتمع أجزاء المحلّ وحصل فيه باجتماعها استعداد هذه الصفات تحلّ هذه الصفات بها وإذا بطل الاستعداد بتفرّق أجزاء المحلّ بطلت هذه الصفات فلم لا يجوز أن يكون العلم كذلك.

والذي يؤكد هذا الرأي أن من جملة المدركات الجزئية الجسمانية ما لا يقبل الانقسام كما لا تقبله المدركات العقلية

ليس بجسم ولا بقوة جسمانية، ومن المعلوم أن محلّ المعقول الواحد وهو محلّ سائر المعقولات، فاذن ليس شيء مما شأنه أن يعقل بجسم ولا جسماني.

وهائنا برهان أخص من هذا، وهو أنه لا شيء من الصّور العقلية بذوي وضع، وكلّ حال في جسم أو في ذي وضع فهو ذو وضع، فلا شيء من الصّور العقلية بحال في جسم ولا في ذي وضع، وبهذا تبين أنها لا تكون حالة في نقطة أو خط أو سطح؛ لأنّ كلّها ذوات وضع لو سلّمنا أنها أمور وجودية. ومن الطرائق المختصرة أن يقال: إنا ندرك الصّور الكلية، كصورة الحيوانية المطلقة التي يشترك فيها التمل والفيل، فلو كانت في جرم أو في قوة فيه أو لها نسبة إليهما بالحضور عندهما للزمها وضع خاص ومقدار خاص، فما طبقت المختلفات فيها، ولما طبقت في محلّها يرى من الأبعاد والجهات والأوضاع.

وكذا إذا علمنا مفهوم الواحد المطلق البريء عن خصوص مقدار، فلو انقسم محلّه لانقسم فلا يكون واحداً، وكذا مفهوم النسبية فإنها لو خليت في منقسم وانقسمت بانقسامه فكلّ جزء من أجزائها إن كان شينياً فحسب لم يكن فرق بين الكلّ والجزء، وإن كان شينياً مع زائد، كخصوص مقدار وغيره فقد زادا الجزء على الكلّ، وإن كان لا هذا ولا هذا فيكون شينياً جزء هو لا شيء، وكلّ هذا محال فمحلّها ليس بجسم، ولا ينقسم، بل هو ذات أحدية برينة عن الأيون<sup>١</sup> والمحال.

وأيضاً لو لم يكن النفس بسيطة لما علمت ذاتها، لأنها حينئذ لا يبد وأن يعلم جزءها؛ لأنّ العلم بالكل متوقف على العلم بالجزء وإذا علمته فلا يبد وأن يعلم أنها هي التي علمته؛ لأنّ علمنا بأننا نعلم

→  
الوحدانية فاتا ندرك عداوة شخص معين لشخص معين أو صداقته له والمُدرك لهذه العداوة الشخصية عندكم قوة جسمانية وهي الوهم وليس يختص هذا الإدراك بالآدمي فإن الشاة تُدرك من الذئب عداوته فتهرب منه وليست تُدرك ذلك إلا بقوة جسمانية.

ثم لا يخفى أن العلم بهذه العداوة الشخصية لا ينقسم بفرض انقسام القوة المدركة لها فكذلك العلم العقلي الوحداني وإن حلّ بقوة جسمانية منقسمة فلا ينقسم بفرض انقسام المحلّ وكما جاز أن يقوم العلم بالعداوة الشخصية التي هي واحدة ويعلم من حيث هي واحدة بقوة جسمانية منقسمة وهذا الآن يرد نقضاً على قوله: إن الشيء المنقسم إلى كثرة مختلفة الوضع لا يجوز أن يقارنه شيء غير منقسم؛ فإن هذه العداوة الشخصية لا يعقل انقسامها البتة وهي عنده يقارن الشيء المنقسم إلى كثرة مختلفة الوضع وبه تبين أيضاً أن الإدراك أمر وراء الارتسام فإن العداوة الشخصية التي هي واحدة غير منقسمة لا يمكن أن تقارن قوة جسمانية غير منقسمة وترتسم فيها وقد أدركها قوة جسمانية فدل على أن الإدراك غير الارتسام والله أعلم. كتاب المباحث والشكوك، ص ٤٥ - ٥١.

١. ميم: - المعقول الواحد.

٢. ميم: عن.

٣. ميم: عقلنا.

٤. ميم: الشية.

٥. ميم: الامرين.

أولّي ضروري وما لم يعلم الشيء نفسه لا يعلم أنه هو الذي علم، فيكون علمها بنفسها سابقاً على علمها بجزء نفسها، فيفدّم العلم بالكلّ على العلم بالجزء فمُدماً بالذات، وهو يتّسّ البطلان إذا كانت النفس بسيطة.

ولا شيء من الجسم أو الجسماني بسيط فلا شيء من النفس بجسم ولا جسماني، كذا كلّ مدرك للمعقولات ضرورة إدراكه لذاته.

### وهم وتنبية

أو لعلّك تقول: قد يجوز أن تقع للصورة العقلية الوجدانية، قسمة وهمية إلى أجزاء متشابهة، كاتقسام الجسم الواحد، فيمكن أن يكون حاله في جسم واحد فينقسم بانقسامه.

فاسمع جوابه: إنّ المعقول الواحد إذا انقسم كذلك فمجموعه متشابه لكل واحد من أجزائه، فإما أن يكون كلّ واحد من قسميه شرطاً في كون ذلك المعقول معقولاً، أو لا يكون، والأوّل باطل من ثلاثة أوجه: إته إن كان كلّ واحد من القسمين المتشابهين شرطاً مع الآخر في استتمام التصوّر العقلي، فهما مباينان له مباينة الشرط للمشروط، ويلزم من ذلك أن يجتمع من القسمين شيء ليس هو إياهما، بل إنّما يكون المجتمع متعلّق الماهية بزيادة في المقدار أو العدد، كشكل ما أو عدد، بخلاف القسمين، فلم يكونا جزئيه من حيث ماهيته المتشابهة لهما، هذا خلف.

وأيضاً فيكون المعقول الذي إنّما يعقل بشرطين - هما جزءاه - منقسماً، من حيث هو كذلك، وفرضاه غير منقسم.

وأيضاً فإنّه قبل وقوع القسمة يكون فاقداً للشرط في معقوليته؛ لأنّ الجزئين لا يكونان حاصلين حينئذ، فلم يكن معقولاً، وهو خلاف الفرض. وأما الثاني وهو أن لا يكون حصول القسمين شرطاً في معقوليته، بل يكون هو بنفسه معقولاً، وكلّ واحد من القسمين بانفراده معقولاً كذلك كالجسم الذي يقبل القسمة إلى أجسام، فباطل أيضاً.

وذلك أنّه إن لم يكن حصول القسمين شرطاً فالصورة المعقولة عند القسمة المفروضة، صارت معقولة مع ما ليس له مدخلية في تميم معقوليتها إلا بالعرض وهو القسمة المذكورة؛ وقد فرضنا الصورة المعقولة صورة مجردة عن اللواحق الغريبة؛ فإذاً هي ملابسة بعد لها.

وكيف لا، وهي، أعني القسمة، عارض لها بسبب ما فيه قدر في أقلّ منه بلاغ؛ أي كفاية، فإنّ أحد القسمين هو حافظ لنوع الصورة إن كان متشابهاً؛ فالصورة التي جردناها مغشاة بعد بهيأة غريبة من جمع إذا اعتبر حصول الكلّ من القسمين، أو تفريق، إذا اعتبر اتقسامه إليهما، أو

زيادة، إذا اعتبر حصوله من اتصاف أحد التسمين إلى الآخر، أو نقصان، إذا اعتبر بقاء المعقولة بعد حذف أحدهما منه. واختصاص بوضع؛ لأن التجزئة إلى جزئين متشابهين لا يفترض إلا للماديات: فليست هي الصورة المفروضة كونها مجردة عما يقتضيه غير ذاتها، هذا خلف.

وأما الصور الحسية والخيالية فتفتقر ملاحظة النفس أحوالها وأجزاء لها جزئية متباينة الوضع مقارنة لهيئات غريبة مادية، إلى أن يكون رسمها الحسي. أي أثرها، وزئمنها لخيالي إلى جسمها الذي هو إحداث نفسها من طابع هو المدرك بالحس. في ذي وضع وقبول انقسام، وهو لا محالة مادي. فالتفلس لا يدرك الصور المذكورة إلا بواسطة آلات جسمانية يلاحظها تفلس فيها، فإن النفس لا تجوز أن تكون ذات وضع البتة حتى تصحح بها أن يكون محللاً لتلك الصور. بخلاف نهيو التي إنما تحصل موجدة بانطباع الجسمية والمقدار فيها، ولكون الصورة الوهمية لا تدرك إلا في صورة جسمية أو خيالية افتقرت النفس في إدراكها أيضاً إلى آلة الجسمانية.

### وهم وتبیه

أو لعلك تقول: إن الصورة العقلية قد تنقسم بإضافة زوائد معنوية إليها قسمة المعنى الجنسي الوحداني بالفصول المنوعة، إن كانت الزوائد مقومة لجزئياته. والمعنى النوعي الوحداني بالفصول العرضية المصنفة إن لم يكن مقومة لها، فكان الجزئي الحاصل باتصافها غير مانع من الشراكة، فإنه إن منع منها كان محسوساً لا معقولاً، فيجوز لتجويز ترك هذا الانقسام لها أن تكون حالة في جسم.

فاسمع الجواب عنه: أنه قد يجوز ذلك، ولكن يكون فيه إلحاق كلي كالحيوان بكلي كالتألق، يجعله صورة أخرى. كالإنسان، ليس جزءاً من الصورة الأولى. التي هي الحيوان؛ فإن المعقول الجنسي، كالحيوان، والنوعي، كالإنسان، لا تنقسم ذاته في معقوليته إلى معقولات نوعية. كالإنسان والفرس من أقسام الحيوان، وشفية، كالعرب والعجم من أقسام الإنسان، يكون مجموعها حاصل المعنى الواحد الجنسي، كالحيوان، أو النوعي، كالإنسان؛ ولا تكون نسبتها إلى المعنى الواحد المقسوم، كالحيوان والإنسان، بل نسبة الجزئيات، وهذا بالحقيقة تركيب لا انقسام.

١. همان طوری که در متن اشاره شده است: رسم به ظاهر و رسم به باطن مربوط می شود.

٢. ميم: فيها.

٣. ميم: للماديات.

ولو كان المعنى الواحد العقلي البسيط - الذي سبق تعرُّضنا له - واستدلنا به على تجريد محله، ينقسم بمختلفات بوجه، كالانقسام بالجنس والفصل. لكان غير الوجه الذي تُشكَّك به أولاً من قبول القسمة إلى المتشابهات، وكان كلُّ واحد من أجزائه البسيطة، كجنسه العالي مثلاً، هو أولى بأن يكون البسيط الذي كلامنا فيه واستدلنا به على مطلوبنا.

### إشارة

إلى أنّ كلَّ عاقل فهو معقول وأنَّ كلَّ معقولٍ قائم بذاته فهو عاقلٌ  
أما الأول وهو أنّ كلَّ عاقل فهو معقول، إنك تعلم أنّ كلَّ شيءٍ يعقل شيئاً فإنه يعقل بالقوة القريبة من الفعل، وهي العقل بالفعل، أنه يعقله، فإننا لا نشك أنه يعقل بالفعل متى شاء أنّ ذاته عاقلة لذلك الشيء، والمشمول على القوة المذكورة هو التعقل لا المتعقل، وكون المتعقل بحيث يجب أن يكون له بالفعل ما يكون لغيره بالقوة لسبب يرجع إلى ذاته، كالعقول المفارقة لا ينافيه، وذلك التعقل لكون ذاته عاقلةً لذلك الشيء هو عَقْلٌ منه لذاته، فإن علمنا التصديقي بأنَّ ذاتا تتعقل، لذا هو علم يتصوّر ذاتياً التي هي الموضوع لا وحدها فقط، بل وبالمحمول وبالزبطة بينهما، وإذا كان كلُّ ما يعقل شيئاً فله أن يعقل متى شاء كون ذاته عاقلاً لذلك الشيء، وكل ما له أن يعقل كون ذاته عاقلاً لشيء، فله أن يعقل ذاته؛ فكلُّ ما يعقل شيئاً فله أن يعقل ذاته.

وأما الثاني، وهو بيان أنّ كلَّ معقولٍ قائم بذاته فهو عاقل، فتقريره أنّ كلَّ ما يُعقل فمن شأن ماهيته أن يقارن معقولاً آخر؛ ولذلك يُعقل أيضاً مع غيره، ولو لم يكن من شأنه مقارنة الغير لا تمتنع أن يعقل مع الغير، لكن ذلك غير ممتنع، بل هو واجب بأن يعقل كلُّ موجود لا ينفك عن صحّة الحكم عليه بالوجود والوحدة وغيرهما من الأمور العامّة.

هذا وجه وهاهنا وجه آخر، وهو أنّ كون الشيء معقولاً هو كونه مفارقاً للعاقل، وكيف وإنما تعقله القوة العاقلة بالمقارنة لا محالة. فإن كان ممّا يقوم بذاته فلا مانع له من حقيقة أن يقارن المعنى المعقول، اللهم إلا أن تكون ذاته مَمْنُوءة، أي مبتلاة، في الوجود بمقارنة أمور مانعة عن ذلك من مادة عرف كيفية منعها، وإن قام الشيء بذاته كالجسم، أو شيء آخر إن كان، ثمَّ شيء مانع غيرها.

فإن كانت حقيقته مسلّمة لذاته غير قائمة بغيره، لم تمتنع عليها بحسب ذاتها مقارنة الصُّور



العقلية لها،<sup>١</sup> فكان ذلك لها بالإمكان، فكانت عاقلة لتلك الصور بالإمكان أيضاً، فإن معنى تعقلها لها هو حصولها عندها؛ وفي ضمن ذلك إمكان عقله لذاته لأن يعقل غيره تستدعي تعقل كونه متعقلاً له بالقوة، وتعقل ذاته داخل فيه بالتضمن، كما عرف.

وتلخيص البيانين أن كل شيء يعقل شيئاً، فله أن يعقل أنه يعقله، وكل كذا أوله<sup>٢</sup> أن يعقل ذاته فكل ما يعقل شيئاً فله أن يعقل ذاته، وكل معقول قائم بذاته، فيمكن أن يعقل مع غيره، فيمكن أن يقارن الغير في القوة العاقلة، وإن تقارن القوة العاقلة أيضاً فلا يمتنع عليه؛ إذ هو قائم بذاته إن يقارن المعنى المعقول إلا لمانع غير ذاته هو المادة أو غيرها، فلا يمتنع عليه من حيث ذاته أن يكون عاقلاً.

وعندي في بيان أن كل معقول قائم بذاته، فهو عاقل نظر؛ لأن التعقل لم يثبت أنه عبارة عن مطلق المقارنة كيف اتفق، ولا أنه متحقق عندها كيف اتفق، بل المعتبر فيه مقارنة مخصوصة لشيء مخصوص، والمقارنة يحل على معان مختلفة، فجاز أن يكون المعتبر في التعقل هو أحد تلك المعاني على التعيين، والذي لا يمتنع على المعقول هو مقارنة ما، وجاز أن لا يكون هي المقارنة المعينة المعتبرة في التعقل، فلا يتم الحجّة المذكورة إلا باتّصاف أمر آخر إليها.

اللهم إلا أن يكون عند بعض الناس<sup>٣</sup> مؤيدة بحدس لا يحتاج معه إلى إضافة مقدمات أخرى، ولا تركيب قياس آخر، وربما اتضحت لك الحجّة بما أقول الآن، وهو أن إدراك الشيء هو نفس حصول مثاله عند المدرك لا أمر تابع أمراً وإلا لكان إدراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه، وهو خلاف ما يتحققه بعد الوقوف على ما سبق من القواعد الدالة عليه، وليس الملاحظة للشيء وجوداً له في المدرك أو عنده ثانياً، بل نفس حصوله مرة واحدة فقط ولا يتسلسل بوجود المدرك لمدرّكه نفس ادراكه له، والسواد القائم بالجسم لو كان قائماً بذاته لكان سواداً لذاته لا لغيره، وكذا التور القائم بالجسم لو قام بنفسه لكان نوراً لنفسه، ولما كان حصول الصورة العقلية لما يتعقلها هو نفس تعقلها لها، فلو قامت بذاتها لكانت تعقلاً لذاتها لا لغيرها، فكانت مدرّكة لذاتها.

والشيء المجرد المدرك لذاته لا شك أن من شأنه أن يدرك غيره، ولو لم يكن إلا إدراك لوازم ماهيته والأمور العامة لها ولغيرها، كالوجود والوحدة، وبهذا يتضح أن ما يكون وجوده لغيره لا يدرك ذاته، فإن مدرك ذاته يجب أن يكون نفس وجوده إدراكه لذاته.<sup>٤</sup>

١. ميم وسين: أيها.

٢. ميم: فله.

٣. ميم: - ما يعقل شيئاً فله أن يعقل ذاته وكل.

٤. ميم: - هو.

٥. ميم: الناس + قوة.

٦. ميم: - فإن مدرك ذاته يجب أن يكون نفس وجوده إدراكه لذاته.

ونحن فلانجد ضرورياً في إدراك مفهوم «أنا» إلا الحياة التي هي وجود الشيء عند نفسه، فكانت هي مفهوم «أنا» دون ما وراءها - وجودياً كان أو عدمياً. لازماً للنفس أو مفارقاً - فكل ما هو في المادة فهو محبوب عن ذاته، وكل ما يتحصّل بنفسه لا يمكن أن يحصل له شيء؛ إذ الحاصل لا يكون بالتحقيقه له بل يكون لما هو حاصل له ومتحصّل به.

وعلى هذا فلا يجوز أن تكون الهولي الجسميّة ولا الصّورة الحالّة فيها، ولا المركّبات منها، ولا شيء من الأعراض بعاقلة، وهذا كلّه ممّا يوضح المطلوب ويحقّقه، وربما تحقّق به صحّة الحجّة المذكورة ولا، ومن لا يكون له ذوق سليم فلا ينتفع بهذه الأشياء وأمثالها.

وهم وتنبية

ولعلك تقول: إن الصّور الماديّة في القوام إذا جُرّدت في العقل، زال عنها المعنى المانع، وهو مقارنة المادّة؛ فما بالها لا يُنسب إليها أنّها تعقل الصّور المقارنة لها في العقل؟ وبالجملة فلم اشترضه في كون الشيء عاقلاً أن يكون قائماً بذاته مع أنّ غيره معقول مجرد عن المادّة ومقارن لمعقول آخر؟

فجوابك: لأنّها ليست مستقلّة بقوامها، قابلة لما يحلّها من المعاني المعقولة، فلم يكن لمعقولات حاصلة فيهما، بل أمثالها إنّما تقارنها معانٍ معقولةً ترتسم بها، أي بتلك المعاني، لا هي، أعني الصّور، بل المرتسم هو القابل لهما جميعاً، فيكون المعاني المعقولة حاصلة مع هذه الصّورة في شيء آخر، وليس أحدهما أولى بأن يكون مرتسماً بالآخر من الآخر به؛ لتساوي نسبتها إلى المحلّ، وإن اختلفا بالماهية، كالحركة والسواد كالحركة والبطة الذي هو هيئة فيها كون ما نحن فيها يوجد كلّ منهما بحسب ماهيته وبحسب كونه معقولا بدون الآخر، فلا يكون كونه هيئة فيه أولى من كون الآخر كذلك، فلو كان كلّ واحد منهما قابلاً للآخر لكان كلّ واحد قابلاً لنفسه، وهو محال، ولما لم يكن واحد منهما قابلاً للآخر فلا واحد منهما بحاصل في الآخر، والتعقل هو حصول المعقول في العاقل، فإنّ لا واحد منهما بعاقل للآخر، بل العاقل لهما هو الشيء المتصوّر بهما؛ لأنّهما حاصلان فيه، ومقارنتهما غير مقارنة الصّورة والمتصوّر؛ وأمّا وجودها الخارج فماذّي، لكنّ المعنى الذي كلامنا فيه جوهرٌ مستقلّ بقوامه - على حسب ما فرضناه - إذا قارنه معنى معقول كان له بالإمكان<sup>٢</sup> جعله متصوّراً، فإنّ الاستقلال بالقوام شرط في كون الشيء عاقلاً فكلّ عاقل معقول من غير عكس.

١. ميب: - كونه.

٢. ميب: ولا من كون.

٣. ميب: بالإمكان + العام.

### وهمٌ وتنبيهٌ

أو لعلك تقول: إن هذا الجوهر وإن كان لا مانع له عن المقارنة بحسب ماهيته النوعية، فله مانعٌ عنها من حيث شخصيته التي ينفصل بها عند استقلاله بقوامه عن المرتسم - من معناه - في قوة عاقلة تعقله، فإن المرتسم في تلك القوة هو نفس الماهية المجردة عن جميع اللواحق الغريبة لا باعتبار كونها صورةً عقليةً، بل باعتبار كونها تعقلًا لأمر خارجي.

والفرق بينهما أن الصورة العقلية محتاجة إلى تعقل آخر مثل الأول، وإذا حكم الإنسان عليها لم يجب أن يطابق حكمه الخارج؛ لأنه لم يحكم على أمر خارجي، بل حكم على الأمر الذهني وحده، وإذا حكم على الماهية الحاصلة في الذهن من حيث هي تلك الماهية، كماهية الإنسان من حيث هي ماهية الإنسان، وجب أن يطابق ذلك الحكم الخارج، وإلا لارتفع الوثوق عن أحكام العقل.

والأشخاص إنما ينفصل عن الماهية النوعية بزوائد تضاف إليها، ولعلها هي المانعة من المقارنة. وإذا قلت هذا، فيكون جوابك: إن هذا الاستعداد للمقارنة الحاصل لتلك الماهية إما أن يكون لازماً للماهية النوعية غير منفك عنها حالتي القيام بالذات والقيام بالقوة العاقلة، وإما أن لا يكون لازماً، بل إنما يحصل عند القيام بالقوة العاقلة فقط، إن كان من لوازم الماهية - كيف كانت - فقد سقط تشكُّكك.

وإن كان إنما تكتسبه عند الارتسام في العقل فلا يخلو إما أن يحصل مع المقارنة أو بعدها أو قبلها، فإن حصل معها أو بعدها، فيكون الاستعداد إنما يستفاد من حصول الاكتساب له فيكون: لم يكن استعداداً للشيء حتى حصل فاستعد له، إن كان معها، أو لم يكن استعداداً للشيء وقد كان ذلك الشيء وحدث، إن كان بعدها؛ وهذا كله محال؛ لأن الشيء يجب أن يستعد أولاً لصفة ثم تحصل له تلك الصفة، ولا يمكن أن تحصل الصفة ويستعد معها أو بعدها لحصولها بعينها.

فيجب إذن أن يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة؛ إذ هو الباقي من الأقسام، فهو إذن للماهية، فقد رجع إلى كون الاستعداد لازماً لها - سواء كانت الخارج أو في العقل -؛ بل لعل الاستعدادات الخاصة لبعض ما يقارن، تتلو المقارنة الأولى، فيكون الاستعداد لصفة أخرى غير الصفة الحاصلة، كالاستعداد للمعقولات الثواني الذي يحصل بعد حصول المعقولات الأولى.

وكذلك فاعلم أن لماهية المعنى الجنسي، كالحیوان، استعداداً لكل فصل له، فإن لم يكن له

١. ميم: عن.

٢. ميم: - الاستعداد لازماً لها - سواء كانت الخارج أو في العقل -؛ بل لعل.

خروج إلى الفعل فلمانع يطول الكلام فيه، وهو كالتألق المقوم لمعناه الذي حصله نوعاً، وأخرجه بذلك عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة لمقارنة سائر الفصول، فزال ذلك الاستعداد بوجود هذا المانع لا مع كونه على طبيعة الجنسية، بل بعد زواله عن تلك الطبيعة، فهو مستعد لمقارنة الفصول ما دامت طبيعته الجنسية باقية، وإذا كان حال الجنس الذي لا يتحصل وجوده إلا بالمقارنة لذلك؛ فكيف في المعنى المحقق التوعى الغني عن المقارنة في كونه مستعداً لمقارنة أعراض تلحقه لحوق شيء غير محتاج إليه؟

إنما تكون الأنواع باقتضاء الاستعداد لمقارنتها ما دامت على طبائعها التوعية أولى من الأجناس، ولما كانت الماهية المعقولة نوعية محصلة عينية عن مقارنة سائر المعقولات فهي باستلزام استعداد مقارنتها بحسب الذات في جميع الأحوال الأولى من غيرها فلا توجيه لسؤال من يشكك بأن المعنى الجنسي، كالحيوان، إذا قارن فصلاً كالتألق لم يكن مستعداً لمقارنة فصل آخر كالصهيل، فيجوز لأجل ذلك أن تكون الماهية المعقولة عند كونها قائمة بذاتها غير مستعدة للمقارنة، وإن كان عند كونها قائمة بالقوة العاقلة مستعدة لها.

### تنبيه

إنك إذا حصلت ما أصلته لك، علمت أن كل شيء ما من شأنه أن يصير صورة معقولة - وهو قائم الذات - فإنه من شأنه أن يعقل، فيلزم من ذلك أن يكون من شأنه أن يعقل ذاته. وكل ما من شأنه أن يجب له من شأنه، ثم يكون من شأنه أن يعقل ذاته، فواجب له أن يعقل ذاته. وهذا وكل ما يكون من هذا القبيل، غير جائز عليه التغيير والتبديل، فإنه لكونه معقولا مجرداً عن اللواحق الغريبة لا يلحقه إلا ما يلزم ذاته عن ذاته، فإن كان مجرداً بنفسه وبأحواله لا بتجريد العقل إياه، فالمقتضي لما من شأنه أن يكون له لا يكون إلا ذاته من غير حصول مانع فيجب ما دامت ذاته باقية، فيكون معقولا وعاقلاً لذاته ولكل ما يصح أن يكون معقولا له، وإن كان مجرداً بنفسه فقط لا بأحوال نفسه، كالنفوس المجردة التي لا يتم أفعالها إلا بالتصرف في الماديات، فلا يجب له كل من شأنه لتوقف بعضه على غيره، فإن استجمع أسبابه وجب، وإلا فلا. قد تم الكلام في إدراكات النفس، وبقي الكلام في تحريكاتها، فلنذكره الآن.

## تكملة

### التمط الثالث<sup>١</sup> بذكر الحركات عن النفس

#### تنبيه

لعلك الآن تشتهي أن تسمع كلاماً في القوى النفسانية، التي تصدر عنها أعمال وحركات؛ فلتكن هذه الفصول من ذلك القبيل.

#### إشارة

إلى الحركات المنسوبة إلى النفس النباتية وإلى القوى التي هي مبادئها، وهي ثلاثة: منها اثنان بحسب الشخص واحدة تحفظه إذا كان كاملاً، وهي «الغاذية»، وأخرى تُكمله مع ذلك إذا كان ناقصاً، وهي «المتعممة»، والثالثة بحسب النوع، وهي التي يستبقه بتوليد مثله، وهي «المولدة».

أما حركات حفظ البدن وتوليدته فهي تصرفات في مادة الغذاء، لتحال إلى المشابهة سداً لبدل ما يتحلل، وذلك هو غاية فعل الغاذية، فإن الحرارة الغريزية والغريبة تحللان الرطوبات الموجودة في البدن المركب، فلولا ما يصير بدلاً لما يتحلل يفسد المزاج بسرعة، بطل استعداد الممتزج؛ لإيصال النفس به ففسد الترتيب، أو لتكون مع ذلك زيادة في النشوء على تناسب مقصود محفوظ في أجزاء المغتذي في الأقطار، يتم بها الخلق، وهو غاية فعل المنمية؛ إذ المادة التي يتولد منها المثل أقل من المقدار الواجب للشخص الكامل، فاحتيج في تكمله إلى ما يضيف إليها من المادة التي يحصلها الغاذية ما يتم به شيئاً فشيئاً، أو ليختزل<sup>٢</sup> من ذلك فضل يُعدّ مادةً ومبدءاً للشخص آخر، وهو غاية فعل المولدة؛ لأنه لما لم يكن الأشخاص باقية دائماً اقتضت العناية الإلهية استبقاء الأنواع بتعاقب أشخاصها.

وهذه ثلاثة أفعال لثلاث قوى :

فإن وجود الأفعال تدل على وجود مبادئها هي القوى.

وأولها: «الغاذية»؛ وتخدمها أربع قوى الجاذبة للغذاء، والماسكة للمجذوب إلى أن تهضمه الهاضمة المهيبة، والدافعة للثقل.

والثانية: «القوة المنمية» إلى كمال النشوء، وتخدمها الغاذية في تحصيل المادة، وليس التمو

١. ميم - الثالث.

٢. اختزال = خلاصه كبرى و كوتاه كردن جيزى.

هو السَّمَنُ؛ فَإِنَّ الإِنْمَاءَ غَيْرَ الإِسْمَانِ. وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى هُوَ الإِزْدِيَادُ الطَّبِيعِيُّ لِلْبَدَنِ بِإِنْضِيفِ مَادَّةِ الغِذَاءِ إِلَيْهِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الإِنْمَاءَ يَخْتَصُّ بِالتَّنَاسُبِ فِي الإِفْطَارِ وَلِطَلْبِ غَايَةِ مَا يَقْصِدُهَا الطَّبْعُ وَبِالِاخْتِصَاصِ بِوَقْتٍ مَعَيَّنٍ، وَالإِسْمَانُ يَخَالِفُهُ فِيهَا، وَرِيبًا وَافَقَهُ أحيانًا وَمَقَابِلَ التَّمَوِّ الدُّبُولِ، وَمَقَابِلَ السَّمَنِ الهُزَالِ.

وَالثَّالِثَةُ: «القُوَّةُ المَوْلُودَةُ لِلْمَثَلِ»، وَتَنْبَعُ بَعْدَ فِعْلِ القَوَاتِينِ مُسْتخدِمَةً لِهَما، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ، مَا تَخَصُّ بِاسْمِ المَوْلُودَةِ، وَمَا تُسَمَّى بِالمَصْوْرَةِ، وَالأوْلَى تَنْقَسِمُ إِلَى مُحْصَلَةِ اللِّبْرَدِ وَإِلَى مَفْضَلَةِ إِتَاءِ إِلَى أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، كالأَعْضَاءِ، وَتَسَمَّى مَعْتَبَرَةً أُولَى.

لِكُنَّ النَّامِيَّةُ تَقِفُ أَوَّلًا، فَإِنَّ الغَاذِيَةَ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ تَقْوَى عَلَى نَحْصِيلِ مِقْدَارِ أَكْثَرِ مِمَّا تَحْتَلِّلُ؛ لِصِغَرِ الجَنَّةِ وَكثْرَةِ الأَجْزَاءِ الرُّطْبَةِ فِيهِمَا، فَتَعْمَلُ المُنْمِيَّةُ فِيمَا فَضَّلَ مِنَ الغِذَاءِ ثُمَّ تَعْجِزُ عَنِ ذَلِكَ؛ لِكِبَرِ الجَنَّةِ وَزِيَادَةِ الحَاجَةِ لِنَفَادِي أَكْثَرِ الرُّطُوبَاتِ الأَصْلِيَّةِ الصَّالِحَةِ لِتَغْذِيَةِ الحَرَارَةِ الغَرِيْزِيَّةِ، فَتَصِيرُ مَايَحْصَلُهُ تَسَاوَى لِمَايَتَحَلَّلُ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ وَقُوفَ النَّامِيَّةِ؛ ثُمَّ تَقْوَى المَوْلُودَةُ مَلَاءَةً، أَي حِينًا، فَتَقِفُ أَيْضًا؛ وَتَبْقَى الغَاذِيَةُ عَمَالَةً إِلَى أَنْ تَعْجِزَ، فَيَحِلُّ الأَجَلَ.

### إِشَارَةٌ

إلى الحركات المنسوبة إلى النفس الحيوانية ومبادئها

وَأَمَّا الحَرَكَاتُ الأَخْتِيَارِيَّةُ فَهِيَ أَشَدُّ نَفْسَانِيَّةً كَوْنُهَا تَصْدُرُ عَمَّا تَصْدُرُ عَنْهُ الأَفْعَالُ النَّبَاتِيَّةُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَالحَرَكَاتُ الأَخْتِيَارِيَّةُ هِيَ الصَّادِرَةُ عَمَّا تَقْدِرُ عَلَى الفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَتَسَاوِيَانِ بِالتَّسْبِبةِ إِلَيْهِ، وَتَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الأُخْرَى بِحَسَبِ إِرَادَةِ تَرَجُّحِهِ، وَلِهَا مَبْدَأٌ عَازِمٌ مُجْمِعٌ مُدْعِنًا وَمُنْفَعِلًا عَنِ خِيَالٍ أَوْ وَهْمٍ أَوْ عَقْلِ عَمَلِيٍّ يَخْتَصُّ بِالإِنْسَانِ، تَنْبَعُ مِنْهَا<sup>٢</sup> «قُوَّةُ غَضَبِيَّة» دَافِعَةٌ لِلصَّارِ، أَوْ «قُوَّةُ شَهَوَاتِيَّة» جَالِبَةٌ لِلصَّرُورِيِّ أَوْ النَّافِعِ الحَيَوَانِيِّينَ؛ فَيُطِيعُ ذَلِكَ مَا انْبَثَّ فِي العَضَلِ مِنَ القُوَّةِ المَحْرُوكَةِ الخَادِمَةِ لِتِلْكَ الأَمْرَةِ، فَهَذِهِ مَبَادِي أَرْبَعَةٌ مُرتَّبَةٌ أَوَّلُهَا وَهُوَ أبعْدُهَا عَنِ الحَرَكَاتِ هِيَ القَوَى المَدْرُوكَةُ، وَهِيَ الخِيَالُ أَوْ الوَهْمُ أَوْ العَقْلُ العَمَلِيُّ.

وِثَانِيهَا وَهُوَ التَّالِي لَهَا قُوَّةُ الشُّوقِ المُنْبَعِثَةِ عَنِ إِدْرَاكِ المَلَانِمِ، وَيُسَمَّى شَهْوَةً لِذَيْدًا كَانَ أَوْ نَافِعًا، أَوْ إِدْرَاكِ المَنَافِي، وَيُسَمَّى غَضَبًا مَكْرُوهًا كَانَ أَوْ ضَارًّا - سِوَاكَانِ الإِدْرَاكِ فِيهِمَا مُطَابِقًا أَوْ غَيْرَ مُطَابِقًا.

١. ميم: - أحدهما.

٢. سين: لهذا.

٣. ميم: عنها.

وثالثها وهو يتلوهما الإجماع وهو العزم الذي يتجزم بعد التردد في الفعل والترك. ويُستقى إرادة وكراهة، ويدل على مغايرته للشوق لإرادة تناول ما لا يشتهي، وكراهة تناول ما يشتهي.

ورابعها وهو أقربها إلى الحركة القوة المثبتة في مبادئ العضل المحركة للأعضاء تستنتج العضل وإرسالها، وتدل على مغايرتها لما قبلها من المبادي كون المشتاق العازم قد لا يقدر على التحريك، وكون غيره قادراً عليه، فحكم الثلاثة الأول حكم الأمر المخدوم، وحكم هذه حكم المأمور الخادم لتلك، وهي المحركة بالحقيقة، وغيرها من المبادي يقال له محرك بالمجاز؛ لكونه كالأمر بالحركة.

### إشارة

الجسم الذي في طباعه ميل مستدير، وهو المتحرك حركة مستديرة من الأجسام، فإن حركاته من الحركات النفسانية، دون الطبيعية والقسرية، أما الطبيعية فلا يمكن أن تتحرك بها كذلك، وإلا لكان بحركة واحدة يميل بالطبع عما يميل إليه بالطبع؛ ويكون طالباً بحركته وضاعاً ما بالطبع في موضعه، وهو تارك له هارب منه بالطبع. ومن المحال أن يكون المطلوب بالطبع متروكاً بالطبع، أو المهروب منه بالطبع مقصوداً بالطبع، بل قد يكون ذلك في الإرادة، لتصور عرض ما يوجب اختلاف الهيئات، وعادم الإرادة لا يطلب شيئاً يتركه ولا يترك شيئاً يطلبه بخلاف واجدها.

وأما القسرية فغير محتملة؛ لأن المفروض حركة صادرة عن ميل مستدير طباعي؛ ولأن حركات الأفلاك لو كانت قسرية لكانت على موافقة حركة القاسر، فإن التحريك القسري لا يكون إلا نفسي-استصحابي، فكان يجب أن لا يختلف في الأقطاب، وعلم الهيئة تدل على خلافه؛ ولأن القسر لا بد وأن ينتهي إما إلى طبيعة أو إرادة، فحيث لا يتصور أن تكون حركته طبيعية، فلا يتصور أيضاً أن يكون قسراً عنها، وإذا كانت قسراً عن إرادة حصل المطلوب؛ إذ ليس العرض هاهنا إلا إثبات أن تلك الحركة تبني على إرادة، والحركات فمتحصرة في طبيعته، وقرينة وإرادية بدليل أنها إن صدرت عن شعور وإرادة، فهي إرادية وإلا فإن اقتضاها شيء خارج عن الجسم المتحرك بها وقواه فهي قسرية، وإن لم يقتضها ذلك فهي طبيعية.

وإذا بطل أن تكون حركة الجسم المذكور طبيعية أو قسرية، فقد بان أن حركته نفسانية إرادية به<sup>٤</sup>، وقد تقرر البرهان على هذا الوجه، وهو أن الذي يتحرك حركة دورية لو كانت حركته طبيعية فإذا قصد نقطة فإما أن يكون مطلوبه أو في طريق مطلوبه وإلا لم يتصور توجهه نحوها فإن كانت مطلوبة

١. ميم: الأجسام + الفلكية.

٢. ميم: - في.

٣. ميم: - الحركة.

٤. ميم: - به.

وجب وقوفه عندها، وإن كانت في طريقه فإن وصل إليه بعد عبوره عليها وجب أن لا تعود إليها، وإن لم تصل فليست على طريقه.

وبالجمله فالجسم<sup>١</sup> الموات إذا قصد بطبعه إلى شيء وجب أن لا يفارقه، والمتحرك على الاستدارة كل وضع ونقطة تتوجه إليهما تفارقهما لا كالمتحرك بالاستقامة إذا وصل إلى حد من المسافة ثم فارقه، فإن توجهه إليه ليس هو بعينه نفس توجهه عنه<sup>٢</sup>، كما في الحركة المستديرة التي لو كانت طبيعية لكان طلب الشيء هو بعينه هرب عنه، ولو كانت قسرية<sup>٣</sup> ما على ما يتحرك من الأفلاك لا يفترسه ما فوقه، وإلا لزم حركة ما فوقه وما تحته، فلا يدفعه ولا يزاحمه، فلا يكون قاسراً له، فحركته إذن إرادية. وهأهنا برهان آخر وهو أنه كل ما كانت القوة المحركة أتم كانت الحركة أشد وأدوم يعلم ذلك من مثل الدوام وغيرها مما يتحرك بقوة محرّكة، وقد يمنع من الدوام مانع فيقطع الحركة قبل استيفاء ما يستحقه منه، والقوة المحركة بالإرادة والاختيار، يمكنها إن تمسك عن الشدة لينصرف كمالها إلى الدوام ومناسبة الشدة دليل مناسبة القوة، ومناسبة القوة دليل مناسبة المدة، فإن الشدة والمدة معاً كلاهما بحسب القوة الموجبة لهما، وبين كل واحد من القوة المحركة والشدة والمدة مناسبة لا محالة، ولهذا إذا ضعفت القوة ضعف شدة الحركة، وقُل من زمانها بنسبة ما حصل للقوة من الضعف، وكذلك الحال في جانب الزيادة.

وستعلم أنه لا وجود لحركة لا يتأهي في الشدة فيجب أن لا يوجد من الحركات عن القوة الموجبة لتلك الشدة ما لا يتأهي شدة<sup>٤</sup> إذا كانت القوة المقتضية لتلك الشدة ليست ذات إمساك عن الشدة؛ ليتوفر على المدة، وستحقق امتناع الانصرام على الحركات الفلكية كلها أو بعضها.

فلو كانت تلك الحركة بالطبيعة مع أنها متشابهة الاقتضاء ليست ذات إمساك وإرسال<sup>٥</sup> للزم أن يكون غير متأهية الشدة، وهو محال. وإذا تاهت الشدة تاهت المدة؛ لتناسبهما، وفرضت غير متأهية، هذا خلف.

فإذن الحركة الفلكية غير المتأهية ليست بصادرة عن قوة واحدة طبيعية ولا عن قوى طبيعية متعاقبة، وإلا لافتقر حدوثها إلى حركة أخرى دورية دائمة، كما ستعرف، وليس كلامنا إلا فيها، فإذا لم يكن عن قوة أو قوى طبيعية ولا عن قوة قسرية<sup>٦</sup>، كما سبق، فهي إذن إرادية اختيارية، وهو مطلوبنا.

مقدمة لإثبات النفوس الفلكية

١. ميم: الجسم.

٢. ميم: - عنه.

٣. ميم: مدة.

٤. ميم: ارتسام.

٥. ميم: - عن.



المعنى الحسي، كاللقاء المخصوص لفلان الحبيب، إلى مثله تتجه الإرادة الحسية، وهي المتلقة بجزني محسوس، والمعنى العقلي، كلقاء الحبيب مطلقاً، إلى مثله تتجه الإرادة العقلية، وهي المتعلقة بشيء معقول.

وكلُّ معنى يُحمل على كثيرٍ غير محصور فهو عقلي؛ سواء كان معتبراً بواحد شخصي كقولك: «ولد آدم»، أو غير معتبر كقولك: «الإنسان»، وإنما قيل بغير محصور؛ لكون ما يطلق على كثيرين قد يكون جزئياً، كالإشارة إلى كثيرٍ من الناس المعيّنين.

### إشارة

إلى أنّ نفس الفلك المحدّد التي تصدر عنها الحركة المستديرة ذات إرادة عقلية

حركة الجسم الأول بالإرادة هو المحدّد ليست لنفس الحركة، فإنّها ليست من الكمالات الحسية ولا العقلية؛ وإنما تُطلب لغيرها، فإنّها غير قارة الذات فلا تقتضيها لذاته محرك، قارّ الذات بحسب طبيعة أو إرادة أو غيرهما؛ لأنّ مقتضى الشيء يدوم بدوامه، وإنما يقتضيها لا لذاته بل لشيء آخر يتحصّل به، ويكون ما يقتضيه لذاته وذلك المحرك هو ذلك الشيء لا الحركة، ثمّ ماهية الحركة أنّها كمال أوّل يقع وسيلةً إلى كمال ثانٍ، وإذا كانت حقيقتها أنّها وسيلة لم تكن نفس المطلوب لا بحسب الحس ولا بحسب العقل.

وليس الأولى لها إلاّ الوضع، فإنّ الإرادة إنّما تطلب شيئاً يكون حصوله أولى بالمريد من لا حصوله، والحركة في «الأين والكمّ والكيف» ممتنعة على الجسم الأول، فلا يصحّ عليه من أصناف الحركات إلاّ الوضعية؛ لما مرّ، فليس الأولى لإرادته إلاّ الوضع؛ وليس بمعين موجود، وإلاّ لكان حاصلًا للطالب، فلا يكون مطلوباً، وهو خلاف المفروض، بل هو وضع فرضي يفرضه المريد ويتّجه إليه بالحركة؛ ولا بمعين فرضي تقف عنده، وإلاّ لوقفت حركة الجسم الأول وسنبيّن بطلان ذلك، بل هو معين فرضي كليّ، ولا منافاة بين كونه معيّناً وبين كونه كليّاً، فإنّ الكليّ له مع كليّته تعين يمتاز به عن سائر الكليات، وتقييده بالجسم الجزئي الواحد لا يضرّ كليّته لما مرّ؛ فتلك إذن إرادة عقلية، فإرادة الجسم التي هي مبدأ حركته الوضعية لا يبدؤ وأن يكون عقليةً، وتحت هذا سيرٌ هو أنّ المباشر لحركته نفس مفارقة مجرّدة كالتفوس الناطقة التي للإنسان في مطلق مفارقتها، وتجردها وإن كانت في جوهرها وفي مرتبتها من الوجود أفضل ممّا لا يمكننا الاطلاع على قدر التفاوت فيه، بل الأشبه أنّ نسبة النفوس إلى النفوس في ذلك كنسبة الأبدان إلى الأبدان، وإنما كانت مجرّدة؛ لأنّ القوى الحالة في الأجسام ليس من شأنها أن يعقل لما سبق، وإنما لم

يكن عقولاً؛ لأنّ العقول هي التي من شأنها أن تجب لها ما من شأنها. وكل ما هو كذا فليس من شأنه مباشرة التحريك كون التحريك طبعاً. وهذا فكلّ كمالاته حاصله بالفعل. فلا يكون مطلوبه له بالحركة. وإنما جعل هذا سراً؛ لأنّ جمهور المشائين على ما هو الظاهر من مذهبهم حكموا بأنّ المباشر لتحريك الجسم الأوّل نفس جسمانية هي صورته المنطبعة في مادته، وأنّ الجوهر المجرد عن المادة الذي تستكمل به نفسه هو عقل غير مباشر للتحريك.

### تسبيه

على أنّ نفس الفلك التي هي ذات إرادة عقلية هي أيضاً ذات إرادة جزئية، الرأى الكلي لا ينبعث منه شيء مخصوص جزئي؛ فإنه لا يتخصّص بجزئي منه دون جزئي آخر، إلا بسبب مخصص لا محالة يقترن به<sup>١</sup>، ليس هو وحده، فإنّ حكمنا بأنّ هذا البلد ينبغي أن يقصد لا ينبعث عن الحكم بأنه ينبغي قصد بلدٍ مطلقاً إلا مع الشعور بهذا البلد، وهذا بديهي.

وليس لقائل أن يقول: إنّ الحيوان بقوته الحيوانية يطلب الغذاء مطلقاً بدليل أنه أي غذاء حضر عنده تناوله، ثمّ إنه مع ذلك يتناول الغذاء الجزئي فقد صدر<sup>٢</sup> فعله الجزئي عن إرادته الكلية.

لأنّا نقول: والمريد من الحيوان بقوته الحيوانية للغذاء إنّما يريد ويتخيّل له غذاءً جزئياً يتذكره، كما أحسّ به، فتنبعث منه إرادة حيوانية جزئية، وهُنّاك يطلب الغذاء بحركته، وإنّما يُتخيّل له على الجهة الجزئية؛ وإن كان لو حصل له شخص آخر بدله لم يكرهه، بل قام مقامه كونه من نوعه. فليس ذلك دليلاً على أنّه كان ذلك الغذاء الكلي متمثلاً عنده.

وكذلك في قطع المسافة يُتخيّل له حدود جزئية منها إياها يقصد. وربما كان ذلك التخيّل مقطوعاً منقطع الحركة، وربما كان متجدّد الوجود نحواً ما تجدد الحركة المستمرة على الاتصال، فإنّ التخيّل لا ينقطع في مثله، بل تتصل التخيّلات متجدّدة على التوالي حسب اتصال المسافة، وتتصل الإرادات المنبثقة عنها فيستمرّ الحركة؛ وذلك لا يمنع الشخصية والجزئية في التخيّل، كما لا يمنع في الحركة، بل كما أنّ استمرار الحركات لا تمنع شخصيتها ولا تقتضي كليتها، كذلك استمرار التخيّلات والإرادات على سبيل الانصرام والتجدد، فالإرادة الجزئية كما أنّها سبب حدوث حركة جزئية فتلك الحركة أيضاً سبب حدوث إرادة أخرى حتّى تتصل الإرادات في النفس والحركات في الجسم، ولا تتسلسل ذلك دفعة.

١. ميم: - الرأى الكلي لا ينبعث منه شيء مخصوص جزئي، فإنه لا يتخصّص بجزئي منه دون جزئي آخر، إلا بسبب مخصص لا محالة يقترن به.

٢. ميم: صار.

فإنَّ الإرادة لكون الجسم في حدّ ما من المسافة ما لم توجد لم تجب تحريك الجسم إليه، وإذا وجدت امتنع أن يكون الجسم في حال وجود الإرادة في ذلك الحدّ الذي تريده؛ لأنَّ إرادة الإيجاد لا تتعلّق بالوجود، بل كان في حدّ آخر قبله، وامتنع أن يحصل في الحدّ الذي يريده حال كونه في الحدّ الذي قبله، فإذا تأخّر كونه في الحدّ الذي يريده عن وجود الإرادة لأمر يرجع إلى الجسم الذي هو القابل لا إلى الإرادة التي هي الفاعلة.

ومع وصوله إلى الحدّ الذي يريده، يعني تلك الإرادة، وتتجدّد غيرها فيصير كلّ وصوله إلى حدّ سبباً لوجود إرادة وتتجدّد غيرها، فيصير كلّ وصوله إلى حدّ سبباً لوجود إرادة يتجدّد مع ذلك الوصول، ووجود كلّ إرادة سبباً لوصول يتأخّر عنها، فتستمرّ الحركات والإرادات استمرار شيء غير قاز، بل على سبيل تصرّم وتجدّد والسابق لا يكون بانفراده علّة للأحق، بل هو شرط ما تتمّ العلّة بانضيافه إليها.

ولمثل هذا ما يتخصّص الإرادة بشيء جزئي حتّى يكون ويتحصّل، سواء كان ذلك الجزئي حركةً أو غيرها؛ والإرادة الكلّية يقابلها مراد كليّ، ولا يجب له تخصّص جزئي، بل يحتاج في ذلك إلى أمر جزئي ينضمّ إليه.

ونحن أيضاً فربما قضينا قضاءً كلياً حصّلناه من مقدمات كليّة فيما يجب أن يُفعل، كقضائنا بأنّه ينبغي لنا إنصاف المظلوم الذي حصّلناه من أنّه ينبغي أن يصدر عنّا ما هو واجب في الشريعة، ومن الواجب فيها إنصاف المظلوم، ثمّ أتبعناها قضاءً جزئياً هو مثلاً أنّ هذا فلان المظلوم ينبغي أنصافه من عزيمة فلان، ينبعث منه،<sup>١</sup> أي من تلك المقدمات بتوسط هذا القضاء الجزئي، شوق وإرادة متعّينان ضرباً من التّعّين الوهمي إلى إنصافه منه؛ فتنبعث القوّة المحركة إلى حركات جزئية تصير هي مرادة لأجل المراد الأوّل.

#### موعدٌ وتنبيهٌ

أمّا الشّيء الذي يتشوّقه الجرم الأوّل في حركته الإرادية فموعدٌ بيانه بعد ما نحن فيه، في الموضوع الذي يذكر فيه الغايات، فإنّ الحركة الفلكية كما أنّها لا يراد لذاتها، بل يراد لحصول وضع كليّ، فكذلك الوضع الكلي لا يراد لذاته بل يراد لشيءٍ آخر هو غاية الحركة، إلّا أنّك يجب أن تعلم هاهنا أنّه لن يتحرك متحرّك إرادي، إلّا لطلب شيء أن يكون للطالب أولى وأحسن من أن لا يكون، وهو غرض ما مشعور به على الإجمال لتمييز بين الحركة الصادرة عن النفس والصادرة عن الطّبيعة، ولتمييز

١. ميم: - الحد.

٢. ميم وسين: منها.

أيضاً الأفعال النفسانية والأفعال العقلية، ثُمَّ إِنَّ الشَّعُورَ بِهذه الأولوية على وجوه، فإنها إما بالحقيقة، وإما بالظن، وإما بالتخيُّل العبثي، كما في العابث بلحيته أو بأصابعه أو بشيء ملقى في الأرض. فإنه ليس كما يظنُّ أنه لا يستند إلى غاية، فإنَّ فيه ضرباً خفياً من طلب اللذة.

والسَّاهي والتَّائم لا يتحرَّك لغير غاية كما قد يُظنُّ أيضاً، بل إنما يفعل وهو يتخيَّل لذَّة ما، أو تبديل حالٍ ما مملولة، أو إزالة وصيِّ ما؛ فإنَّ التَّائم يتخيَّل وأعضاؤه أيضاً قد تطيع تحريكه عن تخيُّله، لا سيَّما في حالة تكون بين التَّوم واليقظة، أو في الشَّيء الصَّروري كالتنفَّس، أو في الشَّيء الذي يصير كالصَّروري، كمن يرى في منامه شيئاً مخيفاً جدًّا، أو حبيباً جدًّا، فربما انزعج للهرب من الأول، أو للطلب<sup>١</sup>، واعلم أنَّ التَّخيَّل شيء والشَّعُور بالتَّخيَّل أنه هو ذا يتخيَّل شيء وانحفاظ ذلك الشَّعُور في الذَّكر شيء؛ وليس<sup>٢</sup> يجب أن يُنكر وجود التَّخيَّل لأجل فقد أحد الآخرين.

١. بس: الطلب؛ ميم: للطلب + للتَّائم.

٢. ميم: فليس + لك أن تقول إنَّ العابث والسَّاهي والتَّائم لو فعلوا أفعالاً تخيلوها لوجب أن يذكرها؛ لأنَّ هذه الثلاثة يتوقَّف التذَّكر على جميعها فوجوده يدلُّ على وجودها جميعاً وعدمه لا يدلُّ إلا على عدم واحد منها لا بعينه وإن كان قد يحصل عند عدم جميعها فلا يدلُّ عدم التذَّكر على عدم التَّخيَّل وليس.

## التمط الرابع في الوجود<sup>١</sup>

في الوجود المطلق،<sup>٢</sup> وهو الذي يحمل على الواجب والممكن بالتشكيك حملاً عرضياً. وفي علله<sup>٣</sup> التي يستند<sup>٤</sup> إليها، وفيه «عشر تشبهات وفصلان مُعْتَوْنان بوهم وتشبيه، وتدنيان. وثلاث عشرة إشارة، وفصل واحد مُعْتَوْنٌ بشرح وآخر بفائدة؛ ففصوله تسعة وعشرون فصلاً.»<sup>٥</sup>

على فساد مذهب المشبهة القائلين بأن لا موجود إلا المحسوس وما في حكمه، إنّه قد يغلب على أوهام الناس أنّ الموجود هو المحسوس، وإنّ ما لا يناله الحسّ بجوهره، أي بذاته لا بأفعاله فقط؛ ففرض وجوده محال. وأنّ ما لا يتخصّص بمكان أو وضع بذاته - كالجسم أو بسبب ما هو فيه - كأحوال الجسم - فلاحظ له من الوجود، كلّ هذا إذعان منهم لقوتهم الوهميّة الحاكمة على ما ليس من شأنه أن يكون محسوساً، حكمها على المحسوسات.

وأنت يتأتّى لك أن تتأمّل نفس المحسوس، فتعلم منه بطلان قول هؤلاء<sup>٦</sup>؛ لأنك ومن يستحقّ أن يخاطب تعلمان أنّ هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد، لا على<sup>٧</sup> الإشتراك اللفظي الصّرف،<sup>٨</sup> بل بحسب معنى واحدٍ مثل اسم الإنسان؛ فإنكما لا تشكّان في أنّ وقوعه

١. مل: في الوجود وعلله. نك: نسخة اصل، ص ١٥٣؛ نمط: پارچه‌ای است از پشم که بر روی هودج می اندازند. ولی در این جا به معنای: «طریقه و روش» آمده است.

٢. این جا، مراد اطلاق سعی است و بر این گونه اطلاق‌ها علّتی متصوّر نیست و آن تنها وجود حقّ است. نك: خواجه نصیرالدین طوسی، شرح الإشارات والتشبهات، تحقیق: حسن زاده آملی، ج ٢، ص ٥٣٩.

٣. فخر رازی می گوید: مقصود شیخ از «وجود» مطلق وجود است، و اما مقصود وی از «علل وجود» علل بعض وجودات، یعنی وجود ممکن است، نه علل همه وجودات تا شامل واجب الوجود، هم بشود. این سینا در این عبارت از صنعت استخدام استفاده کرده است. در این صنعت نخست عامی ذکر می شود و زان پس ضمیری آورده می شود که به بعض افراد عام برگردد، نه به همه افراد عام. در این جا ضمیر «علل» به مطلق وجود بر نمی گردد، بلکه به بعض وجود برمی گردد.

٤. نسخه‌ها «مستند» هم خوانده می شود.

٥. تشیه = آگاهی دادن. آگاهانیدن.

٦. یعنی قول مشبهه.

٧. مل + سیل.

٨. المسئلة السادسة: قال رحمه الله في التَّمط الرابع انه قديغلب ... إلى آخر ما قال. مسعودی، أقول: أراد أن یبین أنّ من الموجودات ما لا يناله الحسّ، بل يناله العقل ویدرکه و استدّل علیه بالکلیات، کالانسان الکُلّی - وهذا ←

على زيد وعمرو، بمعنى واحد موجود في الخارج؛ إذ لو لم يكن كذلك لما كانت هذه الأشخاص إنساناً.<sup>١</sup>

وإذا كان موجوداً فذلك المعنى الموجود لا يخلو إما أن يكون بحيث يناله الحس، أو لا يكون؛ فإن كان بعيداً من أن يناله الحس فقد أخرج التفتيش من المحسوسات ما ليس بمحسوس، وهذا أعجب.

وإن كان محسوساً، فله وضع لا محالة<sup>٢</sup>، وأين ومقدار معين<sup>٣</sup> لا يتأتى.<sup>٤</sup> أن يحس، بل ولا أن يتخيل إلا كذلك، فإن كل محسوس وكل متخيل، فإنه يتخصص لا محالة بشيء من هذه الأحوال. وإذا كان كذلك لم يكن ملائماً لما ليس بتلك الحال، فلم يكن مقولاً على كثيرين مختلفين في تلك الحال؛ فإذن الإنسان من حيث هو واحد الحقيقة، لا أعني بذلك الإنسان المقترن بالوحدة؛ فإن ذلك غير مشترك فيه، بل أعني<sup>٥</sup> أن الإنسان من حيث حقيقته الأصلية التي لا تختلف فيها الكثرة<sup>٦</sup> غير محسوس، بل معقول صرف؛ وتلك الحقيقة هي طبيعته المعقولة؛ لا من حيث هي عامة أو خاصة أو واحدة أو كثيرة أو حيوان أو ناطق أو غير ذلك، بل هي طبيعة الإنسان التي يعرض لها العموم وعدمه، وبهذا الاعتبار توجد في الخارج والعقل. وأما إذا أخذت مع العموم، فلا

→

لا يفي بمقصوده، فإن الكليات ليست موجودة في الأعيان، بل هي معلومة للأنفس معقولة عنده وقول القائل إنهما موجودة في الأذهان هذا كلام مشهور مألوف إذا بحثنا عنه علمنا أن المفهوم منه غير المفهوم من حقيقة الوجود، فلا معنى لكون الشيء موجوداً في الذهن إلا كونه معلوماً معقولاً مدركاً للعقل وأما حقيقة الوجود، فهي التي بها يكون حقائق الماهيات حاصلة في الأعيان لافهم من الوجود إلا هذا وكون الشيء موجوداً في الذهن له مفهوم آخر غير هذا المفهوم وذلك كونه معلوماً عند العقل والمقصود في هذا الفصل أن يثبت أن من جملة الموجودات العينية موجودات غير مدركة بالحواس وما ذكر من الكليات ليست موجودة في الأعيان فما هو المقصود من هذا الفصل غير حاصل بما ذكر. والله اعلم. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٥١-٥٢.

١. بهتر بود می گفت آناسا، به دلیل این که اشخاص جمع است باید مبتدا خبر با هم در جمع و مفرد مطابقت کنند.
٢. ميم و نسخه سين و در شرح اشارات خواجه: لا محالة وضع.
٣. ميم و سين، عين و مل: + كيف معين.
٤. سين: لا ينافي.
٥. هر دو نسخه «فإذن» آمده است؛ گاهی این کلمه را به شکل «فإذا» می نویسند که این دو با هم تفاوت دارند. نك: ناصيف يمين، المعجم المفصل في الإملاء قواعد و نصوص، ص ١٠٢.
٦. سين: + به.
٧. ميم و سين: الكثرة + هو.

توجد ألا في العقل فقط، وكذلك الحال<sup>١</sup> في كل كَلِّي<sup>٢</sup>.

وهم<sup>٣</sup> وتنبيه<sup>٤</sup>

ولعل قائلًا منهم يقول: إنَّ الإنسان - مثلاً - إنما هو إنسان من حيث له أعضاء<sup>٥</sup> من يد وعين وحاجب وغير ذلك، ومن حيث هو كذلك، فهو محسوس لا معقول؛ لأنكم اشترطتم في المعقول تجريده عن الوضع والكم، وهذا فلا يعقل إلا<sup>٦</sup> على ما يتخيل منه ويحس به. فتنبيه<sup>٧</sup> لهذا القائل، ونقول: إنَّ الحال<sup>٨</sup> في كل عضو كَلِّي مِمَّا ذكرته أو تركته في كونه ذا طبيعة معقولة غير محسوسة، كالحال في الإنسان نفسه.

### تنبيه

إنَّه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس، لكان الحس والوهم يدخلان في الحس والوهم، وكان العقل الذي هو الحكم الحق المميز بين الحس والمحسوس، أو الوهم والموهوم، يدخل في الحس والوهم. ومن بعد هذه الأصول، فليس شيء من طبائع الأمور المدركة أشخاصها بالوهم، من العشق<sup>٩</sup> والخجل والوجل والغضب والسَّجاعة والجبن، ممَّا يدخل في الحس والوهم؛ وهي من علائق الأمور المحسوسة. فما ظنك بموجودات إن كانت خارجة الذوات عن درجات المحسوسات وعلائقها؟!<sup>١٠</sup>

١. ميم - الحال.

٢. نك: مبارکشاه بخاری. شرح حکمة العين، ص ١٨١. در بیان تفاوت کُل و کَلِّي.

٣. وهم: در این جا به معنای «گمان کردن» است.

٤. مل: اعضاؤه.

٥. سین: - ألا.

٦. سین: + أي؛ مل: فتنبهه؛ سین: فنبهته.

٧. در نسخه سین: لآن.

٨. ميم و سين: كالعشق.

٩. خواجه در شرح این متن می نویسد: لقا تبه علی آن فی کُل محسوس شیئا لیس بمحسوس ولا بموهوم لم يقتصر علی

ذلك ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيهات، تحقيق: حسن زادة آملی، ج ٢، ص ٥٤٥.

### تذنیب<sup>۱</sup>

كُلُّ حَقٍّ، أَي كُلُّ ذِي حَقِيقَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَعْيَانِ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ الذَّاتِيَّةُ، وَهِيَ الْمَجْرَدَةُ عَنِ الْعَوَارِضِ الْغَرِيبَةِ الْمَشْخَصَةِ،<sup>۲</sup> الَّتِي بِمَا هُوَ<sup>۳</sup> حَقٌّ، فَهُوَ مُتَّفِقٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ مَا بِهِ يَنَالُ كُلُّ حَقٍّ وَجُودَهُ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ بِتَحَقُّقِ كُلِّ حَقِيقَةٍ عَنِ حُكْمِ ثَبَتِ عَلَى كُلِّ حَقِيقَةٍ.<sup>۴</sup>

### تنبيه

على العلل؛ الشّيء قد يكون معلولاً باعتبار ماهيته وحقيقته، وقد يكون معلولاً في وجوده. فَإِنَّ الوجود غير الماهية، كما سبق، فَعِلْمُهَا مَغَايِرَةٌ لِعِلْمِهِ. وَإِلَيْكَ<sup>۵</sup> أَنْ تَعْتَبِرَ ذَلِكَ بِالمثلث مثلاً،<sup>۶</sup> فَإِنَّ حَقِيقَتَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالسَّطْحِ وَالخَطِّ الَّذِي هُوَ ضِلْعُهُ، وَيَقْوَمَانِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مِثْلُ<sup>۷</sup> وَلَهُ حَقِيقَةُ المثلثية، كَأْتَهُمَا عِلْمَانِ المادّية والصّورية.

وإن لم يكن للمثلث مادة وصورة على الحقيقة، أمّا أولاً؛ فَلأنّه كَمَ لَا جِسْمَ، وَأَمَّا ثانياً؛ فَلأنّ حلول الخطّ في السّطح لا كحلول الصّورة في المادّة؛ إِذْ هُوَ نِهَائِيَةٌ لِلْمَادَّةِ<sup>۸</sup> وَالصُّورَةِ، فَلَا تَكُونُ نِهَائِيَةً لِلْمَادَّةِ. وَلَيْسَ الخَطُّ وَالسَّطْحُ بِمَقُولَيْنِ عِلَّةٌ لِيَكُونَا جِنْساً أَوْ فَصْلاً لَهُ، بَلْ هُمَا جِزْءَانِ لَهُ فِي الوجود فَأشْبَاهُ<sup>۹</sup> المادّة والصّورة.

وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ وَجُودُهُ فَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى أَيْضاً غَيْرِ هَذِهِ، لَيْسَتْ هِيَ عِلَّةٌ تُقْوَمُ مِثْلِيَّتِهِ وَتَكُونُ<sup>۱۰</sup> جِزْءاً مِنْ حَدِّهَا. وَتِلْكَ هِيَ العِلَّةُ الفاعلية، أَوْ<sup>۱۱</sup> الغائية الَّتِي هِيَ عِلَّةٌ فاعلية لعلة العلة

۱. تَذْنِيبٌ: ذَنْبٌ، يُذْنِبُ تَذْنِيباً. در لغت، یعنی ملخ دم خود را در زمین فرو کردن، آمده است ولی در این جا، یعنی ربط کلام سابق به کلام لاحق و یا برعکس.

۲. نک: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاکمات، ج ۳، ص ۱۰.

۳. ميم و سين؛ هو بما.

۴. ابن کتونه در این تذنیب تنها به شرح کلمات پرداخته و به اختصار از آن گذشته است، ولی خواجه در این جا نسبت به ابن کتونه توضیح بیشتری داده و می نویسد: واعلم أنّ مقصوده من إثبات موجود غير محسوس أنّما كان هو إثبات مبدأ للوجود غير محسوس... إلخ. نک: طوسی، شرح الإشارات والتشبهات ج ۲، ص ۵۴۸.

۵. مل: ولك.

۶. مل + مثلاً: ميم و سين: مثلاً بالمثلث.

۷. ميم و سين: - للمادة.

۸. در نسخه سين «فشابهها» خوانده شد.

۹. سين: يكون.

۱۰. ميم و سين: أو + العلة.



## الفاعلية<sup>١</sup>.

والوجه في حصر مادة<sup>٢</sup> العلل أنّ العلة إما للماهية أو للوجود، والتي للماهية إما أن تكون بهما الشيء بالقوة وهي المادة، أو التي تكون بها بالفعل وهي الصورة<sup>٣</sup>. والتي للوجود، إما أن تكون علة بمقارنة الذات وهي الموضوع أو بمباينتها، وهي إما أن تكون علتها هي الإيجاد بالذات وهي الفاعلية أو لا لذلك، فإن كان الإيجاد لأجلها، فهي لغايتها؛ فإنها تفيد فاعلية الفاعل، فيكون بالنسبة إلى تلك الفاعلية علة فاعلية، وبالنسبة إلى المعلول غاية لا يفيد وجوده بالذات، وما خرج عن ذلك فهو شرط. وكل واحد من هذه، فهو علة ناقصة، وهي التي يجب بعدمها عدم المعلول، ولا يجب بوجودها وجوده، وإن كان قد يجب معه كالصورة. وأما العلة التامة، فهي التي يجب بوجودها وجود المعلول وبعدمها عدمه، وقد يكون بعض هذه تاماً إذا لم يتوقف المعلول على غيره.

### تنبيه

على الفرق بين ذات الشيء ووجوده في الأعيان اعلم أنك قد تفهم معنى المثلث وتشك هل هو موصوف بالوجود في الأعيان، أم ليس؟ بعد ما تمثّل عندك أنّه من خطّ وسطح، ولم يتمثّل لك أنّه موجود في الأعيان أم لا.

وذلك تبين لك الفرق بينهما؛ إذ المعلوم غير المشكوك فيه،<sup>٤</sup> وقد كان أشير إلى ذلك في المنطق إلا أنّ الفرض كان هناك هو الفرق بين ما يفترق إليه الشيء في تحقّق ذاته في العقل، وهو مقومات ماهيته وبين غيره<sup>٥</sup> من العلل والفرض هاهنا هو الفرق بين ما يتحقّق به ذات الشيء في الخارج والعقل، كالمادة والصورة، وبين ما يفترق إليه الشيء في كونه موجوداً، كالفاعل والغاية.<sup>٦</sup>

١. برأي توضيح يشتر نك: ابن سينا، كتاب الإلهيات الشفا، مقاله نهم، فصل دؤم، ص ٤٠٢، بتحقيق: حسن زادة أملی.

٢. ميم و سين: - مادة.

٣. نك: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاکمات ج ٣، ص ١١.

٤. نك: فخرالدین رازی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٢، ص ٣٤٢.

٥. عبارت با اندکی تفاوت در شرح خواجه نقل شده است: « كما أشار إلى ذلك في المنطق - لكن الفرض هاهنا الفرق بين علل - يفترق الشيء إليها في كونه موجوداً - كالفاعل والغاية - وبين علل يفترق الشيء إليها - في تحقّق ذاته في الخارج والعقل - كالمادة والصورة - ولذلك ذكر الخطّ والسطح الشبيهين بهما - وكان الفرض هناك الفرق بين علل - يفترق إليها الشيء، في تحقّق ذاته في العقل - وهي مقومات ماهيته كالجنس والفصل - وبين سائر العلل أعني العلل الأربع المذكورة» نك: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاکمات، ج ٣، ص ١٤.

٦. ابن بند با اندک اختلاف از شرح خواجه گرفته شده است. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ج ٢، ص ٥٥٢؛ يريد الفرق بين ذات الشيء ... إلخ. البته هر دو شارح به اختصار از این تشبیه عبور کرده‌اند.

## إشارة

## «في بيان العلة الموجدة»

إلى كيفية تعلق علل الوجود بعضها ببعض وتعلل الماهية: المعلول الذي لا يتركب من مادةٍ وصورة ولا هو موجود في موضوع إنما يحتاج إلى علةٍ توجد فقط، والذي لا<sup>١</sup> يتركب منهما وهو في موضوع يحتاج إلى ما يوجد وإلى ما يقبله.

والعلة الموجدة للشيء الذي له علل مقومة للماهية، وهو المركب<sup>٢</sup> منهما هو إما علةٌ لبعض تلك العِلل، كالصورة، وهو مثل التجار للسرير الموجد لصورته دون مادته، أو علةٌ لجميعها في الوجود، وهي علةُ الجمع بينهما، وذلك كالجوهر المفارق الذي هو علةٌ لصورة الجسم ولمادته، وللجمع بينهما،<sup>٣</sup> وهو التركيب، والمادة على التقديرين إنما تصير مادةً بالفعل بسبب العلة الموجدة، فتكون لذلك<sup>٤</sup> علةً للمركب.

والعلة الغائية التي لأجلها الشيء، علةٌ بماهيته ومعناها لعلة الفاعلية، ومعلولة لها في وجودها؛ فإن العلة الفاعلية علةٌ ما لوجودها، فإن الاستكان بالبيت لا يحصل بالفعل إلا بعد وجود البيت عن علته الفاعلية، فيكون الفاعلية علةً ما لوجود الغاية، إن كانت من الغايات التي تحدث بالفعل، وليست علةً لعليتها ولا لمعناها.

وإنما قيدت الغاية لما تحدث بالفعل؛ لأن الغايات التي في المعلولات المبدعة هي مقارنة لموجود المعلول بماهيته ووجودها معاً، وهذه الحادثة متقدمة بماهيته عليه، ومتأخرة بوجودها عنه<sup>٥</sup> الطبيعة لو لم تقتض<sup>٦</sup> لذاتها شيئاً كائناً ما مثلاً لما حركت الجسم إليه فمقتضاها<sup>٧</sup> أمر ثابت دال على وجود ذلك

١. در متن: العلل الوجود، آمده، ولی در حاشیه صورت درست آن «علل الوجود» ثبت شده است. نک: ص ١٥٤ نسخه اصل.

٢. سین: - لا.

٣. میم: المترکب.

٤. میم: - وذلك كالجوهر المفارق الذي هو علة لصورة الجسم ولمادته وللجمع بينهما.

٥. میم: - لذلك.

٦. در هر دو نسخه «عنه» آمده است، ولی ظاهراً زائد است.

٧. سین: نقیض.

٨. سین: + بماهيته.

الشيء لها بالقوة، وشعور ما لها به قبل وجوده بالفعل. وهو العلة الغائية لفعالها.<sup>١</sup>

### إشارة

«في بيان علة الأولى»

إن كانت علة أولى، فهي علة فاعلة لكل وجود معلول، ولعلة حقيقة كل وجود في الوجود؛ إذ لا بد وأن تكون في نفسها علة فاعلية لتقدمها على سائر العلل، كما عرفت، فتكون سائر العلل معلولة لها<sup>٢</sup> في وجودها، وتكون هي علة فاعلية لوجودها.

### تنبيه

على قسمة الموجود إلى الواجب الوجود لذاته، والممكن الوجود لذاته كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته، من غير التفات إلى غيره، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه، أو لا يكون. فإن وجب، فهو الحق، أي الدائم الثابت، بذاته الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم<sup>٣</sup>، بمعنى القائم بذاته غير المتعلق الوجود بغيره على الإطلاق.

وإن لم يجب لم يجوز أن يقال: «إنه ممتنع بذاته»<sup>٤</sup> بعد ما فرض موجوداً. بلى إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط «عدم علة» صار ممتنعاً، أو مثل شرط وجود علة صار واجباً؛ وإن لم يقرن بها شرط، لا حصول علة ولا عدمها، بقي له في ذاته الأمر الثالث، وهو الإمكان، فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع. فكل موجود إما واجب الوجود بذاته، وإما<sup>٥</sup> ممكن الوجود بحسب ذاته.<sup>٦</sup>

١. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبسيهات، تحقيق: حسن زادة آملی، ج ٢، ص ٥٥٤.

٢. ميم: - علة.

٣. ميم: - لها.

٤. سين: إشارة. در نسخه اصل «تبيه» آمده است.

٥. درباره معنای «قيوم» نك: حمزة فناری، مصباح الأنس، چاپ سنگی، ص ٦١. به نقل از حسن زادة آملی.

٦. سين: لذاته.

٧. مل: أو.

٨. خواجه در شرح این متن می نویسد: يريد قسمة الموجود إلى الواجب لذاته والممكن لذاته. وألفاظه ظاهرة. قوله: «فهو الحق بذاته» أي الثابت الدائم بذاته ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبسيهات، تحقيق: حسن زادة آملی، ج ٢، ص ٥٥٧.

## إشارة

«في إثبات واجب الوجود لذاته»

إلى أنّ الممكن لا يوجد إلّا لعلّة تغايره ما حقّه في نفسه الإمكان<sup>١</sup>، فليس يصير موجوداً من ذاته؛ فإنّه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن؛ فإن صار أحدهما أولى فلحضور شيء، أو غيبته؛ لاستحالة ترجيح أحد شئيين متساويين من غير مرجح، أمّا الحضور فلجانب الوجود، وأمّا الغيبة<sup>٢</sup> فلجانب عدم، فإنّ عدم لا يجوز أن يكون علّة تامّة للوجود<sup>٣</sup> وجاز كونه علّة للعدم أو شرطاً في علّية علّة الوجود، كما ستعرف؛ فوجود كلّ ممكن الوجود هو من غيره<sup>٤</sup>.

١. ميم: الإمكان في نفسه.

٢. ميم: - الغيبة.

٣. ميم: للموجود.

٤. المسئلة السابعة: قال رحمه الله: ما حقّه في نفسه ... هو من غيره. مسعودي قلت: إن أراد ابتداء الوجود، فلا كلام فيه؛ إذا الحادث بعد ما لم يكن لا بدّ له من علّة فاعلة وإن أراد دوام الوجود وبقائه وليس كذلك على الإطلاق. بل لا بدّ فيه من تفصيل. فإنّ من الأعراض ما ليس له هيئة قازة وبقاء حقيقي، ولكن يتجدّد أمثاله على التعاقب، فيستمرّ باقياً مجازاً، فهذا البقاء يفتقر إلى العلّة المتفتنة وهذا كالحركة، فإنّ ابتداء وجودها أعني حدوثها كما افتقر إلى العلّة الفاعلة لها ببقاؤها ودوامها إنّما يفتقر إلى تلك العلّة؛ لأنّ بقاءها عبارة عن تجدد أمثالها وقد ظنّ بعض المتكلمين أنّ الأعراض كلّها كذلك، غير أنّ هذا الظنّ باطل كما عرفته، وكذلك من الأعراض أيضاً ما يكون وجوده قسرياً على خلاف ما يقتضيه حال موضوعه بعلّة قاسرة أوجبت وجوده مع ما يضاؤه وينافيه، فهذا أيضاً بقاءه يفتقر إلى بقاء تلك العلّة القاسرة واما وراء ذلك من الجواهر والأعراض ببقاؤه مستغن عن بقاء العلّة على أنّ الموجود القسريّ إذا استقرّ في المحلّ وتمكّن و قويت العلّة الموجبة له القاسرة للطبيعة التي يضاؤه قد ينفي (أين جا يك كلمه از نسخه پاک شده) بقاء انعدام علته إلى أن يعوى الطبيعة الأصلية، فيدفعه ويعدمه كالحركة الحادثة في الماء المسخن بالنار، فإنّها قسرية على خلاف ما يفيد طبع الماء، فإنّ طبع الماء يقتضي أن يكون بارداً بالفعل إلّا أنّ النار القوية تغلبها فتزِيل عنه البرودة وتحدث منه الحرارة، ثمّ تلك الحرارة يبقى فيه ساعات بعد انطفاء النار وانعدامها؛ إذ طبيعة الماء لا تتسوى على إعدامها دفعة واحدة وإنّما يعدمها على التدريج شيئاً فشيئاً و لولا تلك الطبيعة المضادة للحرارة لبقيت الحرارة فيه دائمة، ثمّ لو افتقر بقاء الحرارة فيه إلى العلّة المبقية كما افتقر حدوثها إليها لوجب أن ينعدم الحرارة في الحال عقيب إعدام النار فحين بقت مدة بعد انعدام علّة حدوثها علم أنّ بقاءها مستغنية عن بقاء علّتها ويدلّ عليه أيضاً حال السهم أو الحجر الرمي، إلى جهة الفوق فإنّ فيه ميلاً طبيعياً بالقوة التي إلى جهة السفّل ثمّ الرمي يحدث فيه ميلاً قسرياً إلى جهة البلو وذلك الميل يوجب حركته إلى تلك الجهة ويكون مقدار الحركة بحسب الميل الحادث فيه، والميل الحادث بحسب القوة الدافعة التي للرامي هو دفع الرمي بقوة إلى جهة الرمي، إليه فعلى حدوث الميل القسريّ فيه هو الدفع القويّ وهو حركة الرامي، ثمّ ينعدم الدفع الذي هو علّة حدوث الميل القسريّ بجانب السهم أو الحجر الرمي، ويبقى الميل القسريّ زماناً، فلو كان بقاء المعلول يفتقر إلى بقاء العلّة لما تصوّر بقاء الميل بعد انعدام الدفع ويدلّ عليه أيضاً حال الألوان، فإنّها تبقى في المتلونات مع انعدام العلّة الفاعلة لها، فإنّ من خصّص كفه أو شعره بالحنا مثلاً يبقى ذلك اللون مدّة مع انعدام العلّة الفاعلة أعني الحنا المطلّبة على اليد والشعر ولو توهم أنّه بقي من

أجزاء الحنا على المحل الذي خُصِبَ به الشيء و اللون الذي له هو لون تلك الأجزاء كان هذا و هما باطلان. فإنَّ الحنا ليس له ذلك اللون الحادث لسببه، بل له لون آخر لم يحدث في المحل ما يشبهه ثم الصالفة في غسل المحل بالصابون والإنسان والأشياء القلعة يوجب زوال الأجزاء المجاورة للمحل. هذا ممَّا لا يرتب فيه عاقل. فاللون الحادث في محل الخضاب كيفية حدثت بسبب مجاورة الحنا، فهو العلة الفاعلة وقد انعدمت العلة وبقيت الكيفية فعلم أنَّ بقائها ليست بالعلة المبقية ولولا أنَّ في مزاج الحيوان وطبعه ما يزيد ذلك اللون إمَّا بتحليل الأجزاء الحاملة له أو بسبب آخر لسنا الآن في تحقيقه لبقى ذلك اللون دائماً كما لو ضُيِّعَ به ثوب أو شي آخر من جملة الجمادات، فإنه يبقى اللون فيه مادام ذلك الشيء باقياً و كما لو حُزَّ الشعر المخضوب، فإنه يبقى اللون فيه دائماً و يدلُّ عليه أيضاً حال صور الأجسام القابلة للكون والفساد، فإنَّ الهواء قديستحيل ماء و الماء يستحيل هواء و العلة لهما هي البرودة والحرارة كما عرفته، ثمَّ الصورة المائتة الحاصلة في المادة القابلة لها قد يبقى بعد انعدام البرودة التي كانت علة فاعلة لها و كذا الصورة الهوائية الحاصلة بعلة الحرارة قد يبقى مع انعدام الحرارة؛ فإن قبل هذه الصور إمَّا يتبدل و يحدث في موادها بطلل و اسباب و يبقى بعد زوال تلك العلل لعلَّة أخرى مبقية لها و تلك العلة احتياج المادة إلى صورة واحدة أتيه صورة كانت و امتناع حُلُوها عن الصور كُلِّها، فإنه لما استحال وجودها بدون الصورة و نسبة الصور كُلِّها إليها نسبة واحدة و العلة السابقة أوجبت حدوث صورة واحدة فيها و ليس غيرها أولى المادة منها فيحفظها المادة و يبقياها، فيكون بقاء هذه الصور في المادة بعلة مبقية لها غير علة الحدوث و ليس البقاء مستغنياً عن العلة المبقية و إن استغنى عن علة الحدوث و لنا إذا جُوزَتم ذلك في الصور فقولوا في جميع الأعراض، بل في جميع الأشياء الممكنة كذلك، فإنَّ وجود السواد مثلاً و عدمه بالنسبة إلى الموضوع القابل له واحد و ليس يخلو الحال من أحد طرفي الوجود أو العدم و لا ترجيح لأحدهما على الآخر نظراً إلى إمكانهما و إلى حال الموضوع، ثمَّ لا بدَّ أن تكون أحد الطرفين واقعاً و أَيْهما وقع بسبب من الأسباب، إمَّا الوجود أو العدم، فيجب أن يبقى؛ إذ لو لم يبق حتى وقع الآخر، فقد ترجح عليه الآخر و لا يترجح إلا بمرجح، فإذا لم يكن مرجح فيستمر بقاء ذلك الواقع ضرورة إنه لا يرفع إلا بوقوع الآخر و قد تعذَّر و قوع الآخر من غير مرجح. فإن كان الواقع هو طرف العدم فيستمر إلى أن يوجد علة الوجود و إن كان الواقع طرف الوجود، فيستمر إلى أن يوجد علة العدم فوق أحد الطرفين في الابتداء يستدعي علة ثمَّ قد لا يبقى تلك العلة و يستمر الطرف الواقع بعلة أخرى و هي ضرورة امتناع خلق الموضوع عن أحد طرفي النقيض كما قلتم في الصورة أنها يحدث (يحدث) لعلَّة، ثمَّ لا يبقى تلك العلة و يستمر وجود الصورة ضرورة امتناع خلق المادة عن إحدى الصور. فإن قيل: النار لما كانت علة لضوء الهواء في ظلمة الليل مثلاً و كُلِّها انعدمت انعدم الضوء و كما أنَّ حدوث الضوء بسبب النار فبقاؤه أيضاً بسببها و يفتقر إلى بقائها و كذلك النور الحادث من الشمس يلازمها وجوداً و عدماً دلَّ أنَّ بقاء المعلول ببقاء العلة. قلنا: انعدام المعلول مع انعدام العلة في جميع الصور فضلاً عن صورة واحدة لا يدلُّ على أنَّ بقاء المعلول يفتقر إلى بقاء العلة، فلعلَّ يلازمها في العدم بسبب آخر، سوى أنه يفتقر في بقائه إلى بقائها و نحن إذا وجدنا في صورة واحدة أنَّ المعلول بقي بعد انعدام علته علمنا أنه لا يحتاج بقاؤه إلى بقاء علته و يزيدُه بياناً على اصطلاح المنطق، فيقول لو كان بقاء المعلول مفتقراً إلى بقاء العلة لما بقي المعلول مع انعدام العلة، فهذا شرطي متصّل فيستشئ فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم، فيقول لكن بقي المعلول مع انعدام العلة فانتج فليس بقاء المعلول مفتقراً إلى بقاء العلة، و أمَّا استثناء عين التالي لا ينتج شيئاً، فلو قلنا لكن مابقي المعلول مع انعدام العلة، فلا يلزم منه شيء كما عرفته في المنطق. و أمَّا أنَّ السبب في انعدام الضوء مع انعدام النار، ماذا هو كلام آخر و عدم اطلاعنا عليه لا يدلُّ على عدمه حتى يضاف انعدام الضوء إلى انعدام النار، ثمَّ لا يستحيل أن تكون نلازمهما في العدم؛ لأنَّ بقاء الضوء هو بتجدد أمثاله أو وجوده و وجود قسري و في طبيعة الهوا ما ينافيه و يضاده، فإن قيل ابتداء الوجود كما لا بدَّ له من علة و سبب مرجح له على العدم، فدوام الوجود أيضاً لا بدَّ له من ذلك؛ لأنَّ ابتداء الوجود إمَّا احتاج إليه لالعدمه السابق؛ إذ العدم السابق

## تنبيه

على إثبات واجب الوجود لذاته وتقريره أن ذلك الغير الذي يفتقر إليه الممكن في وجوده إما أن يكون واجب الوجود لذاته، وهو مطلوبنا، وإما أن يكون ممكن الوجود؛ فيعود الكلام في احتياجه إلى غيره، فإما أن يدور الاحتياج بأن يحتاج الشيء إلى ما كان محتاجاً إليه، فيلزم احتياج الشيء إلى نفسه وهو باطل بالبديهية؛ ولاشتماله على جملة متناهية كَلِّ واحد منهما معلول فيتأوله البيان الذي سنذكره.

وإما أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية، فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكناً في ذاته وموجوداً مع سائر الآحاد معيّنة بالزمان؛ لما سيعلم أن العلة التامة هكذا يجب وجودها مع معلولاتها، فيحصل جملة موجودة من آحاد موجودة معاً. وتلك الجملة متعلقة بها، أي بتلك الآحاد لا محالة.

لا يستدعى فاعلاً ولا يقتضى علّة، فلا تعلق له بعلة الوجود وفاعله ولا لكونه موجوداً مسبقاً بعدم، فإنّ هذه الجهة لهذا الموجود مستغنية عن العلة، إذ هذا الوجود لا يمكن أن يكون إلا بعد عدم، فهو مسبق لعدم لذاته لالعلّة و سبب ولا يمكن أن يقال إنه يحتاج إلى العلة لمجموع أمرين العدم السابق وكونه موجوداً بعد عدم؛ لأنّ كل واحد بانفراذه لما كان مستغنياً عن العلة وكلاهما جملة أيضاً كان مستغنياً عنها، فيبقى أنّ ابتداء الوجود إنما احتاج إلى العلة لكونه وجوداً ممكناً في ذاته محتاجاً إلى مرجح له على العدم والوجود في الدوام أيضاً وجود ممكن فيفتقر إلى العلة المرجحة و إلى هذا اشار في أول التمثيل الخامس بقوله: «إنّه قد يسبق إلى الأوهام العامية أنّ تعلق الشيء الذي به يُسمى العلة المفعول مفعولاً إلى قوله ففي مفهوم الفعل وجود وعدم وكون ذلك الوجود بعد العدم، كأنه صفة لذلك الوجود محمولة عليه. فأما العدم ولن يتعلّق بفاعل وجود المفعول وأما كون هذا الوجود موصوفاً، فإنه بعد العدم، فليس بفعل الفاعل ولا بجعل جاعل؛ إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائز العدم لا يمكن أن يكون إلا بعد العدم، فبقي أن يكون تعلقه من حيث هو. هذا الوجود إما وجود ما ليس بواجب الوجود وإما وجود ما يحسب أن يسبق وجوده العدم. ثمّ قال والآن لتعتبر أنّه بأي أمرين يتعلّق إلى قوله فقد بان إنّ هذا التعلّق هو بسبب الوجه الآخر. الجواب: ولنا في ابتداء الوجود لا يحتاج إلى العلة الفاعلة للعدم السابق ولا لكونه موجوداً مسبقاً بالعدم ولا للمجموعهما كما ذكرتم ولا لكونه موجوداً ممكناً أيضاً، بل لأمر آخر وانكم في هذا السبر والتقسيم ما ستوفيتم جميع الأقسام، بل هاهنا قسم آخر وهو الخروج من العدم إلى الوجود الذي يُعتبر عنه بالحدوث فالعدم السابق والوجود الآحق قسمان معلومان متقابلان وكون الوجود موصوفاً بصفة كونه مسبقاً بالعدم. قسم ثالث والخروج من العدم إلى الوجود الذي يمكن أن يُعتبر عنه بالتغيّر والتبدّل والتحرك والاستحالة والتأثر والانفعال والحصول قسم آخر فإنّ الحصول غير الحاصل وغير العدم السابق وغير كون الحاصل موصوفاً بصفة. والحاصل هو الأثر المستقرّ والحصول هو التأثير والحدوث هو الدخول في الوجود وهو ضرورته موجوداً وهو من مقولة أن يتفعل. وأما الحادث الذي هو الوجود، فهو من مقولة الكيف وقد عرفت الفرق بينهما وعلمت أن التسخّن غير السخونة والتسود غير السواد إلى غير ذلك، فكذا الحدوث غير الحادث وضرورته موجوداً غير الوجود والمتعلّق بالفعل والفاعل هو الانفعال، فإنه لا يعقل دونه. أما الحاصل الواقع، فلا تعلق له بالفاعل؛ إذ الفعل تحصيل من ضرورته سبق العدم. فتبين أنّ ابتداء الوجود إنما احتاج إلى العلة الفاعلة لأجل الحدوث ولا يفعل الحدوث في الدوام؛ إذ من ضرورته تقدّم العدم. والله اعلم. كتاب المباحث والشكوك، ص ٦٤-٧٢.

١. هر دو نسخه «غیره» دارد، ولی می‌توان «الغیر» هم خواند؛ میم: غیره + اخر.

وكل ما يتعلّق بغيره، فليس بواجب الوجود لذاته فتكون الجملة غير واجبة أيضاً، كما كان كل واحد من آحادها غير واجب، ولا بدّ وأن تجب بغيرها، ولا بدّ وأن يكون ذلك الغير لكونه خارجاً عن جملة الممكنات واجباً وهو المطلوب.

ولنزد هذا بياناً، شرح 'لذلك كل جملة كل واحد منها معلول، سواء كانت متناهية أو غير متناهية؛ فإنّها تقتضي علّة خارجة عن آحادها. وذلك لأنّها إمّا أن لا تقتضي علّة أصلاً، فتكون واجبة غير معلولة؛ وكيف يتأتّى هذا وإمّا يجب بآحادها؛ لا بدّاتها، أو يقتضي علّة وذلك لا يخلو

١. در نسخه «سين» و «ميم» كلمه «شرح» عنوان قرار داده شده است. نك: ص ٢٦٥.

٢. المسئلة الثامنة قال رحمه الله: كل جملة كل ... إلى آخر الفصل. مسعودي، قلت: غرضه أن يبين تاهي العلل و يقيم البرهان على أنها لا يتسلسل إلى غير نهاية لثبته به ذات واجب الوجود وهذه المقدمّة وهي أن كل جملة كل واحد منها معلول، فإنّها تقتضي علّة خارجة عن آحادها مسلمة لا نزاع فيها، أمّا لا بدّ من إثبات مقدّمة أخرى وهي أنّ العلل لو تسلسلت إلى غير النهاية لكانت هناك جملة مشتملة على آحاد غير متناهية كل واحدة منها معلول فما الدليل على إثبات هذه المقدمّة، فإنّ الخصم يقول: ما لا يتناهى عدده لا يصحّ أن يوصف بأنّه جملة، فالجملة والكلّ والجميع من عوارض الشّيء المتناهي و لواحقه و ليس معنى الكلّ ها هنا هو كل واحد كما لا يخفى عليك، بل معناه مجموع آحاد ليس وراءه شيء منها ومجموع علل ليس وراءه علّة أخرى لا وجود له عند هذا القائل، فلا وجود لكلّ العلل، بل أيّ مجموع يفرض فإن وراءه علّة أخرى وهكذا يتسلسل إلى غير النهاية وهذا كما تقولون في دورات الفلك فإن عندكم ليس لها أول و مبدأ و أعدادها الماضية لانهاية لها، ثمّ كل واحدة من الدورات، فلها مبدأ و أول و لم يقولوا أنّه لما كان لكلّ واحدة منها مبدأ و أول، كان للجملة مبدأ و أول؛ وكذلك النفوس البشرية المفارقة للأبدان بالموت؛ لا نهاية لأعدادها عندكم ولم يتقدّمها زمان لم يكن موجودة فيه و كلّ واحدة منها فلوجودها مبدأ زمني أي هي مسبوقه بزمان لم يكن موجودة فيه ثمّ لا يقولون لما كان كلّ واحدة منها مسبوقاً بزمان لم يكن موجودة فيه كان الكلّ كذلك إذ الكلّ هو مجموع هذه الآحاد ولا يلزمكم أن تقولوا ذلك؛ لأنّه ليس هناك كلّ وجملة، بل أيّ أعداد يوجد منها، فإن وراءها أعداداً آخر ولا ينتهي قطّ إلى حدّ ليس ورائه شيء آخر منها، حتّى يكون ذلك المحدود كلّاً و جملة ولو تصوّر أن يكون هناك كلّ هو مجموع هذه الأحاديث لا يبقى منها شيء إلا وهو داخل فيه لزمكم بالضرورة أن تقولوا بأنّ لكلّ مبدأ زمانياً أي تقدّمه زمان لم يكن موجوداً فيه، فإنّ كلّ واحد من آحاد العشرة لما تقدّمه زمان مجموع العشرة بالضرورة يتقدّمها زمان لسبب موجود فيه ولكن إمّا لا يلزم ذلك؛ لأنّه كلّ و لاجملة هناك البتّة، فكذلك العلل، فإنّ كلّ واحدة منها ممكنة في ذاتها و وجودها و مستفاد عن غيرها و يقتضي كلّ واحدة منها علّة خارجة عن ذاتها و لكن ليس هناك كلّ و جملة مشتملة على جميع الآحاد حتّى يقال بأنّها يقتضي علّة خارجة عن آحادها، و إذا جاز أن يكون كلّ واحدة من هذه النفوس التي لانهاية لعددها مسبوقه بزمان لم يكن موجودة فيه، ثمّ لم يكن كلّ النفوس بالمعنى الآخر مسبوقاً بزمان لم يكن موجوداً فيه، و لمّ لا يجوز أن تكون كلّ واحدة من هذه العلل غير المتناهية عددها مسبوقه بعلّة أخرى منها يستفيد الوجود لا يكون كلّ العلل بالمعنى الآخر مسبوقاً بعلّة أخرى منها يستفيد الوجود و لا في العلل و لا في النفوس المفارقة و لا في أدوار الفلك؛ لأنّه لا ينتهي أعدادها إلى حدّ ليس ورائه شيء منها حتّى يكون ذلك المحدود كلّاً و جملة فيلزم ذلك الكلّ ما يلزم كلّ واحد والله اعلم بالصواب. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٥٢-٥٥.

من أقسام أربعة؛ لأنها إما أن تقتضي علةً هي الآحاد بأسرها، فتكون معلولة لذاتها؛ فإنّ تلك، والجملة<sup>١</sup> والكُلّ شيء واحد؛ فإنّ هذه الجملة المعروضة هاهنا هي كالعشرة الحاصلة من آحادها التي لم تحصل عند اجتماع أجزائها شيء غير الاجتماع، مثل هيئة أو وضع كشكل البيت<sup>٢</sup> أو مثل مزاج حصل بعد اجتماع الأسطوانات مُعَدَّ لقبوله ما صار به المجتمع نوعاً، فلو كانت هذه الجملة معلولة الآحاد بأسرها للزم أن تكون الشيء علةً لنفسه. وأمّا الكُلّ بمعنى «كُلّ واحد» فليس تجب به الجملة، فإنّ علةً الجملة يجب أن تكون مُقتضيةً لها، وليس كَلّ واحد من الآحاد كذلك، وهذا هو ما في<sup>٣</sup> الأقسام.

وإمّا أن تقتضي علةً هي بعض الآحاد، وليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعضٍ إن كان كَلّ واحد منها،<sup>٤</sup> أعني من البعضين، معلولاً؛ لأنّ علةً أولى بذلك حينئذٍ، أمّا إذا كان أحدهما فقط معلولاً، كالجملة المركبة من واجب وممكن، فالأولوية للواجب ظاهرة وفي الممكنات في كَلّ بعض تفرض علةً فالبعض الذي هو علةً ذلك البعض أولى منه بالعلية.

وإمّا أن تقتضي<sup>٥</sup> علةً خارجة عن الآحاد كلّها، وهو الباقي من الأقسام بأسرها، فيتعيّن أن يكون هو الصحيح منها، ومن المعلوم أنّ الخارج عن كَلّ الممكنات جملة وآحاداً، لا بدّ وأن يكون واجب الوجود لذاته، ولك أن تختصّ ذلك بأن تقول: مجموع الممكنات الموجودة ممكن، فله علةً تامة موجودة، وهي لا يجوز أن يكون نفسها وهو ظاهر ولا داخله فيها؛ لتوقّف ذلك المجموع على كَلّ واحد من أجزائه، فلا يكون شيء منها علةً تامة له، فهي موجود خارج عنها، والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته، ويمكنك أن تبين تناهي العلل والمعلولات بطريق التطبيق، وهو إن كانت علل ومعلولات مرتبة بلا نهاية من أحد الجانبين كانت تلك المراتب بعضُها<sup>٦</sup> باعتبار سلسلة للعلل وباعتبار آخر سلسلة<sup>٧</sup> للمعلولات، وهما متطابقان لا في الفرض فقط، بل في وجود تلك المراتب، ولا تطبق علةً في مرتبة على معلولها، بل تطبق على معلول علتها.

١. مي توان بدون «واو» خواند: فإنّ تلك الجملة والكُلّ.

٢. نك: طوسی، شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٢٤.

٣. ميم: فاعد.

٤. ميم: ثاني.

٥. سين: منهما.

٦. سين: يقتضي.

٧. ميم: كانت تلك بينهما.

٨. ميم: - للعلل وباعتبار آخر سلسلة.



فإذا جعل إحدى تلك المراتب مبدأ واعتبر تطابق السلسلتين أزدادت مراتب العلل على مراتب المعلولات واحدة<sup>١</sup> واحدة<sup>٢</sup> أبداً، فإن كانت سلسلة المعلولات مساوية لسلسلة عللها مبتدئة من المبدأ المفروض من غير تفاوت لم يبق من التقدّم والتأخّر، والعلّية والمعلوليّة أثر، ولا يتصوّر لهما أثر إلا بزيادة العلل على المعلولات المساوية<sup>٣</sup> معها بواحدة، ولا بدّ وأن يكون ذلك الإزداد في الجانب الذي فرض منه عدم التناهي، وذلك يقتضي تاهيهما فيه، وعليه يقاس جانب التنازل في المعلولات.

واعلم<sup>٤</sup> أنّ الجملة التي يجب تاهي آحادها هي التي آحادها موجودة معاً، ولها ترتيب في نفس الأمر، إمّا وضعي كما للأجسام، أو طبيعي كما للعلل والمعلولات والموصوفات والصفات، وإذا فُقد أحد الشرطين لم يجب تاهيها بما ذكر من البيانات؛ وذلك لأنّ كلّ ما ليس آحاده موجودة معاً أو ليس له ترتيب، فلا مجموع له داخل في الوجود؛ إذ كلّ مجموع بعض أفراده معدوم، فهو من حيث هو ذلك المجموع معدوم، وكلّ أفراد لا ارتباط لبعضها بالبعض، فلا يحصل منها مجموع وحداني، فلهذا وجب اعتبار الشرطين معاً. ومقابلة كلّ حرف<sup>٥</sup> من إحدى الجملتين بجزء<sup>٦</sup> من الجملة الأخرى في نفس الأمر في بيان التطبيق لا يتصوّر مع فقد أحد<sup>٧</sup> الشرطين، والجملة المركبة من علل ومعلولات قد استجمعهما، أمّا الترتيب فظاهر، وأمّا وجود الآحاد معاً فسيأتي بيانه.

وقد بيّن وجود الواجب لذاته بما فيه مزيد تقرير للبيان الأول، وهو أنّ السلسلة المذكورة مفتقرة إلى علّة تامّة؛ لكونها ممكنة الوجود وتلك هي أجزاءها بأسرها؛ ضرورة أنّها متقدّمة بالذات ولا ينفك المتأخّر المجموع عنها لذاتها وجوداً وعدمياً، وإن كان للمجموع مؤثّر غير أجزائه، فهو مؤثّر في الأجزاء أولاً؛ لنلّا يجتمع عليه علّتان تامّتان مرتبتان، والفرق بين المجموع وهي الأجزاء بأسرها أنّ المجموع وهو اعتبار ما يقع فيه التآليف مع التآليف، والأجزاء بأسرها هي اعتبار ما يقع فيه التآليف من غير التآليف إلى التآليف، والأجزاء بأسرها<sup>٨</sup> مفتقرة أيضاً إلى علّة وليست هي نفسها؛ لما مرّ، ولا بعض أجزائها؛ لامتناع كونه علّة لنفسه ولعلله، ولا شيء خارج عنها؛ لأنّ كلّ واحد وكلّ جملة منها مستندان إلى علّة تامّة غير خارجة من السلسلة متقدّمة عليه، وعليها فإن كانت علّة خارجة للأجزاء

١. ميم: - واحدة.

٢. ميم: المساوية.

٣. نك: نسخة اصل، ص ١٥٦.

٤. ميم: جزء.

٥. نسخة اصل «يجز، بجز» هم خواننده می شود. در نسخه سین: بجز.

٦. ميم: مع هذا حد.

٧. ميم: - هي اعتبار ما يقع فيه التآليف من غير التآليف إلى التآليف والأجزاء بأسرها.

بأسرها لأَجْتَمَع على بعضها علةٌ مع العلة التامة، وإذا بطلت الأقسام كلها لم توجد التسلسلة المذكورة؛ لوجوب استنادها إلى علةٍ مع امتناع استنادها إلى علة، فتنتهي إلى الواجب ضرورة. فإتھما يتقومان بالوجود من حيث هما موجودان، فالوجود عارض لذاتيهما المختلفين<sup>۱</sup>

### إشارةٌ

#### «في بيان علة الجملة والآحاد»

كُلُّ علة جملة<sup>۲</sup> هي غيرُ شيءٍ من آحادها، فهي علةٌ أولاً للآحاد، ثُمَّ للجملة. وإلا فلشك في الآحاد غير محتاجةٍ إليها، فالجملة إذا تمت بآحادها لم يحتج إليها؛ بل ربّما كان شيءٌ ما علةً لبعض الآحاد دون بعض، فلم يكن<sup>۳</sup> علةً للجملة على الإطلاق؛ إذ لا يتمّ علته إلا بانضمام علة البعض الآخر إليه، وإلا لما وجد ذلك البعض الآخر فلم يوجد الجملة، هذا خلف<sup>۴</sup>. جَوَزَ بعضُ الأكابر من الفضلاء المتأخرين<sup>۵</sup> أن يكون الجملة مفترقة إلى المؤثر، ويكون بعض أجزائها غنياً عنه أو حاصلًا بمؤثر آخر.

وَاحتج عليه بأنه لو وجب أن تكون علة الجملة هي علة كل واحد من أجزائها، فالمعلول الذي تقدّم بعض أجزائه على البعض بالزمان كالسرير، إن كانت علته التامة موجودة مع الجزء المتقدم لزم بخلف المعلول عن العلة التامة، وإن كانت مع الجزء المتأخر لزم بعدم المعلول على علته التامة. وجوابه أن المعلول الذي هو كذلك فعلته مركبة أيضاً، فالبعض من أجزائها علة تامة للبعض من أجزائه، والبعض الآخر منها علة تامة للبعض الآخر منه، والمجموع علة تامة للمجموع. ومرادنا من كون المؤثر في الجملة مؤثراً في كل واحد من آحادها هو أنه مؤثر فيه إقماً بمجموعه أو ببعض أجزائه.

۱. ميم: - وعليها فإن كانت علة خارجة للأجزاء بأسرها لأَجْتَمَع على بعضها علة.

۲. ميم و سين: - فإتھما يتقومان بالوجود من حيث هما موجودان، فالوجود عارض لذاتيهما المختلفين؛ در نسخه مل «فإتھما يتقومان بالوجود من حيث هما موجودان، فالوجود عارض لذاتيهما المختلفين» جزء متن نیست. این تیبہ یکی از جاہایی است کہ اختلاف بین خواجہ و ابن کفونہ مشہود است. موضوعی کہ در این تیبہ مطرح است «اثبات واجب الوجود لذاته» است. خواجہ خیلی بہ اختصار از این تیبہ عبور کردہ است، برخلاف او ابن کفونہ در این تیبہ بہ تفصیل وارد شدہ است. اول پیش از آوردن متن مختصر توضیح دادہ و سپس بہ ذکر متن و شرح آن پرداختہ است او در این تیبہ سلسلہ علل مورد توجہ خاص خود قرار دادہ و این مسئلہ را بہ تفصیل مورد بحث و بررسی قرار دادہ است.

۳. سین: جملة علة.

۴. سین: تکت.

۵. خلف - خلف، هر دو وجه درست است.

۶. اشاره مصنف از «فضلاء المتأخرين» انبیرالدين أبهری است کہ در رسالہ الهدایة بہ این مطلب اشارہ کردہ است.

وعلى هذا، فالعلة التامة للمجموع لا يفتقر شيء من آحاده إلى شيء خارج عنها، ولا يلزم من ذلك تقدم المعلول على علته التامة لأنَّ علة ذلك الجزء التامة؛ هي بعض أجزاء هذه العلة وذلك الجزء المعلول لا يتقدم على ذلك البعض<sup>١</sup>.

### إشارة

كل جملة مرتبة من علل و معلولات على الولاء، سواء كانت، تلك العِلل و المَعْلولات متناهية أو غير متناهية، و فيها علة غير معلولة، فهي طرف؛ لأنها إن كانت وسطاً<sup>٢</sup> فهي معلولة و يجب من كونها طرفاً أن لا يكون ممكنة فيكون واجبة<sup>٣</sup>

### إشارة

#### «في سلسلة علل و معلولات»

كل سلسلة مرتبة من علل و معلولات كانت متناهية أو غير متناهية، فقد ظهر أنها إذا لم يكن فيها إلا معلول احتاجت<sup>٤</sup> إلى علة خارجة عنها لكتتها تتصل بها لا محالة طرفاً، وبحسب<sup>٥</sup> أن لا يكون معلولاً وإلا لكان جملة السلسلة قطعة من سلسلة. وظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول، فهو طرف و نهاية فكل<sup>٦</sup> سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته<sup>٧</sup>

١. از این جا حدود هفت اشاره، یعنی تا یک اشاره مانده به نمط پنجم، یعنی شش ورق از نسخه اصل جابه جا شده است.

٢. میم: این «إشارة» در نسخه میم حذف شده است.

٣. سین: وسطها.

٤. توضیح متن: قد تبین مما مر أن كل جملة مشتملة على علل و معلولات مرتبة متوالية - سواء كانت متناهية أو غير متناهية - إن لم تشتمل على علة غير معلولة احتاجت إلى علة خارجة عنها. فذكر هاهنا أنها إن اشتملت على علة كانت تلك العلة طرفاً لا محالة وكانت واجبة غير ممكنة. نک: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٢، ص ٥٦٥.

٥. میم: لحاجت.

٦. میم: يجب.

٧. سین: وكل.

٨. خواجه در شرح این متن می نویسد: لقا فرغ من بیان المقدمات آلفها لإنتاج المطلوب: فذكر أن كل سلسلة مرتبة من

علل و معلولات كانت متناهية أو غير متناهية ... إلخ. نک: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، تحقیق حسن زاده

لملی، ج ٢، ص ٥٦٦.

## إشارة

«في اختلاف أعيان الأشياء»

كُلُّ أشياء تختلف بأعيانها، لابلاعتبار فقط، كالعاقل والمعقول، وتتفق<sup>١</sup> في أمر مقوم لها فإمّا أن يكون ما إتفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف<sup>٢</sup> به فيكون للمختلفات لازم واحد وهذا غير منكر، وهو كالانسان والفرس المتفقين في الجسميّة، وإمّا أن يكون ما تختلف<sup>٣</sup> به لازماً لما تتفق<sup>٤</sup> فيه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفاً متقابلاً وهذا منكر؛ لانه يزدى إلى صدق المتقابلين معاً على شيء واحد كالمثال المذكور، وإمّا أن يكون ما تتفق<sup>٥</sup> فيه عارضاً عرض لما تختلف به<sup>٦</sup> وهذا غير منكر، وهو كالوجود العارض لهذا الموجود المخالف في ماهيته لذلك الموجود، فإتھما تقومان<sup>٧</sup> بالوجود من حيث هما موجودان والوجود عارض لذاتيهما المختلفتين، وإمّا أن يكون ما تختلف<sup>٨</sup> به<sup>٩</sup> عارضاً عرض لما تتفق<sup>١٠</sup> فيه وهذا أيضاً غير منكر، كالانسانية المعروضة لهذا وذلك، فإتھما مقومة لهما ومعروضة لما اختلف به من الشخصيّة وهذا ينتفع به في بيان كون الواجب لذاته واحداً.

## إشارة

«في بيان سبب الماهية»

قد يجوز أن تكون<sup>١١</sup> ماهية الشيء سبباً لصفة من صفاته، كإلّئين للزوجيّة، وأن تكون<sup>١٢</sup> صفة له سبباً لصفة أخرى مثل الفصل للخاصة، كالتاطقيّة للمتعبية ومثل الخاصة لخاصة أخرى

١. سين: يتفق.

٢. ميم و سين: ما يختلف.

٣. ميم و سين: ما يختلف.

٤. ميم و سين: يتفق.

٥. سين: ما يتفق.

٦. ميم و سين: فيه.

٧. ميم: يتقومان.

٨. ميم و سين: ما يختلف.

٩. سين: به + فيه.

١٠. ميم و سين: يتفق.

١١. سين: يكون.

١٢. ميم و سين: يكون.

كالمتعجبه للضاحكة ومنل العرض لعرض آخر كإوتية الجسم لكونه مرتباً، ولكن لايجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء إنما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود أو بسبب صفة أخرى؛ لأن السبب متقدم في الوجود، إذا الشيء لا يؤثر إلا إذا كان في الأعيان، ولا متقدم بالوجود قبل الوجود، والوجود واقع على الموجودات المختلفة بالتشكيك والواقع بالتشكيك لا يكون وقوعه بالاشتراك اللفظي فقط ووقوع الغير على مفهوماته، بل بمعنى واحد في الجميع ولكن لا على السواء ووقوع الانسان على أشخاصه، بل على الاختلاف إما بالتقديم أو التأخير<sup>١</sup> ووقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار وإما بالأولوية وعدمها ووقوع الواحد على ما لا ينقسم أصلاً وعلى ما ينقسم بوجه غير الوجه الذي هو به واحد.

وإما بالقوة والضعف ووقوع الأبيض على الثلج والعاج والوجود جامع لجميع ذلك، فإنه يقع على العلة ومعلولها بالتقديم والتأخير وعلى الجوهر والعرض بالأولوية<sup>٢</sup> وعدمها وعلى القار وغير القار كالسواد والحركة بالضعف والقوة، بل يقع على الواجب والممكن بالوجود الثلاثة وكل ما هو كذا فيمتنع أن يكون نفس ماهيته ما يقع عليه حتى يكون أنواعاً<sup>٣</sup> له أو جزءاً منه<sup>٤</sup>؛ إذ الماهية وجودها لا يختلفان، فالوجود عارض خارجي لازم أو مفارق، ومثال ذلك أن بين<sup>٥</sup> السواد والبياض أنواعاً من الألوان لانهاية لها بالقوة ويقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد بالتشكيك كالبياض والحمر والسواد ويكون ذلك المعنى لازماً لتلك الجملة غير مقوم لها، فكذلك الوجود في وقوعه على وجود الواجب وعلى وجودات الممكنات المختلفة بالهويات التي لأسماء لها بالتفصيل وليس وقوعه ووقوع لازم خارجي غير مقوم على ماهيات تلك الممكنات فقط، بل وعلى وجودات تلك الماهيات أيضاً ووقوعه على ما تحته بمعنى واحد لا يلزم منه تساوي<sup>٦</sup> ملزوماته التي هي وجود الواجب ووجودات الممكنات وإعتبر ذلك في مثل التور والحرارة الواقعين على الأنوار والحرارات المختلفة الاقتصاء لا بالتساوي

١. سين: يكون.

٢. ميم وسين: هي + من.

٣. در هر دو نسخه «إذا» آمده است، ولی به نظر می رسد «إذ» مناسب تر است.

٤. در نسخه اصل «أو التأخير» هم خوانده می شود.

٥. ميم: والاولية.

٦. ميم: نوعاً.

٧. ميم: منها.

٨. ميم: من.

٩. ميم: وجود.

١٠. ميم: - تساوی.

وكذا غيرهما والوجود الخاص بالماهيات قد لا يكون معلوماً والوجود العام الذي هو لازم له هو أولي التصور وكون الماهية هو وجودها، فلا تجرد عن الوجود إلا في العقل بمعنى أن العقل يمكنه أن يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود لا بمعنى انفكاكها عن الوجود فيه، فإنَّ الكون في العقل وجود في العقل، كما إنَّ الكون في الخارج وجود في الخارج ولهذا جازأن يكون الماهية قابلة للوجود ولم يجز كونها فاعلة لشيء عند وجودها في العقل فقط.

و عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اقتضائها صفة لا يقتضي انفكاكها عن الوجود حالة الاقتضاء، فإنَّ انفكاكها عن الوجود وهي هي محال، فضلاً عن أن تكون مؤثرة وإذا لم ينفك حالة التأثير عن الوجود، فلا يتصور تأثيرها فيه وأنت تعلم أنَّ الماهيات الممكنة إذا حصلت في العقل فصلها العقل إلى ماهية ووجود عام؛ أما ماهية الواجب في العقل ليس إلا الوجود المتشخص ولو إتقسم في الذهن إلى ماهية ووجود لكان له ماهية كلية وكل ماهية كلية؛ فإنها لا يمتنع لذاتها أن يكون لها جزئيات إلى غير النهاية، فلا يجب وجود شيء من تلك الجزئيات لنفس الماهية لاستحالة الترجيح من غير مرجح وإذا لم يجب وجود شيء منها لنفس الماهية لم يكن الواجب لذاته واجباً بنفس الماهية هذا خلف، ولا يتصور للوجود الواجب جزئيات في الذهن، فإن تكثر الجزئيات ليس إلا لانضمام عرضيات تُوجب التكثر إليها أو لاختلافها بالكمال والتقص والوجود الواجب فغير مخالط الشيء ولا أتم منه إذا ما هو أنقص منه، فهو وجود إمكاني وإذا قيل واجب الوجود، فلا يفهم من الوجود معنى ومن الوجوب آخر فيلزم التركيب، بل وجوبه هو كمالية وجوده وهو بسيط ولا اسم له عندنا وهذا كله منتفع به في مسألة التوحيد أيضاً.<sup>٢</sup>

### إشارة<sup>٣</sup>

#### «في تعيين واجب الوجود»

إلى أنَّ واجب الوجود لذاته لا يقال على أكثر من واحد، واجب الوجود المتعین<sup>٤</sup> إن كان تعينه

١. در دو نسخه اصل و سین: «تصور» آمده است، ولی به نظر می‌رسد «بتصور» مناسب‌تر است. كما این که در نسخه «میم» بتصور، ثبت شده است.

٢. میم: - لاستحالة الترجیح من غیر مرجح و إذا لم يجب وجود شيء منها لنفس الماهية.

٣. هم شرح خواجه و هم ابن کثونہ هر دو به جهت اهمیت موضوع به تفصیل این «اشاره» را شرح کرده‌اند. در شرح خواجه نک: ج ٢، ص ٥٧٠ به بعد. البته با این تفاوت که خواجه در چند مورد به اشکالات فخر رازی پاسخ می‌دهد. از جمله آن جایی که فخر رازی وجود را «طبیعت نوعیه» گرفته است.

٤. شیخ در این اشاره توحید به معنای «واحد» را برمی‌رسد و برهان بر آن اقامه می‌کند.

٥. ابن سینا در این اشاره به توحید «واحدیت» و در اشاره پسین به بیان توحید «أحدیت» پرداخته است و ابن کثونہ نیز

ذلك؛ لأنه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره، وهو مطلوبنا،<sup>١</sup> وإن لم يكن تعينه لذلك، بل لأمر آخر، فهو معلول؛ لأنَّ ذلك لا يخلو من أحد الأقسام الأربعة التي سبق ذكرها وهي أن يكون واجب الوجود لازماً لتعينه<sup>٢</sup> أو عارضاً<sup>٣</sup> أو معروضاً له أو ملزوماً له وكلها يقتضي أن يكون واجب الوجود المعين معلولاً بغيره؛<sup>٤</sup> لأنه إن كان<sup>٥</sup> واجب الوجود لازماً لتعينه، وهو الأول منها، كان الوجود لازماً لماهية غيره،<sup>٦</sup> إن كان التعين ماهية، أو صفة، للماهية إن كان التعين صفة لها، وذلك محال ولما سبق. وإن كان، واجب الوجود عارضاً للمتعين وهو ما في<sup>٧</sup> الأقسام، فهو أولى بأن يكون لعلّة؛ لأنَّ ذلك الوجود مفتقر حينئذٍ إلى سبب يقتضي عروضه والتعين أيضاً معلول بغيره فيتضاعف الافتقار إلى الغير، وإن كان ما يتعين<sup>٨</sup> به عارضاً لذلك، أي للوجود الواجبي وهو ثالثها، فهو لعلّة أيضاً؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون واجب الوجود المتعين معلولاً لما جعله متعيناً بذلك التعين ومما يدل على استحالته أيضاً أن التعين لا يمكن عروضه للوجود الواجب إلا و ذلك الوجود متخصص الطبيعة فتخصصها إما أن يكون بنفس ذلك التعين العارض أو بتعين سابق عليه، فإن كان ذلك، أي ما تعين به الوجود الواجب، وما يتعين به ماهية، الخاصة المعروضة لذلك التعين، واحداً فتلك العلة لخصوصية ما لذاته يجب<sup>٩</sup> وجوده وهذا محال وإن كان عروضه، أي عروض ذلك التعين المعلوم، بعد تعين أول سابق فكلامنا في ذلك السابق، وباقي الأقسام<sup>١٠</sup> الأربعة وهو أن يكون التعين المذكور لازماً للوجود

→  
 كه شبهه ثويت در ييشنه خود دارد به تفصيل به اين موضوع برداخته است. ابن همان مسئله اي است كه بعدها ابن كمنه در قالب «شبهه» مطرح كرد و مسئله دو «واجب الوجود» را مورد بررسی قرار داد كه مشهور است، ولي شيخ واجب الوجود متعين آورده است. در مقدمه به اندازه كافي شبهه ابن كمنه بررسی شده است. تفصيل را نك: سهروردی، الحكمة الإشرافية، ج ٧، كتاب المشارع والمطارحات، تعليقه استاد عابدي شاهرودي و نگارنده.

١. مسعودی: - مطلوبنا.

٢. ميم: لتعینها.

٣. ميم: عارضاً + له.

٤. مسعودی: - لأنَّ ذلك لا يخلو من أحد الأقسام الأربعة ... المعين معلولاً بغيره، نك: نسخة اصل، ص ٥٥.

٥. در نسخه چاپ مصر: «إن كان وجود» آمده است، گویا این نسخه كامل تر است.

٦. البته این جا «ماهية» اضافه به «غير» نشده است، بلکه ضمير «غيره» به «وجود» برمی گردد.

٧. ميم: ثاني.

٨. ميم و سين: ماتعين.

٩. سين: بحسب وجوده؛ مل و اصل: يجب وجوده.

١٠. المسئلة التاسعة، قال رحمة الله عليه: واجب الوجود ... في ذلك السابق باقي الأقسام محال. مسعودي قلت:

الواجب مع كونه معلولاً للغير لا متنازع أن يكون مابه الامتياز معلولاً لما به الاشتراك كما مرّ محال أيضاً لاقتضائه كون واجب الوجود واحداً معلولاً للغير و كَلَّ هذه المحالات أدنى إليها فرض أن واجب الوجود أكثر من واحد، فهو إذن واحد لا غير وهو المطلوب و يتركّب البرهان على طريق آخر وهو أن الواجب لذاته لو كان محمولاً على اثنين، فإما أن يكون ذاتياً لهما، أو عرضياً لهما، فلا بدّ من خصوصية يقع بها الامتياز، فإن كانت داخلة في المعنى المشترك، فلا امتياز بها، فهي إذن خارجة مضافة إليهما.

المقصود اقامة البرهان على أنّ واجب الوجود واحد وحاصل البرهان أنه لو فرض ذاتان كُتِلَّ واحد منهما واجب الوجود فقد تعيّن كُتِلَّ واحد منهما لامحالة وتميّز عن الآخر حتّى صحَّ أنّ هناك هذا وذاك ويتكلّم في أحدهما، فيقول هذا المتعيّن واجب الوجود، فلا يخلو إما أنّ يكون حقيقة وجوب الوجود وهو حقيقة هذا المتعيّن أو لم يكن، فإن كان فليس غير هذا المتعيّن واجب الوجود وإن لم يكن، بل هما حقيقتان، فلا يخلو إما أن يكون هذا التعيّن لازماً لحقيقة وجوب الوجود أو عارضاً لها أو حقيقة وجوب الوجود لازمة لهذا التعيّن أو عارضة له، فإن كان هذا التعيّن لازماً لحقيقة وجوب الوجود، فليس غير هذا المتعيّن واجب الوجود وهذا ظاهر لاشكّ فيه وإن كان هذا التعيّن عارضاً لحقيقة وجوب الوجود بعلّة لو لم يكن تلك العلة لم يكن هذا الواجب الوجود المتعيّن، فيكون واجب الوجود معلولاً وهذا محال وأيضاً الفرض إنّما يلحق الشيء بعد تحقّق ذلك الشيء وبعبينه وتشخصه؛ فحقيقة وجوب الوجود إنّما يعرض لها هذا التعيّن بعد أن تشخص وتعيّن أولاً. والكلام في ذلك التعيّن السابق وإن كان حقيقة وجوب الوجود لازمة لهذا التعيّن أو عارضة له، فهي له بعلّة أيضاً، فيكون هذا التعيّن الواجب الوجود معلولاً في وجوب وجوده وهذا محال. فإذن هذا التعيّن إما أن تكون حقيقة هي حقيقة وجوب الوجود وإما أن تكون لازمة لحقيقة وجوب الوجود وعلى التقديرين يلزم أن لا يكون غير هذا المتعيّن واجب الوجود؛ فهذا حاصل هذا البرهان إلا أنّ فيه نظراً وعند الكشف عن معنى لفظ واجب الوجود ولفظ التعيّن يتبيّن أنه لا دلالة فيه على المطلوب. أمّا لفظ واجب الوجود، فيوهم أنه أمر وجودي وأنّ وجوب الوجود محصلة ثابتة وراء الوجود وليس كذلك فإننا لانفهم من لفظ واجب الوجود سوى أنه موجود لا سبب له ولا علة وأنه غير حاصل وجوده من غيره، وأنه لا يجوز عليه عدم بوجوب الوجود هو عدم الحاجة إلى علة تفيد الوجود وهذا سلب محض وعدم صرف وليست حقيقة محصلة ثابتة غير الوجود زائدة على الوجود و أمّا لفظ التعيّن وليس معناه سوى التميّز عن غيره وكُلَّ ذات تميّزه عن غيره حتّى أمكن أن يُشارَ إليه إما إشارة حسية أو عقلية، فهو معيّن وليس يجب أن يكون التميّز بأمر وجودي زائد على ذات الشيء فالماهيات المختلفة، يتميّز بعضها عن البعض بذواتها لا بأمر آخر زائد عليها وإذا كانت موجودة كان كُتِلَّ واحد منها ذاتاً معيّنات ولم يكن تعيّن بأمر زائد عليه، فإذن ليس يعيّن واجب الوجود أمراً زائداً على ذات واجب الوجود وليس وجوب الوجود حقيقةً مُحَصَّلَةً وجوديةً وراء الوجود وإمّا هو عدم الاحتياج إلى السبب والعلة و من قال إنّها حقيقة وجودية زائدة على الوجود، فهو مُطالِبٌ بالبرهان ولا حاجة لهم على إثبات واجب الوجود إلا ما سبق الاعتراض عليه وهي على تقدير الصحة لا يفيد إلا تهاوي العلل وقطع التسلسل وأن يكون هناك طرف ليس وجوده من غيره وما وراء ذلك، فلا دليل عليه وإذا تلخض معنى واجب الوجود، فليرجع إلى الدعوى الأولى ... ص ٥٨، نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٥٥-٦٤.

١. ميم: تركيب.

٢. ميم: لهما + أو ذاتياً لأحدهما وعرضياً للاخوفان كان ذاتياً لهما.

٣. ميم: إليه.



فإن كانت في كل واحد منهما و كل واحد منهما<sup>١</sup> من حيث هو موجود ممتاز عن الآخر يكون ممكناً و إن كانت في أحدهما فقط، فذلك الواحد من حيث امتيازه عن الآخر ممكن<sup>٢</sup> و إن لم يكن في واحد منها لم تكن مميزة و إن كان واجب الوجود لذاته عرضياً لهما أو لأحدهما، فلا يكون معروضه في ذاته واجباً و لما العارض الذي هو المعنى المشترك؛ لأنه لا يوجد في الخارج من غير تخصيص يُزيل اشتراكه ولا يجوز أن يكون المخصص سلبياً حتى يكون كل واحد منهما يختص بأنه ليس الآخر.

فإن سلب الغير لا يحصل إلا بعد حصول الغير، فيكون كل واحد هو بعد حصول غيره، فيكون ممكناً و لا المجموع المركب من العروض والعارض لا افتقاره إلى كل منهما فيفتقر إلى غيره ليكون ممكناً و هاهنا برهان آخر و هو أنه لو كان في الوجود واجباً لكان كل واحد منهما وجوداً مجرداً لما مرّ ويستحيل اشتراكهما من كل الوجوه؛ إذ لا بدّ مما يميز أحدهما عن الآخر لاستحالة الاتينية من غير مميز ويستحيل افتراقهما من كل الوجوه بعد اشتراكهما في الوجود المجرد الواجبي ويستحيل اشتراكهما من وجه و افتراقهما من آخر؛ لأن ما به الامتياز يكون حينئذٍ عرضياً للوجود المجرد الذي هو تمام ماهية الواجب، فيكون ممكناً و ما به الاشتراك كذلك أيضاً لا افتقاره في كل واحد منهما أو في الواحد منهما فقط إلى هيئة مميزة ويمكن إيراد البرهان الأول على طريق اختصاري وهو أن يقال ثبت أن ماهية الواجب لذاته هي الوجود المجرد الذي لا يتم منه فإن اقتضت طبيعته أن يكون شخصاً واحداً، فذلك هو مطلوبنا و إن جاز وجود شخصين منها فصاعداً فلا شك في اشتراكهما في تلك الطبيعة فتخصيصها بكونها هذا الشخص وذلك الشخص يفتقر إلى علة مخصصة ليست هي وإلا لكان ما به الامتياز مشتركاً هذا خلف.

فلم يكن تلك الأشخاص واجبة وإلا لكان<sup>٣</sup> الواجب مفتقراً في هويته إلى الغير و ذلك محال والوجوب و إن كان من الصفات الاعتبارية العقلية إلا أن الواجب الوجود لا يمكن أن يكون كذلك و ما به التعيين، فلا بدّ و أن يكون ثبوتياً أيضاً؛ لأن الطبيعة لا يتكثر بنفسها بل لا يتكثر إلا بأمر يضاف إليها وأفراد التعينات مختلفة بتمام ماهياتها والطبايع تعين بالفصول أو بأنفسها إن كانت بسيطة و كما أنها بانضياf معنى العموم يصير عامة فذلك بانضياf التعينات إليها تصير أشخاصاً ولا يحتاج إلى تعين آخر، والوجود غير العارض للماهية يبين العارض لها بأمر سلبي<sup>٤</sup> والأعروض ولا يلزم من تقييد الوجود به<sup>٥</sup> تركبه إلا في العبارة فقط؛ و هذه القواعد مما يندفع بها إشكالات كثيرة تورد على هذه البراهين وعلى

١. در هر دو نسخه تکرار شده است.

٢. ميم: - ممکن.

٣. ميم: - لكان ما به الامتياز مشتركاً هذا خلف. فلم يكن تلك الأشخاص واجبة وإلا لكان.

٤. ميم: هو.

٥. ميم: الوجودية.

هذه المسئلة نفسها زبما عجز الضعفاء عن التخلص منها إذا لم يحكموا هذه القواعد<sup>١</sup>.

### فائدة<sup>٢</sup>

اعلم<sup>٣</sup> من هذا أن الأشياء التي لها حد نوعي واحد فاتها تختلف<sup>٤</sup> بعلى أخرى وليس هذا الحكم على كل أشياء متماثلة كيف اتفق. فإن المتماثلات بأمر عارض تكثر بماهياتها والمتماثلات بأمر ذاتي كالجنس تكثر بالفصول. بل تختص بمتماثلات نوعية محصلة من شأنها أن توجد في الخارج به<sup>٥</sup> غير مختلفه إلا بالعوارض، وأنه إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتأثير العلى وهي المادة لم يتعين إلا أن يكون من حق نوعها أن يوجد شخصاً واحداً وأما إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن تحمل<sup>٦</sup> على كثيرين، فتعين كل واحد بعلة. فلا يتعدّد بالأشخاص تلك الطبيعة إلا إذا كانت مادية وهذا كالصور والأعراض، فاتها لا يختلف إلا بسبب المادة القابلة للاختلاف، فإن الشيء المنقسم بجزئين متساويين في النوع لا يكون بجزئيه إلا بحسب المقدار، والمقدار لا يعرض إلا للجسم الطبيعي الحال صورته في الهولي الأولى، فلا يكون سوادان ولا بياضان في نفس الأمور إذا كان لاختلاف بينهما في الموضوع وفيما<sup>٧</sup> يجري مجراه ولما كانت المادة قابلة لذاتها التكثر لم تحتج في تكثرها إلى شيء آخر قبل<sup>٨</sup> التكثر، فلا تحتج في أن يتكثر إلى قابل آخر، بل إنما يحتاج إلى فاعل يكثر فقط وتكثر الوجود في الواجب والممكن لا يقتصر إلى مادة؛ لأنه ليس بطبيعة نوعية كما عرفت<sup>٩</sup> وقد تبين من هذا أن واجب الوجود لذاته يمتنع أن يكون نوعاً لأشخاص لامتناع كونه مادياً.

١. همان گونه که ملاحظه می شود ابن کتونه به گونه ای دیگر ذهنیت خود را در احدیت خدا که بعدها به «شبهه ابن کتونه» مشهور شده است به قلم آورده است.

٢. شیخ در این «فائدة» توحید به معنای «أحد» را مورد بررسی قرار می دهد.

٣. مل: غلیم.

٤. سین: یختلف.

٥. میم: - به.

٦. سین: یحمل.

٧. میم و مل: وما: سین: مقاً.

٨. میم: یقبل.

٩. لآته: وجود.

١٠. اشاره پیشین پاسخ به اشکال فخرالدین رازی است که وجود را طبیعت نوعیه قلمداد کرده است.

### تذنيب

قد حصل من هذا أنّ واجب الوجود واحد بحسب تعيّن ذاته، الذي لا يزيد عليها، فإنه إنّما يزيد عند ما يكون الذات مقولة على كثرة وأن واجب الوجود لا يقال على كثرة بوجه أصلاً.<sup>١</sup>

### إشارة

«في أنه تعالى أحد»

إلى نفي التركيب والانقسام عن واجب الوجود على وجه الإجمال، لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع،<sup>٢</sup> ليس ولا واحد منها بواجب الوجود لوجب، واجب الوجود، بها و لكن الواحد منها، كالمادة المقدّمة على المركّب إذا حصل المركّب<sup>٣</sup> مع لحوق الصّورة بها، أو كلّ واحد منها، كالعناصر للمركّبات وكأحاد العشرة للعشرة، قبل واجب الوجود و مقوماً لواجب الوجود، فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى، كانقسام الجسم إلى الهيولى والصّورة، ولا في الكم، كانقسام المتّصل إلى أجزائه المشابهة ولو انقسم إلى شيء من ذلك لكان مقترراً إلى جزءه الذي هو غيره و كلّ ما افتقر إلى غيره، فهو ممكن فيكون الواجب لذاته ممكناً هذا خلف وأما تركّبه من شينين أو أشياء كلّ واحد منها واجب الوجود فقد بيّن بطلانه من المسألة السابقة.

### إشارة

«في أنّ ماهيته تعالى إنيته»

إلى نفي تركيب الواجب لذاته من<sup>٤</sup> ماهية و وجود كلّ ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته<sup>٥</sup> على ما اعتبرنا قبل في المنطق، حيث بيّننا أنّ الداخل في مفهوم ذات الشيء إما جزء ماهيته بالقياس إليها وإما تمام ماهيته بالقياس إلى أشخاصها، فالوجود غير مقوم له في ماهيته، بل يكون عارضاً لها من

١. در نسخه مل «بوجه» جزء متن نیست.

٢. هذه نتيجة لما مضى، وأفاد بقوله «بحسب تعيّن ذاته» أنّ التعيّن ليس زانداً عل ذاته. نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٢، ص ٥٨٩.

٣. سین: یجتمع.

٤. میم: - إذا حصل المركّب.

٥. سین: الواجب.

٦. میم: عن.

٧. میم و سین: في ماهية.

خارج ضرورة أن كل ما ليس بذاتي على أحد الوجهين، فهو عرضي لامحالة و كل عرضي فمعلول إما لذات المعروض أو لغيرها، ولا يجوز أن يكون لازماً لذاته على ما بان من امتناع أن يكون الماهية سبباً لوجود نفسها، فبقي أن يكون وجود الواجب عن غيره، فلا يكون الواجب واجباً، فبإذن وجوده الخاص الذي هو المبدأ الأول لجميع الموجودات لا الوجود المشترك الذي لا يوجد إلا في العقل هو داخل في مفهوم ذات واجب الوجود وإذ ليس على جهة أن يكون جزءاً له لا امتناع أن يكون له جزء، فهو نفس ذاته و هو المراد من قولهم ماهيته هي إنيته.

### تنبيه

على أن الواجب الوجود ليس بجسم ولا متعلق بجسم كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس، وهو الوعي سواء تعلق به فقط بكمالاته الثانية التي هي معلولاته أو به وبغيره كسائر أعراضه، فانه على التقديرين يجب به لا بذاته فيكون ممكناً لا واجباً. و كل جسم محسوس، فهو مكثراً بالقسمة الكمية وبالقسمة المعنوية إلى هيولى وصوره و كل ما انقسم كذلك، فهو ممكن فيكون الواجب ممكناً هذا خلف، وأيضاً فكل جسم محسوس فستجد جسماً آخر من نوعه إن كان عنصرياً أو من غير نوعه إن كان فلكياً نوعه في شخصه؛ إلا باعتبار جسميته إذا أخذتها نوعاً محصلاً يختلف بالخارجات، كما سبق لامعنى جنسياً، فإناك متى أخذتها على معنى أنها نوع فإنك تجد لكل جسم على الاطلاق جسماً آخر من نوعه من غير استثناء و كل ما يوجد آخر من نوعه، فليس بواجب لذاته على مامر، فالجسم ليس بواجب لذاته. فكل جسم محسوس و كل متعلق به معلول، فمالمس بمعلول و هو الواجب لا يكون جسماً ولا متعلقاً بجسم و هو ما زدنا بيانه.<sup>١</sup>

### إشارة

«في نفي الأجزاء العقلية عنه تعالى»

إلى نفي التركيب عن الواجب بحسب الماهية. واجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في ماهية ذلك الشيء؛ لأن كل ماهية لماسواه مقتضيه لإمكان الوجود.<sup>٢</sup> وأما حقيقته فهي الوجود المحض الواجبي وأما الوجود العام الذي يشترك فيه الواجب والممكن. فليس بماهيته لشيء

١. سين: بحسب.

٢. ميم: بيانه.

٣. در بعضی از نسخه‌های چاپی «للوجود» آمده است. این عبارت ناظر به این است که واجب الوجود با چیزی اشتراک در ماهیت ندارد.

ولاجزاء<sup>١</sup> من ماهية شيء أعني الأشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها، بل هو طارٍ عليها، كما مرّ وهي جميع الممكنات؛ لأنّ وجود الأشياء هو كونها في الخارج، فهو أمر عارض من حيث هو معلوله. فواجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في معنى جنسي ولا نوعي فلا يحتاج<sup>٢</sup> إلى أن يفصل عنها بمعنى فصلي أو عرضي، بل هو منفصل بذاته فذاته ليس لها حدّ؛ إذ ليس لها جنس وفصل، ولا هي متقومه من ذاتيات يتركّب منهما الحدّ أصلاً.

### وهم وتنبيه<sup>٣</sup>

ربّما ظنّ أنّ معنى الموجود لا في موضوع يُعمّم الأوّل وغيره عموم الجنس فيقع تحت جنس الجوهر وهذا خطأ، فإنّ الموجود لا في موضوع الذي هو كالرسم للجوهر ليس، يعني به الموجود بالفعل وجوداً لا في موضوع حتّى يكون من عرف أنّ زيداً هو في نفسه جوهر عرف منه أنّه موجود بالفعل أصلاً فضلاً عن كيفية ذلك الوجود؛ وهو كونه لا في موضوع<sup>٤</sup>، بل معنى ما يحمل على الجوهر كالرسم وتشارك<sup>٥</sup> فيه الجواهر النوعية عند القوّة كما يشترك في الجنس هو أنّه ماهية وحقيقة إنّما يكون وجودها لا في موضوع، أي هي ماهية متى وجدت في الأعيان كانت لنا<sup>٦</sup> في موضوع. وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لذاتيهما لا لعلّة؛ وأمّا كونه موجوداً بالفعل الذي هو جزء من كونه موجوداً بالفعل لا في موضوع فقد يكون له بعلّة فكيف المركّب منه ومن معنى زائد؛ فالذي يمكن أن يحمل على زيد كالجنس ليس يصحّ حمله على واجب الوجود أصلاً؛ لأنّه ليس ذا ماهية يلزمها هذا الحكم، بل الوجود الواجب له كالماهية<sup>٧</sup> لغيره.

واعلم أنّه لما لم يكن الموجود بالفعل مقولاً على المقولات المشهورة، التي هي الأجناس

١. ميم: لاجزاً + الشيء.

٢. ميم ومل: + إذن.

٣. برای توضیح بیشتر نک: ابن سینا، الإلهيات الشفاء، مقاله هشتم، فصل چهارم، ص ٣٧١.

٤. ميم: موضوع + أو في موضوع.

٥. سين: يشترك.

٦. ميم: لا.

٧. سين: كما لماهيته.

العاليه للموجودات الممكنة بأسرها، كالجنس، لها أو لبعضها، لم يصز بإضافة معنى سلبي إليه جنساً لشيء؛ فإنّ الموجود لَمَّا لم يكن من مقومات الماهية، بل من لوازمها لم يصز بأن يكون لا في موضوع جزءاً من المقوم فيصير مقوماً وإلا لصار بإضافة المعنى الايجابي إليه جنساً للأعراض التي هي موجودة في موضوع.<sup>۱</sup>

### إشارة

«في بيان أنّ الأوّل لا ضدّ له»

الضدّ يقال عند الجمهور على مساوٍ في القوّة ممانع و كلّ ماسوى الأوّل فمعلول<sup>۲</sup> والمعلول لا يساوي المبدأ الواجب، فلا ضدّ للأوّل من هذا الوجه ويقال عند الخاصّ لمشارك في الموضوع معاقب غير مجامع إذا كان في غاية البعد طباعاً كالسواد والبياض لا كالسواد والحُمْرة، فإنّه ليس بينهما غاية البعد، والأوّل لا تتعلّق ذاته بشيء فضلاً عن الموضوع فالأوّل لا ضدّ له بوجه.<sup>۳</sup>

### تنبيه

الأوّل لا ضدّ له، ولا ندّه له، بمعنى المثل والنظير ولا جنس له،<sup>۱</sup> ولا فصل له، فلا حدّ له منهما ولا إشارة إليه إلا بصريح العرفان العقلي.<sup>۲</sup>

۱. در نسخه «سين»، «بصير» هم خوانده می‌شود. هر دو مورد.

۲. سين: فالموضوع.

۳. سين: لمفلول.

۴. خواجه این متن را بی‌نیاز از شرح دانسته است.

۵. التّد: المثل والنظير.

۶. در نسخه «سين» این جمله «الأوّل ... ولا جنس له» جزو شرح شمرده شده است. احتمال می‌رود کاتب فراموش کرده که روی آن خط، که نشانه متن بودن است، بکشد؛ چون از کلمهٔ سين که جزو متن آمده معلوم می‌شود که این مقدار هم باید جزو متن باشد، کما این که نسخهٔ مرحوم شهابی و حسن‌زادهٔ آملی هم جزو متن شمرده‌اند. واللّه اعلم بالصواب.

۷. ابن کفّونه از این تنبيه بی‌آن که شرح کند، عبور کرده است. از این رو ما به شرح مختصر آن می‌پردازیم. نخست باید گفت: ابن سینا با آوردن «العقلي» معرفت حسی را خارج کرده است، چراکه به هیچ وجه با شناخت و اشاره حسی نمی‌توان خدا را شناخت. ما افزون بر شناخت حسی دو شناخت دیگر هم داریم. «شناخت قلبی و شناخت

إشارة

﴿في علم الواجب تعالى ذاته﴾

إلى أن واجب الوجود لذاته عالمه الأول معقول الذات؛ لأنه غير مادي قائمها؛ لأنه غير متعلق بتغير، فهو قَيُّوم؛ إذ لا معنى لتغييره إلا ذلك بربِّه عن العلائق، أي عن جهة تتعلق بتغيره وعن لغهده أي عن الضعف والمركب وعدمه لإحكامه وعن العواطف الوجدانية كالتهيؤي الآتوني ومبعضها من الأجسام والعنفة كالمخيلات وعن غيرها مما يجعل الذات بحال زائفة، كالمشخصات وتعرض آتني غير المتعقون بها محسوساً أو مخيلاً أو موهوماً، وقد علمه. قيد مر أن ما هذا حكمه، فهو عاقل لذاته معقول لذاته.

تسبيه

تأمل كيف لم يحتج بياتنا لثبوت الأول ووحدانيته وبراهته عن الصمات؛ إلى تأمل لغير نفس الوجود؛ حيث قسمته إلى واجب وممكن وشدت من ذلك على وجوده واجباً لله نظر. فيما يجب له وما ينبغي عنه من جهة أنه وجود واجب وبذلك يستدل على كيفية صدور أفعاله عنه واحداً

عقلية. شاخت عقلي را می توان بر دو گونه زیرسید. گونه ای عقل از ره منطوق، یعنی با ترتیب دهن صغری و کبری و حد وسط حقیق را درک می کند و گونه دیگر از ره عرفان و یا به تعبیری عرفان عقلمی در واقع بدون فکر و اندیشه عنه به حقایق ر به دست می آورد که این سینا در آثار خود از این نوع علم به «حدس فلسفی و یا عرفانی» تعبیر می کند که به نوعی می توان گفت شناخت قلبی است. نک: مرتضی مطهری، مجموعه آثار، ج ٦ ص ١٥٧ به بعد. یا نسکی پیریش و ویرش.

١. شیخ انریس در این اشاره به ثبوت علم واجب الوجود می بردارد. البته مقدمات این بحث در منطق سؤء اشارات به تفصیل گفته است. از این روست وی در این جا به اشاره از این عبور می کند.

٢. مبداء - عن.

٣. خواهه در شرح این متن می نویسد: برید بیانات العلم للوجوب الوجود. فقار: «الأول معقول الذات» لأنه غير مادي قائم بنفسه؛ لأنه غير متعلق الوجود بتغير فهو قَيُّوم. وقد مر تفسير «القَيُّوم». «بريء عن العلائق» أي عن جميع أنحاء التعلق بالتغير. وعن «العلم» أي عن أنواع عدم الإحكام والضعف والمركب وما يجري مجرى ذلك ... إلخ. نک: طوسی، شرح الاشارات والتبہات ج ٢، ص ٦٠٤.

٤. مبداء في بيوت.

٥. حاشیه نسخه شهابی: «الضمان».

٦. هر دو نسخه «يجب» ثبت شده است. ولی به نظر می رسد: «يجب» برای این مقام مناسبتر است. والله اعلم بالقبول: مبداء يجب.

بعد واحد. ولم يحتج في ذلك إلى اعتبار من خلقه و فعله وإن كان ذلك دليلاً عليه: كالاستدلال بوجود الحركة على محرك وبامتناع اتصال الحركات لا إلى نهاية على وجود محرك أول غير متحرك وهو يدل على وجود مبدأ أول و مسلّك المتكلمين من هذا القبيل أيضاً، فإنهم احتجوا على حدوث الأجسام والأعراض بما سنذكره وتذكر وجه الكلام عليه واستدلوا بذلك على أنّ لها محدثاً قديماً ثمّ استدلوا من أحوال الخليقة على صفاته واحدة فواحدة. لكن هذا الباب الذي سلكناه نحن أوثق وأشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجود وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود. و وثاقته و شرفه هو لكونه استدلالاً بالعلّة على المعلول الذي هو أولى البراهين بإعطاء اليقين كما عرفت.

وإلى مثل هذا أشير في الكتاب الإلهي ﴿سُنْرِيهِمْ آيَاتِي فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾<sup>١</sup> أقول إنّ هذا حكم لقوم ثمّ يقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾<sup>٢</sup> أقول إنّ هذا حكم الصديقين<sup>٣</sup> أي الملازمين للصدق الذين يستشهدون به لا عليه.

واعلم أنّ هذا الطريق وإن كان أشرف فربما طريق الاستدلال بالمعلولات أقرب إلى بعض الأفهام و من جملة تلك الأدلّة إنّ الأجسام كثيرة ويلزمها من ضرورة النهاية شكل و مقدار ولا بدّ من افتراقها الهيئات، فلو كانت الهيئات تقتضيها الجسميّة بما هي جسميّة، لآتقت<sup>٤</sup> الأجسام في الهيئات والمقادير و الأشكال لاتفاقها في الجسميّة وإذا لم تقتضها مجرد الجسميّة ولا قيام للأجسام إلا بمخصّصاتها و لا للهيئات إلاّ بحواملها فجميعها ممكنة محتاجة إلى واجب ليس بجسم ولا جسماني وإلاّ لكان حكمه حكم سائر الأجسام، فيتسلسل. و من تلك الطرائق إنّ الحركات ظاهرة ولا يقتضيها مجرد الجسميّة وإلاّ لكان كلّ جسم متحرّكاً ولما كانت حركات الأجسام مختلفه، فلا بدّ للأجسام من مبدأ حركة، فإن كان واجباً، فهو المطلوب وإن كان ممكناً، فلا بدّ وإن ينتهي إلى واجب ويلزم أن يكون

١. مل: - «حتى يتبين لهم أنه الحق». فصلت / ٥٣. به نظر شيخ الرئيس مابسواي ذات، دليل بر ذات است. ولي راه صديقين اشرف است.

٢. ادامه آیه ٥٣: تفسیر هذه الآية ينحصر في اعطاء معاني برهان الصديقين، بل يعمّ كلّ شيء لا يتحقّق التصديق به لا بقيام الشاهد عليه. علي العابدی الشّاهرودي.

٣. ابن سینا در این جا اشاره به «برهان صديقين» می کند که خود بنیاد آن را نهاده است. صدرالذین شیرازی در الأسفار الأربعة، فصل دوم از الالهيات این کتاب، اشکالی بر ابن سینا وارد کرده که برهان صديقين وجودی است. نه مفهومی. علامه طباطبایی هم از راه معرفت شناسی به تفسیر این برهان پرداخته است. نک: حسن زاده آملی، دروس شرح اشارات و تشبهات، ص ٢٤٤ به بعد.

٤. میم: لاتعقب.

٥. میم: - إلاّ.



غير متحرك ولا متغير ومن الطرائق المبنية على الحركة إن السهم والدوامة إذا تحركا. فلا شك في نقصان ميلهما شيئاً فشيئاً وليس أن الميل متراكم بطل منه شيء وبقي شيء<sup>١</sup>، بل بطل منه تام وحدث ناقص كما عرفت. فلذلك الميل الحادث مرجح وليس مرجحه طبيعة السهم مثلاً، فإنها منافيه لتلك الحركة ولا الميل السابق، فإنه لا يبقى عند وجود اللاحق وستعلم أن العلة بحسب أن يكون موجودة عند وجود المعلول ولا يكون موجِباً لللاحق مع نفسه، فيلزم ذلك في باقي الميول اللاحقة، فيجتمع ميول دفعة وتبطل معاً وهو محال.

ثم بحسب أن يشتد الميل بالتضاعف لا أن يضعف وليس مرجح الميول المتعاقبه الفاعل لا تقطع تصرفه عنها، فإنه لو أراد بعد الانفصال أن لا يحصل التفاوت في ميول السهم لما طوعه والميول المتفاوتة محتاجة إلى مرجح خارج هو المحرك لما يظن الانسان أنه محركه وليس المحرك الخارج هو الهواء، فإن المحرك قاسر له بالخرق والتفريق ولا غير الهواء من الأجسام الباقية وإلا ما انقطع الميل حيث انقطع بالضعف فتعين أن يكون المحرك لذلك الشيء مجرداً وذلك المجرد إن كان الواجب، فهو المراد وإن كان ممكناً، فينتهي إلى الواجب بذاته. وهاهنا طريقه أخرى مأخوذة من النفس الإنسانية وأحوالها وهي أن الأجسام تشاركت في الجسميه وتفارقت بالاستتارة والاستدارة<sup>٢</sup> وعدمهما، فالنور عرض فيها وهو ظهور لها، فلو قام بنفسه لكان ظاهراً لنفسه، فكان مدركاً لذاته ونفوسنا الناطقة ظاهرة لذاتها، فهي نور قائم وهي ممكنة الوجود لنقصها وافتقارها إلى مكمل ولأنها كثيرة و واجب الوجود واحد، فهي محتاجة إلى موجد ولا يوجد لها جوهر ظلماني كالجسم؛ إذ لا يوجد الشيء إلا ما هو أشرف أشرف منه وأتم، فإن وجود المعلول تابع لوجود العلة ومستفاد منه، فلا يصح أن يساويه فضلاً عن أن يكون أشرف منه.

وإذا كانت الماحية الخارجة نفسها من الفاعل وهي كظل له، فلا يصح أن يكون الظل أكمل وأتم من ذي الظل والظلماني لا يوجد نوراً؛ إذ لا يحصل النور إلا من النور، فإن كان الجوهر الظلماني مُتَنَوِّراً بهيئة نورية فذلك الجوهر والهيئة ممكنان ولا بد من الانتهاء إلى نور مجرد<sup>٣</sup> وليس وراءه نور. والأنوار فلا يختلف إلا بالكمال والتقص وبأمور خارجية ولا يختلف بالحقائق مع اشتراكها في الحقيقة التورية، وإلا لكانت مركبة، فإن كان كل جزئها نوراً، فلا اختلاف بينها بالحقائق، وإن كان كل واحد منهما غير

١. ميم: - غير.

٢. ميم: مثلها.

٣. ميم: يبطل.

٤. ميم: يبقى.

٥. ميم: - الاستدارة.

٦. ميم: - إلا.

٧. گرچه در هر دو نسخه هست ولی ظاهراً «واو» زائد است.

نورٍ في نفسه فالمجموع كذلك، وإن كان أحدهما نوراً والآخر غير نور، فلا مدخل للآخر في الحقيقة التورتية.

وإذا كانت الأنوار المجردة لا يختلف بالحقائق، فتجب أن تكون كل منها مدركاً لذاته؛ إذ ما يجب على شيء يجب على مشاركته في الحقيقة، فالواجب حقيقته أنه مدرك لنفسه، فيكون موجوداً عند نفسه، وذلك هو معنى كونه وجوداً محضاً، أي ليس وجوده لغيره، بل وجوده لنفسه، فيكون وجوداً عينياً مجرداً قائماً بذاته.<sup>١</sup>

وسياتي لك من هذا، إثبات وحدانيته تعالى؛ إذ على تقدير الاتورية يلزم الاشتراك في الماهية الإدراكية التي ليست اعتبارية<sup>٢</sup>، ويتم البرهان على القانون الذي سبق.

وقد تبين بهذا، أيضاً أن حياته وعلمه لا يزيد على ذاته،<sup>٣</sup> وكذا كل مجرد. وبالجمل، إذا عرفت<sup>٤</sup> أن النفس لا تتركب، بل ماهيتها بسيطة دزاجة ففاعلها يجب أن يكون أفضل منها في ذلك؛ لكونه أبعد عن المعلولية، وكذلك حتى ينتهي إلى أقصى أسبابها وهو الغني المطلق، وهذا مأخذ شريف يترجح عند التأمل والاستبصار على كثير مما سبق، ولا بد في كل هذه الطرائق من الرجوع إلى بعض ما قيل في الطريقة الأولى.<sup>٥</sup>

١. نك: سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٢، كتاب حكمة الاشتراق، ص ٦٧-٨٢.

٢. ميم و سين: باعتبارية.

٣. ابن همان مطلبي است اهل سنت خلاف اين را می گویند و آنان بر این باورند که علم خداوند زائد بر ذات اوست.

٤. ميم و سين: عرف.

٥. مباحث نمط چهارم را در شرح خواجه نك: شرح الإشارات والتنبیہات، تحقيق: حسن زاده آملی، ج ٢، ص ٥٣٩-٦٠٨؛ و در شرح فخر رازی نك: شرح الإشارات والتنبیہات، تحقيق: نجف زاده؛ ج ٢، ص ٣٣٥-٣٨٣؛ و در الإهيات من المحاكمات بين شرحی الإشارات، قطب الدين رازی، ج ٣، ص ١-٦٧. این کتاب در حاشیه شرح الإشارات والتنبیہات از محقق طوسی چاپ شده است.

## النَّمط الخامس في الصَّنَع<sup>١</sup>

وهو ايجاد شيء مسبوق بالعدم، وفي الإبداع وهو ايجاد ما ليس بمسبوق به. وفيه وهم مفرد، وستّ تبيّهات، وفصل واحد مُعْتَوَنُ «بتكملة وإشارة وإشارات»<sup>٢</sup> وفصل واحد مُعْتَوَنُ «بتبيّه وإشارة» وفصل آخر مُعْتَوَنُ «بأوهام وتبيّهات» ففصوله إثنا عشر فصلاً.

وهم

إنّه قد سبق إلى الأوهام العامية أنّ تعلق الشيء الذي يُسمونه «مفعولاً» بالشيء الذي يُسمونه «فاعلًا»، هو من جهة المعنى الذي يُسمي به العامّة المفعول «مفعولاً» والفاعل «فاعلًا» وتلك الجهة أنّ ذلك أوجد وصنّع وفعل، وهذا أوجد وصنّع وفعل. وكلّ ذلك يرجع إلى أنّه قد حصل للشيء من شيء آخر<sup>٣</sup> وجود بعد ما لم يكن، أعني إحداث الفاعل إياه فقط، وهو الحقّ<sup>٤</sup> المعنى المشترك بين معاني الفعل والصنّع والإيجاد.

وقد يقولون: إنّه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل، حتّى أنّه لو فقد الفاعل جاز أن يبقى المفعول موجوداً، كما يشاهدونه من فقدان البناء وقوام البناء. وحتّى أنّ كثيراً منهم لا يتحاشي أن يقول: «لو جاز على الباري عزّ وعلّا العدم لما صرّ عدمه وجود العالم»؛ لأنّ العالم عنده إنّما احتاج إلى الباري في أن أوجده، أي أخرجه من العدم إلى الوجود، حتّى كان بذلك فاعلاً؛ فإذا قد فعل وحصل له الوجود عن العدم، فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتّى يحتاج إلى الفاعل؟ فإنّ ذلك يكون اتحاداً<sup>٥</sup> للموجود وتحصيلاً للحاصل، وهو خُلف.

١. نك: نسخه اصل، ص ١٥٧.

٢. سين: اشارتان.

٣. مل: وفعل وصنّع.

٤. ميم: - آخر.

٥. ميم وسين: - الحقّ.

٦. نك: الإشارات والتبيّهات مع المحاكمات، ج ٣ ص ٦٧؛ ابن عبارت را قطب الدين رازي با اندكى اختلاف در محاكمات نقل کرده است. عبارت او اين گونه است: «قوله «قد سبق إلى الأوهام» ذهب المتكلمون إلى أن تعلق المفعول من جهة الحدوث: أي خروجه من العدم إلى الوجود، أو الاحداث: وهو أخرجه من العدم إلى الوجود وهو المعنى المشترك بين معاني الفعل وبين الصنّع والايجاد.»

٧. در نسخه ميم وسين «ايجاداً» نیز خوانده می شود.

وقالوا: لو كان يفتقر<sup>١</sup> إلى الباري تعالى<sup>٢</sup> من حيث هو موجد آخر، حتى يكون بعد حدوثه محتاجاً إلى الفاعل في وجوده، لكان كل موجود مفتقراً إلى موجود. <sup>٣</sup> والباري أيضاً، يلزم افتقاره على هذا التقدير إلى موجد، وكذلك إلى غير النهاية، وهذه الحجج هي الحاصلة لأهل التمييز منهم<sup>٤</sup>، وهم المتكلمون على هذا الحكم، وليس كل المتكلمين يقولون: إن الباقي حال بقائه يستغني عن الفاعل. فإن منهم من يقول: إن الجوهر الباقي يحتاج في<sup>٥</sup> حال بقائه إلى أعراض غير باقية بوجودها الفاعل فيه<sup>٦</sup>، فيكون محتاجاً إلى الفاعل لا في وجوده، بل فيما يحتاج إليه في وجوده، فلا يزول حاجته إليه بعد الحدوث عندهم؛ ولهذا قيل: وقد يقولون ولم يقل إنهم يقولون ذلك. ونحن نوضح الحال في كيفية ما<sup>٧</sup> يجب أن يعتقد في هذا.<sup>٨</sup>

### تنبيه

يجب علينا أن نحلل معنى قولنا: «فعل و صنع و أوجد»، أعني بذلك المعنى المشترك بين هذه الألفاظ إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه، ونحذف منه ما دخوله في الغرض دخول عرضي حتى يتبين لنا بذلك، أي أجزائه هو المعتبر في الاحتياج، وأنها غير معتبر ليتعين<sup>٩</sup> المعنى المتعلق بالفاعل منها.

١. سين: مفتقراً.

٢. ميم: - تعالى.

٣. نسخة أصل: موجد؛ ميم: موجد آخر.

٤. ميم: - منهم.

٥. ميم و سين: - في.

٦. عبرت بانك اختلافي در شرح فخر رازی نقل شده است. نک: فخرالدين الرازي، شرح الإشارات والتشبيهات (شرحی الإشارات)، ج ١، ص ٢١٥.

٧. ميم: فيما.

٨. خواجه در شرح این متن می نویسد: الجمهور يظنون أن احتياج المفعول إلى فاعله إنما هو للمعنى المشترك بين معاني الفعل والصنع والإيجاد، وهو حصول وجود المفعول بعد عدمه عن الفاعل، أعني إحداث الفاعل إياه فقط، فإذا حدث فقد استغنى عنه حتى إن فنى الفاعل بقي المفعول موجوداً، وإنما حمل أهل التمييز منهم على ذلك شينان ... إلخ. نک: شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٦٣٢.

٩. ميم: أتيها.

١٠. سين: لتعلق.

فنقول: إذا كان شيء من الأشياء معدوماً، ثم إذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما، فإننا نقول له: «مفعول»، والموجود بعد العدم بسبب شيء هو المحدث فنعتبر<sup>١</sup> عن معنى المحدث بالمفعول. ولا نبالي الآن كان أحدهما محمولاً عليه الآخر مساوياً حتى يكون كل مفعول<sup>٢</sup> مُحَدَثاً، وكل مُحَدَثٌ مفعولاً، أو أعم، حتى يكون كل مُحَدَثٍ مفعولاً من غير عكس، أو أخص. حتى يكون كل مفعولٍ مُحَدَثاً ولا عكس؛ وحتى يحتاج مثلاً في تصيير المحدث مساوياً له، إلى أن يزداد<sup>٣</sup> فيقال: موجودٌ بعد العدم بسبب ذلك الشيء بتحريك من الشيء، ومباشرة وبآلة، وبقصد اختياري أو غيره، أو بالطبع<sup>٤</sup> أو تولد أو غير ذلك، أو بشيء من مقابلات هذه. فلسنا نلتفت الآن إلى ذلك، على أن الحق أن هذه أمور زائدة على كون الشيء مفعولاً.

والذي<sup>٥</sup> يقابله ويكون بسببه، فإننا نقول له: «فاعل»، والدليل على هذه المساواة: أنه لو قال قائل: «فعل بالآلة» أو «بحركة» أو «بقصد» أو «بطبع»، لم يكن أورد شيئاً ينقض كون الفعل فعلاً، أو يتضمن تكريراً في المفهوم، أما النقص فمثلاً لو كان مفهوم «الفعل» يمنع عن أن يكون بالطبع. وأما التكرير فمثلاً لو كان مفهوم «الفعل» يدخل فيه الاختيار، فإذا قال: «فعل بالاختيار» كان كأنه قال: «إنسانٌ حيوانٌ». فإذا كان مفهوم الفعل هذا، أي حصول وجود بعد العدم عن سبب ما، أو كان بعض مفهوم «الفعل»، كما ذهب إليه المتكلمون، فإنهم يطلقون الفعل على كل إحداث يكون بإرادة فاعله، فليس يضرننا ذلك في غرضنا. ففي مفهوم الفعل: إذ أحلناه إلى أجزائه، وجودٌ وعدمٌ؛ وكون ذلك الوجود بعد العدم، كأنه صفة لذلك الوجود محمولة عليه. فأما العدم فلن يتعلق بفاعل وجود المفعول: لأنه لا شيء.

١. ميم: - ما.

٢. بدل: متغير.

٣. بدل: معلول.

٤. نسخه اصل: «محدثٌ أو كُلهُ محدث» نك: ص ١٥٨، سطر ٣.

٥. چه بسا «يراد» هم خوانده شود.

٦. در نسخه «بطبع» خوانده می شود.

٧. ميم: الّتي.

٨. ميم و سين: له + انه.

٩. ميم و سين: وإذا.

وأما «كون هذا الموجود موصوفاً بأنه بعد العدم» فليس بفعل فاعلٍ ولا جعلٍ جاعلٍ؛ إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائز العدم لا يمكن أن يكون إلا بعد العدم، فهو صفة واجبة لهذا الوجود، فإن كثيراً من الممكنات يلحقها أوصاف بحسب ما هيّاتها لذواتها لا لشيء آخر.<sup>٢</sup>

ولو أراد الفاعل أن يفعل الحادث الزماني من غير سبق العدم لما تصوّر ذلك، وعلى تقدير أنه كان تقدر بفعله دون سبق عدم يحصل مطلوبنا وهو جواز انتساب ما ليس بحادث إلى الفاعل.<sup>٤</sup>

فبقي أن يكون تعلّقه من حيث هو<sup>٥</sup> هذا الوجود لا من حيث هو وجود عامّ، وإلا لكان وجود الواجب متعلّقاً بالفاعل، فإذن هو إما وجود ما ليس بواجب الوجود، وهو الممكن، وإما وجود ما يجب أن يسبق وجوده العدم، وهو المُحدَث، والأوّل أعمّ من الثاني؛ إذ كلّ مُحدَثٍ ممكن ولا ينعكس، والإمكان هو سبب الاحتياج عند الحكماء، والحدوث هو سببه عند المتكلّمين، وسنبيّن الحقّ من ذلك عقيب هذا.<sup>٦</sup>

### تكملة وإشارة<sup>٧</sup>

فالآن لِنعتبر<sup>٨</sup> أنه لأيّ الأمرين يتعلّق؟ بالفاعل هل الإمكان أم الحدوث؟ فنقول: إنّ مفهوم «كونه غير واجب الوجود بذاته، بل بغيره» لا يمنع أن يكون على أحد قسمين: أحدهما «واجب

١. ميم و سين: الوجود.

٢. ميم: تجب.

٣. نك: شرح الإشارات والتبهيّات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٧٤.

٤. نك: سهروردي، الحكمة الاشراقية، ج ٧، كتاب المشارع والمطارحات، المشرع الخامس، فصل أوّل. با مختصر تغيير در عبارات.

٥. ميم: - هو.

٦. الإمكان هو سلب ضرورة كلّ من الوجود والعدم، فالممكن ما ليس من حيث ذاته ضروريّ الوجود ولا ضروريّ العدم، فالممكن من حيث هو هو ينسلب عنه ضرورة كلّ من الوجود والعدم، لكن لما كان الممكن من حيث هو هو في مرتبة فرضه العقلي منقطعاً عن علّة الوجود، فمرتبة فرض الممكن مساوق في نفس الأمر لانقطاعه عن علّة الوجود والأزام من ذلك هو انعدام الممكن من حيث هو من جهة انقطاعه من ذلك الحيث عن علّة الوجود انعداماً في نفس الأمر، فكّل ممكن مسبوق بعدمه في نفس الأمر والوجود لاحق به بعد عدمه في مرتبة ذاته، و إذ أنّ الترحيح من دون المرجح لرجوعه إلى التناقض ممتنع بالذات، فالوجود اللاحق بالممكن محتاج إلى علّة الوجود قبل الوجود و بعد الوجود. علي العابدي الشاهرودي.

٧. نك: نسخة «اصل» ص ١٥٩ ونسخة «سين» ص ٢٨٠.

٨. سين: لِنعتبر.

الوجود بغيره دائماً»، والثاني «واجب الوجود بغيره وقتاً ماً»؛ فإن هذين يُحمل عليهما «واجب الوجود بغيره»، ويُسلب عنهما «واجب الوجود بذاته» من حيث المفهوم - منهما أو يمنع شيء من خارج المفهوم.

وأما «مسبوق العدم» فليس له إلا وجه واحد، وهو في مفهومه أخص من مفهوم الأول، الذي هو الواجب بالغير. و المفهومان جميعاً، أعني الواجب بالغير والمسبوق بالعدم، يُحمل عليهما «التعلق بالغير»، وذلك ظاهر بديهي، وإذا كان معنيان أحدهما أعم من الآخر ويُحمل على مفهوميهما معني، فإن ذلك المعنى للأعم بذاته وأولاً للأخص بعده؛<sup>٢</sup> لأن ذلك المعنى لا يلحق الأخص إلا وقد لحق الأعم، من غير عكس حتى لو جازها هنا أن لا يكون «مسبوق العدم» يجب وجوده بغيره - ويمكن له<sup>٣</sup> في حد نفسه - لم يكن هذا التعلق، وهذا واضح أيضاً.

فقد بان أن هذا التعلق هو بسبب الوجه الآخر، وهو كونه واجباً بالغير، وتلخيص البرهان هكذا: الممكن الذي هو واجب لغيره<sup>٤</sup> والمُحدث الذي هو مسبوق بالعدم معنيان، أحدهما وهو الممكن أعم، والآخر هو المُحدث أخص، ويحمل عليهما جميعاً التعلق بالغير، وكل معنيين أحدهما أعم من الآخر ويحمل عليهما معنى ثالث، فإن ذلك المعنى يكون للأعم أولاً وبالذات، وللأخص ثانياً وبالعرض؛ فإنه لا يلحق الأخص إلا بسبب لحوقه للأعم، ويمكن أن يلحق الأعم من غير أن يلحق الأخص، ولو لحق الأخص لذاته لما لحق غيره، ينتج ذلك أن التعلق بالغير للممكن أولاً وبالذات، وللمحدث ثانياً وبسببه. ولهذا لو جاز أن يكون المحدث واجب الوجود لذاته لاستغنى عن غيره، بخلاف ما أخذ في مفهومه الوجوب بالغير؛ فإنه لا يستغنى عن الغير، إلا إذا لم تكن طبيعته هذه الطبيعة<sup>٥</sup>، فلا يتصور فيه ذلك، إلا وقد تبدلت طبيعته بطبيعة أخرى كون ذلك داخلاً في مفهومه، وليس بداخلاً في مفهوم المحدث،<sup>٦</sup>

١. ميم: وقياماً.

٢. مل: ما لم.

٣. مل: بعده + ثانياً.

٤. سين: بحسب.

٥. مل: له + أن يوجد.

٦. سين: بغيره.

٧. ميم: - الغير، إلا.

٨. ميم: - هذه الطبيعة.

٩. الحكمة: في مفهوم ماحدثه.

وإن كان لازماً له.<sup>۱</sup>

ولأن هذه الصفة، أعني التعلُّق بالغير، دائمة الحمل على المعلولات ليس في حال الحدوث فقط، فهذا التعلُّق كائن دائماً. وكذلك لو كان هذا التعلُّق لكونه مسبوقاً بالعدم، لا لكونه واجباً بالغير، فليس هذا الوجود إنما يتعلَّق بالغير حال ما يكون بعد عدم فقط، حتَّى يستغني بعد ذلك عن ذات الفاعل، كما ظنَّ الجمهور، بل هو في جميع أوقات وجوده ضرورة كون الصفة التي فرض أنَّ التعلُّق بالغير لأجلها حاصله له بترجيح تلك الأوقات.

وإذ قد ظهر أنَّ التعلُّق بالغير إنما هو الإمكان فما دام الإمكان حاصلًا، فالتعلُّق حاصل، فإن كان من الممكنات ما هو دائم الوجود، فما دامت ذاته موجودة تكون مفتقرةً إلى المؤثر، ولا يتخصَّص افتقارها بحالٍ دون حال، فإذن تعلُّقها بالفاعل في جميع أوقات وجودها.

وإلى هذا المعنى كانت الإشارة في هذا الفصل بعد التكملة لما قبله، ببيان أنَّ علَّة التعلُّق بالغير هي الإمكان لا الحدوث، ولوانتفى الفاعل وبقي الممكن موجوداً لكان في حال وجوده بذاته واجب الوجود، فيكون قد كان ممكناً ثم صار واجباً في نفسه مرجحاً وجوده على عدمه بذاته، وهو محال؛ إذ الممكن إذا يتقلَّب البتَّة واجباً، وكذا بالعكس؛ لاستحالة انقلاب الحقائق عن حقائقها.

وبالجملة فإنَّ الممكن بذاته لا يصير واجباً بذاته ولا يخرج الوجود عن الإمكان الذاتي، فإذا فرض موجوداً، فلا بُدَّ من من يرجح وجوده، فلو انتفى المرجح إن بقي<sup>۲</sup> وجوده راجحاً لماهيته، فماهيته مقتضية لوجوب الوجود، فيستغني عن العلَّة في الحال وفيما مضى، فيجب وجوده بذاته هذا خلف. وإن لم يبق وجوده مترجحاً بماهيته، فوجوده بغيره، فمع انتفاء ذلك الغير ينتفي الترجيح، والترجيح به فلم يبق الوجود لذلك الممكن مترجحاً، فيترجح عدمه؛ لانتفاء مرجح الوجود، فلا يبقى موجوداً.<sup>۳</sup>

وإذا لم يجب وجوده الممكن لذاته، ولا يستغني عن المرجح، فلا بُدَّ له في الدوام من المرجح، ولا

۱. نك: ابن كمنونة، الجديد في الحكمه، ص ۲۴۰. ابن كتاب با عنوان ديگری به نام الكاشف: الجديد في الحكمة نیز چاپ و منتشر شده است.

۲. ميم و سين: في جميع.

۳. سين: يتقلب؛ ميم: لا يتقلب.

۴. در رسم الخط این گونه هم می توان نوشت: «مِمن» كما این در رسم الخط قرآنی این گونه نوشته است. ﴿مِمنْ يُكذِبُ بِآيَاتِنَا﴾ (نمل / ۸۳) ولی در این عبارت جدا نوشته شود بهتر است.

۵. سين: - بقي.

۶. این عبارات با اندکی تفاوت در کلام شیخ اشراق بیان شده است. نك: سهروردی، الحكمة الاشرافية، ج ۷، كلاب المشارع والمطارحات، المشرح الخامس، فصل اول.



يجوز أن يكون حال بقائه معللاً بعلّة كانت موجودة قبل ذلك، بحيث تكون العلة حال وجودها موجبة وجود المعلول بعد انقضاءها، وعدمها إما بذاته وإما بأن يعطيه قوة يبقى بها؛ لأنّ إيجاب العلة للمعلول إن كان عبارة عن وجوده بها فاتصافها بالمؤثر<sup>٢</sup> به لا يكون حال عدمها، وإلا لكان المعدوم علة تامّة للموجود، وبطلانه ظاهر. ولا يكون حال وجودها أيضاً؛ لأنّ تأثيرها في المعلول حينئذٍ إما حال عدمه، فيلزم الجمع بين وجوده وعدمه لأنّا نتكلّم على تقدير أنّ إيجابها له هو وجوده بها، فتحقّق الوجود للتأثير والعدم؛ لأنّه هو المفروض.

وأما حال وجوده فيقتضي مقارنة وجود العلة لوجود المعلول، وهو خلاف المفروض؛ وأما لاحال وجوده ولاحال عدمه<sup>٣</sup>، فيلزم حصول الوسطة بينهما، وهو بين البطلان وإن لم يكن إيجاب العلة للمعلول عبارة عن ذلك، بل عن أمر آخر يترتب عليه وجود المعلول، فذلك المغاير لا بدّ وأن يصدق عليه أنّه في هذا الزمان يوجب المعلول في الزمان الذي بعده، فيكون إيجاب لذلك المعلول زائداً على ذاته، فيقع التسلسل أو الدور<sup>٤</sup> في الإيجابات، وهو محال بما مرّ.

وأما إعطاء قوة في الزمان السابق يبقى بها المعلول فيما بعده من الزمان فباطل؛ لأنّ تلك القوة لها وجود ممكن<sup>٥</sup> فيفتقر إلى مرجح، والكلام في بقائها مع انتفاء المرجح، كالكلام فيما عرضت له.

وأما ما تُشكك به من مثال البناء و البناء نجوا<sup>٦</sup> به أنّ البناء إما هو علة لحركة الأجزاء بعضها إلى بعض، وذلك فلم يبق عند غيبوبته والذي بقي هو تماسك الأجزاء وهو معلول ليس<sup>٧</sup> العنصر لا للبناء، وذلك فلم يعدم والتماسك المذكور باق، والشّيء قد يكون له علة وجود وعلة ثبات، كما في هذا المثال، وقد يكون علتها<sup>٨</sup> واحدة كالقالب المشكّل للماء؛ المبقي للشكل يبقائه معه، إذا عُدمت علة الوجود فإن لم يبق علة الثبات، فلا تصوّر الوجود. وأما احتجاجهم بأنّ<sup>٩</sup> ما خرج إلى الوجود لو لم يستغن عن الفاعل لكان ذلك إيجاداً للموجود فهو ممنوع، فإنّ احتياجه إلى الفاعل حال وجوده لا بأن يعطيه وجوداً

١. ميم: - حال.

٢. بالمؤثرية، خوانده می شود.

٣. ميم: ولاعدمه.

٤. ميم: - الدور.

٥. سين: بها.

٦. سين: يمكن.

٧. هر دو نسخه «نجوا» آمده است، ولی به احتمال قوی باید «عَنَوَاه» از «عَنِي، يَعْنِي» به معنای قصد داشتن و اراده کردن. والله اعلم بالصواب.

٨. در هر دو نسخه «لیس» آمده است، ولی به نظر می رسد زائد باشد.

٩. سين: علیتها؛ ميم: علیهما.

١٠. سين: - بأنّ.

ثانياً، بل معناه أن وجوده في حال اتصافه بالوجود إنما هو بوجود علته.

وأما قولهم: لم كان مستنداً إلى الفاعل من حيث هو موجود حتى يكون بعد حدوثه محتاجاً إلى الفاعل، لكان كل موجود كذا، حتى الباري سبحانه وتعالى، فليس بشيء؛ لأنه لا يفترق إليه من حيث هو موجود كلف كان، بل من حيث هو موجود ممكن.<sup>۱</sup>

### تسمية

على أن كل حادث، فهو مسوق بزمان، الحادث بعد ما لم يكن، له قبل لم يكن فيه. ليس كقبليّة «الواحد» التي هي على «الإثنين»، التي قد يكون بها ما هو قبل وما هو بعد معاً في حصول الوجود، بل قبليته قبل لا تثبت مع البعد، ومثل هذا ففيه أيضاً تجنُّدٌ بعدية بعد قبليّة باطلّة.

وليس تلك القبليّة هي نفس العدم، فقد يكون العدم بعد: كما كان قبل، ولا ذات الفاعل، فقد يكون قبل ومع وبعد، فهي شيء آخر لا يزال فيه تجنُّدٌ وتصرُّمٌ على الاتصال، فهو متصل في ذاته غير قارّ الذات، فإننا لو فرضنا متحرّكاً يقطع مسافة فيكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حركته، فيكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث، ويكون بين ابتداء الحركة وحدث الحادث قبليّات وبعديّات<sup>۲</sup> متصرّمة ومتجدّدة مطابقة لأجزاء المسافة والحركة، فيكون هذه القبليّات والبعديّات متعلّقة اتصال المسافة والحركة.<sup>۳</sup>

وقد علمت عند الكلام في إبطال الجزء الذي لا يتجزأ أن مثل هذا الاتصال، الذي يوازي الحركات في المقادير، لن يتألف من غير منقسمات، فكّل حادث، فهو مسوق بموجود غير قارّ الذات متصل اتصال المقادير، وذلك هو الزمان وإيته ظاهرة قد تبه عليها هائناً، وماهيته خفية وسيسار إليها

۱. در نسخه سین «ثانياً» نیز خوانده می شود.

۲. البته فلیس شیئاً می توان خواند.

۳. نک: فخرالدین الرازی، شرح الإشارات (شرحی الإشارات)، ج ۱، ص ۲۱۶.

۴. نک: نسخه اصل، ص ۱۶۰. در نسخه «سین» در متن «تبیّه» و در حاشیه «اشاره» آمده است. این تبیه در ماهیت و هستی زمان و پیشی گرفتن آن بر حوادث است.

۵. میم: - فیکون ابتدا حرکت.

۶. بدل: تجلیات و تمعدیات.

۷. نک: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاکمات، ج ۳، ص ۸۳.

فيما يلي هذا الفصل<sup>١</sup>، لكن مما يجب أن يعلمه الآن أن الزمان ليس له مفهوم غير اتصال الانقضاء والتجدد، وذلك الاتصال لا يتجزئ بالفعل، بل إنما يتجزئ في الوهم وقبل التجزئة، فلا تقدم فيه ولا تأخر.

وإذا فرض له أجزاء فلا يصير متقدمة<sup>٢</sup> ومتأخرة<sup>٣</sup> بسبب عروض التقدم والتأخر لها، بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر للأجزاء المفروضة له لا شيء آخر، فلحوقهما له لذاته ولحوقهما لغيره، وهو كل ما له حقيقة<sup>٤</sup> عدم الاستقرار تقارنها عدم الاستقرار، كالحركة وغيرها، فسببه، فلا يحتاج أن تقول اليوم متأخر عنه أمس؛ لأن نفس مفهوميها يشتمل على معنى هذا التأخر، بخلاف العدم والوجود وغيرهما، ومعنى ما هو في الزمان للزمان غير معية شيتين يقعان في زمان واحد؛ لأن الأولي يقتضي<sup>٥</sup> معه واحدة لشيء غير الزمان إلى الزمان هي متى ذلك الشيء، والأخرى تقتضي نسبتين تشتركان في منسوب إليه واحد بالعدد هو زمان ما ولا يصح تصور القبليّة والبعدية إلا مع تصور الزمان، فلا يعرف بهما، وهما من الأمور الاعتبارية ولا وجود لهما في الخارج، ولا يختصان بزمان دون زمان، بل يصح تعلّقهما في جميع الأزمنة، فإذا أخذنا<sup>٦</sup> من حيث يقعان في زمان معين كان حكمهما حكم سائر الموجودات في لحوق قبليّة أخرى وبعدية يعتبرهما الذهن به، ولا ينقطع ذلك إلا بانقطاع الاعتبار الذهني، وهما إضافتان يجب<sup>٧</sup> وجود معروضهما في العقل معاً لا في الخارج معاً.

### إشارة<sup>٨</sup>

#### «في بيان ماهية الزمان»

إلى<sup>٩</sup> ماهية الزمان ولأنّ التجدد والتصمّر اللذين نبه على وجودهما لا يمكن أن يوجد إلا مع تغيير حال، وتغيير الحال لا يمكن إلا لذي قوة تغيير حال - أعني الموضوع -؛ إذا التغيير عرض والعرض لا يوجد إلا في موضوع، فهذا الاتصال إذن متعلق بحركة ومتحرك - أعني بتغيير هو العرض،

١. نك: همان، ج ٣، ص ٨٣ و ٨٤.

٢. ميم وسين + غير.

٣. ميم وسين: تقتضي + نسبة.

٤. سين: وإذا أخذ: ميم: واحد.

٥. در نسخه سين «بحسب» نیز خوانده می شود: ميم: تحت.

٦. نك: نسخه اصل، ص ١٦٠. شيخ وابن كقونه در این «اشاره» درباره ماهیت زمان سخن می گویند.

٧. مل: فی.

ومتغيّر هو المعروض - ولا بدّ وأن يكون جسماً ليتمكن حلول هذا التغيّر الواقع لا دفعةً ويُسمى حركة فيه، لا سيّما ما يمكن فيه أن يتّصل ولا ينقطع. فإنّ الزّمان يمتنع أن يكون حادثاً، وإلّا لكان عدمه قبل وجوده، فيكون مسبوقاً بزّمان آخر، فلا يكون ما فرض أنه أوّل الزّمان هو أوّله، هذا خلف.

وإذا لم يكن حادثاً، فهو متّصل لا إلى أوّل والحركات المستقيمة لا يمكن أن يتّصل لذلك؛ لوجوب تهاى الامتدادات، ولما سيأتي في موضوع<sup>٢</sup> آخر، فلا يتعلّق بها، بل التي يجب تعلّقه بها هي المتّصلة لا إلى أوّل<sup>٣</sup>، وهي الوضعيّة الدّوريّة.

وهذا الاتّصال يحتمل التقدير، فإنّ «قبلاً»<sup>٤</sup> قد يكون أبعد و قبلاً. قد يكون أقرب؛ فهو كمّ متّصل مقدّر للتغيّر الذي هو الحركة. وهذا هو الزّمان؛ وهو كميّة الحركة لا من جهة المسافة، التي يجتمع جزئها المتقدّم مع جزئها المتأخّر في الوجود، وإنّ تجزأت الحركة بتجزئتها وصار بعضها متقدّماً وبعضها متأخّراً، بإزاء<sup>٥</sup> تقدّم أجزائها وتأخّرها، بل من جهة التقدّم والتأخّر اللّذين لا يجتمعان، فإنّ كونهما لا يجتمعان خاصيّة تلحقهما من جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة والحركة بأجزائها بعد<sup>٦</sup> المتقدّم والمتأخّر، فيكون الحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدّم وتأخّر، ولها مقدار أيضاً، بإزاء مقدار المسافة والزّمان هو هذا العدد، أو المقدار؛ فالزّمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدّم ومتأخّر لا بالزّمان، بل في المسافة، وإلّا لكان البيان تحديداً بالدور، ولا منافاة بين ذلك، و بين كونه لا من جهة المسافة، فإنّه لا يلزم من كون مجرّد التقدّم والتأخّر من جهة المسافة، فإنّ تكوّن المجموع منهما من كونهما لا يجتمعان من جهتها ومما يدلّ على أنّ التقدّم والتأخّر في الزّمان ليس بحسب التقدّم والتأخّر في المسافة من كلّ الوجوه أنّ المسافة الواحدة قد يقع فيها حركة متقدّمة ومتأخّرة بالتعاود، بل للمسافة مدخل ما في ذلك.

١. نسخة اصل: وإلّا لكان + وإلّا لكان.

٢. ميم وسين: موضع.

٣. شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٩٥.

٤. سين: فإنّ + بعداً.

٥. مل + قديكون أبعد.

٦. در نسخة اصل «فإذا» هم خوانده می شود.

٧. سين: تعد.

## إشارة

### «في تعريف الحادث»

إلى أن كل حادث، فهو مسبوق بموضوع أو مادة. كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود؛ ضرورة أنه حينئذ ليس بممتنع ولا واجب، فكان إمكان وجوده حاصلًا، وليس هو قدرة القادر عليه، وإلا لكان إذا قيل في المحال: «إنه غير مقدور عليه؛ لأنه غير ممكن في نفسه»، فقد قيل: «إنه غير مقدور عليه؛ لأنه غير مقدور عليه»، أو «إنه غير ممكن في نفسه؛ لأنه غير ممكن في نفسه،<sup>١</sup> فيكون الشيء سبباً لنفسه وهو محال. وأيضاً كونه ممكناً أمر له في نفسه، وكونه مقدوراً عليه أمر له بالقياس إلى القادر عليه، فبيّن إذن أن هذا الإمكان غير كون القادر عليه قادراً عليه. وليس هو، أعني هذا الإمكان أيضاً، شيئاً معقولاً بنفسه<sup>٢</sup> يكون وجوده لا في موضوع؛ لأن الإمكان يقال للشيء بالنسبة إلى وجوده، كما يقال: كذا يمكن أن يوجد أو بالنسبة إلى صيرورته شيئاً آخر، كما يقال: الجسم يمكن أن يصير أبيض ولا يستغني عن الموضوع على التقديرين. بل هو إضافي فيفتقر إلى موضوع؛ إذ الأمور الإضافية أعراض، والأعراض لا توجد إلا في موضوعاتها.

فالحادث تتقدّمه قوّة وجود، وموضوع،<sup>٣</sup> وتلك القوّة هي للموضوع بالنسبة إلى وجود ذلك

١. نك: نسخه اصل، ص ١٦٢.

٢. سين: و.

٣. در نسخه مل «لأنه غير ممكن في نفسه» جزء متن است: ميم: - فقد قيل: «إنه غير مقدور عليه؛ لأنه غير مقدور عليه»، أو «إنه غير ممكن في نفسه»؛ لأنه غير ممكن في نفسه.

٤. مسعودي: - إذن.

٥. سين: لابنفسه.

٦. المسئلة العاشرة: قال رحمه الله كل حادث فقد كان قبل ... وجود وموضوع. مسعودي، قلت: غرضه أن يبيّن أن المادة الأولى قديمة وليست بحادثه؛ فإنها إن كانت حادثة كان إمكان حدوثها حاصلًا قبل حدوثها وكان ذلك الإمكان في مادة أخرى غيرها وهكذا تسلسل إلا أن ما ذكره كلام مجمل وعند البحث عنه ينكشف لذوي الإنصاف أنه قاصر عن إفادة غرضه المذكور فنقول: قوله كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود يحتمل معنيين، أحدهما: إنّه قبل وجوده ليس بضروري العدم وليس بحيث يجب أن لا يوجد. والثاني إنّه قبل وجوده مستعدّ لوجوده وإن استعداد وجوده حاصل قبل وجوده فإن أراد به المعنى الأول ولا كلام فيه لكن الإمكان بذلك المعنى ليس أمراً مختصلاً موجوداً حتى يبحث عن حقيقته إنّه قدرة القادر أو شيء معقول بنفسه غير مفتقر إلى موضوع أو أمر في موضوع، بل معنى هذا الإمكان هو سلب ضرورة العدم وعدم الضرورة ليس أمراً موجوداً وإن أراد به المعنى الثاني ولا ساعده في ذلك على الإطلاق. بل فيه تفصيل، فإن كان الحادث ممّا لا وجود له إلا في محل يقوم به فاستعداد وجوده حاصل في ذلك المحل قبل وجوده وهذا ←

الحادث فيه، والموضوع موضوع بالقياس إلى الإمكان الذي هو عرض فيه وبالقياس إلى الحادث أيضاً إن كان عرضاً، أما إذا كان ذلك الحادث صورة، فالحامل لقوة وجوده يُسمى بالقياس إليه مادة. وكذلك إذا كان وجود الحادث مع المادة وإن لم يكن في المادة، كما يقال في النفس، وما خرج عن

→ لانزاع فيه أما إن كان الحادث ممّا لا يفتقر إلى محلّ يوجد فيه فليس يجب أن يكون استعداد وجوده حاصلًا قبل وجوده فلا بُدَّ من الدليل على أنّ مثل هذا الحادث قبل وجوده ممكن الوجود بهذا المعنى، فإن قالوا إنه إن لم يكن ممكن الوجود قبل وجوده كان ممتنع الوجود. قلنا و لم قلتم ذلك، فإنّ الامتناع لا يقابل هذا الإمكان، بل يقابل الإمكان بالمعنى الأوّل الذي هو عبارة عن سلب ضرورة العدم أمّا هذا الإمكان مع الامتناع يجوز أن يُسلباً جميعاً عن شيء واحد في حالة واحدة؛ إذ ليس كلّ ما لا يوجد استعداد وجوده في محلّ كان ممتنعاً محالاً و تمام الكشف عن هذا الكلام وهو أنّ ماهيات الأشياء قبل وجودها تميزه بعضها عن البعض بذواتها وهي منقسمة إلى قسمين: قسم يستحيل أن يدخل في الوجود ويُسمى ممتنعاً ومحالاً وغير متصوّر وغير ممكن. وقسم لا يستحيل أن يدخل في الوجود ويُسمى ممكناً ومتصوّراً وغير ممتنع وغير محال. وليست هذه الأسماء لها لقيام صفة بذواتها؛ إذ المعدوم لا يكون محالاً لأمر موجود فليس الإمكان المضاف إلى الماهية المعدومة صفة موجودة قائمه بها كما ليس الامتناع المضاف إليها أمراً موجوداً فيها ولست أقول إنّ الموضوع الذي يقبل العرض أو العادة التي يقبل الصّورة ليس فيها استعداد لقبول العرض والصّورة؛ بل لا بُدَّ وأن يكون ذلك الاستعداد حاصلًا وهو صفة موجودة في ذلك المحلّ ولا بأس بتسميتها إمكاناً حتّى يقال هذا الموضوع فيه إمكان قيام العرض به وهذه العادة فيها إمكان حصول الصّورة بها إلا أنّ هذا الإمكان غير وإمكان الشيء في ذاته غير فإننا لانحتاج في معرفة كون الشيء ممكناً في ذاته أو مستحيلًا في ذاته إلى أن نبحث عن أحوال جميع الموجودات حتّى إذا وجدنا في جملتها ما يكون فيه استعداد قبوله قلنا إنه ممكن في ذاته وإذا لم نجد قلنا إنه مستحيل في ذاته، بل يعرف إمكان الشيء في ذاته أو امتناعه في ذاته من غير أن يلتفت إلى حال غيره فإن السواد لون هو ممكن الوجود في ذاته سوا كان في الوجود موضوع يقبله وفيه إمكان وجوده واستعداد حدوثه أو لم يكن. فليس معنى كونه ممكن الوجود في ذاته أنّ في جملة الموجودات موجوداً فيه استعداد أن يحلّ به السواد، فإنّ مع فرض عدمه كان السواد ممكن الوجود في ذاته وإذا قلنا: أنّ اللون الذي هو سواد وهو بعينه بياض مستحيل الوجود في ذاته، فليس معناه أنه ليس في جملة الموجودات ما يقبله، فإننا نعرف أولاً استحالته في ذاته من غير أن يبحث عن أحوال الموجودات، ثمّ بعد ما علمنا استحالته في ذاته يحكم بأنّه ليس من جملة الموجودات ما يستعدّ لقبوله؛ إذ المحلّ إنّما يستعدّ لقبول شيء ممكن في ذاته دون ما كان ممتنعاً في ذاته، فقلّم أنّ إمكان الشيء في ذات غير واستعداد المحلّ لقبوله غير، فإنّ اطلاقنا اسم الإمكان على هذا الاستعداد كان اسم الإمكان مشتركاً بين معنيين والإمكان الذي هو بمعنى الاستعداد يفتقر إلى محلّ يوجد فيه؛ إذ ليس هو أمراً وجودياً، بل هو أمر سلبي؛ إذ معناه لامحالة إمّا الامكان بالمعنى الأوّل، فلا يفتقر إلى محلّ يوجد فيه؛ إذ ليس هو أمراً وجودياً، بل هو أمر سلبي؛ إذ معناه إنه ليس بواجب العدم، فهو سلب ضرورة العدم والامتناع سلب تصوّر الوجود و كلّ حادث فهو قبل وجوده ممكن الوجود بالمعنى الأوّل لا بالمعنى الثاني ويتأيد هذا كله بما أورده الامام السعيد الغزالي «رضي الله عنه» في كتاب التهافت رداً على كلامهم في هذه المسئلة، فإنّها اشكالات واقعة جداً، منها: النفوس البشرية، فإنّها حادثة وهي قبل وجودها ممكنة الوجود وليس إمكان وجودها في مادة، فإنّها مبرزة عن المادة و عذرهم عنه بأنّ المادة ممكن لها أن يدبرها نفس بشرية فيكون الإمكان السابق على الحدوث مضافاً إلى المادة عذر فاسد، فإنّ الإمكان السابق على حدوثها ليس أمراً حادثاً، فإنّ النفوس قبل حدوثها لم يزل ممكنة الحدوث واستعداد البدن؛ لأنّ يدبرها النفس ويتعلّق بها أمر حادث مع حدوث البدن، فليس هذا الاستعداد موجوداً قبل وجود البدن، فإن كان الإمكان السابق على حدوثها هو هذا الاستعداد، فالنفس قبل وجود البدن ليست ممكنة الحدوث في ذاتها وكانت ممتنعة في ذاتها، ثمّ صارت ممكنة ولا يخفى بطلان هذا الكلام. والله أعلم. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٧٢-٧٦.

هذه الأقسام وهو كل ما يقوم بنفسه ولا تعلق له بموضوع ولا بمادة، لا بأن يكون فيها ولا معها فلا يمكن أن يكون محدثاً، وإلا لكان؛ مسبقاً بإمكان، ولا يخلو ذلك الإمكان من أحد أمرين، إما أن يتعلق بموضوع، أو لا يتعلق، وكل واحد منهما باطل، فكونه محدثاً باطل أيضاً.

أما بطلان الأول، فلأنه لا علاقة له بشيء، ولو كان إمكاناً معلقاً بموضوع دون موضوع لكان متعلقاً به، هذا خلف. وأما بطلان الثاني؛ فلأن الإمكان إذا لم يتعلق بموضوع، فهو جوهر قائم بنفسه، لكن الجوهر من حيث ماهيته لا يضاف إلى الغير، والإمكان فمضاف فلا يكون هو حقيقة ذلك الجوهر، وإذا لم يكن حقيقته، فهو عارض له وقد فرض غير عارض لشيء، هذا خلف.

فهذا الشيء إن كان موجوداً، فهو دائم الوجود وإلا فهو ممتنع، والإمكان السابق على الحادث يعتبر عنه بالقوة وبالاستعداد، وهو يختلف بالقرب والبعد؛ فإنه ليس استعداد العناصر لأن يكون أنساناً كاستعداد النطفة لذلك.

وتعليل المقدرية، كما أنه بالإمكان الحقيقي كذلك هو أيضاً بالإمكان الإستعدادي، فإن المادة إذا لم يستعد لوجود الشيء لم يكن للفاعل قدرة على إيجاده، كما ليس له قدرة على إيجاد الحياة في الحجر مثلاً؛ لعدم صلاحيته لقبولها، وإذا خرج الشيء إلى الفعل بطلت تلك القوة التي هي الاستعداد لذلك الشيء<sup>٥</sup> ويقع اسم الإمكان عليها بالتشكيك.

وأما إمكان الموجودات الممكنة في أنفسها، فهي أمور لازمة لماهياتها عند تجزئتها عن الوجود والعدم بالقياس إلى وجوداتها وكذا الوجود والامتناع، إلا أن الوجود لا يصدق إلا على واحد فقط في الخارج؛ والامتناع لا يصدق على شيء في الخارج أصلاً، والإمكان إذا نظر في وجوده أو إمكانه أو وجوده أو جوهريته أو عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار إمكاناً لشيء بل كان عرضاً في محل هو العقل وممكناً في ذاته ووجوده غير ماهيته<sup>٦</sup> فالإمكان من حيث هو إمكان لا يوصف بكونه موجوداً أو غير موجود، وممكناً أو غير ممكن، وإذا وصف لشيء من ذلك لا يكون حينئذ إمكاناً، بل يكون له إمكان آخر، وكذا أمثاله، فهو صفة عقلية لا وجود لها في الخارج، وإلا لزم التسلسل في أمور موجودة ولها ترتيب، وذلك محال، والإمكان الذي محله الماهية غير الإمكان الذي محله المادة، ووقوع الإمكان عليهما إنما هو

١. ميم وسين: متعلقاً.

٢. ميم: - هو.

٣. ميم: إلي.

٤. سين + هي.

٥. سين: - الشيء.

٦. در نسخة سين «متناهيه» ظاهراً؛ ميم: - ماهيته.

بالاشتراك اللفظي، فإنَّ الأوَّل أمر عقلي يعقل عند انتساب الماهية إلى وجودها، وهو يقابل الامتناع ويوصف<sup>١</sup> كل ما عدا الواجب والممتنع من المتصوِّرات.

والثاني عبارة عن الاستعداد، وهو استعداد وجود شيء يكون قبل وجود ذلك الشيء، وهو عرض من جنس الكيف، ولكونه عرضاً وموجوداً وغير باقٍ بعد الخروج إلى الفعل احتاج لا محالة قبل الخروج إلى محلِّ هو المادَّة، ولا يتصوَّر ذلك للأمر الإبداعية، بل لا يعقل لها إمكان إلا عند وجودها. ومما يفرق به بين الإمكان الحقيقي والإمكان الاستعدادي أنَّ الحقيقي ليس فيه قرب وبعُد، ولا يقتضي من حيث هو رجحان وجود الشيء على عدمه؛ وأمَّا الاستعدادي، فإنه يرجح جانب الموجود.<sup>٢</sup> واعلم أنَّ الإمكان ليس هو نفس ماهية الممكن؛ لوقوعه عليه وعلى غيره بمعنى واحد؛ ولأنَّه يعقل الشيء ثمَّ يعقل بعده أنه ممكن، وليس هو نفس العدم، فإنَّ عدم الشيء قد يكون مع امتناع وجوده ولا كذلك إمكانه، ولا يجوز أن يكون<sup>٣</sup> ما فيه إمكان الحادث أمراً لا يتعلَّق بالحادث بوجه من الوجوه، وإلا لم يكن كون ذلك الإمكان إمكاناً للحادث لولي من كونه إمكاناً لشيء آخر، والأعراض الحادثة يفتقر إلى مادَّة من جهة تقومها بها، ومن جهة أنَّ فاعلها إذا كان ممَّا لا يتغيَّر فلا بدَّ من تغيُّر<sup>٤</sup> القابل ليرتجح وجوده في وقت مخصوص وما هو مع المادَّة لا فيها فلا يفتقر إليها إلا من الوجه الأخير فقط.

#### تنبيه<sup>٥</sup>

على تحقُّق<sup>٦</sup> الحدوث الذاتي الشيء قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة، مثل البعدية الزمانية والبعدية المكانية التي هي صنف من الوضعية الزمنية والبعدية الشرفية. وإمَّا<sup>٧</sup> نحتاج الآن من الجملة إلى ما يكون باستحقاق الوجود، وهذه البعدية الذاتية التي تكون فيها الشيء الذي يقال له متأخراً محتاجاً في تحقُّقه إلى الذي يقال له «متقدِّم من غير عكسٍ» سواء كان المتقدِّم علَّة<sup>٨</sup>

١. ميم: - عند.

٢. ميم و سين: يوصف + به.

٣. ميم و سين: الوجود.

٤. سين + فيه.

٥. در نسخه اصل «تغيير» هم خوانده می شود.

٦. نسخه اصل: ص ١٦٣ و نسخه «سين» ص ٢٩٢.

٧. مل: في إثبات.

٨. سين: فإنما.

٩. ميم و سين + نامة.



للمتأخر، ويقال له «المتقدم بالعلية» أو يكون جزءاً علة تامّة ويقال له «المتقدم بالطبع» والتقدم والتأخر فيهما هو الحقيقي بخلاف التقدم بالزمان أو الوضع أو الشرف، فإنّ المتأخر في كلّ واحد من هذه يمكن أن يصير بالفرض متقدماً وهو هو؛ إذ المقتضي لتأخره أمر عارض. وأمّا المتأخر بالذات فلا يمكن أن يفرض كذلك وهو هو؛ إذ المقتضي لتأخره هو ذاته، ولهذا كان تأخره باستحقاق<sup>٢</sup> الوجود، وإن لم يمتنع أن يكونا، أعني المتقدم والمتأخر بهذا المعنى، في الزمان معاً، أمّا الذي بالعلية فالوجوب، كما عرفت، وأمّا الذي بالطبع فبالإمكان الخاص.

وذلك التأخر الذاتي هو إذا كان وجود هذا المتأخر المعلول عن آخر، ووجود الآخر وهو المتقدم ليس عنه، فما استحقّق هذا المتأخر الوجود إلا والآخر المتقدم حصل له الوجود ووصل إليه الحصول من علته.

وأما الآخر المتقدم، فليس يتوسط هذا المتأخر بينه وبين ذلك الآخر، أي وجود المتقدم، أو بينه وبين ذلك الآخر الذي هو علته في الوجود، بل يصل إليه الوجود لا عنه؛ أي عن المتأخر، وليس يصل إلى ذلك المتأخر إلا ما رآ على الآخر المتقدم.<sup>٥</sup>

وهذا مثل ما تقول: «حرّكت يدي فتحرك المفتاح»، أو «ثمّ تحرك المفتاح»، ولا تقول: «تحرك المفتاح فتحركت يدي»، أو «ثمّ تحركت يدي»؛ وإن كانا معاً في الزمان. فهذه بعديّة<sup>٦</sup> الذات وتصورها، وتصور القبليّة بديهي، وبهذا تبين إمكان انفكاكه<sup>٧</sup> عن التقدّم والتأخر الزمانيين في أحد قسميه، وهو الذي بحسب العلية والمعلولية.

١. سين: - أنا.

٢. ميم: - لتأخره أمر عارض. وأمّا المتأخر بالذات فلا يمكن أن يفرض كذلك وهو هو؛ إذ المقتضي.

٣. سين: باستخلاف.

٤. ميم و سين: الوجود.

٥. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبسيّات، ج ٢، ص ٦٦٨ به بعد. به تحقيق خطاوى.

٦. ميم: - «حرّكت يدي فتحرك المفتاح»، وأو «ثمّ تحرك المفتاح»، ولا تقول: «تحرك المفتاح فتحركت يدي»، أو «ثمّ تحركت يدي».

٧. ميم و سين: بعديّة + في.

٨. سين + عن انفكاكه.

٩. سين: قسمت.

ثُمَّ أنت تعلم أنّ حال الشيء الذي يكون للشيء باعتماد ذاته متخلياً عن غيره، قبل حاله من غيره قَبْلِيَّةً بالذات؛ لأنّ ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته، وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات بحسب الغير، ولا يلزم عكسه.<sup>۱</sup>

وكلّ موجود عن غيره يستحقّ العدم بحسب الخارج لو انفرد عن ذلك الغير، أو لا يكون له وجود ولا عدم بحسب العقل لو انفرد عن الغير المذكور، بل إنّما يكون له الوجود عن غيره، فإنّه وجوده إنّما يكون له باعتبار وجود علته، وعدمه إنّما يكون باعتبار عدمها، والتّجذّر عن الوجود والعدم لا يكون إلّا بحسب العقل، فإذاً لا يكون له وجودٌ أو يكون له عدم قبل أن يكون له وجود، قَبْلِيَّةً بالذات، وهو الحدوث الذاتي.

### تنبیه<sup>۲</sup>

على أنّ المعلول لا يتخلّف عن علته التامة

وجود المعلول متعلّق بالعلّة من حيث هي على الحال التي بها تكون علّة من طبيعة أو إرادة أو غير ذلك، ايضاً من أمور تحتاج إلى أن تكون من خارج، ولها مدخل في تسميم كون العلّة علّة بالفعل. مثل الآلية، حاجة التّجار إلى القُدوم<sup>۳</sup>؛ أو المادّة، حاجة التّجار إلى الخشب؛ أو المعاون، حاجة التّسار إلى نّسار آخر؛ أو الوقت، حاجة الأدمي<sup>۴</sup>، وهو متخذ الأديم إلى الصّيف؛ أو إلى الدّاعي، حاجة الآكل إلى الجوع؛ أو زوال مانع، حاجة الغتسال إلى زوال الدّجن<sup>۵</sup> الذي هو عبارة عن لباس الغيم السّماء، فهذه يمسّه<sup>۸</sup> أمور لا يزيد<sup>۱</sup> عليها؛ لأنّها إذا لم تكن

۱. ميم: الذي.

۲. نك: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ۳، ص ۱۱۴؛ الجديد في الحكمه، ص ۲۴۰.

۳. نك: نسخه اصل، ص ۱۶۴.

۴. ميم: ايضاً.

۵. إسكنه، وسيله ای که نخارها با آن چوب را می تراشند تا صاف شود.

۶. آدم، که مفرد آن «الأديم» است، گاهی به «أدیمه» جمع بسته می شود. به معنای پوست نیمه پیراسته است. «أفینق» و «أفقی» هم به همین معنا و با همین شکل و وزن است. و آدمی کسی است که فرآیند آماده سازی پوست چهار پایان برای استفاده در کفش یا پوشاک را عملی می کند.

۷. الدّجن: به معنای ابر تاریک، ابرها وقتی روی هم انباشته شود رنگ تاریک به خود می گیرد. آن حالت را «الدّجن» می گویند.

۸. در نسخه ميم و سين «ثمانية» نیز خوانده می شود.

۹. ميم و سين: لامزيد.

خارجة عن ذات العلة، فإن لم يكن انقضاءها مع شعور فهي الطبيعة، وإن كان مع شعور فهي الإرادة، وإن كانت خارجة عن ذاتها، فأما وجودية أو عدمية، والوجودية إما شيء مضاف إلى العلة أو غير مضاف إليها، والمضاف إن توسط بينها وبين معلولها، فهو كالألة، وإن لم يتوسط فأما ذات كالمعاون، أو وصف كالداعي، وغير المضاف إما محل لفعلها، كالمادة أو غير محل له كالزمان.

والعدمية كزوال المانع، وليس العدمي عدماً صرفاً؛ بل هو عدم مقيد بوجود شيء، وهو من حيث هو لذلك أمر ثابت في العقل، فيصح أن يكون علة لما هو مثله، كما أن عدم العلة علة عدم المعلول أو شرطاً لوجود معلول ثابت، ويصير جزءاً من مفهوم علته التامة إن كان ذلك المفهوم مركباً في العقل. وعدم المعلول متعلق بعدم كون العلة على الحالة التي هي بها علة بالفعل؛ سواء كان ذاتها موجودة لا على تلك الحالة، أو لم يكن موجودة أصلاً، فإذا لم يكن شيء معوق من خارج، وكان الفاعل بذاته موجوداً ولكنه ليس لذاته علة؛ توقف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة. فإذا وجدت - كانت طبيعة أو إرادة جازمة أو غير ذلك وجب وجود المعلول؛ لأنه لم يتوقف إلا عليها، وإن لم توجد وجب عدمه؛ لتوقفه على ما لم يوجد. وأيهما فرض أبداً كان ما يازانه أبداً، أو وقتاً ما دون وقت كان ما يازانه وقتاً ما مثله.

وإذا جاز أن يكون شيء متشابه الحال في كل شيء وله معلول، لم يبعد أن يجب عنه سرمداً، بل وجب ذلك؛ فإن لم يسم هذا مفعولاً - بسبب أن لم يتقدمه عدم - فلا مضايقة بعد ظهور المعنى، وإن سمّيته مفعولاً كان المفعول أعم من المحدث، وكما أن النسبة التي تكون لبعض المتغيرات إلى بعض في امتداد الوجود تسمى بالزمان، والتي للمتغيرات إلى الثابتات تسمى بالدهر لتلك التي تكون للأمور الثابتة وبعضها إلى بعض يسمى بالسرمد.

#### تنبيه<sup>٦</sup>

الإبداع، هو أن يكون من الشيء وجود لغيره متعلق به فقط، دون متوسط من مادة أو آلة أو زمان، وما يتقدمه عدم زمني لم يستغن عن متوسط هو زمان ومادة، فما لم يكن مسبقاً بمادة و زمان لم يكن مسبقاً بعدم.

١. ميم - سواء.

٢. ميم وسين: وإذا.

٣. ميم: الحالة.

٤. ميم: إتهما.

٥. ميم: كذلك.

٦. نك: نسخه اصل، ص ١٤٤.

فالإبداع<sup>١</sup> أعلى رتبة من التكوين الذي هو الإيجاد لشيء ماذي، ومن الإحداث الذي هو إيجاد لشيء زماني؛ لتقدمه عليهما؛ ضرورة أن المادة لا تحصل بالتكوين، والزمان لا يحصل بالإحداث؛ لامتناع سبق مادة أخرى أو زمان آخر عليهما. فهو أقرب منهما إلى العلة الأولى. ولذلك كان أعلى رتبة منهما.

### تنبيه وإشارة

أما التنبيه، فهو أن كل شيء لم يكن ثم كان، فيثبت في العقل الأول أن ترجح أحد طرفي إمكانه صار أولى بشيء وبسبب، لا بذاته، وإن كان قد يمكن العقل أن يذهل عن هذا البين ويفزع إلى ضروب<sup>٤</sup> من البيان، كما يفزع إلى التمثيل بكفتي<sup>٥</sup> الميزان المتساويتين اللتين لا يترجح أحدهما على الأخرى من غير اتصاف<sup>٦</sup> شيء آخر وغير ذلك مما يناسبه.

وأما الإشارة، فهو أن هذا الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء إما أن يقع وقد وجب مع وقوعه الممكن المعلول عن السبب، أو بعد لم يجب، بل هو في حد الإمكان عنه، كما هو في حد الإمكان في ذاته؛ إذ لا وجه للامتناع عنه<sup>٨</sup> مع وقوعه، فيعود الحال في طلب سبب الترجيح جذعاً، أي جديداً، ولا يقف<sup>٩</sup> بل يؤدي إلى الافتقار بعد كل مرجح إلى مرجح آخر كذلك إلى غير النهاية، ويلزم منه أن لا يكون ما فرض سبباً مرجحاً بسبب مرجح وهو محال.

فالحق أنه يجب عنه، وظهر من ذلك أن العلة ما لم يجب صدور المعلول عنها لم يوجد المعلول، وأن العلة الأولى كما أنها واجبة في ذاتها، فهي واجبة في علّيتها، وبلا توقف تأثيرها في معلولها الأول

١. ميم وسين: والإبداع.

٢. ميم: مادي.

٣. سين: للعقل.

٤. ميم وسين: ضروب + آخر.

٥. ميم: يكفي.

٦. سين: اتصاف.

٧. ميم: - فهو.

٨. ميم: - كما هو في حد الإمكان في ذاته؛ إذ لا وجه للامتناع عنه.

٩. سين: بعيد: ميم: بعد.

١٠. ميم وسين: ولم يقف.

على أمر آخر<sup>١</sup> يترجح به وجوده عنها، فيكون ذلك الأمر قبل المعلول الأول، فلا يكون المعلول الأول معلولاً، أولاً<sup>٢</sup> وهذا خلف.

ولمّا كان كلّ ما عدا الوجوب، فهو من الواجب، فلا يتوقّف على غيره فيدوم بدوامه؛ لعدم توقّفه على أمر منتظر، ولا يمكن في العدم البحث فرض تجدد مع أنّ كلّ ما يتجدد يعود الكلام فيه.

### تنبية<sup>٣</sup>

على أنّ الواحد الحقيقي وهو الذي هو واحد من جميع الوجوه لا يوجب من حيث هو واحد إلا شيئاً واحداً بالعدد، مفهوم أنّ علة ما بحيث يجب عنها «أ» غير مفهوم أنّ علة ما بحيث يجب عنها «ب» فعليتها لأحدهما غير عليتها للآخر.

وإذا كان الواحد يجب عنه شيان، فمن حيثيتين مختلفتي المفهوم وتغاير مفهوميهما دال على كونهما مختلفتي الحقيقة، فلا يكون ذلك الواحد الحقيقي واحداً حقيقياً، بل هو شيان أو شيء واحد متّصف بصفتين متغايرتين، والمفروض أنّه واحد حقيقي، هذا خلف.

وعند هذا تمّ البرهان، وله مزيد تقرير، وهو أن يقال تعدّد ذلك، فإمّا أن تكونا أعني الحيتين من مقوماته، أو من لوازمه، أو بالتفريق، بأن يكون أحدهما مقوماً والآخر لازماً.

فإن فرّقتا من لوازمه<sup>٤</sup> عاد الطلب جدّعا: بأن مفهوم كونه بحيث يجب عنه هذا اللازم غير مفهوم كونه بحيث يجب عنه ذلك<sup>٥</sup> اللازم ولا يتسلسل ذلك إلى غير النهاية؛ لما مرّ. فينتهي إلى حيثيتين من مقومات العلة، مختلفتين إمّا للماهية، كالجسم بحسب انقسام ماهيته إلى مادة وصورة، وإمّا لأنّه موجود، بعد كونه شيئاً كالسائط التي يلزمها التّكثّر عند وجودها بسبب مغايرة وجودها لماهيتها؛ وإمّا بالتفريق، كالمنقسم بعد وجوده إلى أجزائه أو جزئياته، وإن فرض أحدهما من

١. سين + هو.

٢. ميم: فلا يكون المعلول الأول معلولاً، أولاً.

٣. نك: نسخه أصل، ص ١٦٥. ماتن وشارح در اين تنبيه به شرح و بسط قاعدة «الواحد» برداخته اند و در التّمسّط السادس نیز دوباره اين قاعده را مورد بررسی قرار داده اند.

٤. ميم: - «أ» غير مفهوم أنّ علة ما بحيث يجب عنها.

٥. ميم و سين: فإذا.

٦. ميم: - أو بالتفريق، بأن يكون أحدهما مقوماً والآخر لازماً. فإن فرّقتا من لوازمه.

٧. سين: - ذلك.

مقوماته والآخر من لوازمه. فمبدأ حبيته الاستلزام غير حبيته المقوم وغير خارج عن ذاته. وإلا لعاد الكلام فيلزم التركب المذكور.

فكل ما يلزم عنه اثنان معاً ليس أحدهما بتوسط الآخر، فهو منقسم الحقيقة، سواء كانت الماهية بسيطة يلزمها التكمير للوجود، أو لما يفرض بعد الوجود، كما مر. أو كانت مركبة.

١٠. المسئلة الحادية عشر: قال رحمة الله عليه: مفهوم أن علة ما بحيث يجب ... منقسم الحقيقة. مسعودي. قلت: الغرض منه بيان كيفية وجود الأشياء من المبدأ الأول على الترتيب الواجب فيها وكيفية انتهاء الموجودات كلها مع اختلاف أحناسها وأنواعها وأشخاصها إلى مبدأ واحد وهذا الغرض لا يتم إلا بأصلين أحدهما هذا الذي أشار إليه الآن من أن الواحد من كل وجه «لا يصدر عنه إلا شيء واحد، والثاني أن واجب الوجود واحد من جميع الجهات لاكثره فيه بوجه من الوجوه أما هذا الأصل الثاني، فالاشكال عليه ماسبق ذكره أن الواجب الوجود الذي دل البرهان على وجوده هو الموجود الذي لاعلة لوجوده. فهذا القدر لا غير يلزم من ضرورة امتناع تسلسل العلل إلى غير نهاية و ما وراء ذلك من كونه حقيقة وجوب الوجود أو حقيقة الوجود الواجب غير مضاف إلى ماهية وغير ممكن له أن يقوم به صفة، فلا يلزم من ذلك ولادليل عليه البتة، بل لاستحالة في أن يكون ذات الأول واجباً وصفاته من العلم والقدرة والإرادة وغير ذلك مما جاز عليه أيضاً واجبة غير محتاجة إلى علة وسبب، بل لم يزل موجودة للذات ولعلة لها كما لا علة للذات، فيكون وجود الموجودات عنه بالإرادة القديمة القائمة بالذات وأما الأصل الأول وهو أن الواحد من كل وجه لا يصدر عنه إلا شيء واحد فيقول: لا يصدر عنه إلا واحد بالعدد وإلا واحد بالتوابع فإن قلتمم إلا واحد بالعدد، فهو غير مسلم ولادلالة فيما ذكرتم عليه، فإن «أ» و «ت» إذا كانا شخصين من نوع واحد جاز أن يجبا عن العلة لجهة واحدة وإنها يلزم اختلاف الجهة والحبيته إذا كان الشينان الصادران مختلفي الحقيقة والذات وإن قلتمم بالثاني فالوجود من حيث أنه وجود نوع واحد لاختلاف فيها إلا بالشخص والعدد فيجوز أن يصدر من الأول ويُفيض على كل ماهيته يقبله من الماهيات البسيطة عقلاً كانت أو نفساً أو فلماً أو كوكباً أو عنصرأ، فإن هذه الأشياء يختلف بحقائقها لاجودها، وهي معلومة في وجودها لافي ماهياتها. نعم، لو كانت معلولة في ماهياتها ووجودها جميعاً لاستقام أن يقال إن هذه الماهيات المختلفة المعلولة لا يكون عن علة واحدة بجهة واحدة؛ أما الوجود المعلول فلا اختلاف فيها إلا بالعدد فقط، فجاز أن يجب عن علة واحدة بجهة واحدة وهذا كالمصوء الفانض من الشمس؛ فإنه لا يفيض على الأجسام المختلفة بحشيات مختلفة و جهات متعدده؛ بل بجهة واحدة، نعم الحرارة التي تفيض منها أيضاً على بعض الأجسام القابلة لها. إنها تفيض بجهة أخرى غير الجهة التي يفيض عنها المصوء؛ لأنهما شينان مختلفان بالحقيقة. أما كل واحد من الحرارة والمصوء فإنها يفيض على الأجسام القابلة لها وإن كثرت أعدادها بجهة واحدة والطبيعة الواحدة تقتضي نوعاً واحداً، ثم ذلك النوع قديكون في شخص واحد وقد تعدد أشخاصه بسبب خارج عن تلك الطبيعة بجهة أخرى، أليس أنكم قلتمم بأن الصور والأعراض التي يفيض على المواد القابلة للكون والفساد كلها يفيض من عقل واحد تستونه العقل الفعّال مرة وهاه الصور أخرى ولا يخفى إن هذه الصور والأعراض ممّا لا يتناهي أعدادها وأشخاصها ولا يمكنكم أن تقولوا أن كل واحد منها إنما يفيض من العقل بجهة أخرى؛ إذ يلزم من ذلك أن يكون فيه جهات مختلفة غير متناهية عددها ولا يخفى بطلان ذلك، فإذا جوزتم أن يفيض وجود هذه الصور والأعراض كلها من واهب الصور لاجهات متعدده فجوزوا أن يفيض نوع الوجود على الماهيات البسيطة من المبدأ الأول الواجب الوجود وقد استغنيتم عن تلك التكلفات التي ذكرتموها في كيفية وجود الموجودات من الأول الحق. والله اعلم بالصواب. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٧٦-٧٩.

وأما بالوسائط، فيجوز<sup>١</sup> أن يصدر الأشياء الكثيرة عن الواحد الحقيقي،<sup>٢</sup> ويكون صدور بعضها بتوسط صدور بعض، ومن هذا تبين لك نفي الصفات الحقيقية عن واجب الوجود،<sup>٣</sup> فإنه لو أوجب لنفسه صفة حقيقية لكان قد فعل.<sup>٤</sup>

وقيل: وجهة الفعل غير جهة القبول، ولو كان واحداً لكان كل فاعل قابلاً لما فعل، وكل قابل فاعلاً لما قبل بنفس الفعل والقبول فلا بد في ذاته من جهتين ليقضياهما، كما مر، فإن الجهتين حيث تعدداً في موضع فلا يصيران واحداً أبداً؛ لأن الاثنين لا يصيران واحداً، كما ستعلم.

ولو أوجب الصفة له غيره مع أن كل ما عداه فهو من معلولاته لكان الواجب منفعلاً عن معلوله، وهو يقتضي مع ذلك كونه «فعل» بجهة، و«انفعل» عن معلوله بجهة أخرى، فيعود المحال ولا يمكن أن تكون الصفة واجبة فيكون في الوجود واجبان، ولا يتأتى هذا البرهان في نفي الصفات السلبية والإضافية، وهي جائزة عليه، كما سيأتي.

وإما جاز أن يسلب عن الواحد أشياء كثيرة، أو يتصف بأشياء كثيرة، أو يقبل أشياء كثيرة؛ لأن السلب يتوقف على ثبوت مسلوب ومسلوب عنه، والاتصاف على موصوف وصفة والقبول على قابل ومقبول، وكثرة اعتبارات، ولا يكفي ثبوت المسلوب والموصوف والقابل، ولا كذلك صدور الشيء عن الشيء، فإنه يكفي في تحققه فرض شيء واحد هو الغاية<sup>٥</sup>، وإلا لما استند جميع المعلولات إلى مبدأ واحد، وهذا غير معنى الصدور الإضافي العارض للعلة والمعلول من حيث يكونان معاً، بل هذا هو كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول، وهو متقدم على المعلول، وعلى الإضافة العارضة لهما، وهو أمر واحد إن كان المعلول واحداً.

أما ذات العلة إن كانت علة لذاتها أو حالة عارضة لها إن لم تكن لذاتها علة، وإذا تكثر المعلول كان ذلك الأمر مختلفاً، ولزمه تكثر ذات العلة، كما مر.<sup>٦</sup>

١. الحكمة: ويجوز.

٢. اشاره به قاعدة مشهور «الواحد» است. درباره این قاعده نک: مهدی آشتیانی، اساس التوحید، تصحیح: سید جلال الدین آشتیانی، چاپ امیرکبیر.

٣. نک: نهج البلاغه، خطبه اول: مرحوم آیت الله ارباب جمله ای از صحیفه سجادیه که گویی همانند همین جمله است را در دو صفحه شرح کرده است. نک: فصلنامه پژوهشی میثاق امین، سال ششم، شماره ١٨ و ١٩، بهار و تابستان ١٣٩٠، ص ٤٠-٤٢.

٤. نک: ابن کفونه، الجدید فی الحکمة، ص ٢٤٩. با اندک اختلاف در الفاظ.

٥. در نسخه میم و سین «العلة» ظاهراً.

٦. ابن کفونه در فصل ششم الجدید فی الحکمة، سخنی با این عبارت: «علة الشيء هي ما يتوقف وجود الشيء عليه» نقل

ومما يدل على أنّ الواحد الحقيقي لا يصدر عنه من غير واسطة من حيث هو واحد إلا واحد آتة لو  
جاز صدور شينين عنه لما تصوّر الاتينية بينهما إلا باختلاف، إما بالحقيقة أو بالشدة والضعف، أو بأمرٍ  
عرضي، وبدون ذلك لا يمكن تحققها.

والعرضي نفسه لا يبدؤ وأن يكون حقيقته غير متفقه بين الاثنين. فما يصدران عنه يكون قد أفادهما،  
وأفاد العرضي الذي اختلفا فيه فقدهما على كل تقدير لا يبدؤ وأن يصدر منه مختلفان إما بالحقيقة وإما  
بالكمال والتقص.

وإذا ثبت اختلاف المقتضي ثبت اختلاف الاقتضاء الدال على اختلاف جهته، فإننا نعلم بديهية أنّ  
الأشياء إذا تساوت نسبتها إلى موجدها وجب تساويها في جميع ما لها، فما كانت تكون أشياء، كما  
علمت، والتي نسبتها إلى عليتها الموجبة واحدة، فلا يقتضي أن يكون لواحدنا من العلة ما ليس للآخر،  
فما يكون واحد منها غير الآخر، ونحن إنما تتكرر أفعالنا لتكثر إرادتنا وأغراضنا، وبيارة واحدة واعتبار  
واحد لا يحصل عتاً إلا شيء واحد مع تكثر الجهات فينا، وكان الحكم بالمطلوب قريباً من الوضوح،  
ويكفي فيه مجرد الإحضار بالبال، ولولا الذهول عن معنى الواحد الحقيقي لما وقع فيه شك ولا تردد.

### أوهام وتشبهات<sup>٣</sup>

يتعلق بمذاهب الناس في<sup>٤</sup> التوحيد وخلافه، وفي وجوب أعيان الموجودات وإمكانها وقدمها  
وحدونها.

قال قوم: «إن هذا الشيء المحسوس، وهو جميع الأفلاك والكواكب بأشكالها وهيئاتها و  
نضدها والعناصر بكياناتها الكل، موجود لذاته واجب لنفسه»، إنما الممكن الحادث في العالم هو  
الحركات والتركيبات وما يتبعها لا غير.<sup>٥</sup>

لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود، من كونه واحداً غير محتاج في قوامه إلى

→  
مى كند كه مطابق راى ابن سيناست كه مى گوید: «وجود المعلول متعلق بالعلّة، من حيث هي الحال، التي بها تكون  
العلّة» سبب شروع مى كند به نقد ابن نگاه ابن سينا به علت. نك: ابن كمونه، الجديد في الحكمة، ص ٢٤٣ و ٢٤٩.

١. سين: فمفيدهما.

٢. در نسخه ميم و سين «الاحطار» خوانده مى شود.

٣. في التوحيد والحدوث والقدم. نك: نسخة اصل، ص ١٦٦، و العلامة الحلبي، كشف المراد في شرح تحريد الاعتقاد،  
المفصل الأول، الفصل الأول، المسألة ٤٥.

٤. سين + وجوب.

٥. نك: الإشارات والتشبهات مع المعاكبات، ج ٣، ص ١٢٨.



شيء، وغير منقسم بحسب الحدّ والمهية، ولا بحسب المعنى والقوام،<sup>١</sup> ولا بحسب الكمية، إلى أجزاء أو جزئيات، ولا إلى ماهية ووجود، لم تجد هذا المحسوس واجباً؛ وتلوت قوله تعالى في قصة إبراهيم حكاية عنه حين حكم بامتناع ربوبية الكواكب لأقولها: «لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ»<sup>٢</sup>، فَإِنَّ الْهَوِيَّ فِي حَظِيرَةِ الْإِمَّاكَانِ أَقُولُ مَا.

وقال آخرون: «بل هذا الموجود المحسوس معلول»، ثُمَّ افترقوا: فمنهم مَنْ زعم أن أصله وطيبته غير معلولين، كما يحكي أَنَّ من القدماء من قال بأنَّ أصله الواجب هو الهولي المجردة عن الصُّور.

ومَنْ قال: هي أجسام متفكة بالتويع مختلفة بالأشكال، وهم أصحاب ديمقراطيس؛ ومَنْ قال: هي مختلفة بالتويع، وهم أصحاب الخليط؛ ومَنْ قال: هي عنصر واحد ما، أو بخار أو هواء، أو غير ذلك.<sup>٣</sup> لكنَّ صيغته عند جميعهم معلولة، لعلّة هي غير تلك المادّة، إمّا واحدة كمذهب بعض القائلين بالهولي المجردة وجميع القائلين بالأجزاء أو بالعنصر الواحد، وإمّا فوق واحدة، كمذهب الجرمانيين<sup>٤</sup> القائلين بأنَّ المبادي خمسة، «هولي وزمان وخلاء»<sup>٥</sup> ونفس وإله» وهؤلاء بأسرهم فقد جعلوا في الوجود واجبين، على الأوّل<sup>٦</sup> فصاعداً، أحدهما المادّة التي هي الأصل والطبيعة وثانيهما اللّة الفاعلية للصفة المذكورة، وأنت خير باستحالة ذلك.

ومنهم مَنْ جعل وجوب الوجود لضدين، خير وشرّ يعبرون عنهما تارةً «بيزدان وأهرمن» وتارةً «بالتور والظلمة» أو لعدّة أشياء؛ وجعل غير ذلك من ذلك. وهؤلاء في حكم الذين من قبلهم في

١. سين: - ولا بحسب المعنى والقوام. نك: ص ٢٩٩ نسخة سين.

٢. انعام/ ٧٧.

٣. نك: طوسي، شرح الإشارات والتبهيّات، مع المحكمات، ج ٣، ص ١٢٨. چاپ نشر كتاب.

٤. ميم: - كمذهب بعض القائلين بالهولي المجردة وجميع القائلين بالأجزاء أو بالعنصر الواحد، وإمّا فوق واحدة.

٥. الجرمانيين: ابن كلمه منسوب است و مقرد آن «جرم» است مثل روح، روحانيّين، يا جسم، جسمانيين، كلمه جرم، هم مثل كلمه فيزيك عام است به معنای ماده است، نباید آن را جمع جرمانی كه امروزه انگلیسی ها به كشور آلمان اطلاق می كنند اشتباه شود. واژه «آلمان» خودش فرانسوی است كه فرانسوی ها به كشور آلمان اطلاق می كنند و خود آلمان ها به كشور خود «دونيج لند» می گویند. در این جا «جرمانيين» کسانی هستند كه به مبادی پنجگانه قائل هستند و در متن هم آمده است.

٦. إن كان الخلاء بمعناه المطابقي فلاشك في بطلانه: وإن كان المراد منه المكان، بمعنى البعد المجرد، أي الجوهر المتوسط بين العالمين، أي الجواهر المجردة وعالم الأجسام فتحقيق القول فيه يطلب من الأسفار الأربعة، ج ٢، ص ١٤. به نقل از: شرح الإشارات والتبهيّات، ج ٣، ص ٦٩٠ به تحقيق: حسن زادة أملی.

٧. ميم و سين: الاقل.

جعلهم وجوب الوجود لأكثر من واحد.

ومنهم مَنْ وافق على أَنَّ واجب الوجود واحد، ثُمَّ افترقوا: فقال فريق منهم، وهم الملتبون الآن: «إنه لم يزل ولا وجود لشيء عنه، ثُمَّ ابتداءً وأراد وجود شيء عنه، واحتجوا بعد بحجج تذكر منها ثلاثة.

الحجة الأولى،<sup>١</sup> منها: أنه ولولا هذا لكانت الأحوال متجددةً من أصنافٍ شتى في الماضي لا نهاية لها موجودة بالفعل؛ لأنَّ كلَّ واحد منها وجد، فالكلُّ وجد؛ فيكون لما لا نهاية له من أمور متعاقبة كئيبةً منحصرة في الوجود». قالوا: «وذلك محال؛ لمناقضة الانحصار عدم التناهي، وإن لم تكن لها كئيبةٌ حاصرةٌ لأجزائها في الوجود معاً، فإنها في حكم ذلك عندهم عقلاً بناءً منهم على الحكم على كلِّ واحدٍ هو الحكم على كلِّ الآحاد.

والحجة الثانية،<sup>٢</sup> هي أنه لولا ذلك لا تمتنع كلُّ واحد من هذه المتجددات، وكيف يمكن أن تكون حالٌ من هذه الأحوال المتجددة توصف بأنها لا تكون إلا بعد ما لا نهاية له، فتكون موقوفة في وجودها على ما لا نهاية له، فيقطع إليها ما لا نهاية له؟!

والحجة الثالثة،<sup>٣</sup> هي<sup>٤</sup> أنه لولا أن يكون لهذه الحوادث أولٌ لكانت مع عدم تتهيأها في الماضي لا تزال تتجدد، ثُمَّ كلُّ وقت يتجدد يزداد عدد تلك الأحوال، وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له؟ مع أن ما لا يتناهي لا يتصور أن يكون ما هو أزيد منه.

ومن هؤلاء من إذا طولب بعلّة تخصّص حدوث العالم بالوقت الذي حدث فيه دون سائر الأوقات التي يمكن فرضها، فيما لا يتناهي قبله وبعده من قال: «إنَّ العالم وجد حين كان أصلح لوجوده»، أي لوجود العالم، وهم جمهور قدماء المعتزلة من المتكلمين ومن يجري مجراهم، ولم يجعلوا ذلك التخصيص على وجه الوجوب، بل على سبيل الأولوية.

ومنهم من إذا طولب بذلك قال: «لم يكن وجوده إلا حين وجد»؛ ضرورة أنه لا وقت قبل ذلك

١. ميم: - ثم.

٢. در نسخه مل «الحجة الأولى» جزء متن نیست.

٣. ميم: منها + هي.

٤. سين: الأحوال + هي.

٥. در نسخه مل «والحجة الثانية» جزء متن نیست.

٦. در نسخه مل «والحجة الثانية» و «الحجة الثالثة» جزء متن نیست.

٧. ميم: - هي.

الوقت ليتصوّر حدوثه فيه، وهو قول أبي القاسم البلخي، المعروف بـ «الكعبي»<sup>١</sup>، وأتباعه. ومنهم من قال: عند المطالبة، «لا يتعلّق وجوده بحين ولا بشيء آخر، بل بالفاعل؛ ولا يُسأل عن لِمَ»: لقوله تعالى: «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ»<sup>٢</sup>، وذلك لأنّه فاعل مختار والفاعل المختار له أن يختار أحد مَقْدُورَتِهِ<sup>٣</sup> على الآخر من غير مخصّص، كالعطشان المختار<sup>٤</sup> بين شرب الماء من إناءين متساوي النسبة إليه من كلّ الوجوه، وكذا الخائف من الأسد إذا عنّ له طريقان، وأمثال ذلك ممّا لم يعلموا له مرجحاً فحكّموا لعدم مرجّح له في نفس الأمر، وهم أصحاب أبي الحسن الأشعري<sup>٥</sup> ومَن يجري مجراهم.

فهؤلاء، هؤلاء؛ وبإزاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانية الأول، ثمّ الحكماء يقولون: «إنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته وأحواله الأوّلية له» وهي التي<sup>٦</sup> لا يتوقّف وجودها على شيء غير ذاته، ككونه قادراً وفاعلاً وعالمًا، ويقابلها الأحوال الثانية المتوقّفة فيه<sup>٧</sup> على وجود الغير، ككونه «أوّلاً وآخرًا وظاهرًا وباطنًا»<sup>٨</sup> ولا يجب هذه له لذاته، بل يجب عند وجود غيره، وإذا كان من جملة أحواله الأوّلية له هي فاعليته وجب أن يكون فاعلاً دائماً، وإلا لكانت فاعليته ممكنة محتاجةً إلى سببٍ آخر، وذلك محال<sup>٩</sup>.

١. ابوالقاسم كعبي، كعبية يكي از فرق معتزلی است که به پیروان عبدالله بن احمد بن محمود معروف به «ابوالقاسم بلخي» گفته می‌شود. او متکلم مشهور معتزله بغداد است. برای اطلاع بیشتر نک: ابن حجر عسقلانی، لسان المیزان، ج ٣، ص ٧١٧.

٢. انبیاء، آیه ٢٣.

٣. در نسخه سین «مقدورات» نیز خوانده می‌شود.

٤. میم و سین: المختیر.

٥. عنّ: أي ظهر وبرز.

٦. ابوالحسن اشعری بنیان‌گذار نحله کلامی اهل سنت که امروزه بسیاری از اهل سنت، از پیروان چهار مذهب فقهی، در کلام پیرو او هستند. از او نوادگان ابوموسی اشعری صحابی حضرت محمّد و نماینده تحمیلی حضرت امیر در جنگ صفین است. وی در ٣٢٤ ق در بغداد درگذشت. نک: محمدجواد انوری «اشعری» دائرة المعارف بزرگ اسلامی، ج ٩، ص ٥٠-٦٦.

٧. میم: - التي.

٨. میم: - فيه.

٩. اشاره به آیه شریفه ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ حدید / ٣.

١٠. میم: - محال.

وإنه لم يتميز في العدم الصريح حال<sup>١</sup> الأولى به فيها<sup>٢</sup> أن لا يوجد شيئاً، أو بالأشياء أن لا توجد عنه أصلاً؛ وحال بخلافها، فلا يكون بعض الأوقات أصح لأن يفعل فيه من باقيها.

ولا يجوز أن تسنح إرادة متجددة لشيء إلا لداعٍ، يقتضي أشياء<sup>٣</sup> أحد المقدورات دون غيره، كشوق ما أو ميل إليه، ولا أن تسنح جزافاً، لمجرد الشعور من غير استحقاق ولا تخصيص، وكذلك لا يجوز أن تسنح طبيعة أو غير ذلك بلا تجدد حال.

وبالجملة، فلا يجوز حدوث شيء من شرائط الفاعلية التي يتعلق بها الفعل على الإطلاق أي شيء كان من غير تجدد، وكيف تسنح إرادة لحال تجددت، وحال ما يتجدد كحال ما تمهد له التجدد فيتجدد؟ سواء كان ذلك الممهّد إرادة أو غيرها، وإذا احتاج الفعل إلى ذلك الممهّد في تجده فكذلك يحتاج ذلك الشيء الممهّد إلى تجدد أمر آخر ويتسلسل.

أما دفعه، وهو باطل، وأما شيئاً قبل شيء وهو القول بحدوث لا إلى أول. وإذا لم يكن تجدد، كانت حال ما لم يتجدد له شيء حالاً واحدة مستمرة على نهج واحد، وذلك يقتضي إما لا صدور الفعل عن الفاعل أصلاً، وإما صدوره في جميع أوقات وجوده، وبهذا يبطل القول بالإرادة القديمة، كما عند الأشاعرة، وبأن الإرادة غير زائدة على العلم، كما عند الكعبي، وسواء جعلت التجدد لأمر تيسر، أو لأمر زال، مثلاً كخس من الفعل وقتاً ما تيسر، وهذا هو القول بصلوح بعض الأوقات، أو معين. وهو ضرورة الفعل مباتناً بعد كونه ممتنعاً، أو غير ذلك ممّا عدّ، أو كُفّح كان يكون له، أو كان قد زال عند الوقت الصالح، أو عائق كان فزال<sup>٤</sup> عند وقت الإمكان، أو غير ذلك كان فزال<sup>٥</sup> بحسب ما يعبرون عنه، فإن القول يجتمع ذلك قول يتجدد شيء ما وقد أبطلناه.

ثم قالوا: فإن كان الداعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إفاضة الخير والوجود، هو كون المعلول مسبقاً العدم لا محالة: لأنّ الفاعل المختار لا يفعل إلا بعد العدم، فهذا الداعي ضعيف،

١. مل: لم تحيّر.

٢. حال = وقت.

٣. مل: به. و در هامش: فيها.

٤. در نسخه ميم و سين «ايشار» نیز خوانده می شود.

٥. در نسخه مل «كان فزال» جزء متن نیست.

٦. ميم و سين: - كان فزال.

وقد انكشف لذوي الإنصاف ضعفه، على أنه قائم في كل حال، ليس في حال أولى بإيجاب السبق منه في حال. فلا مخصص مع وجود سبق تعدد مضافاً لكونه حدث في حد ذاته وقت دون ما قبله وبعده.

حد من جهة تداعل تذي هو العلة. وأما «كون المعلول ممكن الوجود في نفسه، واجب الوجود بغيره» فليس يناقض كونه دائم الوجود بغيره. كما ثبتت عليه. وقد توأمت الخرج ثلاث شي احتج بها تقابلون بالحموت فاسدة.

وأما «كون غير المتناهي كلاً موجوداً، لكون كل واحد وقتاً ما موجوداً». وهي الأولى من تلك الخرج، فهو توفه خطأ، فليس إذا صح على كل واحد حكمه صح على كل محصل. وإلا لكان يصح أن يقال: «الكل من غير المتناهي يمكن أن يدخل في الوجود: لأن كل واحد يمكن أن يدخل في الوجود، فيحمل الإمكان على الكل، كما حمل على كل واحد». وهذا عني خلاف مذهب الثنائين بالحدوث، فإنهم مع قولهم بأن مقدرات الله تعالى لا يتأهي يقنون: «بته لا يمكن أن يدخل كلها في الوجود بحيث لا يبقى له معدود يخرج إلى الوجود»<sup>١</sup> وأما الثانية فجوابها أن غير المتناهي إذا كان معدوماً جاز أن يزيد وينقص.

قالوا: ولم يزل غير المتناهي من الأحوال التي يذكرونها معدوماً، إلا شيئاً بعد شيء<sup>٢</sup>. وغير المتناهي المعدوم قد يكون فيه<sup>٣</sup> أكثر وأقل، ولا يثلم ذلك كونها غير متناهية في العدم<sup>٤</sup>. كالحوادث المستتيلة التي تنقص كل يوم، ومعلومات الله تعالى التي هي تزيد من

١. مل: من.

٢. ميم: يصح.

٣. ازن: المتناهي يمكن ... فيحمل: در نسخه اصل از متن ساقط شده و كاتب در حاشيه نوشته است. نك: ص ١٦٣.

٤. إشارة إلى الجواب عن الحجّة الأولى ... إلخ: نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات ج ٣، ص ٧٠١.

٥. در نسخه ميم و سين «مقدوراً» نیز خوانده می شود.

٦. نك: الإشارات والتشبهات مع المحاكمات ج ٣، ص ١٢٥.

٧. این جا «شیئاً» به معنای: «متعاقباً» آمده است.

٨. ميم: شيء + حتى.

٩. مل: فيها.

١٠. إشارة إلى الجواب عن الحجّة الثالثة ... إلخ: نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات ج ٣، ص ٧٠١.

مقدوراته؛ لدخول الممتنعات في معلوماته دونها مع كونها غير متناهين عندهم.<sup>١</sup> وهذه الأحوال الحادثة لا يوجد جميعاً في وقت من الأوقات، فلهذا لا يقدح إزديادها في عدم تاهيها.

وأما الثالثة، وهي «توقّف الواحد منها، أي من الحوادث غير المتناهية في الماضي، على أن يوجد قبله ما لا نهاية له، أو احتياج شيء منها إلى أن يقطع<sup>٢</sup> إليه ما لا نهاية له»، فهو قول كاذب؛ فإن معنى قولنا: «كذا توقّف على كذا» هو أن الشئين وُصفاً معاً بالعدم، والثاني لم يكن يصح وجوده إلا بعد وجود المعدوم الأول. وكذلك الاحتياج.

ثم لم يكن البتة ولا في وقت من الأوقات يصح أن يقال في هذه الحوادث: «إن الأخير منها كان متوقفاً على وجود ما لا نهاية له، أو محتاجاً إلى أن يقطع إليه ما لا نهاية له»؛ بهذا المعنى. بل أي وقت فرضت، أن هذا الحادث الأخير اليومي لم يوجد فيه ولا شيء من الحوادث غيره، وجدت بينه، أي بين ذلك الوقت، وبين كون الحادث الأخير اليومي أشياء متناهية من الحوادث ففي جميع الأوقات هذه صفته، فإن كل وقت يفرض فيما مضى فلا يقع بينه وبين الحادث اليومي من الحوادث إلا عدد متناهٍ، لا سيما «والجميع» عندكم و«كل واحد» واحد، فهذا الحكم يكون حقاً في كل وقت لا محالة، وإذا عني بالتوقّف والاحتياج هذا المعنى، فمع كون الحكم بلزوم أن يتوقّف الشئ على ما لا نهاية له، أو يقطع إليه ما لا نهاية له، كاذباً هو مصادرة على المطلوب أيضاً لو كان حقاً؛ لأن وجود وقت لم يكن فيه شيء من الحوادث هو مطلوبهم.

فإن عنيتم بهذا التوقّف،<sup>٤</sup> لا المعنى المذكور، بل عنيتم به: «أن هذا الحادث اليومي لم يوجد إلا بعد وجود أشياء، كل واحد منها في وقت آخر، لا يمكن أن يحصى عددها؛ ثم قلت ذلك محال»، فهذا هو نفس المتنازع فيه: أنه ممكن أو غير ممكن؟ فكيف يكون مقدّمة في إبطال نفسه؟! أبان<sup>٥</sup> يغيّر لفظها تغييراً لا يتغيّر به المعنى!؛

وبالجملة، فأبي المعنيين عَنوا بالتوقّف والاحتياج كانوا قد صادروا على المطلوب، قالوا: أعني

١. طوسي: هي زائدة على مقدراته.

٢. عيناً عبارات شرح خواجه را نقل کرده است. نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٢، ص ١٣٥، چاپ نشر کتاب.

٣. مل: ينقطع.

٤. إشارة إلى الجواب عن الحجة الثانية ... إلخ. نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ١٣٦.

٥. مل: أفبان.

الحكماء، فيجب من اعتبار ما نبهنا عليه أن يكون الصانع الواجب الوجود لذاته غير مختلف النسب إلى الأوقات والأشياء الكائنة عنه كوناً أولياً، أي بلا واسطة غيريته وهي العقول، كما سيعلم.

وما يلزم ذلك عندها لزوماً ذاتياً؛ وهي النفوس<sup>١</sup> الفلكية والأجرام الكليّة<sup>٢</sup> اللازمة عن العقول بحسب ذواتها بلا توسط<sup>٣</sup> شيء آخر،<sup>٤</sup> إلا ما يلزم من اختلافات تلزم عندها، وهي الحركة السرمديّة اللازمة من اختلاف أوضاع تلك الأجرام، فيتبعها التغيّر، وهو الحوادث اليومية ويستحقّ كيفة ذلك. فهذه هي المذاهب، وإليك الاختيار<sup>٥</sup> وبعقلك - دون هواك - بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً، فإنّ اعتقاد التوحيد لا رخصة في تركه، فنسأل الله تعالى أن يختم لنا به<sup>٦</sup>.

١. ميم: - النفوس.

٢. در نسخه سين «الفلكيه» احتمالاً.

٣. سين: بلاوسط.

٤. نك: شرح الإنارات والتبیهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٣٨.

٥. مل: الاعتبار.

٦. مباحث ابن نمط را در شرح خواجه نصیرالدین طوسی، نك: شرح الإنارات والتبیهات، تحقيق: حسن زاده آملی،

جانب دوم، ج ٣، ص ٦٢٢-٧٠٣؛ در شرح فخرالدین رازی، نك: شرح الإنارات والتبیهات، تحقيق: نجف زاده،

ج ٢، ص ٢٨٥-٤٣١؛ در الإلهیات من المحاكمات بین شرحی الإنارات. قطب الدین رازی، ج ٣، ص ٦٧-١٣٧.

## النَّمط السَّادس

في الغايات ومبادئها وفي الترتيب<sup>١</sup>

الذي للموجودات من لدن المبدأ الأول، وإلى آخر المراتب، وفيه «تسع تشبيهاً وأربع تذنيبات، وتسع<sup>٢</sup> إشارات»، وفصل مُعْتَوْنٌ «بتتميم» وثمانية فصول مُعْتَوْنَةٌ «بوهيم وتببيه»  
وفصل مُعْتَوْنٌ «بإشارة وتببيه» وآخر مُعْتَوْنٌ «بزيادة تبصرة» وآخر مُعْتَوْنٌ «بفائدة وفصلان  
مُعْتَوْنَانِ بمقدمة» وفصل مُعْتَوْنٌ «بإستشهاد، وآخر بهداية واحد<sup>٣</sup> بهداية<sup>٤</sup> وتحصيل» وفصلان  
مُعْتَوْنَانِ «بزيادة تحصيل» وفصل مُعْتَوْنٌ «بتذكير فجملة» فصوله اثنان وأربعون فصلاً.

## تنبيه

أُتَعْرِفُ مَا «الغني»؟<sup>٥</sup> الغني<sup>٦</sup> التام هو الذي يكون غير متعلق بشيء خارج عنه في أمور  
ثلاثة: في ذاته، وفي هيئات ممكنة من ذاته، وهي الصفات التي يكون له في نفسه وليس من شأنها  
أن يعرض لها نسبة إلى غيره، وفي هيئات كمالية إضافية لذاته، وهي التي له في نفسه ومن شأنها

١. نك: نسخه اصل، ص ١٦٩، ونسخه سين، ص ٢٠٧.

٢. در نسخه سين «تسعة» نیز خوانده می شود.

٣. سين: آخر.

٤. ميم: - واحد بهداية.

٥. نك: الغني: هو ما لا يتوقف ذاته ولا كمال له على غيره... إلخ. سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٢، كتاب حكمة  
الاشراق، ص ٥٠ به بعد.

٦. مفهوم الغني واضح، وهو الذي ليس له حاجة إلى غيره. لكن تعريفه يتضح من جهة قانون القضايا السالبة، والقانون  
هو أنَّ السلب لا يصدق إلا بسلب جميع مصاديق الشيء المفروض هاهنا؛ إذ نقول إنَّ الغني هو الذي لا حاجة له إلى  
غيره، فيجب أن يسلب عنه كل حاجة على نحو القضية الحقيقية، وتفسير ذلك يندرج في تفسير القانون الأش لكل  
مابعد الطبيعة وهذا القانون على ما وصلنا إليه هو أن واجب الوجود بالذات كما هو واجب الوجود من جميع الجهات  
كذلك هو واجب الوجود على جميع الفروض، فليس له نقبض ولا ضد ولا كفؤ ولا يقع في طول الممكنات ولا في  
عرضها، بل هو متقدم التحصل على كل شيء و على كل فرض بتي و على كل فرض غير تي؛ وإذ هو متقدم التحصل  
على كل فرض بجميع أنحاء التقدم، فلا فرض لحاجته أي ليس في إمكان الفروض أن يفرض فيها فرض لحاجة  
الواجب فواجب الوجود غني من جميع الجهات السلبية و من جميع الجهات الايجابية، فهو إله بحقيقته الإلهية أي هو  
إله من جميع الجهات و في جميع الفروض و على جميع مراتب نفس الأمر و هذا موجز التفسير للغني بالذات على  
كل من الجهات السلبية والجهات الإيجابية؛ وإذ ليس بعد الواجب إلا الممكنات غير محتاجة من جميع الجهات على  
قانون آخر و هو إنَّ ممكن الوجود كما هو ممكن الوجود من جميع الجهات كذا هو من فرط الحاجة ممكن الوجود  
على كل الفروض. علي العابدي الشاهرودي.



أن يعرض لها نسبة إلى شيءٍ آخر، فهي كمالات له في نفسه، ومبادئ إضافات له إلى غيره، وإذا صدق ذلك صدق عكس نقيضه فيصدق حينئذٍ قولنا: فمن احتاج إلى شيءٍ آخر خارج عنه حتى يتم له ذاته، أو حالٌ متمكّنة من ذاته، مثل شكل أو حسن أو غير ذلك، أو حال لها إضافةٌ ما كعلم أو عالميّة أو قدرة أو قاديّة، فهو فقير محتاج إلى الكسب، وكل ما هو هكذا، فليس بواجب الوجود؛ لأنّ واجب الوجود ذاته كافية في تحقّق ذاته وتحقّق صفاته المتمكّنة من ذاته، والتي هي ذوات إضافات لو كان له صفات على أحد الوجهين دون ما هي إضافات محضة؛ لأنّها متعلّقة الوجود بغيرها، سواء كانت للغمي<sup>١</sup> أو لم يكن، فثبت أنّ كلّ فقير، فهو غير واجب الوجود، وعكس نقيضه أنّ واجب الوجود ليس بفقيرٍ، فهو إذن غير مطلق.

### تنبيه

اعلم أنّ الشيء الذي إنّما يحسن به أن يكون عنه شيءٍ آخر، ويكون ذلك أولى وأليق<sup>٢</sup> من أن لا يكون؛ فإنّه إذا لم يكن عنه ذلك لم يكن ما هو أولى وأحسن في نفسه مطلقاً، وأيضاً لم يكن ما هو أولى وأحسن به من غيره<sup>٣</sup> مضافاً؛ فهو مسلوب كمالٍ ما يقتدر فيه<sup>٤</sup> إلى كسب؛ ضرورة استفادته لها بين الصفتين اللتين إحداهما مطلقة والأخرى كماليّة إضافيّة إلى شيءٍ آخر من فعله الذي هو غيره، فلو كان المبدأ الأوّل يفعله لأجل الإحسان؛ أو لأنّ الفعل أليق به وأولى له لكان محتاجاً في تحصيل كمال ما لذاته إلى الغير، وكان من ذلك الوجه متعلّقاً بالغير، محتاجاً إليه، وكان عادماً لذلك من حيث ذاته، وقد عرفت استحالة ذلك في حقّه.

### تنبيه

فما أقيح<sup>٥</sup> ما يقال من أنّ الأمور العالية التامة، إنّما بذواتها أو بعلمها مع إبداعها، تحاول أن تفعل شيئاً لما تحتها؛ لأنّ ذلك أحسن بها، ولتكون فعالة للجميل، وأنّ ذلك من المحاسن

١. ميم: المعني.

٢. در نسخه سين «أي» نیز خوانده می شود.

٣. مل + به.

٤. سين: ذلك عنه.

٥. در نسخه مل «به من غيره» جزء متن نیست.

٦. ميم: - فيه.

٧. ميم: فما انتج.

والأُمور اللَّائِقَةُ بالأشياء السَّرِيفَةِ؛ وَأَنَّ الْأَوَّلَ الْحَقُّ التَّامُّ بذاته الَّذِي لَا كَثْرَةَ فِيهِ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ وَلَا مَعَهُ. <sup>١</sup> يَفْعَلُ شَيْئاً لِأَجْلِ شَيْءٍ، وَأَنَّ لِفَعْلِهِ لَمَيَّةٌ <sup>٢</sup>، يَقْتَضِي كونه مستكماً بوجود الغاية من حيث يقصد وجودها، ومن حيث تَمَّ <sup>٣</sup> فاعلته بماهيتها.

### تذنيب

أُتِعِرَفَ مَا «الْمَلِكُ»؟! الْمَلِكُ الْحَقُّ هُوَ الْغَنِيِّ الْحَقُّ مُطْلَقاً؛ وَلَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ شَيْءٌ فِي شَيْءٍ؛ وَلَهُ ذَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ مِنْهُ أَوْ مِمَّا مِنْهُ ذَاتُهُ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ كونه غايةً لأشياء وهو كونه فاعلاً لها بعينه لَا جَرَمَ وَجِبَ تَعْلِيلُ كَوْنِ الْأَشْيَاءِ بِكُونِهَا مِنْهُ فَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ فَهُوَ لَهُ مَمْلُوكٌ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَى شَيْءٍ فَقْرٌ. <sup>٤</sup>

### تنبيه

أُتِعِرَفَ مَا «الْجُودُ»؟ الْجُودُ إِفَادَةٌ مَا يَنْبَغِي لَا لِعَوْضٍ، فَيُعْتَبَرُ <sup>٥</sup> فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ، الْإِفَادَةُ وَأَنَّ يَكُونُ لِشَيْءٍ مَبْتَغًى <sup>٦</sup> أَيْ مُؤَثَّرٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْمُسْتَفِيدِ، وَأَنَّ لَا يَكُونُ لِعَوْضٍ. وَلَعَلَّ مَنْ يَهَبُ السَّكِّينَ لِمَنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ، لَيْسَ بِجَوَادٍ. أَوْلَعَلَّ مَنْ يَهَبُ لِيَسْتَعِيضُ <sup>٧</sup> مُعَامِلٌ وَلَيْسَ بِجَوَادٍ. <sup>٨</sup> وَلَيْسَ الْعِوَضُ كُلُّهُ عَيْنًا؛ بَلْ وَغَيْرُهُ حَتَّى الثَّنَاءُ وَالْمَدْحُ وَالتَّخْلُصُ مِنَ الْمَذْمَةِ وَالتَّوَصُّلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَحْسَنِ أَوْ عَلَى مَا يَنْبَغِي؛ فَمَنْ جَادَ لِيَشْرَفَ أَوْ لِيُحْمَدَ أَوْ لِيُحْسِنَ بِهِ مَا يَفْعَلُ، فَهُوَ مُسْتَعِيضٌ غَيْرُ جَوَادٍ.

١. سين: معه ولا قبله ولا معه.
٢. ميم: ثلثة.
٣. ميم: تم.
٤. نك: سهروردي، الحكمة الإسرائقية، ج ٢، كتاب حكمة الإسرائاق، ص ٥٠ بعد.
٥. ميم و سين: الجود + هو.
٦. طوسی: وقد اعتبر فيه ثلاثة أشياء.
٧. هر دو نسخه «مبتغى» ثبت شده است، این جا باید این کلمه «مبتغى» به صیغه اسم مفعولى خوانده شود. به دلیل کلمه بعدى «مؤثر» نباید «مؤثر» خوانده شود.
٨. در نسخه سين «ليستعوض» نیز خوانده می شود.
٩. نك: ابن سینا، التعليقات، ص ٢٢ و الشفاء: الإلهيات، ج ٢، ص ١٩٤ و صدرالدين شيرازى، الأسفار الأربعة، ج ٣، ص ٨٤.
١٠. اصل: وله العوض. و نسخه شهابى، مل و سين: وليس العوض.

فالجواد الحقّ هو<sup>١</sup> الذي تفيض منه الفوائد لذاته لا لشوقٍ منه وطلبٍ قصدي لشيء يعود إليه، وقد خرج عن هذا جميع ما يفعل بالطبيعة، فإنّ ما يحصل منه بالذات هي الحركة الطبيعية، وهي الاستفادة<sup>٢</sup> منه لنفسه لا اتصال كمال لغيره، فهذه الفواعل بالطبيعة إذا استفاد غيرها بأفعالها شيئاً فلم تُفده ذلك إلا بالعرض.

واعلم<sup>٣</sup> أنّ الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله قَبَّح به، أو لم يحسّن منه؛ فهو بما يفيدُه مِن فعله متخلّص.<sup>٤</sup>

### إشارة<sup>٥</sup>

#### «في طلب العالي من السافل»

والعالي لا يكون طالباً أمراً لأجل السافل، حتّى يكون ذلك جارياً منه مجرى الغرض، فإنّ ما هو غرض لقد يتميّز عند الاختيار له مِن تقيضه، ويكون عند المختار أنّه أولى وأوجب؛ لأنّه غاية فعل الفاعل بالاختيار، فهو أخصّ من الغاية المطلقة، حتّى<sup>٦</sup> لو صحّ أن يقال فيه: «إنّه أولى في نفسه وأحسن»، ثمّ لم يكن عند الفاعل أنّ طلبه وإرادته أولى به وأحسن، لم يكن غرضاً له فبطل قول من زعم أنّ الباري إذا فعل لغرض يعود إلى غيره لا إلى ذاته لم يخرج بذلك عن كونه عبثاً وجواذاً؛ فإنّ من يفعل لغرض لا يبدّ وأن يرجح غرضه إلى أمر يعود إليه.<sup>٧</sup>

فإذن الجوادُ والملكُ الحقّ<sup>٨</sup> لا غرض له مطلقاً، والعالي وإن جاز أن يكون له غرض بالقياس إلى ما هو أعلى منه، كالتفوس الفلكية المستفيدة للكمال ممّا فوقها كونها لم يبدع كاملة، كما سنعلم،

١. ميم: - هو.

٢. ميم وسين + كمال.

٣. سين: تنبيه، واعلم.

٤. مطالب ابن تنبيه با مختصر اختلاف در الفاظ از شرح خواجه گرفته شده است. نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٣، ص ١٤٥، چاپ نشر كتاب.

٥. مل: - إشارة.

٦. مل + أنه.

٧. مضمون عبارت در عبارات قطب‌الذین رازی آمده است. نك: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٤٣.

٨. ميم: - الحقّ.

لكنه لا غرض له في السائل من حيث ذلك عال. وهذا سافلي؛ إذ لو كان له غرض فيه لكان مستكملاً به. وتمتكم من حيث هو مستكمل نقص مفا وقع به الاستكمال من حيث هو كذلك.

ويعاني هو ما كان قرب في مرتبة تعلية والمعنوية إلى واجب الوجود والسائل ما كان بعد منه فيهما منه. وقد يتوهم أن تباري تعني بفعل؛ لأنه جود ولا يلزم من ذلك استكماله بالغير، وهو خطأ. فإن جوده إن لم يحصل إلا بعد الأشياء بفعل لتحصل له الجودية، وإن كان جوداً دون همه فبنا يقتضى وجوده أن يفعل شيئاً مصلحة شيء آخر على أنه ليه الشيء لا على قصد منه، ثم لزم من لزومه أن يكون صالحاً لمصالح أخرى. فهذا ليس بعلة غائية. بل هو أنها الفعل إلى مصلحة. وهذا غير مكبر. وإن تصور ذلك الآخر ثم واجب وجود الشيء لأجله لزم أن مصلحة الآخر جعلته للواجب فاعلاً للشيء فيوقف الأولى به على غيره، وإذا كان وجوده إنما يقع لحصول الفعل عنه، والقابلية هي التي جعلته فاعلاً. فالغاية علة فاعلية. وواقعته علة جوده، فالغاية علة جوده الذي هو أولى به. فيتوقف كماله على تغير الشيء هو غاية. فبالعلة غائية لواجب الوجود في فعله.

ولكن ذاته ذات لا يحصل منها الأشياء إلا على أنه الوجود ومع أنه ليس له غاية وهو غاية جميع الموجودات فإنها بحسب كمالاتها الذاتية الأوتية لا تزال طائفة لكمالاتها السواني. فهي مشتبهة بكمالها بحسب ما يتصور في حقها، وتكون لاها بها. ولا بد من حصول الشوق إلى الكمال؛ إذ فقد عمداً يتصور فقد منه ما يرادي إن كان كماله حياً، وإنما طبعي أن كان ليس له ذلك.

### تسمية

كل داء حركة بإرادة، فهو متوقع أحد الأغراض المذكورة الرجعة إليه، حتى كونه متصلاً أو مستحقاً للمدح، ويلزمه صدق عكس تقيضه: فيصدق أن فما جل عن ذلك ففعله أجل من الحركة والإرادة. فالتباري تعالي وما هو كامل في إيداعه. كالتقول، لا يحرك مباشرة، والنفوس المتحركة للأفلاك بالإرادة هي مستكملة بحركاتها، كما ستعلم.

١. در نسخه اصل «لذلك» هم خوسه می شود.

٢. «گر غیر» می گفت بهتر بود.

٣. بین آنها.

٤. مبدئاً نما هو.

٥. مبدئاً تعالیس.

٦. ملایس.

٧. مبدئاً و بین آنها.

وقد توهم بعضهم أنّ الإرادة يجوز أن يخصص أحد الطرفين المتساويين لا لغرض، بل لأنّ من خاصيتها يرجح أحد المثلين، ولو ازم الماهيات لا يعلل ولم يعلم أنّها اختيارات<sup>٢</sup> الطرف الآخر لحصلت خاصيتها أيضاً فالنسبة إمكانية والمرجح الإرادي دائر معه السؤال، ولو كان من خاصيته الإرادة المطلقة تعين هذا الطرف مثلاً بعينه لكان كلّ إرادة يجب فيها ذلك، وليس كذا، فلا بدّ لكلّ إرادة من داعي ترجيح<sup>٣</sup>، ثمّ إنّ الترجيح من غير مرجح أمر ممتنع في ذاته فيستحيل حصول ماهية هذا شأنها.

وهم وتنبيه<sup>٤</sup>

اعلم أنّ ما يقال من «أنّ فعل الخير واجب حسن في نفسه» شيء لا مدخل له في أن يختاره الغني إلا أن يكون الإتيان بذلك الحسن ينزّهه ويمجّده ويزكّيه، ويكون تركه ينقص منه ويثلمه؛ وكلّ هذا ضدّ العتّى، فلا يلتفت إلى من يقول: إنّ الفاعل الكامل يفعل لا لغرض يعود إليه، ولا إلى غيره؛ بل لأنّ الفعل في<sup>٥</sup> نفسه<sup>٦</sup> حسن متوهماً أن يكون الفعل على تلك الصفة هو المقتضي لاختيار الفاعل إياه.

إشارة

«في صدور العلل»

وإذ قد علمت أنّ هذا النظام المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة لا يجوز أن يكون صدوره عن العلل العالية بقصد وإرادة ضرورة أنّها لا يفعل لغرض في الساقلة ولا بحسب طبيعة ولا على سبيل الاتفاق والجزاف، فيجب عليك أن تعلم أنّه كيف يمكن أن يصدر عن عللها العالية. ولا تجد إن طلبت مخلصاً إلا أن تقول: إنّ تمثّل النظام الكلّي، وهو نظام جميع الموجودات من الأزل إلى الأبد، في العلم السابق، وهو علم الباري تعالى، مع وقته الواجب اللائق، من الأوقات المترتبة غير المتناهية يقتضي أن يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفصيله معقولاً فيضانه؛ وذلك هو العناية التي للباري لمخلوقاته.

١. در نسخه ميم و سين «ترجیح» نیز خوانده می شود.

٢. سین: لو اختارت: ميم: لواختار.

٣. ميم: مرجح.

٤. نك: نسخه اصل، ص ١٧٨.

٥. ميم: - في.

٦. ميم: لنفسه.

وهذه جملة ستهدي سبيل تفصيلها<sup>١</sup>، والأهم في هذا الموضوع أن تعلم أن الواجب لذاته، كما لا يزيد علمه بذاته على ذاته لذلك لا يزيد علمه لمعلولاته على وجود تلك المعلولات<sup>٢</sup>، فلا يمكن تقدّم علمه<sup>٣</sup> بلوازمه عليها، وإذا لزم من علمه بذاته علمه بلوازمه كان العلم باللازم تابِعاً لكونه لازماً عنه، فيتقدّم اللّزوم على العلم باللّزوم، فعلمه بلازمه متوقّف على لزوم لازمه، فلو توقّف لازمه على علمه به لزم الدور.

هذا لو كان علمه صورة فيه، ولو تقدّم علمه بمعلوله على لزومه عنه لما كانت ذاته مفيدة للّوازم بمجردّها، بل هي مع العلم فالمبدأ الأوّل لا يجوز أن يزيد عنايته على ذاته وعلى عدم عينيته عن ذاته ولوازمها، بل لكونه هو التّظام المطلق والكمال المحض لا يكون الأمور الموجودة عنه لا بحيث لا يزيد عليها في الأحكام والتّظام، فلا يصحّ صدور هذه الأمور عنه على نظام آخر، فإنّ جميع التّظام يكون دونه. وإذا قيل: إنّ عنايته زائدة، فهو إنّما يصدق بنوع من الاعتبار لا بالحقيقة، وكذا إذا قيل: علمه سبب لوجود الأشياء عنه والتّحقيق منه<sup>٤</sup> هو الذي ذكرته<sup>٥</sup>.

### تنبيه

على أنّ مبدأ الحركة السّماوية قوّة نفسانية غير عقلية

قد تبين لك أنّ الحركات السّماوية قد تعلق بإرادة ما<sup>٦</sup> كلبية، وإرادة جزئية. وتعلم أنّ مبدأ الإرادة الكلية المطلقة الأولى، وهي التي لا تعلق لها بأمر جزئي لكن تنبعث الإرادات<sup>٧</sup> الجزئية عن القوى الجسمانية بسببها، يجب أن يكون ذاتاً عقليةً مفارقة؛ لأنّ الأجسام وقواها لا يتصوّر بالكليات، فإن كانت تلك الذات مستكملة الجوهر بفضيلتها، لم يصحبها فقر؛ فكانت إرادة ممّا

١. در نسخه ميم و سين «تفصيلها» نیز خوانده می شود؛ خواجه در شرح خود می نویسد: شیخ در این نه تنبیه به این مسئله اشاره کرده که فاعل بالقصد والاراده تکمیل کننده فعل خودش هست. نک: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٧٢٦.

٢. ميم: المعقولات.

٣. كاتب نسخه اصل از «بذاته على ذاته لذلك لايزيد... تا تقدم علمه» تکرار کرده بعد خط زده است. نک: ص ١٧١.

٤. در نسخه ميم و سين فيه نیز خوانده می شود.

٥. نک: سهروردی، الحكمة الإشرافية، ج ٧، كتاب المشارع والمطارحات، المشرع السابع، الفصل الأول. ابن کتونه خلاصه این فصل را در این جا آورده است.

٦. مل: - ما.

٧. سين: يعلم.

٨. ميم: الإرادة.

يشبه العناية المذكورة،<sup>١</sup> وهو خلاف ما تقرّر من أنّ المحرك السماوي يطلب إرادته ما هو أحسن وأولى به.

وأنت تعلم<sup>٢</sup> أنّ المراد الكلّي ليس ممّا يتجدّد ويتصرّم على انقطاع. كالكمّيّات المنفصلة. أو على اتّصال. كالكمّيّات المتّصلة، بل إمّا أن يكون محصل الطّبيعة أو معدومها. والأُمور الدائمة<sup>٣</sup> المتشابهة الأحوال، أعني المجردة المحضة، كالعقول، لا يجوز أن يقال: لم يزل شيء لها مفقوداً ثمّ حصل؛ ولا يجوز أيضاً أن يقال: لم يزل حاصلًا وهو مطلوب، بل كلّ كمالاتها حاضرة حقيقة، ليست جزئية متغيرة، ولا ظنيّة ولا تخيليّة، فإنّ الظّنون والتّخيلات إمّا تكون بسبب الغواشي الجسمانيّة، وهي مبرّاة عنها، والمحرك السماوي بخلاف ذلك، فإنّه مرید لأُمور جزئية يتجدّد ويتصرّم على الاتّصال.<sup>٤</sup>

وليس<sup>٥</sup> أيضاً نسب أمثال ما ذكرنا من الجواهر العقليّة إلى الأجسام السماويّة، نسب نفوسنا إلى أجسامنا في أن يحصل منها حيوان واحد - كما عليه حالنا -؛ لأنّ نفس الواحد ممّا مرتبطة ببدنه من حيث تسميمه لتطلب مبادئ الكمال منه؛ ولولا هذا لكانا جوهرين متباينين فلم يتخذ<sup>٦</sup> منهما إنسان واحد، فإذن قد بان من هذه البراهين الثلاثة أنّ مبدأ الإرادة الكلّيّة المطلقة ليس هو نفس السّماء.

وأما نفس السّماء<sup>٧</sup> فهي إمّا صاحب الإرادة الجزئية المنطبقة في جسمها على ما ذهب إليه المشاؤون. أو صاحب إرادة كليّة مفارقة تتعلّق بها وينبعث منه صورة منطبقة فيها<sup>٨</sup> لتنال ضرباً من الاستكمال بواسطة جرم السّماء من الجوهر العقلي المفارق، كما ينال نفوسنا بواسطة أبداننا من العقل الفعّال إن كان للسّماء صاحب إرادة كليّة بهذه الصّفة. وفيه سرّ هو أنّ صاحب الإرادة الكلّيّة والجزئية يجب أن يكون شيئاً واحداً حتّى يتحصّل الارتباط ويتمّ الحركة المتّصلة.

١. يعنى بدون غرض و إرادته و استكمال.

٢. ميم و سين: تعلم + أيضاً.

٣. مانند: مجزّدات محض كه همان عقول هستند.

٤. عين عبارت خواجه نقل شده است. تك: شرح الإشارات والتّشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٥٧.

٥. مل: ليست.

٦. ميم: - يتخذ.

٧. ميم: - وإنا نفس السّماء.

٨. مل: بها.

## إشارةٌ و تنبيهٌ

## «في غاية الحركة السّماوية»

أما الإشارة فإلى أن غاية الحركة السّماوية هي التّسبّة بالعقول المجردة، وأما التّسبّة<sup>١</sup> فعلى وجود العقول المذكورة، وتقريرهما أنه لا يمكن<sup>٢</sup> أن يقال في النّفس السّماوية: «إنّ تحريكها للسماء لداع شهواني أو غضبي»، بل يجب أن يكون أشبه بحركاتنا عن عقلنا العملي، وذلك لأنّ التحريك الإرادي إما عن تصوّر حسّي أو عن تصوّر عقلي، والذي عن التّصوّر الحسّي إن كان لجذب ملانم، فهو الشّهواني، وإن كان لدفع منافر، فهو الغضبي، وإذا امتنع أن يكون لداع شهواني أو غضبي؛ لاختصاصهما بالأجسام التي تتفعل وتتغير من حال ملانمة إلى حال غير ملانمة ثمّ يرجع إلى الحال الملانمة<sup>٣</sup>، فيلذّ أو ينتقم من مخيل لها فتغضب؛ ولأنّ كلّ حركة إلى لذيد أو عليه على التحو الموجد في الحيوانات بحيث تاهيها بعين والحالة هذه أن يكون عن تصوّر عقلي نسبه التحريك الصادر عن العقل العملي في الإنسان.

ولا بدّ أن يكون لمعشوق ومختار إما لئنال ذاته إن تحصّلت بالحركة أو حاله إن حصل<sup>٤</sup> للمتحرّك حال ما منه لم يكن حاصله كمتاسّة أو موازاة أو ملاقة، أو لئنال ما يشبههما، وإلا لم يكن للمعشوق مدخل في الغرض من الحركة.

ولو كان للأوّل، وهو أن يكون الحركة لئنال ذات المعشوق أو حاله، لوقف إذا نبيل<sup>٥</sup> مطلوبه و وقتاً ما أو طلبت المحال إن لم ينل أبداً. وكذلك لو كان لطلب لنيل الشّبّه من حيث يستقرّ ككمال قارّ يوجد فيه شبيه بكمال المعشوق لعود الكلام في ذلك الشّبّه؛ فهو إذن لئنال شبيه لا يستقرّ.

فلا يُنال ذلك الشّبّه بكماله إلا على تعاقب يشبه المتقطع الحاصل من الحركة بالدائم؛

١. در نسخه سين «التنبيه» احتمالاً.

٢. شهابي و مل: ولا يمكن.

٣. عبارات از خواجه باندكي تغيير نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٦٢-١٦٠.

٤. ميم: لأنّ + علي.

٥. سين: حصلت.

٦. سين: نال.



لاتصاله. وذلك إذا كان المتبدّل من الجزئيات غير الفأزة بالعدد يستبقي نوعه بالتعاقب:<sup>٢</sup> ويكون كلُّ عدد يفرض<sup>٣</sup> لما هو بالقوّة يكون له خروجٌ بالفعل لا محالة. حين انتهاء التوبة إليه، ونوعه أو لصنفه حفظٌ بالتعاقب والتشبه إنما يكون بذلك الباقي المحفوظ دون الزائل المتعزّم. فيكون المشوّق الذي هو المحرك للسماء متشبهاً تشبهاً ما بالأشياء التي بالفعل، وهي المعشوقات، من حيث براتها عن القوّة في حال كونه راشحاً عنه الخير الفائض من حيث هو تشبّه بالعالِي، لا<sup>٤</sup> من حيث هو إفاضة على السافل.

ومبدأ ذلك الأمر الذي يحصل التشبه<sup>٥</sup> به تكون في أحوال الوضع؛ لأنّ الخروج من القوّة إلى الفعل على الاتصال غير الفأز، أعني الحركة لا يقع إلا في الأين والكمّ والكيف والوضع، والفلك المحدد، ولا يمكن أن يتغيّر في الثلاثة الأولى منها. فتعيّن أنّ خروجه من القوّة إلى الفعل إنّما هو في أحوال الوضع التي هي هيئات فيّاضة؛ إذ الأجرام النيرة تفيض أنوارها على الأجسام السفليّة بحسب أوضاعها، لا لأنّ الهيئات بذاتها فيّاضة، بل لأنّها معدّات للإفاضة. وإنّما يجري ما بالقوّة فيها، أي في السماء، مجرى ما بالفعل، فيخرج إلى الفعل بما يمكن من التعاقب، فلذلك يحصل التّسبب.<sup>٦</sup>

وتلخيص ما يدلّ على أنّ المتشبه به هو العقول المجردة عن استعمال<sup>٧</sup> بعض ما سلف من المقدمات هو أنّ حركات الأفلاك ليست<sup>٨</sup> لأجل ما تحتها لما مر، فهو لأمر آخر، ولا جائز أن يكون غير معشوق ومختار، فإنّ كلّ تحريك إرادي فليشيء يطلبه المرید ويختار حصوله على لاحصوله، ودوام الحركة يدلّ على فرط الطلب الدالّ على فرط المحبّة، والمحبّة المفرطة هي العشق، وذلك المعشوق إنّما أن ينال أو لا ينال<sup>٩</sup>، فإن ينل وهو ذات فتيلُهُ لا يكون إلاّ دفعة فيقف الحركة، وإن ينل<sup>١٠</sup> وهو صفة لزم انتقالها من محلّها وهو محال؛ لأنّ الصّفة لنا كانت في محلّ هي نفسها الافتقار إليه، فيبقى الافتقار

١. مل: أن.

٢. ميم وسين: من التعاقب.

٣. ميم ومل: يفرض.

٤. ميم: - من حيث هو تشبّه بالعالِي لا.

٥. ميم: التّسبب.

٦. ميم وسين: التشبّه.

٧. ميم وسين: مع استكمال.

٨. ميم: ليس.

٩. ميم: نيل.

١٠. ميم: نيل.

يقانها، فلا يتصوّر أن يقوم بنفسها، فلا ينتقل وإلا لانتقلت عند الثقل بالحركة والوجود، هذا خُلف. وإن لم ينل، فإن كان شبهه أيضاً لا ينال، فالمريد بإزادة كَلْيَة يتصوّر بها جوهر عاقل يكون طالباً للمحال دانماً، وذلك باطل.

وإن كان شبهه ينال، فلا يمكن أن يناله<sup>١</sup> دفعة، وإلا لوقعت<sup>٢</sup> الحركة، وإذا لم يكن دفعةً والمتشبه به إما الواجب لذاته فيكون المتشبه به واحداً، وسيأتي الكلام فيه أو غيره، وذلك الغير إما جوهر أو عرض، وكُلُّ واحد منهما حيث لم يكن تحت الأفلاك ولا متعلقاً بذلك، فهو إما جرم فلكي أو نفس فلكي أو عقل مجرد أو عرض متعلق بأحد هذه الثلاثة.

فأما كونه جرمًا فلكيًا أو نفسًا فلكيًا أو عرضًا فهما فسيأتي عقيب هذا ما يدل على بطلانه، فتعيّن أنه عقل مجرد أو عرض فيه إما واحد أو كثير، ويستحق<sup>٣</sup> أن الحقّ منهما هو الثاني.

وبعض هذه المقدمات حدس ومما يحدس به أن الأفلاك لا يتحرك لأجل ما تحتها حقارة عالم الكون والفساد بالنسبة إليها، فإن علم الهيئة يدل<sup>٤</sup> [على] أنه ليس لمجموعه بالنسبة إلى بعض الأفلاك فضلاً عن كلّها قدر يقيد<sup>٥</sup> به، ثم لو كان عرضها تقع السافل لما انغرت الملك الكافرة ولما اندرست الفضائل في الأزمنة المتطاولة، ولما سعت<sup>٦</sup> الاعتقادات الفاسدة والأمور الخارجة عن السياسات الواجبة، فهذه العالم أحقر بالنسبة إلى تلك الأجرام الثيرة الشريفة الآمنة من الفساد من أن يتحرك لأجله، بل لأمرٍ أعلى ولائبّد من الانتهاء إلى العقول؛ لوجوب<sup>٧</sup> تاهي الأجسام.

### تشبيه<sup>٩</sup>

على كثرة العقول المفارقة المتشبه بها الحركة لو كان المتشبه به واحداً لكان التشبه في جميع الأجسام<sup>٨</sup> السماوية واحداً؛ لأن الجسم من حيث هو جسم لا يقتضي حركة إلى جهة معينة ولا وضعاً

١. سين: أن يكون.

٢. ميم: أن يكون نبه.

٣. سين: لوقفت.

٤. ميم: متحقق.

٥. در هيچ يك از نسخهها نیامده است، ولی سیاق عبارات این اضافه را لازم دارد.

٦. ميم: يعتد.

٧. ميم: لما نبخت.

٨. ميم: - لوجوب.

٩. نك: نسخة اصل، ص ١٧٣.

١٠. مل: الأجرام.

معيناً، وليس الأفلاك طابع تقتضي وضعاً معيناً وإلا لكان الثقل عنه بالغير<sup>١</sup> ولا جهة معينة، فإن وجود كل جزء من الفلك على كل نسبه محتمل في طبيعة الفك المقتضية لتشابه أجزائه وأحواله؛ ونفوسها أيضاً لا يجوز أن يكون طبعها أن تُريد تلك الجهة أو الوضع إلا أن تكون الغرض في الحركة مختصاً بذلك؛ لأنَّ الإرادة تبع للغرض لا الغرض تبع لها<sup>٢</sup>، ولا يجوز أيضاً أن يكون اختلاف هيولاتها بالماهية سبباً لاختلاف حركاتها؛ لاقتضائه أن يكون القابل فاعلاً لما قبله، وأن يكون الحركات الفلكية طبيعته، وقد مرَّ فساد ذلك، فليس السبب<sup>٣</sup>؛ لاختلاف مبادئ الحركات<sup>٤</sup> في الجهات والأقطاب إلا اختلاف الأغراض المقتضية لاختلاف مبادئها، فلولا اختلاف المبادي لما كان التشبه بالحركات مختلفاً، وهو مختلف، ولا محالة كما يشهد به علم الهيئة فمبادي الحركات مختلفة.

ولو كان التشبه<sup>٦</sup> لواحدٍ منها الأفلاك بالآخر<sup>٧</sup>، كما ذهب إليه بعضهم؛ مشابهة لشابته في المنهاج، الذي للحركة في جهاتها وأقطابها وإن أوجب قصوراً فإنما يوجب ضعف المتشبه من التشبه التام لا مخالفته، وليس لذلك إلا في قليل من السماوية<sup>٨</sup> عرفت من علم الهيئة. ويجب أن يعلم أن خروج الكمالات إلى الفعل أمرٌ كلي لا يمكن أن يصير غايَةً لحركات جزئية، بل يجب أن يكون غايات الحركات الجزئية أموراً جزئيةً يلزمها هذا المعنى الكلي، وتلك الأمور وإن دلنا عليها اختلاف الحركات لكن لنا إلى معرفة ماهياتها المتخالفة سبيل على ما يجيء بيانه<sup>٩</sup>.

وهم وتنبيه<sup>١٠</sup>

ذهب قوم إلى أنَّ المتشبه<sup>١١</sup> به واحد فقط؛ وأنَّ الحركات كان يجوز فيها أن تكون متشابهة،

١. ميم: بالقسر.

٢. سين: تابع للارادة.

٣. ميم: - السبب.

٤. ميم: - مبادئها.

٥. سين: في اختلاف.

٦. ميم: الشبه.

٧. مل: منها بالآخر مشابهاً.

٨. در نسخه سين السماوية احتمالاً.

٩. در اين جا عين عبارات خواجه نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٦٨.

١٠. نك: نسخه اصل، ص ١٧٤.

١١. نسخه اصل: النسبة، هم خوانده می شود.

ولكنها لما كان سواء لها أن تتحرك إلى أي جهة اتفقت فينال الغرض بالحركة، ثمَّ كان يمكن لها أن تطلب الحركة على هيئة نفاة لما تحت - وإن لم تكن الحركة في أصلها لذلك؛ جمعت بين الحركة لما استدعى منها الحركة من الغرض، وبين جعلها على هيئة نفاة هذا هو الوهم.

ونحن نقول في دفعه: لو جاز أن يتوخى بهيأة الحركة نفع السافل، جاز<sup>١</sup> أن يتوخى بالحركة ذلك أيضاً؛ وكان لقائل أن يقول: لما كان لها أن تتحرك وأن تسكن، سواء لديها الأمران - مثل جهتي الحركتين -، ثمَّ كان أن تتحرك<sup>٢</sup> أنفع للسافل اختارته.

بل إذا كان الأصل هو أنها لا تعمل لأجل السافل، بل إنما تطلب شيئاً عالياً فيتبعه نفع فيجب أن تكون هيئة الحركة كذلك؛ إذ العلة الداعية إلى إسناد أصل الحركة إلى النسبة هي بعينها داعية إلى إسناد هيأتها إلى مثل ذلك. وإذا كان كذلك وقع الاختلاف هاهنا بسبب متقدم على ما يتبع الاختلاف مع التفع للأمر الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر.

فإذن المتشبه بها أمور كثيرة مختلفة بالعدد، وذلك هو المقصود، وإن جاز أن يكون المتشبه به الأول واحداً؛ ولأجله تشابهت الحركات في أنها دورية، وهو العلة البعيدة في التشبه، وإن لم يكن علة فاعلية له، ولا يتصور في المتشبه به القريب أن يكون متشبهاً به إلا بعد وجوده المستفاد من العلة الأولى، فلا يقع المتشبه به إلا مع اعتبار العلة الأولى، ولا يبعد أن يكون استدارة الحركة المشتركة فيها لاعتبار العلة الأولى<sup>٣</sup> وما به يمتاز كل حركة عن<sup>٤</sup> غيرها لاعتبار ذلك المعلول الذي هو موجود خاص. فإن الحركة يمتنع أن تكون لذات الشيء؛ لأن المتصرم لا يجب لأمر ثابت، فلا يكون لذوات الأفلاك، بل بحسب شيء آخر هو المتشبه به، ولذلك في كونها مستديرة من طريق الأولى.

### زيادة تبصرة<sup>٥</sup>

الآن ليس لك أن تكلف نفسك إصابة كنه هذا التشبه بعد أن تعرفه بالجملة؛ فإنك قد عرفت جملة أن الفلك يخرج أوضاعه من القوة إلى الفعل طلباً للكمال اللائق به،<sup>٦</sup> فإن الأوضاع الخارجة<sup>٧</sup> إلى

١. ميم و سين: لجاز.

٢. ميم: تكن ساكنه سوالها.

٣. سين: يتحرك.

٤. ميم: - فلا يقع المتشبه به إلا مع اعتبار الأولى، ولا يبعد أن يكون استدارة الحركة المشتركة فيها لاعتبار العلة الأولى.

٥. ميم: من.

٦. نك: نسخته اصل، ص ١٧٤.

٧. سين: - به.

٨. سين: الجارحة، هم خوانده می شود.

الفعل إنما هي كمالات ما بالقياس إلى الجسم لا إلى محركه إنما الكمال اللائق بمحركه هو تشبيهه<sup>١</sup> بمبدأه في ضرورته بريناً من القوة لكن الكمال والتشبه يقعان بالتشكيك على أمورٍ مختلفة الحقائق وقوع اللوازم، فإذن هاهنا شيء ما يحصل لمحرك كل فلك بالتحريك هو كمال بالقياس إلى المحرك وشبه بالقياس إلى المبدأ المفارق، وتصور هذه الحقائق المختلفة على وجه التفصيل يتعدّر علينا، فإن قوى البشر وهم في عالم الغريبة، أي في عالم الكون والفساد، قاصرة عن اكتناه ما دون هذا. كتصور ماهيات كثيرة من كمالات النفس الحيوانية بالتفصيل، فكيف هذا؟!

وجوّز أنه إذا كان المحرك<sup>٢</sup> يريد تشبهاً ينال منه على التجدد أمراً، أن يعرض منه في بدنه انفعالاً يليق بذلك التشبّه من طلب الدوام؛ كما يعرض في بدنك من انفعالاتٍ تتبع انفعال نفسك عند ما تتمثل في القوة الخيالية صور خيالية محاكية لما تتمثل للنفس الناطقة من الصور العقلية حالة التفكير فيها موجبة لانفعال البدن عن تلك الصور انفعالات تابعة لانفعال النفس، كاضطراب أو دهشة أو سكون أو غير ذلك.

وربما أدى إلى رقص وتصفيق وما يشبههما؛ فإنه لا شك أنّ مشاهدة هذه الأمور دالة على جواز مثلها للفلك، فتعرض لجرمه<sup>٣</sup> انفعال مستمر تابع لانفعال يحصل في صورته تجري مجرى خيالاتنا في انبعاثها عن الانفعال الحاصلة لنفسه من تصور كمالات مبدأه المفارق الحاصلة له بالفعل فهكذا ينبغي أن يتصور كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور بصورة عقلية.

وأنت إذا طلبت الحقّ بالمجاهدة فيه، بالفكر وإمعان النظر لا بالتقليد لغيرك، فربما لاح لك سرّ هو تجرد النفس الفلكية واضح بعد ما ملكت أحوال نفسك خفي قبل أن يعتبر أحوال النفس الفلكية. فاجتهد واعلم أنه كيف يمكن ذلك، وأنها تكون هيئة تشبه الخيالات، لا عقلية صرفة وإن كانت خيالاتٍ عن عقلية صرفة بحسب استعداد تلك القوة الجسمانية؟ وأنت عند تلويح المعقولات في نفسك تصيب محاكاة لها من خيالك بحسب استعدادك، وربما تأدّت إلى حركات من بدنك. ثم إن اشتهيت بعد ما قد عرفت غايات أفعال النفوس الفلكية المشتمل بيانها على إثبات العقول المفارقة التي هي مبادئ غاياتها، ضرباً آخر من البيان مناسباً لما كتنا فيه من جهة إثبات العقول خاصة، فاسمع.

١. سين: تشبه.

٢. ميم: المتحرك إذا كان.

٣. ميم: لجزمه.

### تنبيه

القوة قد تكون على أعمال متناهية، مثل تحريك القوة التي في المدرة، وقد تكون على أعمال غير متناهية، مثل تحريك القوة التي للسماء.

ثُمَّ تُسَمَّى الْأُولَى «متناهية»، وَالْأُخْرَى «غير متناهية»؛ وَإِنْ كَانَا قَدْ يَقَالَان لِغَيْرِ هَذَيْنِ<sup>١</sup> الْمَعْنِيِّينَ، أَعْنِي لِلْكَتْمِ أَوْ لِمَا هُوَ ذُو كِتْمٍ، أَمَّا لِلْكَتْمِ فَبِالذَّاتِ كَوْنُ التَّهْيِائَةِ وَاللَّانْهَائَةِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الذَّائِيَةِ، وَأَمَّا لِذِي الْكِتْمِ وَلِكُلِّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْكِتْمُ فَيَنْسَبُ الْكِتْمُ لَا لِذَاتِهِ، كَمَا فِي الْقُوَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنَّهَا لَتَعَلَّقُهَا بِعَمَلٍ مَتَّصِلٍ<sup>٢</sup> فِي زَمَانٍ أَوْ بِأَعْمَالٍ مُتَوَالِيَةٍ لَهَا عَدَدٌ يَقَالُ لَهَا مُتَنَاهِيَةٌ أَوْ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ بِحَسَبِ مَقْدَارِ ذَلِكَ الْعَمَلِ أَوْ عَدَدِ تِلْكَ الْأَعْمَالِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي بِحَسَبِ الْمَقْدَارِ مَعَ فَرْضِ وَحْدَةِ الْعَمَلِ وَاتِّصَالِ زَمَانِهِ، فَهُوَ بِحَسَبِ الشَّدَةِ كَرِّمَاتٍ يَقَطَعُ سَهَامَهُمْ مَسَافَةً مُحَدَدَةً فِي أَزْمَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَا مُحَالَةٍ الَّتِي زَمَانُهَا أَقْلٌ أَشَدَّ قُوَّةً مِنَ الَّتِي زَمَانُهَا أَكْثَرُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بِحَسَبِ الْمَقْدَارِ مَعَ فَرْضِ الْإِتِّصَالِ فِي الْعَمَلِ نَفْسَهُ لَا مِنْ حَيْثُ يَعْتَبَرُ وَحْدَتَهُ أَوْ كَثْرَتَهُ، فَهُوَ بِحَسَبِ الْمُدَّةِ، كَرِّمَاتٍ يَخْتَلِفُ أَزْمَنَةُ حَرَكَاتِ سَهَامِهِمْ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا مُحَالَةٍ الَّتِي زَمَانُهَا أَكْثَرُ أَقْوَى مِنَ الَّتِي زَمَانُهَا أَقْلٌ.<sup>٤</sup>

وَأَمَّا الَّتِي بِحَسَبِ الْعِدَّةِ فَهِيَ كَرِّمَاتٍ يَخْتَلِفُ عَدَدُ رَمِيهِمْ، وَلَا مُحَالَةٍ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنْهُمَا<sup>٥</sup> عَدَدٌ أَكْثَرُ أَقْوَى مِنَ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنْهَا عَدَدٌ أَقْلٌ، فَالِاخْتِلَافُ فِي الْقُوَّةِ إِمَّا بِالشَّدَةِ أَوْ بِالْمُدَّةِ أَوْ بِالْعَدَدِ، لَكِنَّ الَّذِي بِالشَّدَةِ وَالَّذِي بِالْمُدَّةِ مُتَسَاوِيَانِ، فَإِنَّهُ كُلُّ مَا أَزْدَادَتِ الشَّدَةُ أَزْدَادَتِ الْمُدَّةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ بَيَانَهُ.

### إشارة<sup>٦</sup>

«في أن الحركة التي علّة الزّمان وضعيّة دوريّة»

إلى أنّ الحركة التي هي علّة الزّمان هي الوضعيّة الدّوريّة الحركات<sup>٧</sup> التي تفعل حدوداً ونقطةً يأتيها

١. ميم و سين: - هذين.

٢. سين: فيسبب.

٣. سين: محصل.

٤. عبارت با اندكى اختلاف از شرح خواجه نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ١٧٥ و ١٧٦.

٥. ميم: عنها.

٦. شيخ در اين «إشارة» به نظر خاصّ مشائيان اشاره می‌کند و آن این‌که این جماعت از فیلسوفان، زمان را مقدار حرکت می‌دانند که خواجه نیز همین نگاه را شرح و بسط داده است. ابن کثونه به بررسی دلایل آن‌ها پرداخته است.

٧. مراد از حرکات، حرکات مستقیم است.

بها<sup>١</sup> إليها ورجوعها عنها، هي التي يقع بها الوصول والبلوغ عن محرك موصل هو الذي يُسمى باعتبار إزالته للمتحرّك عن حدّ بحدّ ما مقرباً له إلى حدّ آخر ميلاً، وباعتبار إيصاله إلى غاية الحركة موصلاً، وهذا المحرك الموصل، يكون في «آن» الوصول موصلاً بالفعل؛ لوجود العلة مع وجود المعلول، وهو من الأمور التي توجد في آن، فإنّ الإيصال ليس مثل المفارقة والحركة وغير ذلك ممّا لا يقع في «آن». ثمّ إنّه يزول عنه كونه موصلاً في جميع زمانٍ مفارقة المتحرّك للحدّ؛ وتكون صيرورته غيرَ موصلٍ دفعةً وإن بقي زماناً، لا ككون الشيء مفارقاً ومتحرّكاً، فإنّ المبانيّة لا تحدث إلا بعد وجود ميل آخر يحدث أيضاً في آن.

و«الآن» الذي يصير فيه غير موصل دفعةً غير «الآن» الذي صار فيه موصلاً دفعةً؛ لامتناع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد، كما مرّ، وبينهما زمانٌ كان فيه المحرك موصلاً، وهو زمانٌ السكون لا محالة؛ ضرورة أنّ عديم الميل لا يكون إلا ساكناً.

فكلّ حركة في مسافةٍ تنتهي إلى حدّ، تنتهي إلى سكون؛ فتكون غير الحركة التي بها يستحفظ الزمان المتّصل، الذي تبين أنّه لا أول له ولا آخر. فالحركة الوضعيّة هي التي بها يستحفظ الزمان، وهي الدورّة.

وتلخيص البرهان أنّ الزمان مقدار الحركة، ولا بداية له ولا نهاية، فالحركة التي هي موضوعه لا يجوز أن يكون مستقيمة؛ لأنّها تذهب<sup>٢</sup> في جهة غير متناهية؛ لتناهي الجهات وبالتعاود لا يبدّ لها من الإنصرام؛ إذ بين كلّ حركتين مستقيمتين زمانٌ سكون؛ وبرهانه أنّ الحركات المستقيمة لا يبدّ وأن يكون نحو جهة<sup>٣</sup>، ولا يبدّ وأن يكون لتلك الجهة حدّ ينتهي إليه، والمحرك الموصل للجسم إلى ذلك الحدّ، سواء كان هو الميل أو الطّبيعة أو أي شيء كان، بحسب<sup>٤</sup> أن يكون مغايراً للمحرك<sup>٥</sup> من ذلك الحدّ إلى جهة أخرى، ولا شك أنّ الموصل إلى حدّ يكون موجوداً حال الوصول إليه؛ ضرورة كونه علة الوصول، والوصل إلى الوجود والسبب المقضي للحركة من ذلك الحدّ إلى آخر لا بجامع وجوده وجود السبب

١. ميم: - بها.

٢. سين: من.

٣. سين: عن حدّها؛ ميم: عن حدّما.

٤. ميم وسين: لا تذهب.

٥. ميم: يجب.

٦. ميم وسين: للمحرك + له.

الموصل إلى الحد الأول، فهو حادث بعد أن الموصلة بعدية لا تُجامع القبليّة. لا كالبعدية الذاتية. وهذا الحادث هو أن الوجود أيضاً يبين أن الموصلة إلى الحد الأول وأن اللاموصلة إليه، وهو الآن الذي وجد فيه سبب الحركة من ذلك الحد إلى ما انتهت إليه الحركة إما أن يكون زماناً أو لا يكون. فإن لم يكن لزم تالي الآتات. وإن كان فذلك هو زمان السكون فينقطع الحركة فلا يحفظ الزمان. فالتّي تحفظه هي المستديرة؛ ثم إن حدوث المحرك من ذلك الحد يستدعي وجود حركة متصلة مستمرة. كما ستعلم، فإن كانت مستقيمة عاد الكلام، وإن كانت مستديرة، فتلك هي الحركة الحافظة للزمان. وبهذا البيان يثبت المطلوب من غير حاجة إلى ثبوت سكون بين الحركتين المختلفتين.<sup>٢</sup>

### فائدة

إنما يجب أن يقال في البرهان الدال على وجوب السكون بين كل حركتين مختلفتين: «صار غير موصل» ولا يجب أن يقال ما يقولون: «صار مفارقاً»؛ لأن الحركة والمفارقة التي هي الحركة منسوبة إلى ما يتحرك عنه ليس تقع دفعة، ولا فيهما ما هو أول حركة ومفارقة؛ لأن كل جزء يوجد منها، فإنه ينقسم أيضاً إلى آخر يتقدم بعضها على بعض، فلا يصح أن يقال: صار المتحرك مفارقاً أو مباتناً في آن، وأن «يزول كونه موصلاً» هو واقع دفعة، فلهذا وجب أن يقال: إن المتحرك صار غير موصل بعد ما كان موصلاً أو بعد ما زال عنه ذلك، ولا يصح تبديل معنى اللاموصلة بالمفارقة.

### تذنيب

فالحركة التي يجب أن تطلب حال القوة عليها من حيث هي غير متناهية، هي الدورية لا غير؛ إذ القوة التي لا نهاية لها هي التي تكون على أعمال أو حركات غير متناهية وغير الدورية من الحركات لا تكون إلا متناهية.

١. اصل: بعيدة. به نظر مي رسد ترجيحاً با نسخة «سين» «بعديّة» است.

٢. ميم: فالذي.

٣. نك: سهروردي. الحكمة الإشراقية، ج ٣، كتاب التلويحات اللوحية والعريشة، ص ٢٥١-٢٥٤. قسمت چپ چين شده خلاصه سه صفحه كتاب التلويحات است؛ و همچنين همين عبارت را محقق دواني نقل کرده و شرح داده است.

نك: سبع رسائل: رساله ابطال الزمان الموهوم، ص ٢٧٤-٢٧٥.

٤. ميم: فيها.

٥. سين: المشترك.

٦. سين: اللاموصلية.

٧. سين: تجب.



## إشارة

اعلم أنه لا يجوز أن يكون جسمٌ ذو قوّةٍ غير متناهية يُحرّك جسماً غيره بالفسر: لأنّه لا يمكن أن يكون الجسم المحرّك والمتحرّك إلا متناهياً؛ لوجوب تساوى الأبعاد، فإذا حرّك بقوّته جسماً ما من مبدأٍ يفرضه حركاتٍ لا تتناهى بحسب الامتداد الزماني أو بحسب العدة في القوّة لا في الفعل، فإنّ غير المتناهي لا يخرج إلى الفعل. ثمّ فرضنا أنّه يحرك جسماً أصغر من ذلك الجسم لكنّه سببه به في الطّبيعة إنّما التفاوت بينهما في المقدار فقط بتلك القوّة تعيّنهما من ذلك المبدأ بعينه؛ فيجب أن يحركه للثاني أكثر من ذلك الأوّل من المبدأ المفروض؛ لأنّ المقسور قد تبين أنّه إنّما يعاوق القاسر بحسب طبيعته المخالفة لطبيعة القاسر من حيث هو قاسر.

ولا شك أنّ طبيعة الجسم الأعظم يكون أقوى من طبيعة الجسم الأصغر؛ لاشتغال الأعظم على مثله طّبيعة الأصغر وعلى ما يزيد عليه، ويلزم منه أن يكون معاوقة الأعظم أكثر من معاوقة الأصغر. فإذا كان يحرك الأصغر أكثر من تحريك الأعظم، ولما كان مبدأ التحريكين واحداً بالفرض فتقع الزيادة التي بالقوّة لا محالة في الجانب الآخر الذي فرض اللانهاية واقعاً فيه، ويلزم منه انقطاع الأوّل؛ لأنّ ما لا يتناهى لا يتصور الزيادة عليه في الجهة التي هو بها غير متناه. فمتى وقعت الزيادة في جهة دلّ على تاهيها، وإنّما يكون ما لا يتناهى أزيد ممّا يتناهى؛ إذ لم يكن عدم تاهيها من جهة واحدة، فحينئذ يقع الزيادة والتقصان من الجهة المتناهية لا غير، فيصير الجانب الآخر متناهياً أيضاً، وقد فرض غير متناه، هذا محال.

ومنه تبين أنّ القوّة غير المتناهية، سواء كانت جسمانية أو غير جسمانية، فإنّها لا تحرك جسماً بالفسر مباشرة حركات لا يتناهي مدّة وعدة، ولا يمكن أن يكون التفاوت أنّ تحريكه للأصغر أشدّ، وإن شاءوا تحريك الأكبر في المدّة؛ لأنّ التفاوت في الشدّة يتبعه التفاوت في المدّة، كحركة الدّوامة وما يشبهها، فلا يمكن التفاوت في الشدّة مع التساوي في المدّة، وإذا امتنع وقوع حركة من الجسم لا نهاية لها بحسب الشدّة؛ لأنّها لو وقعت لكانت لا في زمان وإلا لكانت الواقعة في أقلّ من ذلك الزمان أشدّ

١. مسعودي: - من.

٢. ميم: ميل.

٣. عبارات باندي اختلاف از شرح خواجه نقل شده است. نك: شرح الإنسارات والتشبهات مع المحاكمات ج ٣،

ص ١٩٥.

٤. ميم: واقع.

٥. ميم: فقد.

منها وجب من ذلك أن يتمتع وقوع حركة من الجسم لا نهاية لها بحسب المدة لمساوتها إياها على الوجه الذي عرفته.

### مقدمة

لبيان منع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك بالطبع إذا كان شيء ما يحرك جسماً، ولا معانعة في ذلك الجسم، كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر، لا يكون أحدهما أعصى والآخر أطوع، حيث لا معاوقة أصلاً في الجسم من حيث هو جسم، فإنه كما لا يقتضي التحريك من حيث هو جسم كذلك لا يقتضي المنع منه، بل التحريك والمنع عنه إنما يكونان لقوة تحله، كما مر، فصفيره وكبيره إذا فرض تجزئهما عن تلك القوة تساويًا في قبول التحريك وإلا لكان الجسم من حيث جسميته مانعاً عنه، هذا أخاف.

### مقدمة أخرى لذلك

القوة الطبيعية لجسم ما إذا حركت جسمها ولم يكن في جسمها معاوقة أصلاً؛ إذ لو كان لم يكن الطبيعة طبيعة لذلك الجسم، فلا يجوز أن يعرض بسبب الجسم في كبره وصغره تفاوت في القبول؛ لما مر، بل عسى أن يعرض ذلك بسبب القوة؛<sup>١</sup> لاختلافها باختلاف محلها، كما هو ما يذكره.<sup>٢</sup>

### مقدمة أخرى لذلك أيضاً

القوة في الجسم الأكبر إذا كانت مشابهة للقوة في الجسم الأصغر، حتى لو فصل من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوتان بالإطلاق؛ فإنها في الجسم الأكبر أقوى وأكثر؛ إذ فيها بالقوة شبيه تلك وزيادة؛ ضرورة أنها حالّة في الجسم متجزئة بتجزئه فيختلف باختلافه ويتناسب بتناسبه.

١. ميم: صغره وكبره.

٢. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: وهذه ثانياً المقدمات، وهي أن القوة الجسمانية المسماة بـ «الطبيعة» إذا حركت جسمها - ولا محالة يكون ذلك الجسم خالياً عن المعاوقة وإلا لم تكن الطبيعة لذلك الجسم - فلا يجوز أن يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول؛ لما مر في المقدمة الأولى. بل إن عرض تفاوت فهو بسبب القوة؛ فإنها تختلف باختلاف محلها، على ما سيأتي في المقدمة الثالثة... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيهات ج ٣، ص ٢٧٣.

٣. إن كانت هناك حركة تباشرها الطبيعة من داخل الجسم المفروض لم يكن جرم الجسم معاقفاً للطبيعة؛ إذ فرض المعلوقة تتنافى مع فرض مباشرة طبيعة الجسم للحركة. لكن المشكل هو تعريف المعدل للحركة الطبيعية. أما قد كان الفلاسفة الأقدمون يرون حركة الأجسام إلى الأرض حركة طبيعية ولما علماء الطبيعة المعاصرون والذين كانوا قبلهم من عصر ديكارت وغاليليو ونيوتون، فهم يرون أن عامل سقوط الأجسام إلى الأرض هو قانون القتل الموسوم بالجاذبية العالقة. علي العابدي الشاهروزي.

## إشارة

### «في بيان قوة الأجسام»

نقول بعد تقريرنا هذه المقدمات: إنه لا يجوز أن تكون في جسم من الأجسام قوة طبيعية<sup>١</sup> تحرك ذلك الجسم حركات طبيعية بلانهاية؛ وذلك لأن قوة ذلك الجسم من الأجسام فوه تحرك ذلك الجسم حركات طبيعية بلانهاية وذلك لأن قوة ذلك الجسم<sup>٢</sup> أكثر<sup>٣</sup> وأقوى من قوة بعضه لو انفرد ذلك البعض لما تفرز.

وليس زيادة جسمه في القدر تؤثر في منع التحريك؛ لما مر. حتى تكون نسبة المتحركين والمحركين<sup>٤</sup> واحدة، بل المتحركان في حكم ما لا يختلفان، والمحركان مختلفان؛ لما بين من أن التفاوت هاهنا إنما هو سبب القوي الفواعل لا نسبة الأجسام القوابل.

فإن حركا، أعني القوة التي في كل جسم والقوة التي في بعضه، جسميهما من مبدأ مفروض حركات<sup>٥</sup> بغير نهاية، عرض ما ذكرنا حيث بينا أن القوة التي في الجسم لا يحرك جسماً آخر بالقسر بغير نهاية<sup>٦</sup> من لزوم وقوع التفاوت في الجانب الذي فرض أنه غير متناه الأزام منه تناهي الأول، كما سبق؛ وإن حرك الأصغر حركات متناهية، كانت الزيادة على حركاتها على نسبة متناهية؛ ضرورة أن القوتين على نسبة جسميهما، فكان الجميع متناهياً<sup>٧</sup> لا محالة، هذا خلف.

١. سين: - طبيعية.

٢. در نسخه مل و ميم «من الأجسام قوة تحرك ذلك الجسم حركات طبيعيه بلانهاية وذلك لأن قوة ذلك الجسم» جزه متن نيست. در نسخه «سين» از جمله متن شمرد شده است. در نسخه اصل روى اين عبارت خط كشيده، ولى با رنگ ديگر و روى آن نوشته «سهو» گوياء منظور اين است كه خط را كه علامت متن است اشتباه كشيده است. شهابى هم جزو متن شمرده است.

٣. تين: أكبر.

٤. مسعودى: بزيادة.

٥. مسعودى و مل: المحركين و المتحركين.

٦. ميم: - عرض ما ذكرنا حيث بينا أن القوة التي في الجسم لا يحرك جسماً آخر بالقسر بغير نهاية.

٧. ميم: الأقل.

٨. المسئلة الثانية عشر. قال: اعلم أنه لا يجوز أن يكون جسم ذو قوة... فكان الجميع متناهياً. مسعودى، قلت: المقصود المقصود منه ما ذكره بعد هذا إن القوة المحركة للشماء غير متناهية و غير جسمانية، فهي مفارقة عقلية و حاصل الدلالة فيما ذكر إن القوة الجسمانية لو حركت حركات غير متناهية فإنما إن كانت قسرية أو طبيعية فإن كانت قسرية و فرض المتحركان بها مختلفي المقدار و مبدأ الحركة الأكبر و احداً كانت حركة الأصغر منهما أكبر من حركة الأكبر و

وتلخيص هذا البرهان هو أن القوة الحائلة في الجسم لو حركت جسماً من مبدأ معين إلى لانهائية، فالقوة التي في نصفه إما أن تقوى على تحريك ذلك الجسم بعينه أو مثله على تقدير تساوي القوتين فيما عدا المدة إلى غير نهاية أو لا تقوى فإن قويت لزم مساواة الجزء للكل أو الزيادة على غير المتناهي المدة مع الاتحاد في المبدأ، وذلك محال، وإن لم تقو فتحريكها متناه وتتحريك القوة التي في النصف الآخر متناه أيضاً، فتحريك كل القوة متناه وهو خلاف المفروض. وقد بين من طريق آخر وجوب تناهي حركات كل قوة لها تعلق بالجسم، سواء كانت حالة فيه أو لم تكن.

وتقريره أن القوة غير المتناهية لو حركت جسماً مسافة، فما بكل قوتها لا يبعثها على وجه الإمساك وترك الإمعان إذا كان المحرك مريداً، كما عرفت، حتى لا يقال: إنها لاتمعن في تشديد الحركة قصداً لتصرف كمالها إلى دوام التحريك وحركته<sup>١</sup> لذلك الجسم بعينه في تلك المسافة بعينها أخرى متناهية، فكل منهما تحرك في زمان لا محالة ولزمانيتها<sup>٢</sup> بالضرورة نسبة، وكذا لسرعة حركتهما وبطوئهما ولا شك أن قطع الجسم لتلك المسافة بالقوة غير المتناهية<sup>٣</sup> في زمان أقصر من الزمان

حركة الأكبر فرضت غير متناهية، فكانت حركة الأصغر أزيد من غير المتناهي وتلك الزيادة لم تقع في الطرف المبدأ، فتقع في الطرف الآخر وذلك محال وإن فرضت الحركة طبيعية كانت حركة الأكبر أكثر من حركة الأصغر ويلزم ذلك المحال بعينه والاشكال عليه أن يقال: لم قلتم إن حركة أحد الجسمين يكون أكثر من حركة الآخر؛ فإن الأكثر والأول من عوارض الشيء المتناهي، فالمقداران إذا فرضا غير الثالث متناهيين هما اللذان إذا طبق أحدهما على الآخر بالفرض انطبق عليه، فلم يفعل أحدهما عن الآخر والمتفاوتان هما اللذان يفصل أحدهما عن الآخر وإما يمكن هذا الفرض في المقدارين المتناهيين؛ لأن من ضرورة التفاضل أن يقطع المفضل دون الفاضل وما لا يتناهي لا ينقطع فلا يفصل عليه الآخر، فلا يكون أكثر منه وأما تأثير اختلاف مقدار الجسمين المتحركين بالقسر من قوة واحدة واختلاف القوتين في الكثرة والعلو في الجسمين المختلفي المقدار المتحركين بالطبع على ما فرضهما في الصورتين ففي سرعة الحركة وبتطها ففي الصورة الأولى حركة الجسم الأصغر أسرع من حركة الجسم الأكبر وفي الصورة الثانية حركة الجسم الأكبر أسرع من حركة الجسم الأصغر وليس من ضرورة اختلافهما في السرعة والبطء أن يكون أحدهما أكبر من الآخر دل عليه حركات الأفلاك وأدوارها، فإن حركة الفلك الأعظم التي هي الحركة اليومية في غاية السرعة وحركة فلك الكواكب الثابتة في غاية البطء وحركات باقي الأفلاك مختلفة في السرعة والبطء ولا يمكنكم أن تقولوا إن بعضها أكبر من البعض؛ إذ لا بداية لها عندهم، ثم أتم بين أمرين إما إن قلتم بأن أدوار فلك القمر وحركاتها أو الفلك الأعظم أكبر من أدوار فلك زحل والمشتري وحركاتها وليست بأكثر منها، فإن قلتم إنها ليست بأكثر منها فصح إنه ليس من ضرورة اختلاف الحركتين في السرعة والبطء أن يكون أكثر من الآخر وإن قلتم إنها أكثر منها، فيلزمكم أن تقولوا إن غير المتناهيين قد يكون أحدهما أكثر من الآخر وبطل استدلالكم يكون إحدى الحركتين أكثر من الأخرى على كونهما متناهيين. والله اعلم، نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٧٩-٨٢.

١. ميم و سين + في.

٢. سين + أي.

٣. ميم؛ لزوماتها.

٤. در هر دو نسخه «الغير المتناهية» ثبت شده كه خطأ از كاتب است؛ باید «غير المتناهية» ثبت می کرد كما ابن كه سه سطر پایین تر چنین آمده است.

الذي يقطعها بالقوة المتناهية وإلا لم يظهر التفاوت بين القوتين والتي زمانها أقصر هي أسرع، والتي زمانها أطول<sup>١</sup> هي أبطأ.

وإذا كان نسبة القوة إلى القوة كنسبة الزمان إلى الزمان وكانت نسبة الزمان إلى الزمان نسبة متناهية إلى متناهية<sup>٢</sup>، فنسبة القوة إلى القوة هي كذلك أيضاً، فالقوة التي فرضت غير متناهية هي متناهية، وذلك المطلوب.

ولك أن تعلم في هذا الموضوع أنّ واجب الوجود لا يتصور أن يحرك بقوته غير المتناهية جسماً مباشرة، وإلا لكانت تلك الحركة لا تتصور لأسرع منها، وذلك محال؛ لأنها لا بد وأن تكون في زمان، وكلّ زمان منقسم، فقطع المسافة في نصفه أسرع من قطعها في كلّه، فلا تكون قطعها في كلّه أسرع الحركات، وإذا كان سرعة الحركة بسبب شدة القوة فما لا يتصور أشدّ من قوته لا يتصور أسرع من الحركة التي تباشرها، وكلّ تلك القوة مع أنّ الواجب لذاته يمتنع عليه التغير، فهو ثابت والحركة لوجوب تغيرها ليست بثابتة، والثابت لا يكون علّة لغير الثابت.

#### تذنيب

وإذ قد بان وجود حركة غير متناهية، وبان أنّها دورية، وبان أنّ الأجسام المتحركة بالحركة الدورية هي السماوية، فالقوة المحركة للسماء غير متناهية، ولا شيء من القوى الجسمانية بصادره<sup>٣</sup> عنه حركة غير متناهية، فالقوة المحركة للسماء غير متناهية. ويلزم من ذلك أنّها غير جسمانية، فهي إذن مفارقة عقلية؛ لأنّ المفارقة لا بد وأن يكون إماماً نفساً إن كان له تعلق بالأجسام من طريق التدبير والتصرف والاستكمال، أو عقلاً إن لم يكن كذلك، لكنّ النفس إذا حاولت تحريك جسمها وإنما يحاوله لخروج ما فيها<sup>٤</sup> بالقوة من الكمال إلى الفعل، وإلا فلا احتياج لها إلى التحريك، فإذن هي مفترقة في التحريك إلى شيء يكون كماله موجودة بالفعل لتخرج تلك الكمالات النفسانية من القوة إلى الفعل، وذلك الشيء هو عقل لا محالة، فهو السبب الأول لتحريك السماء.<sup>٥</sup>

١. ميم: التي.

٢. ميم: - يقطعها بالقوة المتناهية وإلا لم يظهر التفاوت بين القوتين والتي زمانها أقصر هي أسرع، والتي زمانها أطول.

٣. ميم: - نسبة الزمان.

٤. ميم: متناهي إلى متناهي.

٥. أكر «بصدر» ميّ كفت بهتر بود.

٦. ميم: بها.

٧. عين عبارات خواجه نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات ج ٣، ص ٢٠٣.

وهمٌ وتنبيهٌ

ولعلّك تقول: قد جعلت السماء هاهنا تتحرك عن مُفارقٍ، وقد كنتَ مَنَعْتَ مِن قَبْلِ أَنْ يكونَ المباشِرُ<sup>٢</sup> للتَّحريكِ أمراً عقلياً صرفاً، بل هو قوّة جسمانيّة.

فجوابك: أنّ هذا الَّذِي ثبت هاهنا هو محرّكٌ أوّلٌ غائي<sup>٣</sup> لا فاعلي، ويجوز أن يكون المُلاصِقُ للتَّحريكِ قوّة جسمانيّة<sup>٤</sup> هي العلةُ الفاعليّةُ للحركة، فلا مناقضة بين القولين.

وهمٌ وتنبيهٌ

ولعلّك تقول: إن جاز ذلك، أعني أن يكون المباشِرُ لتَّحريكِ السماء قوّة جسمانيّة، فيكون متناهي التَّحريك، لا دائم التَّحريك؛ لما مرَّ<sup>٥</sup>، فيكون مجرداً<sup>٦</sup> لغير هذه الحركة السَّمائيّة الدائمة، هذا خُلف.

فاسمع جوابه: واعلم أنّه يجوز أن يكون محرّكٌ عقلي غيرُ متناهي التَّحريك وغير متحرّك في نفسه، يحرك شيئاً آخر، هو قوّة جسمانيّة بمعنى أنّه يتجدّد منه في تلك القوّة أمور متّصلة غير قارّة.

ثمّ تصدر عن ذلك الآخر الَّذِي هو قوّة جسمانيّة حركات غير متناهيّة، لا على أنّها تصدر عنه لو انفرد، بل على أنّه لا يزال ينفعل عن ذلك المبدأ الأوّل العقلي ويفعل<sup>٧</sup>.

واعلم أنّ قبول الانفعالات غير المتناهيّة غيرُ التأثير غير المتناهي، والتأثير غير المتناهي على سبيل الوساطة غير تأثيره على سبيل المبدئيّة؛ وإنّما يمتنع في الأجسام أحد هذه الثلاثة<sup>٨</sup> فقط، وهو التأثير غير المتناهي على سبيل المبدئيّة، وإنّما جاز صدور هذه التجدّادات عن

١. مل: من قبل مَنَعْتَ.

٢. سين: التأثير.

٣. ميم: غايي.

٤. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: قد تبين في الفصل العاشر من هذا التَّمط أنّ محرّك السماء لا يجوز أن يكون عقلاً، بل هو قوّة نفسانيّة جسميّة، وهاهنا قد حكم بأنّه مفارق عقلي، وذلك يوهم مناقضة. فنبه على أنّ ذلك غير متناقض؛ لأنّ الحكم بأن المباشِر للتَّحريك لا يجوز أن يكون عقلاً لا ينافي كون العقل مبدأ من وجه آخر... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٧٧٩.

٥. ميم: لامر.

٦. ميم و سين: محرّكاً.

٧. تين: ينفعل.

٨. تين: البليّة.

العقل الثابت غير المتحرك بسبب وجود الحركة الدائمة، والحركة لا يوجد إلا عند تجدد أحوال في محركها، وكل حركة علة لتجدد حال في المحرك، وتجدد كل حال علة لتجدد حركة، فيتصل التجددات في المحرك والحركات في المتحرك على الوجه الذي عرفته، فإذن لا بد من محرك يتجدد أحواله، وليس هو يعمل لا متناع التغيير عليه، ولا بطبيعة أو قسر؛ لما عرفت، فهو نفس لا بدن.

### إشارة

#### «في المبدأ المفارق»

فالمبدأ المفارق العقلي لا يزال تفيض منه تحريكات نفسانية للنفس السمائية على هيئات نفسانية شوقية تنبعث منها الحركات السمائية على<sup>٢</sup> النحو المذكور من الانبعاث؛ ولأن تأثير المفارق متصل، فما يتبع ذلك التأثير متصل؛ على أن المحرك الأول هو المفارق، لا يمكن غير هذا.

### استشهاد

صاحب المثنائين، الذي هو المعلم الأول أرسطاطاليس<sup>٣</sup>، قد شهد بأن محرك كل كرة يحرك تحريكاً غير متناه، وأنه غير متناهي القوة، وأنه لا يكون التحريك غير المتناهي بقوة جسمانية ويلزم من ذلك أن محرك كل كرة جوهر مفارق؛ فغفل عنه كثير من أصحابه حتى ظنوا أن<sup>٤</sup> المحركات السمائية بعد الأول هي نفوس منطبعة في أجسامها قد تتحرك بالعرض؛ لأنها في أجسام متحركة بالذات، والحال في المتحرك بالذات يتحرك بالعرض، والمحرك المتحرك يحتاج من حيث يتحرك إلى محرك آخر ولا يتسلسل، بل يجب أن ينتهي إلى محرك غير متحرك من حيث<sup>٥</sup> هو محرك، وذلك هو العلة الأولى عندهم، أو العقل الأول<sup>٦</sup>، وسائر ما عدا ذلك الواحد من المحركين متحرك إما بالذات، وإما بالعرض، ولهذا اكتفوا بالصور المنطبعة في مواد الأفلاك غير النفوس عن

١. ميم و سين: يعقل.

٢. ميم: - على.

٣. سين: ارسطو.

٤. ميم: طيران.

٥. ميم: - لأنها.

٦. ميم: - حيث.

٧. عبارات خواجه با اندكى تفاوت نقل شده است. نك: شرح الاشارات والتبیهات مع المحاكمات، ج ٢، ص ٢٠٨.

المفارقة<sup>۱</sup> والعقول المجردة الكثيرة.

والعجب أنهم جعلوا لها، أي للنفوس السمائية<sup>۱</sup>، تصورات عقلية، ولم يحضروهم أن التصور العقلي غير ممكن لجسم ولا لقوة جسم، فهو غير ممكن لما يتحرك بذاته. وهو الجسم، أو يتحرك بالعرض - أي بسبب متحرك بذاته<sup>۲</sup> - وهو الحال في الجسم. وأنت إذا حَقَّقْتَ لم تستجِرْ أن تقول: «إِنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ الَّتِي لَنَا مَتَحَرِّكَةٌ بِالْعَرَضِ» إِلَّا بِالْمَجَازِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ بِالْعَرَضِ هِيَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ صَارَ لَهُ وَضْعٌ وَمَوْضِعٌ بِسَبَبِ مَا هُوَ فِيهِ، ثُمَّ يَزُولُ ذَلِكَ عَنْهُ بِسَبَبِ زَوَالِهِ عَمَّا هُوَ فِيهِ الَّذِي هُوَ مَنْطَبِعٌ فِيهِ. وَهَذَا الْمَعْنَى فَمَنْفَى عَنِ النَّفُوسِ الْمَجْرَدَةِ، سِوَاهُ كَانَتْ إِنْسَانِيَّةً أَوْ فَلَكَيَّةً.

### إشارة

#### «في تفسير المعلول الأول»

إلى أن المعلول الأول عقل مجرد<sup>۳</sup> الأول تعالى<sup>۱</sup> ليس فيه حيثيتان: لوحدياتته؛ فيلزم -

۱. ميم و سين: عن النفوس المفارقة.

۲. در نسخه سين «سماوية» نیز خوانده می شود.

۳. ميم: - وهو الجسم، أو يتحرك بالعرض - أي بسبب متحرك بذاته.

۴. سين و مل: إن.

۵. نظر مشهور حکمای اسلام بر این است که معلول اول، عقل مجرد است که از آن به «عقل اول» «نخستین صادر» تعبیر می کنند؛ ولی میرداماد حسینی استرآبادی نظری دارد که به نظر می رسد دقیق تر از نظر مشهور است و آن این کلام صادر اول، کُلُّ نِظَامِ هَسْتِي است، این نظریه میرداماد بر مبنای حدوث دهری است که کُلُّ عَالَمِ هَسْتِي را «واحد شخصی» می داند. البته آن «واحد شخصی» که خود تعریف می کند، نه کسانی مثل ملاصدرا، به نظر ما ممکن اشرف عقل نون نیست؛ زیرا عقل اول، عقل کلی است نه عقل کُلّ. ممکن اشرف می باید عقل کُلّ باشد و آن عقلی است که همه عقول کلیه در مادون آن عقل قرار دارند و عقل کُلّ بر آنها احاطه دارد. با این وصف اگر عقل کُلّ به شرط لا (به عنوان عقل کُلّ باشد) باز ممکن اشرف نیست. در صورتی ممکن اشرف است که تنها با حفظ سمت نفس کُلّ هم باشد. در عقل کلی خاصیت نفس نیست و همچنین در نفس کلی خاصیت عقل هم نیست. ممکن اشرف عقل کلی است و لزوماً همان است که عقل کلی است نفس کُلّ نیز هست و از آن حیث که نفس کُلّ است واجد مراتب کمالیه نفوس کلیه است و چون نفوس کلیه متصل به طبیعت اند، عقل کُلّ به دلیل عقل کُلّ بودن، نفس کُلّ است و نفس کُلّ به دلیل نفس کُلّ بودن در همه مراحل طبیعت حاضر است، چنان که نفوس کلی حاضر هستند. از این رو، عقل کُلّ به عنوان نفس کُلّ می باید در طبیعت نیز وجود داشته باشد و به مراحل وجودی طبیعت عبور کرده باشد و فاقد حیات طبیعی نباشد. در صورتی که عقل کلی فاقد حیات طبیعی است، و از سوی دیگر حیات طبیعی و زیست طبیعی نیز داشته باشد و همه شئون غرضی و طولی طبیعت را گذرانده باشد. از این رو، عقل کُلّ اشرف موجودات است و مرتبه وجودی آن بر عقل اول تقدم دارد. علی غابدی شاهرودی.

۶. سين + وتقدس.



كما علمت - أن لا يكون مبدءاً إلا لواحد بسيط<sup>١</sup>، اللهم إلا بالتوسط، وليس كلامنا في ذلك. وكل جسم - كما علمت - مركّب من هيولى وصورة جسمانية وأخرى نوعية. فيتضح لك أنّ المبدأ الأقرب لوجوده عن<sup>٢</sup> اثنين، أو عن<sup>٣</sup> مبدأ فيه حيثيتان؛ ليصحّ باعتبار تلك الحيثيتين أن يكون عنه اثنان معاً؛ لأنك علمت أنه ليس ولا واحدة من الهيولى والصورة علّة للأخرى بالإطلاق، ولا واسطة بالإطلاق، بل تحتاجان إلى ما هو علّة لكل واحدة منهما، أو لهما معاً. ولا يكونان معاً عمّا لا ينقسم بغير توسط، فلا يكون الجسم معلولاً أوّل للواجب لذاته؛ لأنّ إيجاده المركّب مسبوق بإيجاد<sup>٤</sup> أجزائه، وكذلك كلّ واحد من جزئيه، وكذلك النفس المتعلقة به، وكذلك العرض الحال في أحد هذه، وكذا كلّ عرض لافتقاره إلى محلّه الذي لا يجوز أن يكون هذا<sup>٥</sup> الواجب لذاته؛ لامتناع أن يكون الواحد فاعلاً وقابلاً لما فعله؛ فالمعلول الأوّل للواجب إذن هو عقل محض غير جسم.

وأنت فقد صحّ لك وجود عدّة عقول متباينة الدّوات هي مبادئ تحريكات الأفلاك، ولا شك أنّ هذا المبدع الأوّل إمّا في سلسلتها، بمعنى أن يكون هو المحرك لأوّل الأفلاك<sup>٦</sup>، أو في حيزها العقلي بمعنى مشاركته لسائر العقول في التجرد والبراءة عن القوّة، وإن لم يكن محركاً لفلك<sup>٧</sup>.

#### تنبيه

على وجود العقول الكثيرة مع فوائد أخرى قد يمكنك أن تعلم من طريق علم الهيئة أنّ الأجسام الكريّة العالية، أفلاكها وكواكبها كثيرة العدد. أمّا الأفلاك فالذي علم منها هو نيّف وعشرون فلكاً،

١. ميم: ممّا.
٢. طوسى: لا لواحد بسيط.
٣. ميم: - عن.
٤. ميم: - عن.
٥. ميم: اتّحاد.
٦. ميم: باتّحاد.
٧. ميم و سين: هو.
٨. سين: هو المحرك الأوّل للأفلاك. طوسى: هو أيضاً محرك لفلك هو أوّل الأفلاك أو في حيزها. ما بر اساس نسخه «اصل» ثبت كرديم.
٩. ابن «تنبيه» با حذف چند كلمه و يا چند جمله كوتاه عيناً از شرح خواجه طوسى نقل شده است. با اين تفاوت كه در شرح طوسى عنوان «إشارة» و در اين جا «تنبيه» است. نك: طوسى، شرح الإشارات والتّبيّهات، ج ٣، ص ٢١٠-٢١١. چاپ نشر كتاب.

منها ما مركزه موافق لمركز الأرض، ومنها ما مركزه خارج عن مركزها وهو محيط بها<sup>١</sup>، ومنها أفلاك<sup>٢</sup> تدوير لا يحيط بالأرض البتة. وأما الكواكب فأكثر من أن يحصى، والذي عرف منها بالزرد سبعة سيارات وألف وبتف وعشرون كوكباً ثوابت.

ويلزمك على أصولك الحكيمية أن تعلم أن لكل جسم منها - سواء كان فلماً محيطاً بالأرض موافقاً للمركز لها، أو خارج المركز عن مركزها، أو كان فلماً غير محيط بها، مثل التدويرات، أو كان كوكباً - شيئاً هو مبدأ حركة مستديرة على نفسه، لا يتميز الفلك في ذلك عن الكوكب؛ فإن حكم الجميع في وجوب إخراج الأوضاع من القوة إلى الفعل واحد، كما سلف بيانه، على أنه يجوز أن يكون الفلك الكلي لكل كوكب من السيارة ولجملة الكواكب الثابتة<sup>٣</sup>، وهو الذي ينفصل إلى الأجسام الجزئية التي بعضها خارج المركز وبعضها غيره منتزلة منزلة حيوان واحد له نفس واحدة، وينزل الكوكب منه أو الكواكب منزلة القلب يتعلق به أول تعلقها، وينزل الأفلاك الجزئية منه<sup>٤</sup> منزلة باقي الأعضاء التي يتعلق النفس بها بواسطة تعلقها بالقلب.

وأنت تعلم أن الكواكب تنتقل حول الأرض بسبب الأفلاك التي هي مركوزة فيها، لا<sup>٥</sup> بأن تنخرق لها أجرام الأفلاك، كما يظنه العوام من أنها تسبح في الفلك، كما تسبح الحيتان في البحار؛ لا متناع الخرق على الأفلاك كون فيها مثل مستدير لا يقبل بعد الميل المستقيم، وكل متحرك<sup>٦</sup> فلا بد وأن يكون له ميل مستقيم.

ويزيدك في ذلك بصيرة أنك إذا تأملت حال القمر في حركته المضاعفة وأوجيه، وحال عطارد في<sup>٧</sup> أوجيه، وأنه لو كان هناك انخراطاً يوجهه جريان الكواكب أو جريان فلك تدويره لم يعرض ذلك كذلك وبذاته<sup>٨</sup> على وجه التفصيل فإلى علم الهيئة.

ومنها تبين العلة في تسمية الحركة المذكورة بالمضاعفة، لكن الذي يقوله الآن هو أن الرصد

١. ميم: - بها.

٢. سين: - أفلاك.

٣. احتمالاً «السمائية» هم خوانده شود.

٤. سين: - منه.

٥. ميم: - لا.

٦. ميم: منحرق.

٧. مل: و.

٨. ميم وسين: وبيانه.

والاعتبار دلاً على موافاة مركز تدوير القمر أوجه في كل دورة مرتين، وهو عند كونه في الاجتماع والاستقبال وحضيضه أيضاً مرتين، وهو عند كونه في تريعي الشمس ودلاً على موافاة مركز تدوير عطارد أوجه، وكذا حضيضه في كل دورة مرتين أيضاً، فلو لم يكن للفلك الحامل للتدوير حركة، بل كان التدوير هو الذي يقطع الحامل بحركته وجده لم يكن إلا مركباً<sup>٢</sup> وهو حكم حدسي ربما يختلف باختلاف الأشخاص الجزم به، والجسم الواحد لا يتحرك حركتين إلى جهتين من حيث هما حركتان، بل يتحرك حركة<sup>٣</sup> واحدة يتركب منهما، وإذا تركبت الحركات وكانت إلى جهة واحدة أحدثت حركة وتساوي مجموعها.

وإن كانت<sup>٤</sup> إلى جهتين متضادتين أحدثت حركة<sup>٥</sup> مساوية لفضل البعض على البعض، أو سكوناً إن لم يكن فضلاً.

وإن كانت في جهات مختلفة أحدثت حركة مركبة إلى جهة يتوسط تلك الجهات على نسبتها، فكل حركة بسيطة فهي مشابهة، وكل مختلفة فهي مركبة ولا يعكسان. والحركات المختلفة يكون بالقياس إلى متحركاتها الأول بالذات وإلى غيرها بالعرض، ولا يكون جميعها بالقياس إلى متحرك واحد بالذات، فلا يلزم من كون الجسم متحركاً بحركتين حصول دفعه في جهتين. فهكذا يجب أن يفهم الحال في حركات الأجرام السماوية<sup>٦</sup> المختلفة التي يتحركها كل جرم منها.<sup>٧</sup>

وتعلم مما سبق أنها كلها في سبب الحركة الشوقية التشبيهية<sup>٨</sup> على قياس واحد، وتعلم أيضاً أنه ليس يجوز أن يقال ما ربما يقال: «إن السافل منها معشوقه الخاص هو ما فوقه»، كما ذهب إليه بعضهم، بل<sup>٩</sup> لكل منها معشوق هو عقل بالفعل.

١. بدل: فاذ.

٢. ميم وسين: من كذا.

٣. ميم: - حركة.

٤. ميم: كان.

٥. ميم: - وتساوي مجموعها. وإن كانت إلى جهتين متضادتين أحدثت حركة.

٦. سين: فلهاذا.

٧. سين: السماويه.

٨. عبارات خواجه باندي اختلاف نقل شده است. نك: طوسی، شرح الإنارات والتبیهات، ج ٣، ص ٢١٩.

٩. در نسخه ناسخ به اشتباه «الشهية» نوشته، به تصحیح قیاسی به «التشبهية» تغییر یافت.

١٠. ميم: - بل.

وتعلم أنها لم يختلف أوضاعها وحركاتها ومواضعها بالطبع، إلا وليست من<sup>١</sup> طبيعة واحدة، فإن هذه كلها من مقتضيات الطباع فاختلفا بدّل على اختلاف مقتضياتها،<sup>٢</sup> بل هي من طبائع شتى، وإن جمّعها<sup>٣</sup> كونها بحسب القياس إلى الطباع العنصرية طبيعة خامسة.

فإن<sup>٤</sup> مختلفة الأنواع؛ لاختلافها بالظهور النوعية، لكن يجمعها<sup>٥</sup> معنى مشترك يقتضي اشتراكها في استدارة الأشكال والحركات، وامتناع زوالها عن الألوان والأشكال، وتلك الطبيعة العامة هي الطبيعة التي هي خامسة بعد الطباع الأربع العنصرية.

فيبقى لك أن تنظر هل يجوز أن يكون بعضها سبباً قريباً للبعض في الوجود، أم أسبابها الفاعلية تلك الجواهر المفارقة؟ ومن هاهنا توقع منا بيان ذلك.<sup>٦</sup>

#### هداية<sup>٧</sup>

إلى طريق خاص<sup>٨</sup> دالّ على أنّ الجسم الحاوي من الأجسام العالية لا يكون علّة للجسم المحوي منها.

اعلم أنا إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل، فإنما يصدر عنه إذا صار شخصه ذلك الشخص المعين، فإنّ الطباع النوعية ما لم تكن أشخاصاً معينة لم توجد في الخارج، وما لا يكون موجوداً في نفسه لا يكون علّة لوجود غيره.

فلو كان جسمٌ فلكي علّة لجسمٍ فلكي يحويه، لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلّة وجدتها الإمكان؛ وأما الوجود والوجوب فبعد وجود العلّة ووجوبها؛ ولكنّ وجود المحوي وعدم الخلاء في الحاوي هما معاً لا معية المصاحبة الاتفاقية، بل معية بحيث لا يمكن أن

١. ميم: - من.

٢. سين: مقتضاها.

٣. ميم: جمعها.

٤. سين: فهي إذن.

٥. سين: بجمعها.

٦. سين: ذلك + لك.

٧. سين: إشارة.

٨. در متن نسخه سين «إشارة إلى طريق خاص» نوشته، ولی در حاشیه به «هدایه» اصلاح شده است. در نسخه مل «إلى طريق خاص» جزء متن نیست.

ينفك أحدهما عن الآخر؛ فإتھما لا يتخالفان في الوجود والإمكان، ولو تخالفا فيه لا يكون انفكاكھما والمحوي من حيث هو ملاء لا يتصور الامع نفي ما يتصور من الخلاء، وذلك التفي لا يتصور إلا مع تصور المحوي، من حيث هو ملاء

فإذا اعتبرنا تشخص الحاي العلة، كان معه للمحوي إمكان؛ لأن تشخص العلة متقدم في الوجود والوجود على تشخص المعلول؛ فلا يخلو إما أن يكون عدم الخلاء واجباً مع وجوبه، أو غير واجب مع وجوبه، فإن كان واجباً مع وجوبه كان الملاء المحوي واجباً مع وجوبه؛ لعدم تخالفهما في الوجود والإمكان المؤدي إلى جواز الانفكاك.

وقد بان أنه يكون ممكناً مع وجوبه هذا خلف، وإن كان عدم الخلاء غير واجب، فهو ممكن في نفسه واجب بعلّة<sup>١</sup> فالخلاء غير ممتنع بذاته بل بسبب، وقد بان أنه ممتنع بذاته فليس شيء من السماويات<sup>٢</sup> علة لما تحته وللمحوي فيه، وحاصل البرهان أنه كلما<sup>٣</sup> كان المحوي معلولاً للحاي كان واجباً لذاته لا واجباً بغيره، والتالي باطل فالمقدم مثله، وبيان الشرطية ظاهر من المقدمات المذكورة.

وأما أن يكون المحوي علة لما هو أشرف وأقوى وأعظم منه، أعني الحاي فغير مذهب إليه بوهم، فإن العلة أتم وجوداً من المعلول؛ لاستغنائها عنه واقتقاره إليها، والمحوي لكونه أضعف من الحاي<sup>٤</sup> وأبعد عما من شأنه أن يتغير ويفسد منه.

وأعظم من جهة الصورة والمقدار، فلا يذهب الوهم إلى إسناد العلية إليه ذهابه إلى استنادها إلى الحاي؛ إذ ليس في ذلك مناسبة أو مشابهة للحق بوجه، وليس استناد العلية إلى المحوي مع كونه غير مشابه للحق بواقع.

ولا هو ممكن أيضاً على ما سيأتي من بيان امتناع كون الجسم علة لجسم على الإطلاق، وقد تبين عدم علية الحاي للمحوي من وجه آخر، وهو أن الحاي لا يصح حصول المحوي منه دون تعيين هويته، ولا يتعين إلا<sup>٥</sup> بوضعه وحيزه، وهما لا يتعيانان إلا بما تحته فيتحصل معلوله قبل فاعليته وهو ممتنع.

١. ميم و سين: بغيره.

٢. سين: السماويات.

٣. بدل: كل ما.

٤. ميم و سين + الذي هو.

٥. ميم: - إلا.

## وهم وتنبية

ولعلك تقول: هب أن علة الجسم السماوي غير جسم، فلا بد من أن تقول: إنه يلزم من غير الجسم حاوٍ ومحوي، سواء كان الحاوي والمحوي صادرين عن واحد. لكن شرطين يتقدم فهما شرط الحاوي على شرط المحوي، كما يكون ذلك الواحد هو العلة الأولى. لكن يصدر عنه الحاوي بشرط هو صدور بعض العقول عنه، والمحوي بشرط هو صدور عقل آخر بعد ذلك العقل في مرتبة العلية والمعلولة، أو عن اثنين هما عقلان مختلفان يتقدم أحدهما، وهو علة الحاوي على الآخر، وهو علة المحوي.

ولا محالة أن إمكان الخلاء مع وجود الحاوي قد يعرض هاهنا - كما عرض فيما مضى ذكره -؛ لأنك تجعل للحاوي وجوداً عن علة قبل وجود المحوي.

فاسمع واعلم أن الحاوي إنما كان وجوده يصحب إمكان المحوي إذا كان علة تسبق المحوي، فيكون للمحوي مع وجوده إمكانٌ حين يتحدد بوجوده السطح، الذي هو مكان المحوي، فلا يجب معه ما يملأه<sup>١</sup> إن كان ما يملأه<sup>٢</sup> معلولاً، بل يجب بعده.

وأما إذا لم يكن الحاوي علة، بل كان مع العقل الذي هو العلة بالمعية الاتفاقية لم يجب أن يسبق تحدد سطحه الداخل وجود الملاء الذي فيه؛ لأنه ليس هناك سبق زمني أصلاً. وأما السبق الذاتي فإما يكون للعلة، لا لما ليس بعلة، بل هو مع العلة بالمعية الاتفاقية، فإن ما مع المتقدم بالمعية المذكورة لا تلزم أن تكون متقدماً، بل نقول: إن الحاوي والمحوي وجبا معاً عن شئين،<sup>٣</sup> وليس للحاوي تقدم بالطبع على المحوي كتقدم الواحد على الاثنين، فإن المتأخر بالطبع يستلزم المتقدم به من غير عكس، والمحوي بحسب ذاته المجزءة عن الإضافة لا يستلزم الحاوي، فلا يتصور التأخر بالطبع فيه.<sup>٤</sup>

١. ميم: - المقل.

٢. سين: يتجدد.

٣. أي: يملأ المحوي.

٤. ميم: - إن كان ما يملأه.

٥. مل: سبين.

٦. نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٢٣٣، چاپ نشر كتاب.

وهمٌ وتنبيةٌ

أو لعلك تريد هذا التشكيك<sup>١</sup> تقريراً، فتقول: إذا خرج - على الأصول التي تقررت، أنه قد يوجد عن<sup>٢</sup> غير جسم شينان حاوٍ، وأخر غير جسم يوجد عنه هذا الآخر المحوي، فيكون وجوب الحاوي مع وجوب الغير الجسم الآخر بالذات؛ لأنهما صدرا معاً<sup>٣</sup> عن علّة واحدة فوجبا عنها معاً، ولكن المحوي معلول لغير الجسم الآخر، فإنه إذا اعتبرت له معية مع هذا الآخر كان ممكناً، فيكون في حال ما يجب الحاوي، فالمحوي ممكن؛ لأننا نعلم قطعاً أنه إذا لم يكن مع وجوب أحدهما الذي هو علته واجباً، فلا يكون مع وجوب الآخر الذي هو الحاوي أيضاً واجباً. فجوابك: أن هذا هو المطلوب<sup>٤</sup> الأول عند التحقيق، وجوابه ذلك بعينه لكن مع مزيد إيضاح، فإن المحوي إنما هو ممكن بحسب قياسه إلى الآخر الذي هو علته، وذلك القياس لا يفرض فيه إمكان الخلاء بوجه، إنما يفرضه تحدّد الحاوي في باطنه.

ثمّ تحدّد الحاوي لا سبق له على المحوي، وليس كلّما هو بعد مع فهو بعد<sup>٥</sup>؛ لأنّ القبليّة والبعدية إذا كانتا بحسب العلّية والمعلولية فحيث لم تكن<sup>٦</sup> عليّة ولا معلولية، لم تجب بعدية ولا قبليّة. ولما لم يجب أن يكون ما مع العلّة علّة، لم يجب أن يكون ما مع القبل بالعلّة قبلاً، اللهم إلا بالزمان<sup>٧</sup>.

١. سين: الشك.

٢. ميم: من.

٣. سين: معا صدراً.

٤. سين - معاً.

٥. ميم و مل و سين: الطلب.

٦. ميم: - بعد.

٧. ميم و سين: لم يكن.

٨. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: هذا الوهم هو الوهم المذكور في الفصل السابق مع زيادة بيان. وهي أن الحاوي والعقل الذي هو علّة المحوي لما صدرا معاً عن علّة واحدة فقد وجبا عنها معاً، والمحوي ليس مع وجوب أحدهما الذي هو علته واجباً. فلا يكون مع وجوب الآخر الذي و الحاوي أيضاً واجباً. وحينئذ يعود المحذور. والتنبية للجواب هو الذي سبق مع مزيد إيضاح، و هو غني عن الشرح. نك: شرح الإشارات والتنبهات، ج ٣، ص ٨١٥. در شرح ابن كمنه دقت شود. همین عبارت با تغییر مختصر الفاظ آمده است.

## وهم وتنبيه

ولعلك تقول: إن الحاوي والمحوي جميعاً بحسب اعتبار نفسيهما غير واجب الوجود، فخلو مكائيهما غير واجب الوجود.

فاسمع أن هذين إذا أخذاً معاً ممكنين لم يكن هناك تحدّد لشيء، ولا مكان إن لم يملأ كان خلائاً. إنما يعرض ما يعرض إذا كان محدّداً، فيلزم مع تحديده أن يكون الحدّ محيطاً بملأه أو غير محيط به، فيكون خلائاً.<sup>٢</sup>

## إشارة

## «في علّة الحاوي والمحوي»

وهذا القول المبرهن به على امتناع كون الحاوي علّة للمحوي واحد بعينه، سواء تسببت التقدّم إلى صورة الجسم الحاوي، أو نفسه التي تكون كصورته، أو يكون هي<sup>٣</sup> مبدأ لصورته أو بسبب التقدّم إلى جملته، فإن استلزام إمكان الخلائ حاصل مع الجميع؛ لأنّ العلّة ما لم يتم وجودها لا يكون علّة. وأي هذه الأشياء يفرض علّة فإنه لا يتم موجوداً إلا مع الجميع.

## تذنيب

يشتمل بعد التصريح بنتيجة ما مضى على<sup>٤</sup> إيراد برهان عامّ دالّ على امتناع كون جسم ما علّة لجسم آخر كيف كان؛ قد استبان ممّا مضى أنه ليست الأجسام السماوية عللاً بعضها لبعض، وإن كان كون المحوي ليس بعلة للحاوي لم يتبين إلا بوجه إقناعي لا برهاني.

وأنت أيضاً إذا فكّرت مع نفسك علمت أن الأجسام إنما تفعل بصورها؛ لأنّ الجسم إنما يوجد بالفعل بصورته ولا يكون فاعلاً إلا إذا كان موجوداً بالفعل، ولا يمكن أن يفعل عاداته<sup>٥</sup>؛ لأنّه يكون بها موجوداً بالقوّة ومن حيث هو لذلك فلا يصدر عنه فعل.

١. ميم: فيلزم.

٢. أنّ الخلائ ليس بممتنع الوجود... إلخ. نك: طوسي، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٢٣٦. خواجه نيزاين «إشارة» را شرح نكرده و به وضوح آن واگذاشته است.

٣. ميم: هي.

٤. ميم: على + ان.

٥. ميم: بمادته.



والصُّور القائمة بالأجسام، وهي الجسميّة والتوعيّة، والصُّور التي هي كمالية لها وهي النفوس، إنّما تصدر عنها أفعالها بتوسُّط ما فيه قوامها، فإنَّ الصُّور الجسميّة والتوعيّة<sup>١</sup>، كما أنّ قوامها بموادّ تلك الأجسام فلذلك ما يصدر عنها بعد قوامها إنّما تصدر بواسطة تلك الموادّ. فتكون بمشاركة من الوضع، ولهذا لا يُسخَّن النار أي شيء اتفق، بل ما كان ملاقياً لجرمها أو كان من جرمها بحال ما، ولا يستضيء بالشمس إلا ما كان مقابلاً لها.

وأما النفوس التاطقة وإن كان قوامها بذواتها لا بموادّ الأجسام، فهي من حيث هي نفوس إنّما يفعل بواسطة الجسم؛ فإنّها إنّما جعلت خاصّة بجسم بسبب أنّ فعلها من حيث اختصاصها بذلك الجسم لا يتمّ إلاّ به ومنه، وإلاّ لكانت مفارقة الذات والفعل جميعاً له، فلم يكن نفساً بالقياس إليه، هذا خلف.

ولا توسُّط للجسم بين الشّيء وبين ما ليس بجسم من هيولى أو صورة؛ لأنّ ما لا يفعل إلاّ بمشاركة الوضع<sup>٢</sup> لا يمكن أن يكون فاعلاً لما لا وضع له، وإلاّ لم يكن فعله بمشاركة الوضع، وهو خلف أيضاً، فالجسم لا يوجد الهيولى ولا الصُّورة اللّذنين هما جزءا الجسم، حتّى يوجد هما أولاً فيوجد بهما الجسم؛ إذ علّة الجسم لا بدّ وأن يكون أولاً علّة لجزئيه اللّذين هما مادّته وصورته كما تقرّر ذلك فيما مرّ.

فإذن الصُّور الجسميّة لا تكون أسباباً لهيوليات<sup>٣</sup> الأجسام، ولا لصورها، بل لعلّها تكون مُعدّةً لأجسام آخر لصور ما تتجدّد عليها، أو أعراض بأن يجعل للمادّة استعداد قبول صور أو أعراض تفيض عليها من المفارق، كالتار المعدّة لما يجاورها من الماء بتسخنّها إياه لقبول صورة هوائية متجدّدة على تلك المادّة، وكالشمس التي تعدّ بمقابلتها لحصول السخن مع بقاء تلك السخونة موجودة بعد زوال الشمس عن المقابلة، ومن الإقناعات في امتناع علّية جسم لجسم المفتقرة في إفادتها اليقين إلى معاضدة حدس كوننا بحدّ أشرف الكواكب وأعظمها أصغر فلكاً من كبيرٍ ممّا فوقه، كالشمس والمريخ والمشتري وزحل، كما دلّ عليه علم الهيئة.

ولو كان الأعلى منها علّة للأسفل لما صحّ أن يكون الشمس أعظم جرمًا وأتمّ نورية ممّا فوقها، فتكافؤ الفلكيات من وجوه مختلفة دلّ على عدم علّية بعضها لبعض، وكذا<sup>٤</sup> التغالب الموجود في

١. سين: النوعيّة الجسميّة.

٢. ميم: و.

٣. ميم: - لا يكون.

٤. مل: لهيولات.

٥. سين: كذا.

الأجسام العنصرية وكون كل منها تنقلب إلى الباقي بحسب غلبه كفيّاتها، وأيضاً فإنّ النّفس الناطقة التي لنا إذا كانت مع كونها جوهراً مجرداً حياً تقصر عن اتحاد الجسم فكيف لا يقصر الجسم الذي هو جوهر منبت عن إيجاد جسم.

### هدايةً وتحصيل

فقد بانّ لك أنّ جواهر غير جسمانيّة موجودة؛ وأنّه ليس واجب الوجود إلاّ واحداً فقط، لا يشارك شيئاً آخر في جنس ولا نوع، فلا يقال على كثيرة لا قول الأجناس ولا قول الأنواع، فتكون هذه الكثرة من الجواهر غير الجسمانيّة معلولة لواجب الوجود؛ لأنّ كلّ ما عداه، فهو ممكن ومعلول له، وإفادة هذا هو المعنى بالهداية هاهنا.

وقد علمت أيضاً أنّ الأجسام السماويّة معلولة لعلل غير جسمانيّة، فتكون هي، أعني تلك العلل، من هذه الكثيرة التي هي جواهر عقليّة. وقد علمت أنّ واجب الوجود لا يجوز أن يكون مبدءاً لاثنتين معاً إلاّ بتوسّط أحدهما، ولا يجوز أيضاً أن يكون مبدءاً للجسم إلاّ بتوسّط، وكذا للنّفس.

فيجب إذن أن يكون المعلول الأوّل منه جوهراً من هذه الجواهر العقليّة واحداً؛ وأن تكون الجواهر العقليّة الأخر بتوسّط ذلك الواحد، وأن يكون السماويّات بتوسّط العقليّات. وهذه الأحكام الثلاثة المثبّته<sup>١</sup> على تلك الأصول الممهّدة هي المراد بالتحصيل في هذا الموضع، ويتحصّل من ذلك أيضاً عدّة فوائد، فإنّه إذا ثبت أنّ الصّادر الأوّل عن الواجب هو العقل لم يجر أن يصدر عنه شيء آخر بغير واسطة؛ لاستحالة صدور شينين عنه<sup>٢</sup> معاً، فيمتنع أن يحرك مباشرة، وأن يكون علّة للنّفس بغير واسطة، إلى غير ذلك من المهمّات.

### زيادةً تحصيل

وليس يجوز أن ترتّب العقليّات ترتّبها، ويلزم الجسم السماوي عن آخرها؛ لأنّ لكلّ جسم سماوي مبدءاً عقليّاً؛ إذ ليس الجرم السماوي بتوسّط جرم سماوي، ولو انقطعت العقول قبل

١. سين: على إيجاد؛ ميم: عن إيجاد.

٢. ميم وسين: المبيته.

٣. سين: - عن.

٤. نك: نسخة اصل. ص ١٨٣.

انقطاع السماويات لبقي ما يختلف من السماويات<sup>١</sup> غير مستند إلى علة؛ لأنه لا يمكن أن يستند إلى غير العقول.

فيجب أن تكون الأجرام السماوية تبدئي في الوجود مع استمرار باقي في الجواهر العقلية من حيث لزوم وجودها، نازلة في استفادة الوجود مع نزول السماويات مع احتمال مساواتها في العدد أو مقارنتها أو انقطاعها قبله انقطاع العقول أو معه أو مساوقتها في مراتب العلية والمعلولية أو عدم مساوقتها<sup>٢</sup>، بل الجزم حاصل بأن العقول لا يكون أقل عدداً من الأفلاك وما عدا ذلك من الأحكام المذكورة مما لا يصل إليه عقولنا.

### زيادة تحصيل

في بيان كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الأول فمن الضرورة إذن<sup>٣</sup> أن يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي معاً، ولولا ذلك لما وجب صدور الأجرام السماوية<sup>٤</sup> عن الجواهر العقلية مع استمرار وجود تلك الجواهر. فالفلك الأول صادر مع بعض العقول عن عقل آخر، إما أول<sup>٥</sup> العقول أو لا أولها.

ومعلوم أن الاثنين إنما يلزمان من واحد من حيثيتين وتكثر الجهات والاعتبارات يمنع في المبدأ الأول؛ لأنه واحد من كل جهة، متعال عن أن يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات متكثرة، كما مر، وغير ممتنع في معلولاته ذلك، ولا حيثيتي اختلاف<sup>٦</sup> هناك إلا ما لكل شيء منها أنه بذاته إمكاني الوجود، وبالأول واجب الوجود، وأنه يعقل ذاته ويعقل الأول، فإن الذي يصدر عن الأول له هوية مغايرة للأول لا محالة، ومفهوم كونه صادراً عن الأول غير مفهوم كونه ذا هوية ما، فالصادر عن الأول هو الوجود ويلزمه أنه ذا هوية، ويُسمى بالماهية، وهي تابعة للوجود من هذا الاعتبار؛ لأن المبدأ الأول لو لم يفعل شيئاً لم يكن ماهية أصلاً والوجود تابع لها من حيث العقل وقياس الماهية وحدها إلى الوجود يعقل الإمكان، وقياسها لاوحدها، بل بالنظر إلى المبدأ الأول يعقل الوجوب بالغير، وباعتبار كون الوجود الصادر عن الأول وحده، قائماً بذاته يلزمه أن يكون عاقلاً

١. سين: السماويات.

٢. ميم: - في مراتب العلية والمعلولية أو عدم مساوقتها.

٣. سين: أيضاً.

٤. سين: السماوية.

٥. ميم: - أول.

٦. سين + وجود.

لذاته. وباعتبار ذلك له مع الأوّل يلزمه أن يكون عاقلاً للأوّل. فهذه ستة أشياء. الوجود والماهية منها مجموعهما هو المعلول الأوّل. والأربعة الباقية لوازمه.<sup>١</sup>

فيكون بما له من عقله الأوّل - الموجب لوجوده - وبما له من حاله عنده. وهو حدوث وجوده به وبجمعهما حال المعلول بالقياس إلى مبدأه. مبدء الشيء؛ وبما له من ذاته مبدء الشيء آخر.

ولأنه أعني العقل الأوّل مع جميع كمالاته اللازمة له معلول، فلا مانع من أن يكون هو مقوماً من مختلفات وكيف لا وله ماهية إمكانية ووجود من غيره واجب؟ مقومان والإمكان والوجود وصفان لازمان لهما.

ثمّ يجب أن يكون الأمر الصوري منه. وهو الكمال الفاضل عليه من مبدأه؛ إذ هو بالصورة<sup>٢</sup> أشبه. مبدءاً للكائن الصوري، والأمر الأشبه بالمادة. وهو الحال الذي له في ذاته؛ إذ ذاته بالمادة أشبه مبدءاً للكائن المناسب للمادة؛ لوجوب كون المعلول مشابهاً للعلّة ومناسياً لها. فيكون إذن بما هو عاقل للأوّل - الذي وجب به - مبدءاً لجوهر عقلي، وبالأخر مبدءاً لجوهر جسماني. ويجوز أن يكون للأخر تفصيل - أيضاً - إلى أمرين، يصير بهما سبباً لصورة ومادة جسميتين، فإنّ الحال التي للمعلول الأوّل من ذاته منها ما هي حال له من حيث هو بالقوة وهي الهوية والإمكان. ومنها ما هي حال له من حيث هو بالفعل وهي الوجود والتعقل بالذات. فتصير بماله من حيث كونه بالقوة مبدءاً لهيولى الفلك التي تكون الفلك بها فلكاً بالقوة. ولأجل كون الماهية والإمكان عديمين في ذاتيهما وجودين بغيرهما كانت المادة عديمةً بانفرادها وجوديةً بالصورة. ويصير بما له من حيث كونه بالفعل مبدءاً لصورة الفلك التي هو بها بالفعل ولأجل كون الماهية متقدمة على الوجود من حيث العقل متأخرة عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة على الصورة من وجه متأخرة عنها من وجه.<sup>٣</sup>

ولأجل كون الوجود أقرب إلى المبدأ في الترتيب كان للصورة ما يقوم بالعلية على المادة. فالكل معلول للمبدأ الأوّل لكن منها ما هو صادر عنه بغير واسطة وهو ذات واحدة يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده داخله في مبدأ قوامه، وتلك الذات الواحدة معهما تتبعها من كمالاتها يعبر عنها

١. نك: شرح الإشارات والتشبهات ج ٣، ص ٢٤٤. همان مباحث شرح خواجه است بانديكي تغيير در مفردات و جملات در لين جا آمده است.

٢. ميم و سين: وجوب.

٣. سين: بالضرورة.

٤. ميم: - من وجه.

بالمعلول الأول، وهو بهذا الاعتبار مقوم من مختلفات وإن كان الصادر الأول على الحقيقة هو الذات الأحدثية، ومنها ما هو صادر عنه بواسطة أو وسائط هي شروط معدة لإفاضته تعالى؛ فإنه لا مانع [من] أن يكون الواحد يلزم عنه شيء واحد، ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال أو صفة أو معلول، ويكون ذلك أيضاً واحداً.

ثم يلزم عنه لذاته شيء وبمشاركة ذلك اللازم شيء آخر، فنحصل من هناك كثرة كلها تلزم ذاته، وكون الإمكان والوجوب وغيرهما عدميات لا يمنع من كونها شروطاً وحيثيات يختلف أحوال العلة الموجودة بها؛ وإنما يمنع كونها عللاً مستقلةً بأنفسها، ولذلك لا يلزم من اشتراكها تساوي ما يلزم باعتبارها.

هذا لو كانت كلها مقولة بالتواطؤ<sup>٢</sup> مع أن الحق أن معها<sup>٣</sup> ما يقال بالتشكيك، كما عرفت، فلا يلزم تساوي لوازمها، ولو كانت عللاً مستقلةً لها ولا يجوز أن يصدر الكثرة عن الواجب لذاته، فاعتبار ما يصدق عليه من السلوب والإضافات، فإنها إنما يعقل بعد ثبوت الغير، فلو جعلت مبدء الثبوت الغير لكان دوراً، وهذه الاعتبارات في العقل الأول إنما جعلت مثالا وأنموذجاً تمهيداً لكيفية صدور الكثرة عن الواحد لاعلى وجه الجزم والقطع وعدم الاحتمال لاغيرها.

ويدل على ذلك أن الكواكب التي يقال إنَّها في الفلك الثامن وهي التي تُسمى بالكواكب الثلاثة<sup>٤</sup> ثبوت نسبة أوضاعها بعضها من بعض هي على كثرتها كل واحدٍ منها له خصوصية ليست لشيء من باقيها، فلا يكفي في صدورها جهة أو جهات محصورة العدد، سواء كانت تلك الكواكب من نوع واحدٍ أو لم يكن.

ثم إن في كل فلكٍ كلِّي كراتٍ كثيرة، ولكل واحد منها طبيعة وحركة<sup>٥</sup> غير ما للآخر بعضها محيط بالأرض وبعضها غير محيط بها، فيشتمل كل واحد من الأفلاك الكائنة على موادٍ وصور وأشكال و مقادير، وله مع ذلك نفس مديرة أو نفوس، وهذا كل لا يمكن حصوله من الجهات التي ذكرها فقط، ولا سبيل لنا إلى حصر العقول في عدد، وكون العقل تعقل ذاته ليس بأمر زائدٍ على ذاته؛ إذ ليس للمجردات ماهية وراء كونها عاقلة لذاتها، فلا يصح اعتباره في توسط العلية اعتباراً زائداً على ما عداه من الاعتبارات المذكورة.

١. سين: من.

٢. ابن حرف در هر دو نسخه نیامده است. ولی سیاق عبارت چنین اضافه را اقتضا می کند.

٣. ميم: بالسوامع.

٤. ميم و سين: منها.

٥. ميم و سين: الثابة.

٦. ميم: حركة وطبيعة.

وهم وتنبية<sup>١</sup>

وليس إذا قلنا: «إن الاختلاف» الذي في الوجودات لا لممكنه «لا يكون إلا عن اختلاف» في العلل باعتبار الحيثيات المذكورة في العقل، يجب أن يصحّ عكسه، حتى يكون الاختلاف الذي في ذات كل عقل باعتبار تلك الحيثيات يُوجب وجود مختلف، حتى يصدر عن كل عقل عقل وفلك معاً، ويتسلسل ذلك إلى غير النهاية، ولا ينقطع عدد العقول ولا عدد الأفلاك.

فإنك تعلم أن الموجب لا ينعكس كلياً، فلا يلزم من صدق: «كل مختلف هو عن مختلف» صدق: «كل ما هو عن مختلف فهو مختلف» والعلّة في كونه لا يلزم من كل عقل ما يلزم من غيره من العقول عدم اتفاق العقول في الأنواع.

## تذكير

فالأول يُبدع جوهرًا عقلياً هو بالحقيقة مبدع؛ إذ ما عداه إنما صدر عن الأول بتوسطه فلا يكون مبدعاً، فإنّ الإبداع هو اتحاد<sup>٢</sup> شيء بلا توسط شيء آخر، وبدع بتوسطه جوهرًا عقلياً وجرماً سماوياً من غير حكم بوجود كون المتوسط بين الأول وبين أول الأجرام السماوية هو عقل واحد أو أكثر، وليس ذلك بإبداع على الحقيقة إذا نسب إلى الواجب لذاته، بل إنما يكون إبداعاً إذا لوحظ صدورهما عن الواسطة لا عن الواجب بتوسطها.

وكذلك يصدر عن ذلك الجوهر العقلي عقل آخر وفلك آخر، وهكذا حتى تتمّ الأجرام السماوية وتنتهي إلى جوهر عقلي لا يلزم عنه جرم سماوي.

## إشارة

«في صدور هيولى العناصر وصورها عن العقل الفعال»

إلى بيان ترتب صدور ما في عالم الكون والفساد عن مبادئها، فيجب أن تكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الأخير، وهو المُسمى بالعقل الفعال، أما وجوب لزومها عن عقل: فلأنّ الجسم وما يتعلّق به لا يكون علّة فاعليّة لجسم ولا لهيولى جسم، لما مرّ. وأنا كون ذلك العقل أخيراً

١. نك: نسخة اصل، ص ١٨٥.

٢. سين: - صدق كل ما هو عن مختلف.

٣. ميم وسين: إيجاد.

فالحكم به إنما هو من طريق الأنسب والأشبه كونه علة لا دون<sup>١</sup> ما في الوجود لا من طريق الجزم واليقين.

ولا يمتنع أن يكون للأجرام السماوية التي هي للأفلاك والكواكب، ضرب من المعاونة فيه لا بمعنى أنها جزء علة اليهولى المذكورة حتى تكون شريكة للعقل الفعال في إفاضة أصل وجودها، بل هو بمعنى أنها معينة في جعل ذلك الوجود بحيث يقبل التغيير والحركة في حدّه، ولا يكفي ذلك في استقرار لزومها ما لم تقترن بها الصُّور، كما عرفت.

وأما الصُّور فتفيض أيضاً من ذلك العقل<sup>٢</sup>، ولكن تختلف في هيولائها<sup>٣</sup> بحسب ما يختلف من استحقاقها لها، بحسب استعداداتها المختلفة، كاستعداد مادة الماء فينصب<sup>٤</sup> بسبب إفراط تسخينه لقبول الصورة الهوائية، فصارت مستحقة لقيضان تلك الصورة عليها من العقل الذي هو مبدأها، وكذا غيره، ولولا هذه الاستعدادات لكان تخصص المادة بصورة دون صورة ترجيحاً من غير مرجح، فحصول تلك الاستعدادات الخاصة المختلفة لا يبد<sup>٥</sup> وأن يرجع إلى اختلاف أوضاع العلويات وحركاتها كما سيحققه.

ولا مبدأ لاختلافها<sup>٦</sup> إلا الأجرام السماوية بتفصيل ما يلي جهة المركز ممّا يلي جهة المحيط حتى ينفصل حشو الفلك الأخير إلى أربع كرات للعناصر الأربعة؛ وبأحوال تدقّ عن إدراك الأوهام تفاصيلها، وإن قطنت لجملتها. وهناك توجد صور العناصر عن مبدأها المفارق.

وتجب فيها، أعني في العناصر، بحسب نسبتها من السماوية، كمحاذاة الشمس لموضع من الأرض المقتضية لإضائته المقتضى لسخنه الموجب لتخلخله وإصعاده الموجبان لإخراجه من موضعه المسبب لامتزاجه بغيره، ومن أمور منبعثة من السماوية، كالهياة الفائضة على الصُّور والنُّفوس التي بعد<sup>٧</sup> موضوعاتها؛ لأن يكون مبادئ أفعال تخصصها امتزاجات مختلفة الإعدادات لقوى هي تُعدّها<sup>٧</sup>. وهناك تفيض النُّفوس النباتية والحيوانية والناطقة، من الجوهر العقلي الذي يلي هذا

١. سين: إلا.

٢. ميم: - العقل.

٣. ميم و سين: هيولياتها.

٤. ميم: - فينصب.

٥. ميم و سين: لاختلافاتها.

٦. ميم: بعض.

٧. سين: بعدها.

العالم. وعند الناطقة يقف ترتيب وجود الجواهر العقلية، وهي المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنية بأن يقيدوها الاستعداد، وإلى ما يليها من الإفاضات العالية كون كمالاتها متأخرة عن وجودها.

وهذه الجملة وإن أوردناها على سبيل الاقتصار، فإن تأملك ما أعطيته من الأصول يهديك سبيل تحققها من طريق البرهان، وضابطك في سبب حدوث كل حادث هو أنه لا يجوز أن يكون وجوده بعلة دائمة، وإلا لكان وجوده في بعض الأحوال دون البعض ترجيحاً من غير مرجح، فلا بد من توقفه على حادث، وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر، وهكذا إلى غير النهاية، وهذه الحوادث لا يجوز اجتماعها في الوجود؛ لاستحالة وجود أمور مترتبة بالطبع إلى غير النهاية معاً، وكل حادث سبقه آخر لا إلى أول والسابق لا يجوز أن يكون علة تامة لوجود اللواحق؛<sup>١</sup> لأنه غير موجود حالة وجوده، فلا بد وأن يكون العلة التامة لوجوده مركبة من موجود دائم الوجود ومن سبق حادث آخر. وأنت تعلم من الأصول التي سبقت أن تلك العلة الدائمة لا بد وأن تكون مجردة وهي التي تسمى بالعقل الفعال.

ثم الحادث إذا حصل وله علة ثبات فنسبته إليها ليست دائمة وإلا لدامت، ولكنها حادثة فلتنسبة علة حدوث وثبات.

ثم يعود الكلام في<sup>٢</sup> نسبة النسبة في نسبتها إلى علة الثبات ويتسلسل العلل الثابتة إلى غير النهاية، فلا بد من وجود شيء يbane<sup>٤</sup> على سبيل الحدوث بمعنى أن ماهيته هي الحدوث والتجدد، ولا مفهوم له وراء ذلك، فدوام هذه الماهية وثباتها هو دوام الحدوث وثباته، وذلك الشيء هو الحركة الدائمة.

ولو فرض انقطاعها في حاله لاستحال بعدها حدوث حادث، فإنه إذا لم يحدث في حالة فما الموجب لحدوثه بعدها، فيفتقر إلى حادث وذلك الحادث يفتقر أيضاً إلى مثله، فلم يتصور الحدوث.

ومهما فرضت حركة دائمة انقطع الاستفهام بـ«لِمَ» ولا بد وأن يكون هذه الحركة دورية وإلا للزم انقطاعها، كما علمت، فلا حادث إلا وهو منفعّل عن حركات السماويات، ولهذا لو كانت السماويات أو شيء منها حادثاً لا فتقرت إلى أفلاك أخرى متحركة على الدوام حركة دورية، فيكون هي التي كلامنا

١. ميم و سين: تفيدها.

٢. سين: اللاحق.

٣. ميم و سين: إلى.

٤. ميم و سين: نباته.

٥. سين: - هو.



فيها، فالسماويات ثابتة دائمة على حالة واحدة في ذاتها وأعراضها الفارقة، لكن يحصل بحركاتها المختلفة اختلاف إضافات لها، كالتثليث والتربيع والتسديس<sup>١</sup> والمقارنة والمقابلة وأصناف من الاختلافات في مطارح شعاعاتها وامتزاجات تقع بينها ليس في قوّة البشر استيفاء جميعها؛ وتلك حصلت الاستعدادات المختلفة في عالمنا هذا، فالخير فائض على الكلّ من المبدأ الأول بواسطة العقول والفيض عامّ والمبادئ العالية لا تتخلّ بالإفادة، وإنما لا يحصل بعض الكمالات لتصور في القابل لا لمنع من جهتها.

ولا يفتقر هذه الحركة إلى علّة حادثة؛ لكونها<sup>٢</sup> ليس لها ابتداء زمني، فهي دائمة باعتبار. وبه استغنت عن العلّة الحادثة وحادثة باعتبار وبه كانت يستند الحادثات، فإنّ المراد بالحادث الذي هو موضوع قولنا: كلّ حادث فله علّة حادثة هو الماهية التي عرض لها الحدوث والتجدّد من حيث هي معروضة له والحركة ليست كذا، بل هي حادثة لذاتها، بمعنى أنّ ماهيتها هي الحدوث والتجدّد، فبإذا كان ذلك الحدوث أو التجدّد أو التغيّر بأيّ عبارة ثبت أن يغيّر عنه دائماً لم يكن مفقراً إلى أن يكون عليه حادثة<sup>٣</sup> إلا إذا عرض له تجدد وتغيّر زائدان عليه، كالحركة الحادثة بعد أن لم تكن بخلاف المتصلة الدائمة وحدوث العلّة الذي يفتقر إليه المعلول الحادث لا يلزم أن يكون حدوثاً زائداً وإلا لم يصحّ استناد الحوادث إلى الحركة الدائمة.

والحاصل أنّ كلّ واحد من المتغيّرات تنتهي إلى ماهية دائمة هي نفس التغيّر، وهي الحركة المعرّفة بأنّها هي<sup>٤</sup> يمتنع بيانها لذاتها، فلدوامها لم تكن علّتها حادثة، وكونها نفس التغيّر صحّ أن تكون علّة للمتغيّرات، ولولاها للزم من دوام تأثير<sup>٥</sup> الواجب لذاته في معلوله الأول دوام معلول معلوله<sup>٥</sup>، وكذلك حتّى لا<sup>٦</sup> ينتهي الأمر إلى الحوادث العنصرية البتّة، وللزم من وجوب حدوث علّة كلّ حادث عنصري تسلسل علل ومعلولات حادثة بوجوده<sup>٧</sup> موجود معاً لا نهاية لها، وللزم من عدمه أي شيء كان بعد

١. تربيع وتسديس: هر دو یک اصطلاح ریاضی و نجومی است. تربیع، یعنی چیزی را به چهار قسمت مساوی تقسیم کردن. حالت قرص ماه در شبهای هفتم و بیست و یکم را نیز تربیع می گویند. تسدیس، یعنی چیزی را به شش قسمت مساوی تقسیم کردن، قرار گرفتن یک سیاره در شصت درجه سیاره دیگر را نیز، تسدیس می گویند.

٢. میم: لکن.

٣. سین: هیأة.

٤. میم: تأثیر دوام.

٥. الجدید فی الحکمه، ص ٥٠٠.

٦. در هر دو نسخه «لا» آمده است، ولی احتمالاً زائد است.

٧. میم و سین: - بوجوده.

وجوده عدم علته وعدم علته كذلك إلى أن ينتهي الأمر إلى واجب الوجود لذاته. وهذه الفوارق كخب  
باطلة ووجود الحركة المستمرة لا يلزم شيء من ذلك.<sup>١</sup>

١. مباحث منطق شه راد شرح خواجه نيك: شرح الإشارات والتشبهات تحقيق: حسن زادة آملی، چاپ دوم: ح ٣٠٠ ص ٧٠٦-٨٥٦؛ ویدر شرح فخرالدين رزى، شرح الإشارات والتشبهات تحقيق: جعفرزاده ح ٣، ص ٤٠٥-٣٠٠؛ ویدر الإيهات من المحاکمات بين شرحى الإشارات فقط لشيخ رزى: ح ٣، ص ١٣٨-٣٢٢.

## النَّمط السَّابع في التَّجريد<sup>١</sup>

وفيه أربعٌ تشبيهات وتبصرة وثلاثة فصول مُعنَّونة «بزيادة تبصرة» وفصل مُعنَّونٌ «بتكلمة» لهذه الإشارات، وخمسة فصول مُعنَّونة «بوهم وتبيه» وفصل مُعنَّونٌ «بزيادة تبيه» وفصل مُعنَّونٌ «بوهم آخر وتبيه» وفصل مُعنَّونٌ «بحكاية وستة إشارات وتذنيبان» وفصل واحد مُعنَّونٌ «بتنبيه وإشارة» وفصل مُعنَّونٌ «بنكتة» ففصوله «سبعة وعشرون فصلاً».

### تنبيه

على مبدأ الوجود ومعاده ويقال<sup>٢</sup> النَّفس بعد الموت؛ تأمل كيف ابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف على مراتبه التي أولها بعد الوجود الواجبي مرتبة العقول، ثم مرتبة النفوس السمائية، ثم مرتبة الصُّور، حتَّى انتهى إلى الهيولى، التي للسمائيات، والتي هي مشتركة بين العناصر.

ثم عاد من الأخصّ فالأخصّ إلى الأشرف فالأشرف على مراتب، أولها مرتبة الأجسام التوعّية البسيطة من الفلك الأعلى إلى الأرض، وبعدها مرتبة الصُّور الأولى الحادثة بعد التركيب على اختلاف درجاتها، وبعدها مرتبة النفوس النباتية بأسرها، ثم مرتبة النفوس الحيوانية على اختلافها، حتَّى بلغ النَّفس الناطقة والعقل المستفاد، الذي هو آخر مراتبها، ومشمّل على صور جميع الموجودات كما هي اشتمالاً انفعاليّاً، كما اشتملت عليها<sup>٣</sup> العقول اشتمالاً فعليّاً فيه عاد الوجود إلى ما ابتدأ منه وارتقى إلى ذروة الكمال بعد ما انحطّ عنها.

ولما كانت النَّفس الناطقة التي هي موضوعٌ ما للصُّور العقلية<sup>٤</sup> التي هي كمالاتها الذاتية غير منطبعة في الجسم تقوم به، بل إنّما هي ذات آلة بالجسم على وجه لا يلزم منه احتياجها في وجودها، وكمالاتها المذكورة إليه؛ فاستحالة الجسم عن<sup>٥</sup> أن يكون آلة لها وحافظاً للعلاقة معها

١. نك: نسخه اصل، ص ١٨٧ ونسخه سين، ص ٢٤٢.

٢. در هر دو نسخه «أربعة» ثبت شده است، ولی از آن جا که در آردن کلمات شمارشی ملاک مفرد است و این جا هم مفرد «تبيهات» «تنبيه» است، و از این رو بر اساس قاعده باید «أربع» آورده شود.

٣. ميم و سين: بقاء.

٤. نك: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاکمات، ج ٣، ص ٢٤٤.

٥. سين: اشتمل عليه.

٦. ميم: الذي.

٧. مل: المعقولة.

٨. ميم: علي.

٩. ميم: آلة + يصير.

بالموت لا يضترّ جوهرها، بل يكون باقياً بما هو مفيد<sup>١</sup> الوجود من<sup>٢</sup> الجواهر الباقية العقلية التي لو عُدتمت لأذى عدمها إلى عدم واجب الوجود لذاته، وذلك محال.

وهذا وجه اختصاري، فإن أردت أن تُفرد<sup>٣</sup> لك بقاء النَّفس الإنسانيّة من طريق بقاء علّتها على وجه أبسط ممّا قد ذكر فاسمع: لو يطلب النَّفس بعد موت البدن الذي هو عبارة عن بطلان المزاج الذي به كان صالحاً لتصرّفات النَّفس فيه لافتقر بطلانها بعد وجودها إلى سبب هو غيرها؛ إذ الشّيء لا يقتضي عدم نفسه، وإلا لما وجد أصلاً، وذلك الغير إمّا وجودي أو عديمي لا جازيز أن يكون وجودياً؛ لأنّ ذلك الوجودي إن قارن وجود النَّفس وجوده لم يكن علّة تامّة لبطلانها، وإن لم يقارن فلعدمه مدخل في بقائها.

وكُلّ ما هذا شأنه، فإمّا أن يكون مقدّماً لها بمخالفتها ومزاحمتها على محلّها أو مكانها، أو لا يكون: والأوّل باطل؛ لأنّها لا محلّ لها ولا مكان لها والثّالي باطل أيضاً؛ فإنّ ما لا يمانع بنفسه فإمّا أن يستدعي وجود ممانع أو لا يستدعي فإن لم يستدع، فليس بمبطل، فإمّا نعلم قطعاً أنّ العلّة المعطية لوجود الشّيء إذا كانت باقية ولا مانع من حصول معلولها بمزاحمته على محلّ أو مكان لو كان ممّا من شأنه أن يكون فيهما، فلا بدّ وأن يكون ذلك الشّيء موجوداً معها، فلا تقدّم<sup>٤</sup> وهي موجودة؛ وإن استدعي وجود ممانع فذلك محال؛ لأنّه إذا امتنع وجود الشّيء امتنع وجود ما يقتضي وجوده، لكن وجود الممانع على المحلّ والمكان ممتنع؛ لامتناعها على النَّفس، فوجود ما يوجب وجود ذلك الممانع ممتنع أيضاً لهذا السبب، ولا جازيز أن يكون ذلك الغير المعدم<sup>٥</sup> للنَّفس عديمياً؛ إذ لو كان كذا لكان إمّا عدم ما ليس لوجوده مدخل في وجودها وهو محال؛ إذ ما هذا شأنه لا يوجب عدمه عدم الشّيء وما

١. ميم: - يضترّ.

٢. سين: يكون + جوهرها.

٣. مل: يكون باقياً. در این جا نسخه‌ها اختلاف زیادی دارند. آنچه که ما ثبت کردیم از روی نسخه اصل است و عبارات درست هم همین است. استاد حسن زاده آملی هم به این اختلاف اشاره کرده است. نک: طوسی، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٨٦٢.

٤. ميم و سين: مستفيد.

٥. ابن «من» بیان از «بما» است.

٦. سين: نقرّر.

٧. سين: يقدم.

٨. در سين: «العدم» خوانده می شود.

لوجوده في وجودها مدخل إن كان علّتها المفضية<sup>١</sup> لوجودها، فهو لا يعدمه ممّا بيّناه، وإن كان غيره فليس لجوهر؛ لأنّ الجوهر المبان للشيء الذي ليس بعلة فاعلية يقتضي وجوده لا يلزم من عدمه، ولا يعرض في غير النفس؛ فإنّه أولى لأن لا يكون عدمه معدماً لها، ولا يعرض فيها؛ لأنّه إن لم يشترط في إعدامه إيّاها قطع العلاقة بينها وبين البدن، فأولى الأعراض بذلك الأعراض التي هي كمالاتها؛ فإنّها أولى من غيرها في أن يعدم النفس بعدمها عنها.

ولو كان عدم هذه معدماً لها لكانت النفس العديمة الكمال لا تبقى مع البدن، كما لا تبقى بعد موته؛ لاستحالة استمرار وجود الشيء دون شرطه، ولو كانت كمالات النفس شرطاً في وجودها لكانت الأعراض المضادة<sup>٢</sup> لكمالها<sup>٣</sup> بأن يبطلها كالانفعالات عن البدن والجهل المركّب والبسيط أيضاً، فكان كلّ نفس شريرة لا تثبت في حال تعلّقها بالبدن ولا في حال عدم تعلّقها به، وإن اشترط في كون العرض الذي فيها بعد ما لها قطع العلاقة التي بينها وبين بدنها مع أنّ هذه العلاقة إضافة ما تابعة لوجود النفس والإضافة أضعف الأعراض؛ لكون تغيرها لا يوجب تغيراً في الشيء الذي هو له لم يكن انقطاعها مبطلاً للنفس؛ لاستحالة تقوّم وجود الجوهر بأضعف الأعراض، فإذا لم يكن لقطع هذه العلاقة مدخل في عدم النفس على تقدير جوازه، فأى عرض كان مبطلاً للنفس له يختلف تأثيره في ذلك لإبطاله بوجود العلاقة وعدمها، بل كان بعدمها، مع العلاقة، وبعدها فيعود هذا إلى قسم عدم اشتراط العلاقة وقد تبين بطلانه، والوجه المختصر لذوي الفطنة كافٍ.

### تبصرة

في معنى استغناء النفس عن البدن في ذاتها وفي كمالاتها الذاتية ومفهوم هذا العنوان جعل غير البصير كالأعمى بصيراً، والبحث<sup>٤</sup> المذكور فيه أوضح من المباحث المذكورة في الفصول الموسومة بالتنبيهات؛ إذ التنبيه مفهومه جعل التائم يقظاناً، والمبالغة عند حدّ<sup>٥</sup> الغافل عن إدراك الشيء الحاضر أمامه إنّما يكون في نسبته إلى العمى أكثر منها<sup>٦</sup> في نسبته إلى النوم، وإنّما كان أوضح؛ لأنّه يفيد استبصار العاقل لذاته بذاته، وما عداه يفيد استبصاره بغيره.

١. ميم وسين: المقتضية.

٢. ميم وسين: كما.

٣. ميم: المصادرة.

٤. ميم وسين: لها + جدية.

٥. اصل: در هاشم: به «المباحث» اصلاح شده است. ص ١٨٩.

٦. ميم: بحث.

٧. منها: المبالغة.

وتقرير البحث هو أنه إذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعّال، لم يضرها فقدان الآلات في بقائها في نفسها، ولا في بقائها على كمالها الذاتية المستفاد من العقل الفعّال: فإنّ الفاعل والقابل لها موجودان معاً حينئذٍ؛ لأنّها تعقل بذاتها - كما علمت - لا بآلتها البدئية.

ولو عقلتْ بآلتها<sup>١</sup> لكان لا يعرض للآلة كلالٌ ألبسته<sup>٢</sup> إلا ويعرض للقوّة العقلية<sup>٣</sup> كلال: لوجوب اختلال الشّروط عند اختلال مشروطه، كما يعرض لا محالة لقوى الحسّ والحركة، ولكن ليس بعرض هذا الكلال، بل كثيراً ما تكون القوى الحسيّة والحركيّة في طريق الانحلال. كما في سبق<sup>٤</sup> الانحطاط أو بعد توالي الأفكار المؤدّية إلى العلوم المضعفة للدماغ بكرة الحركات الفكرية. والقوّة العقلية في تلك الحال إمّا ثابتة، وإمّا في طريق التّموّ والازدياد<sup>٥</sup>، وحاصل هذه الحجّة

١. ميم وسين: بآلتها.

٢. سين: بآلتها.

٣. ميم: - ألبسته.

٤. ميم ومل: العاقلة.

٥. سين: سن.

٦. المسئلة الثالثة عشر، قال الشيخ: إذا كانت النفس الناطقة ... وإمّا في طريق التّموّ والازدياد إلى آخره.

مسعودي. قلت: هذا بناء منه على أنّ النفس الناطقة جوهر قائم بنفسه مفارق للأجسام وقد ذكرنا الإشكال عليه، فلا نعيده وقوله لو عقلت بآلتها لكان لا يعرض للآلة كلال إلا ويعرض للقوّة كلال لكن ليس بعرض هذا الكلال قلنا: لم قلتم، أنّه ليس بعرض هذا الكلال، فإنّ الخصم يقول له: النفس في إدراك المعقولات هي الدّماغ وكما عرضت آفة اختل أمر الإدراكات نعم ربما يعرض الآفة والخلل قوّة السمع أو البصر أو غير ذلك من الحواسّ ويكون الدّماغ مع ذلك سليماً عن الآفات فيختل عند ذلك ادراك المحسوسات دون المعقولات؛ إذ لا خلل في آلتها ثم إن كان لا يضره فقدان الآلة فلا يضره اختلالها ومرضها لكن اختلال الدّماغ ومرضه يضر بادراك المعقولات، فكيف يضرّ عدمه، فإنّ الفات بالمرض صفة السلامة فقط، فإذا أضرّ به فوات الصّفة وحدها، فالأولى أن يضرّ فوات الصّفة والموصوف جميعاً قال إنّ القوى القائمة بالأبدان تكثّر الأفاعيل لاسيما القويّة وخصوصاً إذا اتبعت فعلاً فعلاً على الفور وكان الضعف في مثل تلك الحال غير مشعور به إلى آخره. قلت الخصم تقول هكذا حكم بعض القوى لاحكم الكلّ وهذه القوّة المنطبعة في الدّماغ التي تازعتا فيها حكمها عندي على خلاف سائر القوى فلمّ قلتم لا يجوز ذلك وهذا هو الجواب عن قوله ما كان فعله بالآلة ولم يكن له فعل خاصّ لم يكن له فعل في الآلة، فنقول: هذا حكم البعض ولا مستد لما ذكرتم إلا الاستقراء ولا يخفى أنّه لا يفيد اليقين ولعل ما تازعتا فيه يخالف حكمه الجميع ثمّ سلم الخصم إنّ النفس يعقل بذاتها لا بآلتها وإنّ الدّماغ ليس آله لها في ادراك المعقولات ولكنها موضوعها الذي لا وجود لها إلاّ فيه افتقارها إليه افتقار العرض إلى الموضوع لافتقار الفاعل إلى الآلة، فالمحسوسات لا يدركها النفس إلاّ بآلات مخصوصة وأما المعقولات الضرفة فيدركها بذاتها لا بآلة وعدم الدّماغ لا يضر من حيث فوات الآلة لكن من حيث فوات المحل الذي لا وجود لها إلاّ فيه. والله علم. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٨٢-٨٣.

أنه لو كانت النفس الناطقة تعقل بالآت بدنية لكان كلما يعرض تلك الآلات كلال يعرض للقوة العقلية كلال، لكن التالي باطل فالمقدم مثله، وهي من الحجج الإقناعية، بمعنى أنها مقنعة للمسترشدين، وإن لم يكن مُسَكِّتَةً للجاحدين، وقد أورد عليها أن وجود كلال القوة العقلية مع كلال الآلة، كما في الشيخ الخرف<sup>١</sup>، والذين اختلّت عقولهم بسبب أمراض عرضت لأدمغتهم دالّ على أن تعلقها بالآلة.

وجوابه أنه ليس إذا كان يعرض لها مع كلال الآلة كلال، يجب أن لا يكون لها فعل بنفسها؛ وذلك لأنك علمت أن استثناء عين التالي لا ينتج.

وَأزِيدُكَ<sup>٢</sup> بَيَانًا فِي الْجَوَابِ<sup>٣</sup> لِمَيَّنَا<sup>٤</sup> فَأَقُولُ: إِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَعْرُضُ<sup>٥</sup> لَهُ مِنْ غَيْرِهِ مَا يَشْغَلُهُ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ فِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ وَقَدْ لَا يَشْغَلُهُ غَيْرُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ لَهُ فِعْلًا بِنَفْسِهِ، وَازْدَدَ عَلَيْهَا أَيْضًا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَغَيَّرُ<sup>٦</sup> فِي بَقَاءِ النَّفْسِ عَلَى كِمَالٍ تَعَلَّقَهَا حَدًّا مَعَيَّنًا مِنَ الصَّحَّةِ الْبَدَنِيَّةِ، وَهُوَ بَاقٍ إِلَى آخِرِ الشَّيْخُوخَةِ، وَيَكُونُ التَّقْصَانُ الْحَاصِلُ فِي زَمَانِ الْكِهُولَةِ<sup>٧</sup> وَاقِعًا فِيمَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ الْمُتَغَيَّرِ<sup>٨</sup>، كَمَا فِي الْقُوَّةِ الْحَيَوَانِيَّةِ.

١. ميم: مسئلة.

٢. كلمة توهين آميز نیست، مراد بیرمردی است که هوش و حواسش را به علت کبر سن از دست داده است.

٣. در نسخه ميم و اصل «اختلف» ثبت شده گویا سهو از کاتب بوده است. گرچه این خوانش نیز قابل توجه است.

٤. سین: إن أویڈك. نسخه ميم و اصل: وَأزِيدُكَ.

٥. ميم: فِي الْجَوَابِ بَيَانًا.

٦. لِمَيَّنَا، این کلمه در هر دو نسخه آمده است، ولی به نظر می‌رسد، زائد و بی‌معناست. واللّه اعلم بالصواب؛ مگر این که به تصحیح قیاسی «لَمَيَّنَا» به معنای نرم بخوانیم که آن را صفت برای «بیاناً» مانن آورده است، یعنی پاسخ نرم خو.

٧. ميم و سین: إِذَا عَرَضَ.

٨. مل: - و قد.

٩. سین: الْمُعْتَبَرِ.

١٠. نکته: هر دو نسخه «کهوله» آمده است که اشتباه است. این کلمه در زبان ما متداول شده است: فلانی به خاطر کهوله سن درگذشت یا ناتوان شد، غلط مشهور است. برخلاف ما فارسی‌زبانان کلمه «کهوله» در زبان عربی به بهترین دوره عمر انسان گفته می‌شود، یعنی بین چهل تا حدود هفتاد سالگی. یعنی دوران ثمردهی و دوران رشد و شکوفایی عقل و علم آدمها؛ ولی آنچه موجب ضعف مزاج می‌شود، پیری است، در زبان عربی با کلمات: «کَبْرَسَن»؛ شیخوخت؛ و فناء عمر» تعبیر می‌کنند. اگر مراد این کتونه از «کهوله» پیری مصطلح در زبان فارسی است اشتباه است. از این رو می‌بینیم در زبان عربی گذر عمر را در تقسیم‌بندی سن به: «طفل، شاب، کهل و شیخ» تعبیر می‌کنند. در زبان عربی می‌گویند: فلانی «کههل» است، یعنی در دوره ثمردهی عمرش را می‌گذراند.

١١. سین: الْمُعْتَبَرِ.

وقد أُجيب بأنّ القوّة يقع بالاشتراك على الكمال الأوّل الذي لا يحتمل الزيادة والتقصان، وعلى الكمالات الثّانية الصادرة عنه، المحتملة لهما، والحدّ المعين من الصّحة الذي لا يزيد ولا ينقص معتبر في بقاء الأوّل. وأمّا المعتبر في الثّاني، فالصّحة القابلة للزيادة والانتقاص، وليس الكلام هاهنا إلّا فيها. ومن جملة الإيرادات عليها أنّ الزيادة في الكهولة إنّما هو لاجتماع العلوم الكثيرة عندهم، ولكثرة التجارب لا لعدم انتقاص القوّة.

وأجيب عنه بأنّ جودّة الفاعليّة قد تكون سبباً لتمرّن<sup>١</sup> الحاصل للفاعل بعد صدور الفعل عنه دفعات كثيرة، وقد يكون سبب التجريد الحاصل عند استحضار صور أفعال مختلفة صدرت عنه، وقد يكون سبب القوّة التي بها تكون اقتداره على الفعل أتمّ اقتدار، والإنسان في سنّ الانحطاط يكون أجود تعقلاً منه في سنّ النموّ بالوجوه الثّلاثة جميعاً، ويكون أجود احساساً بالوجهين الأوّلين دون الأخير؛ فإنّه لا يكون أحد بصيراً ولا سمياً، والفرق بين الإحساس والتعقّل إنّما هو بهذا الثّالث فقط.

### زيادة تبصرة في المعنى

تأمل أيضاً أنّ القوى القائمة بالأبدان يكّلها تكثرُ الأفاعيل لا سيّما القويّة، وخصوصاً إذا أتبعَت فعلاً على الفور؛ ويُدلّك على تلك التجربة كون تلك الأفاعيل تفعل عنها موضوعات تلك القوى، والانفعال لا يكون إلّا عن قاهرٍ يقهر طبيعة المنفصل ويمتنع عنه المقاومة فيوهنه وإذا كان مقتضى طبيعة القوّة غير مقتضى طبائع العناصر التي تألّف موضوع تلك القوّة عنها، فتكون تلك الطبائع مقصورةً عليها مفارقةً<sup>٢</sup> لتلك القوى في أفعالها، والتقاوم والتنازع يقتضي وهي القوّة أيضاً وكلاهما، وكان الضّعيف في مثل تلك الحال غير مشعور به، كالزّائحة الضّعيفة إثر القويّة، وربما بطلت القوّة أصلاً، كالعمى عقيب مشاهدة الأنوار الباهرة.

وأفعال القوّة العاقلة قد تكون كثيراً بخلاف ما وصف، فإنّ الانفعال الذي يحصل من تعلّقها لا تضعفها لبساطة جوهرها وخلوّها عن التقاوم المذكور، وربما قوّاها إدراك القوي على إدراك الضّعيف فضلاً عن أنّه لا يضعفها عنه.

١. از آنجا که نسخه «أصل» بی نقطه است، احتمال دارد «الثّانية» نیز خوانده شود. با توجه به «الكمال الأوّل» این وجه ترجیح دارد. از سوی دیگر نسخه «سین» الثّابتة، ثبت کرده و ما همان وجه اوّل را حفظ کردیم. در نسخه «میم» و شرح خواجه هم «الثّانية» ثبت شده است. ابن کثونه با مختصر حذف و اضافه شرح خواجه را در این جا آورده است. نک: شرح الإشارات والتبهيّات، ج ٣، ص ٢٧١. چاپ نشر کتاب.

٢. هر دو نسخه «لتمرّن» ثبت کرده اند، ولی به نظر می رسد وجه درست «للتمرّن» باید باشد. والله اعلم بالصواب.

٣. میم و سین: مقاومة.

٤. سین: كثيراً + ما.



والمراد بقوة المحسوس وضعفه شدّه تأثيره في الحاسة وضعفه. لا كبره وصفه. ولهذا قد تدرك البقّة عقيب إدراك الفيل. وليس مخالفة القوة العقلية للقوة البدنية في ذلك دائماً. فإنه إذا كان تعلقهما بمعاونة الفكرة التي هي قوة بدنية فقد يضعف عن التعقّل لأداتها. ولكن لضعف معاونتها وتركيب القياس<sup>١</sup> هكذا القوة العاقلة لا تكلمها دائماً كثرة الأفاعيل. ولا يعجز دائماً عن إدراك المدرك الضعيف عقيب إدراكها المدرك القوي.

وكلّ قوة بدنية فدائماً تكلمها تكرر الأفاعيل وتعجزها إدراك القوى عن إدراك الضعيف. فالقوة العاقلة ليست بدنية وهذا أيضاً من الإقناعات.<sup>٢</sup>

### زيادة تبصرة

هي برهانية كلّ ما كان فعله بالآلة ولم يكن له فعل خاص، لم يكن له فعل في الآلة. ولا في شيء لا يمكن أن يتوسط الآلة بينه وبين ذلك الشيء، ولهذا فإن القوى الحساسة لا تدرك آلاتها بوجه، ولا تدرك إدراكاتها بوجه؛ لأنّها لا آت لها إلى آلاتها وإدراكاتها، ولا فعل لها إلا بآلاتها. وليست القوى العقلية كذلك، فإنّها تعقل كلّ شيء، فتدرك ذاتها وإدراكاتها وجميع ما يظنّ أنّه آلة لها وتركيبتها القياسي هكذا القوة العاقلة تدرك ذاتها وإدراكاتها. وكلّ ما يظنّ آلة لها، ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك؛ فإنّها تمنع<sup>٣</sup> أن يعقل بغير مشاركة الأجسام التي يحلّ تلك القوى فيها. سواء كانت شرائط أو وسائط. فلا شيء من القوى العاقلة بجسماني.

### زيادة تبصرة

هي من البرهانيات أيضاً لو كانت القوة العقلية منطبعة في جسم - من قلب أو دماغ - لكانت دائمة التعقّل له، أو كانت لا تتعقله البتّة. أو كانت تتعقله في وقت دون وقت، والأقسام الثلاثة باطلة<sup>٤</sup> فالمقدّم باطل، أمّا بطلان الثالث؛ ولأنّها إنّما تتعقل بحصول صورة المتعقل لها - كما مرّ -، فإن استأنفت تعقلاً بعد ما لم يكن، فيكون قد حصل لها صورة المتعقل بعد ما لم يكن لها.<sup>٥</sup>

١. ميم وسين: لا لذاتها. أين نسخه ارجح است.

٢. كاتب در نسخه «اصل» كلمه «القياس» جا انداخته و در حاشيه آن را نوشته است.

٣. نك: طوسي. شرح الإشارات والتبهيّات، ج ٣، ص ٢٧٣ - ٢٧٤، چاپ نشر كتاب.

٤. ميم وسين: فانها.

٥. سين: ممتنع؛ ميم: تمتع.

٦. أي في تقدير انطباعها في الجسم. سين: هامش، ص ٢٤٨.

٧. ميم: لها كما مر بعد ما لم يكن.

ولأنها مادية بحسب العرض، فيلزم أن يكون ما يحصل لها من صورة المتعقل من مادته موجوداً في مادته أيضاً؛ لما سبق أن المدرك بذاته فإدراكه بحصول صورة المدرك في ذاته، والمدرك بالة فإدراكه بحصول الصورة في آتته؛ ولأن حصوله متجدد، فهو غير الصورة التي لم تنزل له في مادته لمادته بالعدد، فيكون قد حصل في مادة واحدة مكنوفة بأعراض أعيانها صورتان لشيء واحد معاً، وقد سبق بيان فساد هذا عند الكلام في مسألة التوحيد، فامتنع استيناف تعقل الآلة وإنما قيد باكتشاف أعراض أعيانها؛ لأن الأعراض المختلفة قد تكون مقتضية لتغير المادة.<sup>١</sup>

فإذن<sup>٢</sup> هذه الصورة - التي بها تصير القوة المتعلقة متعلقة لآلتها - تكون الصورة التي للشيء الذي فيه القوة المتعلقة، وهي الصورة المستمرة الوجود معها، والقوة المتعلقة مقارنة لها دائماً، فإما أن تكون تلك المقارنة توجب التعقل دائماً، أو لا تحتل التعقل أصلاً؛ وهذان هما الأولان من الأقسام، وليس ولا واحد من الأمرين بصحيح،<sup>٣</sup> فبطلت الأقسام اللازمة على تقدير صدق المقدم كلها فيلزم بطلان المقدم لا محالة، وهو المطلوب.

وتلخيص البرهان: أنه لو انطبعت<sup>٤</sup> القوة العقلية في جسم لكانت إما دائمة التعقل له أو دائمة الالاتعقل<sup>٥</sup> له، والتالي بقسيمه باطل فالمقدم مثله.

أما الشرطية فيان بطلان ثالث الأقسام الذي به يصير المنفصلة التي هي التالي حقيقته هو تبين صدقها، وأما بطلان التالي فظاهر، والذي هو الحق في نفس الأمر هو كون الإنسان متعلقاً لأعضائه في وقت دون وقت، ولما كانت ماهية الشيء هي ما تحصل في العقل من ذلك الشيء نفسه دون عوارضه الخارجة عنه لا جرم كان المعقول من الشيء هو نفس ماهية ذلك الشيء الموجود، ولم تكن السماء المعقولة المجردة عن اللواحق متساوية للسماء المحسوسة المقارنة إياها مثلاً، على أن السماء المعقولة إذا أحدث من حيث هي عرض قائم بنفس ما لم تكن ماهية السماء إنما تكون ماهية لها من حيث تكون

١. نك: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٢٧٩.

٢. ميم: فإن.

٣. سين: تصحيح.

٤. انطبقت، هم خوانده می شود.

٥. نسخة «سين» «التعقل» آمده است. در جایي كه «إما أو» بيايد طبعاً دو حالت مخالف هم می آید و نمی تواند این جا «التعقل» درست باشد، چون اولی «التعقل» است كه قبل از «أو» است و این باید «الاتعقل» باشد. كما این كه در نسخه اصل آمده است.

صورة حصلت في العقل مطابقة لها، وصفات النَّفس منها ما تجب لذاتها، ويجب أن يدركه دائماً كإدراكها لذاتها.

ومنها ما تجب بعد مقياستها بالأشياء للتغاير<sup>٢</sup> لها ككونها مجردة عن المادة وغير موجودة في الموضوع، ولا يدركه إلا حالة المقياس؛ لفقدان الشَّرط في غير تلك الحال، وبهذا يتخيل كثير من الإشكالات<sup>٣</sup> القادحة عند ضعيفي النظر في هذا البرهان.

### تكملة لهذه الإشارات<sup>٤</sup>

بها يتم الكلام في بقاء النَّفس على كمالاتها الذاتية بعد مفارقة البدن.

فاعلم من هذا الذي قد ذكر من الحجج والبراهين أنَّ الجوهر العاقل مثاله أن يعقل بذاته، وهذا الجوهر وهو أصل، أي هو بسيط غير حال في شيء؛ ولأنَّه أصل، فلن يكون مركباً من قوَّة قابلة للفساد مقارنة لقوَّة الثَّبات، ككُلِّ الأشياء التي من شأنها أن تفسد وهي مع ذلك تبقى زماناً ما، فإنَّ فعل البقاء فيها وقوَّته غير قوَّة الفساد، ولولا هذا لكان كلُّ باقٍ ممكن الفساد وبالعكس، فإذن لا يجتمعان في الذات إلا لأمرين مختلفين فيها.<sup>٥</sup>

والمراد بالقوَّة هو الاستعداد التَّام، لا الإمكان اللّازم للماهيات، فإنَّ ذلك لا يقتضي التركيب؛ لكونه ليس أمراً وجودياً، ولو اقتضى ذلك لكان كلُّ بسيط من الممكنات مركباً،<sup>٦</sup> والأصل لبساطته لا يمكن أن يشتمل على مختلفين، فالنَّفس إن كانت أصلاً فلا تتركب منهما.<sup>٧</sup>

فإن أخذت لا على أنَّها أصل، بل كالمركب من شيء كالهَيولي وشيء كالصَّورة، عمدنا بالكلام نحو الأصل من جُزئيه؛ فإن كان غير أصلٍ إمَّا مركب وإمَّا حال؛ وإذا ليس بحالٍ، فهو مركب من بسائط إمَّا بعضها فقط غير حال كالمادة من الجسم، أو كلُّها غير حالٍ، وعلى<sup>٨</sup> التقديرين فلا بدَّ في

١. ميم: - يجب.

٢. ميم وسين: المقابلة.

٣. سين: الأشكال.

٤. نك: نسخه أصل، ص ١٩١.

٥. نك: ابن كُتونة، الجديد في الحكمة، ص ٤٦٥.

٦. سين + وبهذا يخل كثير من الإشكالات القادحة عند ضعيفي النظر في هذا البرهان.

٧. ابن موريد نيز نقد مناسبت كه ابن كُتونة از كتاب ديگر خود نقل کرده است. نك: ابن كُتونة، الجديد في الحكمة، ص ٤٦٥.

٨. سين: فعلى.

المركب من أصل، ولا بدّ وأن يكون ذلك الأصل لكونه جزءاً لمجرد مجرداً. فيكون عاقلاً ومعقولاً  
 وحينئذ هو المعنى بالنفس، ولا مدخل للجزء في الآخر ذلك.  
 ويعود الكلام فيه، فإن قيل: إن كثيراً من الأعراض والصور تكون باقية ممكنة الفساد مع بساطتها،  
 فهلاً كانت النفس كذلك<sup>١</sup> قلنا: النفس ليست في محلّ أو موضوع، والأعراض وجودها في  
 موضوعاتها، فقوة فسادها وحدثها هي في موضوعاتها، الحامل لوجوداتها؛ فلم يجتمع فيها  
 تركيب، بخلاف النفس لو قبلت الفساد، فإن ذلك ينافي بساطتها، كما عرفت.  
 وإذا كان كذلك لم تكن أمثال هذه من كلّ ما هو أصل أو هو ذو أصل. في أنفسها قابلة  
 للفساد، بعد<sup>٢</sup> وجوبها<sup>٣</sup> بعللها وثباتها بها؛ فإن الوجود والبقاء لا يستفادان في ممكنات الوجود إلا  
 في<sup>٤</sup> العلل التي تستند إليها، والبدن إذا استعد لأن يكون كمال له<sup>٥</sup> وما يجب أن يوجد ذلك الكمال

١. عبارت خواجه باندكي اختلاف نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٢٨٧.

٢. سين + كلاًما.

٣. ميم و سين: وجودها.

٤. المسئلة الرابعة عشر، قال: إن الجواهر العاقل منا له أن تعقل بذاته ولائّه أصل ولن يكون ... و بعللها و  
 ثباتها بها. مسعودي، قلت: أشار به إلى أنّ النفوس البشرية يستحيل عليها العدم، بل المفارقات كلّها، بل كلّ جوهر  
 بسيط ليس وجوده في محلّ يقوم به و بني هذا الكلام على أصل تقدّم ذكره وهو إن كان كلّ حادث فقوة وجوده حاصل  
 قبل وجوده في مادة قال: فكذلك كلّ ما يفسد وينعدم ولا بدّ أن يكون قوة فساد و عدمه موجودة في مادة قبل عدمه فكما  
 أنّ إمكان الوجود لا بدّ أن يكون حاصل قبل الوجود، فإمكان العدم لا بدّ أن يكون حاصل قبل العدم؛ إذ لو لم يكن كذلك  
 كان ممّتع العدم و كما أنّ قوة الوجود تستدعي خلاء تقوم به و يكون ذلك المحلّ قابلاً لأن يطرأ عليه ذلك الوجود، فكذا  
 قوة العدم تستدعي خلاء يطرأ عليه العدم و القابل في الصورتين مع المقبول فيلزم أن يكون الشيء الذي يطرأ عليه العدم  
 مركباً من شيئين: الشيء الذي ينعدم و الشيء القابل الذي يبقى و المفارقات، بل الجواهر البسيطة التي ليست وجودها في  
 محل لا تركيب فيها فيستحيل عليها العدم و الإشكال عليه ماسبق. إن إمكان الوجود لا يقتضي مادة يقوم بها فكذا إمكان  
 العدم ثم لا يتمشّي هذا الكلام في النفوس البشرية و أتيكم قلتم بأنّ إمكان حدوثها حاصل في البدن قبل حدوثها فليكن  
 إمكان عدمها حاصل في قبل عدمها، فإن قالوا نحن لا نقول إن إمكان حدوثها في البدن، بل نقول فيه إمكان تعلقها به و  
 تديرها له، فلا حرج نقول فيه أيضاً إمكان بطلان هذا التعلّق و ترك التدبير. قلنا إمكان التعلّق لا يكفي لوجودها ما لم يكن  
 وجودها ممكناً في ذاتها فإنّ المحلّ إنما يستعد لتعلّق الشيء الممكن في ذاته به دون ما ليس ممكناً فإمكانه في ذاته غير  
 إمكان التعلّق بالمحلّ و كون الشيء ممكناً أو ممّتعاً في ذاته قد تعرف قبل النظر في حال المحلّ أنّه هل قام به استعداد  
 قبوله أو لم يقم على ما قترنا فيلزمكم إذاً أن تقولوا بأنّ إمكان وجود النفس حاصل قبل وجودها وإنه يستدعي محلاً يقوم به  
 وليس ذلك إلا البدن وإذا جاز أن يقوم بالبدن مع إمكان تعلق النفس به إمكان وجود النفس في ذاتها فلم لا يجوز أن يقوم به  
 إمكان عدمها و إن لم يقترض إمكان الوجود في ذاته مادة يقوم بها، فلا يقتضي إمكان العدم أيضاً مادة و موضوعاً يوجد فيه  
 والله اعلم. نك: كتاب المباحث والشكوك، ص ٨٣-٨٥.

٥. ميم و سين: من.

٦. ميم و سين: له كمال.

ومبدأه في تقسيمها، بخلاف ما إذا استعد لأن لا يكون له كمال، فإنَّ عدم كونه له لا يقتضي عدمه في نفسه إلا إذا لم يكن له قوام بنفسه، بل إنما يقتضي عدم الارتباط والعلاقة لا غير، فالتفَسُّ لا يتصور أن تكون قوَّة عدمها قائمة بالبدن.

وبالجملة، فكلُّ أصل، فإنَّه لا يتصور عدمه عن الخارج إلا بارتفاع علته عن الخارج، وعلَّة التفَسُّ لا بدُّ وأن يكون أصلاً مجرداً، فلو عدت لأدَّى عدمها إلى عدم أصلٍ مجرد أيضاً، ولا بدُّ من الانتهاء إلى الواجب الوجود لذاته الذي يمنع عدمه، فإنَّ كلَّ موجود هو أصل، فإنَّه لا يعدم البتَّة لا بموت البدن ولا بغيره.

### وهمٌ وتنبيهٌ<sup>٢</sup>

إنَّ قوماً من المتصدِّرين بعد المعلم الأول، يقع عندهم أنَّ الجوهر العاقل، إذا عقل صورة عقلية، صار هو هي، فاتحدا شيئاً واحداً، فلنفرض لإبطال هذا الوهم أنَّ الجوهر العاقل عقل «أ» وكان هو - على قولهم - بعينه<sup>٣</sup> المعقول من «أ»؛ فهل هو حينئذٍ كما كان عندما لم يعقل «أ»، أو بطل منه ذلك؟ فإن كان كما كان، فسواء عقل «أ» أو لم يعقلها.

وإن كان بطل منه ذلك، أبطلَّ على أنَّه حال له، أو على أنَّه ذاته؟ فإن كان على أنَّه حال له والذاتُ باقية، فهو كسائر الاستحالات، ليس على ما يقولون. وإن كان على أنَّه ذاته، فقد بطل ذاته وحدث شيء آخر، ليس أنَّه صار هو شيئاً آخر. على أنَّك إذا تأملتَ هذا أيضاً علمت أنَّه يقتضي هبولى مشتركة، وتجددُ مركَّبٍ لا بسيط.<sup>٥</sup>

### زيادةٌ تنبيه

وأيضاً إذا عقل «أ» ثمَّ عقل «ب»، أيكون كما كان عندما عقل «أ» - حتَّى يكون سواء عقل

١. سين: فإذن.

٢. نك: نسخه أصل، ص ١٩١. شيخ در اين وهم و تنبيه، به ابطال اتحاد عاقل به معقول می پردازد، ابن كمنونه هم نظر خاصي را ارائه نمی دهد.

٣. ميم: - بعينه.

٤. ميم و مل: تحدّد.

٥. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: لَمَّا فرغ من إثبات وجوب بقاء النفس الناطقة مع معقولاتها المكسبية بذاتها - التي هي كمالها الذاتية - أراد أن يبين كيفية اتصافها بتلك الكمالات. فبدأ بإبطال مذهب فاسد في ذلك كان مشهوراً بعد المعلم الأول عند المشائين من أصحابه، وهو القول باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقله إياها... إلخ، نك: شرح الإشارات والتبہات، ج ٣، ص ٨٩٠.

«ب» أو لم يعقلها -، أو يصير شيئاً آخر، ويلزم منه ما تقدّم ذكره، من كونه متجدّد الذات عند كلّ تعقّل؟

وهمٌ آخر وتنبیه

وهؤلاء أيضاً قد يقولون: «إِنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ إِذَا عَقَلَتْ شَيْئاً، فَإِنَّمَا تَعْقِلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِاتِّصَالِهَا بِالْعَقْلِ الْفَعَّالِ»، وهذا حقٌّ. قالوا: «اتِّصَالُهَا بِالْعَقْلِ الْفَعَّالِ هُوَ أَنْ تُصِيرَ هِيَ نَفْسَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ؛ لِأَنَّهَا تُصِيرُ الْعَقْلَ الْمُسْتَفَادَ وَالْعَقْلَ الْفَعَّالَ هُوَ نَفْسُهُ يَتَّصِلُ بِالنَّفْسِ، فَيَكُونُ الْعَقْلُ الْمُسْتَفَادَ».

وهؤلاء بين حالين حالين: لأنهم إما أن يجعلوا العقل الفعّال متجزئاً قد يتصل منه شيء دون شيء أو يجعلوا اتصالاً واحداً به، تجعل النفس كاملة واصلةً إلى كلّ معقول، فيكون الإنسان إذا عقل معقولاً واحداً، أي معقول كان، حصل له جميع المعقولات التي يعقلها العقل الفعّال؛ على أنّ الإحالة التي تقدّم ذكرها في قولهم: «إِنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ هِيَ الْعَقْلَ الْمُسْتَفَادَ حِينَ مَا يَتَصَوَّرُ بِهِ» قائمة بحالها مضافة إلى هذا المحال.<sup>۳</sup>

### حكاية

وكان لهم أي للمثنائين، رجل يُعرّف بـ «فَرْفَرِيُوس»،<sup>۴</sup> هو صاحب إيساغوجي، عمل في العقل والمعقولات كتاباً يُثنى عليه المشاؤون، وهو حشَف كَلِّهِ. وهم يعلمون من أنفسهم أنّهم لا يفهمونه،<sup>۵</sup> ولا فرفريوس نفسه. وقد ناقضه من أهل زمانه رجلٌ، وناقض هو ذلك المناقِص بما هو أسقط من الأوّل.

۱. سين: يجعل.

۲. نك: فخرالدين رازی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ۲، ص ۶۷، ناشر مكتبة آية الله مرعشي سال ۱۴۰۴ ق.

۳. خواجه در شرح این متن می نویسد: هذا الوهم هو قولهم: النَّفْسُ النَّاطِقَةُ عِنْدَ تَعْقُلِهَا مَعْقُولاً مَاتِحِدًا بِالْعَقْلِ الْفَعَّالِ لِاتِّحَادِهَا بِالْعَقْلِ الْمُسْتَفَادِ الَّذِي اتَّحَدَ الْعَقْلَ الْفَعَّالَ بِهِ. وَتَبَّ عَلَى فِئَاةِ بِلْزُومِ أَحَدِ مَحَالِّينَ: إِنَّمَا تَجْزِئَةُ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ الَّذِي فَضْرٌ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّجْزِئَةِ ... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ج ۲، ص ۸۹۴. به تحقیق حسن زاده.

۴. فرفريوس، یکی از بزرگترین حکمای یونان است که در تاریخ ۲۳۳ میلادی در شهر صور زاده شد؛ و در آتن لوتزن، ادبیات و علوم بلاغی را آموخت و نزد پلوتین به تحصیل فلسفه مشغول شد. او به استادی خویش علاقه بسیار می ورزید و پس از مرگ وی، جانشین او شد. وی نیز همچون معلم خود، پاره ای افکار صوفیانه داشت و توحید و مراقبه را شرط وصول به حقیقت و نیل به مراتب کمال می دانست. وی به سال ۳۰۴ میلادی در روم درگذشت. نك: إشكوری دیلمی لاهیجی، محبوب القلوب، ج ۱، ص ۳۷۲ به بعد.

۵. سین: يعلمونه.

## إشارة

### «في أن شيئاً يصير شيئاً آخر»

إلى امتناع اتحاد الشيء بغيره على الإطلاق، اعلم أن قول القائل: «إن شيئاً ما يصير شيئاً آخر، لا على سبيل الاستحالة من حال إلى حال» وهو أن يزول<sup>١</sup> عن الشيء شيء، ويضاف إليه غيره، كما يقال: صار الأسود أبيض، ولا على سبيل التركيب مع شيء آخر ليحدث منهما شيء ثالث، كما يقال: صار<sup>٢</sup> التراب طيناً والخشب سريراً؛ بل على أنه كان شيئاً واحداً، فصار واحداً آخر. وهو المفهوم من الاتحاد على جهة الحقيقة لا المجاز، قول شعري غير معقول؛ ليتخيله بظنه عوام<sup>٣</sup> المتصوفة والمبالهة<sup>٤</sup> حقاً، ولا شك في فساده؛ فإنه إن كان كل واحد من الأمرين، أعني الكائن قبل الاتحاد والحاصل بعده، موجوداً، فهما اثنان متميزان لا متحدان.

وإن كان أحدهما غير موجود والآخر موجوداً، فلا يخلو بعد الاتحاد إما أن يكون المعدوم<sup>٥</sup> هو الأمر الأول الصائر بعينه ثانياً مصيراً<sup>٦</sup> إياه، والموجود هو الأمر الثاني المصير إياه أو بالعكس من هذا، أعني أن يكون الموجود هو الأول والمعدوم هو الثاني، أما العكس فظاهر المناقضة بالاتحاد، وأما التقدير الأول فمن المعلوم أنه إن كان أحد الأمرين غير موجود، فقد بطل الذي كان موجوداً<sup>٧</sup> إن كان المعدوم قبل وحدث شيء آخر أو لم يحدث إن كان المفروض<sup>٨</sup> ثانياً ومصيراً<sup>٩</sup> إياه، أعني أنه على تقدير أن يكون المعدوم هو الأمر المتقدم، سواء حدث شيء آخر بعد عدمه أو لم يحدث بعد عدمه شيء، يبطل كون الأمر الأول بالفرض ثانياً ومصيراً<sup>١٠</sup> إياه؛ إذ لا معنى للاتحاد إلا كون الأول الصائر بعينه ثانياً مصيراً<sup>١١</sup> إياه، فعلى تقدير عدمه لا يكون هو هذا.

وإن كانا معدومين، فلم يصير أحدهما الآخر، فيبطل الاتحاد على كل التقادير، بل إنما يجوز

١. سين: يزول.

٢. سين: منها.

٣. ميم: - صار.

٤. سين: عن امر.

٥. ميم: المتألهة.

٦. ميم: - المعدوم.

٧. ميم و سين: - الذي كان موجوداً.

٨. سين: بالفرض.

٩. سين + الأول.

أن يقال: «إنَّ الماء صار هواءً» على أنَّ الموضوع للمائية خلع المائية ولبس الهوائية، وما يجري هذا المجرى. كما في التَّركيب، ويكفي في إبطال الاتحاد أن يقال: «الأمران إن كانا موجودين عند الاتحاد فهما إثنان لا واحد، وإن كان أحدهما فقط موجوداً فلا اتحاد؛ لأنَّ المعدوم لا يتحد الموجود، وإن كانا معدومين، فإن لم يحصل ثالث فلا شيء، وإن حصل ثالث فلم يتحدها».

### تذنيب<sup>١</sup>

فيظهر لك من هذا أنَّ كلَّ ما يعقل، فإنَّه ذات موجودة، تتقرَّر<sup>٢</sup> فيها الجلايا العقلية<sup>٣</sup> تقرَّر شيء في شيء آخر، وإتما عبَّر عن المعقولات بالجلاليا؛ لأنَّها الصُّور المطابقة لذوات تلك الصُّور باليقين؛ إذ الجلية في اللُّغة هو الخبر اليقين.

### تنبيه

الصُّور العقلية قد يجوز بوجه ما أن تستفاد من الصُّور الخارجة، مثلاً، كما نستفيد صُور السَّماء من السَّماء، ويُسمَّى عقلاً انفعالياً. وقد يجوز أن تسبق الصُّورة أولاً إلى القوَّة العاقلة، ثمَّ يصير لها وجود من خارج، مثل ما نعقل شكلاً، ثمَّ نجعله موجوداً، ويُسمَّى عقلاً فعلياً. ويجب أن يكون ما يعقله واجب الوجود من الكلِّ على الوجه الثَّاني<sup>٤</sup> بالمعنى الَّذي قرَّرتَه عند الكلام في العناية لا على الوجه الأوَّل؛ لامتناع انفعاله عن غيره وافتقاره إليه.

### تنبيه

كلُّ واحد من الوجهين، أعني العلم الفعلي والعلم<sup>٥</sup> الانفعالي، قد يجوز أن يحصل من سببٍ عقلي مصوِّر لموجود الصُّورة في الأعيان، إن كان التعلُّق انفعالياً، أو غير موجودها بعد أن كان التعلُّق فعلياً، في جوهر قابل للصُّور المعقولة. ويجوز أن يكون للجوهر العقلي من ذاته، لا من

١. نك: نسخة اصل، ص ١٩٢.

٢. سين: متقرَّر.

٣. يعني: صور وحقائق.

٤. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: لَمَّا فرغ من بيان كيفية ارتسام المعقولات في الجوهر العاقلة أراد أن يبيِّن أنَّ الأوَّل الواجب لذاته وما يتلوه من المبادئ العالية على أيِّ نحو من أنحاء التعلُّق بعقل المعقولات فقَسَم المعقولات: إلى ماتكون عللاً لوجود الأعيان الخارجية التي هي صورها، كتعلُّق الإنسان عملاً غريباً لم يسبقه أحد إلى ذلك وإيجاد ما يعقله بعد ذلك، ويسمَّى علماً فعلياً... الخ، نك: شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٩٠٢. به تحقيق حسن زاده.

٥. سين: - العلم.



غيره؛ ولولا ذلك لذهبت العقول المفارقة إلى غير النهاية، فإنه إذا كان هذا الواحد الذي يحصل له الصورة المعقولة إنما تحصل له من أمرٍ آخر، وذلك الآخر من آخر، من غير وصولٍ إلى واحد يحصل له من ذاته ذهب الأمر لذلك من غير أن يتناهى، وذلك محال، فإذن لا بُدَّ من الانتهاء.

وواجب الوجود يجب أن يكون له ذلك من ذاته لا من غيره؛ لما مرَّ، لا بمعنى أن يكون فاعلاً لتلك الصور المعقولة وقابلاً لها، فإن ذلك ممتنع، بل بمعنى أن علمه يغيّره من علمه بذاته، وكما أن علمه بذاته لا يزيد على ذاته لذلك علمه بلوازمه التي هي كل ما عداه لا يزيد على لوازمه ولا يغيّره هاهنا بين العلم والمعلوم إلا بالاعتبار فقط، كما عرفت.

### إشارة

«في إحاطة علمه تعالى بجميع الموجودات»

إلى إحاطة علمه الأوّل تعالى بجميع الموجودات واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته - على ما تحقّق -، قيل: ويعقل ما بعده، وهو المعلول الأوّل، من حيث هو علّة تامّة لما بعده ومنه وجوده، فإن العلم التامّ بالعلّة التامة يقتضي العلم بالمعلول، ومما يوضح لك ذلك أن ذاته لما كانت علّة تامّة لمعلوله الأوّل، فالعلم التامّ بذاته يجب أن يكون علّة تامّة للعلم التامّ بمعلوله الأوّل؛ لأنك قد علمت أن علمه بذاته هو نفس ذاته، فيكون علماً تامّاً بالذات، والعلم بالعلّة التامة لا يتمّ من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها، وهذا مُستدعٍ<sup>٢</sup> بالضرورة للعلم بلوازمها القريبة؛ ويعقل سائر الأشياء، التي بعد المعلول الأوّل، من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب التازل من عنده طولاً، كسلسلة المعلولات المترتبة المنتهية إليه في ذلك الترتيب، وعرضاً، كسلسلة الحوادث التي لا ينتهي في ذلك الترتيب إليه، لكنّها ينتهي إليه من جهة كونها جميعها ممكنة محتاجةً إليه احتياجاً يتساوى إليه فيه جميع آحادها.<sup>٣</sup>

١. نك: التمط الثالث.

٢. ميم: - تاماً.

٣. سين: نستدع.

٤. مسعودي در تعليفه خود از عبارت: «واجب الوجود يجب... تا عرضاً» را با عبارتی در چند صفحه بعد تركيب کرده و تعليقه پایانی خود را نوشته است که در صفحات پسین آمده است.

٥. ابن کفونة همان مطالب خواهه را با تفرير دیگری در این جا آورده است. نك: طوسی، شرح الإنسارات والتنبیّهات، ج ٣، ص ٢٩٩-٣٠٠؛ و نیز نك: سهروردي، الحكمة الإشرافية، ج ٢، كتاب حکمة الإشراف، ص ٢٠٧.

## إشارة

## «مراتب الإدراكات وأفضلها»

إدراك الأول للأشياء من ذاته في ذاته هو أفضل أنحاء كون الشيء مدرِكاً ومدركاً. أما الأول فلائه فعلي، بمعنى أنه يقتضي كون المدرك فاعلاً وهو أفضل من الانفعالي المقتضي لكونه منفعلاً. وأما الثاني، فلائه تام حاصل من الوجه الذي يجب أن يحصل، وذلك؛ لأن المدرك بعلمته أتم من المدرك بمعلوله؛ لأن العلم التام بالعلّة المعيّنة يوجب العلم التام بالمعلول المعين، والعلم التام بالمعلول المعين لا يوجب العلم إلا بوجود علّة ما يقتضي وجوده.

وأيضاً فإن العلم بالعلّة يقتضي العلم بماهيّة المعلول وإتيته والعلم بالمعلول يقتضي العلم تامّة<sup>٢</sup> بالعلّة دون ماهيتها، والإدراك كما يختلف ماهيته بحسب مراتبه،<sup>٣</sup> ككونه احساساً وتخيلاً وتوهماً وتعقلاً، كذلك يختلف مراتبه من حيث هو حال للمدرك، ككونه فعلياً وانفعالياً، ومن حيث هو حال للمدرك ككونه مجرداً عن المادّة أو مغموساً فيها، وككونه بعلمته أو بمعلوله.

وبالجملة هو واقع على أصناف الإدراكات بالتشكيك، ولا ينبغي أن تفهم من إدراكه للأشياء في ذاته أن ذاته قابلة للصور العقلية، كما قد يظنّ فيه، بل معناه أن الإدراك المذكور في ذاته هو أفضل أو أنه لازم عقله ذاته على ما هي عليه في ذاته، على ما علمت، فأفضل الإدراكات في ذواتها إدراك الأول لذاته بذاته، كما هي،<sup>٤</sup> ولجميع ما سواه، وأيضاً بذاته من حيث هو علّة تامّة لها.

ويتلوه إدراك الجواهر العقلية للأول يشارق الأول عليها لا من ذواتها المعلولة، لما مرّ، ولما بعده منه ومن ذاته. وبعدهما الإدراكات النفسانية، المستفادة من طرق الحواس والتخيّلات وغيرها، التي هي<sup>٥</sup> نقش ورشم<sup>٦</sup> على طابع عقلي، متصور بصور المعقولات، ينطبع منه في النفس بعض تلك الصور بحسب استعدادتها وذلك النقش والرشم هو متبدّد المبادي؛ لحصول بعضه من الاستدلال بالعلّة على المعلول، وبعضه من عكس ذلك، وبعضه من غيرهما، ومتبدّد المناسب أيضاً؛ لانتقال النفس من العلم

١. سين: لون.

٢. در نسخه سين «ماهية» نيز خواننده می شود؛ ميم: بانية.

٣. گرچه در هر دو نسخه «تامة العلة» آمده است، ولی این ترکیب خیلی فصیح به نظر نمی رسد. بهتر بود می گفتم: «بالعلّة التامة» واللّه اعلم بالصواب.

٤. ميم و در حاشیة نسخه «سين» به «مراتبه بحسب الماهية» اصلاح شده است.

٥. سين: - كما هي.

٦. ميم و سين: هي + كلها.

٧. الرشم يعنى علامت و نشانه.

بالشيء تارة إلى العلم بمشابهه، وتارة إلى العلم بمقابله، وتارة إلى أمور أخرى، فهو أنقص مراتب الإدراكات.

### وهم وتنبيه

ولعلك تقول: إن كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض - لما ذكرت - بل هي على رأيك صور متباينة متفترزة في جوهر العاقل، ثم قد سلمت أن واجب الوجود يعقل كل شيء، فليس هو واحداً حقاً، بل هناك كثرة مشتملة عليها ذاته.

فتقول في جواب ذلك: إنه لما كان يعقل ذاته بذاته، ثم يلزم قيوميته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة؛ جاءت كثرة لازمة متأخرة، لا داخله في الذات متقومة<sup>٢</sup> وجاءت أيضاً على ترتيب، حتى لا يلزم عن الواحد الحقيقي من غير توسط أكثر من واحد، وكثرة اللوازم المترتبة من الذات - مباينة أو غير مباينة<sup>٣</sup> - لا تتلم الوحدة.

أما المباينة فظاهر وعلى الإطلاق، وأما غير المباينة،<sup>٤</sup> كالصور العقلية، فمفهوم كونها متفترزة في الذات خارجة عنها لا يقدح في وحدة الذات لا سيما إذا فرض لزومها عن الذات لا معاً، بل على ترتيب.

وهذا القدر فكافي في دفع ذلك التوهم بحسب بادي الرأي، وذلك هو الغرض ها هنا، لكن إذا قصد التحقيق علم من امتناع كون الواحد الحقيقي لا يجوز أن يكون قابلاً وفاعلاً لعين ما قبله أن يعقل الواجب لذاته للأشياء لا يجوز أن يكون بمقارنة ذاته لصورها، فالحق أن تلك اللوازم المتكثرة هي مباينة لذاته لا محالة، ونحن فلم نحكم بأن التعقل هو حصول صورة المتعقل في ذات العاقل على الإطلاق، بل بشرط أن يكون العقل<sup>٥</sup> متجدداً، ولا لذلك مطلقاً، بل إذا لم يكن حاضراً للمدرك، فإن البرهان على حصول الصورة لم يتم<sup>٦</sup> إلا فيما هو لذلك لا غير، والإدراك<sup>٧</sup> مدرك ذاته بذاته من غير افتقار إلى صورة

١. سين: بمشاركة: ميم: - بمشابهه.

٢. ميم: - بمقاله وتارة.

٣. ميم ومل: مقومة: سين: + بها.

٤. ميم: متباينة أو متباينة.

٥. سين: المتباينه.

٦. سين: التعقل.

٧. ميم: تقم.

٨. ميم وسين: الأول.

زائدة، ويدرك ما يصدر عن ذاته بنفس صورته الحاضرة له، وكذلك سائر معلولاته، فالشروط في التعقل هو مجرد الحصول لا الحصول على نعت الانطباع.

وإنما يشترط ذلك إذا لم يكن الصورة حاصلة للعاقل لأجل تحصيلها له، أما إذا كانت حاصلة له بوجه آخر فلا، وليس حصول الشيء لفاعله دون حصوله لقابله، ولما كانت الجواهر المجردة يعقل ما ليس بمعلولاتها بحصول صورها فيها وهي حاصلة بما فيها من الصور لواجب الوجود وجب أن يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور، لا تصور غيرها، بل بأعيان تلك الجواهر والصور، فلا يعزب عنه شيء من صور الموجودات الكلية والجزئية من غير حصول صورة فيه، ولا اتصافه بصفة حقيقته، فلا يقدر علمه بالأشياء في وحدانية ذاته، وإن كان علمه بها من لوازمه<sup>١</sup>.

والأول تعرض له كثرة لوازم إضافية، كالمبدئية والزاقية والمصورية ونحوها، وغير إضافية، كمعلولاته المبينة التي هي بعينها معلولاته، وكثرة سلوب، ككونه ليس بممكن ولا جسم<sup>٢</sup> ولا عرض وغيرها، وبسبب<sup>٣</sup> ذلك كثرة أسماء، كالخالق الباري المصور في الإضافية، وكالقدوس والواحد في السلبية، لكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته، ومما يجب أن يعلمه ويتحققه أنه لا يجوز أن يلحق الواجب لذاته إضافات مختلفة يوجب اختلاف حيثيات فيه، بل له إضافة واحدة هي المبدئية يصح جميع الإضافات، وكذا له سلب واحد وهو سلب الإمكان يتبعه جميع السلوب، وهذا<sup>٤</sup> كما يدخل تحت سلب الجمادية عن الإنسان سلب الحجرية والمدرية عنه، وإن كانت السلوب لا تكثر على كل حال.

### إشارة<sup>٥</sup>

#### «في كيفية علمه تعالى بالجزئيات»

إلى الفرق بين إدراك الجزئيات على وجه كلي لا يتغير، وبين إدراكها على وجه جزئي يتغير بتغيرها. الأشياء الجزئية قد تُعقل كما تُعقل الكليات، من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدأ نوعه

١. سين: بضور.

٢. نك: سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ٧، كتاب المشارع والمطارات، المشرع السابع، فصل أول، فلا يعزب عنه شيء من صور... إلخ.

٣. سين - ولا جسم.

٤. ميم: نسب.

٥. سين: هكذا.

٦. نك: نسخة اصل، ص ١٩٤.

في شخصه تتخصّص به؛ وذلك إذا أدركت من حيث<sup>١</sup> هي طبائع مجردة عن المخصّصات فإن كلّ جزئي له طبيعة توجد في شخصه إنّما يصير جزئية لسبب اتّصاف<sup>٢</sup> معنى الإشارة بالحسيّة، أو ما يجري مجراها من المخصّصات إليها، وإذا أخذت تلك الطّبيعة مجردة عمّا يخصّصها هذا التّخصيص صارت كليّة يدركها العقل ويتناولها البرهان والحدّ، ويكون الحكم المتعلّق بها حين كونها جزئية باقياً بحاله. إلا أن يتعلّق بالأُمور المخصّصة من حيث هي مخصّصة، وإذا أدركت تلك الطّبايع بأسبابها كان إدراكها مع كونه كليّاً تعقلّيّاً<sup>٣</sup> غير ظني، ومن أحاط بعلل<sup>٤</sup> الكائنات من حيث إنّها طبائع وإدراك أحوالها الجزئية وأحكامها كتلاقيها وتباينها<sup>٥</sup> وتماتها وتباعدها وتركبها وتخلّلها من حيث هي متعلّقة بتلك الطّبايع.

وإدراك ما يحدث معها وقبلها وبعدها من غير أن يقويه شيء من ذلك فقد حصل عنده صورة العالم منطبقة على جميع كليّاته وجزئياته الثابتة والمتجدّدة، كما هي علته<sup>٦</sup> في نفس الأمر، مع أنّ تلك الصّورة كليّة لا تمنع نفس مفهومها من وقوعها على عوالم أخرى، مثل هذا العالم بعينه لو حصلت في الوجود، فتلك الطّبايع إنّما تجب بأسبابها من حيث إنّ أسبابها هي طبائع أيضاً أنواعها في أشخاصها؛ لأنّ الجزئي من حيث هو جزئي لا يكون معلولاً لطبيعة لتشكيك<sup>٧</sup> ولا الطّبيعة علّة له من حيث هو كذلك، وهذا كالكسوف الجزئي، فإنّه قد يُعقل وقوعه بسبب توافي أسبابه الجزئية وإحاطة العقل بها، وتعلّلها كما تعلّل الكليّات.<sup>٨</sup>

وذلك غير الإدراك الجزئي الزّمني لها، الذي يحكم أنّه وقع الآن أو قبله، أو يقع بعده؛ بل<sup>٩</sup> مثل أن يعقل أنّ كسوفاً جزئياً يعرض عند حصول القمر - وهو جزئي بما - وقت كذا وهو جزئي بما في مقابلة كذا.

ثمّ ربما وقع ذلك الكسوف، ولم يكن عند العاقل الأوّل إحاطة بأنّه وقع أو لم يقع، وإن كان

١. ميم: - من حيث.

٢. ميم وسين: انضياض.

٣. سين: يقينياً.

٤. ميم: تعقل.

٥. ميم: تماميها.

٦. ميم وسين: عليه.

٧. نسخة اصل: «تشكيك» نيز خوانده می شود؛ سين: ليست كذلك؛ ميم: ليست.

٨. ميم وسين: الجزئيات.

٩. ميم: - بل.

معقولاً له على النحو الأول؛ لأن هذا إدراك آخر جزني يحدث مع حدوث المدرك، ويزول مع زواله. وذلك الأول يكون ثابتاً الدهر كله، وإن كان عالماً بجزني؛ وهو أن العاقل يعقل أن بين كون القمر في موضع كذا، كأول الحمل، وبين<sup>٢</sup> كونه في موضع كذا،<sup>٤</sup> كآخره بكون كسوف معين في وقت<sup>٥</sup> من زمان أول الحالين محدود، كالوقت الذي سار القمر فيه عشر درجات من أول البرج المذكور، عقّله ذلك أمر ثابت قبل كون الكسوف ومعه وبعده.<sup>١</sup>

وإذ<sup>٦</sup> يتمثل لك كيفية إدراكي الجزئيات المتغير وغير المتغير بمثال واضح، فافرق بين أن يكون حافظاً القصيدة من الشعر وهي حاضرة في ذهنك دفعة، كما هي مكتوبة بيتاً بيتاً وكلمة كلمة، وبين أن تقرأها كلمة بعد كلمة وبيتاً بعد بيت من غير أن يتمثل لك بتفاصيل كلماتها وأبياتها دفعة واحدة، فإدراكها على الوجه الأول كلي لا يتغير، وإدراكها على الوجه الثاني جزني متغير بسبب الانتقال من مدرك إلى مدرك آخر لم يكن حاصلًا عند حصول المدرك الذي تقدمه، مع أن المدرك بالإدراكين شيء واحد هو جملة تلك القصيدة وتفصيلها، وهو جزني لا محالة.<sup>٨</sup>

### تنبية وإشارة<sup>٩</sup>

#### «في أقسام الصفات»

أما التنبية فعلى بيان الصفات المتغيرة بتغير ما هو خارج عن ذات الموصوف، والصفات غير المتغيرة بتغيره. قد تتغير الصفات للأشياء على وجوه:

١. ميم: - يعقل.
٢. يعني أول برج حمل؛ در نسخه «سين» عبارت مخدوش است: وإن كان عالماً بجزني وهو أن العاقل لأن بين كون القمر في موضع كذا.
٣. ميم: من.
٤. أول برج ثور.
٥. سين + معين.
٦. خواجه در شرح این متن می نویسد: بريد التفرقة بين إدراك الجزئيات على وجه كلي لا يمكن أن يتغير وبين أدراكها على وجه جزني يتغير بتغيرها. ليبين أن الأول تعالى، بل كل عاقل، فهو أنما يدرك الجزئيات من حيث هو عاقل على الوجه الأول دون الثاني... إلخ. نک: طوسی، شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٩١٨. به تحقيق حسن زاده.
٧. ميم و سين: + اردت.
٨. نک: سهروردی، الحکمة الإشرافية، ج ٧، کتاب المشارع والمطارحات، المشرع السابع، فصل أول. ابن کتونه بخش اعظم کلمات سهروردی را درباره مباحث علم خداوند از این فصل کتاب المشارع والمطارحات نقل کرده است. گاهی عين عبارت سهروردی را با اندک دخل و تصرف نقل کرده است.
٩. نک: نسخه اصل، ص ١٩٥.

منها: مثل أن يسود<sup>١</sup> الذي كان أبيض، وذلك باستحالة صفة متقرّرة في الموصوف، غير مضافة إلى غيره.

ومنها: مثل أن يكون الشيء قادراً على تحريك جسم ما، فلو غُدم ذلك الجسم استحال أن يقال: إنّه قادر على تحريكه. فاستحال إذن هو<sup>٢</sup> عن صفته، ولكن من غير<sup>٣</sup> تغيير في ذاته؛ بل في إضافته.

فإن «كونه قادراً» صفة<sup>٤</sup> له واحدة، تلحقها<sup>٥</sup> إضافة إلى أمر كلي من تحريك أجسام بحال ما مثلاً لزوماً أو لثباتاً ذاتياً، ويدخل في ذلك زيد وعمرو وحجارة<sup>٦</sup> وشجرة دخولا ثانياً؛ فإنّه ليس كونه قادراً متعلّقاً به الإضافات المتعيّنة<sup>٧</sup> تعلق ما لا بدّ منه، فإنّه لو لم يكن زيداً أصلاً في الإمكان ولم تقع إضافة القوّة إلى تحريكه أبداً، ما ضرّ<sup>٨</sup> ذلك في كونه قادراً على التحريك.

فإذن أصل «كونه قادراً» لا يتغيّر بتغيّر أحوال المقدور عليها<sup>٩</sup> من الأشياء؛ لأنّ الأمر الكلي الذي به تعلّقت الصفة لا يمكن<sup>١٠</sup> تغييره، بل إنّما تتغيّر الإضافات الخارجيّة فقط. فهذا القسم كالمقابل للذي قبله؛ لكون هذه الصفة ذات إضافة<sup>١١</sup> تلك عارية عنها، وإن اشتركا في كونهما صفتين منفردتين<sup>١٢</sup> في الذات.

ومنها: مثل أن يكون الشيء عالماً بأنّ شيئاً ليس، ثمّ يحدث الشيء فيصير عالماً بأنّ

١. سين + الشيء.

٢. ميم: هو إذن.

٣. ميم: - غير.

٤. ميم و سين: يلزمها.

٥. ميم و سين: حجر.

٦. مل: - المتعيّنة.

٧. سين: قاصر.

٨. مل: عليه.

٩. سين: لا يمكن.

١٠. سين: - هذه الصفة ذات إضافة؛ إضافة + وكون.

١١. ميم و سين: متفررين.

الشيء أيسر؛ فتتغير الإضافة والصفة المضافة معاً، فإن كونه عالماً بشيء ما تختص الإضافة به، حتى إنه إذا كان عالماً بمعنى كلي، ككون الحيوان جسماً، لم يكف ذلك في أن يكون عالماً بجزئي جزئي، ككون الإنسان لذلك ما لم يقترن إليه علم آخر هو العلم بأن الإنسان حيوان؛ بل يكون العلم بالنتيجة، وهي كون الإنسان جسماً، عالماً مستأنفاً<sup>٢</sup> تلزمه إضافة مستأنفة وهيئة للنفس مستجدة، لها إضافة مستجدة مخصوصة غير العلم بالمقدمة، التي هي الحيوان جسم، وغير هيئة تحققها؛ لا كما كان في كونه قادراً له بهيئة واحدة إضافات شتى، فإن القدرة يتعلق بالمقدور الكلي أولاً<sup>٣</sup> وبسببه<sup>٤</sup> بالمقدور الجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي ثانياً، أما العلم فإنه إذا تعلق بالكلي فلا يتعلق بما تحته البتة، لكن يتجدد علم يتعلق بذلك الجزئي تعلقاً آخر.<sup>٥</sup>

فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه من عدم أو وجود، وجب أن يختلف حال الشيء الذي له الصفة؛ لا في إضافة الصفة نفسها فقط، بل وفي الصفة التي تلزمها تلك الإضافة أيضاً. هذا، وأما الإشارة، فهي أن فما ليس موضوعاً للتغير، لم يجز أن يعرض له تبدل بحسب القسم<sup>٦</sup> الأول، وهي الصفات المنفردة العارية عن الإضافات، ولا بحسب القسم الثالث، وهي الصفات المتقررة المتعلقة بإضافات تتغير بتغيرها، وأما بحسب القسم الثاني، وهي الصفات المتقررة المتعلقة بإضافة إلى أمر كلي بالذات، وإلى أمور جزئية تحت ذلك الكلي بالعرض لا يتغير تلك الصفة بتغيرها<sup>٧</sup>، فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثر في الذات، وتلك هي الإضافات التي تلزم لزوماً ثابتاً، فإن اللازمة لزوماً أولياً لو تغيرت لاقتضى تغيرها التغير في نفس تلك الصفات لا محالة، فالإضافة التي تتغير هاهنا لا يتعلق بها الموصوف ولا صفته المتقررة بالذات، بل بالعرض.

١. ميم: - ثم يحدث الشيء فيصير عالماً بأن الشيء أيسر.

٢. سين: - مستأنفاً.

٣. ميم: نسبة.

٤. عبارات خواجه بانك تفاوتی نقل شده است. نک: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاکمات، ج ٣، ص ٣١٤.

٥. ميم: - القسم.

٦. در هر دو نسخه «هو» ثبت شده که اشتباه است، باید «هي» بیاید. كما این که در سطر بعدی «هي» آمده است. در نسخه اصل در سطر بعدی «هي» و در سین «هو» ثبت شده است.

٧. ميم: - بتغيرها.



## نكتة

كونك يميناً وشمالاً<sup>١</sup> إضافة محضة. وكونك قادراً وعالماً<sup>٢</sup> هو كونك في حال متقررة في نفسك، تتبعها إضافة لازمة أو لاحقة؛ فأنت بهما ذو حال مضافة، لا ذو إضافة محضة، فلا يلتبس عليك الإضافة المحضة بغيرها من الصفات الحقيقية.

## تذنيب

فالواجب الوجود يجب<sup>٣</sup> أن لا يكون علمه بالجزئيات علماً زمانياً، حتى يدخل فيه الآن والماضي والمستقبل، فيعرض لصفة ذاته أن يتغير<sup>٤</sup>؛ ضرورة أن العلم المتجدد لا بد وأن يكون لحصول صورة - لما مر - وأن تلك الصورة لا بد وأن يبدل على الذات بتبدل المعلومات بها، وقد كان بيّن أنه لا يجوز أن يكون في ذاته صفة، وأنه لو جاز فيه ذلك لكان تغيرها ممتنعاً، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي<sup>٥</sup> عن الزمان والدهر.

١. مل + هو.

٢. ميم: عالماً وقادراً.

٣. مسعودي: وجب.

٤. المسئلة الخامسة عشر، قال: واجب الوجود يجب أن يعقل ... فيعرض لصفة ذاته أن يتغير. مسعودي، قلت: فهذه ثلاث دعاوى أحدها أنه يعلم ذاته، والثاني أنه يعلم غيره، والثالث أنه لا يعلم الجزئيات إلا على وجه كلي وعلى كل واحد منها شكوك قوية وإشكالات واقعة وقد أوردنا الامام السعيد الغزالي «قدس الله سره العزيز» في كتاب التهافت على وجه لا مزيد عليها، فلا فائدة في نقلها. فمن أراد معرفتها فليطالع ذلك الكتاب فإن كل الصيد في جوف الفرا، فهذا بعض ما دار في الخلد (به معنى ذهن و خاطر) من الشكوك ووراء كلمات على مواضع آخر هي كالفروع المبتنية على أصول تكلمنا عليها كإثبات العقول و النفوس المبتنية على كيفية صدور الأشياء من المبدأ الأول وأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد و أمثال ذلك، و مهما صحت تلك الأصول لزمت الفروع أثرت إهمالها لقلّة الجدوى فيها والله الهادي إلى الحق والمرشد إلى الصواب و رحم الله امرأً بطرفه يمين الإنصاف و التفّت إلى نفس القول، لا إلى الفائل و ترك الميل و المصيبة فطالب الحق بمعزل عنه و المرجو من فضله تعالى أن يفتح علينا أبواب اليقين و يشرح صدورنا بأنوار المعارف و أن يكشف الغمة و يزيح الشبه و يرينا الحق حقاً و الباطل باطلاً بكرمه و سعة جوده، إنه هو الجواد الكريم، و الحمد لله رب العالمين و الصلاة على خير خلقه محمد و آله أجمعين و حسينا الله و نعم المعين.

اتفق الفراغ عنه نسخاً ضحوة يوم الخميس التاسع والعشرون من المحرم سنة خمس و ستمائة (٦٠٥ق).  
للعبد الضعيف الزاجي غفران ربه مسعود بن محمد بن علي بن محتاج. ص ٨٦: قد وقع الفراغ من استنساخ هذه التعليقات في يوم الجمعة العشرون من ربيع الثاني، سنة ١٤٤٠ من الهجرة النبوية، الموافق السادس من شهر ذي، سنة ١٣٩٧ الشمسية.

٥. ميم: - ممتنعاً.

٦. مل + على.

ويجب أن يكون عالماً بكل شيء؛ لأن كل شيء لازم - له بوسط أو بغير وسط - يتأذى إليه بعينه قَدْرُهُ الَّذِي هو تفصيل قضائه الأول تأديباً واجباً؛ إذ كان ما لا يجب لا يكون - كما علمت - ولما كان القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة، ومجملة على سبيل الإبداع، وكان القَدْرُ عبارة عن وجود الموجودات التي في المواد الخارجية من حيث وجودها فيها متصلة واحداً بعد واحدٍ لا جرم كانت الجواهر العقلية وماعها<sup>٢</sup> موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين والجسمانية وما معها موجودة<sup>٣</sup> فيهما مرتين، فكان ما ليس لزومه عن الواجب بوسط داخلاً في القَدْر باعتبار ما وداخلاً في القضاء باعتبار آخر.

ولما كان العلم بالعلم بالمعلول وغير موجب للإحساس به لم يلزم من علم الواجب بذاته إدراكه للجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة، وإن كانت واجبة عنه؛ لأن إدراكها من حيث هي كذلك لا يمكن إلا بالآلات جسمانية كالحواس وما يجري مجراها؛ لأنه لولا تعلقها بالمادة لما أمكن عروض التغير لها بوجه.

### إشارة

«في تفسير العناية»

فالعناية<sup>٥</sup> هي إحاطة علم الأول بالكل، وبالواجب أن يكون عليه الكل حتى يكون على أحسن النظام؛ وبأن ذلك واجب عنه وعن إحاطته به، فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النظام<sup>٦</sup> من غير انبعاث قصد وطلب من الأول الحق.

فَعِلْمُ الْأَوَّلِ بِكَيْفِيَةِ الصَّوَابِ فِي تَرْتِيبِ وَجُودِ الْكُلِّ، مُنْبِعٌ لَفَيْضَانِ الْخَيْرِ فِي الْكُلِّ. وَقَدْ مَرَّ

١. ميم: بادياً.

٢. ميم: - جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع وكان القَدْرُ عبارة عن وجود.

٣. سين: - ما معها.

٤. ميم: - في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين والجسمانية وما معها موجودة.

٥. دربارة فاعل بوجدن خداوند و مطلق فاعل جند نوع فاعل در فلسفه مورد بحث قرار می گیرد: فاعل بالطبع، فاعل بالقدر، فاعل بالجبر، فاعل بالتسخير، فاعل بالتجلى، فاعل بالقصد، فاعل بالعشق، فاعل بالرضا و فاعل بالعناية. اين دو مورد اخير مورد اختلاف مشا و اشراق است. ملاهادى سبزواري در شرح المنظومه، ج ٢، ٤١٤، اقسام فاعل در شش بيت آورده است.

٦. هذا النظام الأنتم الأجل المتحقق في ذات الحق وظل له. ولذلك سري المحبة الذاتية إلى المحبة الأفعالية، ولذلك نريهم يقولون: بأن العلم بالنظام الأنتم عين ذاته وقال الحكيم السبزواري: «فالكل من نظامه الكياني/ ينشأ من نظامه الرباني»، «وللأرض من كأس الكرام نصيب/ خاك بر فرق من و تمثيل من»، نك: شرح المنظومة، ج ٢/٢، ص ٦٠٧.

ذكر ذلك أيضاً عند الكلام في أن العالي لا يفعل لغرض في السافل، وقد أعيد هاهنا لتعلم أن النظام الموجود في الجزئيات المتغيرة كيف صدر عنه تعالى مع تنزيهه عزّ وعلا عن إدراك تلك الجزئيات إلا على الوجه الكلي الذي لا يكون من حيث وقوعها في التغيير.

وقد عرفت هناك أن عنايته لا يجوز أن يزيد على ذاته، فلا أعيد لكلي أذكر في هذا الموضوع جملة من آثار العناية لتكون كالأنموذج لباقيها؛ إذ لا سبيل للإنسان إلى معرفة جميع ذلك في أحوال نفسه وبدنه فضلاً عن معرفته فيما عداه من جملة العالم وتفاصيله.

ولو فكّر الإنسان في منافع أعضائه ووضعها وترتيبها وما فيها من القوى، وسريان آثارها في البدن، وحفظ التشخيص والتنوع بها لوجد من آثار العناية ما تُبهّره عجائبه ويعجز عن الإحاطة به، فكيف الحال في كل ما في عالم الكون والفساد، وعالم الأفلاك؟ وأكثره لا تطلع على وجوده فضلاً عما فيه من دقائق الحكمة ولطائف العناية.

فمن ذلك أن المادة لما امتنع قبولها لصورتين معاً، وكان الوجود الإلهي مفيضاً<sup>٣</sup> لتكميلها بإخراج ما فيها بالقوة من قبول الصور إلى الفعل قدر بلطف حكمته زماناً غير منقطع في الطرفين، فخرج منه تلك الأمور من القوة إلى الفعل واحداً بعد واحد، فتصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها، والمادة كاملة بها، ولما لم يكن لتجدد الفيض بُدٌّ من تجدد أمرها وجدت أشخاص علوية دائرة لأغراض علوية تتبعها استعداد غير متناه ينضم إلى فاعل غير متناه وقابل كذلك، فانفتح باب نزول البركات ورشح الخير الدائم في الآزال والآباد.

ولما كانت الحيوانات محتاجة إلى غلبة العنصر اليابس ليتحفظ به الصور المدركة لها، وأشكال أعضائها وحدث عند الأرض ولم يحط الماء بجميعها لحاجتها إلى استنشاق الهواء، ولو كانت الأفلاك كلها نورية لاحتقرت بالشعاع مادونها، ولو كانت عريّة عن التور لعمت الظلمة كل ما في عالم الكون والفساد، وكان يختل نظامه على التقديرين.

ولو كانت أنوارها ثابتة دون تحرك لاثرت بإفراط وتفريط وأحرقت كل ما يدوم مقابلتها له ولم يلحق أثرها غيره ولو تحركت حركة واحدة لازمت دائرة، ولم يصل أثر الشعاع إلى نواحيها، فجعلت حركتها السريعة مانعةً لحركة محيطية بالكل، فجعل الكل فلك هو حامل جرم نوري ممّا يعرفه حركة أخرى

١. ميم: - معرفة.

٢. ميم: - ما في.

٣. ميم وسين: مقتضياً.

٤. ميم وسين: فيه.

٥. ميم: بعد.

٦. اصل: من بدو، ظاهراً.

بطينة يمثل بها إلى النواحي جنوباً وشمالاً؛ ولولا هذا الميل لتشابهت فصول السنة في الحرّ والبرد دانماً في جميع المواضع.

وغير ذلك من عجائب السماوات والأرض يطول الكلام في استقصاء ما يعرفه منها، والذي يجب أن نتحققه في هذا الموضوع ليكون ضابطاً في أمر العناية وفي غيرها أنه إذا انقسم الممكن إلى الأشرف والأخس، ووجد الأخس فيجب أن يكون الأشرف قد وجد قبله فبليّة بالذات وذلك: لأنّ الواجب إذا اقتضى الأخس، فلا جهة أخرى فيه تقتضي الأشرف الممكن، والممكن لا يلزم من فرض وجوده محال، فإذا انقضى وجوده استدعى لكونه أشرف أن يقتضيه جهة يعقل هي أشرف من واجب الوجود، وذلك ممتنع.

فكما لا أشرف من الواجب فكذلك لا أشرف من اقتضائه - سواء كان يغيّر واسطة أو بواسطة - كلّ في مرتبته، ولا يتعقل أشرف ممّا يقتضيه وممّا ينتهي إليه سلسلة اقتضائه.<sup>١</sup> وهذا إنّما يطرد في أمور يلحظ نفس ماهيتها، ولا يوجب بأمر آخر عدمها، بخلاف ما يقع تحت الحركات والأمزجة والأسباب المختلفة،<sup>٢</sup> فقد يصير<sup>٣</sup> الممكن فيها، ممتنعاً باعتبار أمر اتفاقي ومثل هذا لا يوجد في ماهيات معقولة هي فوق الحركات والاتفاقات، وأعني بالاتفاقي هأنذا كلّ ما يلحق ماهيته لا لذاتها ممّا يختلف به أشخاصها، وهذه الماهيات<sup>٤</sup> المعقولة إن أمكنت من حيث «هي هي» لا تمنعها<sup>٥</sup> خارجيات دونها؛ إذ العلة لا تمنع بامتناع<sup>٦</sup> معلولها، بل الذي يصحّ هو عكس ذلك.<sup>٧</sup>

وإذ فرضت هذه فوق الحركات بمعنى تقدّمها بعليّة ما عليها فلا يمتنع بها، ولأنّها لا يكون علة، ولا معلولاً لها، فالأمور الذاتمة ولوازم الكليّات الطبيعيّة لكونها متقدّمة على الاتفاقات<sup>٨</sup> ومعلّلة ماهيات ثابتة تجب أن لا يتقاعد منها شيء<sup>٩</sup> عن كماله، فإنّه لو تقاعد عنه لكان ذلك لنقص في علته لا

١. نك: سهروردي، الحكمة الإشراقية، ج ٢، كتاب حكمة الاشراف، ص ٢٣٢ به بعد.

٢. سين: ماهياتها.

٣. يعنى لاتعقل عالم الشرف من هذا العالم الموجودة و إلا يلزم جهة هي أشرف من واجب الوجود سببه. نسخه سين: هامش، ص ٢٤٠.

٤. مل: يضر.

٥. سين: الاهيات.

٦. ميم: لاتمنع.

٧. سين: باعتبار.

٨. نك: ابن كمنونه، الجديد في الحكمه، ص ٥٧٠.

٩. ميم: الاتفاقيات.

١٠. ميم و سين: شيء + منها.

محالة.

وبالجملة، فكل ما هو خارج عن عالم الاتفاقات فلا مانع له عما هو أكمل الماهية، فيجب أن يعتقد في كل ما هو متقدم على الحركات ما هو أشرف له وأكرم بعد إمكانه في نفسه، وهذا هو معنى العناية به.<sup>١</sup>

### إشارة

#### «في كيفية وقوع الشر»

إلى كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي الأمور الممكنة في الوجود منها أمور يجوز أن يتعزى وجودها عن الشر والخلل والفساد أصلاً؛ ومنها أمور لا يمكن أن تكون فاضلة فضيلتها، إلا وتكون بحيث يعرض منها شرٌّ ما عند ازدحامات الحركات ومصادمات المتحركات. وفي القسمة العقلية أمور شرية إما على الإطلاق، وإما بحسب الغلبة.<sup>٢</sup>

وبالجملة، فلا يزيد الأقسام العقلية في الممكنات على خمسة: ما لا شر فيه أصلاً، وما فيه خير كثير وشر قليل، وما هو شر مطلق، وما فيه شر كثير وخير قليل، وما يتساوى فيه الخير والشر.

وإذا كان الوجود المحض مبدءاً لفيضان الوجود الخيري الصواب، كان وجود القسم الأول واجباً فيضانه؛ مثل وجود الجواهر العقلية وما يشبهها من النفوس المجردة السمائية، فإن العقول تريد عما بالقوة أصلاً والنفوس السمائية وإن كان فيها ما بالقوة إلا أنها غير ممنوعة من إخراجها إلى الفعل على الوجه الذي تبينته.

وكذلك القسم الثاني يجب فيضانه، فإن في أن لا يوجد خير كثير ولا يُؤتى به - تحرزاً من شر قليل - شرّاً كثيراً.<sup>٣</sup> وذلك مثل خلق النار، فإن النار لا تفضل فضيلتها ولا تكمل معوتها في تميم<sup>٤</sup> الوجود إلا أن تكون بحيث تؤذي وتؤلم ما تتفق لها مصادمته من أجسام حيوانية.

١. در این اشاره و اشاره پیشین، خواهی با شرطی که با خود بسته بود، در شرح کتاب از چارچوب ابن سینا خارج نشود، ولی خارج شده است و با توجه به نگاه شیخ اشراق در مقابل فاعل بالعناية مشأ، فاعل بالرضا را پذیرفته است. ابن کمونه هم با استناد به کتاب حکمة الاشراق به شرح این بخش پرداخته و در واقع این قسمت از آرای خاص وی در این اثر به شمار می آید. آقای حسن زاده آملی هم به این مسئله اشاره کرده است. نک: دروس شرح اشارات و تنبیهات، نمط هفتم، ص ١٨٥ به بعد.

٢. میم: - أمور شرية إما على الإطلاق وإما بحسب الغلبة.

٣. میم: من شر كثير شر قليل.

٤. میم و سین: تکمیل.

وكذلك الأجسام الحيوانية لا يمكن أن تكون لها فضيلتها، إلا أن تكون بحيث يمكن أن تتأذى أحوالها في حركاتها وسكوناتها - وأحوال مثل التارفي تلك أيضاً - إلى اجتماعات مصاكات مؤذية؛ وأن تتأذى أحوالها وأحوال الأمور التي في العالم، إلى أن يقع لها خطأ في عقيد صار في المعاد وفي الحق، أو فزط هيجان غالب عامل من شهوة أو غضب صار في أمر المعاد. وتكون القوى المذكورة لا تغني عنها أو تكون بحيث يعرض لها عند المصاكات<sup>٢</sup> عارض خطأ وغلبة أو هيجان؛ وذلك في أشخاص أقل من أشخاص السالمين، وفي أوقات أقل من أوقات السلامة؛ ولأن هذا معلوم في العناية الأولى، فهو كالمقصود بالعرض. فالشتر داخل في القدر بالعرض، كآته مثلاً مرضي. به بالعرض، فإنه غير مرضي به من حيث هو شتر، بل من حيث لزومه لخيرات كثيرة لا يمكن أن يكون منفكاً عنها.

والشتر، فلا يوجد إلا في عالم الكون والفساد؛ لأجل التضاد الضروري لهما، وقد عرفت أنه لولا الكون والفساد ما صح وجود أشخاص غير متناهية،<sup>٣</sup> ولا يصح حصول الأنواع الكائنة من العناصر إلا بالتفاعل، ولا يصح التفاعل إلا بالتضاد، والتضاد صح دوام الفيض، فهو خير بالنظر إلى النظام الكلي، وشترته إنما هي بالنظر إلى الأشخاص.

ومع هذا، فليس هو تعقل<sup>٤</sup> فاعل فإن تضاد الحرارة والبرودة لذاتيهما، وكذا غيرهما من بل التضاد من لوازم الماهيات، وكما لا يتصور لفاعله أن يجعل أشكالا كرية<sup>٥</sup> بحيث تصير مع كرتها متراسة<sup>٦</sup> دون خلل فيما بينها بخلاف المسدسات مثلاً، كذلك حال المتضادات في تضادها، فالأشياء وإن كانت معلولة لغيرها منه هوياتها ووجوداتها إلا أنه قد يعلم<sup>٧</sup> ماهياتها أشياء أخر لا يمكن ترتبها عنها.

وليس الشتر أمراً وجودياً، بل هو عديمي، ولو كان وجودياً لكان إما شتراً لنفسه أو لغيره، فإن كان

١. ميم و سين: المصادمات.

٢. ميم و سين: المصادمات.

٣. لوصح وجود اشخاص غير متناهية للزم في الوجود العلية الحثيات وذلك محال. سين: الهامش، ص ٢٤٧.

٤. سين: دخول.

٥. ميم: تعقل.

٦. اسم فاعل از باب تفاعل از ثلاثي مجرد «رض. مرض» به معنای محكم و به هم پیوسته «بنیان مرصوص» که در قرآن آمده از همین ریشه است.

٧. ميم و سين: قديلازم.

لغيره، فإما لأنه يعدم ذلك الغير أو بعض كمالاتها، أو لا؛ لأنه يعدم ذلك فإن أعدم فليس الشَّرُّ إلا عدم ذلك الشيء أو ماهو كمال له، وإن لم يعدم، فلا يتصور أن يكون شراً؛ لما فرض أنه هو شراً؛ لأننا نعلم أن ما لا يخل بذات شيء ولا بوجود كمال لشيء كيف كان فإن وجوده لا يستتزر به ذلك الشيء، وإن كان شراً لنفسه فهو باطل أيضاً؛ لأن وجود الشيء لا يقتضي عدمه، ولا عدم شيء مما يكمله.

ولو اقتضى الشيء عدم بعض الكمالات التي له لكان الشَّرُّ هو ذلك العدم لا هو على أن اقتضاء ذلك غير معقول، فإن الأشياء طالبة لكمالاتها لا مقتضية لعدمها من حيث هي كمالات، وإذا بطل على تقدير وجوده أن يكون شراً لغيره أو لذاته، فليس شراً أصلاً، فلو كان موجوداً لما كان شراً، فهو إذن عدمي يتبعه الإمكان، والعدم لا غير؛ لأنه لا يعرض إلا لما بالقوة، وما بالقوة فلا ينفك عن الإمكان،<sup>١</sup> والعدم<sup>٢</sup> من حيث هو بالقوة، ولو كان عالم الكون والفساد كله شراً لكان شيئاً قليلاً غير مُعتدِّ به بالنسبة إلى كل الوجود، فكيف السلامة فيه غالبية؛ إذ لا يوجد هذه الشُّرور إلا في حق الحيوانات، وهي أقل ما في الأرض.

والذي لا يسلم منها، فإنه في أكثر أحواله يسلم، وإنما يستتزر في بعض الأحوال وفي بعض الصفات لا في الكل، ونحن نعلم أن المرض والألم وإن كانا كثيرين إلا أن الصِّحة والسلامة<sup>٣</sup> أكثر، وبهذا نعلم أن الخير غالب والشَّرُّ نادر، وأنه لا وجود للأقسام الثلاثة الباقية من الخمسة.

#### وهم وتنبية<sup>٥</sup>

ولعلك تقول: إن أكثر الناس الغالب عليهم الجهل وطاعة الشهوة والغضب، وكل ذلك ضار في أمر المعاد، وبمقتضى هذا يكون الشَّرُّ في نوع الإنسان الذي هو أشرف أنواع الكائنات هو الغالب لكون السعادة والشقاوة الذنوبيتين مستحقرتين بالقياس إلى الأخرويتين وإذ كان كذا، فلم صار هذا الصنف منسوباً منهم<sup>٦</sup> إلى أنه نادر، فاسمع أنه كما أن أحوال البدن في هيأته ثلاثة: حال البالغ في الجمال والصِّحة، وحال المتوسط في الجمال والصِّحة<sup>٧</sup>، وحال القبيح والمِسقام أو

١. ميم: - هو.

٢. لأن ما له الكمالات بالفعل لا يعرض شر له، مثل العقول. سين: الهامش، ص ٢٤٧.

٣. ميم: - لا غير؛ لأنه لا يعرض إلا لما بالقوة، وما بالقوة فلا ينفك عن الإمكان والعدم.

٤. الصِّحة والسلامة = تدرستي و ايمنى.

٥. نك: نسخة اصل، ص ١٩٩.

٦. ميم و مل: فيهم.

٧. ميم: وحال من ليس ببالغ فيهما.

السقيم، والأول والثاني ينالان من السعادة العاجلة البدنية قسطاً وافراً أو معتدلاً أو يسلبان؛ كذلك حال النفس في حياتها ثلاثة: حال البالغ في فضيلة العقل والخلق، وله الدرجة القصوى في السعادة الأخروية؛ وحال من ليس له ذلك لا سيما في المعقولات، إلا أن جهله ليس على الجهة الصّارة في المعاد، وإن كان ليس له كثير دُخر من العلم جسيم النَّفع في المعاد، إلا أنه في جملة أهل السلامة ونيل حظ ما من خيرات الآجلة؛ والجهل الذي لا يضر كثير ضرر في المعاد هو الجهل البسيط وبعض المركب، وأخر كالمستقام والسقيم، هو عُرضة الأذى في الآخرة. وكل واحد من الطرفين نادر؛ والوسط فاش غالب، وإذا أُضيف إليه الطرف الفاضل صار لأهل التجارة غلبة وافرة.

### تنبيه

لا يَقَعَنَّ<sup>١</sup> عندك أن السعادة في الآخرة نوع واحد. ولا يَقَعَنَّ عندك أنها لا تُنال أصلاً إلا باستكمال في العلم، وإن كان ذلك يجعل نوعها نوعاً أشرف. ولا يَقَعَنَّ عندك أن تفاريق<sup>٢</sup> الخطايا بِاتِّكَاةٍ، أي قاطعة، لعصمة التجارة، والعصمة اسم لما يستمسك به الإنسان لتلا يسقط، بل إنما يُهلك الهلاك السرمذ ضرب من الجهل، إن كان لذلك الضرب حصول في نفس الأمر، وإنما يُعَرِّض للعذاب المحدود ضرب من الرذيلة وحد منه؛ وذلك في أقل أشخاص الناس وما عدا هذا الجهل وهذه الرذيلة إما أن يقتضي شقاوة منقطعة أو لا يقتضي شقاوة أصلاً. ولا تُصغِ إلى من يجعل التجارة وقفاً على عده، ومصروفة عن أهل الجهل والخطايا صرفاً إلى الأبد. واستويغ<sup>٣</sup> رَحْمَةَ اللَّهِ، وستسمع لهذا فضل بيان.

### وهم وتنبيه

أو لعلك تقول: هلاً أمكن أن يبرأ القسم الثاني من الأقسام الخمسة المذكورة، عن لحوق الشر؟! فيكون جوابك: أنه لو برئ عن أن يلحقه ذلك لكان شيئاً غير هذا القسم، وكان هو القسم

١. ميم: - والثاني.

٢. بانون تأكيد ثقيله، يعني در نزد تو این گونه جلوه نکند.

٣. سين: در متن: تعاریف؛ در هامش: تعاریف. ثبت شده است.

٤. باب استفعال از «وسع، يسع» یعنی گسترده و وسیع بشمار.



الأول، وقد فرغ عنه. وإنما هذا القسم في أصل وضعه ما ليس يمكن أن يكون الخير الكثير يتعلّق به، إلا وهو بحيث يلحقه شرٌّ بالضرورة عند المصادمات الحادثة! فإذا برئ عن هذا فقد جعل غير نفسه، وكأنّ النار قد جعلت غير النار والماء غير الماء. وترك وجود هذا القسم، وهو على صفة المذكورة غير لائق بالوجود، على ما بيّناه.

وهمّ وتنبيه

ولعلّك تقول أيضاً: فإن كان القدرُ بالمعنى الذي سبق ذكره، ولا شكّ في دخول الأفعال الإنسانيّة فيه، فلمّ العقاب؟! على شيء صادرٍ عن الإنسان على سبيل الوجوب، وكيف يحسن من الجواد الكريم أن يعاقبه عليه، فإنّ المعاقبة على ما هذا شأنه منسوب إلى الظلم والجور، والله سبحانه تعالى عن ذلك. فتأمل جوابه: إنّ العقاب للنفس على خطيئتها - كما ستعلم - هو كالمرض للبدن على نهمه؛ فهو لازم من لوازم ما ساق<sup>١</sup> إليه الأحوال الماضية التي لم يكن من وقوعها بُدّ، ولا من وقوع ما يتبعها.

وهذا النوع من العقاب إنّما يكون للنفس الإنسانيّة بسبب ملكاتها الرديئة الراسخة فيها مكانها تكون من داخل ذاتها، فتكون هي الحاملة<sup>٢</sup> لعذابها.

وأما العقاب الذي أن يكون على جهة أخرى من مبدأ<sup>٣</sup> له من خارج، وهو الذي يدلّ عليه ظواهر الكتب الإلهيّة والأخبار النبويّة، فحديثٌ آخر؛ لأنّه لا يثبت إلاّ بالسمع والأدلة السمعيّة ليس جميعها بعيداً عن التأويل.

ثمّ إذا سلّم معاقب من خارج على ما يفهم من ظاهرها، فإنّ ذلك أيضاً يكون حسناً، بمعنى أنّه خير لا بالمعنى الذي يذهب إليه المتكلمون؛ لأنّه قد كان يجب أن يكون التخويف موجوداً في الأسباب التي تثبت، فتنفع في الأكثر.

والتصديق تأكيد للتخويف؛ فإذا عرض من أسباب القدر، أن عارض واحد مقتضى

١. سين و مل: الجارية.

٢. مل: ماساقت.

٣. ميم: الحاصلة.

٤. عبارت خواجه با اندكى تفاوت نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٣٣٠.

٥. ميم: مبتدي.

التخويف والاعتبار، فركب الخطأ وأتى بالجريمة؛ وجب التصديق لأجل الغرض العام، وإن كان غير ملائم لذلك الواحد ولا واجباً من مختار رحيم، لو لم يكن هناك إلا جانب المبتلى بالقدر، ولم تكن<sup>١</sup> في المفسدة الجزئية له مصلحة كلية عامة كثيرة. لكن لا يلتفت لفت الجزئي لأجل الكلّي، كما لا يلتفت لفت الجزء لأجل الكل، فيقطع عضو ويولم لأجل البدن بكلّيته ليسلم. فهذا من جملة الكثير الذي يلزمه شرٌّ قليل، وقد تبين أنه مما يقتضي الحكمة وجوده فلو حمل ماورد في التنزيل على ظاهره لما كان مخالفاً للقواعد الحكيمية وعلى أن العقاب من القدر أيضاً لكن ذلك مما لا ينافي تعليله؛ إذ كل ما في القدر معلل.

وأما ما يُورد من حديث الظلم والعدل، ومن حديث أفعال يقال: إنَّها من الظلم، وأفعال مقابلة لها، ووجوب ترك هذه والأخذ بتلك - على أن ذلك من المقدمات الأوليّة -؛ كما هو مذهب المعتزلة من متكلمي الإسلام وغيرهم اللذين يوجبون على الله تعالى أشياء ينفون عنه غيرها بسبب هذه المقدمات وأمثالها، فغير واجب وجوباً كلياً، بل أكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارتياد المصالح، ولعل فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين من الأشخاص الإنسانيّة، وإذا حقّت<sup>٢</sup> الحقائق فليلتفت إلى الواجبات، دون أمثالها، أعني أمثال هذه المشهورات؛ وأنت فقد عرفت أصناف المقدمات في موضع آخر.<sup>٣</sup>

والدين هو أحكام الواجب لذاته عليها لقولهم: تكليف العباد واجب أو حسن<sup>٤</sup> منه إذ في ذلك صلاح حالهم العاجلة والآجلة والوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنان؛ إذ فيهما تقرّيبهم إلى طاعته وتبعيدهم عن معصيته، وتعذيب العاصين عدل منه حسن، والإخلال بإثابة المطيعين ظلم قبيح، فكأنهم مخطئون في ذلك، والاعتماد على المقدمات الواجب قبولها عند العقل هو الواجب.<sup>٥</sup>

١. ميم: ولو لم يكن.

٢. سين: حققت.

٣. ميم وسين: موضعها.

٤. ميم: جزء.

٥. مباحث ابن نمط را در شرح خواجه نك: شرح الإشارات والتشبهات. تحقيق: حسن زاده آملی. جاب دوم. ج ٣، ص ٨٥٩-٩٥٤؛ و در شرح فخر رازی، تحقيق: نجف زاده؛ ج ٢، ص ٥١٣-٥٦٢؛ و در الإهيات من المحاكمات بين شرحی الإشارات، قطب الدين رازی، ج ٣، ص ٢٦٣-٣٢٣.

## النَّمط الثَّامن في البهجة والسَّعادة<sup>١</sup>

وفيه فصلان مُعْتَونان «بوهم وتنبيه، وتدنيب واحد، وخمسه

عشر تنبيهاً، وإشارةً واحدة»، ففصوله تسعة عشر فصلاً.

### وهْمُ وتنبيهُ

إنه قد يسبق إلى الأوهام العامية<sup>٢</sup> أن اللذات القوية المستعلية هي الحسية، وأن ما عداها لذاتٌ ضعيفة، وكلُّها خيالات غير<sup>٣</sup> حقيقية. وقد يمكن أن يُنبه من جملتهم من له تمييزٌ ما، فيقال له: أليس ألدُّ ما تصفونه من هذا القبيل هو المنكوحات والمطعومات وأمور تجري مجراها؟ وأنتم تعلمون أن المتمكّن من غلبة ما ولو في أمر خسيس - كالشطرنج والتّرد - قد يعرض له مطعوم ومنكوح، فيرفضه لما يعتاضه من لذة الغلبة الوهمية؛ وقد يعرض مطعوم ومنكوح لطالب العفة والرئاسة<sup>٤</sup> مع صحّة جسمه في صحبة<sup>٥</sup> حشمه<sup>٦</sup>، فينفض اليَدَ منهُما<sup>٧</sup> مراعاةً للحُشمة، فتكون مراعاة الحُشمة آثر وألدّ لا محالة هناك من المنكوح والمطعوم.

وإذا عرض للكرام من الناس الالتذاذُ بإنعام يُصيبون موضعه، آثروه على الالتذاذ بمشتهي حيواني متنافس فيه، وآثروا فيه غيرهم على أنفسهم مُسرعين إلى الإنعام به. وكذلك فإنّ كبير النَّفس يستصغر الجوع والعطش عند المحافظة على ماء الوجه؛ ويستحقر هَوْلَ الموت ومفاجأة العطب عند مناجزة<sup>٨</sup> المبارزين؛ وربما اقتحم الواحد<sup>٩</sup> على عددٍ دهم، أي دخل من غير

١. نك: نسخة اصل، ص ٢٠٠؛ نسخة سين، ٢٧١، وشرح خواجه، ج ٣، ص ٩٥٨ به بعد.

٢. همانند متكلمان.

٣. اصل: - غير.

٤. مل: الرئاسة + مع صحّة جسمه.

٥. ميم: - جسمه في صحبة.

٦. اگر «حشمه یا حُشمه» خوانده شود که مراد متن هم همین است به معنای: اهل و عیال، کسان، همسایگان، و اگر «جشمه» خوانده شود به معنای شرم و حیاست، نك: طوسی، شرح الإنارات والتنبیها، ج ٣، ص ٩٥٨، بانوشت.

٧. ميم و سين: عنهما.

٨. مناجزة = بيكار، مقابله.

٩. ميم: - الواحد.

روية على عدد كثير، مُمتطياً<sup>١</sup> ظهر الخطر، لما يتوقعه من لذة الحمد ولو بعد الموت، كأن ذلك يصل إليه وهو ميتّ.

فقد بان أن اللذات الباطنة مستعلية على اللذات الحسية. وليس ذلك في العاقل فقط، بل وفي العُجم من الحيوانات؛ فإن من كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع، ثمّ يُمسكه على صاحبه، وربما حمله إليه؛ والمرضة من الحيوانات تُؤثر ما ولدته على نفسها، وربما خاطرت محاميةً على أعظم من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها، وجميع ما ذكر لذات غير عقلية. فإذا كانت اللذات<sup>٢</sup> الباطنة أعظم من الظاهرة، وإن لم تكن عقلية، فما قولك في العقلية؟! فإنها أولى بأن يكون أعظم؛ لأن قوة اللذة وضعفها على حسب قوة الإدراك وضعفه، وإن اللذة إدراك، كما سيأتي.

#### تذنيب

فلا ينبغي لنا أن نستمع إلى قول<sup>٣</sup> من يقول: إننا لو حصلنا على جملة<sup>٤</sup> لا نأكل فيها ولا نشرب<sup>٥</sup> ولا ننكح، فأية سعادة تكون لنا؟! والذي يقول هذا فيجب أن يُبصر ويقال له: يا مسكين، لعل الحال التي للملائكة وما فوقها<sup>٦</sup> ألدّ وأبهج وأنعم من حال الأنعام، بل كيف يمكن أن يكون لأحدهما إلى الآخر بحسب الكمال والخير الموجود فيهما، نسبة يُعتدّ بها؟! فإنهما نسبة بعيدة جداً.

١. ناقص واوى است، سوار شد بر پشت ستوران.

٢. ميم: - غير.

٣. سين: - اللذات.

٤. خواجه در شرح اين متن می نویسد: العطب: الهلاك. واقتحم: دخل من غير روية. والدهم: العدد الكثير. واعلم أن من المشهورات أن السعادة هي اللذة فقط. ثم إن العوام يظنون أن اللذات هي المدركة بالحواس الظاهرة وأما المدركة بغيرها فتارة ينكرون تحققها وينسبونها إلى خيالات لاحقيقة لها، وتارة يستحقرونها بالقياس إلى الحية ... إلخ، نك: طوسی، شرح الإشارات والتبهيّات، ج ٣، ص ٩٥٩.

٥. مل: - قول؛ القائلون بأن السعادة هي اللذة الحسية هم المتكلمون.

٦. مل: حالة.

٧. مل + فيها.

٨. ما فوقها: يعنى خداوند مٔان.

### تنبيه

على ماهية اللذة والألم، إنَّ اللذة هي إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير، من حيث هو كذلك. والألم هو إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك آفة وشر.

والنيل هو الإصابة والوجدان، والفرق بينه وبين الإدراك أنَّها إدراك الشيء قد يكون بحصول صورة يساويه، ونيله لا يكون إلا بحصول ذاته الذي به يتم اللذة، وليس إدراك اللذيذ لذة، بل اللذة إدراك وصوله إلى الملتذ وحصوله له، وما لم يعتقد الملتذ كمالية الشيء وخيريته لا يلتذ به، وإذا اعتقد كماليته وخيريته - سواء كان في نفس الأمر كذلك أو لم يكن - التذ به.

والكمال والخير، المقيسان إلى الغير هما حصول شيء لما من شأنه أن يكون ذلك الشيء له، أي حصول شيء يناسب شيئاً ويصلح له أو يليق به بالقياس إلى ذلك الشيء، وذلك الحصول يقتضي لا محالة ما يراه في القوة لذلك الشيء، فهو بهذا الاعتبار كمال، وباعتبار كونه مؤثراً خير. والشيء، قد يكون كمالاً وخيراً من جهة دون جهة، والالتذاذ به يختص بالجهة التي هو معها كمال وخير، وبهذا يعرف فوائد القيود المذكورة في تعريف الألم، وإتاما ذكر تعريف ماهية اللذة والألم مع كونهما من الأمور التي نجدها من أنفسنا عند الأكل والوقاع والضرب وغيرها لنعرف بذلك القدر المشترك الذي يقع عليه اسم اللذة والألم، فإنَّ اللذة تقع على كلِّ حالة من الحالات الملتذة، وكلِّ حالة منها مغايرة للأخرى، ولا تدرك القدر المشترك إلا مخلوطاً بما يختص بكلِّ واحدة من تلك الحالات، وإذا نقص عن كلِّ واحد ما يختص به يحصل الأمر المشترك الموجود في كلِّ صورة توصف باللذة وغير حاصل في كلِّ صورة لا توصف بها.

١. ميم: - كمال وخير، من حيث هو كذلك. والألم هو إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك.

٢. ميم و سين: أن.

٣. سين: يتم به: ابن نسخه فصيح تر است.

٤. سهروردی عین تعریف اشارات رادرمقامات الصوفیة، آورده و ابن کتونه نیز خلاصه شرح سهروردی در این جا نقل کرده است. نک: سهروردی، الحکمة الإشرافیة، ج ٨، الرسائل العرفانیة و الفلسفیة، فصل یازدهم، و مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ٤، ص ١٢٠.

٥. ميم: بیانه.

٦. سین - له، آی.

٧. سین: عذر.

٨. سین: الملتذة.

وبهذا علم أنه المراد من مفهوم اسم «اللذة»، وكذا حال الألم والميل هذا احتيج إلى ذكر ماهية الإدراك، مع كونه من الأمور الوجدانية أيضاً.

وقد يختلف الخير والشر بحسب القياس؛ فالشيء الذي هو عند الشهوة خير هو مثل المطعم الملانم والملبس الملانم؛ والذي هو عند الغضب خير فهو الغلبة<sup>٢</sup>؛ والذي هو عند العقل خير فتارة وباعتبار فالحق،<sup>٣</sup> وذلك<sup>٤</sup> دون العاقل فانلا عما فوفه بالقياس إلى قوته النظرية، وتارة وباعتبار فالجميل، وذلك عند كونه متصرفاً فيما دونه بالقياس إلى قوته العلمية. ومن العقليات نيل الشكر، ووفور المدح والحمد والكرامة؛ وهذه هي الخيرات التي تكون للعقل بمشاركة سائر القوى.

وبالجملة فإن هم ذوي العقول في ذلك مختلفة؛ لاختلاف أحوال تلك القوى. وأما العقلي الصرّف فلا يختلف البتة.

وكلّ خير بالقياس إلى شيء ما، فهو الكمال الذي يختصّ به، وينحوه باستعداده الأول؛ لكونه نوراً<sup>٥</sup> عنده واحترز بالأول عن الاستعداد الثاني الذي يطراً عليه، كاستعداد انتقاء<sup>٦</sup> الرذائل الطارئ على استعداد اقتناء الفضائل الذي هو للإنسان في فطرته الأولى، فإن الذي يتحاجب لاستعداد الثاني لا يكون خيراً بالقياس إلى ذات الشيء، بل يكون خيراً بالقياس إليها مع ذلك الطارئ لا بدونه، وحاصل هذا البحث أنّ وكلّ لذة فإنها تتعلق بأمرين: بوجود كمال خيري، وبإدراك له من حيث هو كذلك؛ وعليه ينتهي ما بعد هذا من الكلام.

### وهم وتنبيه

ولعلّ ظاناً يظنّ أنّ من الكمالات والخيرات ما لا يلتدّ به اللذة التي تناسب مبلغه، مثل

١. سين: الوجدانية.

٢. ميم: - عند.

٣. ميم: - فهو الغلبة.

٤. سين: ما لحق.

٥. ميم: عند.

٦. ميم و سين: مؤثراً.

٧. ميم و سين: اقتناء.

الصَّحَّة والسَّلَامَة، فلا يُلْتَذُّ بهما ما يُلْتَذُّ بالْحُلُو وغيره، وهذا فهما يقدحان<sup>١</sup> في التعريف المذكور للذَّة.

فجوابه - بعد المسامحة والتسليم -: أنَّ الشَّرْط في اللذَّة كان حصولاً وشعوراً جميعاً، ولعلَّ المحسوسات إذا استقرت لم يُشعر بها. على أنَّ المريض والوصيب يجد عند الثوب إلى الحالة الطَّبِيعِيَّة مغافصة<sup>٢</sup> غير خفي التدرج، لذَّة عظيمة؛ وذلك لحصول الإدراك الَّذِي اقتضاه التجدد في تلك الحال.

#### تنبيه

واللَّذِي قد يصل<sup>٣</sup> فيكره كراهيَّةً بعض المرضى للحُلُو، فضلاً عن أن يشتهي اشتهاً شاتقاً. وليس ذلك طاعناً فيما سلف؛ لأنَّه ليس خيراً في تلك الحال؛ إذ ليس يشعر به الحسُّ من حيث هو خير.<sup>٤</sup>

#### تنبيه

إذا أردنا أن نستظهر في البيان - مع غناء ما سلف عنه إذا لُطِّف<sup>٥</sup> لفهمه - زدنا فقلنا: «إنَّ اللذَّة هي إدراك كذا من حيث هو كذا، ولا شاغل ولا مُضادَّ للمدرك»، فإنَّه إذا لم يكن سالماً فارغاً أمكن أن لا يشعر بالشَّرْط؛ أمَّا غير السَّالم فمثل عليل المِعْدَة إذا عاف<sup>٦</sup> الحُلُو، وأمَّا غير الفارغ فمثل المُمتلئ جدًّا يعاف الطَّعام اللَّذِي، وكلَّ واحد منهما إذا زال مانعُه عادت لذَّته وشهوته، وتأدَّى بتأخَّر ما هو الآن يكرهه؛ وبزيادة القيد المذكور لا يرد ما ذكر من التقوض.

١. ميم: يقدح.

٢. ناگاه، بي خبر آمدن.

٣. ميم ومل: يحصل.

٤. ميم: داهيه.

٥. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: كما أنَّ الفصل الأوَّل كان مشتملاً على الجواب عن النقض الورد على شرح اللذَّة بسبب إغفال أحد الأمرين اللذين تعلَّق بهما اللذَّة وهو الإدراك، فهذا الفصل يشتمل على الجواب عن النقض الوارد عليه بسبب إغفال الأمر الآخر، وهو حصول الكمال والخير بالقياس إلى الملتذِّد... إلخ، نك: شرح الإشارات والتنبهات، ج ٣، ص ٩٧١.

٦. سين: تُلَطِّف.

٧. یعنی بدش بیاید نفرت داشته باشد.

## تنبيه

وكذلك قد يحضر السبب المؤلم وتكون القوة الذراكية ساقطة، كما في قرب الموت من المرضى؛ أو مَعوقَة كما في الخَدْر؛ فلا يتألم به. فإذا انتعشت القوة أو زال العائق، عظم الألم.<sup>١</sup>

## تنبيه

إنه قد يصح إثبات لذّة ما يقيناً؛ ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يُسمّى «ذوقاً»،<sup>٢</sup> جاز أن لا نجد إليها شوقاً، وذلك كما أنّ العلم بما شأنه أن يحسّ بالبصر مثلاً، أو بغير من الحواس لا تبلغ درجة الإحساس، ولهذا لم يقدّم العلم بالمحجوب مقام المشاهدة له، والسبب في ذلك كون الإدراك مقولاً على أنواع الإدراكات بالتشكيك لا بالمواطأة، ولهذا قيل: ليس الخَبْرُ كالمعاينة.<sup>٣</sup>

وكذلك قد يصحّ ثبوت أذى ما يقيناً؛ ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يُسمّى بـ«المقاساة»، كان في الجواز أن لا يقع عنها بالغ الاحتراز. مثال الأول: حال العَيْنين خِلقة عند لذّة الجماع، ومثال الثاني: حال من لم يُقاسِ وَصَب الأَسقام عند الحِمْية.<sup>٤</sup>

## تنبيه

على إثبات اللذّة العقليّة وأنها أكمل من الحسيّة كلّ<sup>٥</sup> مستلذّ به فهو سبب كمال يحصل للمدرّك، هو بالقياس إليه خير، ثمّ لا نشكّ في أنّ الكمالات وإدراكاتها متفاوتة: فكمال الشهوة مثلاً، أن يتكثّف العضو الذائق بكيفيّة الخلاوة مأخوذة عن مادّتها، ولو وقع مثل ذلك لا عن

١. خواجه هم از اين «تنبيه» بى شرح و توضيح عبور کرده است، مگر يك سطرى درباره «الألم» آورده است.

٢. المراد بالذوق ما يجده العالم على سبيل الوجدان، والكشف لا البرهان والكسب ولا على طريق الأخذ بالإيمان والتقليد. نك: قيصرى، شرح فصوص الحكم، ص ٧١٦؛ ميم: - ذوقاً.

٣. همان مثال فارسى زبانان: شنیدن كى بُود مانند دیدن.

٤. مل: - الذي.

٥. سين: لا.

٦. خواجه در شرح اين متن مى نويسد: يريد بيان أنّ العلم بوجود اللذّة وإن كان يقينياً، فهو لا يوجب الشوق إليها ايجاب الإحساس بها. والعلم بوجود الألم وإن كان يقينياً، فهو لا يوجب الشوق إليها ايجاب الإحساس بها. والعلم بوجود الألم وإن كان يقينياً فهو أيضاً لا يوجب الاحتراز عنه ايجاب الإحساس به؛ وذلك لأنّ معرفة المحسوسات بحدودها العقليّة لا يقتضى إدراكها اقتضاء الإحساس بها ... إلخ، نك: طوسى، شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٩٧٤.

٧. سين: فكلّ.



سبب خارج كانت اللذة قائمة؛ لأن التكيف المذكور هو سبب اللذة. فسواء أحدث تلك الكيفية من مادة خارجية هي شيء لحنو، أو أحدث لا من مادة، كذلك لا يفرق الحال في حصول اللذة بها، ولهذا يندأ الثاني بإدراك المدوقات قبل ما يندأ بغيرها؛ وكذلك الملموس والمشموم ونحوهما.

وكمال القوة الغضبية أن تتكيف النفس بكيفية غلبة أو كيفية شعور بأذى يحصل في المغضوب عليه. وكمال الوهم التكيف بهيأة ما يرجوه، أو ما يذكره. وعلى هذا حال سائر القوى. وكمال الجوهر العاقل أن تتمثل فيه جليئة الحق الأول قدر ما يمكنه أن ينال منه بيهائه الذي يخصه؛ فإنه تعلقه على ما هو عليه غير ممكن لغيره؛ ثم تتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه مجرداً عن الشوب، مبتدءاً فيه بعد الحق الأول بالجواهر العقلية العالية، ثم الروحانية السماوية والأجرام السماوية، ثم ما بعد ذلك؛ تمثلاً لا يمايز الذات، لا بمعنى اتحادها بها، فإن ذلك محال، بل بأن تصير عقلاً مستفاداً على الإطلاق، فهذا هو الكمال الذي يصير به الجوهر العقلي بالفعل، وما سلف هو الكمال الحيواني.

والإدراك العقلي أقوى كيفة من الإدراك الحسي؛ لأن الإدراك العقلي<sup>٢</sup> خالص إلى الكنه عن الشوب، فإنه يدرك الحقائق المتكيفة بالعوارض كما هي واصلها إلى كنه العقول، والحسي شوب كله؛ لأنه لا يدرك إلا كيفيات تقوم بسطوح الأجسام التي تحضره. والعقلي أيضاً أكثر كفة منه، وأن عدد تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى؛ لأن أجناس الموجودات وأنواعها والمناسبات الواقعة بينها لا سبيل إلى حصرها؛ والحسية محصورة في قلة، وإن كثرت فبالأشد والأضعف، كالحلاوتين المختلفتين بالشدة والضعف.

ومعلوم أن نسبة اللذة إلى اللذة نسبة الكمال المدرك إلى الكمال<sup>٣</sup> المدرك، والإدراك إلى الإدراك، فنسبة اللذة العقلية إلى الشهواتية نسبة جليئة الحق الأول وما يتلوه إلى مثل كيفة

١. سين: لو أخذت.

٢. سين: الاجسام.

٣. در نسخة اصل و مل از: أقوى كيفة ... الإدراك العقلي، جزو متن شمرده نشده است. ولي نسخة سين ابن قسمت از عبارت را از جمله متن آورده است. نك: مل، ص ٩٧٧، سين، ص ٢٧٥ و اصل، ص ٢٠٣.

٤. مل: - الكمال.

الحلاوة،<sup>١</sup> وكذلك نسبة الإدراكين؛ وهذا يقتضي أن يكون اللذة العملية أتمّ وأشدّ من الحسّية، بل لبس للحسّية إليها نسبة بعندّ بها.

### تنبيه<sup>٢</sup>

الآن إذا كنت في البدن وفي شواغله وعوائقه فلم تشتق<sup>٣</sup> إلى كمالك المناسب، أولم تتألّم بحصول صدّه؛ فاعلم أنّ ذلك منك، لا منه؛ وفيك من أسباب ذلك بعض ما تُبْهت عليه وهو حصول الشواغل وعدم الإدراك، فإنّ اشتغال النَّفس بالمحسوسات<sup>٤</sup> يمنعها عن الالتفات إلى المعقولات ولا تجد منها ذوقاً، فلم يحصل لها إليها شوقاً، واستمرار وجود ما هو أزداد كمالاتها وكون النَّفس مشغلة بغيرها ينمها عن إدراكها من حيث هي منافية فلا تتألّم بحصولها لها.<sup>٥</sup>

### تنبيه

واعلم أنّ هذه الشواغل التي هي كما علمت من<sup>٦</sup> أنّها انفعالات وهيئات تلحق النَّفس بمجاورة البدن، إن تمكّنت بعد المفارقة كنت بعدها كما كنت<sup>٧</sup> قبلها؛ لكتّها تكون كآلام متمكّنة كان عنها شغل، فوقع إليها<sup>٨</sup> فراغ، فأذركت من حيث هي منافية. وذلك هو الألم المقابل لمثل تلك اللذة الموصوفة - وهو ألم النار الروحانية - فوق ألم النار الجسمانية. هذا على تقدير بقاء تلك الهيئات بعد مفارقة النَّفس البدن، وكونها مانعة من الاتّصال بالعقل الفعّال بعد المفارقة، ككونها مانعة منه قبلها.

### تنبيه

ثمّ اعلم أنّ ما كان من رذيلة النَّفس من جنس نقصان الاستعداد للكمال الذي يُرجى بعد المفارقة، وهو نقصان غريزة العقل، سواء كان بحسب القوة النظرية أو بحسب القوة العملية، فهو غير

١. مل + و إلى مثل كهيّية.

٢. نك: نسخة اصل، ص ٢٠٣.

٣. ميم: ولم يسبق.

٤. ميم: بالمحسوسات.

٥. عبارات خواجه با اندكى تفاوت نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتبهيّات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٣٥٠.

٦. ميم: - علمت من.

٧. ميم و سين: انت.

٨. ميم: إليها + شغل.

مجبور بعد الموت، ولا يكون بسببه<sup>١</sup> تعذب إلا أن ينصم إليه جهل مركب مضاد لليقين، فهذا إن لم يمكن مفارقتة بعد الموت كان<sup>٢</sup> مع كونه لاجبراً له موجباً للتعذب الدائم إذا كان على الوجه الذي سيأتي. وأما إن جاز مفارقتة لأسباب لا نعلمها فلا يلزم ذلك، وما كان من رذيلة النفس، بسبب غواش غريبة، كاعتقادات العوام والمقلدين<sup>٣</sup>، وكالأخلاق والملكات الرديئة المستحكمة منها وغير المستحكمة، فيزول بعد الموت شيئاً فشيئاً؛ لانقطاع أسبابها التي حصلت منها شيئاً فشيئاً، ومنافاة اللذات لها، ولا يدوم بها التعذب<sup>٤</sup>، وهذه تختلف في شدة الرذانة وضعفها، وفي سرعة الزوال ويطؤه، ويختلف ما تكون منها من التعذب بحسب الاختلافين.

وهذا كله على تقدير أن يتجرد النفس عن التعلق بالجسم مطلقاً، أما على تقدير تعلقها بعد الموت شيء من الأجسام، سواء كان سماوياً أو غير سماوي، فلا يتوجه هذا البحث.

#### تنبيه

واعلم أن رذيلة التقصان إنما تتأذى بها نفس شقيقة إلى الكمال، وذلك الشوق تابع لتنبيه يفيدته الاكتساب؛ لأن الحكم بأن للنفوس كمالات حقيقية ليس بأولى، وإذا عرفت النفس بالاكتساب النظري أن لها كمالاً ما ولم يكن حاصلها اشتاقت إليه؛ لفواتها عنها.

والبله، وهم أصحاب النفوس الساذجة الذين غلب عليهم سلامة الصدر وقلة الاهتمام، بجنبة من هذا العذاب؛ لأنهم غير عارفين بكمالاتهم غير مشتاقين إليها، وإنما هو للجاحدين، وهم الذين عرفوا أن لهم كمالاً، ثم اكتسبوا ما مضاة فهم جاحدون له من حيث الماهية، وإن اعترفوا به من حيث الإنية متعذبون لفقدانهم ما رجوا الوصول إليه من مدركاتهم، والمهملين، وهم المتكاسلون عن اقتناء الكمال مع معرفتهم به، والمعرضين عما ألمع به إليهم من الحق، وهم المستغلون<sup>٥</sup> بما يصرف عن اكتساب ما عرفوه من الكمال ما ليس يصاد له؛ فالبلاهة أدنى إلى<sup>٦</sup> الخلاص من فطنة بتراء.

١. ميم: نسبة.

٢. سين: فإن.

٣. ميم: المقلد.

٤. مل: التعذيب.

٥. ميم: المشتغلون.

٦. ميم: من.

### تنبيه

والعارفون المنتزهون إذا وُضع عنهم دَرَنٌ<sup>١</sup> مقارنة البدن وانفكروا عن الشواغل، خلصوا إلى عالم القدس والسعادة<sup>٢</sup> لأنهم كانوا ذوي علم به فصاروا ذوي عيان له،<sup>٣</sup> وانتقشوا<sup>٤</sup> بالكمال الأعلى، وحصلت لهم اللذة العليا<sup>٥</sup> وقد عرفتها.

والمراد بالعارف الكامل بحسب قوته النظرية، وبالمنتزه الكامل بحسب قوته العملية<sup>٦</sup> وبالبدن والهيئات البدنية المانعة للنفس عن الانتقاش بكمالها بنسبتها<sup>٧</sup> يمنع الدرن للتوب عن الانصبغ التامة، وحصول اللذة إنما هو بمشاهدة ما اكتسبته من صور المعقولات على ما هي عليه، ووجدان ما أدركه على الوجه الذي أدركته؛ لأنها كانت ذوات إدراك فقط فصارت مع ذلك ذوات نيل.

### تنبيه

وليس هذا الالتذاذ مفقوداً من كل وجه والنفس في البدن؛ بل المنغمسون<sup>٨</sup> في تأمل الجبروت المعرضون عن الشواغل يُصيبون، وهم في الأبدان، من هذه اللذة حظاً وافراً، قد يتمكن منهم فيشغلهم عن كل شيء.

### تنبيه

والنفس السليمة التي هي على الفطرة، وهي التي لم ينتقش بالحق ولم تتدنس بما يخالفه، ولم

١. دَرَنٌ: جرك؛ اصل: دون. = اين جا نسخهها اختلاف دارند، اگر «دَرَن» بخوانيم بايد كلمه بعدى را «وانتقشوا» بخوانيم.

كما اين كه ما چنين خوانديم. اگر «دون يا براساس بعضى نسخهها روزن» يا «وزر» بخوانيم بايد كلمه بعدى را «وانتقشوا» بخوانيم. والله اعلم بالصواب.

٢. ميم: - والسعادة.

٣. در نسخه سين: لأنهم كانوا... عيان له. متن شمرده شده است.

٤. هر دو نسخه «وانتقشوا» آمده است، ولی به نظر می رسد «انتقشوا» باشد درست تر است.

٥. لذت عقلى.

٦. عبارت: «والمراد بالعارف الكامل بحسب قوته النظرية وبالمنتزه الكامل بحسب قوته العملية» به عینه عبارت خواجه

است. نک: طوسی. شرح الإشارات والتشبهات. ج ٣، ص ٩٩٢.

٧. ميم و سين: شبيها.

٨. فرورفتگان.

٩. ميم: تلك.

تَنْقُضُهَا شَيْءٌ يُعَلِّظُهَا<sup>۱</sup> مباشرةً الأمور الأرضية الجاسية، إذا سمعتُ ذكراً روحانياً يُشير إلى أحوال المفارقات غشياً غائباً شائق لا يعرف سببه، وأصلها وجد مبرح مع لذة مفرحة يُفضي ذلك بها إلى حيرة ودهش.

وذلك للمناسبة، وقد جُزِبَ هذا تجريباً شديداً؛ وذلك من أفضل البواعث. ومن كان ياعته إيّاه، أي كان مناسبه ذاته للكمال هو الباعث<sup>۲</sup> له على مطلبه،<sup>۳</sup> لم يقع إلا بتتمة الاستبصار؛ ومن كان ياعته طلب الحمد والمنافسة، أفنعه ما بلّغه الغرض. فهذه حال لذة العارفين.

### تنبيه

على حال نفوس التائه بعد انفارقة وهي تنفوس تخاتية عن الكمال وعف يضادّه وأما التائه<sup>۴</sup> فإنهم إذا تَزَهَّوا خلصوا من<sup>۵</sup> البدن إلى سعادة تليق بهم؛ إذ أعدم تمتع عن نفوسهم. حاسر. ولا يجوز تعطلها عن الإدراك؛ إذ لا تعطل في الوجود.

ولعلمهم لا يستغنون فيها عن<sup>۶</sup> معاونة جسم يكون موضوعاً لتخيلاتهم،<sup>۷</sup> ولا يمتنع أن يكون ذلك جسماً سماوياً أو ما يشبهه. ولعل ذلك يُفضي به آخر الأمر إلى الاستعداد ثلاثاً للمساعد الذي للعارفين. ولا يستبعد أن يكون كثير من نفوس جرد وحاد تشهد كل منها فيه

۱. مبداء - وم تنقظها.

۲. در نسخه اصل: لزحمه متن شمرده شده که به نظر می رسد کاتب به اشتباه روی آن علامت متن کتیبه ست.

۳. سین + ینها و بین تعفول و کمالات تزویدتیه.

۴. مبداء - ومن كان ياعته يعلو أي كان مناسبه ذاته لکمال هو الباعث.

۵. سین: ضیه.

۶. در حدیثی از جناب رسول الله به این طایفه اشاره شده است: «کثر أهل الجنة تنهيه»، نک: ملاصاح مرتضوی.

شرح أصول کافی، ج ۱، ص ۵۳، و مانی حید مرتضی، ج ۱، ص ۳۸، و ابن سینا نیز در تریه بن جین اشارت به گونه دیگری می کند و می نویسد: «تنفوس تائه إذا فارقت بین و کانت غیر مکسبه لتهنئت تزینت صورت بی سعه رحمة الله. صورتین شیرازی بن مطلب به اختصار از کتاب الشفاء، ص ۴۳ نقل کرده است. نک: شیرازی، سرور آیات ص ۱۴۵. «تائه» همانند «تنهيه» که مفرد آن «تنهيه» است در قرآن نیز آمده است: «ولی زامده قسه و بلاهت» (بلیه) - دریه که جمع آن «بلیه» شود. بلکه از این مدّه تنها «بلیه» بر وزن «فصل» دریه که جمع وصلی ست و جمع آن «بلیه» بر وزن «حسن» ست.

۷. عن نیز خوسه می شود.

۸. مبداء: علی.

۹. در متن نسخه «سین»: «موضوعها تحیلات» آمده و در حاشیه به: «موضوعاً لتخیلاتهم» صلاح شده است.

القُدور، وليس لها حركتان ذلك الجرم ليتمكن باختلاف إزادات، ولا يبعد أن يكون للاشقياء جرم آخر أو أجرام أخرى لذلك يحتلون بها صور الموديات التي تؤمّدوا بها وغيرها وليس الحكم بشيء من ذلك على وجه النفس، بل من طريق الاحتمال والتجويز.

فأما التناسخ في أجسام من جنس ما كانت فيه، سواء كان إلى بدن انساني أو غيره، فمستحيل، على ما قيل، وإلا لاقتضى كل مزاج نفساً تفيض إليه، وقارتها النفس المستنسخة؛ فكان لحيوان واحد نفسان، وذلك ظاهر البطلان، وتام تقرير هذه الحجة أن النفس إنما حدثت وتكونت مع تهتؤ الأبدان المفتضى لوجودها من العلل المفارقة، وليس ذلك على سبيل<sup>٢</sup> البحث<sup>١</sup> والاتفاق من غير كون المزاج الحادث للبدن يحصل به استحقاق حدوث نفس تدبره، لكن اتفق وجود نفس واتفق معه وجود بدن، بل استحقاق البدن بالمزاج الحادث لحدوث النفس المدبرة له من واهب النفوس نازل منزلة استحقاق الجسم لقبول نور الشمس إذا رفع الحجاب من وجهه.

وإذا كان كذلك فكل بدن مستحق مع حدوث مزاجه حدوث نفس له، وليس بدن يستحقه، وبدن لا يستحقه؛ إذ أنخاص الأنواع لا يختلف في الأمور التي بها يتقوم، فلو تعاقمت النفس بعد موت البدن يبدن آخر فذلك البدن الآخر لا محالة يستحق بذاته نفساً يحدث له ويتعلق به، ولا يمنع من حدوثها وجود نفس أخرى في العالم غير مشغولة بتدبير بدن كما لا يمنع من إشراق نور الشمس على الجسم الغابل لنورها إذا كان الحجاب بينهما وبينه مرفوعاً حضور سراج ليس بينه وبين ذلك الجسم حجاب أيضاً.

وإذا استحق الجسم بمزاجه من الواهب نفساً، فلو قارنته نفس أخرى متناسخة<sup>٥</sup> لحيوان واحد نفسان معاً، وذلك محال، وإلا لاختلفت أحوال البدن بحصول المتقابلين فيه معاً، كالتوم واليقظة، والحركة والسكون<sup>٦</sup>.

وهذه الحجة غير برهانية، وهي مبنية على حدوث النفس، وحججهم عليه كلها<sup>٧</sup> ضعيفة لا حاجة

١. مهم: من حسن ما كان.

٢. سين: وكان.

٣. مهم: - سبيل.

٤. مهم: البحث.

٥. در نسخه «سين» در متن «مستنسخة» آمده و بعد كاتب در حاشيه به «متناسخة» اصلاح کرده است. بنده احتمال می‌دهم عبارت این گونه باشد بهتر است: «متناسخة كان لحيوان...» واللّه اعلم بالصواب: مهم: متناسخة + لحصل.

٦. نک: قطب‌الدين شيرازي، شرح حکمة الإشراق، ص ٢٦٢.

٧. مهم: كلها عليه.

إلى ذكرها، ولي<sup>١</sup> في معارضتها ما هذا تقريره، لو كانت النفس حادثة لافتقرت إلى علّة بها تجب وجودها، وهذه العلّة إن كانت موجودة، مثل حدوث النفس، وجب أن تكون النفس موجودة قبل وجودها؛ لامتاع تخلّف المعلول عن علته التامة، وإن لم تكن موجودة قبل حدوثها<sup>٢</sup> فلا تخلو إمّا أن تكون تلك العلّة بسيطة أو مركّبة، لا جائز أن تكون بسيطة، وإلا لافتقرت من حيث إنها حادثة إلى علّة أخرى حادثة، وإلا لوقع الترجيح من غير مرجح، ومن حيث إنها بسيطة إلى أن تكون علتها بسيطة وإلا لكان للبسيطة علّة مركّبة وهو باطل؛ إذ لو كان ممكناً لكان الواحد من أجزاء العلّة إن استقلّ بالتأثير يستند المعلول إلى الباقي، وإن لم يستقلّ فإن كان له تأثير في شيء من المعلول وللباقي تأثير في باقيه كان المعلول مركّباً، وإن لم يكن لشيء منها تأثير فيه، فإن حصل لها عند الاجتماع أمر زائد هو العلّة، فإن كان عدمياً لم يكن مستقلاً بالتأثير في الوجود، وإن كان وجودياً لزم التسلسل في صدوره عن المركّب إن كان بسيطاً، وفي صدور البسيط عنه إن كان مركّباً، وإن لم يحصل بقيت مثل ما كانت قبل الاجتماع فلا يكون الكل مؤثراً وقد<sup>٣</sup> فرض مؤثراً، هذا خُلف.<sup>٤</sup>

ولا جائز أن يكون تلك العلّة مركّبة لما تقدّم، من أنّ كلّ ما علته التامة مركّبة، فهو مركّب لكنّ النفس يستحيل أن تكون مركّبة بما سبق،<sup>٥</sup> وإذا بطلت الأقسام بأسرها على تقدير حدوث النفس كان حدوثها باطلاً، هذا ما يتعلّق بهذه الحجّة في إبطال التناسخ، وقد أبطل أيضاً بعد تقريرها بأن قيل: ثمّ ليس يجب أن يتصل كلّ فناء بكون؛ ولا أن يكون عدّة الكائنات من الأجسام عدّة ما يفارقها<sup>٦</sup> من النفوس؛ ولا أن تكون عدّة نفوس مفارقة تستحقّ بدناً واحداً فتتصل به، أو تدافع عنه متمانعة. ثمّ أبيض هذا إلى أقسامه، واستعین في بيان إفساد المحالات اللّازمة عنها، بما تجده في مواضع آخر لنا.

١. هكذا في النسخ؛ ميم: أولي.

٢. ميم: قبل.

٣. سين: وجودها.

٤. كاتب نسخة اصل از: عن علته ... أن تكون تلك. از متن جا انداخته در حاشیه نوشته است. نک: ص ٢٠٥.

٥. ميم: - قد.

٦. «وهذه الحجّة...» این موارد و عباراتی که این کتونه آورده است یکی از مواردی است که از آرای خاصّ وی شمرده می شود، چون او قول شارح حکمة الاشراق را درباره حدوث نفس ذکر می کند و ضمن ردّ آن می گوید: این حجّت ناتمام است. گویا نمی خواهد آشکارا مخالفت کند. در نتیجه برهان اقامه شده را ناتمام قلمداد می کند.

٧. هم می تواند اشاره به نمط سوّم باشد و هم می تواند به همین مباحث باشد که در این تبیه مطرح کرده است.

٨. مل: یقارنها.

وإن أردت وجه الحصر واستيفاء الأقسام فتقريره هكذا: لو كان التناسخ حقاً فأیصال النَّفس المستنسخة بالبدن الثاني إما حال فساد البدن الأول أو قبله أو بعده، فإن كان في حال فساده فإمّا أن يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحالة؛ إذ قبلها وإذا كان في تلك الحالة، فإمّا أن يتساوى عدد النفوس مع عدد الأبدان الحادثة في جميع الأوقات أو يتفاوت، فإن تساويها يجب أن يتصل كلّ فناء بدن بكون بدن آخر.<sup>١</sup>

ووجب أيضاً أن يكون عدد الكائنات من الأبدان عدد الفاسدات منها وإن تفاوتتا وكان عدد النفوس أكثر، فالنفوس المجتمعة على بدن واحد إن تشابهت في استحقاق الاتصال به لزم إمّا اتصال جميعها به أو تدافع جميعها عنه، وإن لم يتشابه في ذلك اتّصل البعض دون البعض، وإن كان عدد الأبدان هو الأكثر اتّصلت نفس واحدة بأكثر من بدن واحد، وبقي بعض الأبدان المستعدة للنفس بلا نفس، أو اتّصل بعض النفوس ببعض الأبدان، وحدث للبعض الآخر نفوس أخرى من غير أولوية.

وإذا كان اتّصال النفس المفارقة ببدن قد حدث قبل حالة المفارقة، فإن لم يكن تعطل عن نفس مع استعداده لها، وإن كان اتّصال النفس المفارقة بالبدن الثاني بعد فساد البدن الأول، فجاوز تعطله في زمان يقتضي جوازه في سائر الأزمنة، وأيضاً فإن توقّف إيصالها لها ببدن على حدوث مزاج مستعدّ لزم حدوث نفس أخرى مع حدوث ذلك المزاج.

وإن لم يتوقّف تخصص الاتصال بزمان دون غيره مع تساوي الأزمنة بالنسبة إليه، وهذه الحجّة أيضاً غير برهانية، ولا يخفى عليك مواضع المنع فيها، ولهم على إبطال التناسخ حجج أخرى، ولم أجد في الجميع ما هو برهاني، ولا في الحجج المبنيّة له أيضاً.<sup>٢</sup>

### إشارة

#### «إلى مراتب الابتهاج ودرجات المبتهجين»

إلى مراتب الموجودات بحسب ما يناله من المعنى المعبر عنه بالابتهاج واللّه أعلم أنّ الخير هو الذي يتشوّقه الكلّ وما يتشوّقه الكلّ هو الوجود أو كمال الوجود؛ إذ العدم من حيث هو عدم لا يتشوّق فالوجود وإدراكه هو السعادة، والسعادات يتفاوت بحسب ما ينال من الموجودات المتفاوتة في الفضيلة والشرف.

١. عبارات خواجه با اندكى تفاوت نقل شده است. نک: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٣٥٧.

٢. ميم: وإن كان.

٣. ميم و سين + كان ذانفس أخرى اتّصل نسان ببدن واحد وإن.

٤. ابن كمونة در اين سه سطر ادله تناسخ را ناتمام قلمداد می کند.

٥. سين: واللذة.



وعلى هذا أجلٌ مبتهج بشيء هو الحق الأول بذاته؛ لأنه أشد الأشياء إدراكاً لأشد الأشياء كمالاً؛ إذ هو مدرك لذاته على ما هي عليه من الجمال والبهاء. الذي هو مبدأ كل جمال وبهاء، ومنبع كل حسن ونظام الذي هو يرى<sup>١</sup> عن طبيعة الإمكان والعدم، وهما منبعاً الشر ولا شاغل له عنه، فالإدراك يتم الإدراكات وأشرفها، والمدرك هو أجل الأشياء وأعلاها، ولذلك المدرك، فهو إذن أقوى مدرك لأجل مدرك بأنه إدراك ولا مغايرة بين هذه الثلاثة، بل نفس وجوده هو إدراكه لذاته، وكونه مدركاً ومدركاً هو بعينه وجوده، ولا يزيد ابتهاجه بذاته على إدراكه لها، وكل خير فهو مؤثر وإدراك المؤثر من حيث هو مؤثر حباً له، والحب إذا فرط سمي «عشفاً»، فشدة العشق وضعفه تابعان لشدة الإدراك وخيرته<sup>٢</sup> المدرك وضعفهما، والإدراك التام لا يكون إلا مع الوصول التام، فيكون ذلك على ما مر لذة تامة وابتهاجاً تاماً.

والعشق الحقيقي على هذا، هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما، هي المعشوقة، والشوق هو الحركة إلى تميم هذا الابتهاج، إذا كانت الصورة<sup>٣</sup> متمثلة من وجه كما تتحلل في الخيال، غير متمثلة من وجه كما يتفق أن لا تكون متمثلة في الحس، حتى يكون تمام التمثيل الحسي للأمر الحسي. فكل مشتاق فإنه قد نال شيئاً ما، وفاته شيء. وأما العشق فمعنى آخر غير الشوق، ليس كما يظن العواة للزوم الشوق للعشق عندهم أنه هو.

والأول لتحقق معنى العشق له هو عاشق لذاته معشوق لذاته من غير وقوع كثره فيه، عُشِق من غيره أو لم يُعشَق. ولكنه ليس لا يُعشَق من غيره، بل هو معشوق لذاته من ذاته، ومن أشياء كثيرة غيره، وهو مقدس عن الشوق؛ لامتناع أن يغيب عنه شيء.

ويتلوه المبتهجون به، وبذواتهم من حيث هم مبتهجون به؛ وهم الجواهر العقلية القدسية. وليس يُنسب إلى الأول الحق ولا إلى الثاني من خلص أوليائه القُديين شوقاً؛ لبرائتهم عن القوة، وهذه العقول وإن كانت تتبهج بإدراكها الأول إلا أن ابتهاجها به ليس كابتهاجها بذاته؛ لأن شدة اللذة بحسب شدة الإدراك، ومحال أن يدرك شيء من الأشياء من ذات البارئ تعالى مثل ما يدركه هو

١. ميم وسين: فأجل.

٢. مل: - الحق.

٣. ميم: من الحالى والبهاء.

٤. مل: يرى.

٥. ميم: حيرته.

٦. ميم: الصورة + مكلمة.

فكل من يدرك ذاته لو أدركه غيره على النحو الذي يدرك هو نفسه لكان هو هو، وإذ إدراكه لذاته هو ذاته على ما علمت، فمحال أن يبتهج الغير بإدراكه، كإبتهاجه<sup>٢</sup> هو بإدراك ذاته، وتتفاوت العقليّات في إدراكه كتفاوتها في وقوع ظلّه عليها، وتتفاوت لذاتها بإدراكه لتفاوتها في ذلك الإدراك، وبالجملة فالقرب من ذات المدرك على حسب شدّة الإدراك له، فهذه العقول يتفاوت في اللدّة بحسب تفاوت قريها وتبعدها من الأوّل تعالى.

وبعد المرتبتين في اللدّة، أعني<sup>٢</sup> مرتبة الحقّ الأوّل ومرتبة العقول على اختلاف درجاتها، هي مرتبة العشاق المشتاقين، وهذه المرتبة هي للنفوس السامية والإنسانية الكاملة، فهم من حيث هم عشاق قد نالوا نيلاً ما، فهم ملتذون؛ ومن حيث هم مشتاقون فقد يكون لأصناف منهم أذى ما، ولما كان الأذى من قبله كان أذىً لذيقاً؛ لتصور وصول اثر المعشوق به إليهم ووصول الأثر أشر الوصول<sup>٤</sup> وقد تُحاكي مثل هذا الأذى من الأمور الحسية محاكاةً بعيدةً جداً، حال أذى الحكمة<sup>٥</sup> والدغدغة؛ فلربما خيل ذلك شيئاً بعيداً منه<sup>٦</sup>.

ومثل هذا الشوق مبدأ حركة ما، فإن كانت تلك الحركة مخرّصة إلى التيل بطل الطلب، وخرقت البهجة. والنفوس البشرية إذا نالت الغبطة العليا في حياتها الدنيا، كان أجل أحوالها أن تكون عاشقة مشتاقة، لا تخلص عن علاقة الشوق، اللهم إلا في الحياة الأخرى<sup>٧</sup>.  
ووجه بعده أنّ الأذى واللدّة منهما جسمائتان و هما فيما نحن فيه عقليّتان أيضاً هما متباينان في الوجود ولا يميز الحسّ بينهما<sup>٨</sup> لتعاقبها<sup>٩</sup> فيتخيّلها معاً، وهما هما متحدان.

١. ميم: هو يدرك.

٢. ميم: يبتهاجه.

٣. سين - اعني.

٤. در نسخه مل «لتصور وصول أثر المعشوق به إليهم و وصول الأثر، أثر الوصول» جزء متن نیست.

٥. الحكمة = خارش بدن. به معنای: دغدغه و غلعلک هم آمده است.

٦. مل: منه بعيداً.

٧. خواجه در شرح این متن می نویسد: وهذه هي المرتبة الثالثة، وهي مرتبة النفوس الناطقة الفلكية والكاملة من الإنسانية مادامت في الأبدان. وقد أثبت لهم العشق والشوق معاً، وبحسب الشوق، الأذى. وذكر أنّ الأذى لما كان من قبل المعشوق، كان أذىً لذيقاً والأذى الذي يصل من المعشوق إلى العاشق إنما يكون عنده لذيقاً... إلخ. نك: شرح

الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ١٠٩.

٨. ميم: - بينهما.

٩. ميم: لتعاقبها + معاً.

وتتلو هذه النفوس نفوس بشرية، مترددة بين جهتي الزبونية والسفالية على درجاتها، وهذه هي النفوس<sup>١</sup> الناطقة المتوسطة. ثم تتلوها النفوس المغموسة في عالم الطبيعة المنحوسة، التي لا مفاصل لرقابها المنكوسة، وهذه هي النفوس الناطقة الناقصة.

### تنبيه

على أن الشوق والعشق<sup>٢</sup> لا يخلو منهما شيء من الموجودات ونحن إذا استقرينا الموجودات وجدنا<sup>٣</sup> العشق سارياً في جميعها، وعلّة ذلك أن لكل منها كمالاً من الواجب لذاته وإن تفاوت؛ إذ لا يخلو شيء منها من وقوع ظلّ الواجب عليه، ولو خلا عن ذلك لما كان موجوداً وذو الكمال يكون بطبيعته نازعاً إلى كماله الذي هو خيرية هويته، فهو عاشق له في حال وجوده له ومشتاق إليه في حال فقدته إياه، فالعشق حاصل في حالتي<sup>٤</sup> وجوده له وعدمه عنه، والشوق حاصل في حالة الفقد فقط.

والواجب لذاته قد علمت أنه عاشق لذاته ومعشوق لذاته ولغيره، وغير الواجب إن كان عقلاً، أو نفساً فلا ينفك<sup>٥</sup> عن العشق، لما مرّ. هذا حال الحي وغير الحي من الموجودات، إن كان نباتاً فله بحسب القوة الغذائية شوق إلى حصول<sup>٦</sup> الغذاء عند حاجة المادة إليه وشوق إلى بقائه بعد استحالته إلى طبيعته، وبحسب القوة المنمية شوق إلى تحصيل الزيادة الطبيعية المتناسبة، في أقطار المغتذى، وبحسب القوة المولدة شوق إلى تهينة مبدأ الكائن مثل<sup>٧</sup> الذي<sup>٨</sup> هي فيه. وهذه القوى مهما وجدت لزماتها هذه الطبايع العشقية، فإذن هي في طبائعها عاشقة أيضاً، وغير الثبات مما ليس يحيي إنا هيولى<sup>٩</sup> أو صورة أو عرض، أما الهيولى، فإنها متى عريت عن صورة بادرت إلى الاستبدال<sup>١٠</sup> عنها بصورة أخرى<sup>١١</sup> إشفاقاً عن ملازمة

١. ميم: - النفوس.

٢. ميم و سين: تنبيه على أن العشق والشوق.

٣. در نسخه «وحدنا» نیز خوانده می شود.

٤. ميم: جانبي.

٥. سين: لم ينفك.

٦. ميم: حضور.

٧. الحكمة: - مثل.

٨. الحكمة: الذي + هو من جنس ما.

٩. الحكمة: إن كان هيولى فمتى عريت عن صورة بادرت إلى الاستبدال عنها.

١٠. سين: الاستبدال.

١١. ميم: - أخرى.

العدم المطلق، وأما الصُّور، فتلازم موضوعاتها وتسافي مستحيمها عنها،<sup>١</sup> ولا يزال ملازمةً لكمالاتها ومواضعها الطبيعيّة إن كانت فيها، ومتحركة شوقاً إليها متى بايئتها.<sup>٢</sup>  
وأما الأعراض فمشقها ظاهر بالحدّ في ملازمة الموضوع أيضاً، وذلك بيّن في ملاحظتها الأضداد في الاستبداد به.

ف قيل: إنّ الوجه اللَّمي في جميع ذلك أنّ الهويّات غير مكفّية بذاتها في وجود كمالاتها؛ إذ كمالات الهويّات مستفادّة من فيض الكامل بالذّات وهو غير قاصد بالإفادّة واحداً واحداً من جزئيات الهويّات، فكان الواجب في الحكمة وحسن التدبير على الوجه الذي عرفته إن تفرّد فيه عشقاً كلياً حتّى يصير بذلك مستحفظاً لما نال من فيض الكمالات، ونازعاً إلى ملابستها عند فقدانها لتجري الأمر على التّظام الحكمي، ولا يجوز مفارقة هذا العشق لشيء<sup>٣</sup> من الموجودات؛ إذ لو فارقتها لاحتاجت إلى عشق آخر به يستحفظ هذا العشق عند وجوده إشفاقاً من عدمه، ويستردّه عند قوّته إشفاقاً لبعده ولضار أخذ العاشقين معظلاً بجميع الموجودات بحسب ما لها من الكمال طالبةً لكمال الواجب لذاته، ومتشبهةً<sup>٤</sup> في تحصيل ذلك الكمال بحسب ما يتصوّر في حقّها به من جهة ما يكون على كمال لانق بها، فهو غاية الكلّ ولا غاية له، ولولا العشق والشوق ما حدث حادث، ولا يكون كائن أصلاً.

وبالجملة،<sup>٥</sup> فإذا نظرت في الأمور وتأملتّها وجدت لكلّ شيء من الأشياء الجسمانيّة كمالاً يخصّه، وعشقاً إرادياً أو طبيعياً لذلك الكمال، وشوقاً طبيعياً أو إرادياً إليه إذا فارقه؛ رحمة من العناية الأولى على التحو الذي هي به عناية.<sup>٦</sup>

١. الحكمة: وإن كان صورة فهي تلازم موضوعها.

٢. الحكمة: عنه.

٣. اختلاف بين فيلسوفان مثالي و اشراقي در اين كه آيا نخستين ماده عالم هيولى است و ارتباط آن با صورت چگونه است، وجود داشته و دارد. مثانيان بر اين باورند كه نخستين ماده عالم هيولى است و ملازمه آن صورت است، و از سوى ديگر اشراقيان اين ديدگاه مشا را نپذيرفته و آن را بى اساس دانسته اند. ابن كتونه در فصل ششم الجديد في الحكمة به تفصيل اين مسئله را بررسيده و سرانجام به سوى اشراقيان تمايل پيدا کرده است. اين مورد نيز از جمله همان موارد تأثير پذيرى وى از اشراق است. نك: ابن كتونه، الجديد في الحكمة، ص ٥٦٣-٥٧٩.

٤. ميم: فكان + من.

٥. ميم: - لشيء.

٦. سين: متشبه.

٧. در نسخه «مل» از اين جا تا آخر نمط در زير «تبيه» آمده است، ولى در نسخه سين و اصل ادامه تبيه پيشين است.  
٨. الشوق في الموجود حالة انبعاثية استعدادية، بل هذه الحالة لازمة أصل الشوق وهو نفسه أمر وراء تلك الحالة يكون عبارة عن العيل والتوقان (= اشتياق) نحو تحصيل الشيء الذي لم يوجد بعد بلا استعداد مستقر في باطن ذلك العيلان ولا

وهذه جملة، وتجد في العلوم المفصلة لها تفصيلاً يتبين به إثبات الكمالات الأولى والثانية لجميع أنواع الأجسام البسيطة والمركبة وكيفية حركاتها نحوها ما بالإرادة؛ إذ الطبيعة وتلك الحركة هي الدلالة على كون تلك الكمالات مؤثرة عندها، فهي عاشقة بالقياس إليها ومشتاقة إليها إذا فارتقتها. وأما عشق غير الجسمانيات فقد سبق بيانه.<sup>١</sup>

انبعاث فيه، فإنَّ الحب (العشق) لشيء أيما كان معدوم أو موجود غير الانبعاث إليه وطلبه؛ إذ هذا معلول وذلك علة. فالطلب لازم مترتب على أصل الشوق ولهذا الملازمة يشبه أحدهما بالآخر ويظن أنَّ الشوق هو الطلب. وبعبارة أخرى و ضرب آخر من الكلام دقيق، الشوق والمحبة والعشق حقائق بسيطة ثبوتية من غير أن يكون فيها اعتبار الانفعال أو الفعالية بخلاف الطلب والإرادة؛ فإنه يعتبر فيها نوع زيادة كما في الطلب وهو الحالة الاستعدادية اللازمة للشوق والتابعة له في التحقق وفي درجات التحقق ونوع فعالية كما في الإرادة اللازمة للشوق في بعض الدرجات وهو درجة القوة والتأكيد. اتقن ذلك المطلب، فإنَّ فيه تفسير الشوق ونظائره، والفرق بينه وبين الطلب والمميز بين الطلب وبين الإرادة، كلُّ هذه بوجه يحمل دقيق يناسب مقامنا هذا ونحن لم نجد بتفحصنا القاصر بالضرورة بيان ذلك بالوجه المذكور عند أهل الفنِّ فاعتنم ولكل من تلك متعلق يتعلّق به يكون هو مطلوباً مشتاقاً إليه أو مراداً ويكون غاية ونهاية بالنسبة إلى المتحرك الذي بعثه الشوق إلى أن يتحرك وبالنسبة إلى طلب الشيء للتكامل والتحصيل لشيء ما ولا يكون شيء متعلقاً لواحد من تلك الحالات البعثية الانبهاجية إلا من جهة كونه كمالاً للمتصف بها فما هو في نظره من سنخ الكمال وهو المشتاق إليه والمطلوب الذي قد يرداد والشيء المتعلق بها (لها) وإن كان واحداً متشخصاً ممتازاً عن سائر الآحاد وجوهرراً أو عرضاً أو وجوداً من مسألة الأشياء. لكن ذلك الواحد يكون مطلوباً لا من حيث هو، بل من حيث هو كمال بلا تقيد. بأن يكون ذلك الشيء أو غيره وأتما يشاق إليه الموجود وطلبه أو يريده بمجرد كونه كمالاً في نظره. فالكمال بما هو كمال لا من جهه أخرى مطلوب مقصود؛ إذن يتبين أنَّ المطلوب عند التحليل طبيعة الكمال وسنخه ولما تحقق في محلّه أن الوجود هو الكمال فيه، فيترتب عليه أن المطلوب هو طبيعة الوجود وإن هو إلا صفة الواجب تعالى عن النقائص والإمكانات وبهذا يتبين أن الغاية الأخيرة في الأشواق والطلبات والإرادة هو الوجود الصمديّ الالهي. علي العابدي الشاهرودي.

١. مل: ستجد.

٢. بس: تفصيلات.

٣. سين: أو؛ ميم: و.

٤. دربارة مباحث اين نمط در شرح خواجه، نك: شرح الإشارات والتبسيهات، تحقيق: حسن زادة آملی، چاپ دوم، ج ٣،

ص ٩٥٧-١٠١٢، و شرح فخر رازی، شرح الإشارات والتبسيهات، تحقيق: نجف زاده، ج ٢، ص ٥٢٣-٥٢٨؛ و در

الإلهيات من المحاكمات بين شرحی الإشارات، قطب الدين رازی، ج ٣، ص ٢٢٤-٢٢٣.

## النَّمط التاسع

### في مقامات العارفين<sup>۱</sup>

وبیان کیفیة ترفیہم في مدارج سعاداتهم، وذكر أحوالهم وأخلاقهم، اللّازمة لها؛  
وفیه اثنا عشر تنبیهاً، وخمس عشرة إشارةً، ففصوله سبعة وعشرون فصلاً.

#### تنبیة

إنّ للعارفين مقامات ودرجات یخصّون بها في حياتهم الدّنيا، دون غیرهم؛ فكأنّهم و هم في  
جلايب من أبدانهم،<sup>۲</sup> قد نضوها وتجزدوا عنها إلى عالم القدس. ولهم أمور خفیة فيهم، هي  
مشاهداتهم ولذاتهم التي تعجز الأوهام عن إدراكها والألسنة عن التعبير عنها، وأمور ظاهرة عنهم،  
هي آثار كمال وإكمال يظهر من أقوالهم وأفعالهم، التي من جملتها المعجزات والكرامات، وهي أمور:  
ويستنكرها من ينكرها، ويستكبرها من يعرفها؛ ونحن نقصّها عليك.<sup>۳</sup>

وإذا قرع سمعك فيما يقرعه، وسُرِدْ<sup>۱</sup> عليك فيما تسمعه قصّةً لسلامان وإيسال؛ فاعلم أنّ  
سلامان مثل<sup>۵</sup> ضرب لك، وأنّ إيسالا مثل ضرب لدرجتك في العرفان إن كنت من أهله؛ ثمّ حلّ  
الرمز إن أطقت.<sup>۶</sup>

وتلك القصّة - على ما قيل - هي أنّ سلامان وإيسال كانا أخوين شقيقين،<sup>۷</sup> وكان إيسال أصغرهما

۱. نك: نسخه اصل، ص ۲۰۷.

۲. نك: به سخن حضرت امیر توحید و عرفان. علی ابن ابی طالب در نهج البلاغه خطبه ۲۲۸ «كانوا قوماً من أهل الدّنيا و  
ليسوا من أهلها فكانوا فيها كمن ليس منها». باز آن امام همام در حکمت ۱۴۷ در معرفی عارفان می گوید: «هَجَمَ بِهِمُ  
العِلْمُ على حَقِيقَةِ البَصِيرَةِ وناشروا رَوْحَ اليقين... إلخ».

۳. اقتباسی است از «نَحْنُ نَقْضُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَضِصِ...» بوسف/۳.

۴. ميم: سزد.

۵. ميم: - مثل.

۶. أطقت: اگر بتوانی. نك: مطهری، درسهای اشارات، ص ۱۱۳.

۷. نکته: نامه دشوران، ج ۲، ص ۴۱۲ می نویسد: این کلمه «شفيقين»، یعنی دو برادر که با هم خیلی مهربان و شفيق  
هستند. تذکر یک نکته ادبی و لغوی در این جا ضرور به نظر می رسد. بعضی از شارحان و حاشیه نگاران بین معنای  
«توأمان و شفيقان» خلط کرده اند و گفته اند این کلمه «شفيقين»، شفيقين است و استاد حسن زاده آملی هم در تعلیقه  
خود این قول را پسندیده است. و حال آن که در زبان عربی بین «شفيقان و توأمان» عموم و خصوص من وجه است.  
«توأمان» به معنای دو برادر دوقلو، ولی شفيقان دو برادر حال چه دوقلو باشند و چه غیر آن. اینجا «شفيقين» درست  
است، چراکه بعدش می گوید: كان إيسال أصغرهما. گویا صاحب نامه دشوران می خواهد بگوید این ها دو برادر دوقلو  
←

سناً، وقد ترني بين يدي أخيه ونشأ صبيحاً الوجه عاقلاً متأديباً، عالماً، عفيفاً، شجاعاً. وقد عشقته امرأة سلامان، وقالت لسلامان: أخططه بأهلك ليتعلم منه أولادك؛ وأشار إليه سلامان بذلك وأبى إيسال من مخالطه النساء؛ فقال له سلامان: إن امرأتي لك بمنزلة أمّ؛ ودخل عليها وأكرمته، وأظهرت عليه بعد حين في خلوة عشقها له، فانتبض إيسال من ذلك ودرّت أنه لا يطاوعها<sup>٣</sup>، فقالت لسلامان: زوج أخاك بأختي فأملكها به. وقالت لأختها: ابني ما زوجتك بإيسال ليكون لك خاصة دوني لكن أسألكم فيه؛ وقالت لإيسال: إن أختي بكرٌ حبيبة لا تدخل عليها نهاراً، ولا تكلمها إلا بعد أن تستأنس بك ليلة الزفاف باتت امرأة سلامان في فراش أختها، فدخل إيسال عليها فلم تملك نفسها، فبادرت بضم صدرها إلى صدره فأرتاب وقال في نفسه: إن الأبكار الخفريات<sup>٤</sup> لا يفعلن<sup>٥</sup> مثل ذلك؛ وقد تغيّم<sup>٦</sup> السماء في الوقت بغيم مظلم<sup>٧</sup>. فلاح فيه برق أضر بضونه وجهها فأزعجها<sup>٨</sup> وخرج من عندها، وعزم به على مفارقتها؛ وقال لسلامان: ابني أريد أن أفتح لك البلاد، فأبى قادر على ذلك، وأخذ جيشاً وحارب أمماً وفتح البلاد لأخيه براً وبحراً وشرقاً وغرباً من غير منة عليه؛ فكان<sup>٩</sup> أول ذي قرنين استولى على وجه الأرض؛ ولما رجع إلى وطنه وحسب أنها نسيته عاودت<sup>١٠</sup> إلى المعاشقة، وقصدت معانقته فأبى وأزعجها؛ وظهر لهم عدو فوجه سلامان إيسالاً إليه من<sup>١١</sup> جيوشه وفرقت المرأة في رؤساء الجيش أموالاً ليرفضوه في المعركة، ففعلوا وظفر به الأعداء، وتركوه جريحاً، وبه ذمّاء<sup>١٢</sup> حسبوه ميتاً، فعضفت عليه مرضعة من حيوانات الوحش، وألقت حلمة ثديها واغتذي بذلك إلى أن انتعش وعوفى؛ ورجع

→  
 بودند که بیش از حد با هم شفیق و مهربان بودند، در این صورت «شفیقین» درست می شود، و حال آن که نجین نیست.  
 در واقع دو برادر که از یک پدر و مادر هر دو تنی باشند شفیق می گویند.

١. زیبا.
٢. طوسی و مل: فاشار علیه.
٣. يطاوعها، أي: يوافقها.
٤. سین: - بکر.
٥. الخفريات: شرمگین.
٦. میم: لاتعمل.
٧. میم: فغیبت.
٨. میم: - مظلم.
٩. برخیزانیدن وی را؛ میم: - فازعجها.
١٠. مل: فكان.
١١. میم: عادت.
١٢. میم و مل: فی.
١٣. ذمّاء، به فتح، بقیه روح که در بدن مذبوح تا مدت کوتاهی می ماند.

إلى سلامان وقد أحاط به وأذلّوه، وهو حزين من فقد أخيه، فأدرکه إيسال وأخذ الجيش والعدّة، وكتر على الأعداء وبذدهم وأسر عظيمهم، وسوى الملك لأخيه. <sup>١</sup> ثم وأطأت <sup>٢</sup> المرأة طابخه وطاعمه وأعطتهما مالاً، فسقياه السم، فمات <sup>٣</sup> وكان صديقاً كبيراً، نسباً وحسباً، وعلماً وعملاً، واغتم من موته إخوه، واعتزل من ملكه وفوض إلى بعض معاهديه؛ وناجى ربّه فأوحى إليه جليّة الحال، فسقى المرأة والطابخ والطاعم ثلاثهم ما سقوا أخاه ودرجوا، فهذا خلاصة القصة.

وأما حلّ <sup>٤</sup> رمزها، فهو أنّ سلامان مثل للنفس الناطقة، وإيسالا للعقل النظري المترقي <sup>٥</sup> إلى أن حصل عقلاً مستفاداً، وهو درجتها في العرفان إن كانت تترقي إلى الكمال؛ وامرأة سلامان: القوّة البدنيّة الأتامة للشهوة <sup>٦</sup> والغضب، المتّحدة بالنفس صانرة شخصاً <sup>٧</sup> من الناس وعشقها لإيسال ميلها <sup>٨</sup> إلى تسخير العقل، كما سخّرت سائر القوى؛ ليكون مؤتمراً لها في تحصيل مآربها الفانية، وإياؤه، انجذاب العقل إلى عالمه، وأختها التي أملكها: القوّة العمليّة <sup>٩</sup> المطيعة للعقل النظري، وهو النفس المطمئنة؛ وتليسيها نفسها بدلاً <sup>١٠</sup> على <sup>١١</sup> أختها تسويل النفس الأتامة مطالبها الخسيسية، وترويجها على أنها مصالح حقيقيّة؛ والبرق اللامع من الغيم المظلم، هو الخطفة الإلهيّة التي تسنح في أثناء الاشتغال بالأمر الفانية، وهي جذبة من جذبات الحقّ. وإزعاجه للمرأة إعراض العقل عن الهوى. وفتحه البلاد لأخيه اطلاع النفس بالقوّة النظريّة على الجبروت والملكوت، وترقيها إلى العالم الإلهي، وقدرتها بالقوّة العمليّة على حسن تديرها في <sup>١٢</sup> مصالح بدنّها، وفي نظم أمور المنازل والمدن. ولذلك سمّاه بأول «ذي قرنين» فإنه لقب لمن كان يملك الخافقين. <sup>١٣</sup> ورفض الجيش له انقطاع القوى الحسيّة والخياليّة والوهميّة عنها عند عروجها إلى الملاء الأعلى، وفتور تلك القوى لعدم التفاتها إليها؛ وتغذّبه بلبن

١. سين: لاحتبة.

٢. أطأت = توطئه كرد؛ ميم: أطيّت.

٣. ميم: - فمات.

٤. در شرح خواجه: تأويله.

٥. مل: - المترقي.

٦. مل: بالشهوة.

٧. أي: القوّة مع النفس.

٨. ميم: مثلها.

٩. مل و سين + المُسمّى بالعقل العملي المطيع.

١٠. ميم و سين: - على.

١١. سين: إلى.

١٢. الخافقين: المشرق والمغرب.



الوحش، إفاضة الكمال إليه<sup>١</sup> عما فوقه من المفارقات لهذا العالم واختلال حال سلامان لفقده إيسالاً<sup>٢</sup> اضطراب النَّفس عند إهمالها تديرها شغلاً بما فوقها؛ ورجوعه إلى أخيه التفات العقل إلى انتظام مصالحها في تديرها البدن؛ والطَّايخ هو القوَّة الغضبيَّة المشتعلة<sup>٣</sup> عند طلب الانتقام؛ والطَّاعم هو القوَّة الشهويَّة<sup>٤</sup> الجاذبة لما يحتاج إليه البدن؛ وتواطئهم<sup>٥</sup> على هلاك إيسال هو اضمحلال العقل في أرذل العمر<sup>٦</sup> مع استعمال النَّفس الأمانة إياهما لازدياد<sup>٧</sup> الاحتياج بسبب الضَّعف والعجز؛ وإهلاك سلامان إياهم، ترك النَّفس استعمال القوى البدنيَّة آخر العمر<sup>٨</sup> وزوال هيجان الغضب والشَّهوة، وانكسار عادتَيْهما؛ واعتزاله الملك وتفويضه إلى غيره، انقطاع تديره عن البدن، وصيرورة البدن تحت تصرف غيره<sup>٩</sup>.

فهذا ما ذكر من حال هذه القصة وحلَّها، والعارف هو الَّذي له المعرفة، والمراد بالمعرفة في هذا الموضوع هي ارتسام الحقائق في النَّفس بمقدار ما يرتقي إليه طاقة البَشَر من ذات واجب الوجود سبحانه وتعالى، وما يليق بصفاته وأفعاله ونظام صنعه، والمقام هاهنا هو الملكة، وهي القدرة على الشَّيء متى أُريد من غير احتياج إلى تفكُّرٍ وكسبٍ<sup>١٠</sup>.

#### تنبيه

طالب الحقِّ يتدي بالإعراض عما يعتقد أنه يعد عن مطلوبه، وهو متاع الدُّنيا وطبَّياتها، ثُمَّ يقبل على ما يعتقد أنه يقرب إليه، وهو العبادة وينتهي بعد ذلك إلى المطلوب، فهذه الثلاثة هي أحوال طالب الحقِّ، ولطالب الحقِّ باعتبار كلِّ واحد من هذه اسم.

فالمُعْرِض عن متاع الدُّنيا وطبَّياتها، يُخصَّص باسم الزَّاهد؛ والمواظب على نفل العبادات من

١. ميم: الإعلي عليه.

٢. ميم: - إيسالاً.

٣. سين: المستعملة.

٤. سين: الشهوانيَّة.

٥. مل: تواطؤهم.

٦. وقت يرى را، «ارذل العمر» مي كويند.

٧. مل: لازيد.

٨. ميم: الأمر.

٩. سين: غيرها؛ ابن كَمُونَة قسمت جب چين شده را كه سر سطرها با (: مشخص شده است. به عینه از شرح خواجه نقل کرده است. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ج ٣، ص ١٠٢٥-١٠٢٨.

١٠. ابن كَمُونَة با مختصر اضافات همان مطالب خواجه را نقل کرده است. نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٣، ص ١٠٢٥-١٠٢٨.

القيام والصيام ونحوهما، يخصّ باسم العابد؛ والمُنصِرِفُ بفكره إلى قدس الجبروت مستديماً لشروق نور الحقّ في سرّه، يخصّ باسم العارف.

وقد يتركّب بعض هذه مع بعض تركيباً<sup>١</sup> ثانياً وثلاثياً على حسب اختلاف أغراض الطالبين، وقد عرّف الزهد بأنّه الإمساك عن الاشتغال بملادّ البدن وقواه، إلّا بحسب ضرورة تامّة وهو يزيد على القناعة بترك كثير من الكفائة العرفيّة.

### تنبيه

على غرض العارف وغير العارف من الزّهد والعبادة الزّهد عند غير العارف معاملةٌ ما، كأنّه يشتري بمتاع الدّنيا متاع الآخرة؛ وعند العارف في حال توجّهه إلى المطلوب، تنزّه<sup>٢</sup> ما عمّا يشغل سرّه<sup>٣</sup> عن الحقّ، وفي حال التفاته من الحقّ إلى ما سواه، وتكبر على كلّ شيء غير الحقّ، استحقاراً لما دونه.

والعبادة عند غير العارف معاملةٌ ما، كأنّه يعمل في الدّنيا لأجرة يأخذها في الآخرة، هي الأجر والثواب. وعند العارف رياضةٌ ما لهممه،<sup>٤</sup> التي مبادئ إرادته وغراماته، وقوى<sup>٥</sup> نفسه المتوهمة والمتخيلة، ليخزّها بالتعويد عن جناب الغرور، الذي هو العالم الجسماني، إلى جناب الحقّ، الذي هو العالم العقلي، فتصير<sup>٦</sup> مسالمةً للسرّ الباطن، الذي هو العقل، حينما يستجلي الحقّ لا تنازعه، تلك القوى حالة المشاهدة، فيخلص السرّ إلى الشّروق السّاطع؛ ويصير ذلك ملكة مستقرّة، كلّ ما شاء السرّ<sup>٧</sup> أطلع إلى نور الحقّ غير مزاحم<sup>٨</sup> من الهمم، بل مع تشييع

١. سين: تركنا.

٢. ميم: بين.

٣. ميم: - سرّه.

٤. إنّ قوماً عبّدوا الله رغبةً فبذلك عبادة الثّجار، وإنّ قوماً عبّدوا الله زهبةً فبذلك عبادة العبيد، وإنّ قوماً عبّدوا الله شكراً فبذلك عبادة الأحرار. نهج البلاغه، نسخه صبحي صالح، ص ٥١٠. خواجه هم در شرح خود به ابن مضمون اشاره کرده است که در پانوشت صفحه بعدی آمده است.

٥. ميم: التي + هي.

٦. ميم و سين: لقوى.

٧. سين: لتصير.

٨. سين: كلّ ماشاء الله.

٩. مل: على.

١٠. سين: من أحمر.

منها له؛ فيكون بكليته أي بذاته وقواه، منخرطاً في سلك القدس،<sup>١</sup> ولا شك أن استدامة الذكر والعبادة يوجبان<sup>٢</sup> الملكة المذكورة ويدل عليه التجربة.

### إشارة

#### «في إثبات التوبة»

إلى إثبات التوبة والشريعة ووجه الحاجة إليهما لما لم يكن الإنسان بحيث يستقل وحده بأمر نفسه؛ لاحتياجه واحتياج من هو تحت حجره من أولاده الصغار وعائلته إلى غذاء ولباس ومسكن<sup>٣</sup> وغير ذلك من الأمور الصناعية، التي لا يمكن أو يتعسر ترتيب صانع واحد لها في أمد يمكنه فيه فقدها،<sup>٤</sup> إلا بمشاركة آخر من بني جنسه، بحيث يقع التعاون في تحصيلها، وبمعارضة ومعاوضة تجريان بينهما، أما المعاوضة فبأن يعطي كل واحد صاحبه من عمله بإزاء ما يأخذ منه من عمله، وأما المعارضة فبأن يعمل كل واحد مثل ما يعمل الآخر، يفرغ كل واحد منهما لصاحبه عن مهم لو تولاه بنفسه لازدحم على الواحد<sup>٥</sup> كثير، أو كان ممّا يتعسر إن أمكن؛ وجب، في حكم العناية الإلهية على الوجه الذي سبق حيث الحالة هذه، أن يكون بين الناس معاملةً وعدلًا، وإلا لم ينتظم التعاون بينهم؛ لوقوع الهرج عند ما يشتهي كل واحد ما يحتاج إليه، ويغضب<sup>٦</sup> على من يزاحمه، فيجور عليه وأن يكون ذلك العدل يحفظه شرع؛ إذ لا بد له من ضوابط وقوانين كلية تدرج جزئياته تحتها، فيستوي الجميع في الانتفاع به، ولهذا سمي شريعة؛ لأن الشريعة في اللغة هي مورد الشارية، ولا بد وأن يكون هذا الشرع يفرضه شارع بحيث تعين<sup>٧</sup> تلك القوانين وتقررها على الوجه الذي ينبغي، ومن الضرورة أنه متميز باستحقاق الطاعة؛ لنلا يقع في وضع الشرع تنازع أيضاً، المحذور وذلك الاستحقاق إنما يكون

١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: لما أشار إلى وجود التركيب بين الأحوال الثلاثة، أراد أن ينبه على غرض العارف وغير العارف من الزهد والعبادة؛ ليمتاز الفعلان بحسبه. فذكر أن الزهد والعبادة من غير العارف معاملتان؛ فإن الزهد غير العارف يجري مجرى تاجر يشتري متاعاً بمتاع... إلخ. نک: طوسی، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ١٠٣٢.
٢. ميم: توجب.
٣. سین: مسکن ولباس.
٤. سین: صانع واحد في أحد ممکنه فيه فقدها. عبارات ابن نسخه با این ترکیب بی تردید غلط است. عبارات نسخه «اصل» همان گونه است که در متن ثبت شده است.
٥. سین: + منهما.
٦. سین: تغضب.
٧. ميم: یقتن.

لاختصاصه بآيات تدلّ على أنها، أعني الشريعة، من عند ربّه؛ وتلك الآيات هي معجزاته، فمنها قولية تكون لها الخواصّ أطوع، ومنها فعلية تكون لها العوامّ أطوع، وهي لا يتمّ بدون القولية؛ لضرورة الدّعوة إلى الخير حينئذٍ؛ ووجب أن يكون للمُحسِن والمُسيء جزء من عند القدير على مجازاتهم الخبير، بما يخفونه أو يبدونه من أفعالهم وأقوالهم وأفكارهم، ولولا اعتقاد هذا الجزء الأخرى لحملهم استحقارهم اختلال العدل التافع في أمور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء الشوق عليهم إلى ما يحتاجون إليه بحسب الشّخص على مخالفة الشّرع، فلا ينتظم أمر الشريعة بدون الرجاء والخوف على الطاعة والمعصية انتظامها به.

فوجب أيضاً معرفة المُجازي والشّارع، ووجب مع المعرفة سبب حافظ للمعرفة؛ لأنّ المعارف العامية فلما كانت يقينية، فلا يثبت بدون الحافظ الذي هو التذكّار المقرون بالتكرار، ولهذا قرّضت<sup>١</sup> عليهم العبادة المذكرة للمعبود، وكُرِّزَت عليهم لئسّ تحفّظ التذكير بالتكرير، كالصلوات وما يجري مجراها، حتّى استمرّت الدّعوة إلى العدل المقيم لحياة النوع.

ثمّ زيد لُستعملها بعد التفع العظيم في الدنيا، الأجر الجزيل في الأخرى؛ على حسب ما وعدوا به؛ ثمّ زيد للعارفين من مستعملها، المنفعة التي خُصّوا بها فيما هم مؤلّون وجوههم شطره؛ فاجتمع لهم التفع العاجل والأجر الآجل، والكمال الحقيقي المذكور.

فأنظر إلى الحكمة، وهي بيقية النظام على هذا الوجه<sup>٢</sup>؛ ثمّ إلى الرّحمة، وهي إبقاء الأجر الجزيل بعد التفع العظيم، وإلى التّعمة<sup>٣</sup>، وهي الابتهاج الحقيقي المضاف إلى ذلك، تلحظ جناباً تبهرك عجائبه، ثمّ أقيم الشّرع واستقيم، في التوجه إلى ذلك الجناب.

وبالجملة، فلما ثبت هذه القواعد أنّه لا يكمل نظام عموم الناس إلا بالتبّي والشريعة، فيجب في حكم العناية دخولها في الوجود، ولولا وجود التبّي لفاتت المصالح المذكورة.

ومن المعلوم أنّ الحاجة إليه أشدّ من الحاجة إلى إثبات الشّعر على الأشفار، وعلى الحاحيين وتغيّر الأخص من القدمين وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة إليها من البقاء، بل هي نافعة فيه نفعاناً

١. سين: الدّين.

٢. مل: ففرضت.

٣. ميم: - علي هذا الوجه.

٤. ميم: - ثمّ إلى الرّحمة وهي إبقاء الأجر الجزيل بعد التفع العظيم، وإلى التّعمة.

وإذا أمكن وجود هذا الإنسان الصالح لأن يسنَّ ويعدل،<sup>١</sup> فلا يجوز أن يكون العناية الإلهية تقتضي تلك المنافع، ولا تقتضي هذه التي هي أهمُّ منها وأنفع، وكان العقل التسليم يحكم بذلك على طريق الحدس، ولم ندع أن التبوُّة والشريعة ضرورتان في بقاء الإنسان، بل ادعينا أنه لا يكمل نظام الاجتماع في المعاش والمعاد إلا بهما، وهذا ممَّا لا شكَّ فيه وهو كافٍ في إثبات وجودهما بالطريق الذي مرَّ. ولو كانتا ضرورتين<sup>٢</sup> في البقاء وفي مطلق النظام، لما انتظمت أمور سكَّان أطراف العمارة وانحفظت اجتماعاتهم الضرورية بنوع من السياسة مع عدم اعترافهم بالتبوُّة، أو مع عدم معرفتهم بها.

### إشارة

«في غرض العارف»

إلى غرض<sup>٤</sup> العارف فيما يتوجه إليه العارف يريد الحقَّ الأول لا لشيء غيره، يعطاه<sup>٥</sup> في الدنيا أو في الآخرة، ولا يؤثر شيئاً غير الحقِّ على عرفانه، بل لا يؤثر على عرفان الحقِّ إلا الحقُّ فقط، كما سيأتي، وكلُّ ما يتعلَّق إرادته بغير الحقِّ، فلاجل الحقِّ لا لذاته.

وتعبُّده له فقط؛ لا يقصد بالتعبُّد غيره بالذات، وإن قصد غيره قبل رياضة قواه وغير ذلك ممَّا سبق، فهو قصد بالعرض، ولأجل الحقِّ لا لذات ذلك الغير<sup>٦</sup>، ولكن لأنه أعني الحقِّ، مستحقٌّ للعبادة؛ إذا لوحظ الحقُّ بالقياس إلى العبادة؛ ولأنَّها نسبة شريفة إليه، إذا لوحظت العبادة بالقياس إليه، لا لرغبة في ثواب أو رهبة من عقاب. وإن كانتا فيكون المرغوب فيه أو المرهوب عنه هو الداعي إلى العبادة، وفيه المطلوب عابد الحقِّ؛ ويكون الحقُّ ليس الغاية، بل الوساطة إلى شيء غيره هو الغاية، وهو المطلوب بالعبادة دونه، فيكون الغير هو المعبود بالذات والحقُّ هو المعبود<sup>٧</sup> بالعرض.

١. يعنى آيين گذارى كند و آن را همراه با عدالت اجرا نماید.

٢. مهم: - أهم.

٣. سين: كانتا ضرورتين.

٤. سين: إلى يحرص.

٥. يعطاه.

٦. مهم: الخير.

٧. سين - بالذات والحقُّ هو المعبود.

## إشارة

المستحلّ توسيط الحقّ مرحوم<sup>١</sup> من وجه، فإنه لم يطعم لذة البهجة به فيستطعمها؛ إنّما معارفه مع اللذات المُخدجة، فهو حنون إليها غافل عمّا وراءها. وما مثله بالقياس إلى العارفين إلاّ مثل الصبيان بالقياس إلى المُحنّكين؛<sup>٢</sup> فإنّهم لما غفلوا عن طيبات يحرص عليها البالغون واقتصرت بهم المباشرة على طيبات اللّعب، صاروا يتعجّبون من أهل الجذّ إذا ازوؤوا<sup>٣</sup> عنها عانفين لها عاكفين على غيرها.

كذلك من غَضّ التّقصُّ بصره عن مطالعة بهجة الحقّ، أعلق كَفَّيه بما يليه من اللذات: لذات الرُّور، فتركها في دنياه عن كره؛ وما تركها إلاّ ليستأجل أضعافها. وإنّما يعبد الله ويطيعه ليخوّله في الآخرة شبعة منها، فيبعث إلى مطعم شهوي ومشرب هنيئ ومنكح بهي؛ إذا بُعِث عنه، فلا مطمح لبصره<sup>٤</sup> في أولاه وأخراه، إلاّ إلى لذات قَبْقَبه<sup>٥</sup> وذَبْذَبه<sup>٦</sup>. والمستبصر بهداية القدس في سُجون<sup>٧</sup> الإيثار قد عرف اللذّة<sup>٨</sup> الحقّ، وولّى وجهه سمّتها، مترخماً على هذا المأخوذ عن رُشدّه إلى ضده، وإن كان ما يتوخّاه بكده مبدولاً له بحسب وعده.

وإنّما وصفت اللذات الحسيّة، بأنّها مخدجة؛ لأنّ المخدج<sup>٩</sup> هو الناقص الخلقة، ولما كان نقصان هذه اللذات<sup>١٠</sup> ممّا لا يمكن زواله لا جرم عبّر عنه بذلك، والحنون المشتاق فحنّكه السنين أي أحكمته التجارب، وازوؤ بمعنى عدلّ، وعاف بمعنى كره، وعكف على الشيء، أي أقبل عليه، وخوّله، بمعنى ملكه، وبعث، بمعنى كشف، وطمح بصره، بمعنى ارتفع، والققب، البطن، والذبذب، الذّكر، والسّجون، جمع شجن وهو طريق الوادي. وقد تبين من هذه الجملة أنّه لا عذر لمن يجوز أن يجعل الحقّ واسطةً

١. أي يستحق أن يترخّم عليه.

٢. حنّكه التجارب از باب تفعيل، يعني تجرّعها خبز او را استوار گرداند.

٣. برگشتن از چیزی.

٤. ميم: في اجره.

٥. شكّم.

٦. ذبّبه = ذكر.

٧. سُجون: راه وادی.

٨. سين: لذّة.

٩. خديجه، هم از همین باب و به همین معناست.

١٠. سين: الآلات.

في تحصيل شيء آخر غيره إلا نفسه في ذاته.

### إشارة

#### «في درجات العارفين»

أول درجات حركات العارفين ما يُسمونه هم «الإرادة». وهو ما يعتري المستبصر باليقين البرهاني، أو الساكن النفس ولو تقليداً إلى العقد الإيماني، من الرغبة من اعتلاق العروة الوثقى؛ فيتحرك سره إلى القدس لينال من زوح الاتصال. فما دامت درجته هذه فهو مُريد. فالإرادة على اصطلاحهم هي أول حركة للنفس إلى الاستكمال بالفضائل، وقبلها التوبة، وليست لحركة إنما هي عبادة عن تألم النفس على ما ارتكبت من الرذائل مع جزم القصد إلى تركها وتدارك الفائت بحسب الطاقة.

### إشارة

ثم إنه ليجتاج في نيل الكمال الحقيقي إلى الرياضة. والمراد بالرياضة هاهنا منع النفس عن الالتفات إلى ما سوى الحق وإجبارها على التوجه نحوه ليصير الانقطاع عما دونه والإقبال عليه ملكة لها، والرياضة موجهة إلى ثلاثة أغراض:

الأول: تنحية<sup>١</sup> ما دون الحق عن مُستن<sup>٢</sup> الإيثار. وهو إزالة الموانع الخارجية.

والثاني: تطويع النفس الأمانة، وهي القوة الحيوانية، للنفس المطمئنة، وهي القوة العقلية، لتجذب قوى التخيل والوهم<sup>٣</sup> إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي، منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلي، وهذا هو إزالة الموانع الداخلية.

والثالث: تلطيف السرّ للثبته، وهو يحصل الاستعداد لنيل الكمال. فإن مناسبة السرّ مع الشيء اللطيف لا يمكن إلا بتلطيفه، ولطفه عبارة عن تهوؤه لأن يمثل فيه الصور العقلية بسرعة، ولأن يتفعل عن الأمور الإلهية المهيجة للشوق والوجد بسهولة.

١. در نسخه مل «ولو تقليداً» جزء متن نیست.

٢. ميم: ليس.

٣. ميم: ألم.

٤. دور كردن.

٥. از باب افتعال به معنای طريقه.

٦. ميم و سين: التوهّم.

والأول يُعين عليه الزهد الحقيقي، الذي هو منسوب إلى العارفين.

والثاني تُعين عليه عدّة أشياء : أحدها العبادة المشفوعة بالفكرة، وهي العبادة المنسوبة إلى العارفين؛ إذ بها يصير البدن بكلّيته متابعاً للنفس، فإن توجّهت بالفكر مع ذلك إلى جناب الحق صار الإنسان بكلّيته مقبلاً على الحق، وإلا فلا فائدة في تلك العبادة، وتجري مجرى العمل بغيريّة، وإنما كانت هذه العبادات مُعينة في هذا الغرض؛ لأنّها رياضة ما لهمم العابد العارف وقوى نفسه ليَجْزَّ بِهَا بالتعويد عن جناب الغرور إلى جناب الحق، كما مرّ، فالعبادة نعم المُعين في ذلك.

ثمّ يتلوها الأُلحانُ المستخدمة لقوى النَّفس، الموقّعة لما لُحّن به<sup>١</sup> من الكلام موقع القبول من الأوهام، وهذه هي ثاني معين على هذا الغرض، فإنَّ النَّفس التّاطقة تقبل على الأُلحان لإعجابها بالتأليفات المتّفقة والتّسب المنتظمة الواقعة في الصّوت الذي هو مادة التّطوق فتذهل عن استعمال القوى الحيوانيّة في أعراضها الخاصّة بها فتسعى تلك القوى، وحينئذٍ يكون الأُلحان مستخدمة لها، وهذه إعانة بالذّات.

وأما إيقاعها للكلام موقع القبول، فهو غاية بالعرض؛ لأنّها مشتملة على محاكاة تمثّل النَّفس إليها طبعاً، فإذا اقتربت بكلام باعث على طلب الكمال صارت النَّفس منتهيةً لما ينبغي أن تفعل فقبلت على القوى الشّاغلة إيّاها وطوّعتها، ومتى اقتربت بالأُلحان بكلام باعث على مثل الشّهوات وجب الرّئاسة الدّنيويّة كان فيها من الضّرر بالتمثيل إلى جناب الغرور نظير ما في هذا من التّفح بالتمثيل إلى جناب الحق، بل أكثر.

ثمّ يتلو الأُلحان في الإعانة نفس الكلام الواعظ من قائل زكي، بعبارة بليغة ونعمة رخيمة وسُمّت<sup>٢</sup> رشيداً. فهذا هو ثالث المعينات على أنّ هذا الغرض والكلام الواعظ هو الذي يفيد التصديق بما ينبغي أن يفعل على وجه الإقناع وسكون النَّفس؛ فإنّه ينبّه النَّفس ويجعلها غالبيةً<sup>٣</sup> على القوى، لا سيّما إذا اقتربت بهذه الأمور الأربعة، فإنّ كون القائل زكياً يجري مجرى الشّهادة المصدّقة له، ولهذا لا يتقبّل النَّفوس وعظ من يعلم أنّ فعله غير موافق لقوله، وكأنّه قد كذّب قوله بفعله.

والعبارة البليغة هي المستحسنة الواضحة الدّلالة على المعنى المقصود بها من غير زيادةٍ عليه ولا نقصان منه.

والنعمة الرّخيمة هي اللّيّة ولين الصّوت يفيد النَّفس هيأة تُعدها نحو المسامحة في القبول، كما أنّ شدّته يفيدها هيأة تُعدها نحو الامتناع عنه، والتّجربة دلّت على أنّ للنعمة تأثيراتٍ مختلفةً في النَّفوس

١. ميم: بها.

٢. أسلوب، روش.

٣. ميم: عاليه.



يناسب كل صنف منها صنفاً من الهيات النفسانية، ولهذا استعملها الأطباء والخطباء في معالجات الأمراض النفسانية وفي ايفاع الاقناعات المطلوبة بحسب تلك المناسبات.

ويراد بالشمس الزئبد في هذا الموضع أن يكون المعنى مؤدياً إلى تصديق نافع للمريد في السلوك بسرعة، وتعام ما ينبغي استعماله في الوعظ بوجود من كذب الخطابة، وهذا القدر هاهنا كافٍ.

وأما الغرض الثالث فيعين عليه الفكر اللطيف أولاً، والعشق العفيف<sup>١</sup> الذي تأمر به<sup>٢</sup> شمائل<sup>٣</sup> المعشوق ليس<sup>٤</sup> سلطان الشهوة ثانياً.

والمراد بكون الفكر لطيفاً هو أنه معتدل في الكمية والكيفية، وفي أوقات لا يكون النفس مشغلة بالأمور البدنية، كالجوع الكثير، والشبع الكثير، عن الإدراك العقلي.

ولا شك أن الاشتغال بمثل هذا الفكر يفيد النفس حياةً يُعَدُّها لإدراك المطالب بسهولة، والعشق المذكور هو الذي مبدأه مشاكلة نفس العاشق لنفس المعشوق في الجوهر، ولكون شمائل المعشوق آثاراً صادرة عن نفسه وقع عجانب العاشق بها، وهو عشق نفساني لا حيواني، فإن الحيواني مبدأه شهوة حيوانية، وطلب لذة بهيمية، وأكثر ما يتعجب العاشق حبه بصورة المعشوق وخلقه ولونه وتخطيط أعضائه؛ لأنها أمور بدنية، وهذا مما يقتضي استيلاء النفس الأمارة ويعينها على استخدامها القوة العقلية والنفسانية يجعل النفس لينةً شيقية<sup>٥</sup> ذات وجد ورقة منقطعة عن الشواغل الدنيوية. معرضة عما سوى معشوقه جاعلةً جميع الهموم همماً واحداً، ولذلك يكون الإقبال على المعشوق الحقيقي أسهل على صاحبه من غيره؛ فإنه لا يحتاج إلى الإعراض عن أشياء كثيرة.<sup>٦</sup>

١. مراد شيخ از «عشق عفيف» همان عشق زمینی است که از آن به «عشق مجازی» تعبیر می‌کند و خواجه نیز در شرح خود به این مسئله پرداخته و مهر تأیید بر آن زده است. عبدالرزاق هم در شرح منازل السائرین می‌نویسد: العشق العفيف أقوى سبب في تلطيف الیزر والإعداد للعشق الحقيقي بأنه يجعل الهموم همماً واحداً ويقطع توزع الخاطر وتفرقة... إلخ. نک: طوسی، شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ١٠٥٤. بانوشت.

٢. سین: یأمر فیه.

٣. شمائل، در زبان عربی برخلاف تصویری که ما فارسی زبانان از آن داریم و به معنای شکل ظاهری و اندام و صورت استعمال می‌کنیم، نیست. بلکه در زبان عربی این کلمه به معنای اخلاق و خصوصیات اخلاقی است.

٤. سین: لا.

٥. به صیغه مبالغه؛ میم: سبقه.

٦. عبارت خواجه با اندک تفاوتی نقل شده است. نک: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاکمات، ج ٣، ص ٣٨٣؛ ابن کفونه این قسمت را نیز با توجه کامل به شرح خواجه شرح کرده است.



### إشارة

#### «في زوال السكينة»

ثُمَّ إِنَّهُ لَيَتَوَعَّلُ<sup>١</sup> فِي ذَلِكَ حَتَّى يَفْشَاهُ فِي غَيْرِ حَالٍ<sup>٢</sup> الْارْتِيَاضِ الَّذِي كَانَ مَعَدًّا لِحَصُولِهِ:<sup>٣</sup>  
فكَلَّ مَا لَمَحَ شَيْئًا عَاجَ مِنْهُ<sup>٤</sup> إِلَى جَنَابِ الْقُدْسِ، يَتَذَكَّرُ مِنْ أَمْرِهِ أَمْرًا فَعَشِيهِ غَائِثٌ، فَيَكَادُ يَرَى  
الْحَقَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ لِلْعَارِفِ إِذَا صَارَ الْإِتِّصَالَ بِجَنَابِ الْقُدْسِ مَلَكَةً لَهُ.

### إشارة

وَلَعَلَّهُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ تَسْتَعْلِي عَلَيْهِ غَوَاشِيهِ، وَيَزُولُ هُوَ عَنْ سَكِينَتِهِ، أَي عَنْ وَقَارِهِ؛ لَمَا يَرِدُ  
عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ الْعَظِيمِ بَعْتَةً وَهُوَ غَافِلٌ عَنْ هُجُومِهِ غَيْرِ مَتَأَهَّبٍ لَهُ؛ فَيَتَنَبَّهَ جَلِيْسُهُ لاسْتِيْفَازِهِ عَنْ قَرَارِهِ. الَّذِي  
يُوجِبُهُ انْهِزَامَهُ عَنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ دَفْعَةً. فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ الرِّيَاضَةُ لَمْ تَسْتَفْرِزْهُ غَاشِيَةٌ، كَوْنِ نَفْسِهِ مَتَأَهَّبَةً  
لِتَلْقِيهِ مَتَوَقَّعَةً لِعُودِهِ، وَهُدْيِي لِلتَّلْبِيْسِ فِيهِ، فَاسْتَعْمَلَهُ لِكُونِهِ يَسْتَخْفُ<sup>٥</sup> أَنْ يَتَرَانِي بِالْكَمَالِ، فَإِنَّ مَا يَرِدُ  
مِنَ الدَّاعِي إِلَى الْعِبَادَةِ وَصَالِحِ الْعَمَلِ لِرَاءَةِ التَّوَعُّعِ هُوَ مِنْ خَوَاطِرِ الشَّيْطَانِ، وَبِذَلِكَ يَسْمَوْنَهُ.

### إشارة

#### «في السكينة»

ثُمَّ إِنَّهُ لَيَبْلُغُ بِهِ الرِّيَاضَةَ مَبْلَغًا يَنْقَلِبُ لَهُ «وَقْتَهُ» سَكِينَةً، فَيَصِيرُ الْمَخْطُوفَ<sup>٦</sup> مَأْلُوفًا وَالْوَمِيضَ شَهَابًا  
بَيِّنًا؛ وَتَحْصُلُ لَهُ مَعَارِفَةٌ مَعَ الْحَقِّ الْأَوَّلِ، مُسْتَقَرَّةٌ كَأَنَّهَا صَحْبَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، وَيَسْتَمْتَعُ فِيهَا بِبَهْجَتِهِ؛  
فَإِذَا انْقَلَبَ عَنْهَا انْقَلَبَ حَيْرَانٌ<sup>٧</sup> أَسْفًا، وَالسَّكِينَةُ خَلْسَةٌ لَذِيذَةٌ يَثْبُتُ زَمَانًا مَّا، وَخَلْسَاتٌ مُتتَالِيَةٌ لَا يَنْقَطِعُ  
يَنْقَطِعُ حِينَئِذٍ مِنَ الزَّمَانِ.

١. ابن كَلْمَةَ رَا أَكْرَازَ «تَوَعَّلَ» بِكُفْرِيْمِ يَكُ مَعْنَا وَ أَكْرَازَ «تَوَعَّلَ» بِكُفْرِيْمِ مَعْنَاي دِيكُفْرِي دَارِد. بَرَاي تَفْصِيْل وَ تَوْضِيْح: نَك.
- نَكَازِنْدَه، تَرْجَمَه وَ شَرَح كِتَابِ حِكْمَةِ الْاَشْرَاقِ، ج ٢، ص ٥٩.
٢. حَال. جَزُو مَتْنِ نَيْسْت، وَ لِي نَسْخَةُ «سَيْن» اَيْنِ كَلْمَه رَا جَزُو مَتْنِ شَمْرَدَه اِسْت.
٣. دَر نَسْخَه مَل «الَّذِي كَانَ مَعَدًّا لِحَصُولِهِ» جِزْءَ مَتْنِ نَيْسْت.
٤. مَل: عَنَه.
٥. مِيْم: يَسْتَنَكُف.
٦. رُبُودَه شَدَه.
٧. سَيْن: خَيْرَانَ.

إشارة

ولعلّه إلى هذا الحدّ يظهر عليه ما به من أمر الابتهاج عند الدّهاب، والأسف حال الانقلاب، فإذا تغلغل في هذه المعرفة قلّ ظهوره عليه؛ فكان وهو غائب حاضراً، وهو ظاعن مقيماً.

إشارة

ولعلّه إلى هذا الحدّ إنّما تيسّر له هذه المعرفة أحياناً، ثمّ يتدرّج إلى أن يكون له متى شاء.

إشارة

ثمّ إنّّه لیتقدّم هذه الرّتبة، فلا يتوقّف أمره إلى مشيئته، بل كلّ ما لاحظ شيئاً لاحظ غيره، وإن لم تكن ملاحظته للاعتبار، فيسبح له تعريّج عن عالم الزور إلى عالم الحقّ مستقرّ به، ويحتفّ حوله الغافلون.<sup>۳</sup>

إشارة

«في الرياضة»

فإذا عبّر الرياضة إلى التّيل صار سرّه مرآة مَجْلُوءة مُحَاذياً بها شطر الحقّ، ودرّت عليه اللذات العلى؛ وفرح بنفسه لما بها من أثر الحقّ، وكان له نظرٌ إلى الحقّ المبتهج به ونظرٌ إلى نفسه المبتهجة بالحقّ، وكان بعدُ متردداً في التّوجه تارةً إلى الحقّ وتارةً إلى نفسه، وعند هذا المقام يستغني عن الرياضة التي إنّما أريدت للاتّصال إليه.

إشارة

ثمّ إنّّه ليغيب عن نفسه، فيلحظ جناب القدس فقط؛ وإن لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظة،

۱. تغلغل در لغت به معنای فرورفتن آب از ته درخت به درون درخت را می‌گویند. در این جا مقامی از مقامات عارفان است.

۲. مل: کُلّما.

۳. خواهه در شرح این متن می‌نویسد: یقال: عرج عروجاً، أي ارتقى، وعرج عليه تعريجاً، أي أقام، وعرج إليه وانعرج: أي مال وانعطف. فالتعريج هاهنا إمّا مبالغة في الارتقاء، وإمّا بمعنى الميل والانعطاف وحفّ واحتفّ حوله، أي أطاف به واستدار حوله. والمعنى ظاهر. نك: طوسی، شرح الإشارات والتشبهات، ج ۳، ص ۱۰۶۷.

۴. فروریختن.

لا من حيث هي بزینتها. وهناك يحقّ الوصول، ويزول التردّد المذكور، وهذه آخر درجات السلوك إلى الحقّ، وما يليها هو درجات السلوك فيه.<sup>٣</sup>

### تنبيه

على أنّ كلّ درجة هي قبل درجة الوصول، فهي ناقصة بالقياس إليه يؤدّيه إلى ما احترز بها عنه الالتفات إلى ما تنزه عنه بالزّهادة التي قصد بها ترك الاشتغال بغير الحقّ هو شغلٌ بغيره. والاعتداد بما [هو] طوع من النفس بسبب العبادّة التي تُراد منها بقوة النفس المطمئنة على أفعالها بإعانة الأمانة هو عجزٌ وضعف، والتبجّح بزينة الذات من حيث هي الذات، الذي هو آخر درجات السلوك المطلوب به الهداية عن التّحير، وإن كان بالحقّ تيه وتّحير، والإقبال بالكلّيّة على الحقّ وهو الوصول التّام، خلاص من جميع ذلك ونجاة.<sup>٥</sup>

### تنبيه

#### «في شرح بعض مصطلحات الصّوفيّة»

على جمل أحوال العارفين ومقاماتهم من بدو سلوكهم وإلى منتهى وصولهم؛ تكميل الناقصين يجري مجرى مداواة المرضى، فكما أنّه لا بدّ في المداواة<sup>٦</sup> من أمر سلبي هو التّنقيه ومن أمر ايجابي هو التّقوية كذلك التّكميل المذكور، لا بدّ فيه من أمر سلبي هو التّزكية والتّخلية، ومن أمر ايجابي هو التّحلية، العرفان مُبتدئ من تفريق بين ذات العارف وبين ما يشغله عن الحقّ، ونقض لآثار تلك الشّواغل عن ذاته وترك لقصد الكمال لأجل ذاته ورفض لذاته بالكلّيّة على الوجه التي تسبق بيانها، وهذه الأربع هي مراتب التّركيب<sup>٧</sup>، وإذا انتهى إلى هذه المرتبة، فهو بعد ذلك، مُمعّن في جمع، هو جمع صفات الحقّ للذات المريدة بالصدّق، وهذا هو التّخلية. وذلك؛ لأنّ العارف إذا انقطع عن نفسه واتّصل بالحقّ رأى كلّ قدرة مستغرقة في قدرته، وكلّ علم

١. سين: بحقّ.

٢. سين - آخر.

٣. بر توضيح نك: طوسي، شرح الإشارات والتّشبيّهات، ج ٣، ص ١٠٦٩-١٠٧١.

٤. سين: بحسب.

٥. برای توضیح بیشت نك: طوسی، شرح الإشارات والتّشبيّهات، ج ٣، ص ١٠٧٢-١٠٧٣.

٦. سين - المرضى فكما أنّه لا بدّ في المداواة.

٧. ميم: التّزكية.

مستغرقاً في علمه، وكلّ إرادة مستغرقة في إرادته.

وبالجملة، فإنه يرى كلّ وجود وكلّ كمال وجود هو صادر عنه وفائض من لدنه، فيكون الحقّ حينئذٍ هو بصره الذي به يبصر، وسمعه الذي به يسمع، وقدرته التي بها يفعل، وعلمه الذي به يعلم، ووجوده الذي به يوجد، وهو بهذا الإمعان في جميع هذه الصفات مُنتهياً إلى الواحد الذي لا يزيد شيء من صفاته على ذاته، فليس له صفات مغايرة للذات، ولا ذات موضوعة للصفات: ثُمَّ وقوفٌ هو آخر المقامات.

وأنا شارح في هذا الموضوع بعض مصطلحات الصوفيّة في أحوالهم وملكاتهم الشريفة التي هي مقاماتهم وإن كان جميع ذلك داخلياً فيما سبق ذكره فالخاطر، عندهم هو ما يرد على النفس من السوانح الداعية إلى أمر ما كان متعلقاً بالجنبة العالية أو السافلة.<sup>١</sup>

والرجاء، هو ابتهاج النفس بملانم لها أخطرت إمكان حصوله في المستقبل. والشكر، هو ملاحظة النفس لما نالت ممن أنعم عليها من إعطاء ما ينبغي لها، أو دفع ما لا ينبغي كان من كمالات النفس أو البدن، وتحريك الآلة المعبرة لإخبار النوع بذلك. والتوكل، هو دوام ملاحظة حسن القضاء والقدر في جميع الحوادث، دون اقتصار النظر على الأسباب الطبيعيّة.

والبسيط، هو كون النفس فيما هي سبيله على نشاط و ضرب بهجة. والفيض، هو حزن للنفس يكاد ويطل دواعيها فيما هي فيه، وقد يكون لكلال القوى الجرمانيّة أو لقنوط أو الهام<sup>٢</sup> أو لمنام بحزن لم يبق في الذكر عينه، ولكن بقي أثره فيتخيّر الشخص في سببه، وقد يكون لشهادة النفس بنكته وغير ذلك.

واللوانح، هي خلسات لذيدة نورية تطرأ فينطوي بسرعة كالبروق الخاطفات. والجمع، هو إقبال النفس على الجنبة العالية دون الالتفات إلى الكثرة الجرميّة. والتفرقة، هي كون النفس متصرفّة في القوى البدنيّة المختلفة. والغيبة، هي خلسة للنفس إلى عاملها<sup>٣</sup> بحسب تغيب عن الحواس، والغيبة عن الحواس حضور في الغيب، وحضور الحواس غيبة عن القدس.

والشكر، سانح قدسي للنفس يؤدي إلى إبطال النظام عن الحركات.

١. ابن كتمونه در این تبیه کاملاً متأثر از شیخ اشراق است. اگر این مباحث که در این جا مطرح شده با فرازهایی از کتاب مقامات الصوفيّة شیخ مقایسه شود گویی بازخوانی کتاب شیخ است و در مواردی عین همان کلمات شیخ را بی هیچ تفسیری آورده است که در پایان بحث نشانی داده شده است.

٢. میم: ولا لالهام.

٣. میم: عالمها.

والصَّحو، هو الرجوع عن هذه الحالة.

والهبة، حالة ترد على النَّفس الناطقة عند ملاحظة مراتب المبادي، فلا تستأهل نفسها للقرب ولا للانتساب إلى واجب الوجود، وإن كان بنسبة بعيدة.

والأنس، حالة للنَّفس يتضمَّن ابتهاجاً لها، فتصير مطمئنةً بالنسبة إلى المبادي ممَّا يرد عليها من التور المُلدِّ.

والتوحيد عندهم، عبارة عن إفراد النَّفس عن علانق الأجرام بحسب الإمكان على وجه ينطوي ملاحظة المبادي والترتيب في العظمة. والقيومية، وفيه مراتب وليس وراءه مقام.

والمكاشفة، هي حصول علم للنَّفس، إمَّا بفكر أو بحدس<sup>٢</sup> أو لسانح غيبي متعلق بأمر جزئي واقع في الماضي أو المستقبل.

والفناء، هو سقوط ملاحظة النَّفس للذاتها من شدة استغراقها في ملاحظة ذات ما يلتدِّ. وإذا سقط شعورها بما سوى محبوبها و عن الفناء أيضاً، فهو «المحو والطمس، فهذه عشرون كلمة دالة على كثيرٍ من أحوال الصَّوفية ومقاماتهم، والصَّوفي هو الذي اجتمع فيه جميع هذه الملكات الشريفة»<sup>٤</sup>.

تنبیه<sup>٥</sup>

مَنْ أثر العرفان للعرفان الذي هو غير المعروف به، فقد قال بالثاني؛ لإرادته مع الحق شيئاً غيره. ومن وجد العرفان كأنه لا يجده، بل يجد المعروف به؛ فقد خاض لُجَّة الوصول.

وهناك درجات هي درجات السلوك في الله، ليست أقل من درجات ما قبله، وهو السلوك إلى الله؛ لأنَّ السلوك إلى الله وهو درجات التزكية متناهٍ والسلوك في الله وهو درجات التخلية غير متناهٍ، وهذه قد آثرنا فيها الاختصار؛ فإنَّها لا يفهمها الحديث، ولا تشرحها العبارة، ولا يكشف المقال

١. مقامات الصَّوفية. فلايستايل.

٢. ما.

٣. ميم وسين: حدس؛ اصل ومقامات الصَّوفية: بحدس.

٤. ابن كتمونه از اول «تنبیه» تا آخر آن بعینه از کتاب مقامات الصَّوفية، شيخ اشراق نقل کرده است. البته در چند سطر اول مختصری عبارات را تغییر داده و سپس در تعاریف اصطلاحات عرفانی بعینه نقل کرده است. نک: سهروردی، الحکمة الاشراقية، ج ٨، الرسائل الفلسفية والعرفانية، تحقيق و تصحيح: محمد ملكی (جلال الدين) كتاب مقامات الصَّوفية، آخرین فصل: و ج ٤، مجموعه مصنفات شيخ اشراق، ص ١٣٢ به بعد. و همین طور در شرح التلویحات، ج ٣، ص ٥٥٧ به بعد، همین مطالب را به اختصار نقل و سپس به شرح و تفصیل آن پرداخته است. این مورد نیز می تواند تأثیر پذیری ابن کتمونه از شيخ اشراق را ثابت کند.

٥. نک: نسخه اصل، ص ٢١٤.

عنها غير الخيال المحاكي لما يشاهده العارفون من العالم القدسي محاكاة بعيدة جداً، ثُمَّ كيف يتأتى الإفهام لها؟ والتعبير عنها مع عدم المواضع عليها، وكونها لا تصل إليها إلا مَنْ غاب عن ذاته فضلاً عن قوى بدنه. ومن أحب أن يتعرفها<sup>١</sup> فليتدرج إلى أن يصير من أهل المشاهدة ليس<sup>٢</sup> المشافهة، ومن الواصلين إلى العين دون السامعين للأثر.

والمشاهدة في مصطلح الصوفية، هي شروق الأنوار على النَّفس بحيث ينقطع منازعة الوهم فيها، الفرق بين اليقين والمشاهدة أنَّ اليقين إدراك مع منازعة لقوة أخرى<sup>٣</sup>، والمشاهدة هي إدراك بلا منازعة، فهي أقوى وأشد من الإدراك اليقيني. وإذ<sup>٤</sup> صحب المشاهدة حد أوسط لم يكن محتاجاً إليه، وكان المشاهدة للمعقولات لا يوجد للنفس الإنسانيّة في هذه الحياة؛ إذ لا يخلص للنفس قوّة واحدة من دون أن يتنازعها أخرى.

### تنبيه

العارف هَشَّ بَشَّ بَسَام؛ يُبَجِّل الصَّغِير من تواضعه مثل ما يُبَجِّل الكبير، وينبسط من الخامل مثل ما ينبسط من النَّبِيه. وكيف لا يَهَشَّ وهو فرحان بالحقِّ وبكلِّ شيء، فإنه يرى فيه الحقَّ، وكيف لا يُسَوِّي والجميع عنده سواسية،<sup>٥</sup> أي اشباه، أهل الرِّحمة قد شغلوا بالباطل؟! وهذان الخلقان، أعني الهشاشة العامة وتسوية الخلق في التَّظَر، هما أشران لخلق واحد يُسَمَّى بالرضاء وهو خلق لا يبقى لصاحبه إنكار على شيء، ولا خوف من هجوم شيء، ولا حزن على فوات شيء.

وهذا الرِّضاء في مصطلحهم هو<sup>٦</sup> ملكة تلقى النَّفس لما يأتي به القَدْر من الحوادث الجرمانيّة على وجه العارف<sup>٧</sup> لا ينام<sup>٨</sup> بوقوعه، بل مع ابتهاج لطيفٍ نظراً إلى العلة السَّابقة العجيبة.<sup>٩</sup>

١. ميم: يعرفها.

٢. سين: دون.

٣. ميم: منازعة القوي.

٤. سين: فإذا.

٥. از: سوو، و سوا. جمع أن: سواسيه وسواس، مذكر ومؤنث ابن كلمه يكان است؛ ميم: سوا شبيهه.

٦. متن شيع: - هو.

٧. ميم: - العارف.

٨. ميم: لا يتالم.

٩. نك: المقصود «بالعلة السَّابقة العجيبة» القضاء الذي تُقَدَّر به الأحكام مجموعه مصنفات شيخ اشراق، كلمه التَّصوف.



### تنبيه

العارف له أحوال لا يحتمل فيها الهمس من الحفيف، فضلاً عن سائر الشواغل الخالجة؛ وهي في أوقات انزعاجه بسرّه إلى الحق، إذا تاح حجاب من نفسه أو من حركة سرّه، قبل الوصول.

فأما عند الوصول، فإما شغل له بالحق عن كل شيء، فلا يحسّ بشاغل خارجي، وإما سعة للجانبين لسعة القوّة، فلا يشغله الأمور الخارجيّة. وكذلك عند الانصراف في لباس الكرامة تبلغ ما يرد عليه بانيساط وبشاشة، فهو أهش خلق الله سبحانه ببهجته.

ومعنى الهمس، الصوت الخفي وحفيف الفرس دوى جريه، وكذا حفيف جناح الطائر وخلجه جذبّه، وانتزعه وطلحه أيضاً شغله وأزعجه ما يزعج<sup>١</sup> أقلعه من مكانه فانقلع. وباح بمعنى ظهر، والحجاب الذي من نفسه هو كالوارد عليها ممّا يزيل استعداده للوصول، والذي من جهة حركة سرّه هو كما يتمايل في فكره يتعرّض له الالتفات إلى شيء غير الحق، فيمتنع عن الوصول أيضاً.

### تنبيه

العارف لا يُعنيه التجسّس والتحسّس، لا لغيره ولا لنفسه. ولا يستهويه الغضب عند مشاهدة المنكر، كما تعتريه الرّحمة؛ فإنّه مستبصر بسرّ الله في القدر. وإذا<sup>٢</sup> أمر بالمعروف أمر برفق ناصح، لا بعنف معيّر؛ وإذا جسم المعروف، بمعنى عظم، فربّما غار عليه من غير أهله،<sup>٣</sup> فستره عنهم.

### تنبيه

العارف شجاع، وكيف لا وهو بمعزل عن تقية الموت؟! وجواد، وكيف لا وهو بمعزل عن محبة الباطل؟!!

١. ميم: خلجه.

٢. سين - ما يزعج: ميم: فانزعج.

٣. ميم وسين: فإذا.

٤. خواجه در شرح اين متن می نويسد: أقول: لا يعنيه، أي لا يهتمه. وفي الحديث: «من طلب ما لا يعنيه فانه ما يعينه». والتجسس: التفحص. وتحسّست من الشيء، أي تخبرت خبره. واستهواه الشيطان وغيره، أي استهامه. وغيره، أي نسبه إلى العار. وجسم، أي عظم. وغار الرجل على أهله: يغار غيره... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ١٠٨٥.

وصَفَّاح، وكيف لا ونفسه أكبر من أن تخرجها زلّة بشرٍ ونساء للأحقاد، وكيف لا وذكره مشغول بالحق؟!

وهذه الأربعة راجعة إلى خلق الكرم، فإنه إن كان يبذل النفس، فهو الشجاعة، وإن كان يبذل المال، فهو الجود، وإن كان يكفّ ضرر مع القدرة عليه، فهو الضّفق والعفو. وإن كان يكفّ ضرر لا مع القدرة عليه، فهو نسيان الحقّ.

والعارف بالجملة مستجمع الفضائل، كامل من جهة القوّة العمليّة والكمال من جهتها هو أن يحصل لنفس الإنسان الهيئة الاستعلائية على البدن، فلا يفعل عن قواه، وذلك بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين؛ لأننا لانفعل أفعال التوسط دون أن نحصل ملكة التوسط، والمراد بملكة التوسط تيرنة النفس التاطقة عن الهيئات الإقنيادية وتبقيتها على جبلتها، فإنّ التوسط غير مضادّ لجوهر النفس، ولا قابل به إلى جهة البدن، بل عن جهته لأنه يسلب عنه الطرفين دائماً، والوساطة المذكورة هي العدالة، وهي عفة وشجاعة وحكمة.

وهذه الثلاثة هي أصول الفضائل الخلقية ومجموعها العدالة؛ والعفة منسوبة إلى القوّة الشهوانية، والشجاعة منسوبة إلى القوّة الغضبية، والحكمة إلى القوّة العقلية. وليس المراد بالحكمة هاهنا ما يقال في مقابلة الحكمة النظرية، فإنّ تلك هي العلم بالأمر العقلية التي وجودها من أفعالنا، وهذه هي الملكة التي تصدر عنها الأفعال المتوسطة بين الجزيرة والغاوة، أعني ملكة توسط استعمال القوّة العمليّة معاً تدبّر به الحياة، ما لا يدبّر كما أنّ الشجاعة ملكة التوسط بين التهور والجبن. والعفة ملكة التوسط بين الخمود والفجور؛ وهذه الأطراف كلّها رذائل يجب اجتنابها.

وبالجملة، وكما أنّ النفس التاطقة من جهة علاقة البدن أن تستولي على القوى البدنية، ولا تستولي هي عليها، وأن يكون شهوة الإنسان وغضبه وفكره في تدبير الحياة وغيرها على الاعتدال، وعلى ما يقتضيه الرأي الصحيح، ومن تفارح الحكمة الفطنة والبيان واصابة الرأي والحزم والصدق والوفاء والرحمة والحياء وعظم الهمة وحسن العهد والتواضع.

١. ميم: مايل.

٢. سين: فالعفة.

٣. ميم: - منسوبة.

٤. ميم وسين - العقلية.

٥. سين: فكمال.

٦. سين: - يتولى على القوى البدنية و

فهذه أحد عشر فضيلة يختص بالحكمة ومقابل كل واحد منها هو رذيلة<sup>١</sup> ومن تفاريع الغضبية الصبر والحلم وسعة الصدر وكتمان السر والأمانة، ومقابلات هذه الخمسة رذائل، وقد بان من مجموع ما ذكر أن كمال النفس الناطقة هو النسبة<sup>٢</sup> بالمبادئ العالية بحسب الطاقة البشرية حتى تبقى النفس مجرّدة عن المادّة من جميع الوجوه. منتقشة بهيأة الوجود، ولا يتمّ التجرد بالكلية إلا عند ترك البدن والانقطاع عنه انقطاعاً كلياً.<sup>٣</sup>

### تنبيه

العارفون قد يختلفون في الهمم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر،<sup>٤</sup> على حكم<sup>٥</sup> ما يختلف عندهم من دواعي العبر. فربما<sup>٦</sup> استوى عند العارف القشْف<sup>٧</sup> والتَرَف<sup>٨</sup>، بل ربّما أثر القشْف. وكذلك ربّما استوى عنده التّفيل<sup>٩</sup> والعِطر؛ بل ربّما أثر التّفيل، وذلك عندما يكون الهاجس بياله استحقار ما خلا الحق.

وربّما صغى إلى الزينة وأحبّ من كلّ جنس عقيلته، وكره الخِداج<sup>١٠</sup> والسَقَط؛ وذلك عند ما يعتبر عادته من صحبة الأحوال الظاهرة. فهو يرتاد اليها في كلّ شيء لشين<sup>١١</sup> أحدهما؛ لأنّه مزية خُطوة من العناية الأولى، وثانيها أنّه أقرب إلى أن يكون من قبيل ما عكف عليه بهواد؛ لمناسبته للأمر القدسي.

وقد يختلف هذا في عارقين، وقد يختلف هذا في عارف بحسب وقتين. والمراد بالقشْف هاهنا ضيق العيش. والتَرَف، التّنعّم والتلذذ. والتّفيل، عدم التّطيب. وصغى بمعنى مال<sup>١٢</sup> وعقيلة كلّ

١. ميم و سين رذيلة + و من تفاريع الشّهوانية القناعة والسخاء وهما فضيلتان تكشف كلّ واحد منها رذيلتان. اين عبارت در نسخه «اصل» نيامده است. نك: ص ٢٦٥ ب، سطر ١٠.

٢. ميم: التشبه.

٣. اين كتمونه برخلاف خواجه كه بادو سطر شرح از اين «تبيه» عبور کرده است، به تفصيل اين «تبيه» را شرح کرده است.

٤. خاطر: هو مايرد على النفس من السوانح الداعية إلى أمرها.

٥. ميم و سين: حسب.

٦. مل: ورّما.

٧. كهنگی هیأت؛ ولی کلاً به معنای ریاضت و زهد است به خصوص با باب تَفَعّل «تَشَف» استعمال شود.

٨. نعمت.

٩. سين: لسبين.

١٠. سين + وعدل.

شيء أكرمه.

والخداج، التقصان، والسقط، رديء المتاع، وارتاد بمعنى طلب مع اختلاف في مجيء وذهاب، والبهاء الحسن والمزية الفضيلة، والخطوة - بالضم والكسر - أيضاً هو القرب والمنزلة، يقال: خطب المرأة عند زوجها خطوة، أي قريباً ومنزلة، وعكف عليه بمعنى أقبل عليه مواظباً.<sup>١</sup>

### تنبیه

والعارف ربّما ذهل فيما يُصار به إليه عند اتصاله بعالم القدس، ففعل عن كلّ شيء في هذا العالم فأخّل لهذا السبب ببعض التكاليف الشرعيّة؛ فهو في حكم من لا يكلف، فلا يلام بذلك الإخلال، وكيف؟ والتكليف لمن يعقل التكليف حال ما يعقله، ولمن اجترح، أي اكتسب، بخطيئته إن لم يعقل التكليف؟! كالصبي والثام والغافل الذين هم في حكم المكلفين، وإن لم يكونوا مكلفين.<sup>٢</sup>

### إشارة<sup>٣</sup>

جَلّ جناب الحقّ عن أن يكون شريعة لكلّ وارد، أو يطلع عليه إلاّ واحد بعد واحد، ولذلك فإنّ ما يشتمل عليه هذا الفنّ ضُحكة<sup>٤</sup> للمُغفّل، عبرة للمُحصّل؛ فمن سمعه فاشمأزّ عنه فليستهم نفسه لعلّها لا تناسبه<sup>٥</sup> بحسب فطرتها وجوهرها، فلا يتحصّل لها منه بالاجتهاد والكسب والحالة هذه شيء،<sup>٦</sup> فالاجتهاد لا ينفع من غير مناسبة فطرية.

والمناسبة الفطرية بدون الاجتهاد فقد ينفع؛ فإنّ من طلاب هذه الطريقة من يجده مانلاً إلى الجناب الأعلى بأصل فطرته من غير تعلّم علم، بل متى حصل له انقطاع قليل عن المحسوسات، إمّا في سماع أو فكر قليل استولى عليه الوجد والحنين وغشّية من الأحوال التّفاسيّة والسوانح القدسيّة ما يذهله<sup>٧</sup> عن الجسمانيّات وعلاقتها.

١. ميم: خطيت.

٢. عبارات خواجه با اندكى تفاوت نقل شده است. نك: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٣٩٤: نك: طوسی، شرح الإشارات والتبیهات، ج ٣، ص ١٠٨٩.

٣. نك: همان.

٤. سين: به جای «إشارة»، «تنبیه» آمده است.

٥. آن که بر وی خندد.

٦. سين: تناسبه.

٧. سين: شيء.

٨. سين در متن «بذهله» و در حاشیه: بذهله.

ومنهم من يميل إليه بما اكتسبه من العلوم الحقيقيّة، أو بمجموع الأمرين، وربما كان الميل لمجرد السماع والتقليد وعلى كلّ التقادير ممّا لم يكن النَّفس مستعدّة لهذا الحديث ملانمة له لم ينجع<sup>١</sup> الرياضة فيها، وإذا لم يكن المرید عالماً، فلا بُدَّ له من شيخ محقّق محقّق، سالك ليرشده إلى سواء السبيل، ويطلعه على معاطب<sup>٢</sup> الطريق ومهالكها، ويحتاج أن لا يتفق له من الرفقاء والخلطاء<sup>٣</sup> والأحوال البدنيّة والنفسانيّة إلا ما ينفره عن العالم الأدنى ويُرغبه في العالم الأعلى.

ومن ضروريّاته ترك الفضول وإصلاح الضّروريات، ومن جملة الفضول الاستكثار<sup>٤</sup> من العلوم التي لا لا تقرب إلى الله تعالى، ومن الضّروريات الغذاء فيجب إصلاحه بأن يكون قليل الكميّة<sup>٥</sup>؛ لنلا يقع الاشتغال بهضمه عن التوجّه إلى المطلوب، كثير الكميّة ليستدرك بذلك خلل قلته، ومنها الألوان والمشرقة منها تُمدّ الروح وتُفرح القلب وتبسّط النفوس لما أنّ النور محبوب الروح ومعشوقه والظلمة بالصدّ ولا يجوز له التّنظر إلى القوس الدقيقة المختلفة؛ لنلا تشتغل النَّفس بتعاملها ولا إلى الدور والقصور والولدان والغلمان<sup>٦</sup>، فإنّ النَّظر إلى ذلك ممّا يثير الشهوة ويقطع المرید عن مطلوبه، بل يجب أن ينظر إلى السماء والأرض والجبال والبحار والمفاوز، فإنّ الاعتبار بهذه ممّا يميل إلى ذلك الجناب، فكذا<sup>٧</sup> المكث في قُلل الجبال<sup>٨</sup> والمواضع الخالية.

وكذلك السماع للألحان المقترنة بكلام مشعر بذلك الغرض، وليجتهد المرید من تقليل الكلام وتقليل استماعه، فإنّ ذلك تخلّص من كثير من القواطع والموانع على ما لا يخفى، ولُيراع حال الأهوية وليمدّ الأعضاء الرنيسة<sup>٩</sup> بشيء من الطيّب ولتقتصر من الملبوس على ما يدفع به ضرر البرد والحرّ<sup>١٠</sup> لا غير، وأن يطرح الجماع إن أمكن، وإلا فليقلل، وليستغن عن ذلك بالصوم وقلة الأكل واشتغال المریدين بالذّكر الدائم وترك الإحساس والحركات، وقطع الخواطر التي يجزّ إلى هذا العالم هو من أقوى المُعينات على حصول الغرض المقصود.

١. ميم: لمن ينجع.

٢. نسخة اصل «معاطن» هم خوانده می شود.

٣. همنشيتان.

٤. وفي بعض النسخ: الاستكثار.

٥. ميم - الكميّة.

٦. سين: والغلمان والولدان.

٧. سين: وكذا.

٨. ميم: - والبحار والمفاوز، فإنّ الاعتبار بهذه ممّا يميل إلى ذلك الجناب، فكذا المكث في قُلل الجبال.

٩. سين: الرنيسة.

١٠. سين: الحرّ والبرد.

وإذا لم يعاضد التوفيق من الله تعالى لم ينجح شيء من ذلك، على أنه لا مانع من ذلك الجناب ولا حجاب وإنما الاحتجاب متخصص بجانبنا والتفحات الإلهية دائمة مستمرة، وكل من وفق للتوصل إليها وصل، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾<sup>۱</sup> و«كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>۲</sup>.

۱. ميم: ومن لم يكن.

۲. نور / ۴۰.

۳. این حدیث از جناب رسول الله است: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» که جوامع اهل سنت از جمله در جامع الصغير جلال الدين سيوطي آمده است. یعنی هر کسی را بهر کاری آفریده اند. مطالب این نمط را در شرح خواجه نک: شرح الإشارات والتشبهات، تحقيق: حسن زاده آملی، چاپ دوم، ج ۳، ص ۱۰۱۵-۱۰۹۳؛ و در شرح فخر رازی، شرح الإشارات والتشبهات، تحقيق: نجف زاده، ج ۲، ص ۵۸۹-۶۲۹؛ و در الايهات من المحاکمات بين شرحی الإشارات، قطب الدين رازی، ج ۳، ص ۳۶۳-۳۹۵. این کتاب در حاشیه شرح الإشارات والتشبهات از محقق طوسی چاپ شده است.

## النَّمط العاشر

### في أسرار الآيات وظهور الغرائب<sup>١</sup>

وفيه خمس عشرة «إشارة» وثلاثة عشر «تبيهاً، وتذنيباً واحداً» وفصل مُعْتَوَّنٌ «بتذكرو وتبيه»  
وأخرى مُعْتَوَّنٌ «بنصيحة» وآخر مُعْتَوَّنٌ «بخاتمة ووصية» ففصوله «إشان وثلاثون فصلاً»

### إشارة

«في قوت العارف»

إذا بلغك أنّ عارفاً أمسك عن القوت المرزوء،<sup>٢</sup> أعني المنقوص، مدةً غير معتادة، فأسجح  
بالتصديق، أي ترفّق في القبول ولا تُتكر، واعتبر ذلك من مذاهب<sup>٣</sup> الطّبيعة المشهورة. وإنما كان  
قوتُ العارف منقوصاً لقلّة رغبته في المشتبهات ولارتياضه على قلّة المؤنة.

### تنبيه

تذكر أنّ القوى الطّبيعيّة التي فينا، إذا شغلت في مثل الأمراض<sup>٤</sup> عن تحريك الموادّ  
المحمودة بهضم الموادّ الرّديئة، انخفضت الموادّ المحمودة قليلة التحلّل غنيّة عن البدل. فربّما  
انقطع عن صاحبها الغذاء مدةً طويلة، لو انقطع مثله في غير حالته - بل عشر مدّته - هلك، وهو  
مع ذلك محفوظ الحياة. وذلك ناقص بحكم من حكم بامتناع الإمساك عن القوت مدةً طويلة على  
الإطلاق، وهذا الإمساك هو بسبب عارض بدني.<sup>٥</sup>

### تنبيه

أليس قد بان لك<sup>٦</sup> في علم النّفس أنّ الهيئات السّابقة إلى النّفس قد تهبط منها هيئات إلى

١. نك: نسخة اصل، ص ٢١٦ و نسخة سين ص ٤٠٦.

٢. مل: المرزوء. له. دريشتر نسخهها «المرزوء» بدون له. اصل اين كلمه «المرزوء» مثل: المخبؤ و المخبوء. نك: طوسي.  
شرح الإشارات والتّبيهات، ج ٣، ص ٣٩٥، چاپ نشر كتاب.

٣. سين: مذهب.

٤. ميم و سين: الأمراض + الحادة.

٥. هر دو شارح از اين «إشارة و تبيه» به اختصار عبور کرده اند. إلا اين كه خواجه در «تبيه» با مختصر شرح نسبت به  
«إشارة» گذر کرده است. نك: طوسي. شرح الإشارات والتّبيهات، ج ٣، ص ١٠٩٩.

٦. الفصل السادس من النّمط الثالث. نمط سوم به تفصيل درباره نفس سخن گفته شده است.

قوى بدنية، كما قد تصعد من الهيئات السابقة إلى القوى البدنية هيئات تنال ذات النفس؟ وكيف لا؟ وأنت تعلم ما يعترى<sup>١</sup> مُستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم والعجز عن أفعال طبيعية كانت مؤاتية<sup>٢</sup> فهاهنا الإمساك عن القوت بسبب عارضٍ نفساني.

### إشارة

#### «في النفس المطمئنة»

إذا راضت النفس المطمئنة قوى البدن، وقد عرفت كيفية رياضتها لها، انجذبت<sup>٣</sup> تلك القوى خَلْفَ النفس في مهماتها التي تنزعج النفس إليها؛ احتيج إليها، أو لم يُحتج<sup>٤</sup>؛ فيتوجه النفس بالكيفية إلى العالم القدسي المستلزم لتشجيع<sup>٥</sup> القوى الجسمانية إياها. فإذا اشتدَّ الجذب اشتدَّ الانجذاب، فاشتدَّ<sup>٦</sup> الاشتغال عن الجهة المولى<sup>٧</sup> عنها، فوقفت الأفعال الطبيعية المنسوبة إلى قوى<sup>٨</sup> النفس النباتية، كالهضم والشهوة والتغذية وما يتعلّق بها، فلم يقع من التحلّل إلا دون ما يقع في حالة المرض.

وكيف لا؟ والمرض الحار<sup>٩</sup> لا يعرى عن التحليل؛ للرطوبات البدنية؛ لأجل الحرارة الغريبة المسماة بسوء المزاج، وإن لم يكن لتصرف الطبيعة؟ والحاجة إلى الغذاء إنما هي ليشدّ بدل تلك الرطوبات، فكلّ ما<sup>١٠</sup> كان التحليل لها أكثر كانت الحاجة إلى الغذاء أشدّ، ومع ذلك ففي اصناف

١. يعرض.

٢. اسم فاعل از باب مفاعله از ثلاثی مجزء «وتى» به معنای سازگار و موافق؛ ميم: هواتيه.

٣. مشايحت، بی روى كردن. طوسى، شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٣٩٦، چاپ نشر كتاب.

٤. ميم: يُحتج + إليها.

٥. يعنى اين كه نیروهاى جسمانى از آن بیروى مى كنند.

٦. مل: واشتد.

٧. المولى عنها = پشت کردن به آن.

٨. ميم: شوق.

٩. ميم و سين: الحادّة.

١٠. مل: - لأجل.

١١. ميم: للحرارة بدل لأجل الحرارة.

١٢. ميم و سين: فكلّما.



المرض مُضاداً مسقطاً للقوة، لا وجود له في حال الانجذاب المذكور. وإنما يحتاج إلى حفظ الزطوبات لحفظ تلك القوى التي لا توجد إلا مع تعادل الأركان، وتغذي الحرارة الغريزية بها، وكل ما كانت القوى أقرت كانت الحاجة إلى ما يحفظها أكثر.<sup>١</sup>

فللعارف ما للمريض من اشتغال الطبيعة عن المادة، وزيادة أمرين: فقدان تحليل مثل<sup>٢</sup> سوء المزاج الحارّ، وفقدان المرض المضاد للقوة؛ وله معنى ثالث، وهو السكون البدني من حركات البدن، الذي يقتضيه ترك القوى البدنية أفاعيلها عند مشايعتها النفس، وذلك نعم المعين.

فالعارف أولى بانحفاظ قوته عند إمساكه عن الغذاء مدة لا تعيش غيره بغير غذاء تلك المادة<sup>٣</sup> فليس ما يحكى لك من ذلك بمضاداً<sup>٤</sup> لمذهب الطبيعة.<sup>٥</sup>

### إشارة

«في قوة العارف»

إذا بلغك أن عارفاً أطاق بقوته فعلاً أو تحريكاً أو حركة يخرج عن وسع مثله، فلا تتلقه بكل ذلك الاستنكار؛ فلقد<sup>٦</sup> تجد إلى سببه سبيلاً في اعتبارك مذاهب الطبيعة.<sup>٧</sup>

### تنبيه

قد يكون للإنسان، وهو على اعتدال من أحواله، حدٌّ من المنة محصور المنتهى فيما يتصرف فيه ويحركه؛ ثمّ تعرض لنفسه هياًةً ما، فتنحط قوتها عن ذلك المنتهى حتى يعجز عن

١. ميم وسين: كلما.

٢. سين: أشد.

٣. ميم وسين: لمثل.

٤. سين: المدة.

٥. مضاداً، في غير واحد من النسخ.

٦. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: أقول: السبب في كون العرفان مقتضياً للإمساك عن القوت هو توجه النفس بالكلية إلى العالم القدسي، المستلزم لتشييع القوى الجسمانية آياها، المستلزم لتركها أفاعيلها التي منها الهضم والشهوة والتغذية وما يتعلق بها. وإنما قايس بين الإمساك العرفاني والإمساك المرضي ولم يقايس بينه وبين الإمساك الخوقي؛ لأنّ الخوف والعرفان نفسان... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبهمات، ج ٣، ص ٣٩٧، جاب نشر كتاب.

٧. ميم وسين: فقد.

٨. ابن تبييه درباره توانایی عارف است هر دو شارح از آن بی هیچ شرحی عبور کرده اند. إلا ابن که خواجه به تشبيه پسين حواله داده است.

٩. ميم: - حدّ.

عُشر ما كان مسترسلاً فيه، كما يعرض له عند خوف أو حزن؛ وبالجملة كلّ عارض يقتضي انقباض الرّوح الحيواني الذي هو مبدأ القوّة البدنيّة إلى داخل البدن: أو تعرض لنفسه هيأةً ما، فيتضاعف منتهى مُنته حَتَّى يستقلّ به بكنه قوّته، كما يعرض له في الغضب أو المنافسة،<sup>١</sup> وكما يعرض له عند الانتشاء المعتدل، لا المفرط الذي يوهن القوّة لإضراره بالدماغ وأرواحه. وكما يعرض له عند الفرح المطرب. وعلى الجملة كلّ ما يعرض من مقتضيات حركة الرّوح الحيواني إلى ظاهر البدن، أو من مقتضيات انبساطه في البدن انبساطاً غير مفرط.

فلا عجب لو عَنَّت للعارف هزّة، أي بساط وارتياح،<sup>٢</sup> كما تعنّ عند الفرح، فأولت القوى التّي له سلاطة، أو غشيته عِزّة - كما تغشى عند المنافسة - فاشتعلت قواه حميّة. وكان ذلك أعظم وأجسم<sup>٣</sup> ممّا يكون عند طرب أو غضب؛ وكيف لا، وذلك الفرح أو الهزّة بصريح الحقّ ومبدأ القوى وأصل الرحمة؟!<sup>٤</sup>

### إشارة

#### «إخبار عن الغيب»

إذا بلغك أنّ عارفاً حدّث عن غيب فأصاب متقدّماً ببشّرى أو نذير، فصدّق ولا يتعسّرَنَّ عليك الإيمان به؛ فإنّ لذلك في مذاهب الطّبيعة أسباباً معلومة.

### إشارة

#### «في التجربة والقياس»

التجربة والقياس متطابقان على أنّ للنفّس الإنسانيّة أن تنال من الغيب نيلاً ما في حالة المنام؛ فلا مانع من<sup>٥</sup> أن يقع مثل ذلك التّيل في حال اليقظة، إلا ما

١. رغبت کردن در چیزی.

٢. ميم: هذه اي نشاط.

٣. أجسم = تاورتر.

٤. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: أقول: المنة: القوّة، والاسترسال: الانبعاث، والانتشاء: السكر. وعنّ: اعترض. والهزّة: النشاط والارتياح. وأولت له، أي أعطت، يقال: أوليته معروفاً. والسلاطة: القهر. واعلم أنّ مبدأ القوى البدنيّة هو الرّوح الحيواني، فالعوارض المقتضية لانقباض الرّوح وحركته إلى داخل، كالحزن والخوف، تقتضي انحطاط القوّة... إلخ. نك: شرح الإشارات والتبیهات، ج ٣، ص ٣٩٨، چاپ نشر كتاب.

٥. ميم وسين: عن.

٦. ميم: حالة.

كان<sup>١</sup> إلى زواله سبيل ولا ارتفاعه إمكان، كالاشتغال بالمحسوسات، فإنه مانع يمكن أن يزول.  
 أما التجربة فالتسامع والتعارف<sup>٢</sup> يشهدان به<sup>٣</sup> أما التسامع، فاعتبار حصول الاطلاع على الغيب  
 حالة التوم للغير؛ إذ خلق كثير يستحيل التواطن في حقهم على الكذب يحكون عن أنفسهم رؤيا  
 منامات يقع إنا عيناً على ما رآه، أو تفسيرها، وأما التعارف فباعتبار حصول ذلك للتأخر بنفسه، وليس  
 أحد من الناس إلا وقد جرب ذلك في نفسه تجارب ألهمته التصديق؛ اللهم إلا أن يكون  
 أحدهم<sup>٤</sup> فاسد المزاج، نائم قوي التخيل والتذكر؛ فإنه يتعدر عليه والحالة هذه الاطلاع المذكور؛ إذ  
 كان ما يراه التائم لا يكون مطابقاً للصور المتمثلة<sup>٥</sup> في المبادئ المفارقة، إلا إذا زالت الموانع المزاجية  
 وهو في نفسه فتعلق بالتخييلة وفي حفظه، وذكره متعلق بالمتذكرة<sup>٦</sup>. وأما القياس فاستبصر فيه من  
 تشبيهات هي هذه:

#### تنبيه

قد علمت<sup>٧</sup> فيما سلف أن الجزئيات منقوشة في العالم العقلي نقشاً على وجه كلي. ثم قد  
 نبهت؛ لأن الأجرام السماوية لها نفوس ذوات إدراكات جزئية، وإرادات جزئية تصدر عن رأي  
 جزئي؛ ولا مانع لها من<sup>٨</sup> تصور اللوازم الجزئية لحركاتها الجزئية من الكائنات عنها في العالم  
 العنصري؛ فإن العلم بالعلة والملزوم غير منفك عن العلم بالمعلول واللازم على ما تقرر فيما سبق.  
 وهذا يدل على جواز ارتسام الكائنات بأسرها التي هي معلولات الحركات الفلكية و لوازمها في النفوس  
 الفلكية.

ثم إن<sup>٩</sup> كان ما يلوحه ضرب من<sup>١٠</sup> النظر مستوراً إلا على الزاسخين في الحكمة

١. ميم: الامان.

٢. مل: فالتعارف والتسامع.

٣. سين: بها.

٤. ميم: - إلا.

٥. ميم: أحدهما.

٦. ميم: الممثل.

٧. نك: شرح الإشارات والتشبيهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٢٣٩.

٨. نك: تكلمة النمط الثالث، فصل هفتم و در بعضی نسخها فصل هشتم.

٩. مل: عن.

١٠. در نسخه اصل: متن «إذا» است در حاشیه میان سطرى به «إن» اصلاح شده است.

١١. ميم: - الحركات الفلكية و لوازمها في النفوس الفلكية ثم إن كان ما يلوحه ضرب من.

المتعالية<sup>١</sup> عن الحيثية الصرفة، وهي الحكمة التي تشتمل مع البحث والتطر على الكشف والدوق، أن لها، أي لتلك الأجرام، بعد العقول المفارقة التي هي لها كالمبادي، نفوساً ناطقة غير منطبعة في موادها، بل لها معها علاقة ما كما لنفوسنا مع أبداننا، وأنها تنال بتلك العلاقة كما لا ما حقاً، صار للأجرام<sup>٢</sup> السماوية زيادة معنى في ذلك؛ لتظاهر رأي جزني وآخر كلي؛ لأنه على تقدير أن يكون النفوس الفلكية منطبعة في موادها غير مجزدة عنها لم يصح لها إدراك الكليات، كما علمت، بل يصح لها إدراك الجزئيات الحسية فقط؛ فيكون الكليات العقلية مرتسمة في شيء، والجزئيات الحسية مرتسمة في آخر، وذلك هو الذي يقتضيه ظاهر كلام المشائين.

وأما على تقدير كون الأجرام السماوية ذوات نفوس ناطقة فإن ارتسام الجزئيات فيها تكون أتم؛ لتظاهر الزاين عندها، أعني الكلي والجزني، فإنهما قد يستلزمان النتيجة، كما في الذهن الإنساني، فتعلم مثلاً<sup>٣</sup> إنّه كل ما كان كذا كان كذا ضوابط كلية حاصلة لها عن مبادئها. وإذا انتقشت بها النفس الفلكية وتخلّلت الوصول إلى كل نقطة، فلها أن يعلم لازم حركتها باستثناء الشّروطيات، لكن كان كذا، فيكون كذا، أو ليس فليس، وكل هذا فلا مانع عنه.

ويجتمع<sup>٤</sup> لك ممّا تبهنا عليه أن للجزئيات في العالم العقلي نقشاً على هيئة كلية؛ وفي العالم النفساني<sup>٥</sup> نقشاً على هيئة جزئية شاعرة بالوقت، هذا على ظاهر رأي المشائين، أو يكون التقشان معاً في العالم النفساني، على رأي مثبتى النفوس المجزدة للأجرام السماوية، وهو الزاى الذي دلّت عليه البراهين السابقة.

وذكر الإمام العلامة شهاب الدين الشهروردي: «قابل<sup>٦</sup> الله إحسانه وشكر سعيه»<sup>٨</sup> أنه يلزم من وجود شيء ينتقش فيه كل ما يقع في المستقبل من الكائنات، أو هي معلومة له على

١. نخستين بار ابن سينا عنوان «الحكمة المتعالية» را به كار برده است.

٢. لها، بدل، از ما يلوّحه.

٣. ميم، مل و اصل: للأجسام، در نسخه سين «لأجرام» آمده است كه اين نسخه از دو نسخه ديگر صحيح تر است، چون برای اشياي آسماني أجرام، و برای اشياي زميني أجسام، به كار مي برند.

٤. مل: فيجتمع.

٥. ميم: - نقشاً على هيئة كلية؛ وفي العالم النفساني.

٦. شهاب الدين يحيى شهروردي، صاحب كتاب حكمة الاشراف و چندين كتاب و رساله ديگر، در ٥٤٩ق در روستاي شهرورد به دنيا آمد و در ٥٨٧ق در حلب به فتواي فقيهان حنبلي به شهادت رسيد.

٧. ميم: لقاه.

٨. سين: «قدّس الله نفسه»: قابل = پاداش، مقابله.

ترتيبها وجوب يكون كل ما يقع من الحوادث في الأعيان لا بمعنى أن المعدوم يعاد، فإن ذلك ممتنع، بل بمعنى عود شبهه، فيكون عند المبادئ العالية أحكام لحوادث تقع جملتها في كلاً مبلغ من الآلاف الحمية مضبوطة سنة بعد سنة، ودور بعد دور.<sup>١</sup>

ثم يعود تلك الحركات بعد عبور تلك المدّة إلى شبه أولها من غير أن ينضبط عندها أن هذه الضوابط لم<sup>٢</sup> تكرر مقتضاها في العالم، فإن تكررها واستئنافها لا يتناهى في الماضي ولا في المستقبل، المستقبل، وما هو غير متناه، فلا يمكن ضبطه.

وحكي أن المذهب هو للقدماء من البابليين، والحكماء الخسروانيين والهند وجميع الأقدمين من مصر ويونان وغيرها<sup>٣</sup>، ورغم أن الحجّة التي أوردها عليه هي له<sup>٤</sup>.

وتلخيص تلك الحجّة هو أنه كل ما كان في الوجود شيء يعلم كل الكائنات المستقبلية على ترتيبها أو ينتقش فيه<sup>٥</sup> كذلك، فتكرار كل ما يقع من الحوادث في الأعيان على الوجه المذكور واجب، لكنّ المقدم حقّ بما سبق من البيان، فالتالي حقّ. وبيان الشّرطية أنه لو لم يتكرر كذلك، لكان لذلك الشّيء معلومات مترتبة غير متناهية، أو كان فيه نفوس لذلك؛ لامتناع انقطاع الحوادث في المستقبل، لكن ذلك باطل لوجهين<sup>٦</sup>:

الوجه<sup>٧</sup> الأول: أن هذه الأمور غير المتناهية لا يخلو إما أن يكون فيها ما لا يقع أبداً، أو لا يكون فيها ما هو كذلك، والقسمان باطلان؛ أما بطلان أن فيها ما لا يقع، فلأنها إذا كان معلوم منها أنها تقع في المستقبل وهي في نفس الأمر لا تقع فيه كان ذلك العلم كاذباً لا محالة، فلا يكون ذلك المعلوم من المعلومات، أو النفوس التي ستكون، وفرض أنه منها هذا خلف<sup>٨</sup>.

وأما بطلان أن لا يكون فيها ما لا يقع وقتاً ما، فلأنه لو كان كذلك<sup>٩</sup> لكان ما في وقت يقع فيه

١. نك: قطب الدين شيرازي، شرح حكمة الإشراق، ص ٥٠٦، عبارت ابن كتمونه ناظر به سخن شيخ است عين عبارت وى نیست، حال یا خود آن عبارت را شرح کرده و یا عبارات شيرازى را نقل به مفهوم کرده است. والله اعلم بالصواب.

٢. ميم: - لم.

٣. نك: قطب الدين إشكوري ديلمى لاهیجى، محبوب القلوب: المقالة الأولى في أحوال الحكماء واقوالهم من آدم إلى بداية الاسلام، ج ١، ص ١٦١ به بعد.

٤. نك: قطب الدين شيرازي، شرح حكمة الإشراق، چاپ جديد، ص ٥٠٦. در اصل، حكى في المطارحات: أن المذهب... إلخ، آمده است.

٥. ميم: فيها.

٦. ميم: ذلك من وجهين.

٧. ميم: - الوجه.

٨. استاد حسن زاده آملی با استناد به كلام شيخ اشراق در كتاب المشارع والمطارحات و حكمة الاشراق و شرح آن و ديگر منابع اين مسئله را به تفصيل بررسى کرده است. نك: شرح المنظومة، ج ١، ص ٦٨-٧١. بانوش

٩. ميم و سين: كذا.

الكُلّ: إذ لو لم يأت وقت كذلك لكان فيها ما لا يقع أبداً، وقد تبين أنه محال، وإذا أتى وقت وقع فيه الكُلّ فقد تاهت الحوادث المستقبلية المعلومة أو المنقوشة، وذلك محال؛ أما أولاً، فلائه على خلاف الفرض، وأما ثانياً، فلائه لو تاهى ما فيها من المعلومات والتفوس لوقع بعد ذلك الوقت الذي وقع فيه الكُلّ ما لا يكون المبادي العالية يعلمه.

ويلزم من ذلك أن يكون هذا الأمر وقد وقع في الأدوار غير المتأهية في الماضي، فما كان يصح الآن إنذار غيبي، ولا منام متعلق بالمستقبل؛ إذ الملقى للمغيبات المطلع عليها قد صار جاهلاً، فإن لم يستفد العلم من شيء آخر، فلزوم هذا المحال ظاهر، وإن استفاد عاد الكلام إلى الشيء الذي منه الاستفادة.

الوجه الثاني: هو أن الحوادث غير المتأهية وإن كانت غير مجتمعة، فإنها في الذات المنتقشة<sup>١</sup> بها لا بد وأن تكون مجتمعةً ومرتبّةً ترتب الأزمنة لكلّ زمان مقتضاه؛ إذ الزمان المتأخر وما يوجد فيه، كما أنه لا يوجد إلا بعد زمان أو شيء آخر يتقدمه، فكذلك ينبغي أن يُدرِكهُ المُدرِكُ للحوادث<sup>٢</sup>، فتوجد سلسلة غير متأهية من أمور مرتبّة وموجودة معاً. وقد برهن على استحالة ذلك، وهذا فلا يلزم في الممكنات المستقبلية، كيف كانت، فإنها دون الصور المفصلة المدركة لا كلّ لها<sup>٣</sup>!

هذا هو تقرير حجته على الوجه الذي لخصته في شرح<sup>٤</sup> كتاب التلويحات<sup>٥</sup> الذي له، ومما يفرع على ذلك أنه لا يصح دوام شيء جسي من المواليد الثلاثة، أعني «الجماد والتبات والحيوان» وإلا لتكرر أمثاله في الأدوار التي لا يتأهى مع دوامه هو عينه، فكان يحصل أنواع جسمانية غير متأهية من الدوام والتكرار، ويرهان تاهى الأبعاد تحقق استحالته، وإذا كانت المادة خالية<sup>٦</sup> عن صورة من الصور، ثمّ فازتها تلك الصورة، فلا بدّ وأن تعود المادة إلى خلّوها عنها بالضرورة؛ لأننا تتكلم على تقدير وجوب عود الأشياء إلى شبيه ما كانت، فيتضح أن كلّ كان<sup>٧</sup> فاسد، وكلّ فاسد كان، وعند التأمل يقع<sup>٨</sup> التشبيه التنبه لتعريفات كثيرة، وينكشف أسرار عزيزة لا ينبغي أن يباح بها إلى غير أهلها<sup>٩</sup>.

١. المنقشة.

٢. قطب: للحوادث + أو ينتقش به المتقش.

٣. نك: قطب الذين شيرازي، شرح حكمة الإشراق، ص ٥٠٦. الوجه أوّل ودوم به عينه از ابن شرح، تنها با جا به جا كردن وجه اوّل و دوم، نقل شده است.

٤. ميم و بدل: شرحي.

٥. أنظر: ابن كمونة، شرح التلويحات اللوحية و العرشية، ج ٣، ص ٥٤٩ به بعد.

٦. سين: حالية.

٧. ميم: ما كان.

٨. ميم: نفع.

٩. ابن كمونه برخلاف خواجه ابن «تبيه» را به تفصيل شرح کرده است. در واقع به نوعی به دفاع از ابن سینا در مقابل نخجوانی برخاسته است.

## إشارة

### «في قابلية النفس»

ولنفسك أن تنتقش بذلك العالم بحسب الشرطين<sup>١</sup> الاستعداد الذي هو أمر وجودي وزوال الحائل. وهو أمر عديمي، وقد علمت ذلك؛ فإنَّ الفعل الصادر عن الفاعل التام إنما يجب عند وجود قابل قد تمت قابليته ولا يتم<sup>٢</sup> قابلية النفس الإنسانية لارتسام الأمور العينية<sup>٣</sup> فيها إلا بحصول هذين الشرطين. فلا تستنكرن أن يكون بعض الغيب ينتقش فيها من عالمه عند حصول الشرطين<sup>٤</sup> المذكورين؛ ولأزيدتك<sup>٥</sup> استبصاراً بعد هذا الحكم الإجمالي بأحكام تفضيلية هو ذا أذكرها.

### تنبيه

القوى النفسانية متجاذبة متنازعة بمعنى أن اشتغال النفس ببعض أفاعيلها يمنعها عن الاشتغال بغير تلك الأفاعيل: فإذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة، وبالعكس. وإذا تجرد الحس الباطن لعمله شغل عن الحس الظاهر، فيكاد لا يسمع ولا يرى؛ وبالعكس. وإذا انجذب الحس الباطن<sup>٦</sup> إلى الحس الظاهر أمال<sup>٧</sup> العقل آتته، فانبثت العقل دون حركته الفكرية التي يفتقر فيها كثيراً إلى آتته. وعرض أيضاً مع اشتغال النفس بالحس الظاهر واستعمالها الفكر فيما تدركه، شيء آخر، وهو أن النفس أيضاً تنجذب إلى جهة الحركة القوية، فتخلّي عن أفعالها التي لها بالاستعداد. وإذا استمكنت النفس من ضبط الحس الباطن تحت تصرفها، خازت<sup>٨</sup> الحواس الظاهرة

١. ميم، سين ومل: تنتقش بنقش ذلك.

٢. مل: - الشرطين.

٣. ميم: - ولا يتم.

٤. سين: الأمور العقلية.

٥. ميم: - فلا تستنكرن أن يكون بعض الغيب ينتقش فيها من عالمه عند حصول الشرطين.

٦. ميم: لا يدرك.

٧. ميم: - لعمله شغل عن الحس الظاهر، فيكاد لا يسمع ولا يرى؛ وبالعكس. وإذا انجذب الحس الباطن.

٨. ميم و سين: اضل.

٩. مل: أيضاً + أنها.

١٠. خاز يخور كه مصدر أن «خُور» بر وزن جلوس است به معنای سُستی و ضعف است ولي «خار، يخور، خواراً» به معنای صدای گاو و گوساله است.

أيضاً، ولم يتأدَّ عنها إلى النَّفس ما يُعتدَّ به.<sup>١</sup>

### تنبيه

الحسَّ المشترك هو لوح النَّقش الذي إذا تمكَّن منه<sup>٢</sup> صار النَّقش في حكم المشاهد. وربما زال النَّقش الحسِّي عن الحسِّ وبقيت صورته هُنَيْئَةً<sup>٣</sup> في الحسَّ المشترك، فبقي في حكم المشاهد دون المتوهَّم. وليُخَصَّرْ ذُكْرُكَ ما قيل لك في أمر القطر النَّازل خطأً مستقيماً وفي<sup>٤</sup> انتقاش التَّقطة الجوّالة محيط دائرة.

فإذا تمثَّلت الصُّورة في لوح الحسَّ المشترك صارت مشاهدة؛ وسواء كان<sup>٥</sup> في ابتداء حال ارتسامها فيه من المحسوس الخارج، أو بقائها مع بقاء المحسوس، أو ثباتها بعد زوال المحسوس، أو وقوعها فيه لا من قِبَل المحسوس إن أمكن.

وقد دلَّ المثال المذكور على أنَّ المشاهدة المذكورة قد تقع في الأحوال الثلاثة الأولى، وهي التي تكون بسبب أمرٍ خارجي دون الأخير الذي هو ارتسام من سبب داخلي.

### إشارة

#### «في الصُّور المحسوسة»

قد يشاهد قوم من<sup>٦</sup> المرضى والممرورين صوراً محسوسة ظاهرة حاضرة، لا وجود لها في الخارج وإلا لراها كلُّ سليم الحسِّ، ولو وجب أنهم إذا غَضُوا أعْيُنَهُمْ لا يشاهدونها، وليست بمعدومة وإلا لما شوهدت؛ إذ المعدوم الصَّرف يمتنع مشاهدته، ولا نسبة لها إلى محسوس خارج حتَّى يكون متأديّة من طريق الحواسِّ الظاهرة. فيكون انتقاشها إذن من سبب باطن، كالقوّة المتخيَّلة المتصرِّفة

١. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: أقول: الموعود في الفصل السابق مبني على مقدمات: منها: ما ذكره في هذا الفصل، وهو أنَّ اشتغال النَّفس ببعض أفعالها يمنعها عن الاشتغال بغير تلك الأفعال. وهو المراد من قوله: «القوى النفسانية متجاذبة متازعة» وتمثَّل بالغضب والشهوة، تمَّ بالحسَّ الباطن والظاهر. ولما كان تعلق المطلوب بالمثال الأخير أكثر أعاده؛ لتذكُّر أحكامه... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيهات، ج ٣، ص ٤٠٢، چاپ نشر کتاب.

٢. سایر نسخهها: «منه».

٣. نسخة اصل: «هُنَيْئَةً» وبقية نسخهها: هنيهة. به معنای مدت زمان کوتاه.

٤. مل: - في.

٥. ميم و سين: كانت.

٦. ميم: - من.



في خزانة الخيال، أو سبب مؤثر في سبب باطن، كالتفلس التي تتأدى الصور منها بواسطة المتخيلة القابلة لتأثيرها إلى الحس المشترك، كما سيأتي.

والحس المشترك<sup>١</sup> قد ينتقش أيضاً من الصور الجائلة<sup>٢</sup> في معدن التخيل والتوهم، كما كانت هي أيضاً تنتقش<sup>٣</sup> في معدن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك عند حصول تلك الصور فيه من الخارج؛ وقريباً مما يجري بين المرايا المتقابلة من تعاكس الصور فيها.

### تنبيه

وهذا الانتقاش لولا الصارف المانع لوجب أن يدوم مادام الراسم والمرتمس موجودين، وإذ لم يدم فهناك صارف لا محالة. ثم إن الصارف عن هذا الانتقاش شاغلان :

أحدهما: حسّي. خارج يشغل لوح الحس المشترك بما يرسمه فيه عن غيره، كأنه يؤثر عن الخيال بزا، أي يلبه عنه سلباً، ويغصبه منه غصباً؛ لأنه لا يستتبع مع الصور الواردة عليه من الحواس الظاهرة للانتقاش غيرها، فإن التفات النفس إلى أحد الجانبين يمنعها من الالتفات إلى الجانب الآخر، كما مر، وهذا مانع للقابل من القبول.

وثانيها: عقلي. باطن في الإنسان، أو وهمي باطن فيه وفي سائر الحيوان، يضبط التخيل عن الاعتمال متصرفاً فيه بما يعنيه، فيشغل<sup>٤</sup> بالإذعان له في الحركة التي تطلبها عن التسلط على الحس المشترك. فلا يتمكن من التقش فيه؛ لأن حركته ضعيفة؛ لأنها تابعة لا متبوعة، وهذا مانع للفاعل عن الفعل.

وإذا<sup>٥</sup> سكن أحد الشاغلين بقي شاغل واحد؛ فربما عجز عن الضبط<sup>٦</sup> فتسلط التخيل على الحس المشترك، فلَوَحَ فيه الصور المحسوسة مشاهدة<sup>٧</sup>.

١. حس مشترك هم مدرك ظاهر و هم باطن است.

٢. از ریشه جولان دادن.

٣. ميم: - تنقش.

٤. ميم و سين: فيشتغل.

٥. ميم و سين: فاذا.

٦. يعنى ضبط تحيل.

٧. خواجه در شرح اين متن مى نويسد: أقول: ارتسام الصور في الحس المشترك عن السبب الباطني يجب أن يدوم، مادام الراسم والمرسوم موجودين، لولا مانع يمنعهما عن ذلك. ولما لم يكن ذلك دائماً علم أن هناك مانعاً، فنبه الشيخ في هذا الفصل على المانع، وذكر أنه ينقسم: إلى ما يمنع القابل عن القبول، وهو المانع الحسي، فإنه يشغل الحس المشترك ←

## إشارة

## «في النفس والتّوم»

التّوم شاغل للحسّ الظاهر شغلاً ظاهراً عيناً<sup>١</sup> عن الاستدلال. وقد يشغل ذات النفس أيضاً في الأصل بما يجذب معه إلى جانب الطبيعة، المستهزمة للغذاء المتصرفه فيه، الطالبة للراحة عن الحركات الأخرى،<sup>٢</sup> انجذاباً قد دُللت عليه؛ فإنّها<sup>٣</sup> إن استبدت بأعمال نفسها شغلت الطبيعة عن أعمالها شغلاً مآ، على ما نُبّهت عليه،<sup>٤</sup> فاختل أمر البدن الذي هي<sup>٥</sup> مجبولة على تدييره، فيكون من الصواب الطبيعي أن يكون للنفس انجذابٌ ما إلى مظاهرة الطبيعة شاغلاً. على أن التّوم أشبه بالمرض منه بالصحة؛ لأنّه حال يعرض للحيوان بسبب احتياجه إلى تديير البدن بإعداد الغذاء وإصلاح أمور الأعضاء والنفس في المرض تكون مشغولة، معاونة الطبيعة في تديير البدن ولا يفزع لفعالها الخاص إلا بعد عود الصحة.

وإذا كانت<sup>٦</sup> كذلك كانت القوى المتخيلة الباطنة قوية السلطان، حال التّوم بسبب السكون الشاغلين، حينئذٍ ووجدت الحسّ المشترك معطلاً؛ فلوحث فيه التّقوش المتخيلة مشاهدة، فرئى في المنام أحوال في حكم المشاهدة.

## إشارة

## «في النفس»

وإذا استولى على الأعضاء الرئيسة<sup>٧</sup> مرض انجذبت النفس كلّ الانجذاب إلى جهة

→ بما يورده عليه من الصور الخارجيّة عن قبول الصور من السبب الباطني، فكانه يبرّه عن المتخيلة برّاً، أي يسلب عنه سلباً و يفضبه غضباً... إلخ. نك: شرح الإشارات والتنبهات، ج ٣، ص ٤٠٤، چاپ نشر كتاب.

١. ميم: غنياً.

٢. الآخر، في الهامش: ميم: الآخر.

٣. مل: وإنّها.

٤. ميم: - عليه.

٥. ميم: - هي.

٦. مل: كان.

٧. در طب قديم اعضای رئيسه عبارت بودند از: قلب، مغز، کبد.

المرض، وشغلها ذلك عن الصَّبْط الذي لها، فضعف<sup>١</sup> أحد الضَّابِطَيْن؛ فلم يُستنكر أن تلوح<sup>٢</sup> الصور المتخيَّلة في لوح الحس المشترك لفتور أحد الضَّابِطَيْن.

### تنبيه

إنه كلما كانت النَّفس أقوى قوَّةً كان انفعالها عن المجاذبات<sup>٣</sup> المختلفة، كالشهوة والغضب والحواس الظَّاهرة والباطنة، أقلَّ، وكان ضبطها للجانبين<sup>٤</sup> أشدَّ؛ وكلَّما كانت بالعكس كان ذلك بالعكس.

وكذلك كلما كانت النَّفس أقوى قوَّةً كان اشتغالها بالشَّواغل<sup>٥</sup> أقلَّ، وكان يفضل منها<sup>٦</sup> عن<sup>٧</sup> الجانب الآخر فَضْلاً أكثر؛ فإذا كانت شديدة القوَّة كان هذا المعنى فيها قوياً.

ومراتب النَّفوس بحسب شدَّة القوَّة وضعفها كثيرة لا تكاد تنتهي، وقد يقوى بعض النَّفوس فيجمع في حالةٍ واحدةٍ بين<sup>٨</sup> الكتابة والكلام والسَّماع وأفعال أخرى غير هذه، والأكثر عاجزون عن الجمع بين هذه الأشياء وأمثالها، وكذلك قد يقوى النَّفس قوَّةً لا يشغلها الحواس ولا يستولى عليها بحيث يستغرقها ويمنعها من شغلها، بل يَسع لقوَّتْها للتَّنظر إلى جانب العلوِّ وجانب السفلى جميعاً.

ثمَّ إذا كانت النَّفس مرتاضة، كان تحفُّظُها من مضادات الرياضة، هي الأحوال التي تُبعدها عن الحالة المطلوبة بالرياضة، وتصرفُها في مناسباتها، وهي التي يقربها إلى تلك الحالة، أقوى. وبهذا تبين كيفية ارتسام الصُّور في الحس المشترك من السلب المؤثر في السلب الباطني.

### تنبيه

وإذا قلت الشَّواغل الحسِّيَّة وبقيت شواغل أقلَّ، لم يبعد أن تكون للنَّفس فلتات، تخلص

١. مل: وضعف.

٢. أي: النَّفس.

٣. ميم: بلوح.

٤. شرح طوسي: عن المحاكيات، چاپ نشر كتاب.

٥. سين: من جانبين، هذا هو الأصح.

٦. مل + الحسِّيَّة.

٧. سين + على.

٨. ميم: - عن.

٩. ميم: من.

عن شغل التخيل إلى جانب القدس؛ فانتقش فيها نقش من الغيب على وجه كلي. فساح إلى عالم التخيل أثره وانتقش في الحس المشترك على صورة جزئية مناسبة لذلك المرسم العقلي. وهذا في حال النوم<sup>١</sup> أو في حال مرض ما، يشغل الحس ويوهن التخيل<sup>٢</sup>: أما شغل الحس<sup>٣</sup> فللنوم، وأما وهن التخيل فللمرض؛ فإنَّ التخيل قد يوهنه المرض، وقد توهنه كثرة الحركة؛ لتحلّل الروح<sup>٤</sup> الذي هو آتته، وهو الروح المصبوب في وسط الدماغ؛ فيسرع التخيل إلى سكون ما وفراغ<sup>٥</sup> بسبب وهنه. فتتجذب النفس لفراغها عنه إلى الجانب الأعلى بسهولة.

فإذا طرأ على النفس نقش انزعج التخيل إليه، وتلقاه أيضاً. وذلك إما<sup>٦</sup> لئنبه من هذا الطارئ وحركة هذا التخيل بعد استراحته أو وهنه، فإنه سريع إلى مثل هذا التنبه؛ وإما لاستخدام النفس النطقية له طبعاً، فإنه من معاوني<sup>٧</sup> النفس عند أمثال هذه السوانح. فإذا قبله التخيل للسوانح العيني، حال ترحح<sup>٨</sup> الشواغل عنه، أي تباعدها سبب نوم أو مرض<sup>٩</sup>. انتقش ذلك السانح من التخيل في لوح الحس المشترك، كما عرفت.

### إشارة

### «في قوّة النفس»

وإذا كانت النفس قوّة الجوهر تسع للجوانب المتجاذبة، لم يبعد أن يقع لها هذا الخلس

١. سين و مل + او في حال.
٢. ميم: - ويوهن التخيل؛ أما شغل الحس.
٣. منظور روح بخارى است.
٤. ميم: ما وقوعه.
٥. سين - إما.
٦. ميم: فإنه معاون.
٧. ترحح، أي: التباعد.
٨. ميم: مرض أو نوم.
٩. خواجه در شرح ابن متن مي نويسد: أقول: تكون للنفس فلتات: أي فرص تجدها النفس فجأة. وساج: أي جرى. والمعنى أنّ الشواغل الحسية إذا قلت أمكن أن تجد النفس فرصة اتصال بالعالم القدسي بفتنة، تخلص فيها عن استعمال التخيل، فيرسم فيها شيء من الغيب على وجه كلي، ويتأدى أثره إلى التخيل، فيصور التخيل في المشترك صوراً جزئية مناسبة لذلك المرسم العقلي .. إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٤٠٨، چاپ نشر کتاب.

والانتهاز في حال اليقظة؛ فربما نزل الأثر إلى الذكر فوقف هناك كالتفت في الزرع أو كغلبة ظن<sup>١</sup> بالأمر الغيبي.

وربما استولى الأثر فأشرق في الخيال إشراقاً واضحاً، واغتصب الخيال لوح الحس المشترك إلى جهته، فرسم ما انتقش فيه منه، لاسيما والنفس الناطقة مظاهرة له غير صارفة: <sup>٢</sup> عنه مثل ما قد يفعله التوهم في المرضى والممرورين، فإن توهمهم الفاسد وتخييلهم المنحرف الضعيف يفعل مثل هذا الفعل فيهم وتفعله في الأولياء والأخيار نفوسهم القدسية الشريفة القوية، وهذا أولى وأحق لوجود من ذلك. <sup>٣</sup>

وإذا فعل هذا صار الأثر مُشاهدًا مبصرًا. <sup>٤</sup> كما يحكى عن الأنبياء «عليهم السلام» من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم، أو هتافاً من متكلم غائب، أو غير ذلك، كما ينتظر الغيب على تسبيل كتابة أو توهم صورة الأمر الغيبي مشاهدة؛ وربما تمكّن مثلاً موقور الهيئة، أو كلاماً محصّل التظلم؛ وربما كان في أجل أحوال الزينة، وهو ما يعتبر عنه بمشاهدة وجه الله <sup>٥</sup> الكريم، واستماع كلامه من غير واسطة، وإدراك الأمر الغيبي، ومشاهدة الثور قد تصحبه لذة، كما لكثير من أصحاب الرياضات، وقد تسبح دون لذة كأكثر المنامات.

### تبيه

إن القوة المتخيلة جُبلت محاكية لكل ما يليها من هيئة إدراكية، كمحاكاتها الخيرات والفضائل تصوّر جميلة ومحاكاتها الشرور والردائل بأضدادها، أو هيئة مزاجية، <sup>٦</sup> كمحاكاتها غلبة الصفراء بالألوان الصفرة، وغلبة السوداء بالألوان السود وجبلت أيضاً، سريعة التنقل من الشيء

١. در نسخه اصل «الأمر» تيز خواننده می شود.

٢. مل: صادقة.

٣. نک: شرح الإشارات والتبیهات مع المحاکمات ج ٣، ص ٨-٤٠. چاپ نشر کتاب.

٤. أي: فعل هذا الخيال.

٥. سین: منظوراً.

٦. ميم: برسم.

٧. ميم: - الله.

٨. یعنی صفراوی و سوداوی.

٩. ميم: جعلت.

إلى شبهه أو إلى ضده، وبالجملة إلى ما هو منه بسبب. وللتخصيص أسباب جزئية لا محالة، وإن لم نحصلها نحن بأعيانها.

ولو لم تكن هذه القوة على هذه الجبلة، لم يكن لنا ما نستعين به في انتقالات الفكر مُسْتَنْجَباً للحدود الوسطى وما يجري مجراها بوجه، فإنَّ استخدام النَّفس إيّاها لاستعراض الضُّور والمعاني التي في الخيال والحافظ يحصل ذلك، وفي تذكّر أمور منسية، وفي مصالح أخرى، هي ما يقتضيها التّعقل والتّفكر من الأمور الجزئية التي ينبغي أن يفعل أولاً بفعل، وتلك التي يجري مجراها هي الأجزاء التي يستثني في الأقيسة الاستثنائية أو ما يشبه الأوسط في الاستقراءات والتّمثيلات.

فهذه القوة يُرْعَجُهَا كُلُّ سَانِحٍ<sup>١</sup> إلى هذا الانتقال من خارج أو باطن أو تضبط: فإنّها إذا ضبّطت لم ينزعج لذلك. وهذا الضّبط إمّا لقوة من معارضة النَّفس لذلك السّانح، فإنّها إذا اشتدّت وقفت التّخيّل على ما يريد ويمنعه عن أن يتجاوز إلى غيره، كما يكون لأصحاب الرّأي حال تفكّرهم في أمر يهتمهم؛ أو لشدة جلاء الصّورة المنتقشة فيها حتّى يكون قبولها شديد الوضوح متمكّن التّمثيل، وذلك صارفٌ عن التّلذذ والتردّد ضابطٌ للخيال في موقف ما يلوح فيه بقوّة، وكما يفعل الحسّ أيضاً ذلك عند مشاهدة حالة غريبة يبقى أثرها في الدّهن مدّة، والسّبب في ذلك أنّ القوى الجسمانية إذا اشتدّت إدراكاتها تعاصرت عن<sup>٢</sup> الإدراكات الضعيفة، كما مرّ.

وهذا تمهيد لبيان العلة التي من أجلها احتاج بعض ما تدركه النَّفس من الأمور الغيبية إلى تغييرٍ إن كان إدراكها له في حال النّوم، وإلى تأويل إن كان إدراكها له حالة اليقظة.

### إشارة

«في النَّفس وحالتى النّوم واليقظة»

فالأثر الزّوحيّ السّانح للنّفس في حالتي النّوم<sup>٤</sup> واليقظة قد يكون ضعيفاً، فلا يحرك الخيال والدّكر، ولا يبقى له أثر فيهما وقد يكون أقوى من ذلك، فيحرك الخيال، إلا أنّ الخيال يُعْمَنُ<sup>٥</sup> في الانتقال ويخلّي عن الصّريح؛ فلا يضبطه الدّكر، وإنّما يضبط انتقالات التّخيّل

١. حادثة.

٢. ميم: - فإنّها.

٣. بقى ضرب من: در هر دو نسخه «تعاصرت» آمده است، ولی با توجه به متن و حرف جرّ «عن» به نظر می‌رسد «تعاصرت» مناسب این مقام باشد. والله اعلم بالصواب.

٤. ميم: - وإلى تأويل إن كان إدراكها له حالة اليقظة. فالأثر الزّوحيّ السّانح للنّفس في حالتي النّوم.

٥. در نسخه اصل «بمعنى» احتمالاً.

ومحاكياته. وقد يكون قوياً جداً، وتكون النفس عند تلقّيه رابطة الجأش، فترسم الصورة في الخيال ارتساماً جلياً؛ وقد تكون النفس بها معنيّة، فيرسم في الذّكر ارتساماً قوياً ولا يتشوش بالانتقالات.

وليس إنّما يعرض لك ذلك في هذه الآثار فقط، بل وفيما تباشره من أفكارك يقظان؛ فربما انضبط فكرك في ذكرك. وربما انتقلت عنه إلى أشياء متخيلة ينسيك مهمك، فتحتاج إلى أن تحلّل بالعكس وتصيّر عن السّانح المضبوط إلى السّانح الذي يليه منتقلاً عنه إليه، وكذلك إلى آخر؛ فربما اقتنص ما أضله من مهمّة الأول؛ وربما انقطع<sup>١</sup> عنه، وإنّما يقتضيه بضرب من التحليل والتأويل.<sup>٢</sup>

### تذنيب

فما كان من الأثر الذي فيه الكلام مضبوطاً في الذّكر في حال يقظة أو نوم ضبطاً مستقرّاً، كان إلهاماً أو وحياً صراحاً أو خُلماً، لا يحتاج إلى تأويل أو تعبير. وما كان قد بطل هو وبقيت محاكياته<sup>٣</sup> وتواليه، احتاج إلى أحدهما - وذلك يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والعادات - : الوحي إلى تأويل، والخُلم إلى تعبير.

وإنّما اختلف ذلك الاختلاف المذكور؛ لأنّ الانتقال التخييلي لا يفتقر إلى تناسب حقيقي إنّما يكفي فيه تناسب ظني أو وهمي، وهو يختلف بالقياس إلى كلّ شخص وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين أو بحسب عادتين أو موضعين، ولهذا ما يختلف التعبير بحسب الأديان والصناعات والولايات وغير ذلك؛ إذ كلّ من هذه يقتضي من الألف والعادة ما لا يقتضيه الآخر، ولما لم يكن انتقالات الخيال مضبوطة بنوع مخصوص اتّسعت وجوه التحليل<sup>٤</sup> وصارت لا تسال إلا بضرب من الحدس ويكثر فيها الالتباس، ولأجل هذا صار تعبير الرؤيا وتأويل الوحي من الأمور العسرة التي ينفرد بها آحاد من الناس، ومع ذلك

١. ميم: مما.

٢. ميم: - ما أضله من مهمّة الأول؛ وربما انقطع.

٣. خواجه در شرح ابن متن می نویسد: للآثار الروحانيّة السانحة للنفس في النوم واليقظة مراتب كثيرة بحسب ضعف ارتسامها، أو شدتها. وقد ذكر الشيخ منها ثلاثة: ضعيف لا يبقى له أثر بذكره. ومتوسط ينتقل عنه التخييل ويمكن أن يرجع إليه. وقويّ تكون النفس عند تلقّيه رابطة الجأش، أي ثابتة شديدة القلب، وتكون معنيّة بها فتحفظه ولا يزول عنها... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبيّهات، ج ٣، ص ٤١٠، چاپ نشر كتاب.

٤. ميم: محاكاته.

٥. بدل: التخييل.

فلا يصيبون في تحليلهم دأماً، وقد صَفَّ في التعبير والتأويل والتغيير كتب كثيرة يشتمل على ضوابط وقواعد منتهلة لهما.

### إشارة

#### «في الحسِّ والخيال»

إنه قد يستعين بعض الطَّبايع بأفعال تعرض منها للحسِّ<sup>١</sup> حيرة، وللخيال وقفة؛ فستعدَّ القوَّة المتلقية<sup>٢</sup> للغيب تلقياً صالحاً؛ وقد وُجَّه الوهم إلى غرض بعينه، فيتخصَّص بذلك قبوله. مثل ما يُؤثِّر عن قوم من التُّرك<sup>٣</sup> أنهم إذا فرغوا إلى كاهنهم في تقدمة معرفة، فرغ هو إلى شدِّ حثيث جداً، والشَّد الحثيث هو العَدوُّ المُسرِّع،<sup>٤</sup> فلا يزال يلهث فيه حتَّى يكاد يُغشى عليه؛ ثمَّ ينطق بما يُخيَّل إليه، والمستمعة يضبطون ما يلفظه ضبطاً حتَّى يبنوا عليه تديراً<sup>٥</sup>.

ومثل ما يشغل بعض من يُستنطق في هذا المعنى يتأمَّل شيء شفاف مُرعش للبصر بجزجرتيه، كالبلُّور المضلِّع والزَّجاجة الضَّلعة إذا دبَّرت يختال شعاع الشَّمس أو الشَّلعة القويَّة المستقيمة، أو مُدهش إياه شفيفه، كالبلُّور الصَّافي<sup>٦</sup> المستدير؛ ومثل ما يشغل بتأمَّل لَطخ من سواد بَرَّاق، أو كما تَلطَّخ الإبهام بالدهن وبالسَّواد المتسبِّب<sup>٧</sup> بالقدر ويقابل به الشَّيء المُضيء، وبأشياء تترقُّق،<sup>٨</sup> أي تلاًلاً كالزَّجاجة المدوَّرة المملوءة<sup>٩</sup> الموضوعه بحيال الشَّمس أو الشَّلعة، وبأشياء تُصوِّر، يعنى يتموِّج كالماء الَّذي يتموِّج شديداً في إناء أو غيره، لإلحاح التَّفخ أو الرِّيح عليه أو للغليان الشَّديد وما تشبهه.<sup>١٠</sup>

١. سين: للحسِّ + منها.

٢. أي النَّفس الناطقة.

٣. مل: الأتراك.

٤. يعنى دويدن با سرعت.

٥. ميم: ضبطاً حقَّ سوا تديراً.

٦. ميم: أيضاً في.

٧. ميم: المتسبب.

٨. سين: ترقق: ميم: شرف.

٩. سين: المملوءة ماء.

١٠. نك: شرح الإشارات والتشبهات مع المحاكمات، ج ٣، ص ٤١٢.



فإنَّ جميع ذلك ممَّا يشتغل الحسَّ بضرب من التَّحْيِر، وهو ما يحرِّك الخيال تحريكاً محيِّراً<sup>١</sup> كأنَّه إجبارٌ لا طبع؛ وفي حيرتهما اهتبالٌ فرصة<sup>٢</sup> الخلسة المذكورة. وأكثر ما يؤيد هذا ففي طباع من هو بطباعه إلى الذَّهش أقرب، وبقبول الأحاديث المختلطة أجدر<sup>٣</sup>، كالبُّله من الصَّبيان. وربما أغان على ذلك، الإسهابُ في الكلام المختلط، والإيهامُ لمسيس الجنِّ، وكلُّ ما فيه تحيير وتدهيش.

وقد يستعان بتركيب إصباغ للتفريح وتجزئات، وربما يحتاجون أيضاً إلى أمورٍ أخرى حقَّية، وهذا كلُّه نقص وإخلال بالقوى وإفسادها وتعطيلها، وهو غير محمود عند الحكماء<sup>٤</sup>، وقد يجتمع<sup>٥</sup> العائق وقوة النَّفس بالتطريب، كما لكثير من المتراضين من أولي الكدِّ<sup>٦</sup> والزَّقص والتَّصفيق وتدوير الرَّؤوس، وقد يستعين بها بعض المتكهنَّة أيضاً.

وإذا اشتدَّ توكلُّ الوهم بذلك الطَّلَب، لم يلبث أن يعرض ذلك الاتِّصال؛ فتارة يكون لَمَحَانُ<sup>٧</sup> الغيب ضرباً من ظنِّ قوي؛ وتارة يكون شبيهاً بخطاب من جَنِّي، أو هُتاف من غائب؛ وتارة يكون<sup>٨</sup> مع ترائي شيءٍ للبصر مُكافحةً، أي مباشرة، حتَّى<sup>٩</sup> يشاهد صورة الغيب مشاهدة، وقد تكون على وجوه أخرى.

### تنبيه

اعلم أنَّ هذه الأشياء ليس سبيل القول بها، والشهادة لها، إنَّما هي ظنونٌ إمكانيَّة صير<sup>١٠</sup> إليها من أمورٍ عقليَّة فقط، وإن كان ذلك أمراً معتمداً لو كان؛ ولكنها تجارب لَمَّا ثبتت طُلِّبت أسبابها.

١. ميم: مخيِّراً.

٢. ميم وسين: اختيار.

٣. اهتبال الفرصه = اغتنام الفرصة.

٤. ميم: - أجدر.

٥. ميم: العلماء.

٦. ميم: يجتمع + ضعف.

٧. ميم: أو الكد.

٨. ظاهر شدن.

٩. ميم: شبيهاً بخطاب من جَنِّي، أو هُتاف من غائب؛ وتارة يكون.

١٠. در نسخه ميم، اصل و نسخه سين، «حين» نيز خوانده می شود.

١١. ميم: يشير.

ومن السعادات المتَّفقة لمجِبي الاستبصار أن تعرض لهم هذه الأحوال<sup>١</sup> في أنفسهم، أو يشاهدوها مراراً متوالية في غيرهم؛ حتى يكون ذلك تجربةً في إثبات<sup>٢</sup> أمر عجيب له كونٌ وحقبة<sup>٣</sup> وداعياً إلى طلب سببه. فإذا اتَّضح جسمت<sup>٤</sup> الفائدة به واطمأنت النَّفس إلى وجود تلك الأسباب، وخضع الوهم ولم يعارض العقل فيما يربُّها زبأه<sup>٥</sup> منها، أي فيما ترقَّب وتستطلع يقال: ربأت القوم ربأً، أي رقيبتهم إذا كنت لهم طليعةً فوق شرفٍ وهو استعارة للعقل المطلع على الغيب بالقياس إلى سائر القوى؛ وذلك من أجسم الفوائد وأعظم المهمات.

ثُمَّ إِنِّي لَوْ اقْتَصَصْتُ جَزئِيَّاتِ هَذَا الْبَابِ فِيمَا<sup>٦</sup> شَاهَدْنَاهُ وَفِيمَا حَكَاهُ مَن صَدَّقْنَاهُ، لَطَالَ<sup>٧</sup> الْكَلَامَ؛ وَمَنْ لَمْ يَصَدِّقْ الْجُمْلَةَ، هَانَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَصَدِّقَ أَيْضاً التَّفْصِيلَ.

وهذا آخر الكلام في كيفية الإخبار عن الغيب، وها أنا أقدر خلاصة ما سلف ذكره مما يتعلَّق بهذا الباب مع إضافة مباحث أخرى على وجه التقسيم المتردّد بين التفي والإثبات ليكون<sup>٨</sup> ذلك أضبط في الذهن، فأقول:

والمدركات التي يدركها النَّفس في حالة النَّوم، وما يجري مجراه، من الأحوال التي نبتت عليها: أما أن يكون إدراكها بسبب إيصال النَّفس بعالم الغيب، عند ما يحصل لها فراغ ما<sup>٩</sup> عن شغل البدن أو لا يكون إدراكها<sup>١٠</sup> لها كذلك، فإن كان الأوَّل فذلك الإدراك إما أن يكون عند كون الإنسان نائماً أو عند كونه يقظان.

١. سين: الأسباب.

٢. مل: ثبات.

٣. سين: وصحة.

٤. ميم: حشمت.

٥. يعني از جای بلندی بر موضعی اشراق داشتن و برای قوم و گروهی دیده بانی کردن.

٦. ميم: فيها.

٧. سين: ممّا.

٨. مل: طال.

٩. در نسخه «سين»: از: «ليكون ذلك في الذهن فأقول... تا... وإن كان الثاني، حدود سى سطر جابه جا نقل شده است. نك: نسخه سين، ص ٤٢١، سطر پنجم، قسمت: أن لا يكون إدراك النَّفس... تا... إن كان الثاني... را در ذيل «تذكرة و تشبيه» آورده در واقع اين سطر در دو نسخه جابه جا نقل شده است.

١٠. الحكمة: - ما.

١١. ميم: - بسبب إيصال النَّفس بعالم الغيب، عند ما يحصل لها فراغ ما عن شغل البدن أو لا يكون إدراكها.

فأما الذي عند النّوم فسيبه ركود الحواسّ بسبب انحباس الزّوج الحاملة لقوّة الحسّ عنها: لأنّ النّفس لا تزال مشغولة بالتفكّر بما يورد الحواسّ عليها،<sup>١</sup> فإذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع، استعدت للاتّصال بالجواهر الزّوجيّة، فانطبع فيها ما في تلك الجواهر من صور الأشياء، لا سيّما ما هو أليقّ بتلك النّفس من أحوالها وأحوال ما يقرب منها من الأهل، والولد، والبلد، ويكون انطباع تلك الصّور<sup>٢</sup> في النّفس منها عند الاتّصال، كانطباع<sup>٣</sup> صورة مرآة، في مرآة أخرى يقابلها<sup>٤</sup> عند ارتفاع الحجاب بينهما.<sup>٥</sup>

ثمّ إنّ تلك الصّور إمّا أن تكون كليّة، أو جزئية، فإن كانت كليّة، فإمّا أن ينطوي سريعاً أو ثبت، فإن ثبت فالمتخيّلة التي من طباعها المحاكاة تحاكي تلك المعاني الكليّة المنطبعة في النّفس بصور جزئية. ثمّ تطبع تلك الصّور في الخيال وتنقل إلى الحسّ المشترك، فتصير مشاهدةً. فإن كان المشاهد شديد المناسبة لما أدركته النّفس من المعنى الكلّي حتّى لا تفرقت بينهما إلّا بالكليّة والجزئية كانت الزوايا غنيّة عن التعبير، وإن لم يكن كذلك، فإن كان هناك مناسبة يمكن الوقوف عليها والتّنبّه لها، كما إذا صوّر المعنى بصورة لازمة أو ضده احتيج حينئذٍ إلى التعبير، وفائدة التعبير هو التّخيّل بالعكس، أي يرجع من الصّور الخياليّة إلى المعاني التّفاسيّة، وإن لم يكن هناك مناسبة على الوجه المذكور فتلك الرّؤيا ممّا يعمل<sup>٦</sup> في ﴿أضغاث الأحلام﴾<sup>٧</sup>.

وإن كانت الصّور التي لم<sup>٨</sup> أدركتها النّفس من تلك المبادي جزئية فقد ثبت تلك الصّورة، وقد لا يثبت، والثّانية إن حفظها الحافظ على وجهها ولم ينصرف القوّة المتخيّلة الحاكية للأشياء بتمثيلها فتصدق هذه الرّؤيا، ولا يحتاج إلى التعبير، وإن كانت المتخيّلة غالبية أو إدراك النّفس للصّور ضعيفاً

١. يرى ابن كتمونة أن تمييز الانسان يرتبط بترقيته عن المحسوس، فهو يقول: «إذا تجاوز الانسان عالم المحسوسات خلق فيه التمييز، وهو طور آخر من أطوار وجود، يدرك فيه ما لا يوجد عند الحسّ الظاهر» نك: تنقيح الأبحاث، جاب بيروت، ص ٢٩٠؛ و الجديد في الحكمة، جاب بغداد، ص ٤٤٤.

٢. ميم: - الصّور.

٣. المراد بالانطباع، هاهنا يُطلق مجازاً لاحققة.

٤. در الحكمة الجديد: صورة مرآة أخرى تقابلها عند ارتفاع.

٥. ابن كتمونة، الجديد في الحكمة، ص ٤٤٤ و ٤٤٧.

٦. ميم: مما تعد.

٧. يوسف / ٤٤: ﴿قالوا أضغاث أحلامٍ وما نحنُ بتأويلِ الأحلامِ بعالمين﴾.

٨. «لم» در هر دو نسخه آمده است. ولی ظاهراً زائد است چون جمله در سياق نفی نیست. اگر هم باشد، «لم» بر سر فعل ماضی داخل نمی شود.

سارعت المتخيلة بطبعها إلى تبديل ما رآته النفس وبمثال، وربما بدلت ذلك المثال بآخر<sup>١</sup> وهكذا إلى حين اليقظة.

فإن انتهى إلى ما يمكن أن يعاد إليه<sup>٢</sup> بضرب من التحليل<sup>٣</sup>. فهو رؤيا يفتقر إلى التعبير. وإلا فهو أضغاث الأحلام<sup>٤</sup> أيضاً. هذا ما تلقاه النفس من تلك المبادي عند النوم. وأما ما تلقاه عند اليقظة فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون النفس قوية وافية بالجوانب المتحاذية لا يشغلها البدن عن<sup>٥</sup> الإيصال بالمبادي المذكورة، ويكون المتخيلة قوية بحيث يقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة. فلا يبعد أن يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع للتائمين من غير تفاوت فيه منه ما هو وحي صريح لا يفتقر إلى تأويل. ومنه ما ليس كذلك فيفتقر إليه، أو يكون سببها بالمنافات التي هي أضغاث أحلام إن وقع إمعان المتخيلة في الانتقال والمحاكاة.

وثانيهما: أن لا يكون النفس لذلك<sup>٦</sup> فيستعين حال اليقظة بما يدهش الحس ويختر الخيال، كما سبق، وفي الأكثر إنما يكون ذلك في ضعفاء العقول، ومن هو في أصل الجيلة إلى الدهش والحيرة ما هو، وإن كان الثاني وهو أن لا يكون إدراك النفس للمدركات المذكورة بسبب إيصالها بذلك العالم لما يحصل لها من الفراغ عن البدن، فهذا<sup>٧</sup> إن كان في حالة النوم، فهو الذي يقال له أضغاث أحلام على الحقيقة وهو المنام الكاذب، وقد ذكروا له أسباباً ثلاثة:

الأول<sup>٨</sup>: أن ما يدركه الإنسان في حال اليقظة من المحسوسات تبقى صورته في الخيال، فعند النوم ينتقل<sup>٩</sup> من الخيال إلى الحس المشترك فيشاهد إنما<sup>١٠</sup> هو بعينه إن لم ينصرف فيه والمتخيلة. أو ما يناسبه أن تصرف فيه.

١. ميم: - بآخر.

٢. ميم: عليه.

٣. سين: التخيل.

٤. يوسف/ ٤٤.

٥. ميم: - البدن عن.

٦. سين: كذلك.

٧. سين: فهو.

٨. الحكمة: السبب الأول.

٩. الحكمة: تنتقل.

١٠. الحكمة، متن: فيشاهدنا؛ بانوشت: فيشاهد إنما.

الثاني: أن المفكرة إذا ألفت صورةً انتقلت تلك الصورة منها عند التأم إلى الخيال، ثم منه إلى الحس المشترك.

الثالث<sup>٢</sup> إذا تغير مزاج الزوج الحامل للقوة المتخيلة تغيرت أفعالها<sup>٣</sup> بحسب تلك التغييرات، فمن غلب على مزاجه الصفراء حاكته بالأشياء الصفرة، وإن كانت فيه الحرارة حاكته بالثار والحمام الحار، وإن غلبت البرودة حاكته بالثلج والشتاء، وإن غلبت السوداء حاكته بالأشياء السود، والأمور الهائلة المفزعة، وإنما حصلت هذه وأمثالها في المتخيلة عند علة<sup>٤</sup> ما توجيهها؛ لأن الكيفية التي في موضع ربما تعدت إلى المجاور له، أو المناسب، كما يتعدى نور الشمس إلى الأجسام، بمعنى أنه يكون سبباً لحدوثه إذ خلقت<sup>٥</sup> الأشياء موجودةً وجوداً فائضاً بأمثاله على غيره.<sup>٦</sup>

والقوة المتخيلة المتعلقة بالجسم المتكيف بتلك الكيفية، فيتأثر به تأثراً يليق بطبعها، وهي ليست بجسم حتى تقبل نفس الكيفية المختصة بالأجسام، فتقبل منها ما في طبعها قبوله على الوجه المذكور.

وإن كان أمثال هذه الأشياء حاصلًا في حال اليقظة، فربما سميت أموراً<sup>٧</sup> شيطانية كاذبة. وما يرى من الغول والجن والشياطين، فقد يكون من أسباب باطنة تخيلته، وكونها كذلك لا ينافي وجودها الخارجي؛ لأن الخيال ربما أظهرها وإن لم تكن منطبعةً فيه، كما أن المرأة يظهر صورها من غير أن يكون منطبعةً فيها،<sup>٨</sup> ولو كانت الصورة منطبعةً في المرأة للزم انطباع العظيم في الصغير، ولما كانت

١. الحكمة: السبب الثاني.

٢. الحكمة: السبب الثالث.

٣. سين: احواله.

٤. سين: حالته.

٥. سين: حالته.

٦. ميم: غلبة.

٧. ميم: خلصت.

٨. شيخ اشراق فصلى را در كتاب حكمة الاشراق به نامات و رؤيا اختصاص داده است که در صفحات پسين نشانی داده شده است، ابن کفونه نیز در كتاب الجديد في الحكمة فصل بنجم كتاب خود را به همین موضوع اختصاص داده که با توجه کامل به كتاب حكمة الاشراق تقرير شده است، و بخشی از همان مطالب را در این جا آورده است. ابن مورد نیز می تواند موردی از تأثیر پذیری وی از اشراق قلمداد شود. نک: ابن کفونه، الجديد في الحكمة، ص ٤٥١ و ٤٥٢.

٩. الحكمة: في الهامش: تأثيراً.

١٠. الحكمة: أمور.

١١. الحكمة: كما تظهر للمرأة صورها، وإن كانت غير منطبعة فيها لعامر. نک: ص ٤٥٢.

بختلف رؤية الشيء فيها يبدل موضع الزاني، مع كون المرأة والشيء السرني بحالهما<sup>١</sup>.

### تنبيه

ولعلك قد تبلغك عن العارفين أخبار تكاد تأتي بقلب العادة، فتبادر<sup>٢</sup> إلى التّكذيب. وذلك مثل ما يقال: إن عارفاً استسقى للناس فسقوا، أو استشفى لهم فشفوا، أو دعا عليهم فحسف بهم وزلزلوا أو هلكوا بوجه آخر؛ أو دعا لهم فضرف عنهم الوباء والموتان والسييل<sup>٣</sup> والظوفان، أو خشع لبعضهم سبغ، أو لم ينفز عنه طائر، ومثل ذلك ممّا لا يأخذ في طريق الممتنع الضريح؛ فتوقّف ولا تعجل، فإنّ لأمثال هذه الأشياء أسباباً في أسرار<sup>٤</sup> الطبيعة، وربما يأتي لي أن اقتص بعضها<sup>٥</sup> عليك.

وليست هذه عند من يقف على عللها الموجبة إياها بخارقة للعادة، إنّما هي خارقة بالقياس إلى من لا يعرف تلك العلل، ولهذا قيل: يكاد<sup>٦</sup> يأتي بقلب العادة، ولم يقل: إنّها يأتي بذلك.

### تذكرة<sup>٧</sup> وتنبيه

أليس قد بان لك أنّ النّفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع، بل ضرباً من العلائق آخر، وعلمت أنّ تمكّن<sup>٨</sup> هيئة<sup>٩</sup> العقد<sup>١٠</sup> منها وما يتبعه، كالظنّ والوهم والخوف والفرج، قد يتأدّى إلى بدنها مع مباينتها ومنافية<sup>١١</sup> هيأتها له بالجواهر؛ حتّى أنّ وهمّ الماشي على جذع معروض فوق فضاء، يفعل في إزلاقه ما يفعله وهمّ مثله والجذع على قرار، ويتبع أو هام

١. ابن كمونه اين عبارت را با توجه به فصلی از حکمة الاشراق نوشته است که می توان موردی از موارد تأثیر پذیری وی از شیخ اشراق قلمداد نمود. ملاصدرا و استاد عابدی شاهرودی هم در این جا حاشیه مفصلی نوشته اند که در حکمة الاشراق آمده است. نک: سهروردی، الحکمة الإشراقیة، ج ٢، کتاب حکمة الإشراق، ص ٥٢٥ به بعد. و مجموعہ مصنفات شیخ اشراق، ج ٤، ص ٢٣٨ به بعد.

٢. میم: فتاده.

٣. میم و سین: والسعیر.

٤. میم: - في أسرار.

٥. میم: - بعضها.

٦. سین: کاد.

٧. میم: أن هيئة يمكن.

٨. سین: العقل.

٩. میم: مباينة.

الإنسان 'تغْيَر مزاج مدرج<sup>١</sup> أو دفعة، فتبسط روحه وتتقبض، يَحْمُرُ لونه وَيُضْفَرُ، ويتبعها أيضاً ابتداء أمراض أو إفراق منها، فيأخذ البدن الصحيح سببه في مرض، ويأخذ البدن المريض سببه في إفراق أي نور واتعاش بهذا هو التذكرة، وأما التنبية، فهو إنك. فلا تستبعدن، والحالة هذه، أن تكون لبعض النفوس ملكة يتعدى تأثيرها بدنها، فتؤثر في غيره من الأجسام كتأثيرها فيه أو قربت تأثيرها فيه، وتكون لقوتها كأنها نفس ما للعالم، أو للكثير من أجسام العالم، وكما تؤثر<sup>٢</sup> بكيفية مزاجية مابينة الذات لها كذلك أيضاً تكون قد أثرت بمبدأ الجميع ما عدده، أعني تحدث منها في تلك الأجسام كصفات هي مبادئ لجميع ما ذكره من الخوارق؛<sup>٣</sup> إذ مبادئها هذه الكيفيات، لا سيما في جرم صار أولى به لمناسبة تخصه مع بدنه، حملاً، فانه إياه أو إشفاق عليه، لا سيما وقد علمت أنه ليس كل مسخن بحاراً، كالشعاع والحركة، ولا كل مبرد ببارد، كالصورة المابينة التي ليست تبارده وإنما البارد هو الماده القابلة لتأثيرها؛ إذ ليس من شرط ما يقتضي سبباً أن يكون مثل ذلك الشيء موجوداً فيه، وإنما يلزم ذلك<sup>٤</sup> في العلل التي هي مفيدة للوجود، كما علمت.

فلا تستنكرن أن يكون لبعض النفوس هذه القوة، حتى تفعل في أجرام أخر تنفعل عنها انفعال بدنه. ولا تستنكرن أن يتعدى عن<sup>٥</sup> قواها الخاصة إلى قوى نفوس أخرى تفعل فيها، لا سيما إذا كانت شحذت<sup>٦</sup> ملكتها بقهر قواها البدنية التي لها، فتقهر شهوة أو غضباً أو خوفاً من غيرها، كقهرها لقوتها الشهوة نفسها وغضبها وغيرها.

وبالجملة فجوهر النفس قريب من جوهر المبادي العالية وطبيعة البدن هي من غير<sup>٧</sup> عنصر العالم، فكما تؤثر تلك المبادي المجردة في العالم، كذلك تؤثر النفس التي قويت حتى تجاوز<sup>٨</sup> تأثيرها بدنها

١. مل: الناس.

٢. مل: مدرجاً.

٣. سين: + في بدنها.

٤. ميم: الحواق.

٥. ميم: - ذلك.

٦. مل: من.

٧. ميم: تجذب.

٨. ميم و قطب: - غير.

٩. سين: جاوز.

فيه،<sup>١</sup> وكما أنه يحدث<sup>٢</sup> في بدنها بما يتمثله من صورة المعشوق في الخيال مزاجٌ يحدث ربحاً عن المادة الرطبة في البدن وتحدره<sup>٣</sup> إلى العضو الذي هو آلة الفعل الشهباني، فيستعد به لذلك الشأن. كذلك يحدث عنها في عالم العناصر تحريك وتسكين وتكثيف وتخلخل يتبع ذلك سحب<sup>٤</sup> ورياح وصواعق، وزلال ونوع مياه وعيون وما أشبه ذلك، وعلى هذا قياس تأثيرها في القوى الجسمانية التي لنفوس أخرى.<sup>٥</sup>

### إشارة

#### «في مبدأ الأفعال»

هذه القوة<sup>٦</sup> هي مبدأ الأفعال الغريبة المذكورة ليس حاصلة لكل النفوس، بل هي لبعضها، فوجب أن يستند إلى علّة تخصّص<sup>٧</sup> بذلك البعض، فهذه القوة<sup>٨</sup> ربّما كانت للنفس بحسب المزاج الأصلي، لما يفيد من هيئة نفسانية تصير للنفس الشخصية تشخصها؛ فيكون العلّة حينئذٍ عين<sup>٩</sup> ما يتشخص به ذلك البعض من النوع، فإنّ الهيئة النفسانية المستفاد من المزاج الأصلي هي بعينها التشخص الذي تصير النفس معه نفسياً شخصية، وعلى تقدير اتفاق النفوس الإنسانية في النوع لا تصير النفس متشخصّة إلا به.

وقد تحصل القوة المذكورة لمزاج يُحصّل هو طارٍ على المزاج الأصلي؛ وقد تحصل بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء، كما تحصل لأولياء الله تعالى<sup>١٠</sup> الأبرار. ووجه

١. قطب: في العالم.

٢. سين: يجذب.

٣. قطب: ويربّله.

٤. قطب: سحب.

٥. ابن عبارت يك مورد از نقدهای ابن کفونه با استاد به سخنان شیخ اشراق به مناسبت؛ چراکه آنان گمان کرده اند که از نفس گویا چنین اعمالی صادر نمی شود؛ چون استدلال می کنند که چنین اعمالی در علت وجود ندارد تا صدور این گونه اعمال محقق شود. ابن کفونه و اشراقیان در پاسخ می گویند: هرگاه اشراقات الاهی بر نفوس بشری بتابد عالم ماده مطیع نفوس می شوند. تفصیل را نک: قطب الذین الشیرازی، شرح حکمة الإشراق، ص ٥٢٦.

٦. ميم و سين: قوة + التي؛ در نسخه اصل «هذه قوة» متن قلمداد شده است و در نسخه سين «هذه القوة» سطر يسين متن قلمداد شده است. نسخه «مل» موافق با نسخه «سين» است.

٧. سين: مختصة.

٨. مل: متن.

٩. سين: غير.

١٠. ميم: - تعالي.



الحصر أن تلك العلة إما غير<sup>١</sup> ما يتشخص به النَّفس أو غيره، وحصول ذلك الغير إما بلا كسب، كالمزاج الطاريء، أو بكسب، كما لأرباب الرياضة وتصفية النَّفس.

### إشارة

والذي<sup>٢</sup> يقع له هذا<sup>٣</sup> في جبلّة النَّفس، ثمَّ يكون خَيْراً رشيداً مركزياً لنفسه، فهو ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء. وتزيده تركيته لنفسه. في هذا المعنى زيادةً على مقتضى جبلّته، فيبلغ المبلغ الأقصى. والذي يقع له هذا ثمَّ يكون شريراً ويستعمله في الشرِّ، فهو السّاحر الخبيث. وقد ينكسر قدر نفسه من غلوانه في هذا المعنى، فلا يلحق شأواً الأركياء فيه.<sup>٤</sup>

### إشارة

الإصابة بالعين تكاد أن تكون من هذا القبيل. والمبدأ فيه حالة نفسانية مُعجبة تُؤثّر نَهْكَاً في المتعجّب منه بخاصّيتها. وإنّما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثّر في الأجسام<sup>٥</sup> ملاقيماً، كتسخين التار بما يماسه، أو مُرسِلَ جزء، كتبريد الأرض والماء بقاؤهما<sup>٦</sup> من الهواء<sup>٧</sup>، أو مُنْفِذَ كَيْفِيَّةٍ في واسطة، كتسخين التار الماء الذي في القدر. ومن تأمّل ما أضلنا من تأثير الوهم في السقوط، وتأثير النَّفس في تغيّر المزاج، استسقط هذا الشرط عن درجة الاعتبار.<sup>٨</sup>

١. ميم و سين: عين.

٢. سين: فالذي.

٣. هذا: يعني تأثير در اجسام ديگر.

٤. خواجه در شرح اين متن می نويسد: أقول: الغلواء: الغزو؛ والشأو: الغاية والأمد. وهو دالّ على أن الجبلّة والكسب لا يجمعان إلا في جانب الخير؛ فذلك كان ذلك الجانب أبعد من الوسط من الجانب الذي يقابله. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ١١٥٦.

٥. سين - في الأجسام.

٦. در نسخه مل «الأرض والماء بقاؤهما» جز متن نيامده است، ولي در نسخه اصل جزو متن شمرده شده است.

٧. ميم: - كتسخين التار بما يماسه، أو مُرسِلَ جزء، كتبريد الأرض والماء بقاؤهما من الهواء.

٨. خواجه در شرح اين متن می نويسد: أقول: التهك: التقصان من المرض وما يشبهه. يقال: نهك فلان، أي دنف وضنى (لاغر شدن) ونهكه الحمى، أي أضنته. و من يفرض، أي يوجب. و إنّما قال «الإصابة بالعين تكاد أن تكون من هذا القبيل» ولم يجزم بكونه من هذا القبيل... إلخ. نك: شرح الإشارات والتشبهات، ج ٣، ص ٤١٧، چاپ نشر کتاب.

## تنبيه

إنَّ الأمور الغريبة تنبعث في عالم الطبيعة من مبادئ ثلاثة :

أحدها: الهيئة التَّفَسَّاتِيَّة المذكورة.

وثانيها: خواصَّ الأجسام العُنصرِيَّة، مثل جذب المغناطيس للحديد بقوة تخصه.

وثالثها: قُوَى سماويَّة، بينها وبين أمزجة أجسام أرضيَّة مخصوصة بهيئات وضعيَّة، أو

بينها وبين قُوَى نفوس أرضيَّة مخصوصة بأحوال<sup>١</sup> فعليَّة أو انفعاليَّة، مناسبة تستتبع حدوث

آثار غريبة؛ فإنَّ الأجرام السَّماويَّة وقواها لا تكون وحدها سبباً لحدوثِ حادث<sup>٢</sup> أرضي ما لم تضمَّ إليها

إليها قابل مستعدَّ من الأرضيات.

والسَّحر من قبيل القسم الأوَّل، بل المعجزات والكرامات، من قبيله أيضاً؛ والنيرانجات<sup>٣</sup> من

قبيل القسم الثَّاني؛ والظَّلسمات من قبيل القسم الثَّالث، ولا مبدأ غير هذه؛ لأنَّ المبدأئيَّة لا بدَّ وأن

ينسب إما إلى مجرد أو إلى جسم، والجسم لا يخلو إمَّا أن يكون أرضيًّا أو سماويًّا، وجميع الخوارق

والأمور الغريبة منتسبة إلى هذه، كتباخير ودعوة الكواكب والعزائم والرَّقِيّ والجِلِّ الهندسيَّة مثل جزء

الانفعال ونقل المياه والآلات الرِّقَاصَة والذَّمارة<sup>٤</sup>، وما يجري هذا المجرى<sup>٥</sup>.

## نصيحة

إيَّاك أن يكون تكبُّسك<sup>٦</sup> وتبرؤك عن العامَّة هو أن تنبري<sup>٧</sup> مُنكيراً لكلِّ شيء، فذلك

طيش<sup>٨</sup> وعجز. وليس الخرق في تكذيبك ما لم تستبن<sup>٩</sup> لك بعدُ جليَّته، دون الخرق في

تصديقك بما لم تقم بين يديك بينتته، بل عليك الاعتصام بحبل التَّوقف. وإن أزعجك استنكار

١. ميم و مل: بأحوال + ملكية.

٢. سين: لحادث.

٣. سين و مل: والنيرانجات. اين كلمه عطف است به: والسَّحر. كلمه «النيرانجات» فصيح تر است؛ ميم: النار نجات.

٤. ميم: الرفاة.

٥. ميم: - المجرى.

٦. هُشيارى و زيركى تو.

٧. انبرى، ينبرى = اعترض.

٨. سبكى.

٩. سين: تستبر؛ ميم و مل: يستين.

ما يُوعاه سمعك ما لم تتبرهن استحالاته لك، فالصواب لك أن تُسرح<sup>١</sup> أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان، ما لم يذُك عنها قائم البرهان.

واعلم أنّ في الطّبيعة، أي في نظام الكلّ الصادر من المبادي العالّية، عجائب، وللقوى العالّية الفعّالة والقوى السّافلة المنفصلة اجتماعاتٍ على غرائب، فلا يلتفت إلى من يتكثّر ذلك من المتشبهين بالفلاسفة الذين يظنون أنّ إنكار ما «لا يُحيطون به علماء»<sup>٢</sup> هو «الحكمة والفلسفة» بل يجب أن يعلم أنّ التّمييز عن العامّة بإنكار الكرامات وغيرها من الغرائب هو فعل ضعفاء العقول الذين لم يمارسوا العلوم الحقيقيّة، ولم يطلعوا على أسرار القوانين الحكميّة والمباحث الفلسفيّة.

#### خاتمة ووصيّة

أيّها الأخ إنّني قد مخضت لك في هذه الإشارات عن زبدة الحقّ، وألتمتُك قفّي الحكّم في لطائف الكلم، والقفّي هو الشيء الذي يؤثر به الضيف؛ فضنّه عن المبتدلين، وهم الطالبون الذين لا يعرفون قدر المعارف الحقيقيّة والعلوم اليقينيّة، وعن الجاهلين،<sup>٣</sup> وهم المعتقدون لأضدادها، وعن من لم يُرزق الفطنة الوقّادة والدّربة والعادة، وهو الخالي عن هذه العلوم وعن أضدادها، وليس له استعداد تحصيلها، وعن من كان صغاه مع الغاغة<sup>٤</sup>، وهو الذي لا يعرفها ويقلّد في أضدادها، أو كان من ملحدة<sup>٥</sup> هؤلاء المتفلسفة<sup>٦</sup> ومن همّجهم<sup>٧</sup>، وهم الذين يقلّدون في هذه المعارف والعلوم من غير أن يتحقّقوها.

فإن وجدت من الطالبين الذين يعرفون قدر هذه العلوم من ثقب بنقاء سريرته، فيما يرجع إلى عقله النّظري، واستقامة سيرته فيما يرجع إلى عقله العملي، ويتوقّفه عمّا يتسرّع إليه الوسواس، عند امتحانك له بالقياس إلى الطرف المناقض للحقّ، وبنظره إلى الحقّ بعين الرضا والصدق عند امتحانك له بالقياس إلى طرف الحقّ نفسه، فأتّه عند اجتماعه لهذه الشّرائط، ما يسألك منه مدرجاً

١. نُسرح: واكذارى.

٢. طه / ١١٠.

٣. مل: الجاهلين و المبتدلين.

٤. صغاه بمعنى مبلّة و غاغة يا همان «غوغاء» يعني نوده های کم اطلاع و کم دانش از مردمان.

٥. مل: ملاحظة: به اعتبار ضمیر این وجه صحیح تر است.

٦. مل: الفلاسفة.

مجزءاً مفترقاً، تستفرس ممّا تُسلفه لما تستقبله؛ وعاهدّه باللّه وبأيمان لا مخارج لها، ليجري فيما تؤتية مجراك متأسياً بك. فإن أذعت هذا العلم وأضعته، فالله بيني وبينك ﴿وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلًا﴾<sup>٢</sup> ونعم الوكيل.

فهذا ما تيسر إيراده على حكم العجلة في أوقات مختلصة من الشواغل الدنيوية من غير معاودة تنقيح ولا مراجعة تهذيب، وأرجو مع اعترافي بالتقصير أن يكون ما أوردته موافقاً للغرض، ملحوظاً بعين الرضا، على أنّ الذي فيه من قبلي هو شيء يسير وقدر قليل، وما عداه فأخوذ من أقاويل أكابر العلماء وأساطين الحكماء.

ومن الله تعالى أسأل وإليه أضرع وأرغب أن يجعلني من الدّاخلين في رحمته، المشمولين بنعمته<sup>٣</sup>، اللّاذنين بيبابه، الآمنين من عذابه، المبتهجين بلقائه، الواصلين إلى سعادة الأبد في زمرة أوليائه، إنّه أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على ملائكته<sup>٤</sup> المقرّبين وعلى أنبيائه وأوليائه أجمعين<sup>٥</sup>، وخصوصاً على<sup>٦</sup> محمّد وآله الطاهرين، واختم بخير.<sup>٧</sup>

أنجزت تأليفه في الاثني الثامن والعشرين من شعبان من سنة إحدى وسبعين وستمانه (٦٧١) هجرية، في قريب من شهرين.<sup>٨</sup>

١. نساء / ٨١، ١٣٢، ١٧١: احزاب / ٣، ٤٨.

٢. مطالب ابن نمط را در شرح خواجه نك: شرح الإشارات والتبهيّات، تحقيق: حسن زاده آملی، چاپ دوم، ج ٣، ص ١٠٩٧-١١٦٨؛ و در شرح فخر رازی، شرح الإشارات والتبهيّات، تحقيق: نجف زاده، ج ٢، ص ٦٣١-٦٦٦؛ و در الإهيات من المحاكمات بين شرحی الإشارات، قطب الدین رازی، ج ٣، ص ٣٩٥-٤١٩.

٣. سین - المشمولين بنعمته.

٤. ميم: ملائكة + اوليا به.

٥. ميم: وعلى أنبيائه وأوليائه أجمعين.

٦. ميم: على + سيدنا.

٧. سین - واختم بالخير.

٨. اصل: كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله، محمّد بن أبي لاجك التليي مولداً، التركي محتداً، عفا الله عنه وعن جميع المسلمين في عشر مضين من شهر رمضان من شهر، سنة أربع وسبعين وستمانه (٦٧٤ق)، ولا قوة إلا بالله. بلغ مقابلةً وتصحيحاً بالأصل المنقول منه حسب الجهد والطاقة، وكان الأصل قد نقل من خطّ المصنّف وقرأ على مصنّفه؛ سين: وقد تيسر الفراغ من تميم هذا الكتاب، يعون الله الملك الوهاب عن يد العبد المذنب الفقير الحقيّر، المحتاج إلى رحمة ربه القدير، مصطفى بن محمّد في يوم الأربعاء، تاسع عشر من صفر الخير المنحدر في سلك شهر سنة ست وثمانين والـ (١٠٨٦ق) من الهجرة من له الغزاء والشرف، راجياً مقن طالعه ونظر فيه وأن يدعو لصاحبه ولقارنه ولكاتب بحرمة النبي وآله وصحبه؛ ميم: وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة في نهار الثلاثة شهر ربيع الآخر من سنت (سنة) ست وثمانين والـ من الهجرة النبوية (١٠٨٦ق) على يد أفقر العباد درويش ←

→  
عبدالرحمان ابن كمال العيناوي الشامي. ربّ تمّم بالخير. ربّ يسر ولا يعصر؛ برحسب اتفاق تصحيح و ويرایش نخستینۀ این کتاب نیز، در بیست و دوم رمضان ١٤٣٩ ق برابر با هفدهم خردادماه ١٣٩٧ خورشیدی خُسن ختام پذیرفت. این اثر، پس از ٧٧٦ سال قمری که از تألیف آن می‌گذرد، برای نخستین بار تصحیح و با تحقیق مناسب احیا شده است؛ ویرایش نهایی و محتوایی و ادبی این اثر در شهریور ماه ١٣٩٩ به پایان رسید. خداوند را بر این توفیق سپاس می‌گوییم. سپاس و ستایش از آن خدای مهربان است. ملکی، نوری صفت.

